



بسم الله الرحمن الرحيم  
الجزء الأول

بسم  
هوهر السلي  
في الزمان  
على السبيل

للمعلمه عاد الدين عذر بن عثمان بن ابراهيم المارد بنى الشعير (بابن التركاني)  
رحمه الله ارخ السيوطى ولاده سنة (٦٨٣) ووفاته سنة (٧٢٥) وقال  
كان له ما فى الفقه والاصول والحديث - له تصانيف بد  
مختصر لهذا مختصر علوم الحديث لابن الصلاح  
على السبيل وفى فقه - الفهارى المصرية \*  
والمجلد الاول



مطبعة مجلس دائرة المعارف العامة بالخروسة حيد و آباد الدكن عمرها الله الى الابد الرحمن  
بسم الله الرحمن الرحيم  
سيد او سر التبعان سنة ألف وثلاثمائة وست عشرة هـ هجرة سيد ولد عدنان صلى عليه الرحمن  
(١٣٦٦)



(١) هكذا في الاصل ولكن لا ينهم معناه قلله \* فان اذا اجتمع الملح والمذهب سموه باسم الملح ١٢ مصحح هذا الله ١٥ خاصة

خاصة فالضمير في قوله بعد ذلك (بالمذهب منه) ينافي ذلك \* ثم ذكر (هو الطهور ماؤه) من رواية سعيد بن سلمة عن المغيرة بن ابي بردة عن ابي هريرة ثم ذكر فيه اختلافا ثم قال (واختلفوا ايضا في اسم سعيد وهو الذي اراد الشافعي بقوله في اسناده من لا يعرفه او المغيرة اوهما) \* قلت \* ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث وذكر ما فيه من المتابعات ثم قال اسم الجهالة مرفوع عنها بهذه المتابعات وقال ابن مندة اتفاق صفوان والجلال يوجب سلمة واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة عن المغيرة يوجب شهرته فصار الاسناد مشهورا وبهذا ترتفع جهالة عينهما وفي كتاب المزي توثيقهما فزال جهالة الحال ايضا ولهذا سحح البرمذی هذا الحديث وحكى عن البخاری تصحيحه وصححه ابن خزيمة وغيره وتصرف البيهقي بعد ذلك ثم قال قال الشافعي روى عبد العزيز بن عمر عن سعيد بن ثوبان عن ابي هند رة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يطهره البحر فلا طهره الله ثم ذكر البيهقي بسنده وفيه بن حميد هو الرازي عن ابراهيم بن المختار فسكت عنهما وابن حميد قال فيه البيهقي في باب فرض الجدة والمحدثين ليس بالقوى \* وابن المختار قال احمد بن علي الابار سألت زنيبا اباعسان عنه فقال تركته ولم ير ضه وقال البخاري فيه نظروا قال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين ليس بذلك \*

ثم قال البيهقي \* \* \* باب التطهير بالماء الكثير \*

ذكر فيه حديث بربضاعة وسكت عنه ورواه عن الحدرى عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج مختلف في اسمه اختلافا كثيرا بين البيهقي فيما بعد في ابواب ما يفسد الماء في \* باب الماء الكثير لا يتجسس بنجاسة تحدث فيه ما لم يظيره \* ومع الاضطراب في اسمه لا يعرف له حال ولا عين ولهذا قال ابو الحسن بن القطان الحديث اذا تبين امره تبين ضعفه ثم قال البيهقي (فاذا القيت فيه نجاسة) يعني الير (فعني الحديث فيما بلغ قلتي ولم ينير) \* قلت \* الحديث مخالف لهذا التاويل فان مثل هذا الماء اذا وقعت فيه هذه الاشياء فالتألب ان الاوصاف الثلاثة تنير \* قال ابوداؤد في سننه ورأيت فيها يعني بربضاعة ماء متغير اللون \*

قال البيهقي \* \* \* باب الماء المسخن \*

ذكر عن عمر (انه كان يسخن له ماء في قدحمة ويغتسل به) ثم نقل عن الدارقطني انه صحح اسناده \* قلت \* قلده البيهقي في ذلك وفي اسناده رجلان متكلم فيهما احدهما هشام بن سعد وهو وان اخرج له مسلم فقد قال الساجي تركه يحيى وقال عباس عن يحيى فيه ضعف وقال النسائي ضعيف وفي رواية (واحد

ابن حنبل انه ذكره فلم يرفعه فليس بحكم الحديث والثاني على بن غراب قال \* ابوداود تركوا حديثه وقال الجوزجاني ساقط وقال ابن حبان حدث بالموضوعات وكان غالبا في التشيع \*

\* قال \* ❦ باب كراهية الماء الشمس ❦

ذكر فيه حديثا ضعيفا واثر عن عمر من طريقين \* في اسناد الاول ابراهيم بن محمد عن صدقة بن عبد الله فسكت عنهما وابراهيم هو ابن ابي يحيى الاسدي مختلف في عدالة \* قال في باب نزل الرخصة في التيمم وقال يحيى القطان كذاب وسألت مالكاً أكان ثقة فقال لا ولا ثقة في دينه وقال ابن حبان كان قد رى معتزليا جهيا كل بلاء فيه وعن احمد تركوا الناس حديثه وقال بشر بن المفضل سألت فقهاء المدينة عنه فكاهم يقولون كذاب او نحوه وقال البخاري تركه ابن المبارك والناس وعن ابن معين كذا في كل ما روي وعنه كان كذابا قد رى راضيا وقال النسائي متروك وصدقة في هذا هو السمين ضعفه النسائي وقال احمد ضعيف جدا وقال البيهقي في باب ما ورد في الغسل ضعيف ابن حبان وابن معين وخبرهما وفي اسناد الثاني اسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو فسكت عن ابن عياش وهو متكلم فيه فان قلت صفوان بن عمرو حمصى ورواية ابن عياش عن الثماميين صحيحة كذا قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم \* قلت \* قد روى في باب الضب عن ضمضم بن زرعة وهو حمصى ومع ذلك قال البيهقي هناك ابن عياش ليس بحجة واخرج البيهقي في باب سجود السهو في باب من قال يسجدها بعد ما يسلم حديث ثوبان لكل سهو سجدة واحدة بعد ما يسلم وليس في اسناده من ينظر في امره فيما علمت سوى ابن عياش وقد رواه عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي الشامي ومع ذلك قال البيهقي هذا اسناد فيه ضعف \*

\* قال \* ❦ باب منع التطهير بما عدا الماء من المائعات ❦

استدل على ذلك بحديث ابي ذر ( فاد او جدت الماء فامسه جلده ) \* قلت \* هذا استدلال بجهلهم لقب ولم يقل به امامه الشافعي ولا اكثر العلماء \*

\* قال \* ❦ باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه ❦

ذكر فيه حديثان عن مجاهد عن ام هاني ثم قال ( وقد قيل عن مجاهد عن ابي فاخنة عن ام هاني والدي رويناه مع ارساله اصح ) \* قلت \* اي مع انقطاعه لان مجاهدا قال عنه الترمذي لا اعرف له سماعا عن ام هاني ثم ذكر ( عن الاوزاعي عن رجل قد ساء يعني الاوزاعي عن ام هاني انها كرهت ان تتوضأ بالماء الذي يبل فيه



الحبزي) وقال (وهذا ان صح فانما ارادت اذا غلب عليه حتى اضيف اليه ، \* قلت \* لا حاجة الى تاويله (١)  
هذا الشك بل هو ضعيف لجهالة الراوى عن ام هاني \*

\* قال \* **باب منع التطهير بالنبيذ**

ذكر فيه حديث ابي ذر وقد تقدم ما عليه في الاستدلال ثم استدل على ذلك ايضا بحديث ( كل شراب  
اسكر فهو حرام ) \* قلت \* الاعيان لا تقبل الحرمة بنفسها بل المختار تحريم ما يراد منها فتحريم الميتة تحريم  
اكلها وتحريم المرأة تحريم الاستمتاع بها وتحريم المسكر تحريم شربه فعلى هذا لا يلزم من حرمة الشرب  
حرمة غيره من الافعال \* قال البيهقي (وقد روي هذا الحديث يعنى حديث الوضوء بالنبيذ عن حماد بن  
سلة عن علي بن زيد بن جدعان عن ابي رافع عن ابن مسعود ولا يصح ) \* قلت \* اخرجه بهذا الطريق  
الدارقطني ثم قال علي بن زيد ضعيف وابورافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود وليس هذا الحديث في  
مصنفات حماد بن سلة انتهى كلامه وعلى روى له مسلم مقرونا بغيره وقال الجبلى لا باس به وفي مواضع  
اخر قال يكتب حديثه واخرج له الحاكم في المستدرک وقال الترمذى صدوق وقوله لم يثبت سماعه  
من ابن مسعود فهو على مذهب من يشترط في الاتصال ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك في مقدمة  
كتابه انكارا شديدا وزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع  
وابورافع هو قبيح الصائق جاهلى اسلامى ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم فهو من كبار التابعين ممن يمكن  
سماعه من ابن مسعود بل اريب على ان صاحب الكمال صرح بانه سمع منه وكذا ذكر الصريفي في ما قرأت  
بنقطه ولم يحك البيهقي من الدارقطني هذا الكلام فيحتمل انه لم يرض به ولا يلزم من كونه ليس في  
مصنفات حماد ان يكون ضعيفا واخرج ابوبكر البزاز في مسنده هذا الحديث من طريق ابن لميعة عن  
قيس بن الحجاج عن حش عن ابن عباس عن ابن مسعود ومقتضى هذا ان يكون الحديث في مسند ابن  
مسعود واخرجه ابن ماجه في سننه بهذا الطريق الا انه قال عن ابن عباس انه عليه السلام قال لابن  
مسعود الحديث ومقتضى هذا ان يكون في مسند ابن عباس على كل حال فهو شاهد لما تقدم وابن لميعة  
وان ضعف لكن روى عنه الائمة كالثوري والاوزاعي والليث وغيرهم واستشهد به مسلم في موضعين  
من كتابه واخرج له ابن خزيمة في صحيحه مقرونا بآخر واخرج له الحاكم في المستدرک وقال الثوري  
حجبت حجبا لالقاء وقال ابن مهدي وددت اني اسمع منه خمس مائة حديث والي عزمت ما ذا وحدث

ابن وهب بمحدث فقبل من حدثك بهذا قال حدثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة قال البيهقي  
 وقد انكر ابن مسعود شهوده مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن \* قلت \* يارض ذلك ما روي انه  
 كان معه من وجوه ذكر البيهقي بعضها والدارقطني وغيره بعضها وعن ابي عثمان النهدي عن  
 ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم انصرف فاخذ بيد ابن مسعود حتى خرج به  
 الى بطحاء مكة فاجلسه ثم خط عليه خطا ثم قال لا تهرجن خطك فانه ستهي اليك رجال  
 فلا تكلمهم فانهم لا يكلمونك فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اراد فبينما انا جالس في خطي  
 اذا تاتي رجال كأنهم الزط فذكر حد بشاطويلا اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح غريب  
 من هذا الوجه وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث ايضا انتهى كلامه وقال الطحاوي ما علمنا لاهل الكوفة  
 حديثا في ثبت كون ابن مسعود معه عليه السلام ليلة الجن ما يقبل مثله الا ما حدثنا يحيى بن عثمان ثنا  
 اصبح بن الفرج وموسى بن هارون اليزدي قالوا حدثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن ابيه عن  
 ابن مسعود قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم فخط خطا وادخلني فيه وقال لا تبرح حتى ارجع  
 اليك ثم ابطأ فاجاء حتى السمر وجعلت اسمع الاصوات ثم جاء فقلت اين كنت يا رسول الله فقال  
 ارسلت الى الجن فقلت ما هذه الاصوات التي سمعت قال هي اصواتهم حين ودعوني وسلموا على  
 وقرأت في مسند احمد بن حنبل عارم وعفان قالوا حدثنا معمر قال قال ابي حدثني ابو ثيمة عن عمرو  
 البكالي بمحدثه عمرو بن عبد الله بن مسعود قال استبغني رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقا  
 حتى اينما مكان كذا وكذا فخط لي خطة وقال لي كسر بين ظهري هذه لا تخرج منها فانك ان خرجت  
 هلكت ثم ذكر حد بشاطويلا وهو في المسند واخرج الطحاوي هذا الحديث في كتابه المسمى بالرد على الكرايسي  
 وقال البكالي هذا من اهل الشام ولم يرو هذا الحديث عنه الا ابو ثيمة وهذا ليس بالهيمى بل هو السلي السورى  
 ليس بالمعروف وقد وفق جماعة من المحققين بين الاخبار التي تقتضى انه كان معه وبين الاخبار التي تقتضى  
 انه لم يكن معه بانه كان معه وعند مخالطته للجن لم يكن معه وذكر ابن السيد البطليوسى في التنبيه على  
 اسباب الخلاف انه جاء في بعض الروايات لم يشهده احد غيري فاسقط بعض الرواة غيري ثم اسد  
 الميهقي ( عن عمرو بن مرة قال سألت ابا عبيدة بن عبد الله اكان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن قال  
 لا وسألت ابراهيم فقال انت صاحبنا كان ذاك ) \* قلت \* فهو منقطع لم يسمع ابو عبيدة من ابيه قال

البيهقي في باب من كبر بالطائفتين ( ابو عبيدة لم يدرك اياه و ابراهيم ايضا لم يسمع من ابن مسعود ) \* قال  
البيهقي ( ثم صفة انبتهم مذكورة فيما اخبرنا على فذكر انه كان عليه السلام ينبتله غدوة فيشربه عشاء  
وينبتله عشاء فيشربه غدوة ) وذكرنا عن ابي العالية قال ترى نبتكم هذا الحبيث انما كان ما يلقي فيه تمرات  
فيصير حلوا ) \* قلت \* المفهوم من كلامه ان مثل هذا النبت يجوز الوضوء به ومذهب الشافعي الترويض  
اذا غلب وصف منه او اكثر على الماء فازال اسمه بمنع الوضوء به والظاهر ان ما ينبت من غدوة الى  
عشية وصار حلوا صار كذلك ولانه عليه السلام قال هل معك ماء قال لا فدل ان الماء استحمال في التمر  
حتى سلب عنه اسم الماء والالملاجاز نفيه عنه \*

\* قال \* **باب ازالة النجاسة بالماء دون سائر المأكلات**

استدل على ذلك بحديث اسماء ( ثم اقرصه بالماء ) \* قلت \* هو ايضا مفهوم لقب ثم ذكر حديث عائشة  
( ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تحيض فيه فان اصابه شيء من دم بلته بريقتها ثم قصته بظفرها ) ثم قال  
( وهذا في الدم اليسير الذي يكون مغفوا عنه فاما الكثير منه فصحيح عنها انها كانت تغسله ) \* قلت \*  
الفصل لا يختص بالماء ولو اختص به دل ذلك على جواز الازالة بالماء ودل الاول على جواز الازالة  
بالريق اذ لا نأثنا في بين الدليلين فلا حاجة الي تاويل البيهقي ( ذلك باليسير ) من غير دليل على ان قليل  
النجاسة وكثيرها سواء عند الشافعية في انه لا يفي عن شيء منها واستثنوا من ذلك اشياء ليس دم الحيض  
منها ثم اسند ( عن سلمان انه قال اذا حدث احدكم جلده فلا يمسحه بريقه فانه ليس بطاهر ) قال يعني الراوى \*  
فذكرت ذلك لابراهيم فقال ( سمعته بآء ) قال البيهقي ( وانما اراد سلمان والله اعلم ان الريق لا يطهر الدم  
الخارج منه بالحك ) \* قلت \* فيه اشياء \* احدها ان فيه حمادا هو ابن ابي سليمان ضعفه البيهقي في باب  
الربا لا يجرم الحلال \* الثاني انه اختلف على حماد فروى عنه عمرو بن عطية وروى عنه عن ربي عن  
سلمان بين ذلك الراهم مزي في كتاب الفاصل \* الثالث ان سلمان لو اراد الريق لا يطهر كما زعم البيهقي لقال  
فانه ليس بمطهر بل المفهوم من كلامه انه كان يروى الريق ليس بطاهر في نفسه وبؤيد ذلك ما اسنده  
صاحب الامام عنه انه قال اذا اصاب البصاق الثوب او الجسد فليغسل بالماء ويروى ذلك عن بعض العلماء  
ذكره الطحاوي في كتاب الاختلاف وقال ابو بكر بن ابي شبة في المصنف حدثنا سعيد بن يحيى الحميري حدثنا ابو العلاء  
قال كنا عند قتادة فتذاكرنا قول ابراهيم وقول الكوفيين في البزاق يغسل قل فحك فتادة ساقه ثم اخذ من

ريقه شيئا ثم امره عليه ليرينا انه ليس بشئ \* والحيرى هذا ثقة خرج له البخارى وابو الملاء هو ايوب  
 ابن مسكين ويقال ابن ابي مسكين القصاب وثقه ابن حنبل وابن سعد والنسائى \* قال البيهقى (واما  
 حديث عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمار ما نخا منك ولادموع عينيك الا بمنزلة  
 الماء الذي في ركوتك انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني والدم والقيء فهذا باطل لا اصل له  
 وانما رواه ثابت بن حماد عن حماد بن زيد عن ابن المسيب عن عمار وعلي بن زيد غير صحيح به وثابت بن  
 حماد متهم بالوضع \* قلت \* هذا الحديث اخرجه الدارقطني ولفظه عن عمار \* قال اتى على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والماء في ركوة لي فقال يا عمار ما تصنع فقلت يا رسول الله باي وامي اغتسل ثوبي  
 من نخامة اصابت فقال يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني ~~يا عمار~~  
 ما نخا منك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك الاسواء \* فسياق الحديث يدل على انه عليه السلام  
 جعل النخامة طاهرة فلا يغسل الثوب منها كالماء وكذلك الدموع طاهرة ولم يرد عليه السلام جعلها  
 كالماء في تطهير الاشياء بها على انه لا يلزم من جعل شئ بمنزلة شئ آخر وتسويته به استوائها من كل الوجوه  
 فظهر بهذا ان الحديث غير مناسب لهذا الباب وعلى بن زيد قد تقدم ان مسلما روى له مقرونا بغيره  
 وثابت هذا قال الدارقطني ضعيف جدا وقال ابن عدى احاديه منكبر ومثلوبات واما كونه متعيا بالوضع  
 فראيت احدا بعد الكشف التام ذكره غير البيهقى وقد ذكر ايضا هو هذا الحديث في كتاب المعرفة  
 وضعف ثابتنا هذا ولم ينسبه الى التهمة بالوضع \*

\* قال \* **باب طهارة جلود الميتة بالدهن**

ذكر فيه حديث ابن عباس رضى الله عنهما من طريقين في الاولى (الا اخذوا اماها قد بنوه فانتقموا به)  
 وفي الثانية (الا نزعتم اماها فانتقموا فانتقمتم به) لادلالة فيه من هذين الطريقين على طهارة الجلد بالدهن  
 فان الانتفاع قد يكون بما ليس بظاهر وقد قال مالك لا بأس بالجلوس على جلود الميتة اذا دبغت ولا بأس  
 ان يمر بل عليها وهذا وجه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا انتقمتم بجلدها ولا يصلى في جلود الميتة اذا دبغت  
 ولا يستسقى بها \* حكى ذلك عنه ابن القاسم واذا لم يلزم من الانتفاع الطهارة ظهرا نه لادليل في هذا  
 الحديث من هذين الطريقين على ما عقد البيهقى الباب لاجله قال البيهقى (ورواه جماعة عن الزهري)  
 فذكرهم ثم قال (ولم يذكروا فيه قد بنوه وقد حفظه سفيان بن عيينة والزيادة من مثله مقبولة اذا كان لها

شواهد) \* قلت \* لا حاجة الى هذا القيد بل هي من مثله مقبولة سواء كانت له شواهد ام لا على ان ابن عينة اختلف عنه فمنهم من ذكر عنه هذه الزيادة ومنهم من لم يذكرها وكذلك اخرج ابو داود والنسائي في سننها عن ابن عينة بسنده عن ابن عباس عن ميمونة فلم يذكر فيه الدباغ ثم ذكر البيهقي من حديث (محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن امه عن عائشة انه عليه السلام امر ان يستمتع بجلود الميتة) الحديث وسكت عنه وعلمه الاثر بان امه غير مبرورة ولم يسمع انه روى عنها غير هذا الحديث وسأل عبدالله بن احمد ابن حنبل اباه عن هذا الحديث فقال فيه امه كانه كرهه من اجل امه ثم ذكر البيهقي حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبلى وسكت عنه والجون مجهول \* كذا عن احمد بن حنبل وابن المدني وابن حدي \*  
 \* قال \* باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب والتحذير وانهما نجستان وهما حيان

استدل على ذلك بحديث (عبد الله بن حكيم لا تستموا من الميتة باهاب ولا عصب) \* قلت \* قد بين فيما مضى في باب جلد الميتة رواه عن مجاهد ثم ان البيهقي حمله على ما قبل الدباغ فكيف يستدل به هنا على ان المنع من الانتفاع بجلد الكلب والتحذير بسند الدباغ وعلى تقدير صحة هذا الحديث فهو شامل لغير الكلب والتحذير ايضا وهو لا يقول بذلك ثم ذكر حديث النهي عن جلود السباع \* قلت \* سياق في كلام الترمذي ان الاصح انه مرسل ثم ان الشافعي لم يقل بعموم هذا الحديث فان عنده جلود السباع تطهر بالدباغ غير الكلب والتحذير وليس في الحديث النهي عن دباغها فقد حكى الخطابي من مالك انه كره الصلوة في جلود السباع وان دبت ورأى الانتفاع بها على سائر الوجوه جائزا وقال الخطابي في باب اهاب الميتة تأول هذا الحديث اصحاب الشافعي ومن ذهب مذهبه ان الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعورها على انه انما ينهى عن استعمالها من اجل شعورها لانها نجسة عندهم وقد يكون النهي من اجل انها مراكب اهل السرف والخيلاء وقد جاء النهي عن ركوب جلد النمر وذكره ابو داود في هذا الباب فاما ما دباغ جلده وتنفع شعره فانه ظاهر على مذهبه ولا ينكر تخصيص العموم بدليل يوجب انتهى كلامه وقد جاء النهي عن جلود السباع مخصصا فروى ابو داود والنسائي من حديث المقدم بن معد يكرب انه عليه السلام نهى عن لبس جلود السباع والركوب طيها وقد ذكر البيهقي هذا الحديث بعد هذا الباب يابن وذكر هناك (عن ابي الليث عن ابيه نهى عليه السلام عن جلود السباع ان تفرش) ثم ذكر البيهقي حديث ولوغ الكلب مستدلا بذلك على نجاسته وما لك يمنع ذلك ويحمل الامر بالنقل على التعبد وربما

رجحه اصحابه بذكر هذا المدد المخصوص وهو السبع فانه لو كان للنجاسة لاكتفى باقل من السبع لانه ليس باغظ من نجاسة المذرة وقد اكتفى بها باقل من ذلك لكن الامر بالنقل دليل على التجسس ظاهر كالمذرة التعبد بالنسبة الى الاحكام المقولة (١) واظهر من ذلك في الدلالة على التجسس ما ورد في بعض الروايات الصحيحة \* طهورا. احدثكم اذ اولع فيه الكلب ان يغسل سبعة فلو استدل البيهقي بهذا لكان اظهر ثم مع تسليم نجاسته لا يلزم من ذلك منع الانتفاع بجلده بل طاهر اذ ادبج كجلد الميتة فلا بسوم حديث ابن عباس المتقدم \* اما اهاب فقد طهر \* ومحدثه ايضا الذي صحح البيهقي اسناده فيما تقدم ونفذه ان دباغه ذهب بنجته اورجسه او نجسه ومحدث سلة المتقدم \* دباغها طهورها \* وبهذا يظهر انه لا دليل للبيهقي في هذا الحديث ثم اخرج من حديث (يوسف بن خالد عن الضمالي بن عثمان عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال ثمن الكلب خبيث وهو اخبث منه) ثم قال (يوسف بن خالد هو السمعي غيره اوثق منه) قلت \* في هذا الكلام توثيق له لانه شارك ذلك الغير في الثقة وان كان النير اوثق منه فان كان البيهقي اراد بذلك تضعيفه فقد اخطأ في عبارته و كان اراد توثيقه كما هو المعلوم من كلامه فليس الامر كذلك بل هو قد اغلظ الناس القول فيه \* قال النسائي متروك وقال ابن معين كذاب خبيث عدو الله رجل سوء رأيت بالبصرة الا احصي لا يحدث عنه احد فيه خبر وقال في رواية عباس الدوري هو كذاب زنديق لا يكتب عنه وقال ابو حاتم انكرت قول يحيى بن زنديق حتى حمل الي كتاب فقد وضعه في النجس ينكر فيه الميزان والقيامة فقلت ان يحيى كان لا يتكلم الا عن بصيرة ومهم وهو ذاهب الحديث وقال ابن سعد كانوا يتقون حديثه وضعفه البيهقي فيما بعد قطع الشجر وحرق المازل فهو مخالف لظاهر كلامه هنا ثم على تقدير صحة الحديث فالحيث من حيث هو لا يدل على البجاسة صريحا قال الجوهرى الحيث انشد الطيب فكما ان الطيب ليس بمنحصر في الطاهر فتذا الحيث ليس بمنحصر في النجس ولو كان كذلك لكان ثمن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام نجسة لانه عليه السلام اطلق اسم الحيث على هذه الثلاثة كما اخرج الشيخان من حديث رافع بن خديج ولم يقل احد بنجاسة هذه الاتياء \*

قال \* باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه \*

استدل على ذلك بمحدث (ادابغ الاهاب فقد طهر) \* قلت \* هو من باب مفهوم الشرط وخوصيه لا يقول به ولا نصح هذا الاستدلال يلزم منه القول بنجاسة جلد ما يؤكل لحمه فاشتراط الدباغ فيه (٢) والبيهقي واصحابه لا يقولون بذلك ثم استدل ايضا بمحدث عائشة (طهور كل اديم دباغه) وقال (رواته)

(١) هكذا في الاصل ولكن لا يستقيم المعنى (٢) هكذا في الاصل ولكن لا يستقيم المعنى (٣) قلت \*

\* قلت \* في سنده ابراهيم بن الهيثم لم يخرج له في شيء من الكتب الستة وذكره ابن عدي في الكامل وقال حدث ببغداد فكذبته الناس واجادته مستقيمة سوى الحديث الذي ردوه عليه وهو حديث الفار ثم قوله طهور كل اديم دباغه \* انكان البيهقي يرى انه من باب العالم زيد وانه يفيد الحصر فذهب القاضي من المالكية والحنفية انه لا يفيد الحصر ثم استدل بحديث سلف بن الحبحر ( ذكاتها دباغها ) وفيه البحث المذكور وتقدم ايضا في سنده الجون وهو مجهول ثم ذكر حديث ( النهي عن جلود السباع ان تفرش ) وذكر ( انه روي عن ابي الملقح مرسل دون ذكر ابيه ) \* قلت \* لم يذكر الاصح من المرسل والمسنود وقال الترمذي المرسل اصح ثم ان البيهقي استدل به فيما تقدم على المنع من الانتفاع بمجلد الكلب والخنزير والمفهوم من كلامه في هذا الباب طهارة جلده مالا يוכל لجمه باللباب لا بالدكاكة والحديث لم يتعرض له لك \*  
 \* ثم قال \*  
 \* باب ما يוכל لجمه اذا كان مذكي \*

مراده انه طاهر واستدل على ذلك بحديث التذوي ( انه عليه السلام مر بغلام يسلم شاة \* وانه عليه السلام لم يتوضأ بعد ان ادخل يده بين الجلب والعم ) \* قلت \* لا يلزم من نهي الوضوء في غيره فيجتمعت انه غسل يده ولم يتوضأ بان قلت فقد ذكر في يده ( ان عمروا زاد في حديثه يعني لم يس ماء ) \* قلت \* ذكر فيما تقدم ان عمروا وابوب لم يجز ما في هذا الحديث بل تردد اتفاقا اراه عن ابي سعيد وقدرى الحافظ ابو حاتم ابن حبان هذا الحديث في صحيحه بسنده الى عطاء الليثي عن ابي سعيد وفي آخره ثم انطلق فصلى ولم يتوضأ ولم يس ماء فلو ذكر البيهقي الحديث من هذا الطريق كان هو العوايب اذ لا تردد فيه وفي الجمع بين قوله فلم يتوضأ وقوله ولم يس ماء \*  
 \* قال البيهقي \*  
 \* باب المنع من الانتفاع بشعر الميت \*

ذكر فيه حديث ( لا تركبوا الخز ولا النار ) ثم قال ( وهو في الخز ممول على التنزيه ) \* قلت \* اذا جعل البيهقي في الخز للتنزيه لزم ان يجعل في النار ايضا كذاك والا لزم استعمال النهي في حقيقته ومجازه ثم لو سلم ان النهي في النار للنحرى لا يلزمه من منع ركوبه منع الانتفاع بشعره وان اراد البيهقي المنع من الانتفاع بشعر الميت لبحاسته فلا سلم ان تحريم ركوبه يدل على نجاسته كالحرى حرى لبحاسته بل لا نفروا الخزلا \*  
 وغير ذلك على حسب ما اختلفوا في علة حرمة ثم ذكر ( ان بعض اصحابهم احتج بحديث ابن عباس المتقدم \* الا اخذتم اهابها فاستمتعتم به \* وانهم قالوا خص الاهداب بالاستمتاع ) \* قلت \* قد تقدم ان مفهوم اللقب

ليس بحجة لما خص الاهاب ثم لو سلم انه خص الاهاب فهم اسم للجلد بشعره فدل على طهارة شعره ايضا  
اذ لو لا ذلك لقال احلقوا شعره ثم انتفخوا به \*

\* قال \* باب المنع من الادهان في عظام القبلة وغيرها مما لا يؤكل لحمه \*

ذكر فيه ( تنبيه عليه السلام عن كل ذي ناب من السباع ) \* قلت ليس ذلك على عمومته فالمراد التنبيه عن اكله  
وتبين ذلك بما ورد في الصحيح من حديث ابي ثعلبة \* نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب  
من السباع وحديث ابي هريرة كل ذي ناب من السباع فاكله حرام \* ثم ذكر حديث ابن عكيم ( لا تستموا من  
الميتة بشئ ) وقد بينا ان فيه اختلافا واضطرابا ثم ان البيهقي ترك عمومته في جواز الانتفاع بجلد الميتة اذا  
دبح ثم ذكر عن ابن عمر ( انه كره ان يدهن في عظم فيل ) وفي سنده ابراهيم الاسلمي سكت عنه وهو مكشوف  
الحال وذكر ( عن بقية عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس كان عليه السلام ينشط بمشط من عاج ) ثم قال ( رواية  
بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة ) وقال في الملايات عمرو بن خالد الواسطي ضعيف والمفهوم من كلامه معنا  
ان الواسطي مجهول وهوليس كذلك ثم ذكر ( ان الخطابي قال واما العاج الذي ترفه العامة فهو عظم اتياب القبلة  
وهو ميتة لا يجوز استعماله ) \* قلت \* كان الواجب عليه اتباع الحديث وترك رايه ولم يفعل كذلك بل رد الحديث  
الى رايه واوهم بقوله ( الذي ترفه العامة ) انه ليس من صحيح لغة العرب وليس كذلك \* قال ابن سيدة  
في الحكم العاج اتياب القبلة ولا يسمى غير الناب عاجا وكذا قال الليث من المتقدمين فيها حكمه الا زهرى  
وقال الجوهري العاج عظم الفيل \* الواحدة عاجة \*

\* قال \* باب النعي عن الاناء المقتض \*

ذكر حديث ابن عمر ( من شرب في اناء فضة او ذهب او اناء فيه شئ من ذلك الحديث ) وسكت عنه وفيه  
ذكر يا بن ابراهيم عن ابيه \* قال ابر القطن هذا الحديث لا يصح ذكر يا وابوه لا يعرف لما حال ثم ذكر  
عن ابن عمر ( انه اتى بقدر مفضل فابى ان يشرب وفيه خصيف الجزري فسكت عنه وقال في باب  
كفارة من اتى الحائض خصيف غير صحيح به \*

\* قال \* باب التطهير من اوانهم يعني المشركين بعد النسل \*

ذكر فيه حديثا من رواية خالد عن ابي قلابة عن ابي اسماء عن ابي ثعلبة ثم قال ( وقد ارسلت جماعة من  
ابوب وخالد فلم يذكروا ابا اسماء في اسناده ) \* قلت \* اخرجته الحاكم في المستدرک بدون ذكر ابي اسماء



وقال صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم وابوقلابة سمع من ابي ثعلبة انتهى كلامه فلا نسلم انه كذلك  
مرسل وجعل الحاكم الطريق الذي فيه ابواسماء صحيحاً ايضاً \*

\* قال \* **باب فضل السواك** \*

اسنده عن الشافعي (اخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحاق عن ابن ابي هيثم عن عائشة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال السواك مطهرة للفم الحديث) ثم قال (ورواه محمد بن يحيى بن ابي عمر عن ابن عيينة عن  
مسعر عن ابن اسحاق) \* قلت \* ذكر صاحب الامام انه رآه في مسند ابن ابي عمر كما رواه الشافعي عن ابن  
عيينة وكذا رأيت في نسخة جيدة مسموعة من مسند ابن ابي عمرو وروناه في مسند الحميدي حدثنا مسفيان حدثنا  
محمد بن اسحاق فصرح ابن عيينة بالسماع من ابن اسحاق فزالت الواسطة \*

\* قال \* **باب الدليل على ان السواك سنة** \*

اسنده عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لولا ان  
اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء) ثم قال (وهو في الموطأ بهذا الاسناد موقوفادون  
ذكر الوضوء) \* قلت \* الذي في نسخة ابن يحيى عن مالك بهذا الاسناد عن ابي هريرة انه قال لولا  
ان يشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء وهذا يدخل في المسند لما يدل عليه اللفظ كذا قال  
ابو عمر \* ورواه يحيى وابوالمصعب وابن بكير والقعني وابن القاسم وابن وهب وابن نافع ثم ذكر الهيثمي  
حديث (تدخلون على قلعا) ثم قال (مختلف في اسناده) \* قلت \* ومع الاختلاف ابو علي الصيقل المذكور في  
اسناده لا يعرف له حال ولا اسم كذا ذكر ابن القطان وذكر عن ابن ابي السكراة ثامنا كان اصغر ولد  
العباس وليس يحفظ له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماع من وجه ثابت \*

\* قال \* **باب الاستياك عرضاً** \*

ذكر فيه حديث ابن المسيب عن ربيعة بن أكم ثم قال (ربيعة استشهد بخير) \* قلت \* هذا كلام ناقص وقامه  
ان ابن المسيب ولد في زمن عمر فلم يدرك ربيعة هذا لانه استشهد بخير \*

\* قال \* **باب النية في الطهارة الحكيمة** \*

ذكر فيه حديث (يعقوب بن سلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له من  
لم يذكر اسم الله عليه) \* قلت \* لا يعرف لسلمة سماع من ابي هريرة ولا يعقوب من ابيه \* حكاه الهيثمي

في باب التسمية على الوضوء عن البخاري \* ثم ان العلماء المحققين ذكروا هذا الحديث في باب التسمية على الوضوء وكذا فعل البيهقي ايضاً وهو المناسب لان الذكرفعل اللسان ولا تعلق له بالية لانها فعل القلب فتبين ان هذا الحديث غير مطابق لهذا الباب \*

\* قال \* **باب التسمية على الوضوء**

ذكر فيه حديث ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه عن جده ثم ذكر (عن ابن حبل انه قال ربيع رجل ليس بمعروف) \* قلت \* روى عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدر اوردى وكثير بن عبد الله بن عمر \* ذكر ذلك البزاز في كتاب الطهارة من كتاب السنن وقال ابو زرعة هو شيخ ذكره المزي في كتابه وقال ابن عدي ارجوانه لا باس به واخرج له الحاكم في المستدرک وهذا يخرج عن حد الجهالة ثم ذكر (عن ابي ثعلبة قال سمعت رباح بن عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حويطب الحديث) ثم قال (ابو ثعلبة ليس بمعروف جداً) \* قلت \* روى البزاز انه مشهور وقال ابن القطان روى عنه جماعة منهم ابن حرملة وسليمان بن بلال وصدقة بن الزبير والدر اوردى والحسن بن ابي جعفر وعبد الله بن عبد العزيز \* قاله ابو حاتم \*

\* قال \* **باب التكرار في غسل اليدين**

ذكر فيه حديث اوس (استوكف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً) \* قال شعبة قلت للعمان وما استوكف قال غسل كفية ثلاثاً \* قلت \* هذا الكلام يوم انه استوكف مشتق من الكف وليس كذلك بل هو مشتق من وكف اليت ادا قطر فالصواب في الحديث ما قال بعض العلماء ان معنى استوكف استقطر الماء يعني ترصاً ثلاثاً وبالغ في صب الماء حتى وكف فليس يختص بغسل اليدين وبهذا يظهر ان هذا الحديث غير مختص بهذا الباب \*

\* قال \* **باب صفة غسلهما**

ذكر فيه حديث عثمان (انه دعا بلاء فتوحاً الخ) \* قلت \* في سنده عبيد الله بن ابي زياد القراح \* قال ابن معين ليس بشئ \* قال ابو داود احاديثه ما كبر \*

\* قال \* **باب سنة المضضة والاستساق**

ذكر فيه عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة حديث (عشر من الفطرة) ثم قال (رواه مسلم) \* قلت \* تركه البخاري وهو حديث معلول رواه سليمان التيمي عن طلق مرسل كذا

قال ابن مندة ومصعب وان وصله لكنه متكلم فيه وان اخرج له مسلم \* قال ابن حنبل روى اجاديت  
مباكر وقال ابو حاتم لا يحمده ولا يسمونه وايس بقوى واليحيى اتفق عليه الشيخان \* قال شعبة ما رأيت احدا  
اصدق منه فهو اجل من مصعب بلا شك ثم ذكر ( حديث عمار بن ياسر عشر من الفطرة ) وفي سنده على  
ابن زيد بن جده ان وقد تقدم في باب منع التطهير بالنسبة انه ذكر تضعيفه \*

\* قال \* **باب التكرار في غسل الوجه**

ذكر فيه ( عن ابن اسحاق عن محمد بن طلحة عن عبيد الله الخولاني عن ابن عباس دخل على وقد اهرق الماء  
الحديث ) \* قلت \* في كتاب الامام ان ابن اسحاق صرح بانه حدثه في رواية يعقوب الدورقي عن ابن علية عنه فسلم  
الحديث من احتمال التدليس وقال شيخنا يعني المنذرى في مختصر السنن قال الترمذي سألت محمد بن اسماعيل  
عنه يعني هذا الحديث فضعه وقال ما دري ما هذا \*

\* قال \* **باب تحليل الهبة**

ذكر فيه حديث عثمان وحكي عن البخاري ( انه قال هو حسن وهو اصح شيء عندي في التحليل ) \* قلت \* في سنده  
عامر بن شقيق \* قال ابن معين ضعيف الحديث وقال ابو حاتم ليس بقوى وقد اخرج الشيخان حديث عثمان  
في الوضوء من عدة طرق ولا ذكر للتحليل في شيء منها \*

\* قال \* **باب عراك النازحين**

ذكر فيه ( عن ابن ابي العترين وهو عبد الحميد قال حدثنا الاوزاعي حدثني عبد الواحد بن قيس عن نافع  
عن ابن عمر الحديث ) ثم حكى ( عن الدارقطني انه قال ورواه ابو المنيرة عن الاوزاعي موقوفا على ابن عمر  
هو الصواب ) \* قلت \* قال ابن القطان ما لم يصب هذا الوكان رافعه ضعيفا وواقفه ثقة وهنا واقفه ابو المنيرة  
ورافعه عبد الحميد وكلاهما ثقة ثم الموقوف لا بد فيه من عبد الواحد فليس اذا بصحيح وقال صاحب الامام  
وقد يؤخذ ترجيح الوقف من كثرة الواقفين او من تقديم مرتبة الواقف ولعل هذا منه فان ابا المنيرة  
عبد القدوس بن الحجاج احتج به الشيخان وعبد الحميد مختلف فيه \* قلت \* اسند البيهقي الوقف من طريق  
الوليد بن مزيد ( حدثنا الاوزاعي اخبرني عبد الله بن عامر حدثني نافع بن عبد الله بن عمر كان يعرفه عارضيه  
الخ ) فوجد في من وقفه الكثرة ايضا \*

باب ادخال المرفقين في الوضوء

\* قال \*

ذكر فيه حديث جابر من طريقين في كل منها ثلاثة متكلم فيهم \* اما الطريق الاول فيه ( سويد بن مسيد حدث  
القاسم بن محمد العقيلي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ) \* اما سويد وان اخرج عنه مسلم فقد قال ابن  
معين هو حلال الدم وقال ابن المديني ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وقال  
ابو حاتم صدوق وكان كثير التردد ليس وقيل انه عوى في آخر عمره فربما لقن ما ليس في حديثه فمن سمع منه وهو  
يغير فحذره عنه حسن وسكت عنه البيهقي هنا وقال في باب من قال لا يقرأ ( تعير بآخره فكثير الخطاء  
في روايته ) \* واما القاسم العقيلي فقال احمد ليس بشئ وقال ابو حاتم متروك الحديث وعن ابي زرعة احاديثه  
منكرة وهو ضعيف الحديث \* واما ابن عقيل وهو جد القاسم المتقدم فسكت عنه ايضا البيهقي هنا وقال في  
باب لا يتطهر الماء المستعمل ( لم يكن بالحافظ واهل العلم يختلفون في الاحتجاج بروايته ) \* والطريق الثاني فيه  
( عباد بن يعقوب حدثنا القاسم بن محمد عن جده ) \* اما القاسم وجده فقد تقدم ما واما عباد بن يعقوب هو  
الرواجي فقد روى عنه البخاري مقرونا بآخر لكن ابن حبان قال فيه هو رافضي داعية ويروي المناكير  
عن مشاهير فاستحق الترك \*

باب تحريك الحاتم عند غسل اليدين

\* قال \*

الاعتماد فيه على الاثر عن علي وغيره ثم ذكر اثر بن اوفى عن علي وفي سنده عبد الصمد الضبي ضعفه ابن معين وشيخه  
مجمع بن عتاب عن ابيه ثم اصراف حالهما والثاني عن ابن عمرو فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني \* قال البخاري في  
كتاب الضعفاء يتكلمون فيه يروى عن شريك وغيره وقال ابن حنبل كان يكذب جهارا ما نعرفه يسرق  
الاحاديث وقال محمد بن عبد الله بن نمير كذاب وقال الجوزجاني ترك حديثه \*

باب تحرى الصدغين

\* قال \*

ذكر فيه حديث الربيع بنت معوذ وذكر عنها في الباب الذي يليه قريبا من ذلك وفي الحديثين ابن عقيل  
تقدم ذكره والراوي عن محمد بن هبلان ذكره البخاري في الضعفاء \*

باب ايجاب المسح بالراس

\* قال \*

ذكر فيه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عميرة عن بلال حديث المسح على الخفين والتمار وقال رواه  
مسلم \* قلت \* تركه البخاري لاضطراب استاده فمنهم من رواه عن ابن ابي ليلى عن بلال بلا واسطة

ومنهم من رواه بواسطة بينهما واختلفوا فيها فمنهم من ادخل فيها كعب بن عجرة \* ومنهم من ادخل بينهما البراء  
ابن عازب وكذا رواه النسائي ثم ذكر (عن راشد بن سعد عن ثوبان حديث المسح على العصائب) \* قلت \*  
ذكر الحلال في مله ان احمد قال لا ينبغي ان يكون راشد سمع من ثوبان لانه مات قديما \*

\* قال \*  
\* باب مسح الاذنين \*

ذكر فيه من طريقين عن انس (انه مسح باطن اذنيه وظاهرهما) \* قلت \* روى الدارقطني باسناد رجاله كلهم  
ثقات عن انس انه كان يتوضأ فمسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فعل ذلك \* والعجب من البيهقي مع شدة تبعه خصوصاً لكتاب الدارقطني كيف غفل عن هذا المرفوع  
وذكر الموقوف \*

\* قال \*  
\* باب مسح الاذنين بماء جديد \*

ذكر فيه (عن ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن حبان بن اياه حدثه انه سمع عبد الله بن زيد) فذكر  
الحديث وفيه (فاخذ لاذنيه ماء خلاف الماء الذي اخذ لراسه) ثم قال (وكذلك روى عن عبد العزيز بن  
عمران وحرمة بن يحيى) \* قلت \* ذكر صاحب الامام انه رآه في رواية ابن المقرئ عن حرمة عن ابن وهب  
بهذا الاسناد وفيه \* ومسح بماء غير فضل يديه \* لم يذكر الاذنين \* قال البيهقي (واما ما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال الاذان من الراس فروي ذلك باسناد ضعاف ذكرناها في الخلاف واشهر اسناد فيه ما اخبرنا  
فذكر (عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب قال عن ابي امامة الحديث) \* ثم اسند (عن ابن معين انه قال سنان  
ابن ربيعة ليس بالقوي واسد عن ابن عون وشعبة وغيرهما تضعيف شهر) \* قلت \* سنان اخرج له البخاري و  
شهر وثقه ابن حنبل واحمد بن عبد الله العجلي ويعقوب بن شيبة ويحيى بن معين فيما حكاه عنه ابن ابي خيثمة وعن  
ابي زرعة قال لا بأس به واخرج له مسلم مقروناً مع غيره واخرج الترمذي حديثه عن ام سلمة انت النبي  
صلى الله عليه وسلم جلل الحسن والحسين وعلياً وفاطمة رضي الله عنهم كساء ثم قال اللهم هؤلاء اهل بيتي الحديث  
ثم قال الترمذي حسن صحيح وقال ابن القطان لم اسمع لمضعفيه حجة وما ذكروه اما لا يصح واما اخرج علي مخرج  
لا يضره واخذه الخريطة كذب عليه وتقول شاعر اراد عيبه \* ثم قال البيهقي (والحديث في رفعه شك عن  
سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن سنان عن شهر عن ابي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال كان اذ الرضاً مسح ماقية بالماء \* وقال ابو امامة الاذان من الراس) \* قلت \* قد اختلف فيه على حماد

فوقفه ابن حرب عنه ورفعه ابو الربيع واختلف ايضا على مسدد عن حماد قروي عنه الرفع وروي عنه الوقف  
واذا رفع خذ يثا ووقفه آخر او فطما شخص واحد في وقتين يرجح الرفع لانه اتي بزيادة ويجوز ان يسمع  
الانسان حديثا فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا اولى من تغليب الرفع ولهذا الحديث اسناد ان  
آخران احدهما اخرجه ابن ماجة عن سويد بن سعيد حد ثنا يحيى بن زكريا عن ابن ابي زائدة عن شعبة عن حبيب  
ابن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس فهذا  
استاد متصل ورواه محتج بهم قاتن ابي زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان وحبيب ثقة ذكره ابن حبان في  
الثقات من اتباع التابعين وسويد احتج به مسلم فهذا امثل اسناد في هذا الباب والثاني رواه الدارقطني قال  
حد ثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر حد ثنا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز حد ثنا ابو كامل  
الجحدري حد ثنا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال الاذان من الراس قال الدارقطني حدثني به ابي حد ثنا محمد بن سليمان الباغدي حد ثنا  
ابو كامل الجحدري بهذا مثله قال ابن القطان ما ملخصه هذا الاسناد صحيح ثقة رواه واتصاله واعله الدارقطني  
بان ابا كامل تقرب به عن غندر وروى فيه ولم يؤيد الدارقطني ذلك بشئ ولا عضده بحجة غيرانه ذكر ان ابن  
جرير الذي دار الحديث عليه يروي عنه سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وما درى ما الذي  
يمنع ان يكون عنده في ذلك حديثان مسدد ومرسل انتهى كلامه فاعرض اليه عن حديث ابن ماجة وحديث  
الدارقطني مع شدة تبعه لكتابيه واشتغل بحديث ابي امامة مع ما فيه وذكر الاسناد الذي زعم انه اشهر  
اسناد لهذا الحديث وبهذا يظهر تحامله ولمن يقول بمسح الاذنين بماء الراس حديث امثل من هذا كله  
وهو ما اخرجه ابن مندة وابن خزيمة في صحيحيهما من حديث ابن عباس الا اخبركم بوضوء رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاخذ غرفة فمسح بهاراسه واذنيه الحديث واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه ولفظه ثم  
غرف غرفة فمسح براسه واذنيه واخرج الحاكم في المستدرک نحوه وذكره البيهقي فيما تقدم في آخر باب  
مسح الراس \*

قال \* باب الدليل على ان فرض الرجلين الفسل وان مسحهما لا يجزى \*

استدل على ذلك بعدة احاديث اولها (ويل الاعقاب من النار) قلت \* في الاستدلال بها نظر فان من يرى  
مسحهما قد يفرض في جميعهما وظاهر الآية يدل على ذلك وهو قوله تعالى وارجلکم الى الکعبين فالوعيد لهما

ترتب على ترك تعميم المسح وتدل على ذلك رواية مسلم \* فانهي اليهم واعقابهم تلوح لميمسها الماء فتبين  
بذلك ان الصقب محل التطهير فلا يكتفى بماء وانه فليس الوعيد على المسح بل على ترك التعميم كحاضر وهذا الكلام  
على امر ابي هريرة وعائشة باسباغ الوضوء وكذا حديث عبد الله بن الحارث وعمر وانس \*

\* قال \* باب قراءة وارجلكم نصبا \*

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال رجع الامر الى النسل) وفي سنده قيس بن الربيع فسكت عنه البيهقي وقال في باب  
من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث ثم ذكر عن عمرو بن قيس عن عطاء انه كان  
يقراها نصبا وعمر هو المكي سكت عنه ايضا وقال في باب من بني او غرس بغير ارضه (ضعيف لا يعجز به) ثم ذكر  
(عن علي افسلوا القدمين من رواية الحارث) فسكت عنه وحكي في باب اصل القسامة (عن الشعبي انه كان كذا ابا)  
ثم قال (وقد روينا عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على وجوب النسل) \* قلت \* اراد حديث المذكور  
في الباب الذي قبل هذا وقد تقدم الكلام فيه ثم ذكر (عن ابن عباس قال ما اجد في الكتاب الاغسلتين  
ومسحتين) ثم قال (ان صح محتمل انه كان يرى القراءة بالخفض وانها تقتضي المسح ثم لما بلغه انه عليه السلام تواعد  
على ترك غسلهما (١) \* قلت \* ما ورد نص صريح انه عليه السلام تواعد على ترك غسلهما وترك شي

منهما كما مر بيانه ثم ذكر (عن هشام بن سعد حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء عن ابن عباس الحديث) وفيه (ثم اغترف  
غرفة اخرى فرش على رجله وفيها النعل والبسرى مثل ذلك ومسح باسفل الكعبين) وذكر (عن عبد العزيز بن  
محمد عن زيد عن عطاء عن ابن عباس الحديث) وفيه \* ثم اخذ حنفية ماء فرش على قدميه وهو متنعل  
ثم قال (هكذا رواه هشام وعبد العزيز الدراوردي محتمل ان يكون موافقا لروايتهم بان يكون غسلهما في  
النعل وهشام بن سعد ليس بالحافظ جدا فلا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات الاثبات وكيف وم عدد وهو  
واحد) \* قلت \* حديث هشام ايضا محتمل ان يكون موافقا لما بان يكون غسلهما في النعل فلا وجه لافراده بانه  
خالف الثقات فان قال انما افردته لانه في حديثه قرينة تمنع من التاويل بالنسل وهي قوله ومسح باسفل  
الكعبين \* قلنا \* قد جمعت بينهما في باب المسح على النعل واولت الحديثين بهذا التاويل حيث قلت (ورواه  
عبد العزيز وهشام عن زيد فخيا في الحديث رشاعلى الرجل وفيه النعل وذلك محتمل ان يكون غسلهما في النعل)  
ثم قلت (والعدد الكثير اولى بالحفظ من العدد اليسير) فاحد الامرين يلزمك اما جمعها بهذا التاويل في كتاب  
المعرفة في هذا الباب بخلاف ما فعله هنا (٢) ثم حكى عن الشافعي (قال روي انه عليه السلام مسح على ظهور قدميه

(١) لعله سها بعض الكاتبين هناك لفظ \* رجع او مثل ذلك ١٢ من المولوي محمد انوار الله مد ظله

(٢) في هذا الموضع ايضا يفهم اسقاط بعض العبارة لعله \* واما عدم صحة الجمع هناك ١٢ منه مد ظله

وروى انه رشح ظهورهما واحد الحديثين من وجه صالح لو كان منقودا ثبت والذي خالفه أكثر وأثبت الحديث الآخر ليست مما ثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد (١) قال البيهقي عنى بالاول حديث الدرر الأوردى وغيره عن زيد وعنى بالآخر والله أعلم حديث عبد خير عن علي في المسح على ظهر القدمين وقد بينا انه انصح ظهر الحفنين وهو المذكور في باب المسح على الحف بماله \* قلت بما الذي اعلم به ذلك الحديث في باب الاقتصار بالمسح على ظاهر الحفنين ان عبد خير لم يحتج به صاحب الصحيح ثم قال (فهذا وما ورد في معناه انه اريد به قد ما الحف) انتهى كلامه وهما لم يلتزما الاخراج عن كل ثقة على ما عرف فلا يلزم من كونهما لم يحتج به ان يكون ضعيفا وعبد خير وثقه ابن معين والعللي واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وروى له اصحاب السنن الاربعة فبين بهذا انه لم يذكر للحديث ولا علة واحدة \* قال البيهقي وقد روياء من اوجه كثيرة عن علي انه غسل رجله \* قالت \* لا يبطل بسله رجله روايه عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح عليهما لان العدة عند الحديثين لما روى لا بأساى والصواب ان يقال قد رويان اوجه كثيرة عن علي انه حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رجله فان الروايات التي ذكرها البيهقي فيما بعد كل امر فوطة الى النبي صلى الله عليه وسلم من جهة علي وفيها غسل الرجلين وقد حرر البيهقي عبارته في آخر هذا الباب فقال (ثبت عنه غسل الرجلين وثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين والوعيد على تركه) انتهى كلامه وقد قد مناه لم يرد الوعيد على ترك غسل الرجلين ايضا فقال (وثبت في مثل هذه القصة انه مسح واخبرانه وضوء من لم يحدث) ثم اسد (عن علي انه اخذ حفة فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه وقال في آخره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت وقال هذا وضوء من لم يحدث رواه البخاري في الصحيح عن آدم ببعض معناه \* قالت \* الذي في صحيح البخاري ففعل وجهه ويديه وركب رأسه ورجليه وليس فيه هذا وضوء من لم يحدث وكلام البيهقي بوجه ان فيه هذا والمسح لان ذلك هو المقصود \*

قال \* — باب كيفية التحليل بين الاصابع \*

ذكر فيه حديث المستورد وفي سنده ابن لهيعة فسكت عنه وقد تقدم ضعفه له في باب منع التطهير بالنبيذ فان قيل ففي السند الذي ذكره ثانيا متابعة الايث وعمر بن الخطاب لان لهيعة \* قالت \* في ذلك السند احمد ابن اخي ابن وديب وهو ان خرج عنه مسلم فقال ابو زرعة ادركاه ولم نكتب عنه وقال ابن عدى رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم جميعين على ضعفه \*



﴿ باب كراهية الزيادة على الثلاث ﴾

﴿ قال ﴾

ذكر فيه حديث سفيان عن ابي عائشة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال أو كذلك رواه الاشجعي عن الثوري موصولا ﴿ (١) ﴾

﴿ باب فضل التكرار في الوضوء ﴾

﴿ قال ﴾

ذكر فيه حديث معاوية بن قرة عن ابن عمر ( هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي ) ﴿ قلت ﴾ في سنده سلام الطويل سكت عنه وقال في باب وقت الحجامة ( سلام بن سلم الطويل متروك ) وفي كتاب العلل لابن ابي حاتم سئل ابو زرعة عن هذا الحديث فقال هو عندي حديث واه ومعاوية بن قرة لم يلق ابن عمر ﴿

﴿ باب تفريق الوضوء ﴾

﴿ قال ﴾

ذكر فيه ( عن خالد بن معدان عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام رأى رجلا يصلي الحديث ) ثم قال ( وهو مرسل ) ﴿ قالت ﴾ تسميته هذا امر سلا ليس بجيد لان خالدا هذا ادرك جماعة من الصحابة وهم عدول فلا يضرهم الجبالة ﴿ قال الاثرم قلت يعني لابن حبل اذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم ثم ان في سدا الحديث بقية وهو مدلس وقد عمن والحاكم اورد هذا الحديث في المستدرک من طريقه ولفظه فقال حدثني بحير فكان الوجه ان يخرج البيهقي من طريق الحاكم ليسم الحديث من تهمة قية ﴿

﴿ باب الترتيب في الوضوء ﴾

﴿ قال ﴾

( احتج الشافعي بظاهر الكتاب ثم بحديث عبد الله بن زيد في صفة الوضوء ) ﴿ قلت ﴾ المذكور في الكتاب بالواو وهي لا تقتضي الترتيب ثم فعله في حديث ابن زيد لا يدل على الوجوب وقد اتفق الشافعي وخصومه على انه لو بدأ من المرفق الى رؤس الاصابع جاز فلما لم يجب الترتيب هاهنا ان الظاهر من قوله تعالى ﴿ وايدكم الى المرافق ﴾ يقتضيه فلما لم يقتضه اللفظ وهو ترتيب الاعضاء اولى ان لا يجب ثم ساق البيهقي حديث جابر من طريقين الاول ( نبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا ) والثانية ( ابدأ واما بدأ الله به ) اورد هاهنا حديث سفيان عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ﴿ قلت ﴾ اخرجه الترمذي من جهة سفيان عن جعفر وصيفته ﴿ نبدأ وكذا رواه مالك ويحيى بن سعيد عن جعفر واخرجه مسلم وابوداؤد وابن ماجة من حديث حاتم بن اسماعيل فلفظ مسلم ﴿ ابدأ ﴾ على صبغة الاخبار اما بلفظ ابدأ واما بلفظ نبدأ والحديث يخرج به واحد واقوال النبي صلى الله

عليه وسلم لا تدل على الوجوب عند الشافعي واكثر العلماء ثم لو صححت الرواية بلفظ الامر كاد كره البيهقي في الطريق الثانية لكان لفظ الاخبار مرجحا لحفظ روايته وكثرتهم ثم لا يلزم من ورود ذلك هناك ان يكون واردا في باب الوضوء على ما نقل عن امام البيهقي وهو الشافعي انه قال العبرة بخصوص السبب وايضا فان العموم يخص بالقرائن نص عليه بعض اكابر اهل الاصول وهناك ريتان محصتان حالية ومقالية اما الحالية فلانه عليه السلام يبين بذلك ما مست الحاجة اليه من البداءة بالصفا والمروءة واما المقالية فلانه عليه السلام ثلما عقب هذا اللفظ قوله تعالى ان الصفا والمروءة من شعائر الله ويؤيد هذا انه خص من وجوب البداءة بما بدأ الله تعالى به امورا كثيرة كاقبوا الصلاة وآتوا الزكاة وايضا فلودل الحديث فانما يدل على البداءة بالوجه لانه الذي بدأ الله به فمن استدل بذلك على وجوب الترتيب بين اليدين والراس والرجلين يحتاج الى دليل من خارج ثم ذكر البيهقي حديث عدي بن حاتم ( ان رجلا قال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فقد غوى فقال عليه السلام بش خطيب القوم انت قل ومن بعض الله ورسوله فقد غوى \* قلت \* لم ينكر عليه ليحصل الترتيب بدليل ان معصية الله ورسوله لا ترتب فيها بل كل منها يستلزم الآخر وانما انكر عليه لتركه افراد اسم الله تعالى لان افراده اكثر تعظيما فلا دليل في ذلك على ان الواو تقتضي الترتيب وفي حديث ابي داود والنسائي ما يدل على انها لا تقتضي وهو ما اخرجاه عن حذيفة انه عليه السلام قال لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان فلو كانت الواو للترتيب لساوت ثم ولما فرق عليه السلام بينهما \*

\* قال \* ﴿باب السنة في البداءة باليمين﴾

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذ البسم واذا توضأت فبدأوا بابائكم) \* قلت \* الامر مطلق الوجوب فكيف يستدل به على ان ذلك سنة \*

\* قال \* ﴿باب الرخصة في البداءة باليسار﴾

ذكر فيه (عن زياد مولى بني مخزوم عن علي بدأ بالشمال قبل اليمين) \* قلت \* زياد هذا ذكر ابن معين انه لا شيء \* قال البيهقي (ورواه حفص عن اسماعيل عن زياد عن علي فقال ما ابالي اذا بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توضأت ورواه عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند قال قال علي ما ابالي اذا التممت وضوئي باي اعضائي بدأت ويحتمل ان يكون مراده بما اطلق في هذا ما فسرته حفص) \* قلت \* ليس ذلك بمطلق بل هو عام لان ايا من الفاظ العموم ورواية حفص فرد من افراد ذلك العام موافق له فلا يخص العام به هذا مذهب الجمهور

من اهل الاصول \*

\* قال \*

باب نهى المحدث عن مس المصحف \*

ذكر فيه (عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه قال كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لمعرو بن حزم ان  
لائس القرآن الاعلى طهر) \* قلت \* هذا منقطع وكذا ذكره في كتاب المعرفة ثم اسند (عن يحيى بن حمزة عن  
سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه كتب الى اهل اليمن الحديث) \* قلت \* سليمان هذا مجهول لا يعرفه قاله ابن معين \* وزاد في رواية  
ولا يصح هذا الحديث وعنه قال سليمان بن داود في حديث الصدقات شيخ شامي ضعيف وقال الدارمي قلت  
لابن معين سليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو قال ليس بشي وبسند كرهذا  
الحديث في كتاب الزكاة باسسط من هذا ان شاء الله تعالى \*

\* قال \*

باب الرخصة في ذلك (١) بالابنية \*

ذكر في آخره حديث خالد الحذاء (عن خالد بن ابي الصلت عن عراك عن عائشة) ثم ذكره عن الحذاء عن  
رجل عن عراك ثم ذكره (عن الحذاء عن عراك) \* قلت \* ذكر البخاري في تاريخه الوجه الاول ثم ذكره  
عن عراك عن عمرة عن عائشة ثم ذكره عن عروة ان عائشة كانت تكرر قولهم لا تستقبل القبلة ثم قال البخاري  
وهذا اصح \*

\* قال \*

باب وضع الحاتم عند دخول الحلاء \*

ذكر فيه (عن همام عن ابن جريج عن الزهري عن انس كان عليه السلام اذا دخل الحلاء وضع خاتمه) ثم ذكر (عن  
ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن انس انه عليه السلام اتخذ خاتما من ورق ثم القاه) \* قال البيهقي  
(هذا هو المشهور عن ابن جريج دون حديث همام) \* قلت \* همام وثقه ابن معين وغيره وقال احمد ثبت في  
كل المشايخ واحتج به الشيخان في صحيحيهما وحديثه هذا قال فيه الترمذي صحيح والحدثنان مختلفان متنا  
وكذا اسند الان الاول رواه ابن جريج عن الزهري بلا واسطة والثاني بواسطة فانتقال الذهب من الحدبث  
الذي زعم البيهقي انه المشهور الى حديث وضع الحاتم مع اختلافهما متناوئنا لا يكون الا عن غفلة  
شديدة وحال همام لا يحتول مثل ذلك وقواعد الفقه والاصول تقتضي قبول حديثه هذا مع ان له شاهدا  
اخرجه البيهقي من حديث (يعقوب بن كعب عن يحيى بن المتوكل عن ابن جريج عن الزهري عن انس انه عليه

(١) لما كان غرض المصنف الكلام على البيهقي ولم يكن في باب النهي عن استقبال القبلة كلام تركه وذكر باب الرخصة  
في ذلك بالابنية بالإشارة لذلك الى الاستقبال المذكور في كتاب البيهقي ١٢ منه مد ظله

السلام ليس خاتمة نقشه محمد رسول الله فكان اذا دخل الخلاء وضعه (وقول البيهقي (هذا شاهد ضعيف)  
فيه نظرا ذليس في سنده من تكلم فيه فيما علمت ويحيى بن المتوكل بصري اخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن  
حبان يخطئ وليس هذا يحيى بن المتوكل الذي يقال له ابو عقيل ذلك ضعيف ذكره الصريفي وكذا الدارقطني  
في كتاب العلل ان يحيى بن الضريس رواه عن ابن جريج كرواية هام فهذه متابعة ثانية وابن الضريس ثقة  
قتبين بذلك ان الحديث ليس له علة وان الاسرفيه كما ذكر الترمذي من الحسن والصحة \*

\* قال \* **باب النهي عن البول في الثقب** \*

ذكر فيه (عن قتادة عن عبدالله بن سرجس الحديث) \* قات \* روى ابن ابي حاتم عن حرب بن اسماعيل عن  
ابن حنبل قال ما علم قتادة روى عن احمد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عن انس قيل له فابن  
سرجس فكأنه لم يره مما عا \*

\* قال \* **باب كراهية الكلام على الخلاء** \*

ذكر فيه حديثا عن الحذري من طريقين \* الاول \* (عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن هلال  
ابن عياض عن الحذري) \* والثاني \* (عن عكرمة عن يحيى بن عياض بن هلال) ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال  
هذا هو الصحيح عياض بن هلال روى عنه ابن ابي كثير واحسب الوهم فيه عن عكرمة حين قال عن هلال  
ابن عياض \* قلت \* كيف يتعين ان يكون الوهم فيه عن عكرمة وهو مذکور في هذا السند الذي هو فيه على  
الصحيح بل يحتمل ان يكون الوهم من غيره وقد ذكر صاحب الامام ان ابان بن يزيد رواه ايضا عن يحيى  
ابن ابي كثير فقال هلال بن عياض فتابع ابان عكرمة على ذلك وابن القطان احوال الاضطراب في اسمه على  
يحيى بن ابي كثير ثم ذكر البيهقي (عن ابي داود انه قال لم يسند الا عكرمة بن عمار) \* قلت \* تقدم قريبا ان ابان  
تابعه ثم ان البيهقي اخرج الحديث (عن ابن ابي كثير عن النبي عليه السلام مرسل) وبقي فيه حل لم يذكرها  
منها انه سكت عن عكرمة هنا وتكلم فيه كثيرا في باب مس الفرج بظهر الكف وفي باب الكشر بالماء \* ومنها ان  
راوى الحديث عن الحذري لا يعرف ولا يحصل من امره شيء ومنها الاضطراب في متن الحديث كما هو  
مبين في كتاب ابن القطان واخرجه النسائي من حديث عكرمة عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلة عن  
ابي هريرة \*

باب البول قائما

\* قال \*

ذكر فيه (عن الاعمش ومنصور عن شقيق عن حذيفة الحديث) ثم ذكر (عن عاصم بن بهدلة وحماد بن ابي سليمان عن شقيق عن المغيرة) ثم حكى (عن الترمذي وجماعة ان الصحيح ما روى الاعمش ومنصور) \* قلت \* الذي في كتاب الترمذي حديث ابي واثل عن حذيفة اصح ويحتمل ان يكون لشقيق في هذا الحديث اسنادان ولهذا اخرج ابوبكر بن خزيمة في صحيحه رواية حماد ولم يبال بالاختلاف وكذا فعل البيهقي في ماضى في باب فضل السواك فروى حديثا عن عبد الرحمن بن ابي عتيق عن ابيه ثم قال (وقيل عن عبد الرحمن عن القاسم) ثم قال (وكانه سمع منها جميعا) وروى البيهقي ايضا فيما تقدم في باب ما يقول اذا اراد دخول الخلاء (عن شعبة وسعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم) ثم قال (ورواه يزيد بن زريع وجماعة عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن القاسم بن صوف الشيباني عن زيد بن ارقم) ثم حكى (عن الترمذي قلت لمحمد بنى البخاري اي الروايات عندك اصح فقال لعل قتادة سمع منها جميعا عن زيد بن ارقم)

\* قال \*

باب وجوب الاستنجاء بثلاثة احجار

ذكر فيه حديث ابي اسحق عن علقمة عن عبدالله \* قلت \* ذكر في باب الذرية الخامس (ان ابا اسحق عن علقمة منقطع لانه رآه ولم يسمع منه) وقال احمد بن عبد الله العجلي لم يسمع ابو اسحق من علقمة شيئا

\* قال \*

باب الاينار في الاستنجاء

ذكر فيه حديث ابي هريرة (من استنجى فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلاحرج) ثم قال (وهذا ان صح فانما اراد وترا يكون بعد الثلاث) ثم استدل على هذا التاويل بحديث ابي هريرة (اذا استنجى احدكم فليوتر فان الله وتر يحب الوتر) اما ترى السموات سبعا والارضين سبعا والطواف وذكرا شيئا \* قلت \* الحديث الذي قال فيه ان صح اخرجه ابن حبان في صحيحه ثم تاويله بوثر يكون بعد الثلاث من غير دليل ولو صح ذلك يلزم منه ان يكون الوتر بعد الثلاث مستحبا لا مراه عليه السلام به على مقتضى هذا الدليل وعندم لو حصل النقاء بعد الثلاث فالزيادة عليها ليست بمستحبة بل هي بدعة وان لم يحصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليها واجبة لا يجوز تركها ثم حديث اما ترى السموات سبعا على تقدير صحته لا يدل على ان المراد بالوتر ما يكون بعد الثلاث لانه ذكر فردا من افراد الوتر فلو اريد بذلك السبع فنجصوها لزم بذلك وجوب الاستنجاء بالسبع لانها المأمور به في ذلك الحديث \*

باب الاستنجاء بالماء

\* قال \*

اسند فيه (حديث ابي هريرة نزلت هذه الآية في اهل قباء) \* قلت \* في سنده يونس بن الحارث عن ابراهيم ابن ابي ميمونة ويونس ضعيف ضعفه ابن معين واحمد والنسائي وابن ابي ميمونة قال ابن القطان مجهول الحال لا يعرف روى عنه غير يونس بن الحارث \*

باب الجمع بين المسح بالاحجار والعسل بالماء

\* قال \*

ذكر فيه (عن ابي ايوب وجابر وانس ان هذه الآية لما نزلت وفي آخره غير ان احدا اذا اخرج من الغائط احب ان يستنجي بالماء) \* قلت \* في سنده عتبة بن ابي حكيم ضعفه ابن معين والنسائي وقال ابراهيم بن يعقوب السعدي غير محمود في الحديث وقال البيهقي في باب الركعتين بعد الوتر (غير قوي) ثم انه ليس في الحديث ذكر المسح بالاحجار فهو غير مطابق للباب ثم اسند (عن عائشة قال مررت اذ واجكن ان يفسلوا عنهم اثر الغائط والبول) وليس فيه ايضا ذكر الجمع بين الاحجار والماء وحديث عائشة الذي بعد هذا لفظه (فامرتهم ان يستنجي بالماء) وليس فيه ايضا ذكر الحصى \*

باب ذلك اليد بعد الاستنجاء

\* قال \*

ذكر فيه (عن شريك عن ابراهيم بن جرير عن ابي زرعة عن ابي هريرة الحديث) ثم ذكره عن ابان بن عبد الله الجعفي عن ابراهيم بن جرير عن ابيه جرير بن عبد الله (ثم حكى عن النسائي انه قال هذا اشبه بالصواب من حديث شريك) \* قلت \* ابان هذا قال ابن حبان كان ممن تحسروا خطاؤه وانفرد بالمساكير وشريك القاضي ممن استشهده به مسلم ورأيت بخط الصريفي قال الحاكم احتج به مسلم وحديثه هذا اخرج ابن حبان في صحيحه فلانسلم ان حديث ابان اشبه بالصواب منه ولا يمتنع ان يكون لابراهيم فيه اسنادات احدهما عن ابي زرعة والآخر عن ابيه كما مر نظير ذلك في باب البول قائما ثم اسند البيهقي (عن انس كان يوضع له الماء والاشنان للاستنجاء) \* قلت \* ليس هذا بمناسب للباب \*

\* قال \* باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الانقاء دون ما نهى عن الاستنجاء به

ذكر فيه (عن زهير عن ابي اسحاق قال ليس ابو عبيدة ذكره ولكن (١) عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه انه سمع عبد الله يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتيه بثلاثة احجار الحديث) ثم قال (ورواه معمر عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله ورواه اسرايل عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبد الله) قال

الترمذي حديث اسرائيل عندي اشبه واصح لان اسرائيل اثبت في ابي اسحاق من هؤلاء وتابعه على ذلك  
 قيس بن الربيع ) قلت \* فيما تقدم من قول ابي اسحاق ليس ابو عبيدة ذكره نفي لروايته عنه وهذا يبطل قول  
 الترمذي حديث اسرائيل اصح والبخاري اخرج الحديث من جهة زهير ولعله لم يرو رواية اسرائيل معارضة  
 لروايته او جعلها اسنادين ورجح رواية زهير لكونه احفظ واقتن من رواية اسرائيل وقيس بن الربيع  
 قال فيه البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه ( ضعيف عند اهل العلم بالحديث ) ثم قال البيهقي  
 ( وزهير في ابي اسحاق ليس بذلك لان سماعه من ابي اسحاق بآخرة وابو اسحاق في آخر امره كان قد ساء  
 حفظه ) قلت \* ذكره العجلي ان ذكر يابن ابي زائدة ثقة الا ان سماعه عن ابي اسحاق بآخرة بعد ما كبر  
 ابو اسحاق وروايته ورواية زهير واسرائيل قريب من التسليمه يقال ان شريكاً اقدم سماعاً من ابي اسحاق  
 من هؤلاء انتهى كلامه فاستوى زهير واسرائيل في شأهما من ابي اسحاق بآخرة والبخاري اخرجه من جهة  
 زهير كما مر وقال في آخره وقال ابراهيم بن يوسف عن ابيه عن ابي اسحاق حدثني عبد الرحمن بهذا  
 وفي هذا امران \* احدهما متابعة يوسف لزهير لكونه احفظ والثاني ان ابا اسحاق قال فيه حدثني  
 عبد الرحمن فزال بذلك تهمة تدليسه وقد اخرج الا سماعي هذا الحديث في المستخرج من  
 جهة يحيى بن سعيد وفيه لا يرضى ان ناخذ عن زهير عن ابي اسحاق ما ليس بسامع لابي اسحاق  
 وذكر الدارقطني انه تابع زهير او يوسف على روايتهما ابو حماد الحنفي وابو حريم عن ابي اسحاق  
 وكذلك الحماني عن شريك وقيل عن يحيى بن ابي زائدة عن ابيه عن ابي اسحاق كذلك وقال يزيد عن عطاء عن  
 ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلقمة والذي اخرجه البخاري احسن ما نريد هذا الحديث  
 انتهى كلامه وما يقوى رواية ابي اسحاق هذه ان زهيراً لم يختلف عليه فيها واسرائيل اختلف عليه كما بينه  
 الدارقطني وغيره ويقويها ايضاً ما اسنده البيهقي بعد هذا ( عن ليث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن  
 عبد الله الحديث ) ثم قال ( وهذه الرواية ان صحت تقوى رواية ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود الا ان  
 ليث بن ابي سليم ضعيف ) قلت \* اخرج له الشيخان كذا ذكره صاحب الكمال وقال الدارقطني صاحب سنة  
 يخرج حديثه وقال العجلي جازئ الحديث فاقل احواله ان يصلح للاستشهاد به الا يرى ان قيس بن الربيع اسوء  
 حالاً من ليث ومع ذلك جعله الترمذي فيما رتبها لاسرائيل في الرواية عن ابي اسحاق والبيهقي حكى ذلك  
 عن الترمذي ولم يعترض عليه واسند ( عن ابي داود عن حيوة عن ابن عياش عن يحيى بن ابي عمرو الشيباني

عن عبد الله بن الليثي عن ابن مسعود قدم وفد الجفن الحديث ( ثم قال (اسناد شامي غير قوي)  
 \* قلت \* ينبغي ان يكون هذا الاسناد صحيحاً فان عبد الله بن فيروز الدبلي وثقه ابن معين والعللي وروى  
 له صاحب المستدرک واصحاب السنن الاربعة ويحيى بن ابي عمرو وثقه يعقوب بن ابي سفيان والحاكم  
 والعللي وقال ابن حنبل ثقة وروى له ايضاً صاحب المستدرک واصحاب السنن الاربعة وهو حصي ورواية  
 ابن عياش عن الشاميين صحيحة كذا ذكر البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم وحيوة الحمى اخرج عنه  
 البخاري و ابوداود وروى عنه ايضاً احمد بن حنبل و ابو حاتم و ابو زرعة الدمشقي وغيرهم ثم اسند (عن علي  
 ابن رباح عن ابن مسعود الحديث) ثم قال (لم يثبت سماعه عن ابن مسعود) \* قلت \* قدمنا ان مسلماً انكر  
 في ثبوت الاتصال اشتراط السماع وادعى اتفاق اهل البرقي انه يكفي امكان اللقاء والسماع وعلي هذا ولد سنة  
 خمس عشرة كذا ذكر ابو سعيد بن يونس فسماعة عن ابن مسعود ممكن بلا شك لان ابن مسعود توفي سنة اثنين  
 وثلاثين وقبل سنة ثلاث وثلاثين \*

\* قال \* باب الاستبراء عن البول

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام بال فاته عمر بكون من ماء قال ما هذا يا عمر قال توضأ به فقال لم امر  
 كما بلت ان اتوضأ ولو فعلت كان سنة) \* قلت \* لا ادري مناسبة هذا الحديث لهذا الباب ثم ذكر حديث (كان  
 اذا بال تدر كره عن عيسى بن يزداد عن ابيه) ثم حكى عن ابن عدي انه قال (عيسى بن يزداد عن ابيه مرسل)  
 قال رواه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة من حديث روح بسنده ونظفه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا بال احدكم فليوتر ذكره ثلاثاً وذكروا هذا ابن مندة في معرفة الصحابة و ابو عمر في الاستيعاب  
 وقال قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا ابوه وهو نحامل منه \*

\* قال \* باب الوضوء من الدم وما يخرج من احد السيلين وغير ذلك من دود او حصاة

ذكر فيه (حديث عائشة ان فاطمة بنت ابي حبيش استفتت النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (قال مسلم  
 وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره) قال البيهقي (وهذا لان هذه الزيادة غير محفوظة  
 انما المحفوظ ما رواه ابو معاوية وغيره عن همام عن عروة هذا الحديث وفي آخره قال هشام قال ابي ثم  
 نتوضأ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت) \* قلت \* المعروف من مذاهب الفقهاء والاصوليين قبول زيادة  
 العدل وحماد بن زيد من اكا برهم وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب الصلوة باسرا الوالي حديثاً زاد فيه حماد



زيادة ثم قال البيهقي (حفظها حماد بن زيد والزائدة عن مثله مقبولة) ثم يبعدان قتل روايته بقول عروة لان حمادا اورد هذه اللفظة بصيغة الامر من الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخالف للصيغة التي ذكرها عروة مخالفة يبعد التعبير بها عن الاخرى وسياتي لذلك مزيد بيان في باب المستحاضة تقتل عنها الثالدم وقد ذكر البيهقي الحديث هناك وفصل فيه كلام عروة من طريق ابي معاوية ولم يذكر معه غيره كما ذكرهنا ولم اقف على ذلك من هو كثير التسع \*

\* قال \* **باب الوضوء من الريح يخرج من احد السيلين** \*

ذكر فيه (عن شعبة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لا وضوء الا من صوت اوريج) ثم قال (هذا مختصر وتامه فيما اخبرنا ابو عبد الله فاسند عن جريد عن سهيل بالسند المذكور انه عليه السلام قال اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شئاً ام لا فلا يخرج من المسجد حتي يسمع صوتاً اوريا) (١) قلت قال ابن ابي حاتم ذكر ابي يعني الحديث الاول ثم قال هذا وهم اختصر شعبة متن هذا الحديث ورواه اصحاب سهيل عن سهيل فذكر الحديث الثاني بسنده انتهى كلامه وفي كلام البيهقي نظر اد لو كان الحديث الاول مختصراً من الثاني لكان موجوداً في الثاني مع زيادة وعموم الحصر المذكور في الاول ليس في الثاني بل هما حديثان مختلفان \*

\* قال \* **باب الوضوء من النوم** \*

ذكر فيه عن علي بن ابي حمزة (انما العين وكاء السه) قلت في سنده ابو عتبة عريضة متكلم فيها عن الوضوء بن عطاء وهو واه عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ لا زدي عن علي وابن عائذ لا زدي مجهول ولم يسمع من علي ذكره ابن القطان وذكر ابن ابي حاتم في كتاب العلل عن ابي زرعة انه قال عائد عن علي مرسل وذكر انه سال اباة وابازرعة من هذا الحديث فقالا ليس بقوي ثم ذكره البيهقي من حديث بقة عن ابي بكر بن ابي مريم عن عطية بن قيس عن معاوية مرفوعاً \* قلت \* بقة متكلم فيه وابن ابي مريم ايضا ضعيف عندهم وحكى البيهقي عن الدارقطني تضعيفه في غير موضع ثم ذكره من طريق الوليد بن مسلم عن مروان بن جراح عن عطية عن معاوية موقوفاً قال (قال الوليد مروان اثبت من ابن ابي مريم) قلت \* ظاهر هذا الكلام ان ابن ابي مريم ثبت وليس كذلك بل هو ضعيف عندهم كما تقدم \*

باب ترك الوضوء من النوم قاعدة

قال

ذكر فيه من طرق عن انس (ان اصحابه النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون) ومن جملة تلك الطرق عن محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن انس الحد يث ثم قال (قال ابن المبارك هذا عندنا) ومجلوس وعلى هذا حمل ابن مهدي والناقص قلت \* روى قاسم بن اصبغ حدثنا محمد بن عبد الرحيم الحنفي حدثنا محمد بن بشار فذكره بسنده المذكور عن انس قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلوة فيضعون جنوبهم فينم من ينم ثم يقوم الى الصلوة \* قال ابن القطان وهو صحيح كما ترى من رواية امام عن شعبة وهذه الزيادة تمنع من التاويل بانهم جلوس \*

باب نوم الساجد

قال

ذكر فيه حديثان عن يزيد الدالاني عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس ثم ذكر عن البخاري قال (رواه ابن ابي عروة عن قتادة عن ابن عباس قوله ولم يذكر ابا العالية ولا اعرف للدالاني سماعا عن قتادة) \* قلت \* ذكر صاحب الكمال انه سمع عن قتادة وذهب ابن جرير الطبري الى انه لا وضوء الا من نوم واضطجاع واستدل بهذا الحديث وصححه وقال الدالاني لا ندفعه من العدالة والامانة والادلة تدل على صحة خبره لنقل المدول من الصحابة عنه عليه السلام قال من نام وهو جالس فلا وضوء عليه ومن اضطجع فعليه الوضوء وقال قتادة عن ابن عباس الذي يخفق براسه لا يجب عليه الوضوء حتى يضع جنبه وروى هشام بن عروة عن نافع عن ابن عمر انه كان يستقل نوما وهو جالس ثم يقوم الى الصلوة ولا يتوضأ واذا وضع جنبه توضأ وروى قتادة عن انس قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون صلوة العشاء الآخرة حتى تسقط رؤوسهم فيقومون فيصلون ولا يعيدون الوضوء وروى عبدة عن عبد الملك عن عطاء قال اذا نام الرجل في الصلوة قائما او قاعدا او ساجدا او راكعا فليس عليه وضوء حتى يضطجع وكنت اسمع ابن المنذر يخطبنا ثمانا من الليل في المسجد ثم لا يتوضأ وقال عكرمة وابراهيم لا وضوء حتى يضع جنبه وقاله الحاكم وحماد والثوري وروى ايوب عن ابن سيرين انه كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ وروى عطاء بن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة انه رأى ابن المسيب ورجلا من قريش جالسين فقال كل براسه الى صاحبه حتى التقت رؤوسهما فرمعا رؤوسهما فضحك كل الى صاحبه قلت توضأ قال لا ولاهما بذلك وكان سالم ينام يوم الجمعة والامام يخطب \*

## باب انتقاض الطهر بالاغتاء

\* قال \*

ذكر فيه اغتاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم اغتسله \* قلت \* ليس في الحديث ذكر للوضوء واما الاغتسال فقد قال البيهقي في آخر هذا الباب (هذا شئ استحبه النبي صلى الله عليه وسلم) \*

## باب الوضوء من الملازمة

\* قال \*

ذكر فيه ثلاثة آثار (ان اللبس مادون الجماع) ثم قال (فهذا قول عمرو بن مسعود وابن عمر) \* قلت \* ذكر صاحب التمهيد اثر عمر ثم قال هذا عندهم خطأ وانما هو عن ابن عمر صحيح لا عن عمر ثم ان الشافعي لم يوجب الوضوء بلبس شعرها او ظفرها مع انها منها ثم ذكر البيهقي (عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة انه عليه السلام قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ) ثم ذكر (ابن التورثي) وحسن ان حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً \* قلت \* تقدم غير مرة انكار مسلم ثبوت السماع للاتصال وادعى الاتفاق على انه يكفي امكان اللقاء ومال ابو عمر الى تصحيح الحديث فقال صححه الكوفيون وثبوه لرواية الثقات من ائمة الحديث له وحبيب لا ينكر لقاءه عروة لروايته عن هو اكبر من عروة واجل واقدم ثبوته وقال في موضع آخر لا شك انه عروة وقال ابو داود في كتاب السنن وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً انتهى كلامه \* وهذا يدل ظاهراً على ان حبيباً سمع من عروة وهو مثبت فيقدم على ما روى الثوري لكونه نافياً والحديث الذي اشار اليه ابو داود هو انه عليه السلام كان يقول اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري الحديث رواه الترمذي وقال حسن غريب ثم اسند البيهقي (عن الاعمش قال اخبرنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث) \* قلت \* الاصحاب الذين روى الاعمش ذلك عنهم مجهولون ورواى ذلك عن الاعمش عبد الرحمن بن مقراء متكلم فيه قال ابن المدني ليس بشئ \* كان يروي عن الاعمش ستائة حديث تركناه لم يكن بذلك قال ابن عدي والذي قاله على هو كما قال انما انكر عليه احاديث يرويها عن الاعمش لاتباعه عليها الثقات \* ثم ذكر البيهقي عن ابي داود (انه قال روي عن الثوري انه قال ما حدثنا حبيب الاعمش عروة المزني يعني لم يحدثهم عن عروة ابن الزبير بشئ) \* قلت \* لم يسند ابو داود كلام الثوري هذا وقوله عقيب هذا الكلام وقد روى حمزة عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً يدل على انه اعنى ابا داود لم يرض بما روي عن الثوري وعلى نقد يرضه عنه فقد صح انه حدث عن ابن الزبير وايضاً قال الدارقطني اخرج حديث القبة في سننه ابن ابي شيبة وعلي بن محمد قالا حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ الحديث و رجال هذا السند  
كلهم ثقات \* ثم قال البيهقي (فعاد الحديث الى رواية عروة المزني وهو مجهول قد تقدم ان في السند الذي  
فيه عروة المزني مجاهيل وضعفاء وعلى تقدير صحته يحتمل ان حبيباً سمعه من ابن الزبير ومن المزني كما مر نظيره)  
ثم اسد عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة انه عليه السلام كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء او  
قالت ثم يصلي ثم قال (هذا مرسل وابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة قاله ابو داود وابوروق ليس بقوى  
ضعفه ابن معين وغيره) \* قلت \* قال الدارقطني وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري  
عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة فوصل اسناده ومعاوية هذا اخرج له مسلم في صحيحه  
فزال بذلك انقطاعه وابوروق عطية بن الحارث اخرج له الحاكم في المستدرک وقال احمد ليس به باس وقال  
ابن معين صالح وقال ابو حاتم صدوق \* وقال ابو عمر قال الكوفيون هو ثقة لم يذكره احد بمجرد مراسيل الثقات عدم  
حجة \* ثم قال البيهقي (وقد روينا سائر ما روي في هذا الباب وبيننا ضعفه في الخلافات) \* قلت \* قد جاء الحديث  
عائشة طرق جيدة سوى ما مر من رواية حبيب عن عروة عنها \* الاولى قال ابو بكر البزاز في مسنده حدثنا  
اسماعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا محمد بن موسى بن اعيان حدثنا ابي عن عبد الكريم الجزري عن عائشة انه  
عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ وعبد الكريم روى عنه مالك في الموطأ واخرج له التيجان وغيرهما  
ووثقه ابن معين وابو حاتم وابوزرعة وغيرهم وموسى بن اعيان مشهور وثقه ابو زرعة وابو حاتم واخرج  
له مسلم وابنه مشهور روى له البخاري واسماعيل روى عنه النسائي ووثقه ابو عوانة الاسفرايني واخرج  
له ابن خزيمة في صحيحه وذكره ابن حبان في الثقات واخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن  
عبد الكريم وقال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البراز لا اعلم له علة توجب تركه ولا اعلم فيه  
مع ما تقدم اكثر من قول ابن معين حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى لانه غير محفوظ وانفراد الثقة  
بالحديث لا يضره فاما ان يكون قبل نزول الآية الكريمة او تكون الملازمة الجماع كما قال ابن عباس  
رضي الله عنه انتهى كلامه واعتل فيه بعضهم بان الدارقطني رواه من جهة ابن مهدي عن الثوري عن  
عبد الكريم عن عطاء قال ليس في القبلة وضوء \* قلت \* الذي رفعه زاد والزيادة مقبولة والحكم للرافع ويحتمل  
ان يكون عطاء افتى به مرة ومرة اخرى رفعه كما مر في باب مسح الاذنين \* الطريق الثانية روى الدارقطني من طريق ابي  
سعيد بن بشير قال حدثني منصور بن زاذان عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة قالت لقد كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبلني اذا خرج الى الصلوة ولا يتوضأ \* قال الدارقطني تفرد به سعيد وليس بالقوى \* قلت \*  
وثقه شعبة ودحيم كذا قال ابن الجوزي واخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن عدي لا اري بما يروى  
باسا والغالب عليه الصدق انتهى كلامه واقل احوال مثل هذا ان يستشهد به \* الطريق الثالثة روى ابن اخی  
الزهری عن الزهری عن عروة عن عائشة قالت لاتعاد الصلوة من القبلة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل  
بعض نسائه ويصلي ولا يتوضأ اخرجه الدارقطني ولم يملله بشئ سوى ان منصور اخالفه وذكر البيهقي  
في الخلافات (ان اكثر رواه الى ابن اخی الزهری مجهولون) وليس كذلك بل اكثرهم معروفون \* الطريق  
الرابعة اخرج الدارقطني عن ابي بكر النيسابوري عن حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة  
عن ابيه عن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ \* والنيسابوري امام  
مشهور وحاجب لا يعرف فيه مطعن وقد حدث عنه النسائي ووثقه وقال في موضع آخر لا بأس به وباقي  
الاسناد لا يستل عنه الا ان الدارقطني قال عقيقه تفرد به حاجب عن وكيع وروى فيه والصواب وعن  
وكيع بهذا الاسناد انه عليه السلام كان يقبل وهو صائم (١) وحاجب لم يكن له كتاب وانما كان يحدث  
من حفظه ولقائل ان يقول هو تفرد ثقة وتحديثه من حفظه ان اوجب كثرة خطائه بحيث يجب ترك حديثه  
فلا يكون ثقة ولكن النسائي وثقه وان لم يوجب خروجه عن الثقة فلعله لم يعم وكان نسبه الى الروم  
نسبة مخالفة الاكثرين له \* الطريق الخامسة روى الدارقطني عن علي بن عبد العزيز الوراق عن عاصم بن علي  
عن ابي اويس حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انه بلغها قول ابن عمر في القبلة الوضوء فقالت كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ \* قال الدارقطني لا اعلم حدث به عن عاصم هكذا  
غير علي بن عبد العزيز انتهى كلامه وعلي \* هذا مصنف مشهور مخرج عنه في المستدرک وعاصم اخرج له  
البخاري وابو اويس استشهد به مسلم \* قال البيهقي (والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم فعله الضعفاء  
من الرواة على ترك الوضوء منها) \* قلت \* هذا تضعيف للتقات من غير دليل والمعنيان مختلفان فلا يطل  
احدهما بالآخر \*

قال \* ﴿باب لمس الصغار وذوات المحارم﴾

ذكر فيه صلواته صلى الله عليه وسلم وامامة بنت ابي العاص على عاتقه \* قلت \* ذكر صاحب الامام ان الاستدلال  
بهذا الحديث على هذا المعنى لا يقوى \*

(١) هكذا في الأصل وقال في إثبات الاعتدال في ترجمة حاجب بن سليمان \* وروى في حديثه عن وكيع عن هشام عن  
ابيه عن عائشة قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ والصواب عن وكيع بهذا الاسناد انه  
كان يقبل وهو صائم ١٢ حسن بن احمد الطنطاوي .

\* قال \*

\* باب الوضوء من مس الذكر \*

ذكر فيه حديث بسرة من طرق منها عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة \* قلت \* الرواية فيه عن الزهري مضطربة رواه البيهقي فيما بعد في باب الوضوء من مس المرأة فرجها \* عن الزهري عن عروة واخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي فقال حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا بشر بن بكر حدثني الاوزاعي حدثني ابن شهاب حدثني ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عروة عن بسرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يتوضأ الرجل من مس الذكر \* قال الطحاوي ولم يسمعه الزهري عن عروة بل عن عبد الله بن أبي بكر او عن ابيه ابي بكر عن عروة \* ثم ذكر حديثا عن مكحول عن عنبسة بن ابي سفيان عن ام جبيبة \* ثم قال ابلغني عن الترمذي قال سألت ابا زرعة عن هذا الحديث فاستحسنه ورايته كان بعد هذا الحديث محفوظا \* قلت \* في كتاب الترمذي قال محمد بن اسمعيل لم يسمع مكحول من عنبسة وروى عن رجل عنه غير هذا الحديث وكانه لم يره هذا الحديث صحيحا وفي الام عن ابن معين قال هذا اخضع احاديث هذا الباب واخرج النسائي حديثا من رواية مكحول عن عنبسة عن ام حبيبة ثم قال مكحول لم يسمع من عنبسة شيئا \* ثم اسند البيهقي (عن اسحاق بن محمد الفروي حدثنا يزيد بن عبد الملك التوفلي عن المقبري عن ابي هريرة) \* قلت \* فيه رجلان متكلم فيها اسحاق بن محمد بن عبد الله بن ابي فروة ويزيد التوفلي وسبسط الكلام في امره عن قريب انشاء الله تعالى فان قيل روى ابو عمر سنده في الاستذكار عن عبد الرحمن بن القاسم حدثنا نافع بن ابي نعيم ويزيد بن عبد الملك عن سعيد عن ابي هريرة فذكره فخرج الفروي من الوسط وقرن بيزيد نافع الفاري وقد وثقه ابن معين \* قلنا \* خالفه ابن حنبل فقال ضعيف مكر الحديث وروى سحنون عن ابن القاسم هذا الحديث فلم يذكر فيه ناعما وحكي ابن معين انه قال ادخاوا ابن يزيد والمقبري رجلا محمولا ودين ذلك البيهقي فاسد الحديث في الخلافات وادخل بين يزيد والمقبري ابا موسى الحارثي وهو مجهول فعادت هذه الزيادة بالقص لجهالة الواسطة \* ثم اسند البيهقي (عن جماعة من الصحابة انهم رأوا في مس الذكر الوضوء) واسند ذلك آخر (عن ابن عمرو بن عباس) \* قلت \* في هذا السند الاخير عبد الرحمن بن زياد ضعفه البيهقي في باب عتق امهات الاولاد ونقل تضعيفه في باب فرض الشهد من القطان وابن مهدي وابن حنبل وابن معين وغيرهم \* والصحابة الذين ذكرهم البيهقي معارضون بما ذكر ابو عمر فانه قال واما الذين لم يروا في مس الذكر الوضوء فعلى وعمار وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وعمران بن حصين وابو الدرداء رضي الله عنهم والاسانيد بذلك صحاح عن نقل الثقات \* زاد

في الاستذكار لم يختلف هؤلاء في ذلك وقد رواه البيهقي فيما بعد في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحديث عن معاذ بن جبل ايضا وفي الاستذكار عن عبد الرحمن بن حرملة ان ابن المسيب اوجب الوضوء منه وروى عنه قتادة والحارث بن عبد الرحمن انه لا وضوء منه \* قال ابو عمر وهذا اصح عندي لان قتادة حافظ وقد تابعه الحارث واما ابن حرملة فليس بالحافظ عندهم كثيرا وقال ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف حديثا وكيع عن اسمعيل عن قيس قال سأل رجل سعدا يعني ابن ابي وقاص عن مس الذكر فقال اني علمت بضمة منك فاعطمها وهذا سند صحيح وقال الطحاوي لانعلم احدا افترى بالوضوء من مس الذكر غير ابن عمر وقد خالفه في ذلك اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستذكار اسقط الوضوء منه ربيعة والثوري وشريك والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وابو حنيفة واصحابه \*

\* قال \* **باب الوضوء من مس المرأة فرجها** \*

ذكر فيه حديثا في سنده المثنى بن الصباح فقال (ليس بالقوي) \* قلت \* قد ضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب \*

\* قال \* **باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف** \*

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده يزيد بن عبد الملك فقال (تكلما فيه) ثم اسند عن ابن حنبل انه قال ليس به بأس) \* قلت \* اغلظ القول العلماء فيه فقال ابو زرعة واخي الحديث واغلظ القول فيه جد او قال النسائي متروك الحديث وقال الساجي ضعيف منكر الحديث واختلط بأخرة والبيهقي اخفى ما قيل فيه على ان الذي حكاه عن ابن حنبل لم ارا احدا ذكره عنه غيره بل قد حكى عنه خلاف ذلك فذكر البخاري وغيره عنه انه قال عده منا كبير وفي الميزان للذهبي ضمنه احد وغيره وقد منى اب الوضوء من مس الذكر ان في الحديث انقطاعا \* ثم قال البيهقي (قال الشافعي الافضاء بايدانها بطنها) \* قلت \* في المجلي قول الشافعي لادليل عليه من قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب قياس ولا رأى صحيح ولا يصح في الآثار من افضى يده الى فرجه ولو صح فالافضاء يكون بظهر اليد كما يكون بطنها ثم اسند البيهقي (عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن ابيه الحديث) ثم قال اقال ابو بكر احمد بن اسحاق الضبي ملازم فيه نظرا \* قلت \* وثقه ابن حنبل وابن معين وابو زرعة واحمد بن عبد الله المجلي وقال ابو حاتم لا بأس به صدوق واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في

صحيحها والحاكم في المستدرك ثم قال البيهقي ( ورواه عكرمة بن عمار من قيس ان طلقا سأل النبي صلى الله عليه وسلم غارسه وعكرمة امثل من رواه عن قيس وقد اختلفوا في تدليه يعني عكرمة ) \* قلت \* احتج به سلم واستشهد به البخاري واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرك وقال محمد بن عثمان بن ابني شعبة سمعت علي بن المديني وسئل عن عكرمة بن عمار فقال كان عندا صحابا ثقة ثبتا وثقه وكيع والعجلي وقال ابن معين صدوق ليس به باس وفي رواية كان اميا وكان حافظا لذكر البيهقي عن الشافعي ( انه قال سألت عن قيس فلم نجد من يعرفه ) \* قلت \* هو معروف روى عنه تسعة ائمة ائمة صاحب الكمال وروى هو وابن ابني حاتم توثيق ابن معين له وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرك وروى له اصحاب السنن الاربعة واخرج الترمذي من طريق ملازم وقيس هذا حديث لا وتران في ليلة \* وحسنه وقال عبد الحق وغير الترمذي صحيحه \* ثم ذكر البيهقي عن ابن معين ( انه قال قد اكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه ) \* قلت \* ذكر البيهقي ذلك بسند فيه محمد بن الحسن النقاش المفسوس وهو من المتهمين بالكذب وقال البرقي في كل حديثه مناكير وليس في تفسيره حديث صحيح وروى النقاش كلام ابن معين هذا عن عبد الله بن يحيى القاضي السرخسي وعبد الله هذا قال فيه ابن عدي كان متها في روايته عن قوم انه لم يلحقهم وقد ذكرنا عن ابن معين انه وثق قيسا بخلاف ما ذكر عنه في هذا السند الساقط وصحح حديثه ابن حبان وابن حزم واخرجه الترمذي ثم قال هذا الحديث احسن شئ في هذا الباب وقد رواه ايوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس وقد تكلم بعض اهل الحديث في ايوب ومحمد وحديث ملازم عن عبد الله بن بدراحم واحسن وذكر ابن مندة في كتابه ان عمرو بن علي التماس قال حديث قيس عندنا ثبت من حديث بسرة \* ثم اسند البيهقي ( عن طلق انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بيني المجد ) \* قلت \* استدل بذلك على ان حديثه متقدم وفي سنده هذا محمد بن جابر ضعفه البيهقي في هذا الباب وايضا فقد اختلف عليه فرواه البيهقي عنه عن قيس بن طلق عن ابيه واخرجه الحازمي في النسخ والنسخ عن عبد الله بن بدر عن طلق ثم اسند البيهقي عنه اي عن طلق ( قال بينا انا اصلي فذهبت احك فغذي فاصابت يدي ذكرى ثم قال والظاهر من حال من يحك فغذه فاصابت يده ذكره انه انما يصيبه بظهر كفه ) \* قلت \* لو كان لفظه فحككت فغذي فاصابت يدي ذكرى كان الظاهر كما قال فاما وقد قال فذهبت احك فغذي فاصابت يدي ذكرى فلا نسلم ان الظاهر كما قال ثم على تقدير تسليم هذا فقوله عليه السلام في جوابه انما هو منك يشمل المس بظهر الكف وبطنها



ثم في هذا السند ايضا محمد بن جابر \* ثم اسند البيهقي (ان ابن حنبل وابن معين وابن المديني تناظروا في مس  
الذكر وفي سنده عبد الله السرخسي تقدم قريبا انه كان متهاو ذكر في هذه القضية (ان ابن المديني احتج برواية  
ابي قيس عن هذيل عن ابن مسعود انه كان يقول لا يتوضأ منه فقال ابن حنبل وابو قيس الاودني لا يحتج  
به) \* قلت \* وقال البيهقي في باب لانكاح الابولي (مختلف في عدالته انتهى كلامه) وابو قيس هذا وثقه ابن معين  
وقال العجلي ثقة ثبت واحتج به البخاري واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک \* ثم ذكر البيهقي  
في هذه القضية (ان ابن المديني احتج برواية عمير بن سعيد عن عمار قال ما ابالي مسسته او انفي فقال ابن معين  
بين عمير وعمار مفازة) \* قلت \* في مصنف ابن ابي شيبة حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن صير بن سعيد  
قال كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فستل عن مس الذكر في الصلوة فقال ما هو الا بضعة منك وهذا  
سند صحيح وفيه تصريح بانه لا مفازة بينهما \* ثم ذكر البيهقي عن ابن حنبل (انه قال عمار وابن عمر استويا فمن شاء  
اخذ هذا ومن شاء اخذ بهذا) \* قلت \* مع عمار ابن مسعود وغيره من الصحابة والاسانيد بذلك صحاح كما ذكر  
ابن عبد البر وقد تقدم عن الطحاوي انه لم يفت بالوضوء منه من الصحابة غير ابن عمر فلا نسلم الاستواء \* ثم  
اسند البيهقي (ان ابن جريج والثوري تذاكر امس الذكر فقال ابن جريج يتوضأ منه فقال سفيان ارايت لو ان  
رجلا امسك يده مني ما كان عليه فقال ابن جريج يغسل يده فقال ايها اكثر المني او مس الذكر فقال ما القاها  
على لسانك الا الشيطان) قال البيهقي (وانما اراد ابن جريج ان السنة لا تعارض بالقياس) ثم ذكر ان الشافعي قال  
الذي قال من الصحابة لا وضوء فيه انما قاله بالرأي \* قلت \* قد تقدم ان هذا قول اكثرهم وكيف يقال هذا  
عنهم وقد صح الحديث فيه كما مر \*

### باب مس الاثنين

\* قال \*

ذكر فيه حديث هشام عن ابيه عن بسرة (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره او اثنييه  
او رفق به فليتوضأ) \* ثم حكى عن الدارقطني انه قال كذا رواه عبد الحميد بن جعفر وروى في ذكره الاثنين  
والرفع وادراجه ذلك في حديث بسرة والمحفوظ ان ذلك من قول عروة كذا رواه الثقات عن هشام  
منهم السخيتاني وحماد بن زيد) \* ثم قال البيهقي (وروي ذلك عن هشام من وجه آخر مدرج في سقر  
في الحديث وهو وهم والصواب انه من قول عروة) \* قلت \* عبد الحميد هذا وثقه جماعة واحتج به مسلم وقد  
زاد الرفع وتقدم الحكم للرافع لزيادته كيف وقد تابعه على ذلك غيره فروى الدارقطني هذا الحديث في

بعض طريقه من جهة ابن جريج عن هشام وفيه ذكر الاثنين وكذا رواه الطبراني الا انه ادخل بين عروة  
وبسرة عروان ولفظه من مس ذكره او اثنيه فليتوضأ وتابع ابن جريج عبد الحميد ثم ان اللفظ في الادراج  
انما يكون في لفظ يمكن استغلاله عن اللفظ السابق فيدرجه الراوي ولا يفصل فاما ان يسمع قول عروة  
فيعمله في اثناء كلام النبي صلى الله عليه وسلم فبعد من مثبت وابد منه عن اللفظ ما اخرجه الطبراني من طريق  
محمد بن دينار عن هشام عن ابيه عن بسرة قالت قال عليه السلام من مس رقبته او اثنيه او ذكره فلا يصل  
حتى يتوضأ فبدأ بذكر الرفع والاثنين وفي هذا ايضا متابعة ابن دينار لعبد الحميد ووضح بهذا ما قلنا غير مرة  
ان الراوي قد يسمع شيئاً فيفتي به مرة ويروي به اخرى \* ثم قال البيهقي (القياس ان لا وضوء في المس وانما  
اتبعنا السنة في ايجابه لمس الفرج فلا يجب تغيره) \* قلت \* انه يبرئ بفرج ومع ذلك اوجب الشافعي  
الوضوء بمسه \* ذكره ابن حزم \*

قال \* باب ترك الوضوء من خروج الدم من مخرج الحدث \*

ذكر فيه عن ابن اسحاق عن عقيل بن جابر الانصاري عن ابيه حديث الانصاري الذي روي وهو يصلي فمضى  
\* قلت \* ابن اسحاق معروف الحال وفي الضعفاء للذهبي ان عقيلاً هذا لا يعرف ثم في الاستدلال بهذا انظر  
فانه فعل واحد من الصعابة ولعله كان مذهبه اولم يعلم بحكمه ومما يقوى هذا ان ظاهر ما راي المهاجري  
ما بالانصاري عن الله ما يدل على ان الدم اصاب ثوبه او بدنه او كليهما ولم يصب الارض وكانت ثلاثة  
اسهم فالظاهر انها اصابت ثلاثة مواضع وذلك يدل على كثرة الدم ولهذا رآه صاحبه بالليل وهاله فكما لم يدل  
مضيه على جواز الصلوة مع النجاسة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء \* قال الخطابي اكثر القضاة على  
انتقاض الوضوء بسيلان الدم وقول الشافعي قوي في القياس ومذاهيم اقوى في الاتباع ولست ادري كيف يصح  
الاستدلال بالخبر والدم اذا سال يصيب بدنه وجلده وربما اصاب ثيابه ومع اصابه شيء من ذلك وان كان يسيراً  
لا تصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الله لم كان يخرج على سبيل الزرف فلا يصيب شيئاً من بدنه وثان كان كذلك  
فهو امر عجيب \* ثم ذكر البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا احتجم غسل محاجمه \* قلت \* لا يدل ذلك على ترك الوضوء  
الامن باب مفهوم اللقب وتقدم انه ليس بحجة وانه اكثر العلماء لا يقولون به وقد صرح البيهقي في باب  
من قال يني من سبقه الحدث عن ابن عمر (انه كان اذا عرف انصرف فتوضأ ثم رجع فبني على ما صلى ولم يتكلم)  
\* ثم ذكر البيهقي عدم الوضوء عن جماعة \* قلت \* لم يذكر سنده اليهم لينظر فيه فمن ذكر عنه عدم الوضوء

سالم وقد صح عنه خلاف ذلك \* قال ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا عمر بن عبد الله بن عمر قال ابصرت سالم  
ابن عبد الله صلى صلاة الغداة ركعة ثم رعد فخرج فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلوته ومنهم سعيد بن المسيب  
وقد قال ابن أبي شيبة حدثنا هشيم حدثنا عبد الحميد المدني هو ابن جعفر بن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال  
رأيت سعيد بن المسيب رعد وهو في صلوته فأتى دار أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ و  
لم يتكلم وبنى على صلوته ومنهم طاؤس وقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن  
طاؤس قال إذا رعد الرجل في صلوته انصرف فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلوته ومنهم الحسن وقد قال  
ابن أبي شيبة حدثنا ابن عبد الله بن إدريس عن هشام بن الحسن ومحمد بن سيرين كما يقولان في الرجل  
يحتجتم يتوضأ ويفصل الحاجم وقال أيضاً حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا  
ما كان سائلاً والاسانيد الثلاثة صحيحة \* ثم ذكر البيهقي عن معاذ (قال الوضوء من الرعاف الخ) وفي سنده  
مطرف بن مازان فقال في هذا الباب (تكموا فيه) وقال في باب سهم ذوى القربى (ضعيف) \* ثم اسند عن اسمعيل  
بن عياش عن ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة عن عائشة حديث إذا جاء أحدكم في صلوته الحديث \* ثم ذكر  
عن ابن حنبل (قال ما روى ابن عياش عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح) وانما روى ابن  
جرير هذا الحديث عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة \* ثم اسند البيهقي كذلك مرسل (وقال هو المحفوظ) \* قلت \*  
رواه الدارقطني من جهة محمد بن المبارك حدثنا ابن عباس حدثني ابن جريج هو عبد العزيز عن أبيه قال عليه  
السلام إذا جاء أحدكم في صلوته أو قلص فليصرف فليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم وقال ابن جريج وحدثني  
ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله واستند الدارقطني أيضاً من جهة محمد بن الصباح  
حدثنا ابن عياش بهذين الاسنادين جميعاً ونحوه ومن رواه بالاسنادين جميعاً عن ابن عباس الربيع بن نافع  
وداود بن رشيد \* فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عباس بين الاسنادين اعني المرسل والمسنود في حالة واحدة  
مما بعد الخطأ عليه فانه لو رفعه ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم اليه فاما ما وافق الناس على المرسل وزاد عليهم المسند  
فهو يشعر بتحفظ وثبت واسمعيل وثقه ابن معين وغيره وقال يعقوب بن سفيان ثقة عدل وقال يزيد بن هارون  
ما رأيت أحفظ منه \* ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه حمل الوضوء المذكور في هذا الحديث وفيما روى عن ابن  
عمر وغيره على غسل بعض الاعضاء) \* قلت \* يمنع من ذلك ما تقدم من رواية البيهقي (إذا جاء أحدكم أو قلص  
أو وجد مذياً وهو في الصلوة فليصرف فليتوضأ الحديث) فان المذى يوجب الوضوء الشرعي ولا يكفي فيه

غسل بعض الاعضاء بالاجماع \* ثم قال (قال الشافعي روي عن ابن عمر وابن المسيب انها لم يكونا يرايان في الدم وضوء) \* قلت \* قد تقدم عنها خلاف هذا وكذا عن ابن سيرين ايضا وروي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ابوب عن ابن سيرين في الرجل يصبق دما قال اذا كان الغالب عليه الدم توضأ وفي الاستذكار لابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف وانه حدث من الاحداث الناقضة للوضوء اذا كان سائلا وكذا كل دم سال من الجسد وقال ابن ابي شيبة حدثنا هشيم اخبرنا ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال من رعف في صلوته فليصرف فليتوضأ فان لم يتكلم بنى على صلوته واداكلم استأنف وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رعف الرجل في الصلوة او ذرعه القى او وجد مذيا فانه يصرف فليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي على ما مضى ما لم يكلم وقال الزهري الرعاف والقى سواء يتوضأ منهما وبني ما لم يكلم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الحميد بن جبير سمع ابن المسيب يقول ان رعت في الصلوة فاسدد فخريك وصل كما انت فان خرج من الدم فوضأ وتم على ما مضى ما لم تكلم \* قال ابو عمر ذكر ابن عمر للذي المجتمع على ان فيه الوضوء مع القى والرعاف بوضع الك مذهبهم وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود وعلقمة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقتادة والحكم وحماد كلهم يرى الرعاف وكل دم سائل من الجسد حدثا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن ابن حي وعبيد الله بن الحسن والاوزاعي وابن حنبل وان راهويه في الرعاف وكل نجس خارج من الجسد يروونه حدثا فان كان يسيرا غير سائل لم ينعض الوضوء عند جماعتهم \* ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء (قال عليه السلام فانظر الخ) ثم قال (اساده مضطرب واختلافه اخلافا شديدا) \* قلت \* اخرجه الترمذي ثم قال جوده حسين الملم عن يحيى بن ابي كثير وحديث حسين اصح شئ في هذا الباب وقال ابن مندة هذا اسناد متصل صحيح انتهى كلامه واذا اقام ثقة اسادا اعتمد ولم يبال بالاختلاف وكثير من احاديث الصحيحين لم تسلم من مثل هذا الاختلاف وقد فعل البيهقي مثل هذا في اول الكتاب في حديث هو الطهور وماؤه حيث بين الاختلاف الواقع فيه ثم قال (الا ان الذي اقام اساده ثقة اودعه مالك في الموطأ واخرجه ابو داود في السنن) وفي سند حديث هذا الباب يعش بن الوليد بن هشام عن ابيه وثقما احمد بن عبد الله العجلي ووثق اباه ابن معين ايضا واخرجه له مسلم وما يدل على ان الرعاف حدثان ابن جريج وابن المبارك وعمر بن علي المقدمي والفضل بن موسى ورواه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

أحدث أحدكم فليضع يده على آفته ثم لينصرف رواء نعم بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور ولفظه اذا أحدث أحدكم في صلواته فليأخذ على آفته و لينصرف فليتوضأ ذكره البيهقي فيما بعد في باب من أحدث في صلواته قبل الإحلال منها \*

باب الوضوء من القهقهة \*

\* قال \*

ذكر فيه عن حميد بن هلال عن أبي موسى (قال من ضحك منكم فليعد الصلوة) \* ثم ذكر عن جماعة من التابعين (أنهم أوجبوا فيه إعادة الصلوة لا الوضوء) ثم قال (وروينا نحو قولهم عن الشعبي) \* قلت \* في أدراك حميد لأبي موسى نظر والاعتاب على الظن أنه لم يدركه وقال ابن حزم روينا بإيجاب الوضوء من الضحك عن أبي موسى الأشعري والنخعي والشعبي والثوري والأوزاعي \* ثم ذكر البيهقي مرسل أبي العالية (أن أصح ما جاء الخ) ثم قال (مراسيل أبي العالية ليست بشيء كان لا يبالي عن أخذ حديثه كذا قال محمد بن سيرين) \* قات \* أسنده الدارقطني عن رجل عن عاصم قال قال ابن سيرين أحد ثني فلا تحذثن عن رجلين من أهل البصرة أبي العالية والحسن فأنهما كانا لا يباليان عن أخذا حديثهما وفيه هذا الرجل المجهول وأسند أيضاً من طريق داود ابن إبراهيم حديثي وهيب حدثنا ابن عون عن محمد قال كان أربعة يصدقون من حديثهم فلا يسألون من يسمعون الحديث الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال ولم يذكر الرابع وداود بن إبراهيم قاضي قزوین روى عن شعبة وهيب ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وقال سمعت أبي يقول متروك الحديث كان يكذب \* قدمت قزوین مع خالي فعمل إلى خالي مسنده نظرت في أول مسند أبي بكر فإحداث كذب عن شعبة فتركتته وجهدي خالي أن أكتب منه شيئاً فلم تطاوعني نفسي ورددت الكتاب عليه \* ثم قال البيهقي (وقد روي عن الحسن وإبراهيم والزهري مراسلاً) \* قلت \* روي عن ابن سيرين أيضاً مراسلاً على ما ذكره البيهقي بعد \* ثم ذكر رواية أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد الجهني رسالة \* قلت \* قرأته في مسند أبي حنيفة من رواية ثلاثة عنه فرواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مراسلاً ورواه أسد عنه من منصور عن الحسن عن معبد بن صبيح قال ينادي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله ورواه مكي بن إبراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار عن معبد بن يسار قال ينادي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وليس في شيء منها أنه الجهني والطريقة الثالثة جيدة متصلة وعلل البيهقي رواية أبي حنيفة عن منصور (رواية غيلان عن منصور عن ابن سيرين عن معبد وبن معبد الأصحبة له

وهو اول من تكلم بالبصرة في القدر \* قلت \* في مرفقة الصحابة لابن مندة \* معبد بن ابي معبد وهو ابن ام معبد رأى  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن مندة بسنده مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بخباء ام معبد وانه بعث معبدا  
وكان صغيرا الحديث \* ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن معبد بن ابي معبد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من قهقه في صلواته اعاد الوضوء والصلوة ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابي حنيفة  
ثم قال وهو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي واسد بن عمرو وغيرهما فظهر بهذا ان معبدا المذكور  
في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ولم يذكر ذلك بسند لينظرفيه ثم لو سلمنا انه الجهمي  
المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا صحبة له \* قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة  
وقال اسلم قديما وهو احد الاربعة الذين حملوا الوية جهينة يوم الفتح \* قال وقال ابراهيم في الكشي وابن ابي حاتم  
كلاهما صحبة وذكر ابن حزم انه روى مرسلا عن الحسن بن معبد بن صبيح ايضا وقال ابن عدي قال لنا  
ابن حماد هو معبد بن هوزة الذي ذكره البخاري في كتاب تسمية الصحابة ثم للحسن في هذا الحديث رواية  
اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدي من طريق نيفة عن محمد الخزاعي \* هو ابن راشد \* عن الحسن بن  
عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اعد وضوءك وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن  
معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا اورع في الحديث منه وذكره البيهقي في الخلافات من طريق  
اسماعيل بن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه \* ثم ذكر البيهقي عن ابن مهدي (انه  
قال حديث الضحك في الصلوة كله يدور على ابي العالية فقال له ابن المديني قد رواه الحسن مرسلا فقال ابن  
مهدي حدثنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال انا حدثت به الحسن عن حفصة عن ابي العالية \* قلت \*  
قد تقدم ان الحسن رواه عن جماعة غير حفصة \* ثم قال ابن المديني قد رواه ابراهيم فقال ابن مهدي حدثنا  
شريك عن ابي هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن ابي العالية \* قلت \* شريك هذا هو النخعي تكلموا فيه وقال  
البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه شريك مختلف فيه \* كان يحيى القطان لا يروى عنه ويضعف  
حديثه جدا \* وقال في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه \* لم يحتج به اكثر اهل العلم بالحديث ثم قال ابن المديني  
قد رواه الزهري مرسلا فقال ابن مهدي قرأت هذا الحديث في كتاب ابن اخي الزهري عن الزهري عن  
سليمان بن ارقم عن الحسن \* قلت \* ابن اخي الزهري ضعيف كذا قاله ابن معين رواه عنه عثمان الدارمي  
\* ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي (انه قال واكثر ما تم على ابي العالية هذا الحديث وكل من رواه غيره فاما

مدارهم ورجوعهم اليه) \* قلت \* العجب منه كيف يقول هذا وقد تقدم انه اخرجهم هو من طريق الحسن عن عمرا بن الحصين وقد اخرجهم هو ايضاً من طريق ابن عمر فقال (حدثنا ابن جوصاء حدثنا عطية بن بقية حدثني ابي حدثنا عمرو بن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلوة قهقهة فليعد الوضوء والصلوة) فان قيل في العلل المتأخرة لابن الجوزي هذا لا يصح فان بقية من عاداته التدليس فلو علم سمعه من بعض الضعفاء فحذف اسمه \* قلنا \* هو صدوق وقد صرح بالتحديث والمدلس الصدوق اذا صرح بذلك زالت تهمة تدليس وقدر روى ايضاً (عن ابن سيرين مراراً عن بقية وعن معبد كما تقدم ومع هذا كله كيف يكون مداره على ابي العالية \* وذكر البيهقي في الجلائفات (انه روى عن مهدي بن ميمون عن هشام بن حسان عن حفصة عن ابي العالية عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم اعلم (بان جماعة من الثقات رووه عن هشام عن حفصة عن ابي العالية عن النبي عليه السلام) \* قلت \* مهدي ثقة روى له الجماعة وقد زاد في الاسناد ذكر ابي موسى \* ثم قال البيهقي (ولو كان عند الزهري والحسن فيه حديث صحيح لما استجازا القول بخلافه) \* قلت \* مذهب الحديث ان مخالفة الراوى للحديث ليس يخرج فيه وقد روى الدارقطني بسند صحيح عن ابي هريرة انه اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ولم يعملوا ذلك جرحاً في روايته مرفوعاً للفعل سبعاً وسير عليك من هذا القبيل اشياء كثيرة ان شاء الله تعالى \* ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه لو ثبت حديث الضحك في الصلوة لقال به) \* قلت \* مذهب ان المرسل اذا رسل من وجه آخر او اسند يقول به وهذا الحديث ارسل من وجوه واسند كما مر فيلزمه ان يقول به \* قال ابن حزم كان يلزم المالكين والتابعين لشدة تواتره عن عدد من ارسله \* قلت \* ويلزم الحنابلة ايضاً لانهم يحتجون بالمرسل وعلى تقدير انهم لا يحتجون به فاقول احواله ان يكون ضعيفاً والحديث الضعيف عندهم مقدم على القياس الذي اعتمدوا عليه في هذه المسئلة \*

\* قال \* ﴿باب الدليل على ان الكلام وان عظم لم يكن فيه وضوء﴾

ذكر فيه حديث (من قال لصاحبه تمال اقامرك فليصدق) \* قلت \* الاستدلال بهذا الحديث من باب مفهوم اللقب وقد تقدم انه ضعيف \*

\* قال \* ﴿باب السنة في الاخذ من الاظفار والشارب وان لا وضوء في ذلك من ذلك﴾

ذكر فيه (عن ابن عمر انه قص اظفاره فقليل له الا تتوضأ الخ) \* قلت \* في سنده ائوب بن سويد ضعفه

ابن حنبل وقال النسائي ليس بثقة وقال الترمذي ترك ابن المبارك حديثه وعن ابن معين ليس بشئ يسرق  
الاحاديث \*

\* قال \* ﴿باب كيف الاخذ من الشارب﴾

ذكر فيه (عن عبد العزيز الاويسى قال ذكر مالك احفاء بعض الناس ووارهم فقال ينبغي ان يضرب من صنع ذلك  
فليس حديث النبي عليه السلام في الاحفاء ولكن يدي حرف الشفتين والفم \* قال مالك خلق النار بدرجة  
ظهرت في الناس \* قال البيهقي (كانه حمل الاحفاء الماء ورده في الخمر عن الاخذ من النار بالجزء دون الحلق  
وانكاره وقع للحلق دون الاحفاء والرم وقع من الراوى عنه في انكار الاحفاء مطلقا) \* قلت \* قول مالك  
والكن يدي حرف الشفتين والفم معاه ويترك الباقي وراك دليل على انه انكر الاحفاء مطلقا سواء كان  
بالحلق او بالجزء فلا وهم من الراوى ويدل عليه ايضا ما حكى ابن القاسم انه قال احفاء النار بدرجة مثله  
وقوله في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى ييد وطرف الشفة وهو الاطار ولا يجزه فيبتل بنفسه \*

\* قال \* ﴿باب ترك الوضوء مما مست النار﴾

ذكر فيه حديثا عن ابن عباس وفيه (لقد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ  
ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجرة خارجا من البيت لقيته هدية عضوم  
شاة فاكل منها لعمرة او لعمتين ثم صلى وماس ماء رواء مسلم في الصحيح عن ابي كريب عن ابي اسامة وفيه دلالة  
على ان ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) \* قلت \* الذي في كتاب مسلم انه ساق  
الحديث بسنده الى محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس انه عليه السلام جمع عليه  
ثيابه ثم خرج الى الصلاة فاني بهدية خبز ولحم فاكل ثلاث لفم ثم صلى بالناس وماس ماء ثم قال وحدثنا عن  
ابي كريب حدثنا ابو اسامة عن الوليد بن كثير حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء كنت مع ابن عباس وساق الحديث  
بمعنى حديث ابن حنبل وفيه ان ابن عباس شهد ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلام مسلم وفيه التصريح بانه  
شهد ذلك فلا حاجة الى قول البيهقي (وفيه دلالة على انه شهد ذلك) ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال حديث  
ابن عباس من بين الدلائل على ان الوضوء فيه منسوخ لانه انما صحب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح) \* قلت \*  
بجوز ان يكون حديث ابن عباس روا الوضوء منه بعد حديث ابن عباس ولو صحبه عليه السلام بعد الفتح  
وحديث سلمة بن سلامة الذي ذكره البيهقي بعد هذا يدل على ذلك وهو انه عليه السلام خرج من دعوة



بعد ان اكل ثم تروضا فليل له الم تكن على وضوء قال بلى ولكن الامور تحدث وهذا مما حدث \* فليس حديث ابن عباس من ايمن الدلالات على النسخ كما زعم الشافعي و ما حكاه البيهقي بعد هذا عن الدارمي من قوله (فهذه الاحاديث قد اختلف في الاول والاخر منها ولم تقف على النسخ والمنسوخ منها بيان بين نكح به) يخالف ايضا ما ذكره الشافعي ثم لوسلنا تاخر حديث ابن عباس فحديث الوضوء مما مست النار عام وحديث ابن عباس ليس بنسخ بل مخصص ومخرج فردا من افراده \* قال البيهقي (وذهب بعض اهل العلم الى الطريقة الثانية وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) \* قلت \* اراد بالطريقة الثانية تاويل الامر بالوضوء مما مست النار بفصل اليد للتطيف و اراد بحديث ابي هريرة حديثه في ترك الوضوء ثم قال (وان رواية شعيب بن ابي حمزة عن محمد بن المنكدر اختصار من الحديث الذي اخبرنا ابو زكريا الخ) \* قلت \* هذا عطف على قوله (وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) اي و زعموا ايضا ان رواية شعيب المذكورة ولا اختصار من الحديث الذي ذكره ثانيا ويقيم من كلام البيهقي انهم انما ذهبوا الى الطريقة الثانية لكونهم زعموا ان رواية شعيب اختصار من الحديث الذي ذكره ودعوي الاختصار في غاية البعد وذكر في كتاب المعرفة فقال (رواه الشافعي في سنن حرمله وقال لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله حديث محمد بن عقيل عن جابر) \* ثم قال البيهقي في الكتاب المذكور اولا (انه قد روى عن حماد بن محمد وعبد الرزاق ومحمد بن بكر عن ابن جريج عن ابن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله الحديث فان لم يكن ذكر السماع فيه وهم من ابن جريج فالحديث صحيح على شرط صاحبي الصحيح \* ثم قال البيهقي (وقد روي في حديث آخر ما يؤيد ان يكون النسخ ايجاب الوضوء منه ثم ذكر الحديث) \* قلت \* في سنده زيد بن جيرة عن ابيه وزيد هذا قال ابن معين لاشئ وقال ابن ابي حاتم والبخاري منكر الحديث \*

\* قال \* باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين \*

ذكر فيه حديثا (عن ابي بردة عن ابي موسى) ثم قال (ورواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى الا انه لم يرفعه) \* قلت \* رواه كذلك مرفوعا ابو قرة موسى بن طارق الزيدى بنح الزاى وكسر الباء وهو ثقة متحيز عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اجاوز الختان الختان وجب الغسل \* قال الدارقطني في الفرائد لم يروه عن مالك غير ابي قرة \* ثم ذكر البيهقي (ان زيد بن خالد الجهني سأل عثمان عن الرجل يجامع فلا ينزل فقال ليس عليه غسل سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم) قال فسألت عليا والزبير وطلحة و ابي بن كعب فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم

رواه البخاري في الصحيح ) \* قلت \* الذي في صحيحه فأمروه بذلك فهذا يقتضي أنهم افتوه بذلك فهو مخالف للرواية التي عزاها إلى البخاري لأنها تقتضي أنهم دفعوا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم \*

\* قال \* **باب وجوب الغسل بخروج المني**

ذكر فيه حديث الحذري (قال عليه السلام الماء من الماء) \* ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) \* قلت \* نلفظ مسلم إنما الماء من الماء ثم إن البيهقي ادعى فيما تقدم أن هذا الحديث منسوخ فكيف يستدل به هنا ويمكن أن يقال أفاد الحديث حكيمين \* أحدهما وجوب الغسل بخروج المني \* والثاني انحصار وجوب الغسل في خروجه بحيث لا يجب بدون الخروج وقد نسخ هذا الحكم وهو انحصار الوجوب في خروجه كما مر بيانه في الحكم الأول وهو الوجوب من خروجه على سبيله \* ثم أخذنا الأذان ذكرهما البيهقي بعد هذا أولها يقتضي اشتراط النضح والثاني يقتضي أنه لا يجب الغسل إلا من الدفق لأن انما قيد الحصر على ما عرف فوجب أن يخص الماء بموم حديث الماء من الماء أو يقيد بها أن لم يفد العموم فيلزم على الشافعي أن لا يوجب الغسل إلا بقيد الدفق وتبويب البيهقي يخالف هذا فإنه يقتضي وجوب الغسل بخروجه كيف ما كان \*

\* قال \* **باب الحائض تمسك إذا طهرت**

ذكر فيه حديثين أولهما فيه أمر المستحاضة بالغسل والصلوة \* قلت \* لا ذكر فيه لاغسالة الحائض وهو غير مناسب للباب \*

\* قال \* **باب الكافر يسلم فيغتسل**

استدفيه (عن وكيع عن سفيان عن الأغر عن خليفة بن الحصين أن جده قيس بن عاصم أتى النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يسلم الحديث) \* قلت \* ذكر أبو علي بن السكن أن وكيعاً رواه مجرداً عن سفيان عن خليفة بن الحصين عن أبيه عن جده قيس \* قال ابن القطان فعادت هذه الريادة بالقص فانها مجهول الحال \* ثم ذكر البيهقي في آخر الباب (عن ابن جريج أخبرني عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد أسلمت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتى عنك شعرك الكفر \* يقول أحلق \* قال وأخبرني آخر أنه عليه السلام قال لا خرمه أتى عنك شعرك الكفر واختن) \* قلت \* هذا الحديث غير مناسب للباب وفيه أيضاً مجهول وهو الذي أخبر ابن جريج فقال ابن عدي في الكامل هذا الذي قاله ابن جريج في الأسناد أخبرني عن عثيم أنما حدثه إبراهيم بن يحيى وكفى عن اسمه وقد ذكر البيهقي ذلك فيما بعد في الحدود

في باب السلطان بكرم على الاختتان \*

\* قال \*

\* باب الوضوء قبل الغسل \*

ذكر فيه عن عائشة حديثاً في صفة غسله عليه السلام وفيه (ثم يتوضأ وضوءه للصلاة) إلى أن قال \* ثم افاض على سائر جسده ثم غسل رجله ثم حولها ثم غسل رجله \* غريب صحيح حفظه أبو معاوية دون غيره من أصحاب هشام من الثقات وذلك للتنظيف إن شاء الله ) \* قلت \* اختلف العلماء في تأخير غسل الرجلين في وضوء الغسل فأبو حنيفة اختار ذلك والشافعي اختار إكمال الوضوء عملاً بظاهر حديث عائشة المتقدم وترد عليه رواية أبي معاوية المذكورة فكار البيهقي أجاب عن ذلك بأن غسلها أولاً ثم كرر غسلها للسخف فيقال له حديث ميمونة الصحيح الذي ذكرته في الباب بعد هذا صرح فيه بأنه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم افاض عليه الماء ثم نحي قدميه فغسلها وهذا نص في التأخير وحديث عائشة يحتمل إطلاق الاسم الأكثر على الكل فكان الأخذ بحديث ميمونة أولى أو نقول حديث عائشة مطلق أطلقه فيه \* أنه توضأ \* ولم يقيد بتأخير القدمين أو تقديمهما وحديث ميمونة مقيد بتأخيرهما ومذهب الشافعي حل المطلق على المقيد في حادتين فكيف في حادثة واحدة والبيهقي خالف هذا القاعدة هما وعمل به في باب مسح الرأس حيث ذكر حديث (توضأ عثمان رضي الله عنه ثلاثاً ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ) \* قال البيهقي (على هذا اعتمد الشافعي في تكرار المسح وهذه رواية مطلقة والروايات الناجية المفسرة عن حمران تدل على أن التكرار وقع فيما عدا الرأس من الأعضاء) \*

\* ثم قال البيهقي \* باب الرخصة في تأخير غسل القدمين عن الوضوء \*

\* قلت \* لا أدري ما الذي دل على أن تقديمها عزيمة حتى يجعل البيهقي تأخيرها رخصة غاية ما عنده حديث عائشة وهو محتمل وحديث ميمونة نص في التأخير فالعمل به أولى كما مر \*

\* قال \* باب فرض الغسل \*

ذكر فيه حديث أبي هريرة (تحت كل شعرة جنازة) ثم قال (نفرد به الحارث بن وجيه) ثم ضعفه ثم قال (وإنما يروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلاً أو عن الحسن عن أبي هريرة موقوفاً) \* قلت \* رواية الحسن ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن يونس \* هو ابن عبيد \* عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنازة فبلوا الشعر وانفخوا البشر وقد ذكر جماعة منهم البيهقي في كتاب المعرفة وغيره من

كتبه ان الشافعي يقبل مراسيل كبار الثا بعين اذا اعتضد بمسند آخر او ارسل من وجه آخر او عضده قول صحابي او فتوى عولم من اهل العلم وقد ذكر البيهقي ( ان هذا الحديث ارسل من جهة الحسن ) وقد عضده قول ابي هريرة وعضده ايضاً حديث علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يصبها الماء فدل به كذا وكذا من النار \* قال علي فمن ثم عادت رأسي \* اخرجه البيهقي فيما مضى في باب تخليل اصول الشعر ولم يتكلم عليه بشئ واخرجه ابوداود ايضاً برجال مسلم وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف فوجب ان يقول الشافعي بذلك ويدل عليه ايضاً حديث ابي ذر فاذا وجدت الماء فامسه بجلدك وسياقي ان شاء الله تعالى وفي تهذيب الأثر للطبري روى قتادة عن يونس بن جبير عن ابي الله رداء قال تحت كل شعرة جنابة \*

\* قال \* **باب غسل المرأة من الجنابة والحيض**

ذكر فيه عن عائشة ( ان اسماء بنت شكل الى آخره ) ثم قال ( رواه مسلم عن عبيد الله بن معاذ ) \* قلت \* الذي في صحيحه حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار ثم ساق الحديث بسنده الح ثم قال وحدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا ابي حذنا شعبة بهذا الاسناد نحوه وقال قال سيمان الله تطوى بها واستترى \* قال البيهقي ( في كتابنا شئون واهل اللغة يقولون سوروشوي وقالوا سورة اعلاه وشواه جلده ) \* قلت \* هذا الكلام يوهم ان اهل اللغة لم يذكروا الشئون وليس كذلك وقال الجوهري الشأن واحد الشئون وهي مواصل قبائل الراس وملتقاها ومنها تجي الد موع وفي كتاب خلق الانسان لثابت وفي الراس القبائل وهي اربع قطع متقابلات متشعب بعضها في بعض وقال الاصمعي والشعب الذي يجمع بين كل قبيلتين يقال له شأن مهموز والجمع شئون وذكر ابن الجوزي بمعنى ما قال ثابت \* ثم قال و مراد الحديث ان يبلغ الماء الى اصول الشعر ثم ذكر البيهقي حديث عائشة ( كان عليه السلام يتوضأ وضوءه للصلاة ) \* قلت \* في سنده رجلان احدهما صدقة بن سعيد الحنفي \* قال البخاري عنده عجائب وقال الساجي ليس بشئ والثاني جميع بن عمير \* في كتاب ابن الجوزي قال ابن نمير هو من اكذب الناس وقال ابن حبان كان يضع الحديث \*

\* قال \* **باب ترك المرأة نقض قرونها**

ذكر فيه حديث ابوب بن موسى ( عن سعيد بن ابي سعيد عن عبيد الله بن رافع عن ام سلمة الي امرأة اشد ظفرا من الحديث ) ثم قال ( رواه مسلم عن عبيد الله بن حميد عن عبد الرزاق ) \* قلت \* اسنده مسلم عن

جماعة عن ابن عيينة بمعنى رواية البيهقي ثم قال وحدثننا عمرو والنقاد حدثنا يزيد بن هارون وحدثننا عبد بن سعيد  
 ان عبد الرزاق (١) قال لا اخبرنا الثوري عن ايوب بن موسى في هذا الاسناد وفي حديث عبد الرزاق فانقضه للبيعة و  
 الجنابة فقال لا ثم ذكر معنى حديث ابن عيينة \* هذا الفظ لمسلم ثم اخرج البيهقي من طريق اسامة بن زيد (ان سعيدا حدثه  
 انه سمع ام سلمة تقول جاءت امرأة فقالت يا رسول الله اني امرأة اشد ظفرا راسي الحديث) \* ثم قال (رواية  
 ايوب اصح وقد حفظ في اسناده ما لم يحفظ اسامة) \* قلت \* الروايتان مختلفتان فلا ينبغي ان نعلل احدهما بالاخري  
 بل هما حديثان وذلك ان ام سلمة هي سائلة في رواية ايوب وفي رواية اسامة السائلة امرأة غيرها وفي بعض  
 الروايات في هذا الباب عن ام سلمة قالت جاءت امرأة من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والى عنده فقالت الحديث ولو كان الحديث واحدا لجل على ان سعيدا سمعه من ام سلمة فرواه لاسامة كذلك  
 وسمعه ايضا من ابن رافع عنها فرواه لا ايوب كذلك \*

### \* باب التمسع بالمنديل \*

ذكر فيه حديثا (عن ابي معاذ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة) \* ثم قال (ابو معاذ هذا سليمان بن ارقم) \* قلت \*  
 روى الحديث عن شيخه الحاكم ثم خالفه فان الحاكم قال في مستدركه عقب هذا الحديث ابو معاذ هذا  
 هو الفضل بن ميسرة بصرى وروى عنه يحيى بن سعيد واثنى عليه كذا رأيت في المستدرك الفضل مكبرا وكذا  
 رأيت ايضا في كتاب الصريفي في ابواب الكني وعزاه الى الحاكم وذكر البخاري في التاريخ الكبير في باب فضيل  
 مصغرا \* فضيل بن ميسرة ابو معاذ الازدي ويقال العقيلي ختن بديل بن ميسرة العقيلي سمع ابا حريز روى عنه  
 معتبره وذكره ابن حبان ايضا في كتاب الثقات في باب فضيل بمعنى ما ذكر البخاري وزاد في آخره مستقيم  
 الحديث والترمذي ذكر هذا الحديث في كتابه موافقا للبيهقي فقال حديث عائشة ليس بالقائم ولا يصح في  
 هذا الباب شي \* وابوداود يقولون هو سليمان بن ارقم \* ثم ذكر البيهقي (عن معاذ رأيت عليه السلام اذا توضأ  
 مسح وجهه بطرف ثوبه) \* قال وقد ذكرناه في باب طهارة الماء المستعمل \* قلت \* الصواب ان يقول وسنذكره  
 ان شاء الله تعالى \* ثم ذكر حديثا من طريق محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن قيس بن سعد ثم قال (ورواه ابن  
 ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن شرحبيل عن قيس) \* قلت \* اخرج النسائي في عمل اليوم  
 والليلة من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن عمرو بن شرحبيل عن قيس واخرجه ابن ماجه  
 في الطهارة وفي اللباس من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن محمد بن شرحبيل عن

قيس وليس في الكتب المشهورة فيما علنا محمد بن عمرو بن شرحبيل كما ذكر البيهقي \*

\* قال \* باب الدليل على طهارة عرق الحائض والجنب \*

ذكر فيه حديث عائشة (كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من اثناء واحد يختلف ايد يتافيه) \* ثم قال (وعندي ان معنى يختلف ايد يتافيه ادخالهما ايديهما فيه لاخذ الماء) \* قلت \* ادخالهما ايديهما قد يكون مشروعهما معا وليس هذا معنى الاختلاف بل معناه التعاقب وان كلامهما يختلف الاخرى كقوله تعالى جعل الليل والنهار خلفه \* اي يحيى هذا اثره في الحكم لابن سيدة خلفه يحلفه صار خلفه ويؤخذ من الحديث جواز الاغتسال بفاضل المرأة ولا يؤخذ ذلك من مجرد الادخال \*

\* قال \* باب النهي عن ذلك اي فضل الحديث \*

اسنده (عن داود بن عبد الله الاودي عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه ابو هريرة اربع سنين قال نهي عليه السلام) ثم قال (رواته ثقات الا ان حميدا لم يسم الصحابي الذي لقيه فهو بمعنى المرسل الا انه مرسل جيد لولا مخالفته احاديث الثابتة الموصولة قبله وداود بن عبد الله الاودي لم يحتج به الشيخان البخاري ومسلم) \* قلت \* قد قدمنا في باب تفريق الوضوء ان مثل هذا ليس برسل بل هو متصل لان الصحابة كلهم عدول فلا نضرهم الجاهالة \* فان قلت لم نجعله مرسل بل بمعنى المرسل في كون التابعي لم يسم الصحابة لا غير \* قلنا \* فحينئذ لا مانع من الاحتجاج به على ان قول البيهقي بعد ذلك الا انه مرسل جيد تصريح بانه مرسل عنده وكذا قوله لولا مخالفته الاحاديث الثابتة الموصولة يفهم منه ان هذا منقطع عنده بل قد صرح بذلك في كتاب المعرفة فقال (واما حديث داود الاودي عن حميد عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه منقطع) وايضا فقد حكم في باب تفريق الوضوء من هذا الباب على مثل هذا الحديث بانه مرسل ولم يقل بمعنى المرسل وهذا كله مخالف لاصطلاح اهل الحديث كما تقدم تقريره وقد اخرج البخاري في صحيحه حديث ابن ابي ليلى حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فتق عليهم فكان من اطعم كل يوم مسكيات ترك الصوم الحديث واخرج ايضا حديث صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع واخرج مسلم في صحيحه حديث ابي سلة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ثم اخرج من حديثه ايضا عن ناس من الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ولو كان هذا واشباهه مرسل لم يحتج به الشيخان في صحيحهما

وقد اخرج البيهقي فيما بعد في ابواب البهيد بن حديث ابي عمير بن انس بن مالك \* (قال حدثني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحديث) \* ثم قال اسناده صحيح وعمومته من الانصار من اصحاب النبي عليه السلام ولا يكونون الا ثقات) واخرج البيهقي ايضا في كتاب المرقاة من حديث محمد بن ابي عائشة (عن رجل من اصحاب النبي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرأون والامام يقرأ الحديث) ثم قال (اسناده صحيح واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم ثقة فترك ذكر اسماهم في الاسناد لا يضر اذا لم يعارضه ما هو اصح منه) فكللام البيهقي في هذين الموضوعين يؤيد ما قلناه ويخالف كلامه ههنا ثم داود بن عبد الله الاودي وثقه ابن معين وابن حنبل والنسائي (١) كثيرا ذكره القطان وثقه ايضا البيهقي بقوله وهذا الحديث رواه ثقات فلا يضره كون الشيخين لم يحتجابه لانهما لم يلتزما الاخراج عن كل ثقة على ما عرف فلا يلزم من كونها لم يحتجابه ان يكون ضعيفا وقد قال البيهقي في كتاب المدخل (وقد بقيت احاديث صحاح لم يضر جهاها وليس في تركها اياها دليلا على ضعفها فان كان قصد البيهقي بقوله (لم يحتجابه) تضعيفه كما هو المفهوم من ظاهر كلامه فعليه ثلاثة امور \* احدها انه ناقض نفسه كما تقدم \* ثانيها انه قصد تخرج من وثقه الناس \* ثالثها \* تخرج به بما ليس بمرحوة وذكر الحافظ ابوبكر الاثرم صاحب ابن حنبل الاحاديث من الطرفين ثم قال ما ملخصه الذي يعمل به انه لا بأس ان يتوضا او يغتسل جميعا من اداء واحد يتنازعانه على حديث عائشة وميمونة وغيرهما ولا يتوضا الرجل بفضل ظهور المرأة على حديث الحكم بن عمرو فقول البيهقي لولا مخالفته الاحاديث لخصمه ان يمنع مخالفة ويأول تلك الاحاديث كما روي يقول متى امكن الجمع لا يرد احد الحديثين بالآخر ثم ذكر البيهقي حديث الحكم بن عمرو نهى عليه السلام انه يتوضا الرجل بفضل المرأة (وذكر) انه مضطرب وان الدارقطني قال روي موقوفا من قول الحكم) \* قلت \* والحكم للرافع لانه زاد الراوي قد يفتي بالشئ ثم يرويه غيره مرة اخرى ولهذا اخرج ابو حاتم بن حبان هذا الحديث في صحيحه مرفوعا \* ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن سرجس (نهى عليه السلام عن فضل وضوء المرأة) ثم حكى عن البخاري انه قال (الصحيح انه موقوف ومن رفعه فهو خطأ) \* قلت \* هذا نظير ما تقدم ومن يقدم المرفوع على الموقوف ويحمل الموقوف فتوى لا يعارض المرفوع وعبد العزيز بن المختار اخرج له الشيخان وغيرهما وثقه ابن معين وابو حاتم وابوزرعة فلا يضره وقف من وقفه وقد فعل البيهقي مثل هذا في باب الجمع بين العبر والماء في الاستبراء فذكر عن قتادة عن معاذة عن عائشة حديثا مرفوعا ثم قال (ورواه ابو قلابة وغيره عن معاذة عن عائشة فلم يسنده الى

فعل النبي عليه السلام ثم قال وقتادة حافظ \*

باب لا وقت فيما يطهر به \*

\* قال \*

ذكر فيه (ان ابن حنبل سئل عن قال الصاع ثمانية ارطال فقال ليس ذلك بمغفوط) \* قلت \* غيره حفظه \* قال  
النسائي حدثنا محمد بن عبيد حدثنا يحيى بن زكريا عن موسى الجهني قال اتى مجاهد بقدر حرزته ثمانية ارطال  
فقال حدثني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بمثل هذا وهذا سند جيد مجاهد ويحيى بن  
زكريا هو ابن ابي زائدة امامان اخرج لهما الجماعة وموسى بن عبيد الله الجهني اخرج له مسلم وثقه ابن معين  
وغيره ومحمد بن عبيد هو الحاربي الكوفي قال النسائي لا بأس به وعن امية بن خالد قال لما ولي خالد القسري  
اضعف الصاع فصار الصاع ستة عشر رطلا اخرجه ابو داود وسكت عنه \*

باب النهي عن الاسراف في الوضوء \*

\* قال \*

ذكر فيه حديث الحسن (عن ابن (١) للوضوء شيطان يقال له الولهان) ثم قال (معلول برواية الثوري لبعضه عن  
بيان عن الحسن ولباقه عن يونس بن عبيد من قولها) ثم ذكر ذلك باسناد فيه سفيان بن محمد \* قلت \* سفيان بن  
محمد بهذا الا ادرى من هو فان كان القزاري المصيصي فقد قال ابن عدي يسرق الحديث وفيه ايضا ابن الوليد  
العدني متكلم فيه واذا كان كذلك لا يعلل ذلك الحديث بهذه الرواية \*

باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ \*

\* قال \*

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام ربما اوترور بما اخره وربما اسرور بما جهرور بما اغتسل فنام ور بما توضأ  
فنام الحديث مطولا) ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث الا انه ذكر قصة الغسل دون ما قبله) \* ثم اسند  
البهقي قصة الغسل من حديث عائشة \* ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث) \* قلت \* هذا تكرار لا فائدة فيه \*

باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء \*

\* قال \*

ذكر فيه حديث (لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب) \* قلت \* الحديث غير مطابق للباب ذاليس فيه ذكر  
وضوء الجنب ووضوءه لا يخرج من كونه جنبا فامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هو فيه باق ولو توضأ \*

باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء \*

\* قال \*

ذكر فيه هذا الخبر والخبر الذي فيه كان يتوضأ ثم ينام \* ثم قال (وجه الجمع بين الروایتين وقد جمع بينهما  
ابو العباس بن شرح) \* ثم اسند عنه (انه قال ما ملخصه ان حديث عائشة كان لا يمس ماء اى للغسل وحديث عمر مفسر



ذكر فيه الوضوء وبه نأخذ \* قلت \* هذا الكلام ظاهره يعطي وجوب الوضوء للجنب اذا اراد ان ينام لانه اخذ بحديث عمر وفيه الامر بالوضوء وهو للوجوب ظاهر وهو خلاف مذهب الشافعي وقول البيهقي (وجه الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما ابن شريح) يقتضي انه رضي بهذا الجمع مع مخالفته لمذهب الشافعي فان الوضوء عنده مستحب وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب امامه وهو ان يحمل الامر بالوضوء على الاستحباب وفعله عليه السلام على الجواز فلا تعارض ويؤيد ذلك ما في صحيح ابن حبان عن عمرانه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم اينام احدنا وهو جنب فقال نعم ويتوضأ ان شاء \*

\* قال \* **باب الجنب يريد الاكل**

ذكر فيه ( عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان عليه السلام اذا كان جنباً فاراد ان يأكل او ينام توضأ ) \* ثم ذكر الاكل وحده مرفوعاً وموقوفاً عليهما \* ثم قال ( حديث الاسود عن عائشة اصح ) \* قلت \* في كتاب الخلال عن احمد قال يحيى بن سعيد رجع شعبة عن هذا الحديث عن قوله يأكل \*

\* قال \* **باب كيف التيمم**

ذكر فيه ( عن محمد بن ثابت العدي حدثنا نافع انطلقت مع ابن عمر في حاجة فكن من حديثه قال ينما النبي صلى الله عليه وسلم في سكة الى ان قال ثم ضرب بكفه الثانية فمسح ذراعيه الى المرفقين ) \* ثم قال البيهقي ( وقد انكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت فقد رواه جماعة عن نافع من فعل ابن عمر والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر انما هو التيمم فقط فاما هذه القصة فهي عن النبي صلى الله عليه وسلم مشهورة برواية ابي الجهم وغيره ) \* قلت \* المكرو على محمد بن ثابت هو البخاري وقال ابو حاتم الرازي روى حديثاً منكراً وانما انكر عليه رفع المسح الى المرفقين لاصل القصة وقد صرح بذلك البيهقي في كتاب المعرفة ( فقال وانما يفرده محمد بن ثابت من هذا الحديث بذكر الذراعيين فيه دون غيره ) واذا كان المنكر عليه هو هذا لا ينفعه كون اصل القصة مشهوراً بل قد عده خصومه سبباً للتضعيف فان الذي في الصحيح في قصة ابي جهم ويديه وليس فيه ذراعيه \* ثم قال ( البيهقي وثابت عن الضحاك بن عثمان بن نافع عن ابراهيم بن عمر بن رجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلم يرد عليه الا انه قصر في روايته ) \* قلت \* الضحاك لم يذكر القصة بتمامها وانما يقوى بهار رواية محمد بن ثابت اذا انكر اصل القصة فيقال روايته وان قصرت تدل على صحة القصة في الجملة فاما اذا انكر على محمد بن ثابت رفع المسح الى المرفقين لم يقوه رواية الضحاك \* ثم قال البيهقي ( ورواية يزيد

ابن الهاد عن نافع الم من ذلك \* ثم اخرج تلك الرواية \* ثم قال (فهذه شهادة لرواية محمد بن ثابت الا انه حفظ فيها الدراعين) \* قلت \* فيقال له كما تقدم انما تشهد روايته لرواية محمد بن ثابت اذا انكر اصل الرواية عن ابن عمرو اما اذا انكر رفع الدراعين فلا شهادة لرواية ابن الهاد ولا لرواية الضحاك وقوله (الا انه حفظ فيها الدراعين) المنكر يرى انه لم يحفظ ذلك بمخالفة غيره له في ذلك واو قال الا انه ذكر فيها الدراعين لكان اسلم واصوب لان لفظة حفظ ونحوها يذكركثيرا عند تصحيح ما خولف فيه الراوى \* ثم قال البيهقي او فعل ابن عمر التيمم على الوجه والدراعين والمرفقين شاهد لصحة رواية محمد بن ثابت غير مناف لما \* قلت \* يقال له اما انه غير مناف فصحيح واما انه شاهد فغيره نظر لانه لم يوافق رواية ابن ثابت في رفع الدراعين بل هذا هو علة من علل الرقع فكيف يكون مقتضى التعليل وهو الوقف مقتضيا للتصحيح \* ثم استند البيهقي عن الدارمي عن ابن معين قال محمد بن ثابت المبدى ليس به باس \* قلنا \* هو معارض برواية عباس عن ابن معين انه قال ليس بشئ وقال ابو حاتم ليس بالمتين وقال النسائي ليس بالقوي وكذا قال ابن المديني وغيره ذكره صاحب الميزان اى الذهبي وقال ابن عدى عامة احاديثه مما لا يتابع عليه \* ثم قال البيهقي (وهو في هذا الحديث غير مستحق للتكبير بالدليل التي ذكرتها) انتهى كلامه وقد تقدم ما عليه في تلك الدلائل \* ثم قال (واتى عليه مسلم بن ابراهيم ورواه عنه) واثار البيهقي بذلك الى ان مسلما لما رواه عنه قال حدثنا محمد بن ثابت العبدى وكان صدوقا وصدقه لا يمنع ان ينكر عليه رفعه على وجه العلط لمخالفة غيره له على عادة كثير من اهل الحديث او اكثرهم ثم ذكر حديث (الربيع بن بدر عن ابيه عن جده عن الاسلم) ثم قال (الربيع ضعيف الا انه غير منفرد به) انتهى كلامه ولم يذكر من وافقه على ذلك ولا يكفي في الاحتجاج انه غير منفرد حتى ينظر مرتبته ومرتبة مناركة فليس كل من وافقه غيره بهوى ويحتج به \*

### \* باب رواية عمار في التيمم \*

\* قال \*

ذكر فيه حديثا (عن سلمة بن كهيل عن زر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن عمار ثم رواه سلمة بن كهيل عن ابي مالك حبيب بن صهبان الكاهلي عن عبد الرحمن) قلت \* اضطرب اسناد هذا الحديث فاخرجه ابوداود من حديث سلمة كذلك واخرجه ايضا عنه عن ابن ابري ولم يذكر ابا مالك روى عنه سلمة بن كهيل وكذا في الكمال لعبد الغنى والكاشف للذهبي \*

\* قال \*

باب الدليل على ان الصعيد هو التراب

استدل على ذلك بحديث (وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا) انه زاد بعض الرواة وجعلت تربتها طهورا) \* قلت \* وجهه بعضهم بان هذا خاص فعينى ان يحمل عليه العام وتختص الطهورية بالتراب واجيب عن ذلك بمنع كون التربة مرادفة للتراب وادعى ان كل تربة مكان ما فيه من تراب او غيره مما يقاربه ثم لو سلم انها مرادفة للتراب فمراد افراد ذلك العام موافق له فلا يخص به العام كما قررنا في باب البداءة باليمين ثم هو مفهوم لقب وهو ضعيف عند ارباب الاصول ولو سلم ان المفهوم معمول به فنطوق حديث \* وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا \* يدل على طهورية بقية اجزاء الارض واذا انما رضى في غير التراب دلالة المفهوم الذى يقتضى عدم طهوريته دلالة المنطوق التى تقتضى طهوريته فالمنطوق اولى \* فاني قبل اذا سلمت ان له مفهوما فيخص العموم بمفهومه \* قلنا \* مذهب الغزالي وغيره انه لا يخص العموم بالمفهوم قلنا ان نمنع ذلك \* ثم اسند عن علي حد يثاويه (وجعل لى التراب طهورا) \* قلت \* فيه مع ما تقدم من المباحث ان في سنده عبدالله بن محمد بن عقيل وقد تقدم في باب لا يطهر بالماء المستعمل قول البيهقي (اهل العلم مختلفون بالاحتجاج برواياته) \* ثم اسند (عن ابن عباس انه قال اطيب الصعيد ارض الحرث) \* قلت \* هذا يدل على جواز التيمم بغير الحرث لانه اذا كان اطيب الصعيد دل على ان غيره طيب وهو المأمور به نصا \* ثم استدلال البيهقي بهذا الاثر يقتضى انه لا تيمم بالسبخة وذكر النوى ان السبخة هي التراب الذى فيه ملوحة ولا يثبت واليم به جائز \*

\* قال \*

باب من لم يجد ماء ولا ترابا

ذكر فيه حديث او ما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم \* قلت \* هذا يقتضى فعل بعض المأمور به وما وقع بغير طهارة فليس بعض الصلوة عملا بقوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة بغير طهور \*

\* قال \*

باب الرجل يعزب عن الماء

ذكر فيه حديثا عن معاوية بن حكيم عن عمه \* ثم قال (يقال عمه حكيم بن معاوية) \* قلت \* يعد ان يكون ابوه وعمه كلاهما اسمه حكيم وفي اطراف المرى روي اى هذا الحديث عن معاوية عن ابيه وهذا اقرب \*

\* قال \*

باب روية الماء خلال صلوة افتتحها بالتيمم

ذكر فيه حديث الحدرى (لا يقطع الصلوة شيئا) وحديث ابي هريرة (لا وضوء الا من صوت اوريح) \* ثم ذكر

(ان الاستدلال بهما في هذه المسئلة لا يصح) ثم ذكر حديث (على لا يقطع الصلوة الا الحدث والحدث ان  
 يفسوا ويضرط) ثم قال (تقرده حبان بن ثيبي العنزي) \* فأتى الاستدلال بهذا الحديث ايضا في هذه المسئلة  
 لا يصح اذ يقطع الصلوة غير الحدث كالكلام عمدا والاكل وغيره من الاعمال المنافية للصلوة مع ان حبان هذا  
 ضعفه ابن المدبني والنسائي والدارقطني وقال مرة متروك وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال ابن نمير  
 في حديثه وحديث اخيه مندل بعض الغلط وظاهر قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا به حتى وجد الماء لم يمتنع له سواء  
 كان في الصلوة او خارجا ولان وجود الماء مانع من التيمم ابتداء فكذا نفعه ابتداء وبقاء كالحدث وكعتدة  
 الاشهر اذ ارات الحيض في اثناء المدة يعتد به كما لو رأت ابتداء وكما سمع انقضت مدة صومه في الصلوة  
 يلزمه النسل وكريان وجسد ثوباني الصلوة يلزمه الاسترو لان التيمم بدل الماء وليس في الاصول بقاء  
 حكم البدل مع وجود المبدل وفي قواعده ابن رشد مذهب ابي حنيفة واحد وغيرهما انتقاض التيمم وهو  
 احفظ للاصل لانه غير مناسب للشرع ان يوجد شيء لا ينعى الطهارة في الجملة وينقضه ما في غيره وفي الاستدكار  
 هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن صالح وجماعة اهل العراق من اهل الراي والحديث منهم  
 ابن حنبل واليه ذهب الزني وابن علية \*

\* قال \* **باب التيمم لكل فريضة** \*

ذكر فيه اثرا (عن ابن عمر وصححه سند) \* فأتى فيه عامر الاحول عن نافع وعامر ضعفه ابن عيينة وابن  
 حنبل وفي سنده من نافع نظر وقال ابن حزم والرواية فيه عن عمر لا تصح \* ثم ذكر البيهقي اثرا عن علي وفي  
 سنده رجلان سكنت عنهما هونا \* احدهما الحجاج بن ارطاة \* قال البيهقي في باب المنع من التطهير بالسيد  
 (لا يحتج به) وضعفه في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في باب الدية ارباع (مشهور بالتدليس وانه يحدث عن  
 لم يلقه ولم يسمع منه قاله الدارقطني) \* والثاني الحارث وهو الاور وضعفه في باب منع التطهير بالنيذ وقال في  
 باب اصل القسامة قال الشعبي كان كذا \* ثم ذكر اثرا عن ابن عباس وضعفه \* فأتى \* قد روي عن ابن عباس  
 بخلاف ذلك وانه يصلي بتيمم واحد ماشاء ذكره ابن حزم ثم هذه الآثار كلها على تقدير صحتها تشمل النافلة  
 ايضا فهي غير مطابقة للتبويب واي فرق بين الفريضة والنافلة وقد جعل الله تعالى التيمم طهارة بقوله تعالى  
 ولكن يريد ليطهركم وكذلك ابي صلى الله عليه وسلم بقوله \* التيمم طهور للمسلم الحدث \* فيصلي \* ما شاء \* لم يحدث  
 او يجد الماء وفي الاستدكار هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والاث والحسن بن صالح وداود \*

\* قال \*

\* باب التيم بعد دخول الوقت \*

\* قلت \* مذهب الشافعي اشتراط الوقت لجواز التيم ودلالة الحديثين المذكورين في هذا الباب على ذلك ليست بواضحة وعموم قوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله تعالى فلم تجدوا ماء بدل على جوازه قبل الوقت وكما جاز الوضوء قبله فكذلك التيم لانه بدله \* ثم ان البيهقي قال عقيب الحديث الاول (لفظ حديث ابي الاسعث وليس معه في الاسناد غيره) فلا ادري ما معنى جعل اللفظ لحديثه الا ان يكون الكاتب اسقط شيئاً من الاسناد \*

\* قال \*

\* باب اعزاز الماء بعد طلبه \*

ذكر فيه حديث حذيفة (وجعل نراياها لنا يطهروا اذا لم يجدوا الماء) \* قلت \* ليس في هذا الحديث طلب الماء \*  
 \* قال \* \* باب الجرح والقرح والحذور يقيم اذا خاف التلف او شدة الظمأ \*  
 \* قلت \* احلاق قوله تعالى وان كنتم مرضى وما رواه البيهقي في آخر هذا الباب من قول ابن عباس (رخص للمريض التيم) يدل على جوازه لمن خاف زيادة المرض وان لم يخف التلف وشدة الظمأ فلا معنى لاشتراطها ولا لاشتراط خوف الموت والعلة في الباب الذي ياتي ان شاء الله تعالى وما ذكر البيهقي في ذلك الباب من تيم عمرو ابن العاص حين اشفق ان اغتسل ان يهلك واقعة عين لا يدل على اشتراط الهلاك للتيم \* ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس رفعه في قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر) \* قلت \* في سنده جرير عن عطاء بن السائب وقد ذكر ابو احمد بن عدي عن ابن معين ان ما روى جرير عن عطاء بعد الاختلاط \*

\* قال \*

\* باب التيم في السفر اذا خاف الموت او العلة من شدة البرد \*

\* قلت \* هو في الحضر ايضاً اذا خاف ذلك جازله التيم وصار كالمريض وقد ذكر البيهقي في الخلاف ان عبد الرحمن بن جرير لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص \*

\* قال \*

\* باب الجرح اذا كان في بعض جسده \*

ذكر فيه (عن ابن عباس ان رجلاً اجنب في شتاء اطلع) ثم قال (حديث موصول) ثم اخرج ثانياً من رواية الاوزاعي (قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس الحديث) \* قلت \* في سند الاول الوليد بن عبيد الله بن رباح سكت عنه هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب وجعل الدارقطني الرواية الثانية وهي المرسلة هي الصواب \* ثم ذكر البيهقي (عن عطاء عن جابر خرجنا في سفر فاصاب رجلاً منا حجر الحديث) ثم قال (هذه رواية

موصولة الا انها تخالف الراويين الاولين في الاسناد \* قلت \* وتخالفها في المتن ايضا الا ان عبد الحق ذكر انه لم يرو هذا الحديث عن عطاء غير الزبير بن خريف وليس بقوي وكذا قال عنه الدارقطني وقال البيهقي في الباب الذي بعده هذا (ليس هذا الحديث بالقوي وقال الدارقطني الصواب انه عن عطاء عن ابن عباس) \* قلت \* روايته عن ابن عباس تخرج على روايته عن جابر من وجهين \* احدهما \* مجيئها من طرق ذكرها الدارقطني والرواية عن جابر لم تأت الا من وجه واحد كما تقدم \* الثاني \* ضعف سند هذه الرواية من جهة الزبير والرواية عن ابن عباس رجال سندها ثقات \* ثم قال البيهقي (ظاهر الكتاب يدل على استعمال ما يجيد من الماء ثم الرجوع الى التيمم اذا لم يجده) \* قلت \* ذكر تعالى الامرين في حالتين مختلفتين وامر بالصلوة باحدهما فن جمع بينهما فقد خالف ظاهر القرآن \*

\* قال \* باب الصحيح المقيم يتوضأ للمكتوبة والعيد والجنائز ولا يتيمم \*

ذكر فيه حديث (لا يقبل الله صلاة احدكم حتى يتوضأ وحديث لا يقبل الله صلاة غير طهور) \* قلت \* من يجوز التيمم للعيد والجنائز يقول التيمم طهور بنص الشارع فلم يصل بغير طهارة والا تبيدل الوضوء وهو التيمم للضرورة كانه توضأ كما قلتم في تيمم المريض والمسافر \* ثم ذكر ان اباسلة وعبد الرحمن بن ابي بكر خرجا الى جنازة سعد بن ابي وقاص فدعا عبد الرحمن بوضوء الحديث) \* قلت \* في مسنده عكرمة بن عمار تقدم ان البيهقي قال في باب مس الفرج بظهر الكف غمز به يحيى القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا وقال في باب الكسربا الماء اختلط في آخر عمره وساء حفظه فروى ما لم يتابع عليه \* ثم في القضية اشكال وهو ان عبد الرحمن توفي سنة ثلاث وخمسين كذا ذكر اكثر العلماء ولم يذكر واختلفوا في الاستيعاب هذا الاكثر ولم يختلفوا ان سعد بن ابي وقاص توفي بعد هذا التاريخ فلم يدرك عبد الرحمن وفاته \* ثم ذكر حديث حذيفة (وجعلت لي تربتها طهورا اذا لم يجد الماء) \* قلت \* المراد بالوجود القدرة الاترى ان المريض يتيمم لانه غير قادر على استعمال الماء وان كان واجدا له والذي يخشى فوات صلاة الجنائز لو اشتغل بالوضوء ينزل بمنزلة غير القادر على استعمال الماء \* ثم اسند (عن ابن عمر انه قال لا يصلي على الجنائز الا وهو طاهر) \* قلت \* الذي يصلي عليها بالتيمم طاهر فلم يخالف قوله ولم يرد ابن عمر انه لا يصلي عليها بالتيمم وانما اراد انه لا يصلي عليها بلا طهارة ردا على من يزعم انه لا ركوع لها ولا سجود فلا يشترط لها الطهارة والى هذا ذهب الشعبي ذكره عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفهما \* ثم قال البيهقي (والذي روي عنه يعني ابن عمر في التيمم لصلوة الجنائز يحتمل ان يكون في

المصنف رحمه الله وفي مسند حديث ابن عمر في التيمم ضعف ذكرناه في كتاب المبررات \* قلت \*  
 الذي في كتاب المعرفة انه قال (اخبرنا ابو عبد الرحمن وابو بكر بن الطائر قالوا اخبرنا علي بن  
 عمر الحافظ اخبرنا الحسين بن اسمعيل حدثنا محمد بن محمد بن عمرو بن ابي مدعور حدثنا عند الله بن  
 نعيم حدثنا اسمعيل بن مسلم عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر انه اتي بحنازة وهو على غير وضوء فقيم ثم  
 طلى عليها ثم قال وهذا لا اعلمه الا ابن هذا الوجه فان كان محفوظا فانه يحتمل ان يكون ورد في مسند روات  
 كان الظاهر بخلافه) فقد صرح البيهقي هناك بان الظاهر بخلاف التاويل الذي ذكره هنا ولم يذكر في سندهم ضعفا كما  
 التزمه هنا بل تشكك في كونه محفوظا ولو صرح بانه غير محفوظ لم يلزم منه الضعف \* قال البيهقي (والذي روى  
 مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس في ذلك لا يصح عنه اتمامه قول كل ذلك رواه ابن عمر عن عطاء  
 وهذا احد ما انكر ابن خلدون ابن معين على المغيرة) \* قلت \* المغيرة اخرج له الحاكم في المستدرک والمصنف  
 السنن الاربعة وثقه وكيع وابن معين وعنه ليس به ثقة وعنه له حديث واحد منكرو وثقه احمد بن حنبل  
 ويعقوب بن سفيان وابن عمار حكاه الحسين بن ادريس في الفصول التي علقها عنه وقال ابن عدي عامة  
 ما يرويه مستقيم الا انه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به باس من الغلط ثم رواه ابن جرير لا تناقض  
 روايته لان عطاء كان فقيها فحوز ان يكون اثنى بذلك فسمعه ابن جرير ورواه مرة اخرى عن ابن عباس  
 فسمعه المغيرة وهذا اول من فطيط المغيرة والانكار عليه وقد تقدم نظيره هذا \*

\* قال \* باب تعجيل الصلوة بالتيمم اذا لم يكن ثقة من وجود الماء في الوقت

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام عن بعض امهاته عن ام فروة الحديث \* قلت \* بعض  
 امهاته مجهولة وصلى الله هو العمري فكلموا فيه وضعفه ابن المديني وكاتب القطان لا يحدث عنه وقال  
 ابن حنبل كان يزيد في الاسانيد وقل ابن حبان غلب عليه التجسس حتى غفل عن ذكر الاخبار فوجهت بالناس  
 في روايته فلما خشي خطاءه استحق التبرك والقاسم بن غنام قال العقلي في حديثه اضطراب وذكر الترمذي  
 هذا الحديث ثم قال (اضطرابوافيه وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات  
 من حديث القاسم عن جدته الدنيا عن جدته ام فروة وهذا يدل على ان ام فروة انصارية لان القاسم من  
 الانصار وكذا صرح بعضهم انها انصارية وقوله في ذلك الباب وكانت من المهاجرات الاول يخالف ذلك  
 ولهذا اصح ابن عبد البر وغيره انها من المهاجرات وانما بنت ابي قحافة اخت ابي بكر الصديق رضي الله عنه

وقد ذكر أبو حاتم الرازي حديث ابن عباس كان عليه السلام يخرج فيتمسح بالتراب فيقال يا رسول الله الماء منك قريب فقال ما أدري لي لا يبلغ \* ثم قال أبو حاتم لا يصح هذا الحديث ولا يصح في هذا الباب حديث \*  
 \* قال \* **باب من نومه بين وبين آخر الوقت**

ذكر فيه الثردلي ثم ضمنه بالحارث \* قلت \* ترك في هذا الباب اثر من صدر رواء عبد الرزاق في مصنفه عن  
 \* عمرو بن جريح عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان اباہ اخبره انه اعتمر مع  
 عمروان عمر عرس في بعض الطريق قريباً من بعض المياه فاحتلم فاستيقظ فقال ماترونا ندرك الماء قبل  
 طلوع الشمس قالوا نعم فاسرع السير حتى ادرك الماء فاغتسل وصلى وعبد الرحمن بن حاطب ذكره ابن حبان  
 في نقات التابعين وبأبي السند على شرط الصحيح \*

\* قال \* **باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب**  
 ذكر فيه حديث عائشة (حضرت الصلوة فالتمس الماء فلم يجد فنزلت آية التيمم) \* قلت \* في الاستدلال به نظر  
 لانه لم يكن التيمم متروكاً في ذلك الوقت فالتمسوا الماء اذ لم يكن له بدل فلم يلزم من التماسه حينئذ التماسه  
 وقد صار له بدلي \*

\* قال \* **باب طهارة الماء المستعمل**  
 ذكر فيه حديث ابي جعيفة (فجعل الناس يتمسكون بوضوء) وحديث جابر (انه عليه السلام توضأ وصب عليه من  
 وضوءه) \* قلت \* لا دلالة في الحديثين على طهارة الماء المستعمل فان الوضوء بمنعزل ان يراد به مطلق الماء  
 او الماء المعد للوضوء او فضلة ماء الذي توضأ بيهضه او ما استعمله في اعضائه فلا ينعين هذا الاخير الابدل \*  
 \* قال \* **باب الدليل على انه ياخذ لكل وضوء ماء جديد او لا يتطهر بالمستعمل**

ذكر فيه حديث ابن عباس (تم غرف غرفة اخرى) \* قلت \* وليس فيه بيان ان تلك الغرفة كانت من غير الماء  
 المستعمل اولا ثم ذكر (عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع الخ) \* ثم قال (ابن عقيل لم يكن بالحافظ  
 واهل العلم مختلفون في جواز الاحتجاج برواياته) \* قلت \* ذكر الترمذي في ابواب القرائض حد يثافي سنده  
 ابن عقيل ثم حكم على الحديث بالحسن والصححة وذكر الترمذي فيما بعد في باب المبتدئة لانه يميز بين الدمين  
 حديث حمزة في الاستحاضة وفي سنده ايضاً ابن عقيل فلم يتعرض له بشيء بل حكى عن البخاري انه حسن  
 الحديث وعن ابن حنبل انه صحيح \*



• قال •

باب الدليل على ان سور الكلب نجس

ذكر فيه حديث (اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه وليسله سبع مرار) • قلت • قد قدمنا ان ما لا يحمل الامر باقتل على التعبد وربما رجحه اصحابه بذكر العدد والمخصوص كما تقدم بيانه والا اعتذار عنه • ثم ذكر حديث ابي هريرة في (الكلب يلغ في الاناء يفسله ثلاثا وخمسا او سبعا) وفي سنده اسمعيل بن عياش فقال (لا يحتج به خاصة اذا روى عن اهل الحجاز) • قلت • ظاهر هذا الكلام اطلاق القول بانه لا يحتج به واذا روى عن اهل الحجاز كان اشد في عدم الاحتجاج به وعلى هذا قد خالف البيهقي مادكره في باب ترك الوضوء من الدم فيما مضى فقال (ماروى عن الشاميين صحيح) •

• قال •

باب ادخال التراب في احدى غسلاته

ذكر عن معاذ بن هشام عن ابيه عن ابي قتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة حديث (اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرار او لاهن بالتراب) • ثم قال (غريب ان كان حفظه معاذ فهو حسن لان التراب في هذا الحديث لم يروه ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة وانما رواه غير هشام عن قتادة عن ابن سيرين كما سبق ذكره) • قلت • لقائل ان يقول كان ينبغي له ان يقول ان كان هشام حفظه لانه هو الذي انقرد به عن قتادة كما يسه البيهقي ولعله انما عدل الى ابنه معاذ لجلالة هشام وهو الد ستواني وابنه معاذ وان روى له الجماعة لكنه ليس بمجبة كذا قال ابن معين وقال ابو احمد بن عدي ربما يغلط في الشيء وارجوانه صدوق • ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن مغفل (وعفروه التامة بالتراب) • ثم قال (ابو هريرة احفظ من روى في دهره وروايته اولى) • قلت • بل رواية ابن مغفل اولى لانه زاد الفسلة الثامنة والزيادة مقبولة خصوصا من مثله • قال الحسن البصري كان ابن مغفل احد عشرة الذين بعثهم الينا عمر يفقهون الناس فكان الاخذ برواياته احوط واليه ذهب الحسن وحديثه هذا اخرجه ابن مندة من طريق شعبة وقال اسناد صحيح على صحته • قال البيهقي او قد روى حماد بن زيد عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة فتواه بالسبع كما رواه وفي ذلك دلالة على خطا رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات) • قلت • رواه الدارقطني بسند صحيح من رواية عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات وروى ايضا من حديث عطاء عن ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء اهراقه وغسله ثلاث مرات وقال ابن عدي حدثنا احمد بن الحسن الكرخي من كتابه حديثنا الحسن الكرايسي حدثنا

اسماق الازرق حدثنا عبد الملك عن عطاء عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليهرقه وليسله ثلاث مرات \* قال ابن عدي قال احمد بن الحسن كان الكرايسي يسأل عنه وهذا لا يرويه غير الكرايسي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والكرايسي له كتب مصنفه ذكر فيها اختلاف الناس من المسائل وذكر فيها اخبار كثيرة وكان حافظا لها ولم اجد له منكر اخر ما ذكرت من الحديث والذي حمل احمد بن حنبل عليه فانما هو من اجل اللفظ بالقرآن فاما في الحديث فلم اربه باسا انتهى كلامه وعبد الملك هذا اخرج له مسلم في صحيحه وقال ابن حنبل والثوري هو من الحفاظ وعن سفيان الثوري هو ثقة متين فقيه وقال احمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث ويقال كان سفيان الثوري يسميه الميزان \* قال \* باب نجاسة ما ماسه الكلب بسائر بدنه اذا كان احد همارطا \*

اراد بذلك اثبات نجاسة الكلب بجميع اجزائه وعلته في هذا التبويب امران \* احد هما انه اطلق لفظ سائر على الجميع \* قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح وهو مردود عند اهل اللغة معدود من غلط العامة واشباههم من الخاصة ولا يلتفت الى قول الجوهرى انه بمعنى الجميع وقال الزهري في التهذيب اتفق اهل اللغة على ان معنى سائر الباقي \* ثانيهما \* انه اثبت نجاسة ما ماسه جميع بدنه فيخرج من ذلك ما ماسه بجزء من بدنه والظاهر انه لم يقصد ذلك \* ثم انه استدل على ذلك (بانه عليه السلام اخرج من تحت فسطاطه جرو كلب ونضح مكانه) \* ثم قال (وفي هذا والذي قبله من اخبار الولوغ دلالة على نسخ ما انبأ ابو عبد الله الحافظ \* فذكر حديث \* كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد الحديث \* قلت \* دعوى النسخ محتاج الى تاريخ ولا تاريخ معه ولهذا لم يحزم البيهقي بالنسخ في آخر كلامه بل ذكره على وجه الاحتمال فقال (فكان ذاك كان قل امره بقتل الكلاب وغسل الاء من ولوغها) \* ثم ذكر عن البخاري (انه لم يذكر قوله تبول) \* قلت \* ذلك مذکور في بعض نسخ البخاري فان اعند ر عن البيهقي معتذر بانه لم يقف على تلك النسخ \* قلنا بل وقف عليها حيث ذكر هذا الحديث فيما بعد في باب من قال بطهور الارض اذا يبست ثم قال (وليس في بعض النسخ عن ابي عبد الله البخاري ذكر البول) فاختلف كلام البيهقي في البابين وغفل عما ذكره أولا \* ثم قال البيهقي (وقد اجمع المسلمون على نجاسة بولها) \* قلت \* مذهب مالك انه طاهر ذكره ابن رشد في القواعد وغيره قال البيهقي (او كان علم مكان بولها يمتنع عليهم فمن وجب عليه (١) غسله) \* قلت \* يابى هذا التاويل او يبعده تحفظ النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واحقرائهم من النجاسات بل اظهر من هذين التاويلين الذين ذكرهما

البيهقي ان الشمس كانت تجفف تلك الابوال فتطهر الارض وقد ترجم البيهقي على ذلك فيما بعد فقال (باب من قال بطهور الارض اذ ابيست هو ذكر هذا الحديث وكذا فعل ابوداود في السنن وغيره \*

\* قال \* **باب الدليل على ان الخنزير اسوأ حالا من الكلب** \*

ثم استدل على ذلك بحدوث نزول ابن مريم وكسره الصليب وقتله الخنزير \* قلت \* لم يذكر في هذا الباب شيئا غير هذا الحديث ودلالته على نجاسة الخنزير ليست بظاهرة فكيف على انه اسوأ حالا من الكلب \*

\* قال \* **باب سور العرة** \*

ذكر فيه حدث ( اسحاق بن ابي طلحة عن حميدة بنت حبيد بن رفاعة عن كبشة بنت كعب بن مالك ان ابا قتادة ( الحديث ) ثم قال هكذا رواه مالك في الموطأ ) \* قلت \* الذي في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى عن حميدة بنت ابي عبيد بن غفوة وقال ابن مندة ام يحيى حميدة وخالتها كبشة لا يعرف لهما رواية الا في هذا الحديث ومحله محل الجهالة ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه \* ثم اسند البيهقي من طريق ابي قتادة عن ابيه \* ثم اسند (عن عكرمة قال لقد رأيت ابا قتادة يقرب طهوره الى المرفئ يشرب منه ثم يتوضأ بسورها ) \* قال \* وكل ذلك شاهد لصحة رواية مالك ) \* قلت \* كيف تكون رواية عكرمة الموقوفة على ابي قتادة شاهدا لرواية مالك المرفوعة ثم اسند من طريق المعتمر وحماد بن زيد عن ايوب (عن محمد عن ابي هريرة قال اذا ولغ المرفئ مرة ) \* قلت \* روى الترمذي من طريق المعتمر بسنده هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات اولاه قال اولهن (١) بالتراب واذا ولغ فيه المرة مرة ثم \* قال حسن صحيح فاعتمد على عدالة الرجال عنده ولعله لم يلتفت للوقوف مع رواية الرفع وهو مخالف لما رواه البيهقي من طريق المعتمر \* ثم قال البيهقي بعد ان روى ذلك عن جماعة موقوفا (رواية الجماعة اولي) \* قلت \* قد تقدم رواية الترمذي للرفع من طريق المعتمر عن ايوب وانه صححها ورواها البيهقي فيما مضى من طريق عبد الوارث عن ايوب ومن طريق ابي عاصم عن قرة من طريق ابن عون كلهم عن ابن سيرين وهو لاه ايضا جماعة وقد زادوا الرفع وزيادة الثقة مقبولة على ما عرف ولا نسلم ان ذلك مدرج فان الراوى تارة ينشط فيرفع الحديث وتارة يفتي به فيقفه وهذا اولي من تخطئة الرافعين وقد مر لهذا نظائر وقد اسند الطحاوي عن ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقبل له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حديث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* ثم اسند البيهقي (عن محمد بن اسحاق الصنعاني اخبرني سعيد بن عفير

حدثنا يحيى بن ايوب عن ابن جريج عن ابن ديار عن ابي صالح عن ابي هريرة قال يغسل الاناء من المر  
 كما يغسل من الكلب) ثم قال (وروي عن روح بن الفرج عن ابن عفير مرفوعا وليس بشيء) \* قلت \* روح هذا  
 روى عنه جماعة من الائمة كالحاملي والحاكم في المستدرک والطبراني والاصم وغيرهم وثقه ابو بكر الخطيب فوجب  
 قبول زيادته كيف وقد تابعه على ذلك غيره فاخرج الطحاوي هذا الحديث عن ربيع الجيزي عن سعيد بن  
 كثير بن صفير بسنده والجيزي وثقه ايضا الخطيب وروى له ابو داود والنسائي كذا ذكر صاحب الامام  
 عن الطحاوي والذي رايناه في كتابه شرح الآثار ومشكل الحديث انه اخرج به بالسند المذكور موقوفا على  
 ابي هريرة ثم قال البيهقي (وقد يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو حجة عليه في فتياه في المرة ان صح ذلك فهو مجروح  
 بما تقدم من حديث ابي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) \* قلت \* كانه اراد بقوله وقد يروى عن  
 ابي هريرة عنه عليه السلام ما ذكره عنه في آخر الباب وستحكم عليه ان شاء الله تعالى وقوله (فهو حجة عليه في فتياه  
 \* قلت \* لم يكن ذلك فتيا بل هو مرفوع من جهات قد صحح الترمذي بعضها كما تقدم وحديث ابي قتادة اسناده  
 مضطرب اضطرابا كثيرا قد بين البيهقي بعضه وفيه امرأتان مجهولتان وقد تقدم ان ابن مندة قال لا يثبت بوجه  
 من الوجوه وحديث عائشة فيه مجهولة عند اهل العلم وهي ام داود بن صالح ولهذا قال البزار لا يثبت  
 من جهة النقل والبيهقي اوردته شاهد الحديث ابي قتادة لا محتجابه فكيف يكون ابو هريرة مجحوبا بمثل  
 هذين الحديثين \* ثم اسند البيهقي حديث ابي هريرة (السنور سبع) \* قلت \* عزاه صاحب الامام الى  
 الدارقطني وقال اسناده الى عيسى بن المسيب صحيح وحكى عن الدارقطني انه قال في عيسى هذا صالح الحديث  
 وكذا احكى عنه البيهقي فيما بعد في باب سور الحيوانات سوى الكلب والتحذير وقال الحاكم صدوق واخرج له  
 في المستدرک واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال ابن عدي صالح فيما يرويه ذكر ذلك البيهقي في الباب  
 المذكور فاذا كان السنور سباعا فقد ثبت نهيه عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع فيكون لحم السنور  
 ممنوعا فكذا سورة الكلب والتحذير فالحديث حجة على البيهقي فذكره هنا نظروا صار حديث ابي هريرة هذا  
 مؤيدا للحديث في غسل الاناء من ولوغ المرة وفي المحلة لابن حزم ومن امر يغسل الاناء من ولوغ المرة  
 ابو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن وطائوس وعطاء جملاء بنزلة ما لو لونغ فيه الكلب \* ثم اسند البيهقي عن  
 حفص بن عمر هو العدي في حديثنا الحكم يعني ابا ابان عن عكرمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المر من متاع البيت) \* قلت \* الحكم هذا وثقه جماعة وقال ابن المبارك \* به وحمص العدي في

قال ابو حاتم لين الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن عدى عامة حديثه غير محفوظ واخاف ان يكون ضعيفا كما ذكره النسائي \*

\* قال \* باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير \*

ذكر فيه حديث جابر (انتوضأ بماء افضلتم الحمر قال نعم وبماء افضلتم السباع وفي سنده ابراهيم الاسلمي فقال البيهقي (ضعفه اكثر اهل العلم) \* ثم اسند (عن الشافعي انه كان يقول لان يخر ابراهيم من بعده احب اليه من ان يكذب وكان ثقة في الحديث) \* قلت \* بل كذب مالك وابن معين والقطن وقال ابن حنبل والبخاري والنسائي والد ارقطني والازدي وغيرهم متروك وقال القطن سألت مالكاً اكان ثقة فقال لا ولا في دينه ورواه الاسلمي عن داود بن الحصين وهو ايضا متكلم فيه \* قال ابو زرعة لين وقال ابو حاتم ليس بالقوي ولولا ان مالكاً روى حديثه وقال سفيان بن عيينة كنا نتقى حديثه وقال ابن حبان حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات تجب سمائة روايته وقال ابن عدى اذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية الا ان يروى عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حنيفة وابراهيم بن يحيى \* قلت \* صرح ابن عدى هنا ان البلاء من ابن ابي يحيى وذكر في ترجمة ابن ابي يحيى خلاف هذا فقال نظرت في احاديثه يعني ابن ابي يحيى فليس فيها منكر وانما يروى المنكر اذا كانت الممهدة من قبل الراوى عنه فكانه اتى من قبل شيخه لا من قبله قال البيهقي (وتابعه عن داود بن الحصين ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حنيفة) \* ثم اسند من حديث سعيد بن سالم (عن ابن ابي حنيفة عن داود بسنده) \* قلت \* سعيد هو القداح تكلم فيه \* قال البخاري عن ابن جريج كان يرى الارجاء وقال عثمان بن سعيد يقال القداح ليس بذلك في الحديث وفي انساب السمعاني التي اختصرها ابن الاثير كان مرجعهم في الحديث وابن ابي حنيفة تقدم تضعيف ابن عدى له وضعفه النسائي وقال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشئ وقال الدارقطني متروك وروينا هذا الحديث في مسند الشافعي من رواية الاصم عن الربيع عن الشافعي حدثنا سعيد عن ابن ابي حنيفة وابن ابي حنيفة عن داود عن جابر ولا ذكر لايه فقد اضطرب سنده مع ضعف روايته وقد ذكر البيهقي فيما بعد (انه عليه السلام سئل عن الماء وما ينوبه فقال اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) وظاهر هذا يدل على نجاسة سور السباع اذ لولا ذلك لم يكن لهذا الشرط فائدة وكان التقييد به ضاعاً \*

باب ما لا نفس له سائلة اذامات في الماء القليل

قال \*

اسند فيه (عن بشر بن المفضل عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن ابي هريرة حديث اذا وقع الذباب  
 \* ثم قال (ورواه عمرو بن علي عن ابن عجلان عن القعقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة) \* قلت \* ذكر صاحب  
 الامام ان عمرو بن علي رواه عن يحيى بن محمد بن قيس عن ابن عجلان عن القعقاع \* قال البزار هذا الحديث  
 لا نعلم رواه عن ابن عجلان عن القعقاع الا يحيى بن محمد بن قيس وقد خولف فيه عن ابن عجلان \* ثم اسد  
 البيهقي (عن بقية عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي عن بشر بن منصور فذكر بسند و حديث سلمان (كل طعام و شراب  
 وقعت فيه دابة (١) ثم حكى عن ابن عدي (انه قال الاحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي عامتها ليست بمحمولة)  
 وقال البيهقي في باب الصائم يكحل (سعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية يفرد بما لا يتابع عليه) \* ثم اسد في  
 هذا الباب اعني باب ما لا نفس له عن الدارقطني (انه قال لم يروه يعني حديث سلمان غير بقية عن سعيد الزبيدي  
 وهو ضعيف) \* قلت \* الطاهر ان البيهقي فهم من قول الدارقطني وهو ضعيف انه اراد الزبيدي لانه ذكر  
 عقيب كلام ابن عدي فيه وذكر في الخلافات كلام الدارقطني ثم قال (وقد ذكرنا ان ما يرويه بقية عن  
 المنعفاء والمجهولين فليس بمقبول منه) وقال صاحب الامام ذكر الحافظ ابو بكر الخطيب سعيد بن ابي سعيد هذا  
 فقال واسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة \* قال صاحب الامام وقول الدارقطني وهو ضعيف لا يريد به ويريد  
 بقية وذكر ابن حبان في كتاب الثقات سعيد هذا فقال سعيد بن عبد الجبار الزبيدي من اهل الشام يروي  
 عن عمرو بن روبة الثعلبي عن ابي امامة روى عنه اهل بلده وهذا ينفي عنه الجبالة وذكر صاحب الميزان سعيد  
 ابن ابي سعيد الزبيدي وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي في ترجمتين والله اعلم \*

باب الحوت يموت في الماء والجراد

قال \*

ذكر فيه (عن اسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر سئل عليه السلام عن ماء البحر الحديث) \* قلت \*  
 ذكر ابن مندة ان هذا الحديث لا يثبت ويمكن ان يكون علله بالاختلاف في اسناده فان عبد العزيز بن عمران  
 وهو ابن ابي ثابت رواه عن اسحاق بن حازم الزيات مولى آل نوفل عن وهب بن كيسان عن جابر عن ابي بكر  
 الصديق رضي الله عنه اخرجه الدارقطني وقال عبد العزيز ليس بالقوى وقال عبد الحق في احكامه اسحاق  
 ابن حازم شيخ مدني ليس بالقوى \* ثم ذكر البيهقي عن ابن وهب حدثنا سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم عن  
 ابن عمر قال احلت لنا ميتتان ودمان الخ) ثم قال البيهقي (هو في معنى المسند) \* قلت \* رواه يحيى بن حسان عن

سليمان بن بلال مرفوعاً كذا قال ابن عدي في الكامل ثم ان البيهقي جعل قول ابن عمر احلت في معنى المسند ثم خالف ذلك في كتاب الحيض في باب غسل المستحاضة فذكر ما يدل على ان قول الراوي (فامرت ان تؤمخر الظهران) موقوف \* ثم لسند البيهقي الحديث (عن عبد الرحمن واسمة وعبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيهم عن ابن عمر قال عليه السلام احلت لنا ميتتان الحديث) ثم قال (اولا دزيد كلهم ضعفاء جرحهم ابن معين وكان ابن حنبل وابن المديني يوثقان عبد الله الا ان الصحيح من هذا الحديث هو الاول) \* قلت \* اذا كان عبد الله ثقة على قولهما دخل حديثه فيارفعه الثقة ووقفه غيره على ما عرف لاسيما وقد تابعه على ذلك اخواه فلي هذا لاسلم ان الصحيح هو الاول \*

\* قال \* باب الماء القليل نجس بنجاسة تحدث فيه \*

ذكر في آخره (حديث جابر غطوا الاناء واوكوا السقاء وحديث ابي هريرة في الامر بتغطية الوضوء) \* قلت \* الاظهر انه عليه السلام انما امر بتغطية الاناء ليكون ذلك حوزا من الشيطان كما ينه في حديث جابر بقوله فان الشيطان لا يحمل سقاء ولا يكشف اناء وايضا في ذلك امان من الضرر ويدل عليه ما جاء في رواية لمسلم في حديث جابر فان في السنة ليلة ينزل فيه وباء لا يمر بالماء ليس عليه غطاء او سقاء ليس عليه وكاء الا نزل فيه من ذلك الرباء \* فثبت بذلك ان الامر بالتغطية لهذا المعنى لا لتنجيس الماء فالحديثان ليسا بمطابقين للباب \*

\* قال \* باب الماء الكثير لا نجس بنجاسة تحدث فيه مالم يتغيره \*

\* قلت \* الاحاديث التي ذكرها في هذا الباب فيها ان الماء لا ينجسه شيء من غير تقييد بكثرة ولا عدم تغيره وذكر في الباب حديثا فيه طريف فقال (هو ابو سفيان وليس هو بالقوي الا اني اخرجته شاهدا لما تقدم) \* قلت \* الان القول فيه وقد ضعفه ابن معين وابو حاتم وقال ابن حنبل ليس بشيء ولا يكتب حديثه وقال النسائي متروك وفي الكاشف للذهبي متروك عندهم وقال عمرو بن علي ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبد الرحمن بن مهدي يحدثان عنه شيء قط فعلى هذا لا يصح ان يستشهد به \* ثم اسند البيهقي (عن محمد بن ابي يحيى عن امه قالت دخلت على سهل بن سعد انخ) \* ثم قال (اسناد حسن موصول) \* قلت \* هكذا ذكره ايضا عن محمد عن امه ابو الحسن الدارقطني ولم نعرف حال امه ولا اسمها بعد للكشف التام ولا ذكر لها في شيء من الكتب الستة وقد ذكر الطبراني في معجمه الكبير هذا الحديث في ترجمة ابي يحيى عن سهل فذكر بسنده عن محمد بن ابي يحيى عن ابيه عن سهل الحديث فظهران في سنده اضطرابا ايضا ومع هذا كيف يكون استاده حسنا \*

باب الماء الكثير اذا غيرته النجاسة

\* قال \*

ذكر في آخره عن الشافعي (انه قال وما قلت من انه اذا تغير طعم الماء وريحه ولونه كان نجسا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت اهل الحديث مثله وهو قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافا) \* قلت \* اطلق الشافعي ذلك وينبغي ان يقيد بما اذا كان الواقع نجسا والافلو تغيرت الاوصاف الثلاثة بشئ ظاهر فالمشهور من مذهب الحنفية انه لا ينجس \*

باب قدر القلتين

\* قال \*

اسند فيه (عن الشافعي انما سلم بن خالد عن ابن جريج باسناد لا يحضرنى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال هجر \* قال ابن جريج وقد رأيت قلالا هجر فالقلة تسع قربتين او قربتين وشبنا \* قال الشافعي كان مسلم يذهب الى ان ذلك اقل من نصف القربة او نصف القربة فيقول خمس قرب او اكثر ما تسع قلتين وقد تكون القلتان اقل من خمس قرب فالاحتياط ان تكون القلة قربتين ونصفا فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا في جركا او غيره الا ان يظهر في الماء منه ريح او طعم اولون وقرب العجاز كبار فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة الا بقرب كبار) \* قلت \* في هذا الحديث اشياء \* احدها \* ان مسلم بن خالد ضعفه جماعة والبيهقي ايضا في باب من زعم ان التراويح بالجماعة افضل \* الثاني \* ان الاسناد الذي لم يحضره ذكره مجهول الرجال فهو كالمقطع ولا تقوم به حجة \* الثالث \* ان قوله وقال في الحديث بقلال هجر يوم انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم والذي وجد في رواية ابن جريج انه قول يحيى بن عقيل كما بينه البيهقي فيما بعد ويحيى هذا ليس بصحابي فلا تقوم بقوله حجة \* ثم اسند البيهقي (عن محمد بن يحيى بن عمر انه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا باسا \* قال فقلت ليحيى بن عقيل قلال هجر \* قال قلال هجر \* قال فاظن ان كل قلة تاخذ فرقين \* زاد احمد بن علي في روايته والفرق ستة عشر رطلا) \* قلت \* في هذا ايضا اشياء \* احدها \* انه مرسل \* الثاني \* ان محمد المذكور فيه وهو ابن ابي يحيى على ما قاله ابو احمد الحافظ يحتاج الى الكشف عن حاله \* الثالث \* انه ظن من غير جزم \* الرابع \* انه اذا كان الفرق ستة عشر رطلا يكون مجموع القلتين اربعة وستين رطلا وهذا لا يقول به البيهقي وامامه وقد جاء ذكر الفرق من طريق آخر اخرجه ابن عدي من جهة المنيرة بن سقلاب عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم ينجسه شي



وذكر انها فرقان وهذا يقتضي ان يكون القتلى اثنتين وثلاثين رطلا والمغيرة هذا ضعفه ابن عدي وذكر ابن ابي حاتم عن ابيه انه صالح وعن ابي زرعة جزري لا بأس به \* ثم ذكر البيهقي عن محمد بن يحيى المذكور (قال) قراب قلال هجر فاطن ان كل قلة تاخذ قربتين (قال البيهقي) كذا في كتاب شيخي قربتين وهذا اقرب مما قال مسلم بن خالد \* قلت \* فعلى هذا يكون القتلى اربع قرب \* ثم اسند البيهقي (عن مجاهد قال القتلى الجرثان وعن وكيع ويحيى بن آدم مثله وعن هشيم قال الجرثان الكبار وعن محمد بن اسحاق الجرار التي يستقى فيها والد واربى وعن عاصم بن المذر قال القلال الخوابي العظام \* قلت \* قد اختلف في تفسير القتلى اختلافا شديدا كما ترى ففسرنا بخمس قرب واربعة واربعة وستين رطلا وبأثنين وثلاثين وبالجرثنتين بقيد الكبر وبالخاتيتين والخاتية الجب فظهر بهذا جهالة مقدمي القتلى فتعذر العمل بها وقال ابو عمر في التمهيد وما ذهب اليه الشافعي من حديث القتلى مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت في الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القتلى لم يوقف على حقيقة مبلغها في اثر ثابت ولا اجماع وذكر ابن جرير الطبري في التهذيب معنى هذا الكلام \*

\* قال \* باب صفة يربضاعة \*

\* قلت \* الاولى ان يذكر هذا الباب تلو باب الماء الكثير لا يجس بتجاسة تحدث فيه ما لم تغيره \* ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب (عن الشافعي انه قال يربضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الانجاس ما لا يغيرها لو ناولا طما ولا يظلمه فيها ربح فقبل للذي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من يربضاعة وهي تطرح فيها كذا وكذا فقال عليه السلام مجيبا الماء لا يجسه شيء وبين انه في الماء مثلها اذا كان محييا عليها (١)) \* قلت \* قد منافي اوائل هذا الكتاب ان الماء الراكد اذا وقعت فيه تلك الاشياء اعنى اللبن والحبيض والكلاب فلا تظهران الاوصاف الثلاثة لتغير ويؤيد هذا ما اسنده البيهقي فيما بعد (عن ابي داود السجستاني من قوله ورأيت فيها ماء متغير اللون)

\* قال \* باب ما جاء في نزح زمزم \*

اسنده (عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في زمزم فامر به ابن عباس فخرج وامر بها ان تنزح الى آخره) ثم قال (ورواه ابن ابي عروبة عن قتادة ان زنجيا وقع في زمزم فامرهم ابن عباس بنزحه وهذا بلاغ بلغها فانها لم يلقها ابن عباس ولم يسمها منه \* قلت \* ذكر البيهقي في الخلافات عن شعبة (انه قال احاديث ابن سيرين عن ابن عباس انما سمعها من عكرمة ولم يسمع من ابن عباس) وفي الكمال لبد الغنى وروى ابن

سيرين عن ابن عباس والصحيح ان بينهما عكرمة انتهى كلامه فاذا ارسل ابن سيرين عن ابن عباس وكان  
الواسطة بينهما ثقة وهو عكرمة كانت الحديث محتجابه وفي التمهيد لابن عبد البر مراسيل ابن سيرين صاحب  
كمر اسيل سعيد بن المسيب \* ثم ان البيهقي اخرجه في كتاب المعرفة من طريق (ابن لهيعة عن عمرو بن دينار  
عن ابن عباس) وعمره وسمع من ابن عباس وذكر في كتابيه السنن والمعرفة (ان جابر الجعفي رواه مرة عن  
ابي الطفيل عن ابن عباس ومرة عن ابي الطفيل نفسه ان غلاما وقع في زمزم) وابن لهيعة والجعفي متكلم فيهما  
لكن ذكرتهما استشهادا لرواية ابن سيرين وقتادة قال \* ابن عدي ابن لهيعة حسن الحديث يكتب حديثه وقد  
حدث عنه الثقات \* الثوري وشعبة وعمر بن الحارث والاث بن سعد والجعفي حديث صالح وقد روى عنه  
الثوري الكثير مقدار خمسين حديثا وشعبة اقل رواية عنه من الثوري وقد احتمله الناس ورووا عنه  
ولم يختلف احد في الرواية عنه \* وعن الثوري قال مارأيت اورع في الحديث من الجعفي وعشعبة قال وهو  
صدوق في الحديث وعن الثوري انه قال لشعبة لان تكلمت في جابر لا تكلم فيك وقد روي تزح زمزم  
من طريق آخر صحيح فروى ابن ابي تيبة في مصنفه عن هشيم عن منصور عن عطاء ان حبشيا وقع في زمزم  
فمات فامر ابن الزبير ان ينزف ماء زمزم فجعل الماء لا ينقطع فنظروا فاذا عين تنبع من قبل الحجر الاسود فقال  
ابن الزبير حسبكم \* وعطاء سمع من ابن الزبير بلا خلاف \* ثم حكى البيهقي عن الشافعي ( انه قال لانعرفه عن ابن  
عباس وزمزم عندنا ما سمعنا بهذ اوعن ابن عيينة قال انا بمكة منذ سبعين سنة لم ارضعيرا ولا كبيرا يعرف  
حديث الزنجي وعن ابي عبيد قال وكذا لا ينبغي لان الانارجاءات في نعمتها انها لا تنزح ولا تدم \* قلت \*  
قد عرف هذا الامر واثبته ابو الطفيل وابن سيرين وقتادة ولوارسله وعمر بن دينار وعطاء والمثبت مقدم  
على الثاني خصوصا مثل هؤلاء الاعلام ولا يلزم من عدم ماع من لم يدرك ذلك الوقت وعدم من يعرفه عدم  
هذا الامر في نفسه وليس فيه ان ابن عباس وابن الزبير قد راعى استيصال الماء بالنزح حتى يكون مخالفا  
للاثار التي ذكرها ابو عبيد بل صرح في رواية ابن ابي شيبة بان الماء لم ينقطع وفي رواية البيهقي بان العين  
غلبتهم حتى دست بالقباطي والمطارف وقد قال السهيلي في روض الانف نحو هذا وجعل حديث الحبشي مؤيدا  
لما روي في صفتها انها لا تنزف لاختلافها قال وقبل لعبد المطلب في صفة زمزم لا تنزف ابدا ولا تدم وهذا برهان  
عظيم لانها لم تنزف من ذلك الحين الى اليوم فقط وقد وقع فيها حبشي فنزحت من اجله فوجد امامها يثور  
من ثلاث عين اقواها واكثرها عين من ناحية الكعبة \* ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه قال لمخالفيه وقد رويتم

عن سالك من عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا يتجسه شيء \* اقترى ان ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثم يتركه \* قلنا \* لم يتركه بل خصه كما خصته انت ايها الشافعي فقلت بنجاسة ما دون القلتين بالنجس ولو لم يتغير وبنجاسة ما بلغ قلتين فصاعداً بالتغير \* ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه اول نزح زمزم ان صح بانه كان للتنظيف لا للنجاسة) \* قلت \* يمنع ذلك ان ابن عباس وابن الزبير امرا بالنزح و مطلق الامر للوجوب وليس ذلك الا بالنجس ويعد هذا التاويل ايضاً انهم بالغوا في النزح وسد العين كما روي لو كان للتنظيف لم يبالغوا هذه المبانة العظيمة \* ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال وقد يكون الدم ظهر على وجه الماء حتى رؤي) \* قلت \* الغالب ان من يقع في الماء يموت خنقاً ولا يخرج منه دم ولو خرج كان قليلاً لا يصل الى ان يظهر على وجه الماء الكثير ويرى فيه لما مر ان زمزم لا تدم \* قال الهروي وابن الاثير وغيرها قيل معناه لا يوجد ماؤها قليلاً من قولهم يبردة اذا كانت قليلة الماء وقال السهيلي هو من اذمت البير اذا وجدت ذمة كما تقول اجبت الرجل اذا وجدته جباناً واكدت به اذا وجدته كاذباً وفي التنزيل \* فانهم لا يكذبونك \* انتهى كلامه وايضاً فان الراوي جعل علة نزحها موته دون غلبته دمه لقوله مات فامر ان لنزح كقوله زنى ما عذ فرجم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال يعني لمخالفيه زعمت ان ابن عباس نزح زمزم من زنجي وقع فيها وانت تقول يكفي من ذلك اربعون اوستون دلو) \* قلت \* الاظهر ان الشافعي يرهى بذلك محمد بن الحسن وليس هذا الذي الزمه به مذهبه بل مذهب ابي حنيفة وسائر اصحابه محمد و ابي يوسف وغيرها انه يجب نزح جميعها الا ان يتعذر كما ورد عن ابن عباس في زمزم \*

\* قال \* ﴿ باب الرخصة في المسح على الخفين ﴾

ذكر فيه احاديث ثم قال ( وانما بلغنا كراهة ذلك عن علي وعائشة وابن عباس اما الرواية فيه عن علي انه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فلم يرو باسناد موصول يثبت مثله ) \* قلت \* على تقد يرو ثبوته يحتمل ان يريد ان الكتاب سابق والمسح مسبوق متأخرفيكون ناسخاً للكتاب ويكون في معنى حديث جرير فلا يلزم من ذلك كراهة المسح على الخفين \* قال ( واما ابن عباس فاما كراهه حين لم يثبت له مسح النبي عليه السلام بعد نزول المائدة فلما ثبتوا له رجوع اما بصحة ذلك ) فذكر بسنده ما يدل على كراهته له وهو ( ان ابن عباس قال انا عند عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح على الخفين فقضى لسعد فقلت لسعد علمنا انه عليه السلام مسح على خفيه ولكن اقبل المائدة ام بعدها لا يخبرك احد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بعد المائدة فسكت عمر ) \* قلت \* قوله اما بصحة ذلك يقتضي

ان يكون بسند صحيح وفيه خفيف وقد قال البيهقي في باب كفارة من اتى الحائض (غير مسحج به) وقال في باب من كبر بالطائفتين (ليس بالقوى) \* ثم ذكر ما يدل على تجويزه له فاسند (عن ابن عباس قال انا عند عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح ففضى اسعد فقات اسعد لوقاتم بهذا في السفر البعيد والبرد الشديد قال فهذا تجويز منه للمسح في السفر البعيد والبرد الشديد بعد ان كان يذكره على الاطلاق) \* قلت \* من ابن له ان الا ذكر كان سابقا حتى يقطع بذلك وكان الصواب ان يذكره على وجه الاحتمال كما فعل فيما بعد فذكر (عن عطاء انه روى عن ابن عباس المسح وكذب عكرمة في روايته عنه انه قال سبق الكتاب المسح) \* ثم قال (ويحتمل ان يكون ابن عباس قال ما روى عنه عكرمة ثم لما جاءه التثبت عن النبي عليه السلام انه مسح بمد نزول المائدة قال ما قال عطاء \*).

\* قال \* باب مسحه عليه السلام في السفر والحضر \*

ذكر فيه حديث دخوله عليه السلام الامواف (١) ومسحه على الخفين ثم قال (قال الشافعي فيه دليل على انه عليه السلام مسح في الحظر لان بلا لاجل في الحظر) \* قلت \* وكذا حكى البيهقي عن الشافعي هذا اللفظ بعينه في كتاب المعرفة ولا اعرف ما معناه ولعله تصحيف من ان كتب وذكر ابو عمر في التهيد عن اسامة انه عليه السلام دخل دار جل فتوضأ ومسح على خفيه \* ثم ذكر عن ابي المصعب قال دار جل بالمدينة \*

\* قال \* باب ما ورد في ترك التوقيت \*

ذكر فيه (عن ابراهيم التيمي ثامرو بن ميمون عن ابي عبد الله الجدي عن خزينة بن ثابت الحديث) \* ثم قال (ورواه سلمة بن كهيل عن التيمي فادخل بين عمرو بن ميمون وبين التيمي الحارث بن سويد) \* ثم اسند ذلك من جهة (شعبة عن سلمة) \* قلت \* قد تقدم ان التيمي صرح بالحديث عن عمرو بن ميمون فيحتمل انه سمعه منه ومن الحارث عنه \* ثم قال البيهقي اورواه الثوري عن سلمة بخالف شعبة في اساده) \* ثم اسنده (عن الثوري عن سلمة عن التيمي عن الحارث عن عبد الله قال يسمح المسافر ثلاثا) قال (ورواه يزيد بن ابي زياد عن التيمي فخالههم جميعا) \* ثم اسنده (عن يزيد عن التيمي عن الحارث عن عمر قال يسمح المسافر على الخفين) \* قلت \* انما تعال رواية برواية اذا ظهر اتحاد الحديث والذي ذكره عن الثوري فتوى لابن مسعود في نوقيت المسح للمسافر والذي ذكره عن يزيد فتوى لعمرو وهما وقوفان فكيف يعال بهما حديث خزينة المرفوع الذي دل على ترك التوقيت كما زعم \* ثم قال البيهقي اقال الترمذي سألت محمدا بن يحيى البخاري عن هذا الحديث

فقال لا يصح هدى حديث خزيمة في المسح لانه لا يعرف لابي عبد الله الجدلي سماع من خزيمة) \* قلت \* هذا ايضا بناء على ما حكى عن البخارى انه يشترط ثبوت سماع الراوى عن روى عنه ولا يكتفى بإمكان اللقاء وحكى مسلم عن الجمهور خلاف هذا وانه يكتفى بالامكان وقد خالف الترمذي في جأه ما حكاه البيهقي ههنا عنه عن البخارى فحكم هناك على هذا الحديث بانه حسن صحيح وقال فيه وذكر من ابن معين انه ثبتته وعلمه ابن حزم بالجدلي نفسه وانه لا يعتمد على روايته واجاب عنه صاحب الامام بانه ما ندح فيه احد من المتقدمين ولا قال فيه ما قاله ابن حزم فيما علمه ووثقه ابن حنبل وابن معين وصحح الترمذي حديثه \* قال ( ورواه ذواد بن علبه الحارثي وهو ضعيف عن مطرف عن الشعبي عن ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة عن النبي عليه السلام قال يمسح المسافر ثلاثة ايام ولو استزدناه لزدناه ) \* قلت \* ذواد قال البخارى يخالف في بعض حديثه وذكر ابن ابي حاتم عن محمد بن عبد الله بن نمير كان شيخا صالحا قوا وقال موسى بن داود الضبي ثنا ذواد وثاني عليه خيرا وقال ابن عدى وهو في جملة الضعفاء ممن يكتب حديثه فهو على هذا صالح للاستشهاد قال فروايتة مقوية للرواية التي صححها الترمذي \*

\* قال \* باب الخف الذي مسح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

ذكر فيه حديث برودة ( اهدى النجاشي الى النبي عليه السلام خفين سا ذجين اسودين ) \* قلت \* في سنده دلهم بن صالح عن حجير بن عبد الله ودلهم قال فيه البيهقي في باب من ترك القصر ( ضعيف ) وفي الضعفاء للذهبي حجير مجهول \* ثم اسند البيهقي ( عن الشعبي عن المغيرة انه عليه السلام مسح وان النجاشي اهدى له خفين ) ثم قال والشعبي ( انما روى حديث المسح عن عروة بن المغيرة عن ابيه ) \* قلت \* هذا الكلام يوم ان حديث الشعبي هذا اعنى هذا الحصر عن المغيرة مرسل وقد اخرج مسلم في صحيحه حديث الشعبي عن المغيرة واخرج الترمذي حديثه هذا وحسنه فدل على ان روايته عنه متصلة فلا يلزم من روايته عن ابنه عنه حديث المسح ان تكون روايته عن المغيرة نفسه مرسلة بل يحمل على انه سمع منها ثم ذكر ( قول معمر والثوري في الخرق ) وفي مناسبة ذلك لهذا الباب تعسف \* ثم ذكر حديث ابن عمر في ( المحرم يقطع الخفين اسفل من الكمين ) ثم قال ( قال ابو الوليد الفقيه فيه دلالة على ان الخف اذا لم يقط جميع القدم فليس بخف يجوز المسح عليه ) \* قلت \* فيه دلالة على انه اذا قطع اسفل من الكمين فلم يقط ذلك القدر فليس بخف بل يبقى حكمه حكم النعل ولا يلزم من ذلك انه اذا لم يقط ما هو اقل من ذلك فليس بخف \*

\* قال \*

باب ماورد في الجور بين والتعلين

ذكر فيه عن ابي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المنيرة انه عليه السلام مسح على جور يه ونعليه \* ثم ذكر (عن) عن مسلم انه ضعف الخبر وقال ابو قيس الاودي وهزيل لا يمتثلان مع مخالفتها للاجلة الذين رووا هذا الخبر عن المنيرة فقالوا مسح على الخفين) وذكر ايضا (تضعيف الخبر عن جماعة وان الاعتماد في ذلك على مخالفة الناس) \* قلت \* هذا الخبر اخرجه ابوداؤد وسكت عنه وصححه ابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح وابو قيس عبد الرحمن بن ثروان وثقه ابن معين وقال العجلي ثقة ثبت وهزيل وثقه العجلي واخرج لهما معا البخاري في صحيحه ثم انها لم يخالفنا الناس مخالفة معارضة بل روي امرأته اذاعلى مارووه بطريق مستقل غير معارض فيعمل على انها حديثان ولهذا صحح الحديث كما مر \* ثم اسند البيهقي (عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى رايته عليه السلام مسح على الجور بين والتعلين) \* ثم قال (الضحاك لم يثبت سماعه من ابي موسى وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به) \* قلت \* هذا ايضا كما تقدم انه على مذهب من يشترط للاتصال ثبوت السماع ثم هو معارض بما ذكره عبد الغني فانه قال في الكمال سمع الضحاك من ابي موسى \* وابن سنان وثقه ابن معين وضعفه غيره وقد اخرج الترمذي في الجائز حديثا في سنده عيسى بن سنان هذا وحسنه \* ثم ذكر البيهقي عن الاستاذ ابي الوليد انه كان يتأول حديث المسح على الجور بين والتعلين على انه مسح على جور بين متعلين الا انه جورب على افراد وتعل على افراد \* قال البيهقي (وقد وجدت لانس اثر ايدل على ذلك) \* فاسنده \* عنه انه (مسح على جور بين اسفلهما جلود واعلاهما خز) \* قلت \* الحديث ورد بمعطف التعلين على الجور بين وهو يقتضي المناثرة فلغظه مخالف لهذا التأويل وكون انس مسح على جور بين متعلين لا يلزم منه ان يكون النبي عليه السلام فعل كذلك فلا يدل فعل انس على تأويل الحديث بما لا يحتمله لفظه \*

\* قال \*

باب ماورد في المسح على التعلين

ذكر فيه حديثا (عن رواد بن الجراح عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ثم قال رواد ينفرد عن الثوري بهذا الحديث واحدا والتقات رووه عن الثوري دون هذه اللفظة) \* يعني مسح على نعليه \* قال (وروي عن زيد بن الحباب عن الثوري هكذا وليس بمحفوظ) \* ثم اسنده من طريق زيد بن الحباب عن الثوري بسنده المذكور (انه عليه السلام مسح على التعلين) \* قلت \* في الكامل لابن هدي رواد يكتب حديثه وقال ابن ابي حاتم ادخله البخاري

في كتاب الضعفاء فسمعت ابي يقول تحول من هناك وقال ابن حنبل لا بأس به صاحب سنة الا انه  
 يحدث عن سفيان احاديث من اكبر وقال ابن معين ثقة مأمون ثم انه لم ينفرد بهذا الحديث بل رواه كروايته  
 ابن الجباب كما ذكر البيهقي فعلى هذا لا ينبغي ان يعد هذا الحديث من من اكبر واد ثمر العجب من البيهقي كيف  
 يجعله مما انفرد به عن الثوري \* ثم يذكر هو (ان ابن الجباب رواه عن الثوري كروايته وزيد بن الجباب ثقة  
 مشهور وثقه ابن الديني وابن معين واخرج له مسلم وقال ابن حنبل كان صاحب حديث كيسار حل الى  
 خراسان ومصر والاندلس كتبت عنه بالكوفة وههنا وقال ابن عدي هو من اثبات مشايخ الكوفة من لا يشك  
 في صدقه \* قلت \* فاذا كان كذلك فهذا الحديث لو انفرد به قبل فكيف وقد تابعه عليه غيره كما مروا جاء  
 له متابعة اخرى وهي ان عبد الرزاق قال في مصنفه انما مر عن يزيد بن ابي زياد عن ابي غليان قال  
 رأيت عليا بال قائماً \* ثم ذكر بمعنى ما رواه البيهقي عنه في اخر هذا الباب وفيه انه مسح على نعليه  
 ثم قال قال معمر واخبرني زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بثلم صنيع على هذا \* ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز بن الداروري وهشام بن سعد عن زيد بن اسلم  
 فحكياني الحديث رشاعا على الرجل وفيها النعل وذلك يمتثل ان يكون غسلها في النعل الى آخره) \* قلت \* قد  
 خالف البيهقي كلامه ههنا بعض مخالفة فيما مر في باب قراءة \* وارجلكم \* نصبا وقد تكلمنا معه هناك ثم اسند (عن يعلى  
 عن عطاء عن أبيه اخبرني اوس بن ابي اوس رايته عليه السلام توضأ ومسح على نعليه وقدميه) ثم قال (ورواه  
 حماد بن سلمة عن يعلى عن اوس وهو منقطع) \* ثم ذكر هذا الوجه بسنده \* ثم قال (وهذا الاسناد غير قوي)  
 \* قلت \* الوجه الاول اخرجه الحازمي في التامخ والنسوخ وقال لا يعرف موجود امتصلا لابن حديث يعلى  
 ابن عطاء واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه فالاحتجاج به كاف \* ثم قال البيهقي (وهو يمتثل لما احتل الحديث  
 الاول) \* ثم استدل على ان المراد به غسل الرجلين في النعلين بما اسنده من حديث ابن عمر (انه رأى النبي صلى الله  
 عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها) \* قلت \* ذكر صاحب الامام ان في الاسناد لال به على ما اراد  
 نظرا يحتاج الى ان يكون لفظه يتوضأ لا يطلق الاعلى النعل \* ثم قال البيهقي (والاصل وجوب غسل الرجلين  
 الا ما خصته سنة ثابتة واجماع لا يختلف فيه وليس على المسح على النعلين ولا على الجورين واحدهما) \* قلت \* هذا  
 ممنوع فقد تقدم ان الترمذي صحح المسح على الجورين والنعلين وحسنه من حديث هزيل عن المغيرة وحسنه  
 ايضا من حديث الضحاك عن ابي موسى وصحح ابن حبان المسح على النعلين من حديث اوس وصحح ابن

خزينة حديث ابن عمر في المسح على النعال السبئية وما ذكره البيهقي من حديث زيد بن الحباب عن الثوري في المسح على النعلين حديث جيد وقال ابو بكر البزار ثنا ابراهيم بن سعد ثارو بن عباد عن ابن ابي ذئب عن نافع عن ابن عمر كان يتوضأ ونفلاه في رجله ويمسح عليهما ويقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وصححه ابن القطان وحكى ابن حزم عن الشافعي قال لا يمسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين ثم قال ابن حزم اشتراط التجليد لا معنى له لانه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب والمنع من المسح على الجوربين خطأ لانه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلاف الآثار

باب المسح على الموقين

قال \*

(والموق هو الخف الا ان من اجاز المسح على الجرموقين اختج به) \* قلت \* الظاهر يريد ان الموق هو الخف المعتاد لا الجرموق رد اعلى من يقول الموق هو الجرموق وهذا يرده قول الجوهرى الموق خف قصير يلبس فوق الخف وكذا قال المطرزي وقال الجوهرى ايضا الجرموق خف قصير يلبس فوق الخف فدل ذلك على انهما سواء ومن قال الموق هو الخف فانما قال ذلك لانه نوع من الخفاف ولم يرد انه غير الجرموق كما هو المفهوم من ظاهر كلام البيهقي وذكر في هذا الباب حديثا (عن ابي عبد الله مولى بنى تميم بن مرة يحدث عن ابي عبد الرحمن انه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالا الحديث) \* قلت \* ذكر صاحب الامام انه لم يسم ابو عبد الله ولا ابو عبد الرحمن قال ولا رأيت في الرواة عن كل واحد منها الا واحدا وهو ما ذكر في الاسناد وفي الاطراف للمزى ذكرهما الحاكم ابو احمد ولم يسمهما ورواه عبد الرزاق وابو عاصم النبيل عن ابن جريج عن ابي بكر بن حفص عن ابي عبد الرحمن عن ابي عبد الله عن بلال وقلبه \*

باب خام الخفين

قال \*

ذكر فيه حديثان عن المغيرة \* ثم قال (نفرد به عمر بن رديح وليس بالقوى) \* قلت \* عمر هذا ذكره ابن عدى في الكامل وقال يخالفه الثقات في بعض ما يرويه وفي الضعفاء للذهبي قال ابن معين صالح الحديث وفي كلا المكتابين وقع رديح بتقديم الراء كما في سنن البيهقي وقال صاحب الامام رديح بفتح الذال المعجمة وكسر الراء المهملة وآخره حاء مهملة \*

باب كيف المسح على الخفين

قال \*

ذكر فيه (عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة انه عليه السلام



كان يمسح اصلا الخف واسفله ) ثم اسنده (من داؤد بن رشيد ثنا الوليد عن ثورثا رجاء عن كاتب المغيرة عن المغيرة) \* ثم اسند عن الدارقطني (انه قال رواه ابن المبارك عن ثور قال حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مر سالا ليس فيه المغيرة) \* قلت \* حاصله انه ذكر في الحديث علتين \* احدهما \* ان ثور لم يسمعه من رجاء \* الثانية \* ان كاتب المغيرة ارسله ويمكن ان يحجب عن الاولى بما تقدم من رواية داؤد بن رشيد فانه صرح فيها بان ثور اقال ثار رجاء وان كان داؤد فقد روى عنه انه قال عن رجاء ويحجب عن الثانية بان الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة وزيادة الثقة مقبولة وتابعه على ذلك ابن أبي عبيد كذا اخرجه عنه البيهقي في كتاب المعرفة وبقي في الحديث صلتان اخرى ان لم ينسب عليهما البيهقي \* احدهما \* ان كاتب المغيرة مجهول \* الثانية \* ان الوليد مدلس وقد رواه عن ثور بالنعنة ويحجب عن الاولى بان المعروف بكتابة المغيرة هو مولاه وراود وهو مخرج له في الصحيحين فالظاهر انه هو المراد وقد ادرج بعض الحفاظ هذا الحديث في ترجمة رجاء عن وراود وذكره المزي في اطرافه في ترجمة وراود عن المغيرة وصرح من هذا ان ابن ماجة اخرجه في سننه فقال عن رجاء عن وراود كاتب المغيرة فصرح باسمه وقال المزي في اطرافه رواه اسمعيل بن ابراهيم بن ماجر عن عبد الملك بن عمير عن وراود عن المغيرة ويحجب عن الثانية بان ابا داؤد خرج هذا الحديث في سننه فقال عن الوليد اخبرني ثور فامن بذلك تدليسه \*

\* قال \* **باب المسح على ظاهر الخفين**

ذكر فيه حديث علي (لو كان الدين بالرأي وفي سنده عبد خير (فقال لم يحتج به صاحب الصحيح) \* قلت \* ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونها لم يحتجوا بشخص ان يكون ضعيفا وعبد خير ثقة وقد تقدم ذكره \*

\* قال \* **باب الدلالة على ان الفسل للجمعة سنة**

ذكر فيه حديث الحسن بن سمره \* ثم قال (وروي من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده نظر ثم ساقه من حديث انس \* قلت \* ذكرهنا ان في اسناده نظر واورد في كتاب المعرفة ما يقتضي صحته فساق حديث انس هذا ثم قال وفيه اسناد آخر اصح من ذلك فساق حديث سمره فان لم يرد الاشتراك في الصحة ففيه ما فيه ثم ذكره من حديث الحذري وفي سنده اسيد الجلال ثنا شريك \* قلت \* شريك متكلم فيه واسيد كذب به ابن معين وقال النسائي متروك وقد ذكره ابو عمر في التمهيد بسند اجود من هذا فقال ثنا عبد الوارث

ابن مغيان ثنا قاسم بن اصبح ثنا ابراهيم بن عبد الرحيم ثنا صالح بن مالك ثنا الربيع بن بدر عن الجريري عن  
ابي نضرة عن الخدرى فذكره \*

\* قال \* **باب الغسل على من اراد الجمعة دون من لم يرد لها**

ذكر فيه حديث ابن عمر (اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة فليغتسل) ثم قال (رواه مسلم عن يحيى بن يحيى ولم يذكر عن  
ابن عمر انه قال انما الغسل على من يجب عليه الجمعة) \* قلت \* لم يذكر هذا الكلام في الرواية التي ساقها البيهقي ولا  
فكيف ينفيه عن رواية مسلم ثم ذكر (عن ابن عمر انه كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة) قال (وقد استحب غيره  
ان يغتسل في كل اسبوع مرة نظفاً) وذكر انه اخرج بحديث ابي هريرة قال عليه السلام على كل مسلم حق ان يغتسل  
في كل سبعة ايام يوماً \* فأتت \* استدلال به على الاستحباب وظاهره للوحوب ثم قال (يشبه ان يكون اراد به  
ايضاً غسل يوم الجمعة) ثم استدلى على ذلك بحديث ابي هريرة (عن النبي عليه السلام قال نحن الآخرون السابقون)  
ال ان قال (فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهذا ان الله فهدى لليهود وبعد غد للنصارى فسكت وقال حق على  
كل مسلم في كل سبعة ايام يوماً يغسل راسه وجسده) \* قلت \* المستدل به والمستدل عليه كلاهما حديث واحد  
وليس فيهما الاقوله في كل سبعة ايام يوماً مطلقاً من غير تقييد بانه يوم الجمعة الا ان يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام  
ذكره عقيب قوله فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فبقريته السياق يقيد يوم الجمعة وربما ينازع في ذلك فكان الاولى  
ان يستدل عليه بما اخرج البزار من طريق طاووس عن ابي هريرة رفعه \* قال على كل مسلم في كل سبعة ايام غسل  
وهو يوم الجمعة وبما اخرج الطحاوي والنسائي واللفظه من حديث ابن ابي هند عن ابي الزبير عن جابر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل رجل مسلم في كل سبعة ايام غسل يوم وهو يوم الجمعة \*

\* قال \* **باب الاغسال للجباة والجمعة جميعاً**

استدفيه (عن جرير عن ليث عن نافع عن ابن عمر كان يغتسل للجباة والجمعة غسلاً واحداً) \* قلت \* جرير هو ابن  
عبد الحميد قال البيهقي في باب اقرار الوارث لو ارث (نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ) وليث هو ابن ابي سليم ضعفه  
البيهقي في الماضى في باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة \*

\* قال \* **باب هل يكتفي بغسل الجباة عن غسل الجمعة**

\* قلت \* لم يذكر الحكم فيه وما ذكره عن ابي قتادة يقتضى عدم الجواز ومذهب الشافعي انه يجزئه عنهما  
جميعاً وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والليث بن سعد والطبري فان اغتسل للجمعة دون الجباة لم يجزه

عند الشافعي كذا في الاستذكار \*

باب الغسل من غسل الميت \*

قال \*

ذكر فيه حديث (مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الحديث) \* ثم قال (أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي عليه السلام عشر من الفطرة) وترك هذا الحديث فلم يخرجوه وما أراه تركه إلا لظن بعض الحفاظ فيه ثم ذكر الحديث طرقاته حكى عن الترمذي (سألت البخاري عنه فقال إن ابن حنبل وعلى بن عبد الله قال لا يصح في هذا الباب شيء ليس بذلك) وحكى البيهقي في كتاب المعرفة عن أحمد أنه ضعف حديث عائشة وعن الترمذي أنه قال قال البخاري حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك وقال البيهقي في الخلافيات رجال أسند هذا الحديث كلهم ثقات فانطلقا ومصعبا أخرج لهما مسلم وسائر رواته متفق عليهم \* قلت كلامه هذا يخالف ما تقدم عنه في الكتاتين السابقين وقال الإثرم سمعت أبا عبد الله يعني ابن حنبل يتكلم في مصعب ويقول أحاديثه مناكير وسمعت يتكلم في هذا الحديث يعنيه وقد صح عن عائشة أنكار الغسل من غسل الميت فكيف ترويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكرهه وإضا كانت ترخص في الغسل للجمعة وفي هذا ما يقتضي الأمر به وإضا أجمعت الأمة على أن الحجامة لا يجب فيها غسل وإجاب صاحب الإمام عن هذا بأن أجمعهم لا يقتضي تضعيف الخبر لجواز أن يحمل على الاستحباب \* وذكر البيهقي الاختلاف فيه من طريق أبي هريرة ثم قال (قال الشافعي وإنما معني من إيجاب الغسل من غسل الميت أن في أسناده رجلا لم أقم من معرفة من ثبت حديثه إلى يومى على ما يقتضي فان وجدت من يقتضي أو جيبته) \* قلت \* وكذا حكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي \* ثم قال (وقال في غير هذه الرواية وإنما لم يقو عندي أن بعض الحفاظ يدخل بين أبي صالح وأبي هريرة إسحاق مولى زائدة فيدل على أن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة وليست معرفتي بإسحاق مثل معرفتي بأبي صالح ولعله أن يكون ثقة) \* قلت \* ظهر بهذا أن إسحاق هو المراد بقوله في أسناده رجلا لم أقم من معرفة من ثبت حديثه على ما يقتضي وإسحاق وثقة ابن معين وأخرج له مسلم والحاكم في المستدرک \* ثم ذكر البيهقي حديث أبي هريرة من وجه آخر وفي سنده زهير بن محمد فحكي عن البخاري (أنه قال روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير وقال النسائي ليس بالقوي) \* قلت \* أخرج له الشيخان في صحيحهما وثقة ابن معين وغيره ثم ذكره أيضاً وفي سنده صالح مولى التؤمة فقال (ليس بالقوي) \* قلت \* رواه عن صالح بن أبي ذئب وقد قال

ابن معين صالح ثقة حجة ومالك والثوري ادركاه بعد ما تديروا بن ابي ذئب سمع منه قبل ذلك وقال السعدي  
 حديث ابن ابي ذئب عنه مقبول لشبته وسماعه القديم منه وقال ابن عدي لا اعرف لصالح حديثا منكرا قبل  
 الاختلاط \* ثم اسند البيهقي (عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال من غسل الميت فليغتسل الى آخره) \* ثم قال  
 (وقد قيل عن ابن المسيب قوله) ثم ساق بسنده (عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب قال ان من السنة ان يغتسل  
 من غسل ميتا الى آخره) \* قلت \* في مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن علي عن معمر عن الزهري عن سعيد  
 ابن المسيب قال من السنة من غسل ميتا اغتسل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج  
 اخبرني ابن شهاب قال السنة ان يغتسل الذي يغسل الميت واكثر علماء الحديث على ان الصحابي اذا قال  
 امرنا بكذا او نهانا عن كذا ومن السنة كذا فهو من قبل المرفوع وهو الصحيح عدمه وقال ابو بكر الخطيب  
 في الكفاية ما لم يحصه واذا قال من بعد الصحابة امرنا فلا يمتنع ان يعني امر الائمة وامرهم اجماع يخفى به كأمرو  
 عليه السلام وايضا فقد ثبت امره عليه السلام بما اجمعت الامة عليه فامرهم تضمن امره \* قلت \* فعلى  
 هذا قول ابن المسيب من السنة يحتمل ان يريد سنة الائمة او سنة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني يكون  
 من قبيل المرفوع المرسل وعلى التقديرين ليس هذا في المعنى قول ابن المسيب مقصورا عليه \* ثم ان البيهقي  
 رد كلام ابن المسيب هذا فقال (وقد مضى عن ابن المسيب انه قال لو علمت انه نجس لم امسه) \* قلت \* هذا  
 في سنده ابو واقد صالح بن محمد ضعفه ابن معين والدارقطني وقال البخاري منكرا الحديث وقال ابن حبان  
 كان يقلب الاسانيد ويسند المراسيل ولا يعلم فكثير ذلك منه فاستحق الترك \* ثم ذكر حديث ناجية بن  
 كعب الاسدي عن علي في وفاة ابي طالب \* ثم قال (ناجية لم يثبت عدلته عند صاحبي الصحيح) \* قلت \*  
 قد تقدم غير مرة ان هذا ليس بجرح وقد قال ابن معين فيه صالح وقال ابو حاتم شيخ وقرأت في كتاب  
 الصريفي نبطه انه اخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه \* وفي الميزان للذهبي توقف ابن حبان  
 في توثيقه وقواه غيره انتهى كلامه ولم يذكره ابن عدي في كامله فهو عده امانة او صدوق على مقتضى  
 شرطه \* ثم حكى البيهقي عن ابن المديني (انه قال في اسناده بعض الشيء ولا نعلم احدا روى عن ناجية غير ابي  
 اسحق) \* قلت \* ذكر صاحب الكمال عنه راويين اخرين وهما ابو حسان الاعرج ويونس بن ابي اسحاق \* قال  
 البيهقي (وقد روى من وجه آخر ضعيف عن علي) ثم اسنده وفيه الحسن بن يزيد الاصح عن السدي  
 ثم ذكر عن ابن عدي (انه قال الحسن بن يزيد الكوفي ليس بالقوي وحديثه عن السدي ليس بالمحفوظ) \* قلت \*

الحسن هذا قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عنه فقال ثقة ليس به بأس إلا أنه حدث عن السدي عن أوس بن ضحج وقال أبو زرعة سألت ابن معين عنه فقال لا بأس به كان ينزل الرصافة وقال أبو حاتم لا بأس به سئل ابن معين عنه فأنشأ عليه خيرا ذكر ذلك كله المزي في كتابه وفي الميزان وثقة ابن معين والد أرقطبي ثم ذكره البيهقي من وجه آخر وفي سنده صالح بن مقاتل فقال ( يروي المتأخير ) \* قلت \* أخرج له الحاكم في مستدركه \*

❦ كتاب الحيض ❦

\* قال \*

اسنده (عن يزيد بن بابنوس قلت لعائشة ما تقولين في العراك قالت الحيض تمنون قلنا نعم قالت سموه كما سمى الله عز وجل) \* قلت \* يزيد هذا قال الذهبي في كتابه في الضعفاء مجهول وقال في الكاشف قال الدارقطني لا بأس به وقد جاء عن عائشة ما يخالف هذا فروى العباس بن محمد الدوري وهو إمام ثقة بطريق صحيح على شرط مسلم عن عائشة سئلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشرك وانت حائض قالت وأنا عار لك الحديث \* اسنده البيهقي هكذا في باب مباشرة الحائض فيما فوق الأزار واسنده النسائي عن عائشة كانت عليه السلام يدعني فأكل معه وأنا عار لك \*

❦ باب الحائض لا تمس المصحف ❦

\* قال \*

ذكر فيه حديث عمرو بن حزم (أنه عليه السلام كتب إلى أهل اليمن) \* قلت \* تقدم الكلام عليه في باب نهى المحدث عن مس المصحف \*

❦ باب الحائض لا توطأ حتى تطهر وتغتسل ❦

\* قال \*

اسنده (عن عبد الله بن صالح أن معاوية بن صالح حدثه عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض) \* قلت \* عبد الله بن صالح قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه فقال كان أول أمره متماسكا ثم فسدا آخره وليس هو بشيء وسمعت أبي ذكره فذمه وكرهه وقال ابن معين لا تكتبوا عنه فإنه لم يسمع كتاب هشام وقال ابن المدني ضربت على حد يثعولا روي عنه شيئا وقال النسائي ليس بثقة ومعاوية ابن صالح وإن أخرج له مسلم فقد قال ابن معين ليس برضا وقال أبو حاتم لا يمتنع به وابن أبي طلحة وإن روى له الشيخان فقد قال معاوية بن صالح هو ضعيف منكر ليس بمحمود المذهب وقال أبو حاتم سمعت دحيا يقول لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير وسئل صالح بن محمد عن سمع التفسير فقال من لا أحد \* ثم اسنده البيهقي

(عن مجاهد في قوله تعالى حتى يطهرن حتى ينقطع الدم فاذا تطهرن قال اذا اغتسلن) \* قلت \* على هذا التفسير صدر الآلة يقتضي جواز القربان بعد الانقطاع قبل الاغتسال من باب مفهوم الغاية لانه جعل الانقطاع غاية للمنع من القربان وما بعد الغاية مخالف لما قبلها وعجز الآلة يقتضي حرمة قبل الاغتسال من باب مفهوم الشرط فتما رخصت دلالة المفهومين وقد قال بمفهوم الغاية جماعة لم يقولوا بمفهوم صفة ولا شرط فعلى هذا ينبغي ان تقدم دلالة مفهوم الغاية وبهذا يظهر انه لا دليل لليهقي في تفسير مجاهد هذا ثم ذكر حديث ابي هريرة (جاء اعرابي فقال انا نكون بالرمل الحديث) \* قلت \* دلالة على مدعاه ليست بظاهرة \*

\* قال \* ﴿باب ما روي في كفارة من اتى امرأته حائضاً﴾

ذكر فيه (حديث شعبة عن الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار ونصف دينار) \* قلت \* أخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه ومقسم أخرجه البخاري وعبد الحميد أخرجه الشيخان وكل من في الاسناد قبله من رجال الصحيحين فلماذا أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه وصححه ايضا ابن القطان وذكر الخلال عن ابي داود ان احمد قال ما الحسن حديث عبد الحميد يعني هذا الحديث قيل له تذهب اليه قال نعم انما هو كفارة واعلم البيهقي باشياء منها (ان جماعة روه عن شعبة موقوف على ابن عباس وان شعبة رجع عن رفعه) واجيب عن هذا على تقدير تسليم رجوعه عن رفعه بان غيره رواه عن الحكم مرفوعا وهو عمرو بن قيس الملائي الا انه اسقط عبد الحميد كذا أخرجه من طريق النسائي وعمرو هذا ثبت وكذا رواه قتادة عن الحكم مرفوعا كما ذكره البيهقي فيما بعد وما اعلم به البيهقي (ان ابا عبد الله الشافعي يضا رواه عن الحكم موقوفا الا انه ايضا اسقط عبد الحميد) \* ثم ذكر البيهقي عن ابي داود السجستاني (انه قال وروى الاوزاعي عن زيد بن ابي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن اظنه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امره ان يتصدق بخمسة دنانير قال البيهقي) وهذا اختلاف ثالث في اسناده ومثله) واعترض عليه من وجهين \* احدهما بان ابن القطان صحح حديث مقسم المذكور اولا كما قد منا \* ثم قال (وان تقدم عنه فيه وقنا وارسلوا الفاظا اخر لا يصح منها شيء عماد كراه) وامام اروي فيه من خمسي دينار واعتق نسمة فاما مناشي يعمل عليه فلا يطعن به على حديث مقسم \* والثاني بان هذه الرواية عن عمر لو سلم رواها من الكلام لم يعجز بها الراوي بل قال اظنه عن عمر فلا يعترض بها على المتيقن \* ثم اسنده البيهقي من وجه شريك (عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وقع الرجل باهله الحديث) \* ثم رواه من

وجه الثوري (حدثني علي بن بزيمة وخفيف عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلا) \* قلت \*  
 اسنده صاحب الامام من طريق الطبراني بسنده عن الثوري عن عبد الكريم وعلي بن بزيمة وخفيف عن  
 مقسم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امرأته الحديث \* ثم اسند البيهقي (عن  
 ابن جريج عن ابي امية عبد الكريم البصري عن مقسم عن ابن عباس انه عليه السلام قال اذا اتى احدكم امرأته  
 في الدم فليصدق بدينار واذا وطئها وقد رأت الطهر ولم تقتسل فليصدق بنصف دينار) \* ثم رواه (عن  
 سعيد بن ابي عروبة عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس انه عليه السلام امره ان يتصدق بدينار  
 او نصف دينار وقد ردت ذلك مقسم فقال ان غشها في الدم فدينار وان غشها بعد انقطاع الدم قبل ان تقتسل  
 ف نصف دينار) \* قلت \* هذا شاهد لرواية الحكم عن عبد الحميد المذكورة اولى الباب \* ثم اسنده البيهقي  
 من طريق ابي جعفر الرازي (عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث)  
 \* قلت \* في هذا بعض تقوية لرواية ابن جريج عن عبد الكريم \* ثم ذكره من طريق (هشام الدستوائي  
 ثنا عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس موقوفا) \* ثم قال (هذا شبه بالصواب) \* قلت \* مقتضى قواعد الفقه  
 واصوله ان رواية الرفع شبه بالصواب لانها زيادة ثقة وكذا مقتضى صناعة الحديث لان روايته اكثر  
 وفيهم ابن جريج وناهيك به \* ثم قال البيهقي (وعبد الكريم بن ابي مخارق ابوامية غير معتمدين) \* قلت \* ذكر  
 صاحب الامام عن الوقشي انه قال عبد الكريم هذا هو ابن مالك ابو سعيد الجزري وكذا ذكر المزني هذا  
 الحديث في ترجمة عبد الكريم الجزري عن مقسم وبشكل على هذا ان في رواية ابن جريج عن ابي امية عبد الكريم  
 البصري وكذا في رواية روح عن سعيد بن ابي عروبة عن عبد الكريم ابي امية وقد ذكرها البيهقي  
 فيما تقدم ثم لو سلمنا انه ابن ابي الخارق فقد روى عنه مالك وابن جريج والسفيان وغيرهم  
 واخرج له الحاكم في المستدرک واحتج به مسلم فيما ذكره صاحب الكمال واستشهد به البخاري في الصحيح  
 في باب التجميد فقال قال سفيان وزاد عبد الكريم ابوامية ولا حول ولا قوة الا بالله وروايته  
 هذه تأيدت برواية عبد الحميد التي صححها الحاكم وابن القطان كما تقدم \* ثم اسند البيهقي من حديث عكرمة  
 (عن ابن عباس قال قال عليه السلام في الذي يقع على امرأته وهي حائض يتصدق بدينار او نصف دينار) وفي  
 سنده يعقوب بن عطاء فقال البيهقي (لا يحتج به) \* قلت \* اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک  
 وذكر ابن عدي انه ممن يكتب حديثه فاقل احواله ان يتابع بروايته ما تقدم \* ثم اسند البيهقي (عن ابي بكر

احمد بن اسحاق الثقفي انه قال هذه الاخبار مرفوعة وموقوفها ترجع الى عطاء الصطار وعبد الحميد وعبد الكريم  
 ابي امية وفيهم نظر) \* قلت في هذا الكلام اشياء \* احدها \* انها ترجع الى ثلاثة آخرين غير من ذكرهم  
 احمد بن اسحاق وقد ذكر البيهقي اسانيد رواياتهم وهم خصيف ويعقوب بن عطاء وروايتهم ما عن مقسم عن ابن  
 عباس مرفوعة والثالث ابو الحسن الجزري وروايته عن مقسم عن ابن عباس موقوفة \* الثاني \* منع كون  
 عبد الكريم هو ابو امية وادعاه انه الجزري كما مر وهو ثقة بلا شك \* الثالث \* ان عبد الحميد ليس فيه نظر بل هو ثقة  
 ما سون اخرج له الشيخان في صحيحيهما وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين فذكره  
 مع عطاء وعبد الكريم ليس بمجيد وائي دليل على العدالة اعظم من تولية عمر بن عبد العزيز له وتقديمه  
 على الحكم في امور المسلمين \* قال صاحب الامام ولم يلائم فيه شيء يكدر الا قول الخلال وقال غير الميموني  
 عنه يعني احمد لوصح الحديث كانه في الكفارة قيل له في نفسك منه شيء قال نعم لانه من حديث فلان اظنه قال  
 عبد الحميد وهذا لا يلزم الرجوع اليه لوجهين \* احدهما \* ان ذلك الغير مجهول وقد تقدم عن ابي داود ان احمد قال  
 ما احسن حديث عبد الحميد فيه قيل له انذهب اليه قال نعم \* الثاني \* ان ذلك الغير لم يعزم بان فلانا هو عبد الحميد  
 بل قال اظنه وبالظن لا يقدر فيمن يتقاعده الله \* ثم قال البيهقي (وقد قيل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن  
 عباس موقفا فان كان محفوظا فهو من قول ابن عباس يسمع) \* ثم ذكر ذلك باسناد رجاله ثقات فلا وجه لتمريره  
 بقوله فان كان محفوظا \* ثم قال (وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال ليس عليه الا ان يستغفر الله)  
 وكان البيهقي يشير بذلك الى استضعاف روايته عن ابن عباس بخالفته له وذلك مفتقر الى صحة الرواية عن  
 عبد الرزاق وبعد الصحة فقد مرف ما في مخالفة الراوي لروايته \* ثم قال (والمشهور عن ابن جريج عن عبد الكريم  
 ابي امية عن مقسم عن ابن عباس) كما تقدم وكأنه يقصد بذلك ايضا الاستضعاف لرواية ابن جريج عن عطاء  
 وليست تلك الرواية معارضة لهذه فيجعل على ابن جريج روى عنهما اعني عبد الكريم وعطاء وقد فعل  
 مثل ذلك البيهقي في باب فضل السواك وغيره من الابواب \* ثم حكى عن الشافعي (انه قال في كتاب احكام  
 القرآن فيمن اتى امرأته حائضا او بعد تولية الدم ولم يغتسل يستغفر الله تعالى ولا يعوذ حتى تطهر وتحمل لما  
 الصلوة وقد روي شي لو كان ثابتا اخذنا به ولكنه لا يثبت) \* قلنا قد ثبت من حديث عبد الحميد وغيره وقد تقدم  
 ان الحاكم وابن القطان صححاه \*



\* قال \* **باب السن التي وجدت المرأة حاضت فيها**

اسنده (عن الشافعي قال رأيت بضاعة بنت احدى وعشرين سنة) قلت \* في سنده احمد بن طاهر بن حرملة قال الدارقطني كذاب وقال ابن عدي حدث عن جده عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها كذا في الميزان \*

\* قال \* **باب اقل الحيض**

ذكر فيه (عن عطاء قال ادنى وقت الحيض يوم وعن محمد بن مصعب سمعت الازاعي يقول عندنا امرأة تحيض غدوة ونظهر عشية) قلت \* قولها ليس بحجة ولو كان حجة فالصحيح من مذهب الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة وابن مصعب هو القرقساني ضعفه ابو حاتم وقال يحمي ليس حديثه بشئ وقال ابن حبان ساء حفظه فكانت يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به ثم ذكر (عن علي وشرح انهما جونا ثلاث حيض في شهر وخمس ليل) ثم قال (قال الشافعي ونحن نقول بما روي عن علي لانه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل للحيض وقتا) قلت \* هذا يقتضي انه لا حد لاقل للحيض وقد تقدم ان الصحيح من مذهبه ان اقله يوم وليلة ولم يرد بهذا نص واجماع والعادة مختلفة كما تقدم عن عطاء وغيره \*

\* قال \* **باب اكثر الحيض**

ذكر فيه (عن عطاء قال اكثر الحيض خمس عشرة) \* ثم ذكر (عن ابن حنبل وابن مهدي انهما ذهبا اليه) قلت \* في الحلي لابن حزم روي من طريق ابن مهدي ان الثقة اخبره ان امرأته كانت تحيض سبعة عشر يوما وروينا عن ابن حنبل قال اكثر ما سمعنا سبعة عشر يوما \* ثم اسند البيهقي قول انس (قرأ الحائض خمس وست سبعة ثمان عشر ثم تقتل وتصوم وتصل) وفي سنده الجليل بن ابوب فذكر (عن جماعة تضعيفه وعن ابن علية قال الجليل اعراي لا يعرف الحديث وقال قد استحيضت امرأة من آل انس فسئل عن ابن عباس عنها فافتنى فيها وانس حي فكيف يكون عند اس ما قلت من علم الحيض ويحتاجون الى مسئلة غيره فيما عنده فيه علم قال الشافعي ونحن وانب لا ثبت حديث مثل الجليل ويستدل على غلط من هو احفظ منه باقل من هذا) \* قلت \* روى هذا الحديث عن الجليل جماعة من الائمة منهم سفيان الثوري وعمل به واشمعل بن علية وحماد بن زيد وهشام بن حسان وسعيد بن ابي عروبة وغيرهم وقال ابن عدي لم اجد للجليل حديثا منكرا جدا وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد منها \* ما اخرجه الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح عن سمع انسا يقول لا يكون

الجبض أكثر من عشرة والربيع هذا عن ابن معين انه ثقة وقال ابن حنبل لا بأس به رجل صالح وقال  
شعبة هو من سادات المسلمين وقال ابن عدي له احاديث صالحة مستقيمة ولم ار له حديثا منكرا وارجو انه لا بأس به  
ولا برواياته وقوله سمع عن سمع انسا وان كان مجهولا الاظهر انه معاوية بن قرة لانه هو الذي روى ذلك عن  
ابن عباس ومعارض به بعضهم من ان الربيع اخذه عن الجلد توهم بعيد لان الجلد لم يسمع من انس بل رواه عن معاوية عنه  
وللدث وجوه ذكر البيهقي بعضها في الخلافات وذكر الخلال في علله ان ابن حنبل ضعف حديث الجلد قيل  
له فان محمد بن اسحاق رواه عن ايوب بن قلابه قال لعله دلس هذا حديث الجلد ما اراه سمعه الامن الحسن  
ابن ديار واخرج الدارقطني عن ثقات بن ابي العاص انه قال الحائض اذا تجاوزت عشرة ايام فهي بمنزلة  
المستحاضة تغسل وتصلى \* قال البيهقي (هذا الاثر لا بأس باسناده) \* ثم في الاسناد لعل على ضعف رواية  
الجلد بان ابن عباس سئل عنها نظر لانه انما تقوى بعض القوة لورواه الجلد عن انس مرموعا يقال حيث قد علم  
الحكم من النبي عليه السلام فكيف يسئل غيره واما الذي رواه فوقوف على انس وفتوى \* ثم انما توجه  
هذا السؤال ابن عباس بعدما اُفتي فيقال كيف سأل \* وعنده العلم وان لم يكن هذا بالشديد القوة وبند  
اثبات هذا التاريخ ويمكن ان يكون السؤال قبل الفتيا وهذا كله لو كان السائل انسا وليس في الآية ما يقتضيه  
بل في لفظ المعارض ما يقتضي ظاهره ان السائل غيره وهو قوله ويحتاجون الى مسألة غيره بل قد صرح  
ابوداود ان السائل انس بن سيرين ذكره البيهقي فيما بعد في باب المرأة تحيض يرمو وتطهر يوما \*

\* قال \* باب المستحاضة اذا كانت مميزة \*

ذكر فيه حديث (هشام عن عرودة عن عائشة عن فاطمة بنت ابي حشاش) \* ذات \* ليس هذا الحديث بماسب  
للأب ادليس فيه انها كانت مميزة بل قد يستدل بما في بعض رواياته في المصحح من قوله دعى الصلوة قدر  
الايام التي كنت تحيضين فيها \* من يرى الرد الى ايام العادة سواء كانت مميزة او غير مميزة وهو اختيار ابي حنيفة  
واحد قول الشافعي والتمسك به يتنى على قاعدة اصولية وهي ما يقال ان ترك الاستفصال في قضايا الاحوال  
يتنزل منزلة عموم المقال فلما لم يستفصلها النبي عليه السلام عن كونها مميزة او لا كان ذلك دليلا على ان هذا  
الحكم عام فيهما وعلى هذا يحمل اقبال الحيضة على وجود الدم في اول ايام العادة وادبارها على انقضاء ايام  
العادة وفي قوله فاذا ذهب قدرها اشارة الى ذلك اذا شبه انه يريد قدر ايامها وقد اتفق الجميع على ان من لها  
ايام معروفة اعتبارا يامها لا لون الدم وان الفاس لا يعتبر فيه اللون مع انه كالحيض في الاحكام

كالنسل وسقوط الصلوة وحرمة الوطئ ثبت ان هذا الحديث لا يدل على التمييز \* ثم قال البيهقي (وابن عينة زاد فيه الاغتسال بالشك) \* قلت \* قد رواه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن محمد المسندي عن ابن عينة وقال فيه اغتسلي وصلي من غير شك وكذا رواه محمد بن يحيى بن ابي عمر القدني في مسنده \* وقد ذكر ذلك البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وكذا رواه محمد بن الصباح عن ابن عينة ولفظه فاذا ادرت فلتغتسل وتصل اخرجه الاسعدي في صحيحه واهوالعيا من السراج في مسنده فهو لا جماعة روه عن ابن عينة وفيه الامر بالاغتسال من غير شك \* ثم ان البيهقي بين التثنية في الباب الذي بعد هذا فاخرجه من طريق الحميدي عن ابن عينة وفيه (فاغتسلي وصلي او قال اغسلي عنك الدم) \* قلت \* اوردا بن مسدة رواية الحميدي عن ابن عينة وفيها غسل الدم والصلوة من غير شك \* فترك البيهقي رواية الجماعة الذين روهوا الاغتسال من غير شك ونسب الى ابن عينة انه زاد الاغتسال بالشك معتمدا على رواية الحميدي وحده مع ان ابن مسدة ذكره عنه بخلاف ذلك \* قال البيهقي (ورواه مالك عن هشام وقال في الحديث فاذا ذهب قدرها ما غسلي عنك الدم وصلي) \* قلت \* رواه الحافظ ابو عوانة يعقوب بن اسحاق في مسنده من حديث ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ومالك بن انس وعمر بن الحارث واليث بن سعدان هشام بن عروة اخبرهم عن ابيه عن عائشة الحديث ويه فاذا ذهب قدرها ما غسلي عنك الدم وصلي وظاهر هذا موافقة من ذكر مع ذلك في قوله فاذا ذهب قدرها الى آخره ويحتمل ان يكون ابن وهب جعل اللفظ لمالك واتبع بالباقيين ولم يعتبر اللفظ ولكن في هذا الاحتمال بعد \* قال البيهقي (ورواه البخاري عن احمد بن ابي رجا عن ابي اسامة عن هشام نخالفهم في منه فقال ولكن دعى الصلوة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي) \* قلت \* ليس هذا اللفظ مخالفا من حيث المعنى لقوله فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلوة الى آخره كما ذكرناه قال البيهقي (وقد روي عن ابي اسامة ما دل على انه شك فيه فاسند عن عبدالله بن عمرو وابي اسامة ومحمد بن كنانة (١) وجعفر بن عون عن هشام الحديث وفيه \* ولكن دعى الصلوة الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي او كما قال) \* قلت \* قد قرن مع ابي اسامة في هذا الاسناد جماعة وفيه ايضا هشام فلا ادرى من اين للبيهقي ان ابا اسامة هو المتعين لكونه شك فيه ثم الاظهر ان التثنية ليس براجع الى قوله دعى الصلوة الايام التي كنت تحيضين فيها بل هو راجع الى قوله ثم اغتسلي لقربه وظاهر كلام البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب يدل على هذا وايضا فقد تبين ذلك في رواية الحميدي عن ابن عينة فان فيها فاغتسلي وصلي او قال

(١) محمد بن عبدالله بن عبد الاعلى الاسدي ابو يحيى بن كنانة بضم الكاف وتخفيف النون وبمعجمة وهولاء

ابيه اوجده \* ترجمه

اغسل منك الدم كما سيذكره البيهقي في الباب الذي بعد هذا قال (وانا اظن ان الحديث على لفظ ابي اسامة على اللفظ الذي رواه الجماعة في اقبال الحيض وادباره) ثم اسند (عن ابي كرامة عن ابي اسامة) فذكره بسنده وفيه (فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلوة واذا ادبرت فاغتسلي وصلي) \* ثم قال (هذا اولى ان يكون محفوظا لموافقة رواية الجماعة الا انه قال فاغتسلي وقد قاله ايضا ابن عيينة بالشك) \* قلت \* بل الحديث على اللفظ الاول لانه رواه مع ابي اسامة جماعة ورواه عنهما اثنان فرواه ابن كرامة عن بعضهم ورواه هارون بن عبد الله عن بعضهم فكان ما رواه ابن كرامة عن ابي اسامة وغيره مع متابعة هارون لابن كرامة اولى مما رواه ابن كرامة وحده من ابي اسامة وحده وليست هذه الرواية مخالفة لرواية الجماعة كما قرناه وقد قد منا ما على قوله وقد قاله ايضا ابن عيينة بالشك \* ثم ذكر حديث \* دم الحيض اسود \* وذكر الاضطراب في اسناده \* قلت \* في الملل لابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال هو منكر وقال ابن القطان هو في رأيي منقطع \* ثم ذكر حديثا من عبد الملك عن العلاء عن مكحول عن ابي امامة ثم اسند (عن الدارقطني قال العلاء هو ابن كثير ضعيف الحديث) \* قلت \* لم ينسب العلاء في هذه الرواية وقول الدارقطني هو ابن كثير يعارضه ان الطبراني روى هذا الحديث وفيه العلاء بن الحارث وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن العلاء بن الحارث فقال ثقة لا اعلم احدا من اصحاب مكحول او ثق منه قال وحديثي ابي سمعت دحيا وذكر العلاء بن الحارث قدمه وعظم شأنه وقال روى الاوزاعي عنه ثلاثة احاديث وروى له مسلم في صحيحه \*

\* قال البيهقي \* **باب غسل المستحاضة الميمزة عند ادبار حيضها**

\* قلت \* لا فائدة لقوله الميمزة لان المستحاضة تغتسل عند ادبار حيضها سواء كانت معتادة او ميمزة خيران ادبار حيض الميمزة بتغير اللون وادبار حيض المعتادة بانقضاء ايامها والصواب ان يقال باب غسل المستحاضة كما فعل في كتاب المعرفة وكما بوب في آخر كتاب الحيض من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وان كان اساء في ذلك من حيث انه اخر ذلك الباب عن موضعه الا ليق به ومن حيث انه كرر ذكر غسل المستحاضة في ثلاثة ابواب كما سنينه هناك ان شاء الله تعالى ثم انه ذكر في هذا الباب حديث فاطمة بنت ابي حيش وقد تقدم انه ليس فيه نصريح بانها كانت ميمزة وذكر فيه ايضا حديث ام حبيبة وقد قال (هو الصحيح انها كانت معتادة) فلا ذكر للتمييز في هذا الباب وذكر في هذا الباب رواية ابن عيينة وابي اسامة عن هشام وشكها وقد

تقدم البحث معه في ذلك في الباب الذي قبل هذا \* ثم ذكر حديث عائشة ( استحيضت ام حبيبة بنت  
جشم وهي تحت عبدالرحمن بن عوف الحديث ) \* ثم قال ( قوله اذا اقبلت الحيضة واذا ادبرت تفرد به  
الاوزاعي من بين ثقات اصحاب الزهري والصحيح ان ام حبيبة كانت معتادة وان هذه اللفظة انما ذكرها  
هشام عن ابيه في قصة فاطمة وقد رواه بشر بن بكر عن الاوزاعي كما رواه غيره من الثقات ) \* ثم اسنده  
ولفظه ( ان هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق فاغتسل وصلى ) \* قلت \* ذكر ابو عوانة في صحيحه حديث  
بشر هذا على موافقة ما رواه الاوزاعي اولا بخلاف ما ذكره البيهقي فاخرج اعني اباعوانة من جهة عمرو  
ابن ابي سلمة وبشر بن بكر عن الاوزاعي عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة وفيه ان هذه ليست  
بالحيضة ولكن هذا عرق فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا ادبرت فاغتسل ثم صلى الحديث ثم قال  
عقبه ثنا اسحاق الطحان انا عبد الله بن يوسف نا الهيثم بن حميد ثنا النعمان بن المنذر والاوزاعي وابو معبد  
عن الزهري نحوه فظهر من هذا ان النعمان وابا معبد وافقا الاوزاعي على روايته في الاقبال والادبار وقد وثق  
ابو زرعة النعمان واما ابو معبد حفص بن غيلان فقد وثقه ابن معين ودحيم وقال ابو حاتم السی (١) من ثقات  
اهل الشام وفتحها ثم وهذا مخالف لقول البيهقي ( قوله اذا اقبلت الحيضة واما اذا ادبرت تفرد به الاوزاعي من  
بين ثقات اصحاب الزهري ) فان \* قلت \* ابو عوانة لم يسق اللفظ بعينه بل قال بنحوه فيجتمل ان تقع الموافقة في  
غير لفظ الاقبال والادبار \* قلت \* الظاهر بخلاف هذا على ان الرواية وقعت تامة اللفظ بما يقتضيه موافقتها  
للاوزاعي في لفظ الاقبال والادبار فروى الطحاوي والنسائي واللفظ له من جهة الهيثم اخبرني النعمان  
والاوزاعي وابو معبد عن الزهري اخبرني عروة وعمرة عن عائشة استحيضت ام حبيبة الحديث وفيه فاذا ادبرت  
الحيضة فاغتسل وصلى واذا اقبلت فاتركي لما الصلوة \*

\* قال البيهقي \* **باب صلوة المستحاضة واعتكافها وابعادها** \*

ذكر فيه ( عن الشعبي عن قمبر عن عائشة قالت المستحاضة لا ينشأها زوجها ) \* ثم ذكر ( عن الشعبي انه قال ذلك ) \*  
ثم ذكر ( عن الشعبي عن قمبر عن عائشة قالت المستحاضة تدع الصلوة ايام حيضها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلوة وقال  
الشعبي لا تصوم ولا ينشأها زوجها ) قال البيهقي ( فعاد الكلام في غشيانها الى قول الشعبي ) \* قلت يجتمل ان الشعبي  
سمع ذلك من قمبر عن عائشة فرواه مرة كذلك ومرة اخرى اثنى به وقد مر لذلك نظائر وهذا اولى من  
تخطئة من ذكره عن عائشة \*

(١) هكذا في المنقول عنه وفي ميزان الاعتدال في ترجمة حفص بن غيلان وقال ابو حاتم لا يصح به ١٢

## باب المعتادة لتمييز الدمين

قال

ذكر فيه من طرق حديث عائشة (ان ام حبيبة الى آخره) \* ثم قال (ورواه سهيل بن ابي صالح عن الزهري عن عروة بن نفله في الاسناد والمثنى) \* ثم اسنده (عن عروة حدثني فاطمة بنت ابي حبيش انها امرت اسماء واسماء حدثتني انها امرتها فاطمة الى آخره) \* ثم قال (ورواه خالد بن عبد الله عن سهيل عن الزهري عن عروة عن اسماء) \* قلت \* حديث سهيل حديث آخر يخالف لذلك الحديث فكيف يجعل من جملة طرقه قال (ورواه محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن فاطمة فذكر استحاضتها وامر النبي عليه السلام اياها بالامساك عن الصلوة اذا رأت الدم الاسود) \* ثم قال \* (وفيه وفي رواية هشام عن ابيه عن عائشة دلالة على ان فاطمة كانت تميز بين الدمين) \* قالت \* رواية هشام ليست بظاهرة الدلالة على ذلك بل حوالها في الصحيح على الايام التي كانت تحيض فيها تدل على خلاف ذلك وكذا ما أخرجه ابو داود من حديث سليمان بن يسار عن ام سلمة ان فاطمة بنت ابي حبيش كانت تستحاض وفيه فقال عليه السلام لتنظر عدة الامام واليالي التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فلتترك الصلوة الحديث وقد ذكره البيهقي فيما بعد فوجب ان يرد الاقبال والادبار في رواية هشام الى ذلك بالتأويل الذي ذكرناه في اول باب المستحاضة اذا كانت مميزة \* ثم قال البيهقي (وقد بين هشام ان اباه انما سمع قصة فاطمة بنت ابي حبيش من عائشة) \* قلت \* رواه هشام عن ابيه عنها وليس في روايته هذا الحصر الذي ذكره البيهقي وهو انه بين ان اباه انما سمع القصة منها وقد ضم ابن حزم ان عروة ادرك فاطمة ولم يستبعد ان يسمعه من فاطمة ومن عائشة قال البيهقي (واما رواية حبيب ابن ابي ثابت عن عروة عن عائشة في شأن فاطمة فانها ضعيفة وسيرد بيان ضعفها ان شاء الله تعالى وكذلك حديث عثمان بن سعد الكاتب عن ابن ابي مليكة عن فاطمة ضعيف) \* قلت \* سياتي ذلك والكلام عليه في باب غسل المستحاضة ان شاء الله تعالى \* ثم اسنده (اليهقي عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان امرأة كانت تهراق الدم الحديث) \* ثم قال (الا ان سليمان لم يسمعه من ام سلمة) \* قلت \* أخرجه ابو داود في سننه من حديث ايوب السخيتي عن سليمان عن ام سلمة كرواية مالك عن نافع وقد ذكره البيهقي فيما بعد قال صاحب الامام وكذلك رواه اسيد عن الليث ورواه اسيد ايضا عن ابي خالد الاحمر سليمان بن حيان عن الحجاج بن ارطاة كلاهما عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة وذكر صاحب الكمال ان سليمان سمع من ام سلمة فيحصل انه سمع هذا الحديث منها ومن رجل عنها \* ثم اسد البيهقي عن يحيى

ابن بكير ثنا الليث عن نافع عن سليمان بن يسار ان رجلا اخبره عن ام سلمة \* ثم قال (تابعه عبيد الله بن عمر) \* ثم ذكر جماعة آخرين \* ثم ذكره (من طريق انس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل من الانصار) \* قلت \* اختلف على عبيد الله بن عمر فيه فرواه عنه انس بن عياض كذلك ورواه ابن غير وابواسامة عنه كرواية مالك اخرجها ابو بكر بن ابي شيبة عنها في المصنف وكذا اخرجها النسائي وابن ماجه والد ارقطني من حديث ابي اسامة وحده عنه وابواسامة اجل من انس بن عياض وقد تابعه عبد الله ابن غير فروايتها مرجحة بالحفظ والكثرة \* ثم قال البيهقي (وروى عن موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان بن يسار عن مرجانة عن ام سلمة) \* قلت \* ذكر صاحب الامام ان السراج رواه في مسنده عن اسحاق بن ابراهيم عن ابي قرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن ام سلمة وليس بينهما احد \* قال البيهقي (وحدث هشام عن ابيه عن عائشة فيه دلالة على ان التي استفتت لها ام سلمة غير فاطمة بنت ابي حيش ومحمّل ان كانت تسميتها صحيحة انها كان لها حالتان حالة تميز فيها بين الدين فافتاها بترك الصلوة عند اقبال الحيض وبالصلوة عند ادباره وحالة لا تميز فيها بين الدين فامرها بالرجوع الى العادة) \* قلت \* الاصل ان لا يعتمد الحال ولا تنافي بين الروايتين حتى يعمّل على ذلك بل رواية الاقبال والادبار ايضا تحمل على الرجوع الى العادة فالاقبال وجود الدم في ابتداء ايامها والادبار في انتهائها كما مر \*

\* قال \* **باب الصفرة والكدر في ايام الحيض** \*

ذكر فيه (عن الحسن قال اذا رأت المرأة التربة فانها تمسك عن الصلوة فانها حيض) وذكر ايضا (عن ابي سلمة بمعناه) ثم قال (الصواب الترية وهو الشئ الحقيق) \* قلت \* ليس ذلك على اطلاقه وقد اسند الدارقطني عن ام عطية قالت كنا لا نرى الترية بعد الطهر شيئا وهي الصفرة والكدر وقد جمع الجوهرى بين القولين فقال الترية الشئ الخفي اليسير من الصفرة والكدر تراها المرأة بعد الاغتسال من الحيض فاما ما كان في ايام الحيض فهو حيض وليس بترية ذكره في باب (راى) فهو دليل على ان التاء زائدة وان اصل الكلمة ترية (١) وقال الفارسي في مجمعه التاء بدل من الراو واصلا اما من لفظ وراً لانها ترى وراء الحيض او من وراثت الزيد لانها تسقط سقوط النار من الزند وفي شرح مسلم للنووي قال البيهقي وابن الصباغ وغيرهما من اصحابنا الترية رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدر تكون على القطنة اثر لا لون قالوا وهذا يكون قبل انقطاع الحيض وذكر الفزاز في لفظها خمسة اوجه فلتكشف من \* جامعه \*

\* قال \* باب ما روى في الصفرة اذا رويت في غير ايامها المعتادة \*

اسند فيه (عن ام سلمة قالت ان كانت احد انا لتبقي صفرتها حين تغتسل) \* قلت \* في صحيح مسلم وغيره عن ام سلمة قالت يا رسول الله اني امرأة اشد ضررا سي افانقضه للجنابة والحیضة الحديث وهو دليل على ان الذي وقع في الكتاب تصحيف وان الصواب لتبقي صفرتها بالضاد المعجمة اى تبقيا فلا تنقضها وان ادخل هذا الحديث في هذا الباب وهم وقد ذكره الاسمعيلى في السمعة العتيقة من جمعه لحديث مسعر وكتب الكتاب في الحاشية بالصاد يعني غير معجمة في قوله صفرتها وبعد سباقه الحديث قال وانما هو صفرتها بالضاد ولعله اصح وكلهم يعني الرواة الذين ذكره عنهم قال بالصاد يعني غير معجمة \* ثم رواه ايضا (عن ام سلمة قالت ان كانت احد انا لتغسل فتبقي الصفرة) \*

\* قال البيهقي \* باب المبتدئة لا تميز بين الدينين \*

ذكر فيه (حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن امه حنة بنت جحش الى آخره) \* ثم قال (قال ابو داود ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل) \* ثم قال البيهقي (عمرو بن ثابت غير محتج به) \* قلت \* الان الكلام فيه جدا وقد قال فيه ابن معين ليس بشئ وعنه ليس بثقة ولا مامون وقال النسائي متروك وقال ابن حبان يروي الموضوعات وقال ابن المبارك لا يتحدثوا عنه فانه كان يسب السلف وسأل الآجورى ابا داود عنه فقال رافضى خبيث \* ثم قال البيهقي (بلغنى عن الترمذى انه سمع البخارى يقول حديث حنة حسن الا ان ابراهيم قديم لا ادرى سمع ابن عقيل ام لا وكانت ابن حنبل يقول هو حديث صحيح) \* قلت \* واخرجه الترمذى وقال حسن صحيح وسكوت البيهقي عقيب كلام البخارى وابن حنبل يفهم منه ان هذا الحديث حسن عده او صحيح وفي ذلك طرفان في هذا الحديث امرين \* احدهما ان ابن عقيل تفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به كذا ذكر البيهقي في كتاب المعرفة وقال فيامضى من هذا الكتاب في باب لا يتطهر بالماء المستعمل (اهل العلم مختلفون في جواز الاحتجاج برواياته) وفي الضعفاء لابن الجوزى قال يحى ضعيف وقال ابن حبان كان ردى الحفظ يحدث على التوهم فيمضى بالخبر على غير سنة فوجب بحجابه اخباره \* الامر الثاني \* ان البخارى شك في سماع ابن عقيل من ابراهيم ويمكن ان يجاب من هذا بان ابن عقيل سمع من ابن عمرو وجابر وانس وغيرهم وهم نظراء شيوخ ابراهيم فكيف ينكر سماعه منه فالعتمد اذا في نضعيف هذا الحديث الاختلاف في امر ابن عقيل ولهذا حكى ابو داود عن احمد قال في هذا الباب



حديثان وثالث في النفس منه شيء وفسر ابو داود الثالث بأنه حديث حمدة هذا وقال ابن مندة  
حديث حمدة لا يصح عدم من وجه من الوجوه لانه من رواية ابن عقيل وقد اجمعوا على ترك  
حديثه واعلم ان هذا من ابن مندة عجيب فان احمد واسحاق والحيدى كانوا يخرجون بحديثه وحسن  
البخاري حديثه وصححه ابن حنبل والترمذي كما تقدم وقد ذكرنا فيما مر ان الترمذي صحح في  
ابواب الفرائض حديثا آخر وحسنه وفي سنده ابن عقيل \* قال البيهقي (وحديث ابن عقيل يدل على  
انها يعني حمدة غير ام حبيبة) \* قلت \* ليس في حديثه شيء مما يدل على ذلك بل في حديثه ان حمدة وجدت النبي  
عليه السلام في بيت اختها زينب وزينب اخت ام حبيبة وقد بين ذلك ما رواه البيهقي فيما مر في آخرياب غسل  
المستحاضة المميّزة ان ام حبيبة كانت تقعد في مكن لا اختها زينب الحديث فلادليل في حديث ابن عقيل على ان حمدة  
غير ام حبيبة بل قد صرح جماعة من الحفاظ وعلماء النسب انها ام حبيبة. قال ابن الكلبي في جمهرته حمدة وتكنى  
لم حبيبة وكذا في جمهرة ابن حزم وكذا عند ابن عساكر وقد حكى البيهقي ذلك عن ابن المديني فيما تقدم وقال  
اليزي في الكشي ام حبيبة هي حمدة بنت جحش اخت زينب وكذا ذكر في اطرافه ثم ذكر هذا الحديث وذكر في اطرافه  
ايضا ان ابا داود اخرج من وجهين ولم يظهري احدهما عن ام حبيبة وهي حمدة وان ابن ماجة اخرج من وجهين \*  
احدهما عن حمدة والاخر عن ام حبيبة \* قال البيهقي (وكان ابن عينة ربما قال في حديث عائشة حبيبة بنت جحش وهو  
خطأ انما هي ام حبيبة كذلك قاله اصحاب الزهري سواء) \* قلت \* قد ذهب جماعة الى ان اسمها حبيبة وكان شيئا  
الحافظ ابو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمي يروي عن زينب وحمدة و ام حبيب حبيبة وعبد الله وعبيد الله وابو احمد  
الاعمى بن جحش وكان ينكر على من يقول ام حبيبة بالماء وكذا هو عند ابن سعد عن الواقدي بنيرها وفي اطراف المزي  
قال الواقدي بعضهم يفلط فيروى ان المستحاضة حمدة بنت جحش ويظن ان كنيته ام حبيبة وهي يعني المستحاضة  
ام حبيب حبيبة وقال الحربي الصواب ام حبيب بنيرها واسمها حبيبة حكاه عنه الدارقطني \* ثم قال وقوله صحيح  
وكان من اعلم الناس بهذا البلب \* قال البيهقي (وحديث ابن عقيل يحتمل ان يكون في المعتادة الا انها شكت فارها  
ان كان ستا ان تتركها ستا وان كان سبعا ان تتركها سبعا والمبتدئة ترجع الى اقل الحيض ويحتمل ان يكون في  
المبتدئة فترجع الى الاغلب من حيض النساء) \* قلت \* ذكر الاحتمالين على السواء ورجح في كتاب المعرفة احتمال  
كونها معتادة فقال المبتدئة او المعتادة الساكنة في قد رعاها على اختلاف التأويل في حديث حمدة وهي  
في المعتادة اظهر وبها اتبعه وقال في الخلافات (الظاهر ان هذا الحديث ورد في المعتادة) وظهر من هذا ان

الحديث غير مناسب لما يوبه ههنا عني في كتاب السنن وان تبويه في كتاب المعرفة اصوب \* ثم ان كان الحديث في البدثة فهو حجة على امامه الشافعي على الاصح من مذهبه وهو ردها الى اقل الحيض عنده وهو يوم وليلة \*  
 \* قال \*  
 \* باب المرأة تحيض يوما وتطهر يوما \*

ذكر فيه (عن ابن عباس قال اذا رأت الدم البعرا في فلا تصل واذا رأت الطهر ولو ساعة من النهار فلتغتسل وتصل) قلت \* الاصح من مذهب الشافعي في مثل هذا ان الدم اذا انقطع على خمسة عشر او ما دونها فالكل حيض \*

\* باب النفاس \*

\* قال \*

اسد فيه حديث ام سلمة كانت النفساء تجلس اربعين يوما وفي سده اوسيل كثير من زياد وذكرا عن البخاري انه ثقة \* قلت \* وذكر في الخلافات انه لا ذكر له في الصحيح وهذا لا يعارض توثيق البخاري .. ثم ذكر ابن الحن عن عثمان بن ابي العاص قال ينتظر النفساء اربعين يوما ثم تغتسل \* ثم اسند (عن الحسن قال اذا رأت النفساء اقامت خمسين ليلة) \* ثم قال (وفي ذلك دليل على انه تناول ما رواه عن ابن ابي العاص في الاربعين على ان ابن ابي العاص كان يذهب في بادون الاربعين الى انها وان طهرت لم يفشها زوجها حتى يبلغ اربعين) \* قلت \* هذه الدلالة غير ظاهرة وقد ذكر جماعة من العلماء ان مذهب الحسن اكثر مدة النفاس خمسون \* حكى ابن المذر عنه انها اذا جاوزت الخمسين فهي مستحاضة وقال الترمذي اكثر اهل العلم على انها اذا رأت الدم بعد الاربعين لا تدع الصلوة ويروى عن الحسن البصري انه قال تدع الصلوة خمسين يوما الا ان ترى الطهر وظاهر كلام البيهقي يخالف ما ذكرناه \* ثم اسند حديث معاذ (اذا مضى للنفساء سبع) الى آخره \* ثم قال (اسناده ليس بالقوى) \* قلت \* ان كان ذلك لاجل بقية فهو مدلس وقد صرح بالتحديث والمدلس اذ صرح بذلك فهو مقبول \*

\* باب المستحاضة تقتسل عنها اثر الدم الى آخره \*

\* قال \*

اسند فيه (حديث خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد عن هشام عن ابيه عن عائشة) الحديث \* ثم قال (ارواه مسلم في الصحيح عن خلف بن هشام دون قوله توضأى وكأنه ضعفه لمحافظة (١) سائر الرواة عن هشام) \* قلت \* ذكر هذا الباب ههنا من سوء الترتيب \* ثم المفهوم من كلامه ان مسلما ساق حديث حماد بلفظه دون قوله ونوضأى وسلم لم يفعل ذلك وانما ساق الحديث من رواية وكيع عن هشام ثم ذكر جماعة ثم قال (وثنا خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد كلهم عن هشام بمثل حديث وكيع وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره) وحديث حماد

أخرجه بمقامه السيأتي وابن ماجه ولم ينفرد حماد بن ذكوان عن هشام بل رواه عنه ابو صوانة أخرجه الطحاوي  
 في كتاب الرد على الكرايسي من طريقه بسند جيد ورواه عنه ايضا حماد بن سلمة أخرجه الدارمي من طريقه ورواه  
 عنه ايضا ابو حنيفة كما ذكر البيهقي وأخرجه الطحاوي من طريق ابي نعيم وعبد الله بن يزيد المقرئ عن ابي حنيفة  
 عن هشام وأخرجه الترمذي وصححه من طريق وكيع وعبد الوابي معاوية عن هشام وقال في آخره وقال ابو معاوية  
 في حديثه وقال توضع لكل صلاة وقد جاء الامر بالوضوء ايضا فيما أخرجه البيهقي في باب المستحاضة اذا كانت  
 مميزة من حديث محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت ابي حبيب الى آخره على ان حماد بن زيد  
 لو انفرد بذلك لكان كافيا لثقة وحفظه لاسيما في هشام ولا نسلم ان هذه مخالفة بل زيادة ثقة وهي مقبولة لاسيما  
 في مثله \* ثم أخرج البيهقي الحديث من طريق ابي معاوية (عن هشام قال ابي ثم توضع لكل صلاة حتى يجيئ  
 ذلك الوقت) \* مستند لا بذلك على ان الصحيح ان هذه الكلمة من قول عروة \* قلت \* قد وصلها الحمادان وغيرهما  
 بكلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا فان صح هذا السند الذي جعلت فيه من كلام عروة يحمل على انه سمعها ف رواها  
 مرة كذلك ومرة اخرى افتى بها وهذا اولي من تخطئة من وصلها بكلامه عليه السلام كيف وقد جاء ذلك مرفوعا  
 من رواية غير هشام عن عروة كما مر \* ثم اسند البيهقي من طريق وكيع \* الاعمش من حبيب بن ابي ثابت عن عروة  
 عن عائشة جاءت فاطمة الحديث وفي آخره (انه عليه السلام قال لما ثم اغتسل وتوضأ لكل صلاة  
 وان فطر الدم على الحصير) \* ثم قال (وهكذا رواه علي بن هاشم وقره بن عيسى ومحمد بن ربيعة وجاعة عن  
 الاعمش \* ثم علله باتساع \* منها \* ان حفص بن غياث وابا اسامة واسباط بن محمد ورواه عن الاعمش فوقفوه  
 على عائشة \* قلت \* رواه ايضا كرواية وكيع مرفوعا عن الاعمش الجريدي وسعيد بن محمد الوراق وعبد الله  
 ابن غير ذكر ذلك الدارقطني وأشار اليه البيهقي بقوله (وجاعة) فهو لا سبعة اكثرهم ائمة كبار زادوا عن  
 الاعمش الرفع فوجب على مذاهب الفقهاء واهل الاصول ترجيح روايتهم لانهما زيادة ثقة وكذا على مذاهب  
 اهل الحديث لانهم اكثر عددا وتحمل رواية من وقفه على عائشة انها سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم  
 فرواه مرة وافتت به مرة اخرى كما مر نظائره \* ثم علله ايضا بقول الثوري وغيره (لم يسمع حبيب من عروة  
 شيئا) \* قلت \* قد ذكرنا في باب الوضوء من الملامسة من كلام ابي داود ما يدل ظاهره على صحة سماعه من  
 عروة \* ثم قد روي هذا الحديث غير حبيب عن عروة ورواه غير عروة عن عائشة ذكره الطحاوي وأخرجه  
 هو وغيره من المصنفين وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم \* قال البيهقي (ودل على ضعف حديث حبيب هذا ان

رواية الزهري عن عروة عن عائشة فكانت تقتسل لكل صلاة \* قلت \* في معالم السنن للخطابي رواية الزهري  
لاتدل على ضعف حديث حبيب لان الغتسال لكل صلاة في حديث الزهري مضاف الى فعلها ويحتدل  
ان يكون اختبار امنها والوضوء لكل صلاة في حديث حبيب مروي عنه عليه السلام ومضاف  
اليه والى امره \* ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قيل له رويانا انه عليه السلام امر المستحاضة تتوضأ لكل صلاة  
قال نعم قد رويتم ذلك وبه نقول قياسا على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من  
دبر او ذكر او فرج ولو كان هذا محفوظا عندنا كانت احب اليان القياس ) \* قلت \* يظهر من مجموع  
ما تقدم من الاحاديث صحة امر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة وسياتي تصحيح الحاكم لحديث عثمان  
الكاتب ان شاء الله تعالى وفيه ولتقتسل لكل يوم غسلا واحدا ثم الطهور عند كل صلاة وذكر ابي رشيد  
في قواعد حديث عائشة جاءت فاطمة الى آخره \* ثم قال وفي بعض رواياته وتوضأى لكل صلاة وصح  
قوم من اهل الحديث هذه الزيادة وقال في موضع آخر صحهما ابو عمر بن عبد البر \* ثم انه يلزم على قياس  
الشافعي ان لا تختص المستحاضة بفرض واحد كالوضوء مما يخرج من احد السبيلين فان قال الفرق ان حديث  
المستحاضة بعد الفرض موجود قائم \* قلنا فوجب ان لا تصلى بعد ذلك نافلة وفي كون الشافعي لم يجوز لها ان  
تصلى فريضة بطهارة واحدة دليل على انه عمل بحديث المستحاضة تتوضأ لكل صلاة لا بالقياس على ما ذكر \*  
ثم انه خصص العموم وجوز من التوافل ما شاءت وجعل التقدير لكل صلاة فرض فكما اضر ذلك فلخصمه  
ان يضمر الوقت ويقول التقدير لوقت كل صلاة لقوله عليه السلام ان للصلاة اولا و آخر او ايما ادركتني  
الصلاة تيمت وذلك لان ذهاب الوقت جهد مبطلا للطهارة كذهاب مدة المسح والخروج من الصلاة لم يهد  
مبطلا للطهارة وكذا الحديث يعم الفريضة والنافلة وكذا القياس الذي ذكره الشافعي فلم انه لم يعطد القياس \* ثم ذكر  
البيهقي قوله عليه السلام (انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة \* ثم حكى عن ابي بكر الفقيه انه قال اخبرني عليه السلام ان الله  
امر به بالوضوء اذا اقام الى الصلاة لادخول وقت الصلاة او خروجه \* قلت \* ظاهره مترك بالاجماع بين  
الفقهاء وانما يامر بالوضوء من قام الى الصلاة وهو محدث ومن يقول بانتقاض طهارتها عند خروج الوقت  
او دخوله لا يامر بها بالوضوء عند ذلك وانما يقول طهارتها معيدة بالوقت على مقتضى ما مر فاذا خرج الوقت  
لو دخل على حسب اختلافهم عمل بحكم الحديث السابق فاذا ارادت الصلاة بعد ذلك فقد اذا دلتها وهي  
معدثة فتومر بالوضوء عملا بذلك الحديث ونظير هذا الماسح على الخف اذا انقضت مدته فانه ينتقض طهارته

بلا خلاف وان كان لم يتم الى الصلوة وكما بقى الشافعى طهارتها في حق النوافل وان كان في ذلك مخالفة لطرد هذا الحديث اعنى قوله عليه السلام انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة فكذلك خصمه يبقى طهارتها في حق الصلوة كلها مادام الوقت باقيا عملا بحديث المستحاضة تنوضاً لكل صلوة \* باضمار الوقت كما مر بيانه \*

### \* قال \* باب غسل المستحاضة \*

\* قلت \* قد تقدم هذا الباب في قوله (باب غسل المستحاضة المميزة) اذ لا فائدة لقوله المميزة كما مر وتقدم ايضا في قوله (باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتغتسل) وذكر البيهقى في هذا الباب من حديث (ابن ابي حازم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة الحديث) \* ثم اسند عن الشافعى انه قال روى فيه يعنى ابن الهاد شيئا يدل على ان الحديث غلط قال تدع الصلوة قدر اقرائها وعائشة تقول الاقراء الاطهار) \* قلت \* قد عرف انه لا تعلل روايتها برأيا وقد جاء لهذه الرواية شاهد من حديث عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش انه عليه السلام قال لما اذا اتاك قرءك فلا تصلى وقدم تخرج البيهقى له في (باب المعتادة لا تميز بين الدمين) واسند ايضا في ذلك الباب من حديث جابر تعدد المستحاضة ايام اقرائها ثم تغتسل وقول الشافعى وعائشة تقول الاقراء الاطهار لم يذكر سنده وقد خرج البيهقى عن عائشة في الاقراء ما يخالف ذلك فذكر في باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم (من حديث ابي يوسف عن اسمعيل ابن ابي خالد عن الشعبي عن قيس (١) عن عائشة انه عليه السلام قال لفاطمة فانظري ايام اقرائك فاذا تجاوزت فاغتسلي) ثم قال (قال الدارقطنى الذي عند الناس من اسمعيل بهذا الاسناد موقوفا للمستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها الى اخره) فقد صرحت عائشة ان الاقراء هي الحيض واخرج البيهقى في ذلك الباب ايضا (من حديث ام كلثوم من عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها الحديث) وجاء ايضا في حديث عثمان الكاتب عن ابن ابي مليكة لتدع الصلوة في كل شهر ايام قرئها وسياتي تصحيح الحاكم له واخرج البيهقى فيما بعد في باب من قال الاقراء الحيض (من حديث اسمعيل بن علية عن سليمان بن يسار ان فاطمة بنت ابي حبيش سألت النبي عليه السلام فامرها ان تدع الصلوة ايام اقرائها) \* ثم قال (وكذلك رواه عبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب) \* ثم قال (وزعم ابن علية ان سفيان بن عيينة رواه عن ايوب هكذا) وسيمى في ذلك الباب ان شاء الله تعالى زيادة بيان في ان الاقراء هي الحيض \* ثم قال البيهقى قال

ابوبكر يعني الفقيه قال بعض مشائخنا خبر ابن الهاد غير محفوظ) \* قلت \* ان اراد غير محفوظ عنه فليس كذلك فان البيهقي اخرجه فيما مر من طريق ابن ابي حازم عنه واخرجه النسائي من طريق بكر بن مضر عنه واخرجه ابوصوانة في صحيحه من طريق عبد العزيز الدراوردي عنه فهو لاء ثلاثة روه عنه وان اراد انه غير محفوظ منه فليس كذلك ايضا لان ابن الهاد من الثقات المعتبرين في الصحيح وقد ورد اطلاق لفظ القراء على الحيض في حديث رواه عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش ذكره البيهقي في ماضي في باب المعتادة لا تميز بين الدين واخرجه ابوداود والنسائي ولفظه اذا اتاك قروك فلا تصلي فاذا امر القرو فتطهري ثم صلي ما بين القراء الى القراء \* ثم اسند البيهقي من طريق ابي داود بسنده عن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة استحيضت ام حبيبة فامرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل لكل صلاة) \* ثم قال البيهقي (رواية ابن اسحاق عن الزهري غلط لمخالفتها سائر الرواة عن الزهري) \* قلت \* المخالفة على وجهين مخالفة ترك ومخالفة تعارض وتناقض فان اراد مخالفة الترك فلا تناقض في ذلك وان اراد مخالفة التعارض فليس كذلك اذا لاكثر فيه السكوت عن امر النبي صلى الله عليه وسلم لها بالغسل عند كل صلاة وفي بعضها انها فعلته هي وقد تابع ابن اسحاق سليمان بن كثير كما ذكره البيهقي قريبا وخبر ابن الهاد المتقدم شاهد لذلك \* ثم قال البيهقي (وكيف يكون الامر بالغسل عند كل صلاة ثابتا من حديث عروة وقد انا ابواحد) فذكره بسنده عن عروة قال ليس على المستحاضة الا ان تغتسل غسلا واحدا ثم توضع بعد ذلك للصلاة) واسند عن عائشة نحوه \* قلت \* كانه ضعف الامر بالغسل لكل صلاة بمخالفة فتوى عروة وعائشة له وقد عرف من مذهب المحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لرايه \* ثم ذكر من طريق الحسين المعلم (عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة اخبرني ربيب بنت ابي سلمة ان امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف فامرها النبي عليه السلام ان تغتسل عند كل صلاة) \* ثم قال (خالفه هشام الدستوائي فارسله) \* ثم ذكره من جهة هشام عن يحيى (عن ابي سلمة ان ام حبيبة سألت) الى آخره \* قلت \* في تسمية هذا مرسلانظر وعلى تقدير تسليمه قد عرف ما في الارسل مع زيادة الثقة للاسناد \* ثم ذكر من طريق عكرمة (ان ام حبيبة استحيضت فامرها النبي عليه السلام) الى آخره \* ثم قال (وهذا ايضا منقطع اقرب من حديث عائشة في باب الغسل) \* قلت \* وفي تسمية هذا ايضا منقطا نظرو كيف يكون المنقطع الذي لا تقوم به الحجة اقرب من المسند برواية الثقة \* ثم قال (وروينا عن ابي سلمة انها تغتسل غسلا واحدا وهو لا يخالف النبي عليه السلام فيما يرويه عنه) \* قلت \* قد تقدم مرارا ان العبرة لما روى الراوي

لا لأبيه) ثم اسند من طريق الحسن بن سهل (ثعاصم) ثاشعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ان امرأة استحيضت) الحديث \* ثم قال (هكذا رواه جماعة عن شعبة وذكر جماعة امتناع عبد الرحمن من رفع الحديث) \* ثم اسند من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة بسنده المذكور وثقه (فأمرت قلت من امرها النبي صلى الله عليه وسلم قال لست احدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ورواه معاذ بن معاذ عن شعبة وفيه قلت لعبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا احدثك عن النبي صلى الله عليه وسلم بشي \* قال \* ورواه محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن فخالف شعبة في رفعه وسعى المستحاضة \* ثم اخرج من هذا الطريق (عن عائشة ان سهلة بنت سهيل استحيضت فامرها بنبي صلى الله عليه وسلم ان تقتسل عند كل صلوة \* الحديث) ثم قال قال ابو بكر بن اسحاق فان بعض مشائخنا لم يسند هذا الخبر غير ابن اسحاق وشعبة لم يذكر النبي عليه السلام وانكر ان يكون الخبر مرفوعا) \* قلت \* امتنع عبد الرحمن من اسناد الامر الى النبي عليه السلام صريحا ولا شك انه اذا سمع فأمرت ليس له ان يقول فأمرها النبي عليه السلام لان اللفظ الاول مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم بطريق اجتهاد لا بالصريح فليس له ان ينقله الى ما هو صريح ولا يلزم من امتناعه من صريح النسبة الى النبي عليه السلام ان لا يكون مرفوعا بل فظ امرت على ما عرف من ترجيح اهل الحديث والاصول في هذه الصيغة انها مرفوعة فتأمل فقد يتوهم من لا خبرة له من كلام البيهقي وغيره انه من الموقوف الذي لا تقوم به الحججة وبهذا يعلم ان ابن اسحاق لم يخالف شعبة في رفعه بل رفعه ابن اسحاق صريحا ورفع شعبة دلالة ورفع هو ايضا صريحا في رواية الحسن بن سهل عن عاصم عنه وقد تقدم ان البيهقي قال بعد ذكر رواية عاصم (وهكذا رواه جماعة عن شعبة) \* ثم ذكر حديث عثمان بن سعد الكاتب \* ثم قال (ليس بالقوي كان يحيى ابن سعيد وابن معين يضعفان امره) وقال في باب المعتادة لا يميز بين الدمين (حديث عثمان الكاتب ضعيف) \* قلت \* خالف في ذلك شيخه الحاكم فانه اخرج حديث عثمان هذا في المستدرک وقال صحيح ولم يخرجاه بهذا اللفظ وعثمان الكاتب بصري ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه \* ثم ذكر حديثا في سنده جعفر بن سليمان فقال (قال ابو بكر بن اسحاق فيه نظر) \* قلت \* اخرج له مسلم في صحيحه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في مستدرکه وثقه ابن معين وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سألت علي بن المديني عن جعفر بن سليمان الضبي فقال ثقة عندنا \*

﴿ باب فرائض الخمس ﴾

قال \*

\* قلت \* هذا من باب اضافة الموصوف الى الصفة وهو غير جائز واصله الفرائض الخمس ذكر البيهقي فيه حديث الاسراء من طريق ابن وهب (ناسليان بن بلال ثنا شريك بن ابي نمر عن انس) الى اخره ثم قال (اخرجه البخاري من حديث سليمان بن بلال واخرجه مسلم عن هارون الايلي عن ابن وهب) \* قلت \* يفهم من هذا ان مسلما اخرجه باللفظ الذي ساقه البيهقي وليس كذلك وانما ذكر مسلم حديث ثابت عن انس ثم ادرج عليه حديث شريك فقال ثنا هارون بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب اخبرني سليمان وهو ابن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن ابي نمر قال سمعت انس ان مالك مجدثا عن ليلة اسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة انه جاءه ثلاثة نفر قبل ان يوحى اليه وهو نائم في المسجد الحرام وساق الحديث لقصته نحو حديث ثابت الباني وقدم فيه شيئا واخر وزاد ونقص هذا اللفظ مسلم \*

﴿ باب آخر وقت الظهر ﴾

قال \*

قال (فيه كان الشافعي يذهب الى ان اول وقت العصر يفصل من آخر وقت الظهر) \* قلت \* كان على هذا الكتاب حاشية نصها قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح ومن خطه نقلت \* يعني بقوله يفصل انه ليس بين الوقتين وقت مشترك كما قاله مالك لا ان بينهما فاصلا ليس من واحد منهما ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب حديثين ثانيهما عزاء الى مسلم وفيه (وقت الظهر مالم يحضر العصر) ثم قال البيهقي (وفيه البيان انه اذا جاء وقت العصر ذهب وقت الظهر) وقال ابو عمر في التهديد وهو شئ ينقض ما بين عليه الشافعي مذهبه في الحائض تطهر والمغمى عليه يفيق والكافر يسلم والصبي يحتلم لانه يوجب على كل منهم اذا ادرك ركعة قبل الغروب الظهر والعصر وفي بعض اقاويله اذا ادرك مقدار تكبيرة وقول التافعي لا يدخل وقت العصر حتى يزيد الظل على القامة زيادة تطهر \* مخالف لحديث امامة جبريل عليه السلام لانه يقتضي ان يكون آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر بلا فصل \*

﴿ باب آخر وقت الاختيار للعصر ﴾

قال \*

ذكر فيه حديث امامة جبريل (وفيه انه صلى العصر في المرة الثانية حين صار ظل كل شئ مثله) \* قلت \* في التهديد وهذا ايضا فيه شئ لان الشافعي وغيره من العلماء يقولون من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها المختار لا اعلمهم يختلفون في ذلك \*



باب آخر وقت الجواز للمصر

قال \*

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو \* وفيه (وقت المصر ما لم تصفر الشمس) \* قلت \* ليس ذلك وقت الجواز هو غير مطابق للباب وذلك ان المصر من الاصفرار الى الغروب تجوز وان كانت مكروهة ذكره النووي وغيره عملاً بما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث من ادرك ركعة من المصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر \*

باب السنة في الاذان لصلاة الصبح قبل الفجر

قال \*

ذكر فيه حديث (ان بلال يؤذن بليل) \* قلت \* هذا مطلق وما في الصحيح انه لم يكن بينهما الا ان يصعد هذا وينزل هذا مقيد فوجب حمل ذلك المطلق على هذا المقيد وان يمنع التقديم الا بهذا القدر فمن جوز الاذان من نصف الليل او من الثلث الاخير فقد خالف هذه القاعدة ولادليل معه وثبت حمل ذلك على اطلاقه فليجوز الاذان من اول الليل لانه ليل وفي قول البيهقي باب السنة نظر وكان الاولى ان يقول باب جواز الاذان لصلاة الصبح قبل الفجر ثم ذكر حديث زياد بن الحارث الصدائي \* قلت \* في سنده عبد الرحمن الافريقي سكت عنه هنا وقال في باب فرض الشهد ضعفه القطان وابن مهدي وابن معين وابن حنبل وغيرهم وقال في باب عتق امهات الاولاد ضعيف واخرج الترمذي الحديث وقال انما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن زياد الافريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه القطان وغيره وقال احمد لا كتب حديثه \*

باب القدر الذي كان بين اذان بلال وابن ام مكتوم

قال \*

ذكر في آخره عن حبان (اتيت عليا وهو مسكر يدري ابي موسى) الى آخره \* قلت \* فيه دليل على الاذان قبل الفجر لكنه غير مناسب لهذا الباب \*

باب من روى النهي عن الاذان قبل الوقت

قال \*

ذكر فيه حديث ابراهيم بن عبد العزيز بن ابي محذورة (عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر) موصولا وحكم عليه (بانه ضعيف لا يصح) \* قلت \* ابراهيم روى له الترمذي وصح حديثه وذكره البيهقي فيما بعد في باب الترغيب في التجميل بالصلوات وقال هو مشهور وذكره ابن حبان في الثقات وباقي السند صحيح ايضا ثم قال (ورواه عامر بن مدرك عن عبد العزيز موصولا وهو وهم) \* قلت \* عامر اخرج

له الحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه \* قال (وقد روي من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينا ضعفها في كتاب الخلاف) \* قلت \* من جملة وجوهه ما رواه سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادي ان العبد نام الحديث رواه الدارقطني وقال تفرد به ابو يوسف عن سعيد وغيره يوسله \* ثم اخرج من طريق عبد الوهاب يعني الخفاف عن سعيد عن قتادة ان بلالا اذن ولم يذكر انسا \* ثم قال الدارقطني والمرسل اصح \* قلت \* ابو يوسف قد وثقه البيهقي في باب المستحاضة تسئل عنها امرالدم وثوقه ايضا ابن حبان وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته \* ثم حديث حماد بن سلمة الذي ذكره البيهقي آتافي هذا الباب شاهد لحديثه ويشهد له ايضا حديث عبد الكريم الجزري عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بنت عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اذن المؤذن بالفجر قام فغصلى ركعتي الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكانت لا يؤذن حتى يصبح اخرجه البيهقي (وقال هو معمول ان صح على الادان الثاني) وقال الاثرم رواه الناس عن نافع فلم يذكر وافي ما ذكره عبد الكريم \* قلت \* هو ثقة ثبت كذا قال احمد بن حنبل وابن معين وغيرهما واخرج له الشيخان وغيرهما من كان بهذه المتابعة لا ينكر عليه اذا ذكر ما لم يذكره غيره واشتغال البيهقي بتاويله يدل ظاهره على جودة سنده وروى الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت المؤذن بالادان من صلاة الفجر قام وركع ركعتين مخيفتين \* قال الاثرم ورواه الناس عن الزهري فلم يذكر فيه ما ذكره الاوزاعي واجيب عن ذلك بان الاوزاعي من ائمة المسلمين فلا يمل ما ذكره بعدم ذكر غيره وقال ابن ابي ثيبة في المصنف ثاجير عن مصور عن ابي اسحاق عن الاسود عن عائشة قالت ما كانوا يؤذنون حتى ينجز الفجر وهذا سند صحيح وفي التمهيد وروى زيد الايامي عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل اتوه فقالوا له اني الله واعد اذ انك \* ثم لا تنافي بين هذه الاحاديث وبين ما روي ان بلالا كان يؤذن بليل \* قال ابن القطان لان ذلك كان في رمضان وقال الطحاوي ويحتمل ان يكون بلالا كان يؤذن في وقت يرى ان الفجر قد طلع فيه ولا يتحقق ذلك لضعف بصره ثم ذكر اعني الطحاوي بسند جيد عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرنكم اذا ن بلال فان في بصره شيئا \*

\* قال \* باب الصبي يباغ والكافر يسلم والحائض تطهر فتدرك من وقت الصلوة شيئا \* ذكر فيه حديث (من ادرك ركعة من الصبح والمصر) \* قلت \* قوله في الترجمة فتدرك من الوقت شيئا يقتضي

انه لو ادرك تكبيرة يكون مدركا قال الشافعي في الكتاب المصري لو افاق المتعمي عليه وقد بقي من النهار قدر تكبيرة  
احاد الظهر والعصر وكذا الحائض والكافر والحديث قيد بادراك الركعة فهو غير مطابق للباب \* قال صاحب  
التمهيد حديث \* من ادرك ركعة \* يقتضى بفساد قول من قال من ادرك تكبيرة لان دليل الخطاب انه من  
لم يدرك ركعة فقد فاتته الوقت وسقط عنه الصلوة وزعم بعض اصحاب الشافعي انه اراد بالركعة البعض من  
الصلوة وهذا يتقضى عليه بالجمعة فانه لم يختلف قول الشافعي فيها انه من لم يدرك منها ركعة تامة لم يدركها \*  
قال \* باب قضاء الظهر والعصر بادراك وقت العصر \*

ذكر فيه حديثين لا دليل له فيها \* ثم ذكر اثرا عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف  
قلت \* هذا المولى مجهول \* ثم ذكر عن طاووس (انه قال نحو ذلك) \* قلت \* في سنده يزيد بن ابي زياد  
وليث بن ابي سليم فسكت عنها وضعف يزيد في غير موضع من كتابه هذا ونقدم في باب الاستبراء بما يقوم مقام  
الحجارة تضعيفه لا يث وقوله عليه السلام وقت الظهر ما لم يحضر العصر نص على بطلان الاشتراك وكذا قوله  
عليه السلام ليس في النوم نغريط ابدا التفريط في البقطة ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى \*

قال \* باب المنع عليه يفيق بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه قضاؤها \*  
ذكر فيه عن عمار (انه اغمى عليه اربع صلوات فقضاها) \* قلت \* سكت عنه وسنده ضعيف وهو مخالف للباب \*  
قال \* باب المرأة تدرك من اول الوقت مقدار الصلوة ثم حاضت \*

اسد فيه (عن ابي الجوزاء ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يتنصصن العشاء مخافة ان يحضن يريد صلوة العشاء)  
\* قالت \* لا دلالة في هذا الكلام على القضاء بل دلالة على عدمه اظهر ثم في اتصال الاساد بين ابي الجوزاء  
وعمر نظروا ذكر ابو بكر الرازي عن الشافعي انها لو طهرت آخر الوقت لزمتها الصلوة ولو قدم مسافرا آخر الوقت  
يتم قال فيلزمه انها لو حاضت آخر الوقت سقط عنها الصلوة ولو سافر مقيم آخر الوقت جاز له القصر \*

قال \* باب الترجيع \*

ذكر فيه حديث عثمان بن السائب عن ابيه وام عبد الملك بن ابي محذورة \* قلت \* عثمان وابوه  
وام عبد الملك مجهول حالم \* ثم ذكر حديث الحارث بن عبيد عن محمد بن عبد الملك بن ابي محذورة عن ابيه عن  
جده \* قلت \* الحارث هذا هو ابو قدامة ضعفه ابن معين وقال ايضا هو وابن حنبل مضطرب الحديث وقال  
البيهقي في باب سجود القرآن احدى عشر ضعفه ابن معين ومحمد بن عبد الملك هذا مجهول الحال ذكره ابن القطان

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة سمعت علي بن المديني يقول يرواني محمد بن زائدة الذين يحدون كلهم ضعيف ليس بشيء ولهذا قال عبد الحق لا يخرج بهذا الاسناد \* ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر بن حفص بن عمر بن سعد بن عمار بن سعد عن أبيه سعد القرظ \* قلت \* عبد الرحمن هذا ضعفه ابن أبي حاتم وقال ابن القطان هو وابوه وجداه مجهولوا الحال وقال صاحب الميزان عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين وذكر عن عبد الرحمن بن سعد حديثي عبد الله بن محمد بن عمار وعمر بن حفص عن آبائهم عن اجدادهم انه عليه السلام كبر في الصيدين الحديث قال عثمان بن سعيد قلت ليحيى كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشيء وقال ابن الجوزي لا يختلف في ان بلالا كان لا يرجع \*

قال \* باب الالتواء في حي على الصلوة حي على الفلاح \*

ذكر فيه حديث أبي جحيفة (ورأيت بلالا اذن فلما بلغ حي على الصلوة حي على الفلاح لوى عنقه بينا وشالا ولم يستدر) \* قلت \* في سنده قيس بن الربيع سكت عنه هنا وقال في باب من زرع ارض غيره بنيرانه ضعيف عند اهل العلم بالحديث وضعفه ابن معين وقال مرة ليس بشيء وضعفه وكيع وابن المديني والدارقطني وقال النسائي متروك وقال السعدي ساقط واسند ابو الفتح الازدى ان ابا جعفر استعمله على المدائن فكان يطلق النساء بائداتهن ويرسل عليهن الزنا يروى في الفصول التي علقها الحسين بن ادریس عن ابن عمار قال ابن عمار كان قيس عالما بالحديث والكتب فلما ولي المدائن قتل رجلا فيما بلغني فنفر الناس عنه ثم استأبى البيهقي هذا الحديث وفيه (انه استدار في اذانه) وفي سنده الحجاج بن ارطاة فقال (الحجاج ليس بمحتاج) \* قلت \* العجب منه كيف سكت عن قيس ونكلم في الحجاج وقيس اسوء حالاً منه بلا شك فان الحجاج روى له ابن حبان في صحيحه ومسلم متروكا بغيره وقال الثوري ما رأيت احفظ منه وعن حماد بن زيد كان الحجاج عندنا امهر لحديثه من الثوري وقال ابو بكر الخطيب الحجاج احد العلماء بالحديث والحفاظ له ثم ان الحجاج لم ينفرد بذلك بل جاءت الاستدارة من جهة غيره فروى الطبراني من حديث ادریس الا ودي عن عون عن ابيه الحديث وفيه وجعل يستد يروى ابو الشيخ الاصبها في الحديث من جهة حماد بن سلمة وهشيم عن عون عن ابيه وفيه فجعل يستد يروى الا ودي ذلك من حديث الثوري عن عون على ما ذكره البيهقي فقال (ورواه عبد الرزاق عن ثور عن عون مدرجا في الحديث) \* قلت \* اخرجه الترمذي من حديث عبد الرزاق عن الثوري عن عون عن ابيه قال رأيت بلالا يؤذن ويدور بالحديث

ثم قال حسن صحيح وقال الحاكم في المستدرک صحيح على شرطها وهذا حكاية فعل حكاية ابو جيفة  
عن بلال فلا ادري ما معنى قول البيهقي مدرجاني الحديث وقد وقعت لهذه الرواية متابعة فاخرجه  
ابو عوانة الاسفرائني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفیان عن عون عن ابيه وروى ابو نعیم  
الحافظ في مستخرجہ على کتاب البخاری من حديث عبد الرزاق عن سفیان عن عون عن ابيه  
قال رأيت بلالا يؤذن ثم قال وثنا ابواحمد ثنا المطرزي ثنا بدا روي يعقوب قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي  
ثنا سفیان عن عون عن اسامة رأى بلالا يؤذن ويدور به الى آخره \* قال البيهقي (وسفیان انما روى  
هذه اللفظة في الجامع راويه المدني عنه عن رجل لم يسمه عن عون) \* قلت \* العدي هذا هو عبد الله بن  
الوليد قال عبد الله بن علي بن المدني سمعت ابي يقول لا يكتب حديثه وضعفه جدا \* قال البيهقي (وروي  
عن حماد بن سلمة عن عون مرسلا لم يقل عن ابيه) \* قلت \* قد تقدم ان ابا الشيخ اخرجہ من جهة حماد بن  
سلمة عن عون عن ابيه \*

\* قال \* باب الرجل يؤذن ويقم غيره \*

ذكر فيه حديث زياد بن الحارث ثم قال (وله شاهد من حديث ابن عدي في اسناده ضعف) \* قلت \* في  
اسناد الاول ايضا ضعف قد بناء في باب الاذان للصبح قبل الفجر \*

\* قال \* باب الاذان والاقامة للجمع بين الصلوتين \*

ذكر في آخره حديث ابي ايوب \* قلت \* قد روي من وجه آخر \* قال ابو حنيفة في مسنده ثنا ابو اسحاق  
السبيعي عن عبد الله بن يزيد عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب  
والعشاء بجمع باذان واقامة وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه عليه السلام صلاهما باقامة واحدة من حديث  
ابن مسعود وابن عمرو ابني بن كعب وخزيمة بن ثابت واسامة بن زيد رضي الله عنهم \*

\* قال \* باب الاذان والاقامة للفائتة \*

ذكر فيه حديث ابي هريرة وقال (لم يذكر فيه الاذان احد مع الوصل غير ابا ان العطار عن معمر) \* قلت \* ذكر  
ابوداؤد في سننه عن جماعة انهم روه عن معمر لم يذكر احد منهم الاذان ولم يسنده الا الاوزاعي  
وابان العطار عن معمر \*

\* قال \* **باب من قال يا فرد قوله قد قامت الصلوة**

ذكر فيه عن ابن المسيب عن عبد الله بن زيد الحديث \* قلت \* هو مرسل نص عليه البيهقي فيما بعد \* ثم ذكر عن الشافعي والحميدي ما لخصه (انهم صاروا الى ثنية قوله قد قامت الصلوة لان الرواية الواردة فيها زيادة على رواية من افردوا) \* قلت \* فيلزمهم على هذا ان يقولوا بثنية كلمات الاقامة لانها زيادة صحيحة على ما سياتي في الباب الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى \*

\* قال \* **باب من قال ثنية الاقامة عند ترجيع الاذان**

ذكر فيه حديث هام (عن عامر الاحول عن مكحول عن ابن محرز ان ابا محذورة حدثه انه عليه السلام علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة) \* ثم قال (ورواه عفان عن هام وفسر الاقامة مثني مثني) \* قلت \* هذا الحديث رجاله على شرط الصحيح اخرجه الترمذي باللفظ الذي ذكره البيهقي اولا وقال حسن صحيح واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه واخرجه ابن خزيمة في صحيحه ولفظه وعلمه الاقامة مثني مثني \* ثم ذكره البيهقي من طريق آخر عن هام بسنده المذكور ولفظه (قال قل الله اكبر) الحديث وفي آخره والاقامة مثل ذلك) \* ثم قال (واجمعا على ان الاقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كان بالترجيع فدل على ان المراد به جنس الكلمات وان تفسيرها وقع عن بعض الرواة) \* قلت \* في هذا نسبة الوهم الى الرواة من غير دليل وفي عدد كلمات الاقامة سبع عشرة كما تقدم دليل على ان المراد انها مثل الاذان في الجنس مع ثنية الكلمات وهذا اقرب الى الحقيقة وهي كونها مثل الاذان وفي جعل كلماتها سبع عشرة ما ينفي القلط والضعف تأويل البيهقي \* ثم قال (ورواه هشام الدستوائي عن عامر دون ذكر الاقامة وذلك القدر اخرج مسلم ولعله ترك رواية هام للشك في سند الاقامة المذكورة فيه) \* قلت \* ذكر من ذكر مقدم على ترك من ترك بل لو تفاء لك ان قول الميث مقدما على قول الثاني على ما عرف ولا ادري ما الشك الذي في سند الاقامة التي في حديث هام وهو وان لم يخرج مسلم فقد خرج عن رجاله وقد ترك مسلم رواية حماد بن زيد في امر المستحاضة بالوضوء لكل صلوة مع انه من الائمة الحفاظ لانه اري ذلك غير محفوظ وان كان غيره يصححه وكذا هنا يجوز ان يكون مسلم ترك حديث هام لاعتقاده انه غير محفوظ لمخالفته عمل اهل العجاز ولان هشاما اتفق منه وقد وجد لهما فيه متابع فاخرجه الطبراني من رواية سعيد بن ابي عروة عن عامر بسنده ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة ثم

ذكر البيهقي حديث روح بن عباد (عن ابن جريج عن عثمان بن النخعي عن حميد الملقب بن ابي محذورة عن  
ابي محذورة قال حدثني وفي آخره (الله عليه السلام علم الاقامة مرتين مرتين الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة  
حي على الفلاح حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله) ثم اخرجه من طريق  
الدارقطني (عن ابي بكر النيسابوري قال روي عن حميد المصمعي قال قال ابن جريج) فذكره بالسند المذكور وكتبه (وعلي  
الاقامة مرتين الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلوة حي  
على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله) ثم قال (فذكر الاقامة مفردة  
كما ترى فصاد قوله مرتين عائدا الى كلمة الاقامة) فكتبه ذكره الدارقطني في مسنده بالسند المذكور بنية  
الشهادتين وهذا مخالف لما ذكره البيهقي من طريقه واخرجه النسائي في مسنده فقال اخبرني ابراهيم بن الحسين  
حدثنا حماد بن فضال عن حميد المصمعي قال قال ابن جريج فذكره الدارقطني في مسنده بالسند المذكور بنية  
والمخالف ايضا لما ذكره الدارقطني في مسنده واخرجه الحارثي في المستخرج والنسائي في مسنده قال  
حدثني حماد بن ابراهيم بن الحسين وكتبه عنه ابراهيم وقال صدوق ثم قال البيهقي (وفي  
صحة النسخة في كلمات الاقامة سوى التكبير وكلمتي الاقامة نظر في اختلاف الروايات ما يوجب ان يكون الامر  
بالنسخة عاد الى كلمتي الاقامة) فكتبه قد تقدم ما يدل على بطلان هذا التاويل وهو عدم كلمات الاقامة سبع  
عشرة كلمة وايضا فان روح بن عباد في روايته عن ابن جريج عدم الكلمات كلها مثابة وكذا حماد بن ابراهيم  
فيما رواه النسائي وحسنه الحارثي فكيف تعود النسخة الى كلمتي الاقامة فقط مع هذا التصريح ثم قال البيهقي  
روفي دوام ابي محذورة واولاده على ترجيح الاذان وافراد الاقامة ما يوجب ضعف رواية من روى ثنيتها  
فكتبه دوامهم على ذلك بعد صحة يقتضي الترجيح لضعف رواية من روى ثنيتها اذ ترك العمل بالحدث  
لو جرد ما هو ارجح منه لا يلزمه تضعيفه الا ترى ان الاحاديث المنسوخة كلها اذا كانت رواها جماعة ولا حكمة بصحتها  
ولم يعمل بالوجود الناسخ

باب ما روي في ثنية الاذان والاقامة

ذكر فيه حديث ابن ابي ليلى (ثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد) الحديث ثم رواه عن  
حديث ابن ابي ليلى عن مياذ ومن حديثه عن عبد الله بن زيد ومن حديثه مرسله قال (والحديث مع

الاختلاف في اسناده مرسل لان ابن ابي ليلى لم يدرك معادرا ولا عبدا لله بن زيد فغير جائز ان يحتج بخبر غير ثابت على اخبار ثابتة \* قلت \* الطريق الاول الذي ذكره البيهقي رجاله على شرط الصحيح وقد صرح فيه ابن ابي ليلى بان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حدثوه فهو متصل لمعارف من مذاهب اهل السنة في عدالة الصحابة رضي الله عنهم وان جهالة الاسم غير ضارة وقال ابن حزم هذا اسناد في غاية الصحة واذا صح هذا الطريق فيعد ذلك انما يملل بالاختلاف اذا كان من هو غير مستضعف والا فرواية الضعيف لا تكون سببا لضعف رواية الجافظ والطريقان اللذان ذكرهما البيهقي بعد ذلك لبيان الاختلاف الواقع في السند لا يخلوان عن متكلم فيه ثم الاسناد مقدم على الارسال لان فيه زيادة وابن ابي ليلى سمع الحديث من الصحابة فرواه عنده مرة وارسله مرة اخرى كما مر نظائره على انه يمكن سماع ابن ابي ليلى من عبدا لله بن زيد لان عبدا لله توفي سنة ثنتين وثلاثين على ما سذكره ان شاء الله تعالى وابن ابي ليلى ولد سنة سبع عشرة فظهر بذلك ضعف قول البيهقي (فغير جائز ان يحتج بخبر غير ثابت) الى آخره \* ثم قال (وقد روي في هذا الباب اخبار من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينت ضعفها في الخلافات) \* قلت \* من جملة ما روي في هذا الباب حديث ابي محذورة من طريق همام الذي صحح الترمذي وابن خزيمة وغيرهما وحديثه ايضا من طريق ابن جريج الذي حسنه الحازمي كما مر وروى الطحاوي عن محمد بن خزيمة عن يزيد بن سنان ثنا تريك عن عبد العزيز بن ربيع سمعت ابا محذورة يؤذن مثنى مثنى ويقم مثنى مثنى \* وعبد العزيز بن ربيع ابو العوام الباهلي ثقة قاله ابن ميمون وقد صرح بسايعه من ابي محذورة واعلم الحاكم بان عبد العزيز لم يدرك اذ ان ابي محذورة فانه ولد بعد ذلك بستين \* قلت \* يحمل على انه اذن بعد النبي عليه السلام فسمعه عبد العزيز وابو محذورة توفي سنة تسع وخمسين وقيل سنة تسع وسبعين وعبد العزيز توفي سنة ثلاثين ومائة قال ابن منجويه اتى عليه نيف وتسعون سنة فهو قد ادركت زمان ابي محذورة بلا شك وروى ابو عوانة يعقوب ابن اسحاق الحافظ في صحيحه عن عمر بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث شعبة عن المفيرة عن الشيباني عن عبد الله بن زيد الانصاري سمعت اذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذاته واقامته مثنى مثنى واخرج ابو الشيخ الاصبهاني وابو حفص بن شاهين في السامخ والمنسوخ ورجاله عندهم ثقات وانما المنسوخ في اتصاله بين الشعبي وعبد الله بن زيد واعلم الحاكم بان عبدا لله بن عمر قال دخلت ابة عبد الله بن زيد بن عبد ربه على عمر بن عبد العزيز فقالت انا ابنة عبدا لله بن زيد ابي شهد بدرا وابل يوم احد فقال عمر \*



شعر تلك المكارم لاقعبان من لبن \* شيابا فعاة ابد ابرالا

قال الحاكم فبهذه الرواية الصحيحة تصرح بان احدا من هؤلاء لم يلق عبد الله بن زيد واعترض عليه صاحب الامام بما ملخصه ان الحاكم نظر الى عدالة الرواة والشان في الاتصال بين عبيد الله وعمر فان عبيد الله ليس من طبقة من يروى عن عمر مشافهة ولقاء وقد روى ابن اسحاق عن محمد بن عبد الله بن زيد حدثني ابي فصرح بسامع محمد بن ابيه وقد ذكر البيهقي فيما مضى (ع) محمد بن يحيى الذهلي انه ليس في اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اصح من هذا لان محمد اسمع من ابيه فمحمدا تصرح بالسامع كلف يحكم عليه بتلك الرواية المقطعة \* وقد ذكر البيهقي ان الواقدي ذكر بسنده عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان) واسند ابن ابي الدنيا في كتاب الاشراف عن الشعبي قال ولدت عام جلولاء واسند ايضا عن قتادة قال كان يوم جلولاء في سبع عشرة فعلى هذا يمكن سماع الشعبي من عبد الله بن زيد وروى الطبري والدارقطني وابن عدي من عدة اسانيد عن زياد بن عبد الله البكائي عن ادريس الاودي عن عون ابن ابي جحيفة عن ابيه ان بلالا كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى ويقوم مثنى مثنى وفي رواية اذن صوتين صوتين واقام مثل ذلك واعلت هذه الرواية بزياد فان ابن معين قال لا بأس به في المغازي واما في غير هاتين فمما يحجب عن ذلك بان مسلما اخرج عنه وروى له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وسئل عنه وكيع فقال هو اشرف من ان يكذب وقال ابن عدي قد روى عنه الثقات من الناس وما روى برواياته باساوروى الحاكم ثم البيهقي في الخلافيات من حديث شريك عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة ان بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وعنه الحاكم بانه مرسل وان سويد لم يدرك اذ ان بلال واثامته في عهد النبي عليه السلام وان شريك وعمران غير معتمدين في الصحيح واجيب عن ذلك بان سويد ادرك الجاهلية ولم ير النبي عليه السلام وادى الركوة لمصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ان لم يدركه ان بلال واقامته في عهد عليه السلام فلا مانع من ادراكه لما في عهد ابي بكر فقد ذكر ابن ابي شبة وخيره ان بلالا اذن حياة النبي عليه السلام ثم اذن لابي بكر حياته ولم يؤذن في زمن عمر فقال له عمر ما يمنعك ان تؤذن فقال اني اذنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض واذنت لابي بكر حتى قبض لانه كان ولي نعمتي وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا بلال ليس عمل افضل من الجهاد في سبيل الله فخرج فجاهد في الخلافيات للبيهقي ايضا انه اذن لابي بكر وروى الطحاوي حديث سويد هذا

من طريقين عن شريك ولفظه عن سويد سمعت بلال لا يؤذن مثني وبقيم مثني وهذا تصريح  
 بالسامع وشريك صحيح الحاكم في المستدرک روايته واخرج له مسلم متابعه وعمران بن مسلم الجعفي وثقه  
 يحيى وابوحاتم وغيرهما فلا يعارض ذلك بعدم الاحتجاج بهما في الصحيح وروى عبد الرزاق في مصنفه  
 انا الثوري عن ابي معشر هوزياد عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان اذانه واقامته مرتين مرتين وهذا  
 سند جيد وهو متابع لرواية سويد وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن فطر عن مجاهد ذكر له الاقامة مرة مرة  
 فقال هذا شي استخفته الامراء الاقامة مرتين مرتين وقال ابن ابي شيبة ثاو كيع ثا فطر فذكره ورواه الطحاوي عن  
 يزيد بن سنان ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا فطر بن خليفة عن مجاهد فذكر بمناه وروى البيهقي في الخلافيات من جهة  
 ابن اسحاق الحنظلي السمرقندي نا محمد بن ابان ثنا حماد عن ابراهيم قال اول من نقض الاقامة معاوية بن ابي سفيان  
 ثم حكى عن الحاكم انه قال ما ملخصه نقض الاقامة لثبوتها ومن ذكره بالصاد المهمة فقد وهم واجيب عن  
 ذلك بان ما تقدم عن مجاهد يقتضي ان التغير بالنقص بالمهمة وروى ابو حنيفة في مسنده عن علقمة بن مرثد  
 عن ابن بريدة عن ابيه ان رجلا من الانصار راى في منامه ان قائلا قال له مر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يا مر بلال بالاذان الله اكبر مرتين اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمد رسول الله مرتين  
 حي على الصلوة مرتين حي على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم علمه الاقامة كذا كذا ثم قال  
 قد قامت الصلوة مرتين كذا ان الناس واتمامتهم فاخبر النبي عليه السلام فامر بلال بذلك وقال الاثم  
 سمعت احمد يقول من اقام مثني مثني لم اعنقه وايس به باس قيل له فحدث ابي بمذورة صحيح فقال ١١٠  
 انا فلا ادفعه وقال ابو عمر ذهب ابن حنبل وابن راهويه وداود ومحمد بن جرير الى اجازة القول بكل  
 روي عن النبي عليه السلام في ذلك وحملوه على الاباحة والتغيير لانه ثبت عن النبي عليه السلام جميع ذلك  
 وعمل به اصحابه فمن شاء ثنى الاقامة ومن شاء افرد ها الا قوله قد قامت الصلوة ثمان ذلك مرتان قال البيهقي  
 او امثل اسناد روي في ثنية الاقامة حديث ابن ابي ليلى وهوان صحيح فكل اذان روي ثنائيه فهو  
 بعد روي عبد الله بن زيد فيكون اول مما روي في روياء مع الاختلاف في كيفية روياء في الاقامة المذنونة  
 يروونها مفردة والكوفيون يروونها مثني واسناد المذنونة موصول واسناد الكوفيين مرسل ومع موصول  
 المذنونة مرسل سعيد وهو اصح اذنا بعين ارسال ثم ماروينا من الامر بالافراد بعده قلت يظهر من مجموع  
 ما تقدم ان في ثنية الاقامة احاديث جيدة ومنها ما هو بعد روياء عبد الله بن زيد وهو حديث ابي بمذورة في

عد كلمات الاقامة سبع عشرة ومافي بعض رواياتهم علمني الاقامة مثنى مثنى فان ذلك كان بعد رجوع النبي عليه السلام من حنين كما ذكره البيهقي فيما تقدم وقد بينا ان اسناد الكوفيين في حديث رؤيا عبد الله بن زيد موصول ايضا ومن نظري طرق حديث روياء وحديث انس في الامر بافراد الاقامة يظهر له انها كانت في وقت واحد فكيف يقول البيهقي \* (ثم الامريا لا افراد بعده) بل حديث ابي مخذولة بعد الامر بالافراد \*

قال \* باب عدد المؤذنين \*

ذكر في آخره زيادة عثمان التاذين يوم الجمعة \* ثم قال (الخبر ورد في التاذين لاني المؤذن) \* قلت \* يظهر بهذا ان الخبر ليس بمطابق للباب لان الذي زاده هو الاذان لا عدد المؤذنين \*

قال \* باب فضل التاذين على الامامة \*

ذكر فيه حديث ابراهيم بن طهمان (عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال المؤذن يغفر له مدعيته ويصدق به كل رطب ويابس وصحته بقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشدا لائمة وغفر للمؤذنين) \* ثم قال (كذا رواه ابن طهمان وقد رواه عمار بن زريق عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغفر للمؤذن مدعيته ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته هذا القدر مرفوعا دون الحديث الاخر) \* ثم اسنده كذلك من حديث ابن عمرو من حديث ابي هريرة ايضا \* قلت \* ان كان البيهقي قصد بذلك لتلليل رواية ابن طهمان وهو الظاهر فترا: به عن الرواة لا يعارض زيادة غيره لاسيما مع انفصال احدا المتين عن الآخري المعنى فهما حد يثان مستقلان بمض الرواة روى احدهما وبعضهم شارك في ذلك وانفرد بالحديث الآخر \*

قال \* باب الترغيب في التجميل بالصلوات \*

ذكر فيه حديث ام فروة \* قلت \* الكلام عليه تقدم في ابواب التيمم ثم ذكر حديث عثمان بن عمر (عن مالك ابن مغول عن الوليد بن العيزار عن ابي عمرو والشيباني عن ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل افضل قال الصلوة في اول وقتها) \* قلت \* اختلف فيه على ابن مغول فرواه عثمان بن عمر عنه كذلك ورواه عنه محمد بن سابت ولفظه الصلوة على ميقاتها اخرج من طريقه البخاري في صحيحه \* قال البيهقي (وكذلك رواه بن دار عن عثمان بن عمر) \* قلت \* الذي رواه مسلم في صحيحه عن بن دار عن غندر عن شعبة خلاف هذا وسند ذكره

ان شامة تسمى **قال البيهقي** (وكذلك رواه **علي بن حفص المدايني** من شعبة عن **الوليد بن الميزان** **قلت** **المدايني** هذا قال **ابو حاتم** لا يحتج به والمشهور عن شعبة الصلوة على وقتها وكذلك أخرجه الشيخان من رواية جماعة عنه قال (وروى **غندر** عن شعبة عن **عبد المكثب** عن **ابي عمرو** عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثله) **قلت** **قد تقدم** ان المشهور عن شعبة على وقتها وقد ذكر مسلم حديث شعبة كذلك ثم قال **ثا** **محمد بن بشار** **نا محمد بن جعفر** فاشعبة بهذا الاسناد مثله فهذه الرواية الصحيحة عن **غندر** خلاف ما ذكره البيهقي عنه وقال **ابن حبان** في صحيحه الصلوة في اول وقتها تفرد بها **عثمان بن عمر** ثم ذكر البيهقي (حدثني **ابي مسعود** **ثم** **علي بناس**) **قلت** **حديثه** الطويل في الاوقات يخرج في الصحيحين بدون هذه الزيادة وفي اسناد هذا الحديث الذي ذكره البيهقي اسامة بن **زيد** الا اني خرج له مسلم ومع ذلك تكلم فيه قال **احمد** ليس بشيء وعنه تركه **يحيى بن سعيد** بآخيه وعنه قال **روى** عن **نافع** احاديث مناكير فقال له ابنه **عبد الله** اراه حسن الحديث فقال ان تدبرته حديثه فستعرف فيه الكثرة وعن ابن معين كان **يحيى بن سعيد** يضعفه وقال **ابو حاتم** يكتب حديثه ولا يحتج به وقال **النسائي** ليس بالقوي ثم ذكر البيهقي حديثا (عن **هاشم بن القاسم** **ثا** **الليث** عن **ابي النضر** عن **عمرة** عن **عائشة** ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة لوقتها الا خرج حتى قبضه الله) ثم قال وكذلك رواه **علي بن عبد الرحمن** عن **الليث** **قلت** لا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم لم يصل في آخر الوقت ان يكون اوله افضل اذ بينهما واسطة و**علي بن عبد الرحمن** الواسطي كذاب حكاه **الذهبي** عن **الدارقطني** ثم **احمد** البيهقي (عن **اسحاق بن عمر** عن **عائشة** قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة لوقتها الا خرج مرتين حتى قبضه الله) ثم قال (وهذا مرسل **اسحاق** لم يدرك عائشة) **قلت** في الميزان **اسحاق** هذا تركه **الدارقطني** وذكر **ابو حاتم** وجماعته انه مجهول فكيف عرف البيهقي انه لم يدرك عائشة

باب قبول الظاهر في غير شدة الحر

قال

ذكر في آخره حديث عائشة **قلت** **فيه** شيان **احدهما** ان في سنده **حكيم بن جبير** قال **احمد** ضعيف منكر الحديث وقال **الدارقطني** متروك وقال **الجوزجاني** كذاب وتركه شعبة ذكر ذلك صاحب الميزان وذكر هذا الحديث من منكراته **والثاني** ان في سنده اختلافا ايضا ذكره البيهقي بعد **ثم** ذكر سنده في اثائه (انا **محمد بن الفضل** بن **جابر** **ابو عبد الرحمن** **الاذري**) **قلت** كذا رأيت في نسختين جيدتين و**ابو عبد الرحمن**

هذا اسمه عبدالله بن محمد بن اسحاق والصواب اننا محمد بن الفضل بن جابر اخبرنا ابو عبد الرحمن \*

\* قال \* باب تأخير الظهر في شدة الحر

\* قلت \* احلاق هذا الباب والاحاديث التي فيه تدل على التأخير في شدة الحر مطلقا والشافعي قيده \* قال الترمذي في جامعه قال الشافعي انما الايراد بصلوة الظهر اذا كان مسجدا ينتاب اهله من البعد فاما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قومه فالذي احب له ان لا يؤخر الصلوة في شدة الحر \* قال ابو عيسى ومعنى من ذهب الى تأخير الظهر في شدة الحر الاولى واشبه بالانباع واما ما ذهب اليه الشافعي ان الرخصة لمن ينتاب من البعد والمشقة على الناس فان في حديث ابي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي \* قال ابو ذر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاذا نبلال لصلوة الظهر فقال عليه السلام يا بلال ابرد فلو كان الامر على ما ذهب اليه الشافعي لم يكن الايراد في ذلك الوقت معنى لا اجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون ينتابون من البعد \*

\* قال \* باب تعجيل العصر

ذكر فيه حديث مالك (عن ابن شهاب عن انس قال كنا نصلي العصر ثم يذهب الله اهل قباء) الحديث \* قلت \* في علل الصحيحين للدارقطني هذا مما يتقدم به على مالك لانه وقفه وقال فيه الى قباء وخالفه عدد كثير منهم صالح ابن كيسان وشعيب وعمر بن الحارث ويونس واليث وسمر وابن ابي ذيب وابراهيم بن عليه وابن اخ الزهري والنعمان وابو اويس وعبد الرحمن بن اسحاق وقد اخرجنا قول من خالف مالكا ايضا وقال ابو عمر في التمهيد قال فيه جماعة اصحاب ابن شهاب عنه يذهب الذاهب الى العوالي \* وهو الصواب عند اهل الحديث وقول مالك عندهم الى قباء وهم لاشك فيه ولم يتابع احد عليه في حديث ابن شهاب هذا وذكر البيهقي في هذا الباب والطحاوي وابن عبد البر وغيرهم (ان اقرب العوالي الى المدينة ميلان او ثلاثة) فيمكن ان يصلي في وسط الوقت ثم توقي العوالي ثم ذكر حديث عبد الواحد بن نافع (عن عبدالله بن رافع عن ابيه انه عليه السلام كان يامرهم بتأخير هذه الصلوة) ثم حكى عن الدارقطني (انه قال الصحيح عن رافع وغيره ضد هذا) \* قلت \* ذكر ابن حبان في ثقات التابعين عبدالله بن رافع وذكر في ثقات اتباع التابعين عبد الواحد بن نافع وعن علي بن شيبان قال قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء فنية اخرجه ابو داود وسكت عنه واخرج الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن العباس بن ذريح عن زياد بن عبدالله النخعي قال كما جلوسا مع علي في المسجد الاعظم والكوفة يومئذ اخصاص فجاء

المؤذن فقال الصلوة يا امة المؤمنين للمصر فقال اجلس فجلس ثم عاد فقال ذلك لمفقال على هذا الكلب يعلمنا  
بالسنة فقام فصلى بنا العصر ثم انصرفنا الى المكان الذي كنا فيه فبحثونا للركب لنزول الشمس للغيب لنراها \*  
والعباس ثقة وزياذ ذكره ابن حبان في ثقات التابعين واخرج الترمذي انا على بن حجرانا اسمعيل بن الية  
عن ايوب عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد تعجيلا للظهر منكم وانتم اشد  
تعجيلا للعصر منه قال الترمذي وقد روي هذا الحديث عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة نحوه وسكت  
الترمذي عن الحديث ورجاله على شرط الصحيح وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن ابراهيم  
قال كان من كان قبلكم اشد تعجيلا للظهر واشد تأخيرا للعصر منكم وعن الثوري عن الاعمش كان اصحاب  
ابن مسعود يعجلون الظهر ويؤخرون العصر وعن الثوري عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود  
كان يؤخر العصر وعن ممر عن خالد الخذاء ان الحسن وابن سيرين وابا قلابة كانوا يسون بالعصر \*

### باب كراهية تأخير العصر

\* قال \*

ذكر فيه حديث انس (سمعه صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلوة المنافقين مجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت  
بين قرني الشيطان قام فنقرها اربعا) قلت هذا الحديث يدل على كراهية تأخيرها الى هذا الوقت لا كراهية تأخيرها  
الى ما قبل اصفرار الشمس ثم ذكر حديث بريدة (كان عليه السلام في بعض غزواته فقال بكونوا بالصلوة  
في يوم النجم فانه من ترك صلوة العصر حبط عمله) قلت مفهوم هذا الحديث تأخير العصر في غير يوم  
النجم ومثل هذا المفهوم حجة عند الشافعي \* ثم ذكر حديث (من فاتته صلوة العصر فكانما وتراهم وماله) من  
طريق ابن عمر عن النبي عليه السلام ثم ذكره من حديث نوفل بن معاوية عن النبي عليه السلام ثم  
قال وهو مخرج في الصحيحين فالحديث محفوظ عنهما \* قلت ما مر كلامه انه في الصحيحين من حديث نوفل  
ايضا وليس حديثه فيها ولا في واحد منهما بل هو في سنن السائى ثم الحديث غير مناسب للباب ثم ذكر (عن عروة  
عن عمر كتب الى ابي موسى ان صل العصر والشمس بيضاء نفية قدر ما يسير الراكب ثلاث فراخ) قلت \*  
من صلى قبل الاصفرار يصدق عليه انه صلى كذاك فهو ان دل على كراهية التأخير فانما يدل على كراهته  
الى آخر الوقت لا على كراهية كل تأخير على ان رواية عروة عن عمر مرسله لانه لم يذكره \*

### باب قبيل المغرب

\* قال \*

ذكر فيه حديث يحيى بن معين عن يشر بن السري بسنده عن ابي طريف انه كان شاهد النبي عليه السلام وهو

بما صدر لأهل الطائف فكان يصلي بناصره البصر حتى لو ان انسانا رمى بنبله ابصر موافق ببله ثم قال (اراد صلوة المغرب وانما سميت صلوة البصر لانها تؤدى قبل غلطة الليل) قلت لا يظهر ان صلوة البصر صلوة الفجر وكذا جاء مفسرا في رواية الطحاوي عن ابن ابي داود عن ابن معين بسند المذكور ونقطة فكان يصلي بناصره الفجر الحديث ذكره الطحاوي في باب الوقت الذي يصلي فيه الفجر واسند المرزوي في الغريين عن احمد بن سعيد الدارمي قال صلوة البصر صلوة الفجر وقال الفارسي في مجمع الغرائب اراد به صلوة الفجر لانها انما تصلى عند اسفار الظلام واثبات البصر الا شفاص وقيل انها صلوة المغرب لانها تؤدى قبل غلطة الليل الحائلة بين الابصار والمربيات والاول اظهر انتهى كلامه وعن هذا في الحديث دليل على ان اسفار بالفجر افضل وذكر الطبراني هذا الحديث في محجمه الكبير من طريقين ونقطة فكان يصلي بناصره العصر كذا رأيت في اصل جيد من اصول هذا الكتاب وعلى هذا ففيه دليل على الخفية تأخير العصر \*

يقال في باب تعجيل المشاء

ذكر فيه حديث ابي عوانة عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام صلوا يعني المشاء لسقوط القمر لثالثة) قلت في هذا الحديث ثلاثة امور احدها انه مضطرب الاسناد والمثان رواء هشيم عن ابي بشر عن حبيب عن النعمان وليس فيه بشير بن ثابت كذا اخرجه الحاكم وثابع رتبة هشيم فرواه كذلك عن ابي بشر هكذا اخرجه النسائي من طريق رتبة ورواه الخلال عن موهنا عن احمد ثنا يزيد بن هارون عن شعبه عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة رابعة قال يزيد بن هارون قلت لشعبة هشيم عن ابي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام يصلي المشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة ثالثة فقال حيثذا اول ليلة ثالثة والامر الثاني ان حبيباه نظر كذا قال البخاري وقال ابن عدي قد اضطرب في اسانيد ما يروى عنه \* والثالث ان القمر في الليلة الثالثة يسقط به رمضى ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجرأة على ثنتي عشرة ساعة والشمس الاحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم \* ثم ذكر البهقي حديث حماد بن سلمة ثنا علي بن زيد عن الحسن بن ابي بكرة اخراجه النبي صلى الله عليه وسلم المشاء مع بال ال ثلث الليل فقال ابو بكر يا رسول الله لو انك عجلت هذه الصلوة لكان امكن لقائنا اوليائنا من الليل قبل

ذلك) \* ثم قال (تفرد به علي بن زيد وليس بالقوي) \* قلت \* كذا قال هنا وحكي في باب منع التطهير بالنيذ (من الدار قطنى انه قال ضعيف) وقال البيهقي في باب من ادى زكوته فليس عليه اكثر (حماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة عن ابي نعمة السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدالة) ثم الحديث انما يدل على التعجيل قبل الثالث لا على كل تعجيل بل استدل به جماعة على التأخير منهم صاحب الامام \*

قال \* باب كراهية النوم قبل المشاء \*

ذكر فيه حديث خيشمة عن رجل من جعفر عن عبد الله بن مسعود (قال عليه السلام لا سمر بعد المشاء الا لمصل او مسافر) ثم قال (وقيل عن علقمة عن عبد الله وهو خطأ) ثم اسند عن علقمة عن عمر حد يثا طويلا وفيه (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر في الامر من امر المسلمين) ثم قال (وفي ذلك دليل على ان رواية السمر من عمر لا من عبد الله في رواية علقمة) \* قالت \* هما حديثان مختلفان فلا يازم من رواية علقمة هذا الحديث عن عمران لا يكون روى عن ابن مسعود حديث لا سمر بعد المشاء ثم قال البيهقي (وهذا الحديث لم يسمعه علقمة من عمر انما رواه عن القرظ عن قيس عن عمر) \* قلت \* علقمة سمع من عمر حديث الاعمال بالنيات خروجه الجماعة من روايته عنه فيجعل دلي انه سمع منه حديث السمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى ويدل على ذلك ان الترمذي خرج الحديث من طريق علقمة عن عمر وحسنه فدل على انه متصل عنده ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن عمران بن حصين عن ابن مسعود كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى اكرينا) الحديث الى آخره \* قلت \* فيه امران \* احدهما \* انه منقطع قال البيهقي في باب من عجل في النذر كفارة يمين (قال ابن المديني لم يصح الحسن سماع من عمران بن حصين من وجه يثبت \* الثاني \* انه ليس في الحديث ان ذلك كان بعد الصلوة \*

قال \* باب تعجيل الصبح \*

ذكر فيه حديث ابي مسعود والكلام عليه تقدم في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات ثم ذكر حديث انس (انه عليه السلام وزيد بن ثابت تسمرانما قرعا من سمورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلوة فصلى قلت لانس كم كان بين فراغهما من سمورهما ودخولهما في الصلوة قال قدر ما يقرء الرجل خمسين وفي رواية خمسين او ستين) \* قلت \* ليس في ذلك دليل على انه كان يدخل في اول الوقت لانه مكث قدر قراءة خمسين



اوستين آية سرسله \* ثم ذكر (عن حبان بن الحارث اتيه عليا وهو معسكر بدير مكرم فوجدته يطعم فقال  
ادن فكل قلت اني اريد الصوم قال انا اريده قد نوت فاكلت فلما فرغ قال يا ابن النباح اقم الصلوة) \* قلت \*  
ابن الحارث هذا لا ادري ما حاله وقد جاء عن علي بسند جيد خلاف هذا \* قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا  
شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي عن علي بن ربيعة ان عليا قال يا ابن النباح اسفر بالفجر ورجال هذا  
السند على شرط مسلم الا شريك افاته اخرج له في المتابعات وصحح الحاكم روايته كما مر وقد تابع شريك على هذا  
الاثر الثوري \* قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت  
عليا يقول لمؤذنه اسفر اسفر يعني بصلوة الصبح ثم ذكر البيهقي عن ابي عبيدة عن ابن مسعود كان يصلي بنا  
الصبح حين يطلع الفجر الى آخره \* قلت \* فيه شيان \* احدهما \* ان منقطع لان ابا قبيدة لم يدرك اياه كذا ذكره  
البيهقي فيما بعد في باب من تبرأ بالطائفتين \* والثاني \* ان الحديث الصحيح عن ابن مسعود يدل على ان الاسفار  
افضل وهو ما خرجاه من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صلى صلوة لنبر بمقاتها الا صلواتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها واسلم قبل  
وقتها بغلس ومعناه قبل وقتها المعتاد اذ فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز فدل على ان تأخيرها كان معتادا للنبى  
صلى الله عليه وسلم وانه عجل بها يومئذ قبل وقتها المعتاد وابن مسعود ايضا كذلك كانت عادته \* قال ابن  
ابي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن سفيان عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان ابن مسعود ينود  
بالفجر وهذا سند صحيح ورواه ايضا عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري بسند ولفظه كان عبد الله  
يسفر بصلوة الفداة وقال صاحب التمهيد على مذهب علي وعبد الله جماعة اصحاب ابن مسعود وهو قول الثوري  
وطائفة وسعيد بن جبير واليه ذهب فقهاء الكوفيين \* قال البيهقي (وروي عن الفرافصة بن عمار قال  
ما اخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان اياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها) قال (وذلك يدل على انه كان  
يدخل بها بغلس) \* قلت \* يحتمل انه كان يقرأها في الركعتين ويحتمل انه كان يقرأها فيهما ببعضها ولكنه كان  
يردد هاتين في صبح يوم وبعضها في صبح يوم آخر ببعضها فتكرر على الراوى سماعها على انه قد اختلف في هذا  
الاثر فقال ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة ثنا عبيد الله هو العمري اخبرني ابن الفرافصة عن ابيه قال قلت  
سورة يوسف خلف عمر في الصبح \*

باب خير اعمالكم الصلوة

قال \*

ذكر فيه حديث ثوبان (استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلوة) \* قلت \* في دلالته على التعجيل نظر ولودل عليه ينبغي ان يذكر في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات فذكره بين التغليس بالصبح وباب الاسفار بها من سوء الترتيب \*

باب الاسفار بالفجر حتى يتبين طلوع الفجر

قال \*

قلت \* مقصوده بذلك تاويل حديث اسفروا بالفجر وقد بين هذا التاويل ما حكاه البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي انه عليه السلام لما حض على تقديم الصلوة واخبر بالفضل فيها احتمل ان يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال اسفروا بالفجر حتى يتبين الفجر الآخر معترضا فاراد عليه السلام الخروج من الشك حتى يصلي المصلى بعد اليقين بالفجر فارمهم بالاسفار اي بالتبيين) \* قلت \* في بعض الفاظ هذا الحديث ما بعد هذا التاويل او ينفية كما سنذكره ان شاء الله تعالى ولان الصلوة قبل التبين والتيقن لا تجوز والصلوة الفاسدة لا يجوز عليها ويبقى الفرض في ذمته وقوله اعظم للاجر افضل التفضيل فيقتضي اجرين احدهما اكل من الآخر فان صيغة افضل تقتضي المشاركة في الاصل مع رجحان احد الطرفين ثم ذكر البيهقي الحديث وهو حديث ابن احناف عن عاصم بن عمرو بن محمود بن ليث عن رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اسفروا بالاجر فانه اعظم للاجر) \* قلت \* اخرجه الترمذي من هذا الوجه وقال حسن صحيح كذا ذكر ابن عساكر والذري والمزي ورواه ايضا عن عاصم بن محمد بن عجلان اخرجه من طريقه ابن حبان في صحيحه ولعله اسبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لاجوركم واخرجه ايضا ابو داود وابن ماجه ولفظ الطحاوي اسفروا بالفجر فكما اسفرتم فهو اعظم الاجر وقال لاجوركم وله طريق آخر اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب. ثنا ابن ابي مريم ابرو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمرو بن محمود بن ليث عن رجال من قومه من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اسفرتم بالصبح فهو اعظم للاجر ورجال هذا السند ثقات وفي الخلافات للبيهقي عن ابي الزاهرية عن ابي الدرداء عن النبي عليه السلام قال اسفروا بالفجر وهو مرسل وروي من وجه آخر ايضاً من سلاسل صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن زيد بن اسلم انه عليه السلام قال اسفروا بالصبح فهو اعظم للاجر \*

\* قال \*

باب من قال في العصر يعني الوسطى

ذكر فيه حديث البراء (نزلت حافظوا على الصلوات وصلوة العصر فقرأناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله ثم ان الله نسخها فنزل حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فقال رجل اهي صلوة العصر فقال قد اخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله) ثم اخرج من طريق آخر ولفظه (قرأناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمانا طويلا حافظوا على الصلوات وصلوة العصر ثم قرأناها بعد حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلا تدري اهي المصرام لا) قلت \* في هذا الباب احاديث ظاهرة بالدلالة على انها العصر فاخرها البيهقي وقدم هذا الحديث وهو يحتمل ان يراد بالوسطى فيه العصر وان يراد غيرها ولهذا شك الراوى وهذا بناء على ان النسخ ههنا هل هو متوجه الى اللفظ دون المعنى او اليهما معا وقال الطحاوى في كتاب الرد على الكرايسى نا ابراهيم بن ابي داود ثنا ابو مسهر ناصدة بن خالد حدثني خالد بن هقان اخبرني خالد سبلان عن كميل بن حرمة التميمي عن ابي هريرة انه اقبل حتى نزل دمشق على ابي كلفم الله ومي فاتي المسجد فجلس في غريبه فتذاكروا الصلوة الوسطى فاختلفوا فيها فقال اختلفنا فيها كما اختلفتم ونحن نداء برب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما الرجل الصالح ابو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فقال انا اعم لكم ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جريئا عليه فدخل ثم خرج فاخبرنا انها صلوة العصر وكران حبان كبريلا هذا في الثقات من الثابتين ثم قال ثنا محمد بن الهمداني ثنا ابن زنجويه ثنا ابو مسهر فذكره بسنده وقال الطحاوى في الكتاب المذكور ثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا احمد بن جاب ثنا عيسى ابن يونس عن محمد بن ابي حمزة عن موسى بن وردان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الوسطى صلوة العصر ثم قال البيهقي (وهذا قول على في اصح الروايتين عنه) قلت \* هذا الكلام يدل على ان الرواية الاخرى عن علي صحيحة وليس كذلك على ما نذكره في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى وقال ابو عمرو لا خلاف عن علي من وجه صحيح انها المصري والاستنكار المحفوظ المعروف على انها العصر \*

\* قال \*

باب من قال في الصبح

ذكر فيه (عن مالك بن بلعمه ان عليا وابن عباس كانا يقولان في الصبح قلت في التمهيد قد روى من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة عن ابيه عن جده عن علي قال هي صلوة الصبح وحسين هذا متروك الحديث ولا يصح جده يشهد هذا

وقال قوم ما رسله مالك في موطاء عن علي انها الصبح اخذه من حديث ابن ضميرة هذا لانه لا يوجد عن علي  
الامن حديثه واخرج الطحاوي وابوالعباس السراج في مسنده من حديث جماعة عن هلال بن خباب عن  
عكرمة عن ابن عباس قال قاتل النبي صلى الله عليه وسلم عدو له فلم يفرغ حتى تأمصر عن وقتها فلما انظر فرأى  
ذلك قال اللهم من حبسنا عن صلوة الوسطى فاملاً يوتهم وقبورهم ناراً \* وهلال هذا وثقه ابن معين وابن حنبل  
وروى له اصحاب السنن الاربع فاين عباس قد روى مرفوعاً انها العصر والمغرب عند المحدثين لرواية الراوى  
لالاً به وقد ذكر البيهقي في آخر الباب السابق (ان احد قولي ابن عباس انها العصر) وقال ابن ابي شيبة في المصنف  
ثاويك ثاشمة عن ابي اسحاق عن عمير بن سعد سمعت ابن عباس يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى  
صلوة العصر وهذا السند على شرط الشيخين ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه قنت في الصبح ثم قال هذه الصلوة التي  
ذكرها الله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين) \* قلت \* في الصحيح عن زيد بن ارقم  
كنا نتكلم في الصلوة حتى نزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت  
ونهي عن الكلام فدل على ان القنوت هو السكوت لا القنوت في الصبح كما جاء في هذا الاثر عن ابن عباس  
وقال ابن ابي شيبة ثاشمين بن علي هو الجعفي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبران  
ابن عباس كان لا يقنت في صلوة الفجر وهذا مسند صحيح على شرط الشيخين فلو كان القنوت في الآية هو  
القنوت في الصبح كما في هذا الاثر لما تركه ابن عباس لان الله تعالى امر به وقال الطبري في التهذيب لادليل  
في قوله تعالى وقوموا لله قانتين انها الصبح اذا القنوت الطاعة فكل مصلته تعالى قانت سواء كانت في الصبح  
او بقية الصلوات قال تعالى مسلمات مؤمات قانتات والصواب قول من قال انها العصر لصحة الخبر بذلك \*  
ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انها الصبح) \* قلت \* قد ذكره في الباب السابق عنه ان احد قوايه انها العصر وهذا  
القول اخرجه الطحاوي عن عبد الله بن صالح وعبد الله بن يوسف عن الليث بن ابن الحارث عن ابن شهاب  
عن سالم عن ابيه قال الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا سند صحيح وفي التمهيد روي عن ابن عمر ايضاً انها  
العصر رواه شعبه عن ابي حيان سمعت ابن عمر يسئل عن الصلوة الوسطى فقال العصر ثم قال البيهقي (ومن  
قال به يعني انها الصبح احتج بما انا به ابو عبد الله) فساق بسنده (عن ابي يونس مولى عائشة قال امرتني عائشة ان  
اكتب لها مصحفاً قالت اذا بلغت هذه الآية فاذا لي \* حافظوا على الصلوات \* فلما بلغت اذنتها فاملت علي \* حافظوا  
على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر \* قالت عائشة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

البيهقي (وفيه دلالة على ان الوسطى غير العصر) \* قلت \* هذه قراة شاذة والشافعي ومالك لا يحملان لقراة  
 الشاذة قرآنًا ولا خبرا ويسقطان الاحتجاج بها ولو سلمنا انه يحتاج بها لا نسلم ان العطف هنا يقتضي المفارقة بل  
 يحتمل ان يكون للمصراسان احدهما الوسطى والاخر العصر ويؤيد هذا ما ذكره الطحاوي قال ثنا ابراهيم  
 ابن مرزوق ثنا عبيد الله بن عبد الحميد الحنفي عن محمد بن ابي حميد حدثني حميدة بنت ابي يونس مولاة عائمة  
 وكانت عائشة اوصت لما بنتا عها قالت نوجدت في مصحفها حاشوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي العصر  
 وذكر البيهقي في الباب السابق (عن جماعة منهم عن عائشة انه من اراء الوسطى هي العصر) ورواه ابن ابي شيبة  
 في المصنف عن عائشة من طريقين وقال ابن حزم صححت الرواية عنها انها العصر وذكر البيهقي بعد من حديث  
 ابن اسحاق (عن محمد بن علي ونافع عن عمرو بن رافع عن حفصة) الحديث وفي آخره (ما كتب حاشوا على الصلوات  
 والصلوة الوسطى هي صلوة العصر) وله شاهد سند ذكره ان شاء الله تعالى ثم اوسلنا المنة اثره وان الوسطى  
 غير العصر لا يلزم من ذلك ان تكون الصبح بعينها المعجب من البيهقي كيف يقول (من قال انها الصبح يحتاج  
 بهذا الحديث) ثم يقول (وفيه دلالة على ان الوسطى غير العصر) ثم ذكر (عن زيد بن اسلم عن عمرو بن رافع  
 قال كنت اكتب مصحف حفصة فثقلت ادا بلغت هذه الآية فاذني فلما بالمتها آدنتها فاملت نلي حاشوا على  
 الصلوات والصلوة الوسطى وصالوة العصر) \* قالت \* المباحث الثلاثة التي ذكرناها في حديث عائشة نذكرها  
 هنا \* ثم ذكر البيهقي من جهة نافع (قال امرت حفصة بمصحف يكتب لها) فذكره بمثله الا انه رفعه \* ثم قال البيهقي  
 (فيه ارسال من جهة نافع) ثم ذكره من طريق ابن اسحاق (عن ابي جعفر محمد بن علي ونافع مولى ابن عمر  
 كلاهما عن عمرو بن رافع مولى عمر قال كنت اكتب المصاحف فذكر الحديث مرثوا وفي آخره) فقالت اكتب  
 حاشوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي صلوة العصر) ثم ذكر (انه خالف ما تقدم في قوله عمرو بن رافع  
 وانما هو عمرو وفي قوله هي صلوة العصر وانما هو وصالوة العصر) \* قلت \* قد جاء لهذا الحديث شاهد قروي  
 الطحاوي عن علي بن شيبة نا زيد بن هارون ثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن عمرو بن رافع قال  
 مكتوب في مصحف حفصة بنت عمر حاشوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر \* قال  
 صاحب الامام وهذا شاهد قوي ويزيد بن هارون ومحمد بن عمرو وابو سلمة من رجال الصحيح \* قال  
 البيهقي (وقد جاء الكتاب ثم السنة لتخصيص الصبح بزيادة الفضيلة) \* قلت \* خصوص الغلبة لا يدل على  
 خصوص هذا الحكم وهو كونها نوسطى وانما هو ترجيح بوجه لان نسبة له في القوة الى التصريح بانها العصر

ثم ما ذكره من فضيلة الصبح معارض بالفضيلة المختصة بالمصر وهو ما ذكره البيهقي فيما مضى في باب كراهية تأخير المصر وعزاه الى البخاري من حديث بريدة (انه عليه السلام قال من ترك صلاة المصر فقد حبط عمله) بل هذه الفضيلة ابلغ في التاكيد فان فضيلة الصبح من باب الترغيب وهذه الفضيلة من باب الوعيد باحباط العمل ولم يرد مثله في الصبح فان كان ولا بد من الترجيح بامر عام فهذا اقوى \* ثم ذكر البيهقي من جملة فضائل الصبح حديث ابي هريرة (تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة التجر وصلاة العصر) الحديث \* قلت \* هذه الفضيلة غير مختصة بالصبح بل هي مشتركة بينها وبين العصر وذلك فيما اخرجه البيهقي بعد وعزاه الى الشيخين من حديث ابي هريرة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويمجتمعون في صلاة التجر وصلاة العصر) الحديث \* قال (وقد جاء الكتاب ثم السنة بزيادة فضيلة الصبح والمصر جميعا) \* قلت \* قد تقدم ان زيادة فضيلة الصبح لا تدل على انها الوسطى وعلى تقدير ثبوت هذه الدلالة فذكر فضيلة الصلوتين لا تدل على انها الصبح بعينها فهذا من البيهقي اشتغال بالانغمه في مدعاء \*

\* قال \* باب من طلب باجتهاده اصابة عين الكعبة \*

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء سمعت ابن عباس يقول انما امرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخوله قال لم يكن ينهى عن دخوله ولكن سمعته يقول اخبرني اسامة انه عليه السلام لما دخل البيت) الحديث \* قال البيهقي (رواه البخاري دون قضية الدخول ودون ذكر اسامة والصحيح ما روينا) \* قلت \* يفهم من هذا ان الذي رواه البخاري ليس بمسحج وليس كذلك \*

\* قال \* باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة \*

ذكر فيه (عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة) \* ثم قال (المراد به واهل اهل المدينة ومن كانت قبلته على سمتهم فيما بين المشرق والمغرب تطلب قبلتهم ثم يطلب عينا فقد اخبرنا) فساق بسنده (عن نافع بن ابي نعيم عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا توجهت قبل البيت) \* قلت \* فيه ثلاثة امور \* احدها ان نافع بن ابي نعيم قال فيه احمد ليس بشئ في الحديث مكاه عنه ابن عدي في الكامل وحكي عنه الساجي انه قال هو منكر الحديث \* والثاني \* ان هذا الاثر يختلف فيه على نافع فرواه عنه ابن ابي نعيم كما رووه مالك في الموطأ عنه ان عمر قال \* والثالث \* قوله اذا توجهت قبل البيت محتمل ان يراد به طلب الجهة فيحمل على ذلك حتى لا يخالف اول الكلام وهو قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة \*

• قال • ﴿باب استبيان الخطأ بعد الاجتهاد﴾

• قلت • كذا في عدة نسخ وصوابه استبانة الخطأ •

• قال • ﴿باب الصبي يبلغ في صلواته فيتمها﴾

ذكر فيه حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة (عن ابيه عن جده مروا الصبي بالصلوة ابن عشرين سنة)

• قلت • ذكر ابن ابي خيثمة ان ابن معين سئل عن احاديث عبد الملك هذا عن ابيه عن جده فقال ضعف وفي

الضعفاء لابن الجوزي ان ابن معين ضعف عبد الملك •

• قال • ﴿باب وجوب تعلم ما يجزى به الصلوة﴾

ذكر فيه حديث ايوب بن موسى عن ابيه عن جده ثم قال (هو ايوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص)

• قلت • اخرج الترمذي هذا الحديث ثم قال هو عندى مرسل •

• قال • ﴿باب جهر الامام بالتكبير﴾

ذكر فيه ان اباسعيد الخدرى جهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع وبعد ان قال سمع الله لمن حمده ثم قال (رواه

البخارى عن يحيى بن صالح) • قلت • مراده جهر الامام بتكبيره الاحرام لانه ذكر هذا الباب في اثناء امور

تكبيره الاحرام والحديث الذى اورد فيه الجهر بتكبيره وليس ذلك فى صحيح البخارى فانه رواه عن يحيى

ابن صالح بسنده ولفظه صلى لنا ابوسعيد فجهر بالكبير حين رفع راسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين

قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان البيهقي اراد ان البخارى اخرج

الحديث فى الجملة والفقهاء الذى يقصد استنباط الاحكام لا يمدون فى مثل هذا •

• قال • ﴿باب الامام يخرج فان رأى جماعة اقام﴾

ذكر فيه حديثان سالم ابى الضر • قلت • هو مرسل ثم ذكر (عن مسعود بن الحكم عن على بن ابي رضى الله عنه مثله) •

قلت • رواه ابو داود فى سننه من حديث ابى مسعود الزرقى عن على • وابو مسعود هذا ذكره عبد الفنى والمزى

وغيرهما ولم يذكر واه اسما وجعلوه غير مسعود بن الحكم الزرقى وذكروه فى ترجمتين •

• قال • ﴿باب من زعم انه يكبر قبل فراغ المؤذن﴾

ذكر فيه (عن عاصم الاحول عن ابى عثمان النهدي عن بلال انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبغنى بآمين)

ثم اسند (عن عبد الواحد بن زياد عاصم عن ابى عثمان قال قال بلال) الحديث • ثم قال (كذا رواه عبد الواحد عن عاصم

مرسلاً) قلت \* أبو عثمان سلم على عهد النبي عليه السلام وسمع جمعا كثيرا من اصحابه عليه السلام كعمر بن الخطاب وغيره فاذا روى من بلال بلفظ عن اوقال فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم \*

\* قال \* ﴿ باب من قال يرفع يديه حذو منكبيه ﴾

ذكر فيه حديث ابي حميد وثلي رضي الله عنهما والكلام عليهما سياتي ان شاء الله تعالى في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ثم اسند عن الشافعي عن ابن عينة عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل رأيت عليه السلام اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه ثم قال (وكذا رواه الحميدي وغيره عن ابن عينة) \* قلت \* رواه التبراني من حديث الحميدي وابراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان عن عاصم بسنده ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه بما ذى اذنيه وروينا في مسند الحميدي بسنده المذكور ولفظه اذا افتتح الصلوة رفع يديه وادارك وبعد ما يرفع الحديث ولم يقل حذو منكبيه ولا اذنيه وهذا كله يخالف ما عناه البيهقي الى الحميدي \* ثم ذكر حديث عبد الجبار بن وائل (عن ابيه انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة رفع يديه حتى كانا بجبال منكبيه وحاذى ايهاميه اذنه وكبر) \* قلت \* هو منقطع \* عبد الجبار لم يسمع من ابيه ذكره النسائي وفي كلام البيهقي في باب وضع الركبتين قبل اليدين ما يدل عليه ويؤيد هذا ما اخرجه ابو داود من حديث عبد الجبار بن وائل قال كنت صغيرا لا اسقل صلوة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل يعني هو وائل بن حجر نال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث واخرج مسلم من حديث عبد الجبار عن عاتمة بن وائل ومولى لهم عن وائل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر \* وصفها ماحد الرواة حيا لاذنيه وذكره البيهقي فيما بعد في باب وضع اليدين على اليسرى \* ثم ذكر البيهقي حديث مالك بن الحويرث (انه عليه السلام رفع يديه حين حاذى بهما فروع اذنيه) ثم قال (ورواه شعبة عن قاذة فقال حتى يحاذي بهما فروع اذنيه وفي رواية حذو منكبيه) \* قلت \* حديث شعبة اخرجه ابو داود والنسائي ولم يذكر الرواية التي فيها حذو منكبيه ولم اجدي حديث مالك بن الحويرث فيما بايدنا من الكتب ولم يذكر البيهقي سندها لينظر فيه \* ثم حكى (عن الشافعي انه اخذ باحاديث الرفع الى المسكين قال لانها اثبت اسنادا وانها حديث عدد والعدد اولى بالحفظ من الواحد) \* قلت \* وكذا رواية الرفع الى الاذنين ايضا عدد وهم وائل ومالك بن الحويرث والبراء على ما ذكره البيهقي في كتابه هذا \*



\* قال \*

باب وضع اليمنى على اليسرى

ذكر فيه حديثا عن هلب ثم قال (اسمه يزيد بن قنافة) \* قلت \* اسمه يزيد بن عدي بن قنافة كذا في الاستيعاب واطراف المزي وغيرهما ثم ذكر حديث ابن عمر (انا معشر الانبياء امرنا بثلاث) ثم قال (تقرء به عبد المجيد واما يعرف بطلمحة بن عمرو وليس بالقوى عن عطاء عن ابن عباس) \* قلت \* اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن وهب انا عمرو بن الحارث سمع عطاء يحدث عن ابن عباس فذكره ثم قال البيهقي (ولكن صحيح عن محمد بن ابان الانصاري عن عائشة قالت ثلاث من النبوة) ثم ذكره بسند \* قلت \* ذكر صاحب الميزان محمدا هذا وذكره هذا في ثروحي عن البخاري قال لا يعرف له سماع من عائشة \* ثم ذكر البيهقي اثره عن غزوان بن جريد عن ابيه عن علي ثم قال (اسناد حسن) \* قلت \* جريد ابو غزوان لا يعرف كذا ذكر صاحب الميزان \*

\* قال \*

باب وضع اليدين على الصدر في الصلوة

ذكر فيه حديث محمد بن حمر الحضرى حدثني سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن ابيه عن امه عن وائل \* قلت \* محمد بن حمر بن عبد الجبار بن وائل عن عمه سعيد له مناكير قاله الذهبي وام عبد الجبار هي ام يحيى لم اعرف حالها ولا اسمها \* قال البيهقي (ورواه مؤمل بن اسمعيل عن الثوري عن عاصم بن كليب) \* قلت \* مؤمل هذا قيل انه دفن كتبه فكان يحدث من حفظه فكثير خطاه كذا ذكر صاحب الكمال وفي الميزان قال البخاري منكر الحديث وقال ابو حاتم كثير الخطاء \* وقال ابو زرعة في حديثه خطاه كثير ثم ذكر البيهقي عن علي (انه قال في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعها على صدره) \* قلت \* تقدم هذا الاثر في باب الذي قبل هذا الباب وفي سنده ومتنه اضطراب ثم ذكر من رواية روح بن المسيب (حدثني عمرو بن مالك النكري عن ابي الجوزاء عن ابن عباس فصل لربك وانحر قال وضع اليمين على الشمال في الصلوة عند النحر) \* قلت \* روح هذا قال ابن عدي يروي عن ثابت ويزيد الرقائى احاديث غير محفوظات وقال ابن حبان يروي الموضوعات لا تحل الرواية عنه وقال ابن عدي عمرو النكري منكر الحديث عن الثقات يسرق الحديث ضعفه ابو يعلى الموصلى ذكره ابن الجوزي \* ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزبير امرني عطاء ان اسأل سعيدا اين تكون اليدان في الصلوة فوق السرة او اسفل من السرة فساأله فقال فوق السرة يعني به سعيد بن جبير وكذا قاله ابو مجاز لا حق بن حميد

واصح اثر روي في هذا الباب اثر ابن جبير وابي مجلز قلت في هذا اربعة اشياء \* احدها ان قوله وكذا ك  
 قاله ابو مجلز الظاهر انه كلام البيهقي ولم يذكر منده لينظر فيه ومذهب ابي مجلز الوضع اسفل السرة حكاه عنه  
 ابو عمر في التمهيد وجاء ذلك عنه بسند جيد قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا يزيد بن هارون انا الحجاج  
 ابن حسان سمعت ابا مجلز او سألته قلت كيف اضبع قال بضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلهما  
 اسفل من السرة \* والحجاج هذا هو الثقفى قال احمد ليس به باس وقال مرة ثقة وقال ابن معين صالح ومع  
 هذا كيف يجعل البيهقي ما نسبته الى ابي مجلز بغير سند من الوضع فوق السرة اصح اثر روي في هذا الباب  
 \* والثاني \* ان قوله اصح اثر يفهم منه صحة اثرى على وابن عباس المتقدمين وقد قدما ما فيها \* والثالث \* كيف  
 يكون اثر ابن جبير اصح ما في هذا الباب وفي سنده يحيى بن ابي طالب تكلفوا فيه وفي تاريخ بغداد للخطيب عن موسى  
 ابن هارون قال اشهد على يحيى بن ابي طالب انه يكذب وفيه ايضا عن ابي احمد محمد بن اسحاق الحافظ انه  
 قال ليس بالمتين وفيه ايضا عن ابي عبيد الآجرى انه قال خط ابو داود سليمان بن الاشعث على حديث يحيى  
 ابن ابي طالب \* والرابع \* انه سعى كلام ابن جبير وابي مجلز اثر او المعروف عند الفقهاء ان الاثر ما وقف على الصحابة  
 والامري في هذا قريب وقال ابن حزم رويناه عن ابي هريرة قال وضع الكف على الكف في الملوحة تحت  
 السرة وعن انس قال ثلاث من اخلاق النبوة تجعل الاقطار وتاخير السحور ووضع اليد اليمنى على  
 اليسرى في الصلاة تحت السرة \*

قال \* باب الاستفتاح بسبحك اللهم

ذكر فيه حديث طلق بن غنام (ثنا عبد السلام بن حرب الملائي عن بدبل بن ميسرة عن ابي الجوزاء  
 عن عائشة ثم قال قال ابو داود هذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام لم يروه الاطلاق وقد روى  
 قصة الصلوة جماعة عن بدبل لم يذكروا فيه شيئا من هذا ثم اسند البيهقي (عن حارثة بن محمد عن عمرة  
 عن عائشة) الحديث ثم قال (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) \* قلت \* حكم صاحب المستدرک بحجة الحديث  
 الاول على شرطهما وقال له شاهد من حديث حارثة بن محمد صحيح الاسناد وكان مالك لا يرضى حارثة  
 ورضيه اقرانه من الزئمة \* وقال صاحب الامام ما لم يخصه طلق اخرج له البخاري في صحيحه وعبد السلام  
 وثقة ابو حاتم واخرى الشبان في صحيحهما وكذا من فرقوا الى عائشة وكونه ليس بمشهور عن عبد السلام  
 الاية فيه اذا كان راويه عنه ثقة وكذا لم يذكروا عن هذا قد عرف ما يقوله اهل

الفقه والاصول فيه ويحتمل ان يقال هما حد يثان لتباعد الفاظهما \*

\* قال \* باب التعموذ بعد الافتتاح \*

ذكر فيه حديث عمرو بن مرة سمع عاصم المنزلي عن ابن جبير بن مطعم عن ابيه \* ثم ذكره من طريق آخر سمى فيه ابن جبير بنافع \* قلت \* اخلف في اسم المنزلي فقل عاصم كما تقدم وقال ابن فضيل عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم وقال زائدة عن عمرو بن مرة عن عمار بن عاصم ذكر ذلك ابو بكر البزار وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابن ادريس عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه وذكره الحافظ ابن عساكر في الاشراف في ترجمة محمد بن جبير بن مطعم والصواب انه نافع كما ذكره البيهقي كذا جاء مسمى في سنن ابي داود وغيره \*

\* قال \* باب الجهر بالتعموذ او الاسرار به \*

ذكر فيه عن صالح بن ابي صالح انه سمع ابا هريرة الى آخره \* قلت \* صالح هذا هو ابن مهران ضعفه ابن معين والراوي عنه ربيعة بن عثمان \* قال ابو زرعة ليس بذلك القوي وقال ابو حاتم منكر الحديث الراوي عنه ابراهيم هو الاسلي \* قال البيهقي في باب نزول الرخصة في التيمم اختلف في عدالة وقد ذكرناها باكثر من هذا \*

\* قال \* باب فرض القراءة بعد التعموذ \*

ذكر فيه حديث جعفر ابي علي يبيع الانماط (عن ابي عثمان النهدي عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي لا صلوة الا بقرآن بفاتحة الكتاب فزاد) \* قلت \* فيه امران \* احدهما \* ان جعفر هذا هو ابي سمعون يكنى ابا علي وقال ابن معين وابن عدي كنيته ابو العوام وقال ابن حنبل ليس بقوي في الحديث وقال ابن معين ليس بذلك وقال النسائي ليس بثقة \* والثاني \* انه يقتضي فرضية ما زاد على الفاتحة وليس ذلك مذهب الشافعي واخرج ابو داود هذا الحديث ولفظه لا صلوة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فزاد \* ثم ذكر البيهقي ان خبابا سئل اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر قال نعم \* قلت \* لا يدل ذلك على فرضية القراءة لانه فعل \*

\* قال \* باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب \*

اسم به ، الميدي ثنائان ثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع يحدث عن عبادة الحديث ثم قال

(وكذلك رواه الشافعي والحميدي عن سفيان) \* قلت \* كذا رأيته في عدة نسخ وذكر الحميدي مرة ثانية سهو  
ثم اخرج عن ابن عباس انه قرأ في اول ركعة بالحمد لله واول آية من البقرة ثم ركع ثم قام في  
الثانية فقرأ الحمد لله والآية الثانية من البقرة ثم ركع فلما انصرف قال ان الله تعالى يقول فاقروا ما تيسر منه  
ثم قال (قال علي بن عمر الحافظ هذا اسناد حسن وفيه حجة لمن يقول ان معنى قوله فاقروا ما تيسر منه ان  
ذلك انما هو بعد قراءة فاتحة الكتاب) \* قلت \* كيف يكون اسناد احسن وفيه سهل بن عامر الجعفي \* قال  
ابو حاتم الرازي كان يقتل الحديث وقال البخاري منكر الحديث ثم ان الحجة فيه على ان ذلك بعد الفاتحة  
ليست بظاهرة لانه قد يروى خلاف الاصل ولان قوله فاقروا امر وهو للوجوب وما بعد الفاتحة لم يقل  
الشافعي والاكثر بوجوبه فلزم من ذلك ترك الامر \* قال \*

باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف كله قرآن وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى براءة من جملته \*  
\* قلت \* في احكام القرآن لا يكره الرازي زعم الشافعي انها آية من كل سورة وما سبقه الى هذا القول احد  
لان الخلاف يثبت السلف هل هي آية من الفاتحة ام لا ولم يعد لها احد آية من سائر السور وما حكاه البيهقي  
في هذا الباب (عن عثمان انه لم يكتب بين الانفال وبراءة سطر بسم الله الرحمن الرحيم) يدل على انها  
لفصل بين السور \*

\* قال \* باب الدليل على ان بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة \*  
ذكر فيه حديث ابن جريج (عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة ذكرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين) \* قلت \* ذكر الترمذي هذا الحديث في جامع معي اول ابواب  
القرآت وليس فيه ذكر لبسملة ثم قال ليس اسناده متصل لان الليث رواه عن ابن ابي مليكة عن يعلى عن ام سلمة  
وقال الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي لم يسمع ابن ابي مليكة هذا الحديث من ام سلمة واستدل عليه  
بما اسنده من حديث الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى بن مملك انه سأل ام سلمة عن قراءة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فنعت له قراءة مفسرة حرفا حرفا وقد اشار الترمذي الى ذلك فاسند من جهة يعلى انه سأل ام سلمة  
عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بمعناه ثم قال غريب حسن صحيح لانعرفه الا من حديث  
الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى عن ام سلمة وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة  
انه عليه السلام كان يقطع قراءته وحديث الليث اصح والبيهقي ذكر حديث يعلى فيما بعد في باب ترتيب القراءات

وتركه في هذا الباب لكونه لا يوافق مقصوده ولان فيه بياض علة حديثه هذا ثم انه ليس في هذا الحديث  
 عدها آية الامن وجه ضعف كما سياتي ان شاء الله تعالى وليس فيه انها آية من الفاتحة كما ادعى البيهقي \* قال  
 (ورواه عمر بن هارون وليس بالقوى عن ابن جريج فزاد فيه) \* قلت \* قال فيه ابن معين ليس بثق وقال  
 صالح بن محمد كان كذابا وضعفه ابن المديني جدا وقال النسائي متروك والبيهقي الا في القول هنا وقال  
 في باب لا شفعة فيما ينقل (ضعيف لا يحتج به) ثم ذكر من حديث اسباط بن نصر (عن السدي عن عبد خير سئل  
 على عن السبع المتاني) الى آخره \* قلت \* اسباط وان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه \* قال السدي ليس بالقوى  
 وقال ابو نعيم ضعيف احاديثه عامتها سقط مقلوب الاسانيد واسمعيل بن عبد الرحمن السدي اخرج له مسلم  
 ايضا وتكلموا فيه \* ضعفه ابن مهدي وابن معين وقال السدي كذاب واساء الشعبي القول فيه وعبد خير  
 تقدم في باب المسح على ظاهر الخفين قول البيهقي فيه والكلام معه \*

\* قال \* باب افتتاح القراءة في الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها \*

ذكر فيه من طريق الدارقطني بسنده (عن منصور بن ابي مزاحم نا ابو اوس عن العلاء عن آية عن ابي هريرة  
 الحديث) \* قلت \* ذكره الدارقطني في سننه بسنده ولفظه نا منصور بن ابي مزاحم من كتابه ثم محاه بمسح  
 وابو اوس ضعفه ابن حنبل وابن المديني وابن معين وعن ابن معين ليس بثقة كان يسرق الحديث \* ثم ذكر  
 سنداه (يونس بن بكير عن مسعر) ثم ذكر (ان الصواب يونس عن ابي معشر) \* قلت \* ابو معشر هو نجيع  
 السدي ضعيف قال البيهقي في باب كراهة قولم جاء رمضان (ضعفه ابن معين) وكان القطان لا يحدث عنه وليس  
 في هذا الحديث ذكر للجهر بها الا من هذا الوجه للضعيف ولا في حديث انس المتقدم وعلم الراوي بقراءتها  
 وان لم يجهر بالاخبار او معها القربة وان لم يجهر كما كان عليه السلام يسمعون الآية احيانا في الظهر والعصر ثم  
 ذكر البيهقي من حديث معتمر (عن اسمعيل بن حماد بن ابي سليمان عن ابي خالد عن ابن عباس انه عليه السلام كان  
 يستفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم يعني كان يجهر بها) \* قلت \* اسمعيل متكلم فيه قال الا زدي يتكلمون  
 فيه وذكره ابن عدي هذا الحديث ثم قال غير محفوظ ذكره ابن الجوزي وابو خالد مجهول واخرج  
 الترمذي الحديث ثم قال ليس اساده بذلك وقوله يعني كان يجهر بها ليس من كلام ابن عباس وقد روى الثوري  
 عن عبد الملك بن ابي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قراءة الاعراب ذكره  
 صاحب الاستذكار \* ثم اخرج البيهقي (عن عمر بن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن آية صليت

خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه (الرحمن الرحيم) \* قلت \* اختلف في هذا الاثر على عمر بن ذر \* قال البيهقي في كتاب المعرفة (رواه الطحاوي عن بكر بن قتيبة عن ابي احمد عن عمر بن ذر عن ابيه عن سعيد وكذلك رواه خالد بن مخلد عن عمر بن ذر عن ابيه وكان ذكر ابيه سقط من كتابي) \* ثم ذكر البيهقي بسنده (عن علي انه جهر بالبسملة) \* قلت \* قد ورد عن عمرو على الاخفاء بالبسملة وآمين \* قال الطبري في تهذيب الآثار ابا كريب نا ابو بكر بن عياش عن ابي سعيد عن ابي وائل قال لم يكن عمرو على يهرات بسم الله الرحمن الرحيم ولا بآمين وذكر صاحب الاستذكار عدم الجهر بالبسملة عن علي من طريقين ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج راخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم ان ابا بكر بن حفص اخبره ان انس بن مالك قال صلى معاوية الى آخره) \* قلت \* ذكر صاحب الاستذكار ان عبد الرزاق ذكره عن ابن جريج فلم يذكر انس وعبد الله بن عثمان بن خثيم قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى احادته ليست بشيء ثم ان ابن خثيم اضطربت روايته لهذا الحديث فاخرجه البيهقي من حديث ابن جريج عن ابن خثيم عن ابي بكر بن حفص عن انس ثم اخرجه من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسلمي وبقي بن سليم عن ابن خثيم عن اسمعيل بن عبيد عن ابيه عن معاوية \* ثم قال البيهقي (قال الشافعي احسب هذا الاسناد احفظ من الاول) \* قال ابن الاثير في شرح مسند الشافعي لان اثنين روياه عن ابن خثيم \* قلت \* الاثنان متكلم فيهما اما الاسلمي فكشوف الحال واما بقي بن سليم الطائفي فقد قال البيهقي في باب من كره اكل الطافي كثير الوم سبي الحنفلي فظهر بهذا ان حديث ابن جريج استنده احفظ لانه اجل منها واحفظ بلا شك \* ثم اخرج البيهقي قول ابن عباس (ان الشيطان استرق من اهل القرآن اعظم آية في القرآن سم الله الرحمن الرحيم) \* قلت \* هذا الاثر موضعه قوله فيما مضى (باب الدليل على ان ما جمعه مصاحف الصحابة كلمة قرآن وان بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى قراءة من جملته) وفي الاستذكار في قول ابن عباس دليل على ان العمل كان عندهم ترك البسملة ثم ان احادث هذا الباب وغالب ما فيه من الآثار افعال لا تدل على وجوب البسملة وان الصلوة لا تجزى بدونها كما يقوله الشافعي \*

\* قال البيهقي \* باب من قال لا يجهر بها \*

استند فيه (عن قتادة عن انس انه عليه السلام و ابا بكر وعمر كانوا ينتحون القراءة بالمد لله رب العالمين) \* ثم ذكر (عن جماعة انهم رويوه عن قتادة كذاك منهم سعيد بن ابي عروبة) \* قلت \* رواه النسائي من طريق ابن ابي عروبة بغير هذا اللفظ فقال فاعبد الله بن سعيد حدثني عتبة هو ابن خالد ناسبة

وابن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم \* ثم ذكر ان ثابتا رواه عن انس كذلك \* قلت \* ذكر صاحب الاستذكار عن ثابت عن انس قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر فلم اسمع احدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم \* ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قال في قوله ينتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين يعني يبدؤن بقراءة ام القرآن قبل ما يقرأ بعد ها والله اعلم ولا يعني انهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم ) \* قلت : في شرح العمدة هذا ليس بقوى لانه ان اجري مجرى الحكاية فهذا يقتضى البداءة بهذا اللفظ بعينه فلا يكون قبله غيره لان ذلك الغير هو المفتوح به وان جعل اسما فسورة الفاتحة لا تسمى بهذا المجموع اعني الحمد لله رب العالمين بل تسمى بالحمد فلو كان لفظ الرواية كان يفتح بالحمد لقوي هذا فانه يدل حينئذ على الانتاح بالسورة التي بالبسملة بعضها عند هذا المثل لهذا الحديث \* ثم ذكر البيهقي حديث عثمان بن غياث عن ابي نعمة الحنفى عن ابن عبد الله بن مغفل عن ابيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فاسمعت احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم \* ثم قال (وكذلك رواه الجريري عن ابي نعمة وزاد في متنه عثمان الا انه قال فلم اسمع احدا منهم جهر بها) \* قلت \* اخرج الترمذى هذا الحديث وحسنه من طريق الجريري موافقا لابن غياث ولفظه فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تقلها اذا انت صليت فقل الحمد لله رب العالمين واخرجه ابن ماجة ايضا عن الجريري كذلك ولفظه فلم اسمع رجلا منهم يقوله وهذا يخالف لما عناه الهيثمى الجريري ولذا انك خائف البيهقي في كتاب المعرفة ما كره في هذا الكتاب فقال وروى الشافعي في مسنن حرملة عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن ابي ريري فذكره بسنده ولفظه فذكرنا يفتحون بالحمد لله رب العالمين \* ثم قال البيهقي وابو نعمة لم يحتج به الشيمان \* قلت \* ذكر صاحب الميزان انه صدق تكلم فيه بلاجة ووثقه ابن معين وتحسن الترمذى للحديث كما تقدم دليل على ذلك فلا يضره كون الشينين لم يعتجابه كما تقدم غير مرة ولان كان هذا ابن عبد الله بن مغفل لم يعتجابه ابن سنان لانه ان يذكر الاخر كما فعل في كتاب المعرفة فقال وابن عبد الله بن مغفل وابو نعمة لم يحتج بهما صاحب الصحاح \*

\* قال \* في باب لا يجزيه قراءته في نفسه ادا لم ينطق به لسانه

ذكر فيه حديث خباب انه سئل اكان عليه السلام يقرأ في الظهر والعصر فقال نعم فقل بأي شيء كنتم تعرفون ذلك قال باعطراب الحية \* ثم قال (وفيه دليل على انه لا بد من ان يحرك لسانه بالقراءة) \* قلت \* لا يدل

على ذلك لانه مجرد فعل و هو لا يدل على الوجوب \*

• قال • ﴿باب جهر الامام بالتأمين﴾

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذا امن الامام فأمنوا) \* قلت \* ذكر ذلك شارح العمدة اهيدل على ان الامام يؤمن ثم قال دلالة على الجهر اضعف من دلالة على نفس التأمين قليلا لانه قد يدل على تأمين الامام من غير جهر \* ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (كان عليه السلام اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته فقال آمين ثم ذكر من المدارق على انه حسن اسناده) \* قلت \* فيه يحيى بن عثمان \* قال ابن ابي حاتم تكلوا فيه وفي الكاشف للذهبي له ما ينكر فيه وشيخه اسحاق الزبيدي قال ابو داود ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وكذب محمد بن عوف الطائي محدث حمص وقد قدسنا في باب الجهر بالبسملة ان عمرو عليا لم يكونا يجهران بالتأمين قال الطبري وروي ذلك عن ابن مسعود وروي عن النخعي والشعبي وابراهيم التيمي كانوا يخفون بالتأمين والصواب ان الخبرين بالجهر بها والخافة صحيحان وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء وان كنت مختارا خفض الصوت بها اذ كان اكثر العصابة والتأمين على ذلك \*

• قال • ﴿باب الاختصار على بعض السورة﴾

ذكر فيه حديث ابن جريج (سمعت محمد بن عباد اخبرني ابو سلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله ابن المسيب) الى آخره \* قلت \* في شرح مسلم للنووي قال الحفاظ قوله ابن العاص غلط والصواب حذفه وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي بل هو عبد الله بن عمرو المجازي كذا ذكره البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين \*

• قال • ﴿باب الاختصار على الفاتحة﴾

ذكر فيه حديث (لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن) \* قلت \* فيه دلالة على تعيينها على الاختصار عليها \* ثم ذكر حديثا من جهة عبد الوارث وعبد الملك بن الخطاب عن حنظلة السدوسي عن مكرمة عن ابن عباس \* ثم قال (ورواه غيرهما عن حنظلة عن شهر بن حوشب) \* قلت \* حنظلة هذا هو ابن عبد الله قال البيهقي في (باب معانقة الرجل الرجل) كان قد اختلط تركه يحيى القطان لا اختلاطه وضعفه احمد وقال منكر الحديث يحدث باعاجيب وقال ابن معين ليس بشئ تغير في آخر عمره) واما شهر فقد اساء البيهقي القول فيه في (باب مسح الاذنين بماء جديد) \*





باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه

\* قال \*

ذكر فيه حديث ابن عمر (كان إذا دخل في الصلوة رفع يديه وإذا ركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع وإذا قام من الركعتين) الحديث \* قلت \* عقد البيهقي هذا الباب على الرفع عند الركوع والرفع منه وفي هذا الحديث زيادة على ذلك وهي الرفع عند القيام من الركعتين وهي زيادة مقبولة ولم يقل بها امامه الشافعي فالزم خصمه من القول بزيادة الرفع عند الركوع والرفع منه لزمه مثله من القول بزيادة الرفع عند القيام من الركعتين واول راض سيرة ممن يسيرها ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن عمرو بن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم ابو قتادة) الحديث \* قلت \* عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو امام الناس في هذا الباب وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من ابي حميد ولا من ابي قتادة لان سنه لا يحتمل هذا لان ابا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثم ابن عدي وقال ابن عبد البر هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم ولعله وهم فيه يعني عبد الحميد وايضا قد اضطرب سند هذا الحديث ومنته فرواه العطاء بن خالد فادخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلا مجهولا والعطاء وثقه ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به باس وقال احمد من اهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على ان بينهما واسطة ان ابا حاتم بن حبان اخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد ابن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي انه كان في مجلس فيه ابوه وابو هريرة وابو اسيد وابو حميد الساعدي الحديث وذكر المزي ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما ان ابا داود اخرجه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء احد بني مالك عن عياش او عمار بن سهل) الحديث \* ثم قال (وروى عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمد في اسناده وقال البيهقي في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدة (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم انه يلزم الشافعي وفيها ايضا التورك في الجلسة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية بخلاف هذه ولغفلها حتى فرغ ثم جلس فافتش رجله اليسرى واقبل بصدر اليمنى على قبلته فظهر بهذا ان الحديث مضطرب

الاسناد والمتن ثم قال البيهقي (انا ابو عبد الله نا الصغار قال قال محمد بن اسمعيل السلي صليت خلف محمد بن الفضل) الى آخره ثم قال (رواته ثقات) \* قلت \* السلي تكلم فيه ابو حاتم قال الدارقطني وقال ابن ابي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عارم تغير واختلط بآخره وقال ابن حبان تغير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكيب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يجتنب بشئ منها انتهى كلامه ثم لوسلنا ان رواته ثقات فلا بد من الاتصال والصغار لم يصرح بالتحديث عن السلي \* ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الحكم رأيت طاوساً يكبر فرفع يديه حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه راسه من الركوع فسألت رجلاً من اصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام) ثم قال (قال ابو عبد الله الحافظ الخديثان كلاهما محفوظان ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام وابن عمر عن النبي عليه السلام فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فطه وراى ابا عبد الله ورواه) \* قلت \* في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة ووهافيه والمفوظ عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من اصحاب طاوس حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمرو الا فالمجهول لا تقوم به حجة وفي علل الخلال عن احمد بن اصرم سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث فقال من يقول هذا عن شعبة قلت اسم المسقلاني قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافيات للبيهقي ورواه محمد بن جعفر غندر عن شعبة ولم يذكر في اسناده عمرو \* ثم اخرج البيهقي من حديث ابن الزناد (عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي) الحديث \* قلت \* ابن ابي الزناد هو عبد الرحمن قال ابن حنبل مضطرب الحديث وقال هو ابو حاتم لا يخرج به وقال عمرو بن علي تركه ابن مهدي ثم في هذا الحديث ايضا زيادة وهي الرفع عند القيام من السجدين فيلزم ايضا السافعي ان يقول به على تقدير صحة الحديث وهو لا يرى ذلك وقد روى البيهقي هذا الحديث فيامضي في باب افتتاح الصلوة بعد التكبير وذكره رواية ابن جريج عن ابن عقبة بسنده وليس فيه الرفع عند الركوع والرفع منه ولا نسبة بين ابن جريج وابن ابي الزناد وعزي البيهقي في ذلك الى مسلم انه اخرج حديث الماشجون عن الاعرج بسنده هذا وليس فيه ايضا الرفع عند الركوع والرفع منه \* قال الطحاوي وصح عز على رضى الله عنه ترك الرفع في غير التكبير الاولى فاستحال ان يفعل ذلك بعد النبي عليه السلام الا بعد

ثبت فتح الحديث عنه واليهي قد ذكر ذلك عن علي في الباب الذي بعد هذا الباب ثم ذكر عن البخاري  
قال دوينان سبعة عشر من الصحابة انهم كانوا يرفعون ايديهم بعد الركوع وذكر منهم ابن عمر \* قلت \*  
قد روى عنه خلاف ذلك \* قال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا ابو بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد قال ما رأيت  
ابن عمر يرفع يديه الا في اول ما يفتتح وهذا سند صحيح \* قال البيهقي او قد رويناه عن عمرو بن علي \* قلت \*  
قد تقدم نصحيح الطحاوي عن علي خلاف ذلك وقاله ابن ابي شيبة في المصنف ثنا يحيى بن آدم عن حسن  
ابن عياش عن عبد الملك بن ابجر عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه  
في شيء من صلواته الا حين افتتح الصلوة ورأيت الشعبي وابراهيم وابا اسحاق لا يرفعون ايديهم الا حين  
يفتتحون الصلوة وهذا السند ايضا صحيح على شرط مسلم وعبد الملك هو ابن سعيد بن عثمان بن ابجر وقال  
الطحاوي ثبت ذلك عن عمر \* قال البيهقي (وقد رويناه عن ابن الزبير ومالك بن انس) \* قلت \* العادة انه  
اذا اطلق ابن الزبير فالمراد به عبادة وقد ذكره البيهقي فيما تقدم فهذا تكرار بلا فائدة ورواية ابن القاسم  
عن مالك انه لا يرفع الا في التكبيرة الاولى وقال ابو عمر بن عبد البر وانا لا ارفع الا عند الافتتاح على  
رواية ابن القاسم وفي شرح مسلم للقرطبي هو مشهور مذهب مالك وفي قواعد ابن رشد هو مذهب مالك  
لموافقة العمل له \*

\* قال \* . باب من لم يذكر الرفع الا عند الافتتاح \*

ذكر فيه حديث ابن عيينة (عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه \* قال سفيان ثم قدمت الكوفة فسمعت يحدث بهذا رزاد فيه  
ثم لا يعود فظننت انهم لقنوه) ثم حكى البيهقي (عن الدارمي انه قال ويحقق قول ابن عيينة ان الثوري وزهيرا  
وهشيا وغيرهم من اهل العلم لم يجزوا بها انفاجا بهما من سمع منه بآخرة) \* قلت \* يمارض هذا قول ابن عدي  
في الكامل رواه هشيم وشريك وجماعة معها عن يزيد باسناده وقالوا فيه ثم لم يعد وخرجه الدارقطني  
كذلك من رواية اسمعيل بن زكريا عن يزيد وخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق النضر بن شميل  
عن اسرايل هو ابن يونس بن ابي اسحاق عن يزيد \* ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه اخر وفيه (رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه واذا اراد ان يركع واذا رفع راسه من الركوع \* قال سفيان  
فلما قدمت الكوفة سمعته يقول يرفع يديه اذا افتتح ثم لا يعود فظننت انهم لقنوه) \* قلت \* لم يرو هذا المتن

بهذه الزيادة غير ابراهيم بن بشار كذا حكاها صاحب الامام عن الحاكم وابن بشار قال فيه النسأى ليس بالقوى  
وذمه احمد زماشد يدا وقال ابن معين ليس بشئ لم يكن يكتب عند سفيان ومارأيت في يده قلماقط وكان  
يملى على الناس ما لم يلقه سفيان \* ثم حكى البيهقي (عن الدارمي انه قال لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن  
ابي ليلى احد اقوى من يزيد) \* قلت \* ذكر البيهقي فيما تقدم (انه روي ايضا من جهة عيسى بن ابي ليلى وقيل عن  
الحكم هو ابن عينة كلاهما عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) واخرجه ابوداود من جهة عيسى والحكم وعيسى  
اقوى من يزيد بلا شك \* ثم ذكر البيهقي من طريق الثوري (عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود  
عن علقمة عن ابن مسعود حديث فلم يرفع يديه الا مرة واحدة) \* قلت \* اعترضوا عليه من ثلاثة اوجه  
\* احدها \* ان ابن المبارك قال لم يثبت عندي \* الثاني \* ان المنذري ذكر قول ابن المبارك ثم قال وقال  
غيره لم يسمع عبد الرحمن من علقمة \* الثالث \* قال الحاكم عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح والجواب عن الثلاثة ان  
عدم ثبوته عند ابن المبارك معارض ثبوته عند غيره فان ابن حزم صححه في المحلى وحسنه الترمذي وقال  
به يقول غير واحد من اهل العلم من الصحابة والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة وقال الطحاوي وهذا  
مما لا اختلاف عن ابن مسعود فيه وقال صاحب الامام ما ملخصه عدم ثبوته عند ابن المبارك لا يمنع من  
اعتبار حال رجاله ومداره على عاصم وسياتي امره وعبد الرحمن بن الاسود تابعي اخرج له مسلم في مواضع  
من كتابه وثقه ابن معين وعلقمة لا يسأل عنه لشهرته والاتفاق على الاحتجاج به وقول المنذري وقال غيره  
لم يسمع عبد الرحمن من علقمة عجيب فانه تعليل يقول رجل مجهول شهد على النخعي مع ابن ابي حاتم لم يذكر في  
كتابه في المراسيل ان رواية علقمة سرسلة ولو كانت كذلك لكان من شرطه ذكرها وقال في كتاب الجرح  
والتعديل روي عن علقمة ولم يذكره مرسل وقال ابن حبان في كتاب الثقات كان سنة سن ابراهيم  
النخعي فما المانع من سماعه من علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه وبعد هذا فقد صرح ابوبكر الخطيب في كتاب  
المشفق والمفترق انه سمع من علقمة وقول الحاكم عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح ان اراد هذا الحديث  
فليس ذلك بعللة اذ لو كان علة لتفسد عليه كتابه المستدرک ولئن اراد لم يخرج له حديث في الصحيح فذلك  
او لائس بعللة اذ ليس شرط الصحيحين التخرج عن كل عدل وقد اخرج هو في المستدرک عن جماعة لم يعرج  
لهم في الصحيح وثانيا ليس الامر كذلك فقد خرج له مسلم في غير موضع والحاصل ان رجال هذا الحديث على  
شرط مسلم \* ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التطبيق وتكلم بهده بكلام فيه تصف كثير ورد للحديث

ابن مسعود في الاقتصار على الرفع مرة بمجرد احتمال بعيد ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار على الرفع في التكبيرة الاولى وقد جاء لحديثه هذا شاهد جيد وهو ما اخرجه البيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلوة ثم حكى (عن الدارقطني انه قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا وغير حماد يرويه عن ابراهيم مرسل عن عبد الله من فعله غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب) \* قلت \* ذكر ابن عدي ان اسحاق يعني ابن ابي اسرائيل كان يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخ هم افضل منه واثق وقد روى عنه من الكبار مثل ايوب وابن عون وهشام بن حسان والسفيانين وشعبة وغيرهم ولولا انه في ذلك المثل لم يرو عنه مثل هؤلاء الذين هودونهم وقد خالف في احاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم بكتب حديثه وقال الفلاس صدوق وادخله ابن حبان في الثقات وحماد بن ابي سليمان روى له الجماعة الا البخاري وثقه يحيى القطان واحمد بن عبدالله العجلي وقال شعبة كان صدوق اللسان واذا تعارض الوصل مع الارسال والرفع مع الوقف فالحكم عند اكثرهم للواصل والرافع لا نهما زادا وزيادة الثقة مقبولة \* ثم خرج (البيهقي عن ابي بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن علي انه كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى من الصلوة ثم لا يرفع في شيء منها) ثم قال (قال الدارمي فهذا روى من هذا الطريق الواهي وقد روى الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي انه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ليس ابو بكر النهشلي ممن يعجج بروايته او تثبت به سنة لم يأت بها غيره) \* قلت \* كيف يكون هذا الطريق واهبا ورجاله ثقات فقد رواه عن النهشلي جماعة من الثقات ابراهيم بن مهدي واحمد بن يونس وغيرهما واخرجه ابن ابي شيبة في المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي اخرجه له مسلم والترمذي والنسائي وشيخنا ابن حنبل ووثقه ابن حنبل وابن معين وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابي حاتم وقال الذهبي في كتابه رجل صالح تكلم فيه ابن حبان بلا وجه وعاصم تقدم ذكره وابوه كليب بن شهاب اخرجه له ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال محمد بن سعد كان ثقة في بني قنينة ورأيتهم يستحسنون حديثه ويعجبون به وقال الطحاوي في كتابه المسمى بالرد على الكرايسي الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرفع في شيء من الصلوة غير التكبيرة الاولى فكيف يكون هذا الطريق واهبال الذي روى من الطريق الواهي هو ما رواه ابن ابي رافع عن علي



والذي روي عن عمر في الرفع في الركوع والرفع منه ذكر البيهقي سنده وفيه من هو مستضعف ولهذا قال البيهقي في الباب السابق (وروي عنه عن أبي بكر وعمر) وذكر جماعة ولم يذكره بلفظ الصحة كما فعل ابن اسحاق ولم اجد احدا ذكر عثمان رضي الله عنه في جملة من كان يرفع يديه في الركوع والرفع منه وقوله ثم عن الصحابة والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم وكذا جماعة من التابعين منهم الاسود وعلقمة وابراهيم وخيشمة وقيس بن ابي حازم والشعبي وابو اسحاق وغيرهم روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيدة وروي ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي وعبد الله وناهيك به وقد ذكرنا أكثر ذلك فيما تقدم وقوله وليس في نسيان عبد الله الى آخره دعوى لادليل عليها ولا طريق الى معرفة ان ابن مسعود علم ذلك ثم نسيه والادب في هذه الصورة التي نسيه فيها الى النسيان ان يقال لم يبلغه كما فعل غيره من العلماء وقوله ونسي كيفية قيام اثنين خلف الامام اراد به ما روي انه صلى بالاسود وعلقمة فجعلهما عن يمينه ويساره وقد اعتذر ابن سيرين عن ذلك بان المسجد كان ضيقا ذكره البيهقي فيما بعد في باب المأموم يخالف السنة في الموقف وقوله ونسي انه عليه السلام صلى الصبح في يوم الفجر في وقتها ليس بعيدا في صحيح البخاري وغيره عن ابن مسعود انه عليه السلام صلى الصبح يومئذ بغلس فأنسى انه صلاها في وقتها بل اراد انه صلاها في غير وقتها المعناد وهو الاسفاد وقد تبين ذلك بما في صحيح البخاري من حديثه فلما كان حين يطلع الفجر قال ان النبي عليه السلام كان لا يصلي هذه الساعة الا هذه الصلوة في هذا المكاتب في هذا اليوم قال عبد الله ما صلاتان تحولان عن وقتها صلوة المغرب بعد ما بقي الناس والفجر حين ينزع الفجر وقوله نسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد الى آخره اراد بذلك ما روي عن ابن مسعود انه قال هيئت عظام ابن آدم للسجود فاسجدوا حتى بالمرافق الا ان عبارة ابن اسحاق ركيكة والصواب ان يقال من كراهية وضع المرفق والساعد وفي المحتسب لابن جني قرا والذكر والاثنى بنبر ما النبي صلى الله عليه وسلم وعلى وابن مسعود وابن عباس وفي الصحيحين ان ابا الدرداء قال والله لقد اقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت ان ابن مسعود لم ينفر بذلك ولا ناسم انه نسي كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأها وانما سمعها على روجه آخر فادى كما سمع ثم ذكر البيهقي عن وكيع انه رأى ابا حنيفة يصلي والى جنبه ابن المبارك الى آخره قلت في سند هذه الحكاية جماعة تحتاج الى النظر في امرهم ثم ذكر (عن محمد بن سعيد الطبري ثاس سليمان بن داود الشاذكوني سمعت سفيا بن عيينة يقول



اجتمع الاوزاعي والثوري بنى الى آخره \* قلت \* محمد بن سعيد هذا المأد من هو والشاذكوني قال الرازي ليس بشي منروك الحديث وقال البخاري هو عندي اضعف من كل ضعيف وقال ابن معين ليس بشي وقال مرة كان يكذب ويضع الحديث \*

باب صفة الركوع

\* قال \*

ذكر فيه حديثا من الحذري \* قلت \* في سنده ابوسفیان طريف السعدي \* قال البيهقي في باب الماء الكثير لا يجس ما لم يتغير (ليس بالقوى) وقد ذكرنا هناك من اقوال علماء هذا الشأن فيه ما هو الخش من هذا وفي متن الحديث وفي كل ركعتين تسليمة وهو متر وك وفيه ايضا ولا صلوة لمن لم يقرء بفاتحة الكتاب وغيرها فريضة او غيرها وهو منروك ايضا \* قال ابوبكر الرازي لاختلاف بين العلماء في جواز الصلوة مع الفاتحة وحدها \*

باب القول في الركوع

\* قال \*

ذكر فيه حديث جعفر بن محمد (عن ابيه قال جاءت الخطاية فقالت يا رسول الله) ثم قال (وهذا ايضا من سل) \* قلت \* محمد بن علي الباقر تابعي وقد تقدم غير مرة ان من ادرك شخصا فروى عنه كان متصلا عند الجمهور باي لفظ كانت الرواية وقد تقدم ايضا ان جهالة الصحابة لا تنصر \*

باب الطمأنينة في الركوع

\* قال \*

ذكر فيه حديثا من طريق الوليد بن مسلم (ثاشبة بن الاحنف) الى آخره \* قلت \* ذكر صاحب الكمال ان دحيا قال لم يسمع الوليد بن مسلم من حديث شعبة بن الاحنف شيئا ثم ان هذا الحديث غير مطابق للباب اذ قوله عليه السلام صلى ولا يركع وتصريح بترك الركوع وليس ذلك من باب ترك الطمأنينة \*

باب يركع بركوع الامام ويرفع برفعه

\* قال \*

ذكر في آخره حديث (اني قد بدنت ولا تسبقوني بالركوع والسجود) ثم قال (اختار ابو عبيد بدنت بالتشديد ونصب الدال يعني كبرت ومن قال برفع الدال فانه اراد كثرة اللهم) قلت \* في مجمع الغرائب للفارسي وروى هشيم وكان فيما قال الحانابدنت \* قال ابو عبيد ليس له معنى ههنا لانه ليس كثرة اللهم من صفته عليه السلام لان من نمته انه كان رجلا بين الرجلين في جسمه ولحمه وكذا في التريين للهروي بمناه \*

باب وضع الركبتين قبل اليدين

قال \*

ذكر فيه حديث شريك (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر) ثم ذكره من طريق هام (عن محمد بن حمادة عن عبد الجبار عن ابيه وائل) ومن طريقه (عن شقيق ثناء عاصم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا حديث يمد في افراد شريك القاضي وانما تابه هام من هذا الوجه مرسلًا) قلت \* ذكر الدارقطني حديث شريك ثم قال ولم يحدث به عن عاصم غير شريك وهذه العبارة هي الصحيحة \*

باب من قال يضع يديه قبل ركبته

قال \*

ذكر فيه حديث (محمد بن عبد الله بن الحسن عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة) ويضع يديه ثم ركبته) ثم ذكر حديث (عبد الله بن سعيد عن جده عن ابي هريرة فليبدأ بركبته قبل يديه) ثم ضعف عبد الله بن سعيد ثم قال (والذي يعارضه ينفرده محمد بن عبد الله) \* قلت \* وثقه النسائي وقول البخاري لا يتابع على حديثه ليس بصريح في الجرح فلا يعارض توثيق النسائي \* ثم قال البيهقي (وللدراوردي فيه اسناد آخر ولا اراه الاوها) ثم اخرجه من حديثه (عن عيسى بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان يضع يديه قبل ركبته وقال كان عليه السلام يفضله) ثم علله (بان المشهور عن ابن عمر انه قال اذا سجد احكم فليضع يديه فادفع فليرفعهما) الى آخره \* قلت \* حديث ابن عمر المذكور ولا اخرجه ابن خزيمة في صحيحه وما علله به البيهقي من حديثه المذكور ثانياً فيه نظر لان كلا منهما معناه منفصل عن الآخر وحديث ابي هريرة المذكور اولاد لانه قولية وقد تأيد بحديث ابن عمر فيمكن ترجيمه على حديث وائل لان دلالة فعلية على ما هو الارجح عند اصوليين ولهذا قال النووي في شرح المذهب لا يظهر لي الآن ترجيح احد المذاهبين من حيث السنة \*

باب الكشف عن الجبهة في السجود

قال \*

(قدم في حديث ابن عباس ورفاعة في السجود على الجبهة) \* قلت \* الامر بالسجود حاصل وان حال بين الجبهة وبين الارض حائل متصل كما لو كان منفصلاً وتمكين الجبهة في حديث رفاعة متروك بالاتفاق بالحائل المنفصل \* ثم ذكر البيهقي حديث خباب (شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا) \* قلت \* كرهه في باب السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود \* قلت \* والشكوى انما كانت من التعجيل لا من مباشرة الارض بالجباه والاكف وربما استدل على ذلك بان الحديث مخرج في صحيح مسلم والنسائي من غير ذكر للجباه والاكف وذكر مسلم في آخره قال زهير قلت لابي اسحاق في

أني الظاهر قال نعم قلت أني تعيّلها قال نعم وقد ذكر البيهقي ذلك في باب ما روي في التعيّل بها يعني الظاهر  
 \* قال \* **باب من بسط ثوبا فسجد عليه**

ذكر فيه حديث انس (كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستطع احدا ان يركن جبهته من الارض  
 من شدة الحر طرح ثوبه ثم سجد عليه ) ثم قال (يحتمل ان يكون المراد به ثوبا منفصلا عنه ) \* قلت \* هذا  
 احتمال ضعيف اذا كان الغالب من حالم قلة الباب وانه ليس لاحد من الاثوبه المتصل به ولهذا قال صلى الله  
 عليه وسلم اولئككم ثوبان وذكرا بود او ذكرا بود حديث انس في سنته ولفظه بسط ثوبه فسجد عليه وقال الخطابي  
 اختلف الناس في هذا فذهب عامة الفقهاء الى جوازه مالك والاوزاعي واصحاب الرأي واحمد واسحاق  
 وقال الشافعي لا يميزه \* ثم ذكر البيهقي قول الحسن (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون  
 وايدعهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته ) \* ثم قال (يحتمل ان يكون اراد يسجد على عمامته وجبهته  
 \* قلت \* هذه زيادة من غير دليل اذا ذكر للجهة \*

\* قال \* **باب السجود على الكفين ومن كشف عنها في السجود**

(قدم في السجود على الكفين حديث ابن عباس والعباس ) \* قلت \* من سجد وبداه في ركبه يصدق عليه  
 انه سجد على يديه \* ثم ذكر البيهقي حديث وهيب (عن ابن عجلان عن محمد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن  
 ابيه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين ) \* قلت \* روى يحيى بن سعيد القطان  
 وغير واحد عن ابن عجلان عن محمد بن ابراهيم عن عامرته عليه السلام بوضع الكفين ونصب القدمين  
 مرسل وهذا صحيح من حديث وهيب ذكره الترمذي \*

\* قال \* **باب من سجد عليهما في ثوبه**

(قدم في قول الحسن كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ثم ذكر انرا \* قلت \* ذكر ابن ابي  
 شيبة عن مجاهد والاسود والحسن وسعيد بن جبيرة وعلقمة ومسروق وابراهيم انهم كانوا يسجدون وايدعهم  
 في ثيابهم ويرانسهم ثم قال (وقد روي فيه ايضا حديث مسند في اسناده بعض الضعف ) ثم ذكره من حديث  
 (ابراهيم بن اسمعيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت عن ابيه ) \* قلت \* ابراهيم هو ابن ابي حنيفة قال البخاري  
 منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وعبد الله مجهول الحال كذا قال ابن القطان وابوه عبد الرحمن  
 ادخله البخاري في كتاب الضعفاء وقال البيهقي في باب التكبير في العبدتين اربعا (ضمه

ابن معين) فكيف يقول البيهقي في اسناده بعض الضعف بل هو اسناد ضعيف وذكره عبد الحق في احكامه  
ثم قال ولا يصح قتاله البخاري •

• قال • \* باب اين يضع يديه في السجود \*

ذكر فيه حديث الثوري (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا سجد تكون يدها حذاء اذنيه كذا رواه جماعة من الثوري) ثم اسند من حديث وكيع عن الثوري بسنده  
ولفظه (رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سجد وبديه قريبتين من اذنيه) ثم قال (وهذا  
اولى لموافقة رواية ابي حميد واصحابه ثم قال) انا ابو علي الروذباري فذكره بسنده • عن فليح حدثني  
عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد الحديث وفيه (ثم سجد فامكن انفه وجبهته ونحى يديه عن جنبه  
وضعه كففيه حذو منكبيه) • قلت • بل الرواية الاولى من رواية وكيع لان تلك رواية جماعة  
ولان في سند رواية وكيع حاجب بن احمد الطوسي • قال الذهبي ضعفه الحاكم وغيره وفي سند رواية ابي حميد  
فليح بن سليمان وهو وان اخرجه فقد ضعفه ابن معين وفي رواية قال ليس بالقوي ولا يحتج بسجده وقال  
ابوحاتم والنسائي ليس بالقوي ولان الرواية الاولى رواها جماعة من الرواة عن عاصم على موافقة رواية  
الجماعة عن الثوري فاخرجه ابوداود والنسائي واللفظ للاول من حديث بشر بن المفضل عن عاصم ولفظه  
فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى حاذتا اذنيه الى ان قال فلما سجد وضع راسه بذلك المنزل من يديه وقد ذكر  
ذلك البيهقي في امضى من هذا الباب واخرجه النسائي من حديث زائدة عن عاصم ولفظه ثم سجد فجعل  
كفيه حذاء اذنيه واخرجه ابوداود ايضا من هذا الطريق الا انه لم يذكر لفظه بل احاله على رواية بشر واخرجه  
النسائي ايضا من حديث ابن ادريس عن عاصم ولفظه فكبر ورفع يديه حتى رابت ابهاميه قريبا من اذنيه  
الى ان قال ثم كبر وسجد فكانت يده من اذنيه على الموضع الذي استقبل بهما الصلوة واخرجه البيهقي في ابعد  
في باب ما روي في تعليق الوسطى بالابهام من حديث خالد بن عبد الله عن عاصم ولفظه (فلما سجد وضع  
يديه فسجد بينهما) واخرجه الطبراني من حديث زهير عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع يديه حذاء اذنيه  
واخرجه ايضا من طريق بشر بن المفضل عن عاصم بمعنى ما تقدم ثم اخرجه من طريق منسوبة بن سعيد الاسدي  
عن عاصم وقال فذكر نحو حديث بشر بن المفضل واخرجه ايضا من طريق غيلان بن جامع عن عاصم وقال فلما  
افتتح كبر ثم ذكر نحوه واخرجه ايضا من طريق ابي عوانة عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع راسه بين كففيه واخرجه

ابضا من طريق قيس بن الربيع عن عاصم ولفظه فلما سجد وضع جبينه بين كفيه مولانا في الرواية الاولى موافقة لما أخرجه مسلم من حديث طلحة بن وائل ومولى لهم عن وائل الحديث وفيه فلما سجد سجد بين كفيه \* وذكره البيهقي فيما تقدم من باب رفع اليدين في الركوع والرفع منه وفيها ايضا موافقة لرواية ابي اسحاق قال قلت للبراء بن عازب اين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا سجد فقال بين كفيه أخرجه الترمذي وقال حسن غريب وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثابوا الاحوص عن عطاء بن السائب عن سالم البراد قال اتينا اباسعود الانصاري في بيته فقلنا علنا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلما سجد وضع كفيه قريبا من رأسه \* ثم ان رواية وكيع ويده قريتين من اذنيه ليست بصريحة في وضع اليدين عند السجود بمذاهب المنكبين فتدلى الوضع بمذاهب الاذنين لكثرة الرواية بذلك والعجب من البيهقي كيف ترك ما هو نص في هذا الباب وهو اذكره في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه من حديث عبد الواحد بن زياد ثنا عاصم عن ابيه عن وائل الحديث وفيه فلما اراد ان يركع رفع يده حتى كاتأخذ ومنكبيه ثم قال فلما اراد ان يرفع رفع يده حتى كاتأخذ ومنكبيه فلما سجد وضع يده من وجهه ذلك الموضع \*

قال \* باب يبا في مرقية عن جنييه \*

ذكر فيه حديث ابن اكرم (انه كان مع ابيه بالتابع من غمرة) الحديث \* ثم قال قال يعني ابن سفيان هكذا قال يعني عبد الله بن مسلمة والصحيح ثمرة الا انه اخطأ فيه كما اخطأ فيه ابن المبارك ايضا \* قلت \* رأيت في حاشية هذا الكتاب قال ابن الصلاح القاع الارض المستوية وغمرة بفتح النون وكسر الميم موضع عند معرفة وموضع آخر بقيد وكان الذي اخطأ فيه قاله بالاء الثلاثة الا ان البيهقي قال في كتاب معرفة السنن كان يعقوب بن سفيان يذهب الى ان الصحيح ثمرة بالاء \* قال ابن الصلاح ينبغي ان يكون على هذا بكسر الميم ايضا وكانها الثمرة التي هي عبارة عن هضبة لشق الطائف مما يلي السراة والله اعلم اكان يعقوب يكسر الميم او يفتحها \*

قال \* باب القعود بين السجدين على المعين \*

قال في آخره (فهذا الاقواء المرخص فيه او المستنون على ما روينا عن ابن عباس وابن عمر) \* قلت \* سباني ان شاء الله تعالى في باب كيف القيام من الجلوس ايدل على ان ابن عمر كان يكره ذلك وانه انما فعله لئلا يذمر وقال انها ليست بسنة الصلوة وان الفقهاء الاربعة كرهوه \* ثم ذكر البيهقي حديث النهي عن عقب الشيطان ثم قال (يحتمل ان يكون واردا في الجلوس للشهد الاخير) \* قلت \* لاحاجة الى تقييده بالاخير \*

• قال •

باب ما يقول بين السجدين

ذكر فيه (عن ابن عباس كان عليه السلام اذا رفع راسه من السجدة قال رب اغفر لي) الحديث • قلت • في سنده كامل ابو العلاء جرحه ابن حبان ذكره الذهبي وقد اختلف عليه فروي عنه كذلك وذكر الترمذي ان بعضهم رواه عنه مرسلًا •

• قال •

باب كيف القيام من الجلوس

ذكر فيه (عن المنيرة بن حكيم انه رأى ابن عمر يرجع من السجدين من الصلوة على صدور قدميه فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال انها ليست بسنة الصلوة وانما فعل ذلك من اجل اني اشتكى) • قلت • ذكره مالك في موطأ يحيى بن يحيى ولنظله يرجع في سجدين وذكره ابو عمر في التمهيد ولنظله يرجع في السجدين وحكى عن ابي عبيد ان اصحاب الحديث يجعلون الاقامة ان يجعل اليته على عقبه بين السجدين وقال ايضا ما ملخصه اختلف العلماء في الانصراف على صدور القدمين بين السجدين فكرهه مالك وابو حنيفة والشافعي واصحابهم واحمد واسحاق وابو عبيد ورأوه من الاقامة المنهي عنه وقال آخرون لا بأس به في الصلوة وصح عن ابن عمر انه لم يكن يقضى الا من اجل انه يشتكى وقال انها ليست بسنة الصلوة فدل على انه معدود من كرهه انتهى كلامه وظاهر قوله يرجع في السجدين يدل على الاقامة بينهما وانه كان لعذر ويرى يرجع هذا بان الجلوس عند القيام اقرب الى حال المذور من القيام على صدور القدمين فلو كان المراد الانصراف بعد السجدين لكان جلوس ابن عمر لمذوره اولى من نصب القدمين وهو قد فعل بعكس هذا فدل على انه ليس المراد الانصراف من السجدين بل بينهما كما دل عليه لفظ الموطأ اذ المذور يختار الايسر كما اخرجته البخاري وصاحب الموطأ عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر انه كان يرى ابن عمر يتربع في الصلوة اذ اجلس ففعلته واقا يومئذ حدث السن فنهاني ابن عمر وقال انما سنة الصلوة ان تصب رجلك اليمنى وتنتي اليسرى فقلت انك تفعل ذلك فقال ان رجلي لا تحملاني •

• قال •

باب من قال يرجع على صدور قدميه

(روى خالد بن الياس وهو ضعيف عن صالح مولى التومة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدور قدميه) ثم قال (وحدث مالك بن الحويرث اصح) ثم روى (عن عبد الرحمن بن يزيد قال رقت ابن مسعود فرأيت ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى في اول ركعة

حين يقضى السجود ) ثم قال ( وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة اولى ) \* قلت \* ظاهر قوله ( وحديث ابن الحويرث اصح ) يقضى صحة حديث ابي هريرة ايضا وتضعيفه لروايته يابى ذلك و اراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لما تقدم روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش بن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك فيعمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لمذكر كان به كما روي انه عليه السلام قال لا تبادروني اتي بدنت وكما تربع ابن عمر لكون رجائه لا تحمله لانه حتى لا يتضاد الحد يثان وقد اخرج البخاري حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لاصحابي الا انبشكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه وصلى صلاة عمرو بن سلمة شيئا هذا قال ايوب وكان يفعل شيئا ثم ارغم ففعلوه كان يتمد في الثالثة او الرابعة وللطحاوي قال فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها استوى قاعدا ثم قام قال الطحاوي وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة وفي التمهيد اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام فقال مالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه ينهض على صدور قديميه ولا يجلس وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وقال النعمان ابن ابي عياش ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقال ابو الزناد ذلك السنة وبه قال ابن جنبل وابن راهويه وقال احمد واكثر الا حاديث على هذا قال الاثرم ورأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قديميه ولا يجلس قبل ان ينهض وذكر عن ابن مسعود وابن عمرو وابي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور قديمهم ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حميد فان فيه انه عليه السلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا وفي حديث رفاة بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الاعرابي ثم اسجد حتى تستدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالقعدة وفي نوادر الفقهاء لا بن بنت نعيم اجمعوا الى ارفع رأسه من اخر سجدة من الركعة الاولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشامي فانه استحب ان يجلس كجلوسه للشهد ثم ينهض قائما قال البيهقي وابن عمر قديين في رواية المنيرة انه ليس من سنة الصلاة انما فعل ذلك من اجل انه يشتكى \* قلت \* قد قررنا في الباب السابق ان الذي فعله ابن عمر لا جل شكواه وهو الاقواء بين السجدين وهو الذي يبين انه ليس من سنة الصلاة لا النهوض من السجدة الثانية على

صدور القديمين \*

\* قال \*

## باب كيفية الجلوس في التشهد الاول والثاني

ذكر فيه حديثان من طريق أبي داود (عن قليح أخبرني عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد) الحديث وفيه (ثم جلس فافتش رجله اليسرى واقبل بصدر اليمنى على قبلته) الى آخره ثم (قال وهذا في التشهد الاول وليس في حديثه ذكر التشهد الآخر) \* قلت \* لفظ أبي داود في سننه اجتمع ابو حميد وابو اسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكر هذا الحديث لم يذكر الرفع اذا قام من اثنين ولا الجلوس قال حتى فرغ ثم جلس فافتش رجله اليسرى واقبل بصدر اليمنى على قبلته فظاهر قوله حتى فرغ ان ذلك كان في التشهد الآخر ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن عمرو (سمعت ابا حميد في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) \* قلت \* رواه عن محمد بن عبد الحميد بن جعفر وهو وان خرج له في الصحيح فقد تكلم فيه \* ضعفه القطان وكان الثوري يحمل عليه من اجل القدر وعمواله خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن وقال القطان ما لم يخصصه فيجب الثبوت في قوله فيهم ابو قتادة فان ابقتادة قتل مع علي وهو صلى الله عليه هذا هو الصحيح وقتل على سنة اربعين ومحمد بن عمرو لم يدرك ذلك وقيل توفي ابوقتادة سنة اربع وخمسين وليس بصحيح ويزيد ذلك تأكيد ان عطاء ابن خالد روى الحديث فقال حدثني محمد بن عمرو قال حدثني رجل انه وجد عشرة الحديث فيمن ان بين محمد بن عمرو وبين اولئك الصحابة رجلا وعطاء فله احسن حالا من عبد الحميد \* قال ابن حنبل عطاء ف من اهل المدينة ثقة صحيح الحديث وقال ابن معين ليس به باس وهو وثيق منه على ما عرف ولا يضره ما جرحه به بعضهم لانه جرح مبهم غير مفسر ورواه عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو فقال عن عياش او عباس بن سهل الساعدي الحديث ولم يذكر فيه الفرق بين الجلوسين وقد تقدم في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه كلام كثير على هذا الحديث ثم ذكر البيهقي حديث عائشة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى) وحديث وائل في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (ثم جلس فافتش رجله اليسرى) ثم قال احدهما واردي في التشهد الآخر والثاني واردي في التشهد الاول) \* قلت \* حديث عائشة انفراد به مسلم عن البخاري ولفظه كان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وهو مخالف لتاويل البيهقي واطلاقه يدل على ان ذلك كان في التشهد بن بل هو في قوة قولهما لو كان يفضل ذلك في التشهد بن اذ قولهما او لا وكان يقول في كل ركعتين التحية يدل



على هذا التقدير وحديث وائل أخرجه النسائي ولفظه ثم قدم واقترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على نخذة اليسرى وجعل مرفقه الايمن على نخذة الايمن ثم قبض اثنتين من اصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصمعه فأبته بجر كما يدعونها وفي رواية له وأشار بالسبابة يدعو فذكر الدعاء دليل على ان ذلك كان في آخر الصلاة فرد تاويل البيهقي بانه وارد في التشهد الاول والبيهقي ايضا ذكر الدعاء بها في حديث وائل مما يدل في باب كيفية الاشارة بالمسبحة وفي الباب الذي بعده فكان في روايته ما يريد تاويله هذا وذكر الدعاء بها في حديث وائل في كتاب المعرفة واوله بالاشارة بها عند الشهادة وهذا تاويل بعيد مخالف للحقيقة من غير ضرورة ثم خرج قول ابن عمر (امامة الصلاة ان تصبر رجلك اليمنى وتثني اليسرى) قلت \* اطلاقه يدل على ان السنة لك في التشهدين وهو خلاف مذهب البيهقي \*

قال \* باب ما روي انه اشار بها يعني السبابة \*

كر فيه (عن ابن عمر تحريك الاصبع مدعرة للشيطان) ثم قال (فرد به محمد بن عمر الواقدي ولبس بالقوى) قلت \* اغلظ الناس القول فيه والبيهقي الان القول فيه هو وصفه في باب قتل الذبلة وغيره \*

قال \* باب الاعتماد يديه على الارض \*

ذكر فيه حديث النهي عنه من طريق ابي داود (ثنا احمد بن شويه ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك الغزال تناولوا ثعاب الرزاق) ثم قال من طريق ابي داود (ثنا احمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق) ثم قال (ورواية ابن عبد الملك وم) قلت \* افرد البيهقي ابن حنبل عن الثلاثة والدي في سنن ابي داود انه جمع الاربعة فرواه عنهم وابن عبد الملك الغزال حافظ وثقه النسائي وما استدلل به البيهقي في ما بعد على وهمه وان الصحيح رواية ابن حنبل معي آخر منفصل عن معنى رواية الغزال فلا تطل روايته به بل يعمل بما فينهى عن الجميع والله اعلم \*

قال \* باب رفع اليدين عند القيام من الركعتين \*

قلت \* ذكر في هذا الباب احاديث لا يقول بها امامه الشافعي ولا يرى الرفع عند القيام من الركعتين وكان البيهقي حين رأى هذه الاحاديث انصف فاتبعها وخالف امامه فلان كان كذلك وجب عليه ان يضيف الى ذلك رفع اليدين عند رفع الرأس من السجود فقد قال ابوداود في سننه ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشعي ثنا عبد الواث بن محمد بن حمادة ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت علام لا اعتل صلاة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل بن حجر الحديث وفيه وادار مع راسه من السجود ايضا رفع

يد به وهذا سند صحيح والصواب في وائل بن علقمة علقمة بن وائل كذا في اطراف المزى والكشاف للذهبي  
 وذكر ابن طاهر المقدسي في اطرافه في ترجمة علقمة بن وائل عن ابيه الى ابي داود واخرجه الطبراني من  
 طريق عبد الوارث بسنده ولفظه فحدثني علقمة بن وائل وعلقمة اخرج له مسلم في صحيحه ووجب  
 ايضا ان يضيف البيهقي الى ذلك الرفع عند السجود ايضا فقد قال النسائي في سننه انا محمد بن المثنى  
 ثنا ابن ابي عدي عن سعيد عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث انه رأى نبي الله صلى الله  
 عليه وسلم رفع يديه في صلاته اذا ركع واذا رفع راسه من ركوعه واذا سجد واذا رفع راسه من سجوده  
 حتى يجازي بهما فروع اذنيه وهذا ايضا سند صحيح ووجب ايضا ان يضيف الى ذلك الرفع عند القيام  
 من سجدتين لما في حديث علي الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب ولفظه واذا قام من سجدتين كبر ورفع يديه  
 كذلك ثم انه ليس في حديث علي هذا ذكر الرفع عند القيام من الركعتين فليس بمناسب للباب اللهم الا ان  
 يكون فهم من ذكر السجدين ان المراد بهما الركعتان وهو خلاف الظاهر \*

\* قال \* باب مبتدأ فرض التشهد \*

ذكر فيه قوله عليه السلام (قولوا التحيات لله) الى آخره \* قلت \* مذهب الشافعي ان مجموع ما توجه اليه هذا  
 الامر ليس بواجب بل الواجب بعضه وهو التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والزيادة على هذا زيادة  
 عدل وقد توجه اليها الامر فيلزم الشافعي القول بها واجبا بها وفي الاستدكار لم يقل احد في حديث ابن مسعود  
 بهذا الاسناد ولا بغيره قبل ان يفرض التشهد الا ابن عيينة انتهى ما فيه ثم ان ابن عيينة مدلس وقد عنعن  
 في السند والاعمش ايضا وان عنعن لكن معه منصور ثم ان الحديث لم يقيد التشهد بالاخير والشافعي  
 فرض الاخير وجعل الاول سنة \*

\* قال \* باب التشهد الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس واقرانه \*

(ولاشك في كونه بعد التشهد الذي علمه ابن مسعود واضرابه) \* قلت \* لا ادري من ابن له ان تشهد ابن عباس  
 واقرانه متأخر عن تشهد ابن مسعود واضرابه حتى قطع بذلك ولا يلزم من صغر سنه تأخر تعليمه وسماحه  
 عن غيره ولا اعلم احدا من الفقهاء واهل الاثر رجح رواية صفار الصحابة رضي الله عنهم على رواية كبارهم  
 عند التعارض وابن عباس كان كبيرا ما يسمع الحديث من غيره من الصحابة فيرسله وابن مسعود وان تقدم

اسلامه فقد دامت صحبته الى ان قبض النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الدارقطني وحسن سنده عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب اخذ بيده فعلمه وزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيده فعلمه التشهد فدل هذا على ان ابن عباس اخذ التشهد من عمرو وعمر قد تم الصحة ثم ذكر البيهقي حديث ابي الزبير ( عن سعيد بن جبيرة وطاؤس عن ابن عباس كان عليه السلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وفيه سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام علينا ) \* قلت \* اختلف فيه فرواه الطحاوي عن ابي بكره عن ابي ناصم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفا عليه ثم قال البيهقي ( رواه مسلم عن قتيبة وغيره وفي لفظ قتيبة كما يعلمنا السورة من القرآن ) \* قلت \* رواية البيهقي موافقة لمذهب الشافعي في تكبير السلام في الموضعين ونسبته الى مسلم تقتضي انه في صحيحه كذلك وليس الامر كذلك بل لفظ مسلم السلام عليك ايها النبي السلام علينا بالتعريف فيما فوجب على البيهقي ان يبين ذلك لانه موضع المقصود كما بين مخالفة لفظ قتيبة في مسلم لروايته هو وان لم يكن في ذلك كثير فائدة \*

\* ثم قال \* **باب التوسع في الاخذ بجميع ما روينا في التشهد واختيار المسند الزائد** ذكر فيه عن الشافعي ( انه اختار تشهد ابن عباس لانه اجمع واكثر لفظا من غيره ) \* قلت \* اخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام مثل تشهد ابن مسعود وزاد في اوله وآخره على تشهد ابن مسعود وابن عباس زيادات وكان الواجب ان يختار الشافعي تشهد لانه اجمع واكثر من الجميع والبيهقي ذكر حديث جابر فبما مضى في باب من استحب التسمية وذكر فيه ايضا حديث تشهد عمرو وابنه وفيها ايضا زيادة \*

\* قال \* **باب الصلاة على النبي عليه السلام في التشهد** ذكر فيه حديث ( فكيف صلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ) ثم حكى عن الحاكم ( انه صححه ) ثم عن الدارقطني ( انه حسنه ) \* قلت \* في سنده ابن اسحاق وقد ذكر البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح ( ان الحفاظ يتوقون ما ينفرده ) ثم ذكر حديث مجمل هنا \* قلت \* الامر بالصلاة هنا للاستحباب بكثرة الاوامر المذكورة معه ولهذا تركه عليه السلام حتى فرغ من الصلاة ولم يامر به بالاعادة وحديث فضالة هذا صححه الترمذي وقال صاحب الاستذكار حجة اصحاب الشافعي فيها ضعيفة يعني في فرضية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقال الخطابي والطحاوي لا اعلم للشافعي في هذا قدوة وقال

ابن المنذر لا اجد الدلالة على ذلك \*

\* قال \* ﴿ باب الدليل على ان بنى المطلب من جملة آله عليه السلام في حرمان الصدقة ﴾

\* قلت \* في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان اخذ الزكاة حلال لبنى المطلب الا الشافعي وهو منهم فانه منع من ذلك \*

\* قال \* ﴿ باب من زعم ان مواله عليه السلام يدخلون ﴾

ذكر فيه حديث (مولى القوم منهم) \* ثم قال ( اخرج البخاري في بعض النسخ ) \* قلت \* اخرجه البخاري في كتاب الفرائض من صحيحه فلا حاجة الى قوله في بعض النسخ \*

\* قال \* ﴿ باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الامام ﴾

\* قلت \* ذكر هذه الابواب بين ابواب الدعاء في التشهد والتسليم من الصلوة ليس بمناسب وذكر البيهقي في هذا الباب حديث جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عن ابي غلاب عن حطان عن ابي موسى الحديث وفيه ( فاذا اكبر الامام فكبروا واذا قرأ فانصتوا ) ثم خرج عن ابي داود المجستاني ( انه قال قوله فانصتوا ليس بمحفوظ اوليس بشئ ) ثم خرج عن ابي علي الحافظ ( انه قال خالف جرير عن التيمي اصحاب قتادة كلهم ) \* قال \* الذي رأيت في غير نسخة من سنن ابي داود \* فانصتوا ليس بمحفوظ \* لم يزد على ذلك والتيمي

جليل القدر قال شعبة ما رأيت احدا اصدق منه وفي علل الحلال قلت يعني لابن حنبل يقولون اخطأ التيمي قال من قال اخطأ التيمي فقد بهت التيمي ولا نسلم انه خالفهم بل زاد عليهم وزيادة الثقة مقبولة ويؤكد هذا ما يوجد في بعض نسخ مسلم عقيب هذا الحديث قال ابواحق قال ابوبكر ابن اخت ابي النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من سليمان فقال له ابوبكر فحدث ابي هريرة تقول هو صحيح يعني واذا قرأ فانصتوا فقال هو عندي صحيح فقال لم تضعه هنا فقال ليس كل شئ عندي صحيح وضعته هنا انما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه انتهى كلامه وهذا شاهد جيد لرواية سليمان التيمي وقد ثابته على روايته سعيد ابن ابي عروة وعمر بن عامر فروياه عن قتادة \* كذلك اخرجه البيهقي من حديث سالم بن نوح عنها فبطل قول ابي علي خالف اصحاب قتادة كلهم وسالم هذا وان قال الدارقطني ليس بالنوى فقد اخرج له مسلم وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم وابو داود والترمذي والنسائي وقال ابن حنبل ما يجديته باس وقال ابو زرعة صدوق ثقة فهذا كما تقدم زيادة ثقة وترك من ترك لا يكون علة في زيادة من حفظ فلا ادري

ماوجه تخطية البيهقي لسالم في ذلك مع تأييده برواية غيره وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه قال  
 لا يبي بكر الاثرم الحديث الذي رواه جرير عن التيمي قد زعموا ان المعتز رواه قلت من كلام الاثرم نعم قال  
 فاي شيء تريد قال البيهقي (ورواه محمد بن عجلان من وجه آخر) ثم اسنده من حديث اسمعيل بن ابان (عن ابن عجلان)  
 ثم قال (وكذلك رواه ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو موثق من ابن عجلان) ثم اسنده من ابن معين (قال في  
 حديث ابن عجلان واذا قرأ فانصتوا قال ليس بشيء وعن ابي حاتم ليست هذه الكلمة محفوظة هي من تخالط  
 ابن عجلان) قلت ابن عجلان وثقه الجلي وفي الكمال لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكر الدارقطني ان مسلما اخرج  
 له في صحيحه فهذا كما مر زيادة ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي فيما بعد  
 واخرج ابوداود هذا الحديث في سننه من طريق ابي خالد عن ابن عجلان ثم قال هذه الزيادة اذا قرأ فانصتوا  
 ليست محفوظة الوهم من ابي خالد عندنا انتهى كلامه وابو خالد ثقة اخرج له الجماعة وقال اسحق بن ابراهيم  
 سألت وكيعا عنه فقال وابو خالد ممن يسأل عنه وقال ابو هشام الرقاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين ونسبة  
 ابي داود الوهم اليه دون ابن عجلان تدل على ان ابن عجلان احسن حالا عنده من ابي خالد وهذا اعجب  
 فان ابن عجلان فيه كلام وابو خالد ثقة بلا شك واخرج النسائي هذا الحديث في سننه بهذه الزيادة من طريق  
 محمد بن سعد الانصاري عن ابن عجلان ثم قال النسائي كان الغزفي يقول محمد بن سعد الانصاري ثقة  
 فقد تابع ابن سعد هذا ابا خالد وتابعه ايضا اسمعيل بن ابان كما اخرج البيهقي فيما تقدم وبهذا يظهر ان الوهم  
 ليس من ابي خالد كما زعم ابوداود وقد ذكر المنذري في مختصره كلام ابي داود ورد عليه فهو ما قلنا وابن  
 حزم صحح حديث ابن عجلان وقد مر ان مسلما ايضا صححه وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه  
 صحح الحديث يعني حديث ابي موسى وحديث ابي هريرة هذا ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (سمعت  
 ابن اكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب قال سمعت ابا هريرة يقول صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (في  
 صحة هذا الحديث نظروا لان راويه ابن اكيمة الليثي رجل مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث  
 عنه غير الزهري ولم يكن عند الزهري من معرفته اكثر من ان رآه يحدث عن ابن المسيب) ثم اسنده عن الحميدي (انه قال  
 في ابن اكيمة معنى ذلك) قلت اخرج حديثه ابن حبان في صحيحه وحسنه الترمذي وقال اسمه عماره ويقال  
 عمرو واخرجه ايضا ابوداود ولم يتعرض له بشيء وذلك دليل على حسنه عنده كما عرف وفي الكمال لعبد الغني  
 روى عن ابن اكيمة مالك ومحمد بن عمرو وقال ابن سعد توفي سنة احدى ومائة وهو ابن تسع وسبعين وقال

ابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال صحيح الحديث حديثه مقبول وقال ابن حبان في صحيحه اسمه عمرو وهو  
 اخوه عمر ثقتان وقال ابن معين روى عنه محمد بن عمرو وغيره وحسبك برواية ابن شهاب عنه وفي التهذيب  
 كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وهو بصفي الى حديثه وتحديثه قال هو ابن شهاب وذلك دليل على  
 جلالة عندهم وثقتهم انتهى كلامه وهذا كله ينفي عنه الجهالة ثم قال البيهقي (وفي الحديث الثابت عن العلامة بن عبد الرحمن  
 عن ابي السائب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج  
 فقلت يا ابا هريرة اني اكون احيا ناء وراء الامام قال فقم ذراعي وقال يا فارسي اقرأ بها في نفسك  
 وابو هريرة راوى الحديثين دليل على ضعف رواية ابن اكيمة) قلت \* مذهب الشافعي والمحدثين ان الراوى اذا  
 روى حديثا لم يتركه كان العبرة لما روى لا لما رأى ولا يكون رأيه جرحا في الحديث فكيف تكون فتوى  
 ابي هريرة دليلا على ضعف حديثه المرفوع \*

\* قال \* باب من قال لا يقرأ خلف الامام على الاطلاق \*

ذكر فيه حديث الحسن بن صالح (عن جابر وليث بن ابي سليم عن ابي الزبير عن جابر قال صلى الله  
 عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة (ثم قال (جابر الجعفي وليث لا يجتج بهما) \* قلت \* في  
 مصنف ابن ابي شيبة ثمانية بن اسمعيل عن حسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال كل من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهذا سند صحيح وكذا رواه ابو نعيم عن  
 الحسن بن صالح عن ابي الزبير ولم يذكر الجعفي كذا في اطراف المزي وتوفي ابو الزبير سنة ثمان وعشرين  
 ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن بن صالح ولد سنة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة وسماه من  
 ابي الزبير ممكن ومذهب الجمهور ان امكن لقاءه لشخص وروى عنه فروايته محمولة على الاتصال فحمل على  
 ان الحسن سمعه من ابي الزبير مرة بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة الجعفي وليث ثم اسند البيهقي (عن جابر  
 قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام) ثم قال هذا هو الصحيح عن جابر من  
 قوله وقد دفعه يحيى بن سلام وغيره عن مالك) \* قلت \* ذكر البيهقي في الخلافيات انه روى عن اسمعيل  
 ابن موسى السدي ايضا عن مالك مرفوعا واسمعيل صدوق وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي  
 احتمله الناس ورووا عنه وانما انكروا عليه الغلو في التشيع ثم قال البيهقي (وقد يشبهه ان يكون مذهبه يعني  
 جابرا ترك القراءة خلف الامام فيما يجهل فيه بالقراءة دون ما لا يجهل فقد روى يزيد الفقيه عن جابر قال

كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الامام في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب) قلت \* الصحيح عن جابر ان المؤمن لا يقرأ مطلقا كما صرح به البيهقي اولاً وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا وكيع عن الفحاك بن عثمان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام وهذا ايضا سند صحيح متصل على شرط مسلم ومارواه يزيد مضطرب المتن اخرجه البيهقي فيما مضى في باب من قال تقصر في الاخرين على الفاتحة من حديث مسعر حدثني يزيد الفقير سمعت جابرا يقول يقرأ في الركعتين يعني اوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب الى آخره \* قال البيهقي (وكذلك يشبه ان يكون مذهب ابن مسعود) ثم ذكر بسنده (ان رجلا سأل عن القراءة خلف الامام فقال انصت للقرآن) الى آخره ثم قال البيهقي (وانما يقال انصت لما يسمع) \* قلت \* قد ذكرنا في الباب الذي يليه عن ابن مسعود بسند صحيح انه لا قراءة خلف الامام مطلقا ورواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار ثنا محمد بن بشار وعمر بن علي قال ثنا ابو احمد انابونس ابن ابي اسحق عن ابيه عن ابي الاحوص عن عبد الله قال كانوا يقرأون خلف النبي عليه السلام فقال خلطتم علي القرآن وهذا سند جيد ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال من صلى وراء الامام كفاه قراءة الامام) ثم قال (هذا هو الصحيح من قوله وقدر وي عنه بخلافه) ثم ذكر بسنده (انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اني لا استحي من رب هذه البنية ان اصلي صلاة لا اقرأ فيها بالقرآن) \* قلت \* المشهور عنه عدم وجوب القراءة خلف الامام وقد ذكر البيهقي بعد هذا من طريقين عنه ما يدل على ذلك وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرأن خلف الامام وروى ايضا عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين سألت ابن عمر اقرأ مع الامام قال انك لضخم البطن يكفيك قراءة الامام وروى ايضا انادود بن قيس عن زيد بن قيس عن زيد بن اسلم ان ابن عمر كان ينهى عن القراءة خلف الامام \*  
\* قال \*  
\* باب من قال قرأ خلف الامام في ما يجهر وفيما يسر \*

ذكر فيه حديث احمد بن خالد (عن ابن اسحاق عن مكحول عن محمد بن الربيع عن عباد) الحديث ثم ساقه من طريق عبيد الله بن سعد (قال حدثني عمي ثنا ابي عن ابن اسحاق حدثني مكحول بهذا) ثم قال (قال علي بن عمر هذا اسناد حسن) قلت \* لم يقل الدارقطني هذا الكلام في سننه عقيب هذا السند وانما ذكره عقيب رواية ابن عليه عن ابن اسحاق عن مكحول والكلام في ابن اسحاق معروف والحديث مع ذلك مضطرب الاسناد والبيهقي بين بعضه وقال عبد الحق رواه الاوزاعي عن مكحول عن عبد الله بن عمرو قال صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف قال هل تقرأون

اذا كنتم معي في الصلاة قلنا نعم قال فلا تقبلوا الا بام القرآن وفي التمهيد خولف فيه ابن اسحاق فرواه  
الاوزاعي عن مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبد الله بن عمرو فذكره ورواه الطحاوي في احكام القرآن  
من حديث رجاء عن محمود فاوقفه على عبادة ثم ساقه البيهقي من طريق (زيد بن واقد عن حرام بن حكيم  
ومكحول عن نافع بن محمود بن ربيعة كذا قال انه سمع عبادة) الحديث ثم قال (قال الدار قطنى اسناد حسن ورجاله  
ثقات) ثم ساقه البيهقي من طريق اخر (عن زيد بن واقد) ثم قال (الحديث صحيح عن عبادة) \* قلت \*  
نافع بن محمود لم يذكره البخارى في تاريخه ولا ابن ابى حاتم ولا اخرج له الشيخان وقال  
ابو عمر مجهول وقال الطحاوي لا يعرف فكيف يصح او يكون سنده حسنا ورجاله ثقات ثم ذكر البيهقي (عن  
براهيم بن ابى الليث ثنا الاشجعي) فذكر بسنده (عن ابى فلابه عن ابن ابى عائشة عن رجل من الصحابة)  
الحديث ثم قال (اسناد جيد) \* قلت \* ابن ابى الليث متروك وقال صالح جزرة كان يكذب عشرين سنة واشكل امره  
على احمد وهلى حتى ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن معين يحمل عليه وقال الساجى متروك ذكره صاحب الميزان ثم ان  
البيهقي جعل هذا اسنادا جيدا وفيه رجل من الصحابة وعاد له ان يجعل ذلك منقطعا وقد بسطنا الكلام معه  
على ذلك في باب النهى عن فضل الحديث ثم قال (وقد قيل عن ابى قلابه عن انس وليس بمحفوظ) \* قلت \*  
اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابى قلابه عن انس ثم قال سمعه من انس وسمعه من ابن ابى عائشة  
فالطريقان محفوظان وفي احكام القرآن للطحاوي حدثنا احمد بن داود ثنا يوسف بن عدي ثنا عبيد الله بن عمرو عن  
ايوب عن ابى قلابه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا اقرأن والامام يقرأ فقالوا اننا لنفضل فقال  
لا تفعلوا ثم ذكر البيهقي عن علي ما يدل على القراءة خلف الامام ثم قال (وفي كل ذلك دلالة على ضعف ما روي عن  
علي بخلافه باسناد لا تسوي ذكرها لضعفها) \* قلت \* قد تقدم ان الصواب ان يقال لا تساوى ثم المروي عن  
علي منع القراءة خلف الامام ذكره ابن ابى شيبة في مصنفه فقال ثنا محمد بن سليمان الاصبهاقي عن عبد الرحمن  
ابن الاصبهاقي هو ابن عبد الله عن ابن ابى ليلى عن علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة ومحمد الاصبهاقي قال  
الذهبي صدوق وقال ابو حاتم لا يحتج به وقال في الكاشف اخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجة وقواه ابن  
حبان وباقي السند على شرط الصحيح وقد جاء لمحمد بن الاصبهاقي في ذلك متابعة فروى الدار قطنى في سننه من  
طريق عبد العزيز بن محمد ثنا قيس عن عبد الرحمن بن الاصبهاقي فذكره بسنده وهذا الاثر وان اضطرب سنده  
لكنه من هذا الوجه لا بأس به وروى عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان قال



قال علي من قرأ مع الامام فليس على الفطرة قال وقال ابن مسعود ملي فوه ترابا قال وقال عمر بن الخطاب وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجر و قال صاحب التمهيد ثبت عن علي وسعد وزيد بن ثابت انه لا قراءة مع الامام لا فيما سر ولا فيما جهر و روى عبد الرزاق عن الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملي فوه ترابا وعن معمر عن ابي اسحاق ان علقمة قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملي فوه احسبه قال ترابا او رصفا و قال ابن ابي شيبة ثنا الاحمر عن الاعمش عن ابراهيم قال اول ما حدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرأون ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قرأ خلف الامام في الظهر والمصر) \* قلت \* في سنده شريك هو القاضي \* قال البيهقي في باب الرجل ياخذ حقه من يمينه (لم يجمع به اكثر اهل العلم بالحديث) وقال في باب من زرع في ارض غيره بغير اذنه (كلفت يحيى القطان لا يروى عنه ويضعف حديثه جدا) وقد مر عن ابن مسعود خلاف هذا وجاء ايضا عنه بسند صحيح انه لا قراءة خلف الامام وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن منصور عن ابي وائل قال جاء رجل الى عبد الله فقال اقرأ خلف الامام فقال ان في الصلوة شهلا وسيكفيك قراءة الامام ثم ذكر البيهقي (ان ابن عباس من روى عنه القراءة خلف الامام) \* قلت \* روى عنه خلاف هذا قال الطحاوي في احكام القرآن ثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا ابو صالح عبد الفار بن داود الحراي ثنا حماد بن سلمة عن ابي حمزة قلت لابن عباس اقرأ والامام بين يدي قال لا ثم ذكر البيهقي (ان ابا الدرداء اوجابهم) \* قلت \* قد جاء عنها خلاف هذا فذكر البيهقي في باب من قال لا يقرأ حديث جابر من كان له امام فقراءة الامام له قراءة ثم قال (الصحيح انه عن قول جابر) ثم ذكر حديث ابي الدرداء (ما ارى الامام اذ ام القوم الا قد كفاهم) ثم حكى (عن الدارقطني انه قال الصواب انه من قول ابي الدرداء) ثم ذكر البيهقي (ان ابن عمر من روى عنه القراءة خلف الامام) \* قلت \* قد قدمنا في الباب السابق ان المشهور خلاف هذا ثم ذكر ذلك عن الحذري ثم عن انس \* قلت \* في سنديهما العوام بن حمزة هو المازني قال ابن الجوزي في كتاب الضعفاء قال يحيى ليس حديثه بشئ وقال احمد له احاديث منكبر \*

### \* قال \* باب تحليل الصلاة بالتسليم \*

ذكر فيه (قوله عليه السلام انما يكفي احدكم ان يقول هكذا او اشار باصبعه وبسلم على اخيه) \* قلت \* قرن السلام بالاشارة بالاصبع ولا خلاف ان الاشارة بها ليست بواجبة ثم ذكر حديث علي (واحلها التسليم) ثم قال روي

ذلك في حديث الخدرى وغيره وفي ذلك دلالة على ضعف ما انا قد ذكر بسنده (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا جلس مقدرا للشهد ثم احدث فقد تمت صلاته) ثم قال (عاصم بن ضمرة ليس بالقوي وعلى لا يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم) قلت حديث علي في سنده ابن عقيل منكلم فيه وقال البيهقي في باب لا يتطهر بالمستعمل (اهل العلم يختلفون في الاحتجاج بروايته) وحديث الخدرى في سنده ابوسفيان طريقه السعدى قال ابو عمر اجمعوا على انه ضعيف الحديث كذا في الامام وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا نجس ما لم يتغير (ليس بالقوي) ثم على تقدير صحة الحديث قال ابو عمر لا يدل على ان الخروج من الصلاة لا يكون الا بالتسليم الا بضرب من دليل الخطاب وهو مفهوم ضيف عند الاكثر انتهى كلامه وعاصم وثقه ابن المديني واحمد بن عبدالله وروى عنه اصحاب السنن الاربعة وقوله : على لا يخالف ما رواه لخصمه ان يعكس الامر ويجعل قوله دليلا على نسيخ ما رواه اذا لا يظن به انه يخالف النبي عليه السلام الا وقد ثبت عنده نسيخ ما رواه وهذا على تقدير تسليم صحة الحديث وثبوت دلالة علي المدعى وروى عن جماعة من السلف كقول علي فروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء في من احدث في صلاته قبل ان يتشهد قال حسبه فلا يعيد وعن ابن عينة عن ابن ابي نجيح عن عطاء اذا رفع الامام راسه من السجود في آخر صلاته فقد تمت صلاته وان احدث وعن قتادة عن ابن المسيب فيمن يحدث بين ظهراني صلاته قال اذا قضى الركوع والسجود فقد تمت صلاته وعن الثوري عن منصور قلت لابي رهم الرجل يحدث حين يفرغ من السجود في الرابعة وقبل التشهد قال تمت صلاته وقد روى ابو داود من حديث ابي سعيد قال عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته فليبلغ الشك ولبين على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان مرغمتي الشيطان الحديث فلو كان السلام ركعا واجبا لم يصح النفل مع بقائه وروى الجماعة من حديث عبدالله بن بجنة انه عليه السلام قام من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليه سجد سجدتين ثم سلم فدل على ان الصلاة تنقض قبل التسليم وبدونه ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التشهد وفي آخره (اذا فعلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلاتك) الى آخره ثم اخرج (عن ابي علي الحسين بن علي الحافظ قال وهم زهير في روايته عن الحسن بن الحر وادرج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس من كلامه وهو قوله اذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك وهذا اتمامه عن ابن مسعود كذلك رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر ثم اخرجته البيهقي من طريق خسان بن الربيع (ثنا عبد الرحمن بن ثابت) فذكره وفي آخره

(قال ابن مسعود اذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك) \* قلت \* في هذا السند نظر غسان هذا ضعفه الدارقطني وغيره ذكره الذهبي وعبد الرحمن بن ثابت ذكر البيهقي في باب التكرار بما اى في العبدية (ان ابن معين ضعفه) وبمثل هذا لا تمل رواية الجماعة الذين جعلوا هذا الكلام متصلا بالحديث وعلى نقد يرصحه السند الذي روي فيه موقونا فرواية من وقف لا تمل بهار واية من رفع لان الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من مذاهب اهل الفقه والاصول فيحمل على ان ابن مسعود سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فرواه كذلك مرة وافتى به مرة أخرى وهذا اولى من جعل من كلامه اذ فيه تخطئة الجماعة الذين وصلوه ثم لو سلمنا حصول الوهم في رواية من ادرجه لا يتعين ان يكون الوهم من زهير بن زهير من رواه عنه لان شيا به رواه عنه موقونا كما ذكر البيهقي هنا ثم قال (وان كانت اللفظة الاولى ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فمعلوم ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود تشهد الصلوة كان في اجدها ما شرع التشهد ثم كان بعده شرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قولهم قد عرفنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك ثم شرع التسليم من الصلاة معه او بعده فصار الامر اليه) \* قلت \* السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مذكور في تشهد عمرو وغيره فيحمل ان يكون عرفوا السلام من ذلك لا من تشهد ابن مسعود فلا يلزم تقدمه ثم لو سلمنا ان التسليم من الصلاة متأخر عن تشهد ابن مسعود فليس في حديث التسليم ما يقتضى تعيينه وانه لا يجوز الخروج بغيره كما مر فليس بخالف الحديث اذ اقلت هذا حتى يكون ناسخا له ثم قال البيهقي (والذى يؤكد هذا معنى تأخر التسليم ما لنا) فذكر بسنده (عن عطاء بن ابي رباح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى التشهد في الصلاة اقبل على الناس بوجهه قبل ان ينزل التسليم) ثم قال (وهذا وان كان مرسلنا فهو موافق للاحاديث الموصولة المسندة في التسليم) \* قلت \* مقصوده اثبات التسليم وانه متأخر وذلك لا يثبت بهذا الحديث عند لارساله ولا يوجد ذلك في احاديث التسليم فوافقة هذا الحديث لما في غير الموضع المقصود لانتفع \*

\* قال \* باب الاختيار ان يسلم تسليمتين \*

ذكر فيه من حديث عبد الله بن جعفر (عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن ابيه انه عليه السلام سلم تسليمتين) \* قلت \* في الاسناد كار روى عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بسنده انه عليه السلام كان يسلم تسليمة واحدة قال ابو عمر هذا وهم واما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب بسنده انه عليه السلام كان يسلم من يمينه ويساره \*

\* قال \* **باب جواز الاختصار على تسليمة واحدة** \*

ذكر فيه حديث عائشة ( كان عليه السلام يسلم تسليمة واحدة ) ثم قال ( تفرد به زهير بن محمد ) \* قلت \* سكت عنه وعن الراوى عنه وهو عمرو بن ابي سلمة وقال صاحب الاستند كارد كروا هذا الحديث لابن معين فقال عمرو بن ابي سلمة وزهير ضعيفان لاجحة فيهما وذكر الترمذى الحديث ثم قال قال محمد بن اسمعيل زهير بن محمد اهل الشام يروون عنه مناكير ورواية اهل العراق عنه اشبه وقال البيهقى في باب الفسل من غسل الميت ( قال البخارى روى من اهل الشام احاديث مناكير وقال النسائى ليس بالقوى وروى عن ابي سلمة ذكر صاحب الكمال انه دسقى ) ثم قال البيهقى ( وروى عن انس ومرة وسلمة بن الاكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم ) ثم ذكر حديث سمرة ولفظه ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم في الصلوة تسليمة قبالة وجهه فاد اسلم عن يمينه سلم عن يساره ) \* قلت \* هذا الحديث غير مطابق لمدهاء وتبويه اذ فيه اكثر من تسليمة واحدة وعده صاحب التمهيد من الاحاديث التى ذكر فيها تسليمتان وفيه نظر \*

\* قال \* **باب حذف التسليم** \*

ذكر فيه حديثان عن ابن المبارك عن الاوزاعى عن قرعة عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا ثم قال ( رواه عبدان عن ابن المبارك عن الاوزاعى فوقفه وكان تفصيلا من بعض الرواة ) \* قلت \* اخرجه ابوداود مرفوعا من حديث الفريابي عن الاوزاعى وذكر ابن القطان ان ابا داود قال باثره ان الفريابي لما رجع من مكة ترك رفعه وقال نهاني احمد بن حنبل عن رفعه فقال عيسى بن يونس الرملى نهاني ابن المبارك عن رفعه فهذا يقتضى ترجيح الوقف وانه ليس بتصحيح من بعض الرواة كما زعم البيهقى على ان مدار الحديث موقوف ومرفوعا على قرعة هو ابن عبد الرحمن بن حيويل وقد ضعفه ابن معين وقال احمد منكر الحديث جدا ولهذا قال ابن القطان لا يصح موقوف ولا مرفوعا \*

\* قال \* **باب لا يسلم المأموم حتى يسلم الامام** \*

ذكر فيه حديث عتيان في صلاته صلى الله عليه وسلم بهم ( قال ثم سلم وسلمنا حين سلم ) ثم قال ( رواه البخارى في الصحيح عن حبان واخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر ) \* قلت \* هذه حكاية فعل وهو لا يدل على الوجوب ثم كلامه يوم ان الشيخين اخرجاه بهذا اللفظ وليس في الصحيحين فيما علمت قوله ثم سلم وسلمنا حين سلم ولكن اصل الحديث في الكتابين وذلك لا يتفق الفقيه الذي يقصد استنباط الاحكام اذ لم يكن موضع

الاستنباط المذكور فيهما وانما هذا اللفظ المستشهد به في كتاب النسأى •

• قال • ﴿ باب الاسرار بالقراءة في الظهر والعصر وجوب القراءة فيها ﴾

• قلت • كان الا نسب ان يذكر هذا الباب وما معه من الابواب المتعلقة بالقراءة فيها تقدم ثم ان خبايا و  
اباقتادة حكيانه عليه السلام قرأ وذلك فعل وهو مجرد لا يدل على الوجوب وكذلك حديث زيد بن ثابت  
مع انه لم يقطع بانه قرأ •

• قال • ﴿ باب القنوت في الصلوات ﴾

• قلت • مذهب الشافعى القنوت في جميع الصلوات لحادثة والسلف منهم من نفي القنوت ومنهم من اثبته  
في البعض ولم يقل احد منهم بالقنوت في الجميع الا الشافعى كذا ذكر الطحاوي قال ولم يزل النبي صلى الله عليه وسلم  
محاربا للمشركين الى ان توفاه الله ولم يقنت في الصلوات •

• قال • ﴿ باب القنوت في سائر الصلوات غير الصبح ﴾

• قلت • ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث انس ثم تركه وعزاه الى مسلم يم سائر الصلوات وفي  
مصنف عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كات يقول من اين اخذ الناس القنوت ويحب ويقول انما  
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا ثم ترك ذلك وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن  
علقمة عن عبد الله قال لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهرا حارب حيا من المشركين فقتل يدعو  
عليهم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في شئ من الصلوات •

• قال • ﴿ باب الدليل على انه لم يترك اصل القنوت في صلاة الصبح ﴾

ذكر فيه حديث انس (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الغداة حتي فارق الدنيا) ثم قال  
( قال ابو عبد الله يعني الحاكم صحيح سنده ثقة رواه ) • قلت • كيف يكون سنده صحيحا وراوييه عن  
الربيع ابو جعفر عيسى بن مهان الرازي متكلم فيه قال ابن حنبل والنسأى ليس بالقوى وقال ابو زرعة يه  
كثيرا وقال الفلاس سي الحفظ وقال ابن حبان يحدثه بالناكير عن المشاهير قال البيهقي ( وقد رواه اسمعيل  
ابن مسلم وعمرو بن عبيد عن الحسن عن انس الا انا لا نخرج باسمعيل ولا بعمر ) ثم قال ( ولحد بثها هذا شد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن خلفائه ) ثم ذكر منها حديث خايد بن دعلج (عن قتادة عن انس قال صليت  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل وخلف عمر فقتل وخلف عثمان فقتل ) • قلت • يحتاج ان ينظر في امر

خلد هل يصلح ان يستشهد به ام لا فان ابن حنبل وابن معين والد ارقطني ضعفوه وقال ابن معين مرة ليس  
 بشئ وقال النسائي ليس بثقة ولم يخرج له احد من الستة وفي الميزان عدمه الدارقطني من المتروكين ثم ان المستغرب  
 من حديث انس المتقدم قوله ما زال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا وليس ذلك في حديث خلد  
 وانما فيه انه عليه السلام قنت وذلك معروف وانما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا فعلى تقدير صلاحية  
 خلد للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث انس ثم ذكر من الشواهد حديث يحيى بن سعيد (ثا العوام بن  
 حمزة سألت ابا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع قلت همن قال عن ابي بكر وعمر وعثمان رضى الله  
 عنهم) ثم قال (اسناد حسن ويحيى بن سعيد لا يحدث الا عن الثقات عنده) \* قلت \* كيف يكون اسنادا  
 حسنا والعوام تقدم قريبا ان يحيى قال ليس بشئ وقال احمد له احاديث مناكير ورواية يحيى بن سعيد عنه ان  
 دلت على ثقتة عنده كما مر فاذا ذكرناه يدل على ضعفه والجرح مقدم على التعديل وقد اخرج ابن ابي شيبة عن  
 حفص بن غياث عن ابي مالك الاشجعي قال قلت لابي يا ابت صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف  
 ابي بكر وعمر وعثمان فارأيت احدا منهم يقنت فقال يا بني هي محدثة ورواه ايضا عن ابن ادريس عن ابي  
 مالك بمعناه والسند ان صحيحان فالأخذ بذلك اولى مما رواه العوام وحديث ابي مالك ذكره البيهقي فيما  
 بعد في باب من لم ير القنوت في الصبح واخرجه ابن حبان في صحيحه ولفظه صليت خلف النبي صلى الله عليه  
 وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت  
 وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة ثم اخرج البيهقي (عن طارق قال صليت خلف عمر الصبح  
 فقنت وعن عبيد بن عمير قال سمعت عمر يقنت ههنا في القبر بمكة وعن عبيد بن عمير عن عمر مثله) ثم قال (وهذه  
 روايات صحيحة موصولة) \* قلت \* كيف تكون صحيحة وفي الاسانيد الثلاثة محمد بن الحسن البريهاري قال ابن  
 الجوزي في كتابه قال البرقاني كان كذابا وقال الدارقطني خلط الجيد بالردي فافسده وفي السند الثاني مع  
 البريهاري يحيى بن سليم هو الطائفي قال الكبير في باب من كره اكل الطافي كثير الوهم سي الحفظ وقال النسائي  
 ليس بالقوي وقال الرازي لا يحتج به وفي الميزان قال احمد رأيت يخلط في احاديث فتركته فظهر بهذا انها ليست  
 بروايات صحيحة بل المروي عن عمر بالاسانيد الصحيحة انه لم يقنت فيها رواية ابي مالك الاشجعي وقد تقدمت  
 عن قريب ومنها ما اخرجه ابن ابي شيبة فقال ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد  
 وعمر بن ميمون انها صلياً خلف عمر القبر فلم يقنت وهذا الاثر اخرجه البيهقي فيما بعد في باب من

لم يرا السجود في ترك القنوت من حديث سفيان بسنده المذكور وقال ابن أبي شيبة أيضاً ثنا ابن  
 ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم بن الاسود وعمر بن ميمون صلياً خلف عمر الفجر فلم يقنت وقال  
 أيضاً ثنا وكيع ثنا ابن أبي خالد عن أبي الضحى عن سعيد بن جبير ان عمر كان لا يقنت في الفجر ورواه عبد الرزاق  
 عن ابن عيينة عن ابن أبي خالد وهذه اسانيد صحيحة وفي التهذيب لا بن جرير الطبري روى شعبة عن  
 قتادة عن أبي مجلز سألت ابن عمر عن قنوت عمر فقال ما رأيت ولا شهادته وعن قتادة عن أبي الشعثاء عن ابن  
 عمر مثله وقال الشعبي كان عبد الله لا يقنت ولو قنت عمر لقنت عبد الله وعبد الله يقول لو سلك الناس وادي شعبا  
 وسلك عمرو وادي شعبا لسلك وادي عمرو وشعبه وقال ابراهيم و قتادة لم يقنت ابو بكر وعمر حتى مضيا  
 وروى شعبة عن قتادة عن أبي مجلز قلت لابن عمر الكبر يمنعك من القنوت قال لا احفظه عن احد وقال قتادة عن ابي  
 علقمة عن أبي الدرداء قال لا قنوت في الفجر ثم اخرج البيهقي (عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت خلف  
 عمر بن الخطاب في السفر والحضر فكان يقنت الا في صلاة الفجر) ثم قال و(في هذا دليل على اختصار وقوع في الحديث  
 الذي انا) فساق بسنده (عن منصور عن ابراهيم بن الاسود وعمر بن ميمون قال صلياً خلف عمر الفجر فلم يقنت)  
 ثم قال (منصور وان كان احفظ واوثق من حماد بن ابي سليمان فرواية حماد في هذا توافق المذهب المشهور  
 عن عمر في مذهب القنوت) \* قلت \* لما انتفع البيهقي برواية حماد ههنا ذكر ما يدل على حفظه وثقته لانه  
 اذا كان منصور احفظ واوثق منه كان هو في نفسه حافظاً ثقة وخالف ذلك في باب الزنا  
 لا يحرم الحلال فضمنه وليست رواية منصور مختصرة من رواية حماد بل معارضة لما ومع  
 جلالة منصور تابه على روايته الاعمش فرواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن منصور والاعمش  
 عن ابراهيم فذكره كذلك وتابه أيضاً الحسن بن عبيد الله كما تقدم وقد روي عن حماد ما هو موافق لرواية  
 منصور فذكر عبد الرزاق عن معمر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود قال صلى بنا عمر زماناً لم يقنت وفي  
 التهذيب لا بن جرير الطبري روى شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر في السفر والحضر ما  
 احصى فكان لا يقنت في الصبح وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال ما قنت  
 ابو بكر ولا عمرو ولا عثمان ولا قنت على حتى حارب اهل الشام فكان يقنت وفي مسنده أيضاً عن حماد عن  
 ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر بن الخطاب سنين فلم اراه قانتاً في صلاة الفجر والطريق التي اوردتها البيهقي  
 عن عمر في القنوت لا يخلو عن نظر كما مر بيانه فلا ادري من اين اشتهر ذلك عنه بل المشهور عنه عدمه على

ما يقتضيه الاسانيد الصحيحة التي ذكرناها ثم اخرج البيهقي من طريق اسجد بن عاصم (عن سعيد بن عامر ثنا عوف عن ابي عثمان النهدي صليت خلف عمر ست سنين فكان يقنت) \* قلت \* ليس فيه ان قنوته كان في الفجر ثم قال البيهقي (ورواه سليمان التيمي عن ابي عثمان ان عمر قنت في صلاة الصبح) \* قلت \* ذكر البيهقي هذه الرواية في الباب الذي بعد هذا وليس فيها ذكر لصلاة الصبح ثم خرج بعد من حديث ابي حصين (عن عبد الله بن مغفل قال قنت علي في الفجر) ثم قال (وهذا عن علي صحيح مشهور) \* قلت \* قد اضطرب سند هذا الاثر فرواه ابن ابي شيبة من طريق ابي حصين عن عبد الرحمن بن مغفل قال قنت في الفجر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علي وابو موسى وقد تقدم ان ابن حبان اخرج في صحيحه عن ابي مالك انه صلى خلف علي فلم يقنت ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن مويذ الكاهل قال كافي اسمع عليا في الفجر حين قنت) الى آخره \* قلت \* يحتاج الى النظر في امر الكاهل هذا وكذلك عبد الله بن غنام المذكور في السند وفي مصنف ابن ابي شيبة عن هشيم ان عمرو الهمداني هو ابو فروة بن الحارث قال حدثني الشعبي قال لما قنت علي في صلاة الصبح انكر الناس ذلك فقال علي انما استصرنا على عدونا وهذا سند صحيح وقال ايضا ثنا وكيع ثنا اسرائيل عن ابي اسحق قال ذاكرت ابا جعفر القنوت فقال خرج علي من عندنا وما يقنت وانما قنت بعد ما اتاكم وهذا ايضا سند صحيح وابو جعفر اظنه الباقر ورواه عن علي مرسل فدل هذا الاثر ان علي ان القنوت في الفجر ما كان معروفا ولم يفعله على قديما وانما فعله بعد لضرورة الاستنصار على العدو وقد تقدم ان ابا حنيفة اخرج في مسنده عن علي نحو هذا ثم ذكر البيهقي من طريق شريك هو الثقيفي (عن عثمان ابن ابي زرعة عن عرفة صليت مع ابن مسعود صلاة الفجر فلم يقنت وصليت مع علي فقنت) \* قلت \* شريك الثقيفي القاضي قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (مختلف فيه كان يحكي القطان لا يروي عنه ويضعف حديثه جدا) واخرج ابن ابي شيبة هذا الاثر فقال ثنا وكيع ثامن من عثمان الثقيفي هو ابن ابي زرعة عن عرفة ان ابن مسعود كان لا يقنت في الفجر ولا ذكر لعل في هذه الرواية وسعرت حجة لا نسبة بينه وبين شريك قال شعبة كان يسمى مسعر المصنف ثم خرج البيهقي (عن ابي رجاء عن ابن عباس انه قنت في صلاة الصبح) \* قلت \* في مصنف ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبيران ان ابن عباس كان لا يقنت في صلاة الفجر وهذا سند صحيح واخرج من طريق آخر عن سعيد بن جبيران ابن عباس وابن عمر كانا لا يقتنان في الفجر واخرج من طريق آخر عن عمرو



ان ابن الحارث قال صليت مع ابن عباس في داره صلاة الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده وفي تهذيب  
الطبري قال سعيد بن جبير لم يكن عمر يقنت وصليت مع ابن عمرو بن عباس الصبح فكانا لا يقنتان وقال  
سعيد بن جبير هو بدعة روت ابن عمر يقول ذلك فهذه رواية جماعة عن ابن عباس فهي أولى من  
رواية واحد \*

قال \* ١٠٠ الدليل على انه يقنت بعد الركوع \*

ذكر فيه حديث سفيان (عن عاصم عن انس قال انما قنت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا فقلت كيف القنوت  
قال بعد الركوع) ثم قال البيهقي (فهوذا قد اخبرنا القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع) \* قلت \*  
لم يخرج هذه الرواية صاحبها الصحيح بل الذي خرجها ما ذكره البيهقي فيما تقدم من رواية عبد الواحد  
ابن زباد (ثنا عاصم الاحول سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع  
او بعده قال قبله قلت ان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعد الركوع قال كذب انما قنت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعد الركوع شهرا انه كان بهت قوما) الى آخر الحديث فاخبرني هذه الرواية الصحيحة ان القنوت  
المطلق المعتاد هو قبل الركوع وان الذي بعده انما كان شهرا وخرج البيهقي في هذا الباب وعزاه الى الصحيحين  
(عن انس انه عليه السلام قنت بعد الركوع يسيرا) ثم على تقدير صحة رواية سفيان عن عاصم لم يخبر فيها بان  
القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع كما زعم البيهقي وانما اخبر عن القنوت المتقدم الذي كانت مدته شهرا  
واحدا انه بعد الركوع فالالف واللام في القنوت للعهد ويتعين هذا الحمل حتى لا يتضاد الروايتان ويدل  
على هذا ما ذكره عبد الرزاق في كتابه وصححه ابن القطان عن ابي جعفر عن عاصم عن انس قال قنت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من احياء العرب وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل  
الركوع ثم ذكر البيهقي رواية العوام (عن ابي عثمان ان ابا بكر وعمر قننا في الصبح بعد الركوع وفي رواية بزيادة  
عثمان) \* قلت \* قد تقدم ما يعارض هذا وان العوام متكلم فيه ثم ذكر (عن يزيد بن ابي زياد سمعت اشياخنا  
يحدثون ان عليا كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع) \* قلت \* يزيد مضعف حكى البيهقي تضعيفه عن  
ابن معين فيما مر في باب رفع اليدين عند الافتتاح خاصة ثم انه روى عن الاشياخ وهم مجهولون واولى من  
ذلك ما رواه ابن ابي شيبة فقال ثنا هشيم ثنا عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان  
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع \*

## باب دعاء القنوت

قال \*

ذكر فيه (عن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه قال صليت خلف عمر صلاة الصبح فسمعتة يقول بعد القراءة قبل الركوع اللهم اياك نعبد) الى آخره \* ثم قال (كذا قال قبل الركوع وان كان اسنادا صحيحا فنروي عن عمر قنوته بعد الركوع اكثر فقد رواه ابو رافع وعبيد بن عمير وابو عثمان النهدي وزيد بن وهب والعدد اولى بالحفظ من الواحد) \* قلت \* لم يذكر لرواية هؤلاء سندا الا لرواية عبيد بن عمير خاصة وقد روي عنه وعن زيد بن وهب خلاف ذلك \* قال ابن ابي شيبة ثنا هشيم ثابز بن ابي زيد ثنا زيد بن وهب ان عمر قنت في الصبح قبل الركوع واخرج ابن ابي شيبة عنه انه قنت قبل الركوع واخرجه ايضا من طريقين عن عبيد بن عمير عنه واخرج ايضا عن ابن عثقل ان عمرو علفا وابا موسى قنتوا في الفجر قبل الركوع فليس الراوي عن عمر انه قنت قبل الركوع واحدا كما زعم بل هم خمسة الواحد ذكره البيهقي والاربعة ذكرهم ابن ابي شيبة وهؤلاء اكثر مما ذكرهم البيهقي فهم اولى بالحفظ \*

## باب لم ير القنوت في الصبح

قال \*

ذكر فيه (عن ابي مجاز صليت مع ابن عمر الصبح فلم يقنت فقلت لا ادلك تقنت فقال ما احفظه عن احد من اصحابنا) ثم قال (اليه ياتسيان بعض الصحابة او غفله عن بهز السني لا يذبح في رواية من حفظه) ثم ذكر (عن بشر بن حرب سمعت ابن عمر يقول ارايت قيامهم عند رابع الفريضة السورة من القنوت انها لبدعة مانعة وسول الله صلى الله عليه وسلم الاشهر اثم تركه) ثم قال (بشر بن حرب الديلمي) ان صحته روايته عن ابن عمر ففهماد لالة على انه انما انكر القنوت قبل الركوع \* قال : ذكر البيهقي في الخلاصة ان الكا انه قال الصحيح عن ابن عمر ما رواه ابو التمثاء وابو الاسود وابو بلال انه كان لا يرى القنوت وقال : قال : عن احد من اصحابنا قال وهذه سنة خفيت على ابن عمر انتهى كلامه ونسيانهم او غفلتهم في غاية البعد بل لم يفعل ابن عمر عن ذلك فقد روي عن النبي عليه السلام انه قنت فذكره البيهقي فيما تقدم في باب القنوت بعد الركوع فترك ابن عمرو غيره ذلك دليل على انه عليه السلام ما دام عليه وانه كان ثم نسخ والذي رآه ابن عمرو رواه من القنوت انما كان بعد الركوع كما تقدم وبشر الديلمي قال فيه ابن عدي لا اعرف في رواياته حديثا منكرا وهو عندي لا باس به وفي سوالات ابي جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة لعلي بن المديني سألت عليا عن بشر بن حرب فقال كان ثقة عندنا فان صححت روايته عن ابن عمر فقله ما فعله الاشهر

ثم تركه معناه ترك القنوت بعد الركوع لانه هو الذي رآه ابن عمر يفعلوه وكذا صرح انس فيما تقدم ان قنوت النبي عليه السلام شهرا لما كان بعد الركوع اخرجه الشيخان قال البيهقي (وقد روينا من ابن عباس انه قنت في صلاة الصبح) \* قلت \* قد تقدم ان ذلك رواية واحد وان الذين رووا عنه انه لم يقنت في الصبح جماعة \*

\* قال \* \* باب لا تفرط على من نام عن صلوة او نسيها \*

ذكر فيه حديث زائدة بن ندامة عن هشام عن الحسن عن عمران بن حدين، حديثه \* قلت \* ذكر البيهقي في باب من جعل في الدر كمارة بمن حديثنا من رواية الحسن عن عمران ثم قال منقطع ولا يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح بسبب مثله وخالفه ابن خزيمة فاخرج في صحيحه حديث هذا الباب من رواية هشام عن الحسن عن عمران فدل ذلك على صحة سماعه من عمران وقال صاحب الامام رواه الطبراني عن زائدة عن هشام ورجال اسناده ثقات \*

\* قال \* \* باب من قال يترك الترتيب في قضائهن وهنرا، طاررا، والحسن \*

\* قلت \* في مصنف ابن ابي شيبة ثنا حفص هو ابن غياث عن ابن ابي عبد الله الحداني عن الحسن قال اذا نسي الصلوة فليبدأ بالاولى فالاولى فان خاف القنوت يبدئ بالتالي يخاف قنوتها وهذا سند جيد. قال النسائي في الحديث الى الحسن وذكر في هذا الباب حديث، ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر بلا، وتم وذكروا ثم صاروا في المغرب والعشاء ثم قال (وروي في الحديث الثالث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في يوم ما رويناه في حديث ابن مسعود وابي سعيد في يوم آخر ويحتمل ان يكون المراد بقول علي بين المغرب والعشاء بين غروب الشمس ووقت العشاء فيكون موافقا لرواية جابر والله اعلم) \* قلت \* حديث جابر المذكور في الباب السابق صرح فيه ان ذلك كان يوم الخندق وصرح علي فيه حديثه انه كان يوم الاحزاب وهو يوم الخندق والقضية واحدة فتعين انها كانت في يوم واحد لا يومين وتعين التأويل الذي ذكره البيهقي آخر والله اعلم \*

باب من ذكر صلاة وهو في أخرى

قال \*

ذكر فيه حديث اسمعيل بن بسام ابي ابراهيم الترمذي ( ثنا سعيد بن عبد الرحمن عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من الصلاة فليعد الصلاة التي نسي ثم قال البيهقي ( تفرد الترمذي برواية هذا الحديث مرغوعا والصحيح انه من قول ابن عمر موقوفا كذا رواه غير ابي ابراهيم يعني الترمذي عن سعيد ) قلت \* الترمذي اخرج له الحاكم في المستدرک وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه وعن يحيى بن معين ليس به باس وكذا ال ابو داود والنسائي ذكر ذلك المزي في كتابه ومشهور عن ابن معين انه اذا قال عن شخص ليس به باس كان توثيقا منه له ففي رواية الترمذي زيادة الرفع وهي زيادة ثقة فوجب قبولها على مذاهب اهل الفقه والاصول ثم على تقدير تسليم انه قول ابن عمر نقد قال الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء لا يعلم عن احد من الصحابة خلافة وكذا ذكر صاحب التمهيد وذكر في الاستذكار قول ابن عمر ثم قال اوجب الترتيب ابو حنيفة واصحابه والتوري وما لك والليث واوجه ابن حنبل في ثلاث سنين وقال اخذ بقول ابن المسيب في من ذكر صلاة في وقت صلاة كن ذكر العشاء آخر وقت صلاة الفجر قال يصلي الفجر ولا يضع صلواتين قال الاثرم قيل لاحمد بعض الناس يقول اذا ذكرت صلاة وانت في اخرى لا تقطعها واذا فرغت قضيت تلك ولا اعادة عليك فانكره وقال ما اعلم احدا قاله واعرف من قال اقطع وانا خلف الامام واصلى التي ذكرت لقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها قال هذا شنيع ان يقطع وهو وراء الامام ولكنه يتأدى معه ثم يصلى التي ذكر ولا يعيد هذه وذكر ابو عمر انه نقض اصله المذكور اولا ثم ذكر ان الزهري يفتي بقول ابن عمر وهو الذي يروى قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول اقم الصلاة لذكرى وبهذا الحديث يحتج من قدم الفائتة على الوقتية وان خرج الوقت قالوا جمل ذكرها وقتها فكلتا صلاتان اجتماعا في وقت فليدأ بالاولى \*

باب ما يستحب للمرأة من ترك التجافي في الركوع

قال \*

ذكر فيه حديثين ثم قال ( وروي فيه حديث منقطع هو احسن من الموصولين قبله ) ثم اخرجه من طريق سالم بن غيلان ( عن يزيد بن ابي حبيب انه عليه السلام مر على امرأتين تصليان ) الحديث \* قلت \* ظاهر كلامه انه ليس في هذا الحديث الا لا نقطاع وسالم متروك حكاه صاحب الميزان عن الدارقطني \*

\* قال \* ﴿باب عودة المرأة الحرة قال الله تعالى ولا يدين زهتهن الا ما ظهر منها﴾  
 ذكر في هذا الباب من طريق عقبة الاصم (عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة قالت ما ظهر منها الوجه والكفان)  
 \* قلت \* سكت عن عقبة وهو متكلم فيه قال ابن معين ليس بشقة وعنه قال ليس بشيء وقال الذهبي  
 ضعفه الفلاس وغيره \* فان قلت \* ذكرنا لبيهي هذا الاثر ولا من جهة ابن عباس ثم استشهد على تلك الرواية  
 برواية عطاء عن عائشة فجاءت رواية عقبة استشهدا فلذلك سكت عنه لبيهي اعتمادا على الرواية الاولى  
 \* قلت \* قد ذكرنا لبيهي عقبة هذا في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه فلم يسكت عنه بل قال (ضعيف لا يحتج  
 به) مع ان روايته هالك وقعت متابة لرواية غيره \*

\* قال \* ﴿باب عودة الرجل﴾

ذكر في حديث جرهد ومحمد بن جحش وابن عباس في التخذ ثم قال (وهذه اسانيد صحيحة بمنج بها) \* قلت \* في  
 حديث جرهد ثلاث علل \* احدها \* ان في سنده اضطرابا بينه ابن القطان وغيره \* والثانية \* ان عبد الرحمن ابازرعة  
 مجهول الحال \* والثالثة \* ان الترمذي اخرجه ثم قال (ما رى اسناده بتصل) وفي حديث ابن جحش ايضا علتان  
 \* احدهما \* انه مختلف الاسناد حكاه صاحب الامام عن الدارقطني \* والثانية \* ان ابا كثير الراوى عنه لم اعرف اسمه  
 ولا حاله وخطأ ابن مندة من جملة من الصحابة وحديث ابن عباس في سنده ابو يحيى القتات متكلم فيه قال ابن  
 معين في حديثه ضعف وقال ابن حنبل ضعيف روى عنه اسرائيل احاديث ما كبر وقال النسائي ليس بالقوى  
 وذكر ابن الصلاح ان الثلاثة متقاعدة عن الصحة \*

\* قال \* ﴿باب من زعم ان التخذ ليس بعورة﴾

ذكر فيه دخول عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم والاختلاف في لفظه ثم قال (انما يدل على ان  
 الركبتين ليستا بعورة وعلى ذلك دل حديث عمرو بن شعيب) \* قلت \* حديث عمرو مذكور في الباب  
 الذي قبل هذا الباب وقوله ماتحت السرة وفي رواية كل شئ اسفل من سرتي يدل على ان الركبة عورة  
 لانه لو اقتصر على ذلك شمل سائر البدن فلما قال الى ركبتيه اسقط ما عداها كقوله تعالى واهديكم الى المرافق  
 وايضا لما احتمل الدخول وعدمه كان اعتبار الحظر واجبا للستر والى ذكر (عن حماد بن سلمة انا ابن عون  
 عن محمد بن سيرين ان ابا هريرة قبل سره الحسن) \* قلت \* رواه من هو اوثق من حماد بن سلمة في لفظه  
 فاخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط التبيين من حديث ازهر بن سعد السمان ثنا ابن عون عن محمد عن

ابي هريرة رضي الله عنه قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يطئنك فأكشف الموضع الذي قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله فكشف له الحسن فقبله \*

• قال • ﴿ باب من تسم في صلاته أو ضحك فيها ﴾

ذكر فيها (عن جابر قال التسم لا يقطع الصلاة ولكن القرقرة (١) ثم قال (هذا هو المحفوظ موقوف وقد رفعه ثابت ابن محمد الزاهد وهو وهم منه) \* قلت \* في هذا نظر فان ثابا هذا روى عنه البخاري ووثقه مطين وقال ابو حاتم صدوق واذا كان كذلك فهو وثقة وقد زاد الرفع فوجب ان تقبل على ما عرف \*

• قال • ﴿ باب من احدث في صلاته قبل التسليم ﴾

ذكر فيه حديث لا ينصرف حتى يسمع صوتا \* قلت \* مقتضاء انه ينصرف عند سماع صوت أو وجود ربح وخضم البيهقي يقول بذلك ولكنه يزيد على ذلك انه بعد الانصراف يتوضأ ويبنى على صلاته بدليل آخر سباني في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ثم ذكر في آخره حديث علي بن طلق \* قلت \* ذكر ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ثم قال لم يقل وليد صلاته الا جريرو وقال البيهقي في باب اقرار الوارث بوارث نسب جريدين عبد الحميد الى سوء الحفظ في آخر عمره وفي الميزان للذهبي ذكر البيهقي ذلك في سنته في ثلاثين حديثا لجريرو وقال ابن حنبل لم يكن بالذكي في الحديث اختلط عليه حديث اشعث وعاصم الاحول حتى قدم عليه بهز فعرفه \*

• قال • ﴿ باب من قال يبنى من سبقة الحدث ﴾

ذكر فيه حديث عائشة (اذا جاء احدكم في صلاته) \* قلت \* الكلام معه على هذا الحديث تقدم في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ثم ذكر (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال من وجد في بطنه رزاً او قيماً لينصرف فليتوضأ ثم اخرجته (عن الحارث عن علي قال ايمارجل دخل في الصلاة فاصابه رزاً في بطنه او قيماً او رعاف) الى آخره ثم اخرجته من حديث (ثوير بن سعيد عن علي قال من وجد في بطنه رزاً او كان به بول) الى آخره \* ثم قال (وفي كل هذا ان صح دالة على جواز الانصراف بالرزأ قبل خروج الحدث ثم البناء على ما مضى من الصلاة وروي مثل ذلك عن سلمان) \* قلت \* تجوز الانصراف عن الصلوة قبل خروج الحدث مخالف للاجماع فيما علمت ومخالف لقوله عليه السلام فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجرد رجليه ومخالف ايضا لقول علي في هذا الاثر من الطرق كماها فليتوضأ اذ لا وضوء قبل خروج الحدث وقال ابن ابي شيبة ثاعلى بن مسهر

عن سعيد هو ابن ابي عروبة عن قتادة عن خلاص عن علي قال اذا رفع الرجل في صلاته اوقاه فليتوضأ ولا يتكلم وليبن على صلوته ورجال هذا السند على شرط الصحيح وخلاص اخرج له الشبخان ولفظ هذا الاثر لا يحتمل التأويل الذي ذكره البيهقي وظاهر قوله (وروي مثل ذلك عن سلمان) انه اشارة الى جواز الانصراف قبل خروج الحدث وليس كذلك بل مراده انه روي عن سلمان مثل ما روي عن ابن عمرو على صرح بذلك في كتاب المعرفة ثم قال (كان الشافعي في القديم يقول يبنى وقال في الاملاء لولا مذهب الفقهاء لرأيت ان من انحرف عن القبلة لرعاف او نحوه فعليه الاستيناف ولكن ليس في الآثار الا التسليم وقد رجع في الجديد الى قول المسور) \* قلت \* ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء البناء عن علي وابن عمرو علقمة ثم قال ولا نعلم لهؤلاء مخالفا من الصحابة الا شيئا يروي عن المسور بن مخرمة فانه قال يتيمى صلوته وفي الاستذكار لابن عبد البر بناء الرعاف على ما صلى ما لم يتكلم ثبت عن عمرو على وابن عمرو روي عن ابي بكر ولا يخالف لهم من الصحابة الا المسور وحده وروي البناء ايضا عن جماعة الناس بالحجاز والعراق والشام ولا اعلم في ذلك بينهم اختلافا الا الحسن فانه ذهب مذهب المسوراته لا يبنى من استدبر القبلة في الرعاف \*

\* قال \* باب الاشارة برد السلام \*

ذكر فيه (عن صهيب انه سلم على النبي عليه السلام فرد اشارة) ثم قال (وروي في هذه القصة باسناد فيه ارسال انه اشار بيده) ثم خرج ذلك من حديث ابن عيينة (عن زيد بن اسلم قال عبدة بن عمرو ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسجد بني عمرو بن عوف الحديث وفي آخره) (انه قيل لزيد اسمعته من ابن عمر فقال اما انا فقد كلني وكلمته ولم يقل زيد سمعته) \* قلت \* يحتمل ان يريد كلف في هذا الحديث ولا ينافي ذلك قول الراوي عنه ولم يقل سمعته اذ لا يلزم من عدم قوله سمعته ان لا يكون سمعه بل قام قوله كلني مقام قوله سمعته فاستغني عنه وما نقله البيهقي عن الترمذي انه صحيح هذا الحديث يدل على ذلك اعني انه سمعه منه وروي ابن ماجة هذا الحديث ولفظه عن زيد بن اسلم عن ابن عمر وقد ذكر ابن معين ان زيدا سمع من ابن عمر روايته عنه مخرجة في الكتب الستة وجمهور اهل الحديث على ان من ادرك شخصا فروى عنه كانت روايته محمولة على الاتصال سواء كانت بلفظ قال او عن او غيرهما \*

\* قال \* باب من لم ير التسليم على المصلي \*

ذكر فيه حديث (لا غرار في صلوة ولا تسليم) ثم خرجه من طريق آخر ولفظه (لا غرار في الصلاة ولا تسليم) ثم

قال (قال احمد بن حنبل فيما اراد ان لا تسلم ولا يسلم عليك وتغري الرجل بصلاته ان يسلم وهو فيها شاك) ثم خرج (عن معاوية بن هشام عن سفيان) باسناده اراه رفعه (قال لا غرار في تسليم ولا صلاة) ثم قال هذا اللفظ يقتضي نفي الغرار عن الصلوة والتسليم جميعا والاخبار التي مضت تبيح التسليم على المصلي والرد بالاشارة وهي اولى بالاتباع) قلت \* لا يلزم من نفي الغرار عن الصلوة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضا للاخبار المبيحة للتسليم والرد بالاشارة وحتى يحتاج الى التراجع بل الغرار النقصان والغرا في الصلوة نقصان سجودها وركوعها وجميع اركانها والغرا في التسليم ان يقول المجيب عليك ولا يقول وعليكم السلام ومنه الحديث الآخر لا تقار التحية ذكر ذلك الهروي وغيره نعم الرواية الثانية التي لفظها الاغرار في الصلوة ولا تسليم تقتضي التسليم وكذا الرواية الاولى على تقدير ان يكون قوله ولا تسليم مفتوحة الميم فكان يعين على البيهقي ان يذكر في هذا الموطن هاتين الروايتين اذ هما المعارضتان للاخبار المبيحة \*

\* قال \* ﴿باب الاشارة فيما ينويه﴾

ذكر في آخره حديثا عن ابي غطفان ثم حكى عن ابن ابي داود (ان ابا غطفان مجهول) قلت \* ابن ابي داود متكلم فيه واما ابو غطفان فعرف اخرج له مسلم في صحيحه وروى عنه جماعة ووثقه ابن معين وغيره \*

\* قال \* ﴿باب الخط اذا لم يجد عصا﴾

ذكر فيه حديث حريث عن ابي هريرة ثم ذكر الاختلاف ثم ذكر (عن الشافعي قال في كتاب البويطي ولا يخط بين يديه الا ان يكون فيه حديث ثابت) قال البيهقي (كانه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في اسناده) قلت \* ذكر صاحب الاستذكار ان ابن حنبل وابن المديني كانا يصححان هذا الحديث \*

\* قال \* ﴿باب الصلوة الى غير سترة﴾

ذكر فيه حديث ابن عباس (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى الى غير جدار) ثم قال قال (الشافعي يعني الى غير سترة ثم اعاد البيهقي هذا الكلام عن الشافعي في باب الدليل على ان مرور الحمار لا يفسد وزاد هناك عنه) انه قال وذلك يدل على خطأ من زعم انه صلى الى سترة وان سترة الامام سترة للمأموم ولذلك لم يقطع مرور الحمار صلاتهم ففي رواية مالك دليل على انه صلى الى غير سترة) قلت \* لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة ولا ادري ما وجه الدليل في رواية مالك على انه صلى الى غير سترة \*



❦ باب من كره الصلوة الى نائم او متحدث ❦

\* قال \*

خرج فيه (عن عبد الله بن يعقوب بن اسحق عن حدثه عن محمد بن كعب القرظي قال قلت لعمر بن عبد العزيز حدثني عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث) ثم قال البيهقي (وهذا احسن ما روي في هذا الباب وهو مرسل) \* قلت \* صرح في كتاب المعرفة بان ارساله من قبل محمد ابن كعب وفيه نظر فان محمد اصرح بان ابن عباس حدثني وصرح صاحب الكمال بانه سمع منه فكيف يكون حديثه عنه مرسلا \*

\* قال \*

❦ باب لا يجاوز بصره موضع سجوده ❦

ذكر فيه (عن محمد كان عليه السلام اذا صلى) الحديث ثم اخرجه من طريق سعيد بن اوس (عن ابن عون عن ابن سيرين عن ابي هريرة) موصولا وقال (الصحيح هو المرسل) \* قلت \* ابن اوس ثقة وقد زاد الرفع كهف وقد شهد له رواية ابن عليه لهذا الحديث موصولا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة كما ذكره البيهقي في هذا الباب \*

\* قال \*

❦ باب كراهية مسح الحصى ❦

ذكر فيه من حديث الحميدي (ثنا سفيان ثنا الزهري سمعت ابا الاحوص عن ابي ذر) \* الحديث \* قال سفيان فقال سعد بن ابراهيم الزهري من ابو الاحوص فقال الزهري اما رأيت الشيخ الذي يصلي في الروضة) الى آخره \* قلت \* كذا وقع في نسختين جيدتين من هذا الكتاب الزهري صفة لسعد وهو وان كان زهريا الا ان الاظهر انه باللام فقال سعد بن ابراهيم للزهري وقدرونا هذا الحديث في مسند الحميدي بسنده المذكور ولفظه فقال له سعد بن ابراهيم من ابو الاحوص كالمغضب عليه حين حدث عن رجل مجهول لا يعرفه فقال له الزهري الى آخره وهذا يدل على انه باللام كما قلنا \*

\* قال \*

❦ باب سيام في وجوههم من الراس سجود ❦

ذكر فيه حديث ابراهيم بن ابي الليث الاشجعي عن سفيان عن ثور بن يزيد \* قلت \* كذا وقع الاشجعي صفة لابراهيم في نسختين جيدتين وذكر عن ابن الصلاح انه قال اراه غلطاً وانما هو عن الاشجعي او انا الاشجعي وهو عبيد الله الاشجعي صاحب الثوري وابراهيم بن ابي ليث يروي عن الاشجعي وهو معروف عند اهل الحديث انتهى كلامه وذكر ابن عدي في الكامل ابراهيم هذا فقال اكثر عن الاشجعي عن الثوري \*

\* قال \* باب ما أدرك من صلاة الإمام فهو أول صلاته \*

ذكر فيه حديث (وما فاتكم فأتوا) ثم ذكره من طريق ابن عيينة بلفظ (وما فاتكم فاقضوا) ثم حكى عن مسلم أنه قال لا أعلم هذه اللفظة رواها عن الزهري غير ابن عيينة واخطأ \* قلت \* تابعه ابن أبي ذيب فرواه عن الزهري كذلك كذا أخرج هذا الحديث أبو نعيم في المستخرج على الصحيحين ثم ذكر البيهقي (عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك) ثم ذكر (عن نافع عن ابن عمر مثله) \* قلت \* في السند الأول الحارث الأعور وفي السندين معا يحيى بن أبي طالب عن عبد الوهاب بن عطاء وقد تقدم أن ابن أبي طالب متكلم فيه \* اسند الخطيب في تاريخه عن موسى بن هارون قال أشهد عليه أنه يكذب واسند أيضاً عن ابن أبي داود سليمان بن الأشعث أنه خط على حديثه وعبد الوهاب وإن أخرج له مسلم فقد قال النسائي والساجي ليس بالقوي وقال أحمد ضعيف الحديث مضطرب ذكره ابن الجوزي وقال البيهقي في كتاب المعرفة وروى عن الحارث عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك وبأسناد صحيح عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله ولا يظهر أنه راوياً بالأسناد الصحيح هذا لاسناد الذي ذكره في السنن فان كان كذلك فقد تساهل في الحكم عليه بالصحة وذكر ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر خلاف ما ذكره البيهقي فقال ثنا ابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل ما أدرك مع الإمام آخر صلاته ولا ريب في صحة هذا الاسناد \*

\* قال \* باب الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الإمام \*

\* قلت \* الأحاديث المذكورة في هذا الباب لم يقيدها بصلاته وحده فهي غير مطابقة لدعائه ولهذا يجوز أحمد وإسحق وأبو داود لمن صلى في جماعة ثم أقيم الصلاة أن يصليها معهم ثانية وهذا كما فهم الشافعي من هذه الأحاديث العموم فقال بعيد مع الجماعة كل صلاة المغرب وغيرها في ذلك سواء وقال مالك بعيد الكل إلا المغرب وقال ابن عمر والأوزاعي إلا المغرب والفجر وقال أبو حنيفة وأصحابه إلا المغرب والفجر والعصر \*

\* قال \* باب ما يكون منها نافلة \*

ذكر فيه حديث يلى بن عطاء (عن جابر بن يزيد عن أبيه صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم حكى (عن الشافعي أنه قال اسناد مجهول) قال البيهقي (وإنما قال ذلك لابن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه جابر ولا جابر راو غير يلى بن عطاء) \* قلت \* لا وجه لذلك يزيد ههنا لأنه صحابي فلا يضره كونه ليس له راو غير ابنه ويولد على ذلك أن البخاري خرج في صحيحه حديث مرادس الأسلمي ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم وخرج مسلم حديث

ربيعه بن كعب الاسلمى ولم يرو عنه غير ابى سلمة بن عبد الرحمن وهذا الحديث صححه الترمذى وذكر ابن مندة في معرفة الصحابة ثم قال ورواه بقية عن ابراهيم بن يزيد بن ذي حامية عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن يزيد بن الاسود عن ابيه فهذا رواه آخر الجابر غير يعلى وهو ابن عمير.

قال \* باب ما روي في كيفية هذا القعود عن حالة المرض \*

ذكر فيه (عن ابن مسعود انه قال لان اقع على جرة او جمرتين احب الى ان اقع من ثوبا في الصلوة) ثم حكى (عن الشافعى انه قال وهم يعنى العراقيين يخالفون ابن مسعود ويقولون قيام صلاة الجالس التربع) قلت المختار عند الحنفية انه يجلس كما يجلس للتشهد ويكره التربع الا من عذر وحكى صاحب التمهيد كراهية التربع عن ابن مسعود ثم قال قال عبد الرزاق يقول اذا صلى قائما فلا يجلس للتشهد من ثوبا فاما اذا صلى قاعدا فليتربع فعلى هذا التاويل لو كانت الحنفية قائلين بالتربع لم يكونوا مخالفين لابن مسعود ولعلمهم انما خالفوه لحديث عائشة الذى ذكره البيهقى في اول هذا الباب وذكره الطحاوى في احكام القرآن وقال حسن متصل الاسناد.

قال \* باب الائمة بالركوع والسجود \*

ذكر فيه حديثا (عن ابى بكر الحنفى عن الثورى عن ابى الزبير عن جابر) ثم قال (بعد في افراد ابى بكر الحنفى عن الثورى) قلت قد ذكر البيهقى بعد ذلك (ان عبد الوهاب بن عطاء تابعه فرواه كذا لك عن الثورى) وفى علل ابن ابى حاتم ان ابا اسامة رواه عن الثورى كذا لك فهو لاء ثلاثة ثقات روه مرفوعا حتى حكى عن بعض الشافعية انه قال لعل الشافعى لم يطلع على هذا الحديث.

قال \* باب من اطاق ان يصلي منفردا قائما ولم يطقه مع الامام صلى قائما \*

ذكر فيه حديث (من صلى قاعدا فله نصف اجر القائم) ثم قلت هذا الحديث وارد في المتنفل اذا اطاق القيام فاخترنا القعود واما المريض العاجز فان اجره تام ولو قعد فالحديث ليس بمناسب للباب ولا وارده فيه.

قال \* باب من وقع في عينه الماء \*

ذكر فيه حديث عبد الله بن الوليد هو العدي (ثاسفان عن جابر عن ابى الفصحى ان عبد الملك او غيره بعث الى ابن عباس بالاطباء على البرد وقد وقع الماء في عينه فقالوا تصلى سبعة ايام مستلقيا على قفاك فسأل ام سلمة وعائشة من ذلك فنهتهن الى آخره قلت في ذكر عبد الملك ههنا نظر لانه ولى الخلافة سنة خمس وستين وكانت وفاة عائشة وام سلمة قبل ذلك بسنتين اللهم الا ان يحمل على ان عبد الملك ارسلهم اليه قبل خلافته وفيه بعد.

اذ لا يعلم لعبد الملك في زمن عائشة وام سلمة ولاية تقتضي ارسال الاطباء على البرد والحد في متكم فيه قال احمد لم يكن صاحب حديث وكان ربما اخطأ في الاسماء ولا يحتج به وقال ابن معين لا اعرفه لم اكتب عنه شيئا وجابر المذكور في السند اظنه الجعفي قال البيهقي في باب نزح زمزم (لا يحتج به) وحكي في باب النعي عن الامامة جالساعن الدارقطني انه متروك وقد روى هذه القصة عن سفيان الثوري من لانسبة بينه وبين المدني حفظا وجمالة وهو الامام عبد الرحمن بن مهدي فلم يذكر فيه عبد الملك قال ابن ابي شيبة ثنا ابن مهدي عن سفيان عن جابر عن ابي الضمعي ان ابن عباس وقع في عينيه الماء فليل له تستلقي سبعا ولا تصلي الا مستلقيا فبعث الى عائشة وام سلمة فسلها فنهتا وذكرا القديري في التجريد عن الحنفية انه يجوز له الاستلقاء وابن عباس وغيره انما كرهوا المعالجة ولا كلام فيه وانما الخلاف انه اذا تالمج هل يجوز له الاستلقاء ام لا ولم ينقل عنهم كراهية ذلك \*

\* قال \* \* باب الدليل على ان وقوف المرأة بجانب الرجل لا يقصد صلواته \*

ذكر فيه اعتراض عائشة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة \* قلت \* من يقول بالفساد يشترط محاذاته في صلوة مشتركة بينها في شروط آخر ليست موجودة هنا فالحديث اذ غير مطابق للباب ثم ذكر اثران عن عمر في سنده ضعف وليس فيه انه امرها بالاشتراك في الصلوة وقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شئ ليس على عمومها وقد ورد على سبب خاص فالتقدير لا يقطع الصلوة مرور شئ \*

\* قال \* \* باب من قال في القرآن احدى عشر سجدة ليس في المفصل منها شئ \*

(رواه الشافعي عن ابي وزيد وابن عباس) \* قلت \* هؤلاء تفوا في الصحيح عن جماعة انهم اثبتوا السجود في المفصل والمثبت مقدم على الثاني ويحتمل انه عليه السلام اخر السجود ولم يتركه كما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى \*

\* قال \* \* باب سجدة في الحج \*

ذكر فيه حديثا (عن الحارث بن سعيد عن عبد الله بن منين) \* قلت \* عبد الله مجهول وفي احكام عبد الحق لا يحتج به والحارث هو العتيقي قال صاحب الميزان مصري لا يعرف وليس لها الا هذا الحديث ثم ذكر حديثا (عن ابن لهيعة عن مشرح) \* قلت \* تكلم البيهقي في ابن لهيعة في مواضع وفي الضعفاء لابن الجوزي قال ابن حسين مشرح انقلبت صحائفه فكان يحدث بما سمع من هذا عن ذلك وهو لا يعلم وفي الضعفاء للذهبي تكلم فيه ابن حبان ثم لوح هذا الحديث فظاهره يقتضي وجوب سجدة التلاوة والبيهقي لا يقول بذلك وبخالف

بين الامرين المذكورين في قوله تعالى اركعوا واسجدوا فجعل احدهما للوجوب والاخر للاستحباب وخصمه  
بجعلهما للوجوب فهوا قرب الى العمل بظاهر النص \*

\* قال \* ﴿ باب سجدة ص ﴾

خرج فيه بسنده (عن سعيد بن ابي هلال عن عياض بن عبد الله عن الخدرى قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(ص) وهو على المنبر) الحديث ثم قال (حسن الاسناد صحيح) \* قلت \* ذكره ابن خزيمة علة فانه ترجم عليه في صحيحه  
باب النزول عن المبرر للسجود اذا قرأ الخاطب السجدة على المبرر ان صح الخبر فان في القلب من هذا الاسناد لان  
بعض اصحاب ابن وهب ادخل بين ابن ابي هلال وبين عياض في هذا الخبر سمى بن عبد الله بن ابي فروة  
ولست ارى الرواية عن ابن ابي فروة هذا \*

\* قال \* ﴿ باب من لم يروجوب سجدة التلاوة ﴾

ذكر فيه (انه عليه السلام لم يسجد في النجم) \* قلت \* يحتمل انه عليه السلام لم يكن على طهارة او كان في وقت مكروه  
او آخر ليبين انها لا تجب على الفور وقوله في الحديث هل علي غيرهن فقال لا معناه هل علي صلوة غيرهن اذا  
المراد الصلوة ولم يفهم من الحديث سقوط بقية الواجبات والسجدة ليست بصلوة او يقال المراد هل علي فرض  
مكتوبة ولهذا قال في رواية كتبني الله والسجدة عند الخصم ليست مكتوبة ثم ذكر حديث خالد بن الحارث  
عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة انه عليه السلام  
سجد في النجم وسجد الناس معه الارجلين اراد ان يشهر اثم قال (قال الشافعي والرجلان لا يدعيان ان شاء الله  
الفرض ولو تركاه امرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادته) \* قلت \* اضطرب اسناد هذا الحديث قال ابن ابي  
شبة ثنا وكيع عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال سجد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الارجلين من قرش ارا داب ذلك الشهرة وقال ابو احمد الحاكم يقال لا نعلم للحارث بن عبد الرحمن  
راو غير محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث قال زهران هذا الرجلين كانا  
كافرين فقد ذكر البيهقي فيما تقدم في باب سجدة النجم من حديث ابن مسعود (انه عليه السلام قرأ النجم فسجد  
وما بقي احد من القوم الا سجد الارجل) الحديث وفي آخره قال (عبد الله لقد رايت بعد ذلك قتل كافرا وفي رواية  
البخارى انه امية بن خلف وثقدم ايضا في الباب المذكور من حديث المطلب (قرأ عليه السلام بمكة سورة  
النجم فسجد وسجد من عنده فرفعت راسي وايت ان اسجد) ولم يكن اسلم يومئذ وذكر علماء هذا الشأن انه اسلم يوم

انفتح ثبت بذلك ان تركها للسجود كان لكفرهما \*

\* قال \* باب استحباب السجود في الصلاة \*

ذكر فيه حديثاً (عن مية او امية عن ابن عمر سجد عليه السلام في صلاة الظهر ثم قام فيرون انه قرأ سورة فيها سجدة) \* قلت \* الراوى عن ابن عمر لم يخراسمه ولا عرف حاله ودلى نقد يثبت الحديث فهو ظن منهم ويحتمل انه ترك سجدة من ركعة قبلها فسجد لها لا للتلاوة وحكي القدورى في التجريد انه يكره للامام اذا كان يخفى القراءة ان يقرأ آية سجدة لانه ان لم يسجد لها يكون تاركاً للسجدة بعد تحقق سببها وان سجد تشبه السجدة على القوم ويظنون انه نسي الركوع وسجد فلذلك يكره ان يقرأها \*

\* قال \* باب من قال يكبر ادا سجد \*

ذكر فيه حديثاً عن نافع عن ابن عمر \* قلت \* في سنده عبدالله بن عمر اخو عبيد الله متكلم فيه ضعفه ابن المدبني وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال ابن حنبل كان يزيد في الاسانيد وقال صالح بن محمد لين محتلط الحديث \*

\* قال \* باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى تطلع الشمس \*

ذكر فيه حديثاً عن ابن عمر ثم قال (ان ثبت مرفوعاً) الى آخره \* قلت \* ابن عمر اخبر عن هؤلاء انهم لم يسجدوا وكان شديدا لا يتابع فاقندى بهم ولم يقس على شيء وظاهر كلام البيهقي انه ليس في الحديث سوى التردد في رفعه ووقفه وليس الامر كذلك بل في سنده ابو بکر البكر اوى وهو ضعيف عندهم وشيخه ثابت بن عمار قال ابو حاتم ليس هو عندي بالمتين ذكره صاحب الميزان فاذا لا حاجة الى هذا التردد \*

\* قال \* باب الصلاة في الكعبة \*

ذكر فيه حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عثمان بن طلحة ثم قال (وفيه ارسال بين عروة وعثمان) \* قلت \* عروة سمع اباہ الزبير وحديثه عنه مخرج في صحيح البخارى في مواضع والزبير اقدم موتاً من عثمان بن طلحة فلا مانع من سماع عروة من عثمان على ان صاحب الكمال صرح بسامعه منه \*

\* قال \* باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة \*

ذكر فيه حديث ابن عمر (نهى عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن) فذكر منها ظهر بيت الله تعالى ثم ضعف سنده \* قلت \* على تقدير ثبوته هو متروك الظاهر فيما لو جعل بين يديه بناء او نحوه فيحمل الحديث على الكراهة لما فيه من الاستعلاء على البيت وفي هذا التأويل عمل بعموم الحديث او يحمل النهي على ما اذا صلى

على طرفها بحيث لا يبقى بين يديه منها شيء والدليل على جواز الصلاة على ظهر الكعبة العمومات لقوله تعالى  
قول وجهك شطر المسجد الحرام فان اريد بالشرط الجهة فهو ظاهر ولن اريد البعض فقد توجه الى ما بين يديه \*  
قال \* باب المرتد يقضى ما ترك من الصلوات \*

ذكر فيه حديث ( من نام عن صلاة او نسيها ) \* قلت \* هذا الحديث لا يشمل الكافر حتى لا يقضى ما ترك من  
الصلوات فكذا المرتد اذا الاسلام فيهما يهدم ما قبله وقال الله تعالى قل لئن لم ينتهوا ينفر لهم  
ما قد سلف واسم الكفر يشملها وقال البيهقي في الخلافات المراد من النسيان الترك كقوله تعالى نسوا الله  
الآية \* قلنا \* حقيقة النسيان غير الترك ولهذا يقال ترك عامدا ولا يقال نسي عامدا وحقيقة النسيان  
قد ذكره ولهذا قال فليصلها اذا ذكرها \*

قال \* باب من شك في صلاته فلم يدرك ثلثا صلى ام اربعا \*  
ذكر فيه حديثا عن ابن عمرو في سنده اسمعيل بن ابي اويس واخوه ابوبكر ( فقال رواه ثقات ) \* قلت \*  
ذكره صاحب التمهيد ثم قال لا يصح رفعه لم يرفعه الامن لا يوثق به واسمعيل واخوه وابوه ضعاف لا يحتج بهم \*  
قال \* باب سجود السهو في القصر قبل السلام \*

ذكر فيه حديث يحيى بن عثمان بن صالح ( ثنا ابو صالح الجبني ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير عن  
الجلان مولى فاطمة حدثه ان محمد بن يوسف مولى عثمان حدثه عن ابيه ان معاوية بن ابي سفيان صلى بهم  
فنسي وقام وعليه جلوس فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين قبل السلام ) الحديث ثم قال ( وكذا فعله  
عقبة بن عامر ) \* قلت \* فيه اشياء \* احدها \* ان ابا صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث متكلم فيه \* والثاني  
انه مع ذلك قد اختلف عليه في السند فروي عنه كما تقدم وقال البيهقي في كتاب المعرفة ( ورواه عبد الله بن  
صالح عن بكر عن عمرو عن محمد بن عثمان بن عجلان \* والثالث \* ان يحيى بن عثمان ايضا متكلم فيه \* قال عبد الرحمن كتبت  
عنه وكتب عنه ابي وتكلموا فيه \* والرابع \* ان بكيرا هو ابن الاشج اختلف عليه ايضا في سنده هذا الحديث ومثله  
فرواه عنه عمرو بن الحارث كما تقدم ورواه ابنه مخزومة عن ابيه بكير عن محمد بن يوسف سمعت ابي يحدث  
ان معاوية صلى بهم فقام في الركعتين وعليه الجلوس فسبح الناس به فاني ان مجلس حتى اذا جلس للتسليم سجد  
سجدتين وهو جالس ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي \* هكذا اخرجناه الدارقطني في  
سننه فلم يذكر بين بكير ومحمد بن يوسف احدا ولم يذكر في مثله ان السجود كان قبل السلام \* والخامس \*

ان محمد بن عجلان رواه عن محمد بن يوسف فصرح فيه بان السجود كان بعد السلام \* قال النسائي في سننه ان الرازي بن سليمان هو المرادى ثنا شعيب بن الليث ثنا الليث عن ابن عجلان عن محمد بن يوسف مولى عثمان عن ابيه يوسف ان معاوية صلى امامهم فقام في الصلوة وعليه جلوس فسمع الناس فتم على قيامه وسجد سجدتين وهو جالس بعد ان اتم الصلوة ثم قعد على المنبر فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نسي شيئا في صلاته فليسجد مثل هاتين السجدتين \* وهذا سند جيد \* المرادى وثقه الخطيب وقال النسائي لا باس به والليث ثقة جليل المقداد وابن شعيب وابن عجلان مخرج عنها في صحيح مسلم وفي الكاشف للذهبي محمد بن يوسف ثقة وابوه وثق وذكر ابن حبان اباه يوسف في الثقات من التابعين فظهر بهذا ان هذا الطريق اقوى من طريق العجلان ويدل على ذلك ايضا ان ابا داود اخرج في سننه من حديث المغيرة بن شعبه انه نهض في الركعتين فلما اتم صلاته وسلم سجد سجدتي السهو وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت \* ثم قال ابوداود فعل مثل ما فعل المغيرة سعد بن ابي وقاص وذكر جماعة منهم معاوية ويدل عليه ايضا ان الترمذي اخرج في جامعه في باب ما جاء في سجدتي السهو بعد الكلام والسلام حديث ابن مسعود انه عليه السلام سجد سجدتي السهو - سند الكلام \* ثم قال حسن صحيح وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن جعفر وابي هريرة وقول البيهقي (وكذلك فعله عقبة بن عامر) لم يذكر سنده لينظر فيه وقد قال ابن ابي شيبة ثنا شاذان ثنا ليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب ان عبد الرحمن بن شماس حدثه ان عقبة بن عامر قام في صلوة وعليه جلوس فقال الناس سبحان الله فعرف الذي يريدون فلما ان صلى سجد سجدتين وهو جالس فقال اني قد سمعت قولكم وهذه سنة \* وهذا سند صحيح على شرط الشيخين خلافا لابي شماس فان مسلما انفرد به عن البخاري وظاهر هذا ان عقبة سجد بعد السلام بخلاف ما ذكره البيهقي عنه \*

### \* قال \* باب من قال يسجد هاء بعد التسليم \*

\* قلت \* في هذا الباب الحديث الذي اخرجه النسائي عن معاوية والحديث الذي صححه الترمذي عن ابن مسعود وقد ذكرناهما والحديث الذي اخرجه الشيخان عن ابن مسعود قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد فيها او نقص فلما سلم قلنا يا نبي الله هل حدث في الصلوة شيء فقال وماذا لك فذكرنا له الذي فعل فتبى رجلاه واستقبل القبلة فسجد سجدتي السهو ثم اقل علينا بوجهه فقال لو حدث في الصلوة شيء لانا تكلم به ثم قال انما انا بترانسي كما تنسون فايكم شك في صلواته فيلحقه الردي يرى انه صواب ثم ليسلم وليسجد سجدتي



السهو وفي رواية لما فليتحرا الصواب فليين عليه ثم يسجد سجدتين فترك البيهقي هذه الاحاديث وذكر في هذا  
 الباب حديث عبد الله بن مسافع عن مصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد عن عبد الله بن جعفر ثم قال (اسناد  
 لا بأس به) الا ان حديث ابي سعيد الخدري اصح اسنادا منه ومعه حديث عبد الرحمن بن عوف وابي هريرة على  
 ما ذكره قلت حديث ابن جعفر اضطرب سنده فرواه النسائي من طريقين عن ابن مسافع عن عتبة وليس فيها  
 مصعب وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال قال النسائي مصعب منكر الحديث وعتبة ليس بمعروف  
 ويقال عتبة وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد مصعب بن شيبة روى احاديث ما كبر فكيف يقول  
 البيهقي اسناد لا بأس به وحديث الخدري ايضا اضطرب سند او متنا اخرجه البيهقي في الباب الذي يلي هذا  
 الباب من حديث مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء مر سلا واخرجه النسائي عن عمران بن يزيد عن  
 الدراوردي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه  
 البيهقي فيما تقدم في باب من شك في صلاته من حديث عبد العزيز بن ابي سلمة (حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء  
 ابن يسار عن الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يد راحداكم صلى ثلاثا ثم اربعا فليتم وليصل  
 ركعة ثم يسجد بعد ذلك سجد في السهو وهو جالس) الحديث ثم قال (وبمعناه رواه محمد بن عجلان وفليج ومحمد  
 ابن مطرف عن زيد بن اسلم) ولفظ حديث ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن الخدري قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فليبلغ الشك وليين على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين  
 الحديث اخرجه ابوداود ولم يذكر عبد العزيز بن ابي سلمة ولا ابن عجلان في حديثهما ان السجود قبل السلام  
 بل ظاهر حديثهما انه بعد السلام وحديث عبد الرحمن بن عوف قد تقدم من كلام البيهقي في باب من شك في  
 صلاته ان اسناده مضطرب وان الذي وصله حسين بن عبد الله وهو ضعيف حتى احتاج البيهقي الى تقويته  
 بالشاهد الذي ذكره وحديث ابي هريرة من رواية الاثبات ليس فيه ان السجود قبل السلام على ما سياتي في  
 الباب التالي لهذا الباب ان شاء الله تعالى فثبت ان حديث ابن مسعود اصح اسنادا من حديث الخدري وابن  
 عوف وقد صرح فيه ان السجود بعد السلام برواية الاثبات ومعه حديثا معاوية وعبد الله بن جعفر المتقدمان  
 وحديثا ثوبان والمغيرة الآتي ذكرهما ان شاء الله تعالى فكانت الاخذ بهذه الاحاديث اولى ثم ذكر البيهقي  
 حديث ثوبان (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم) ثم قال (اسناد فيه ضعف وحديث  
 ابي هريرة وعمران وغيرهما في اجتماع عدد من السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقتصراره على سجدتين

يخالف هذا) \* قلت \* حديث ثوبان أخرجه أبو داود وسكت عنه فاعلم أن يكون حسناً عنده على ما عرف وليس في إسناده من تكلم فيه فيما علمت سوى ابن عياش وبه علل البيهقي الحديث في كتاب المعرفة فقال يتفرد به اسمعيل بن عياش وليس بالقوي انتهى كلامه وهذه العلة ضعيفة فإن ابن عياش روى هذا الحديث عن شامي وهو عبيد الله الكلاعي وقد قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى ابن عياش عن الشاميين صحيح) فلا أدري من ابن حصل الضعف لهذا الإسناد ثم معنى قوله لكل سهو سجدتان أي سواء كان من زيادة أو نقصان كقولهم لكل ذنب توبة وحمله على هذا أولى من حمله على أنه كلما تكرر السهو ولو في صلاة واحدة فلكل سهو سجدتان كما فهمه البيهقي حتى لا يتضاد الأحاديث وإيضاً فقد جاء هذا التأويل مبرحاً به في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتان السهو تجزيان عن كل زيادة ونقصان ذكره البيهقي فيما بعد في باب من كثر عليه السهو على أن البيهقي فهم من هذا اللفظ أيضاً ما فهمه في هذا الباب على ما سيأتي إن شاء الله تعالى وبهذا يظهر لك أنه لا اختلاف بين حديث ثوبان وبين حديث أبي هريرة وعمران وغيرهما ثم ذكر البيهقي من حديث المغيرة (أنه عليه السلام سجد بعد ما سلم) ثم قال (حديث ابن بجمينة أصح من هذا ومعه حديث معاوية وفي حديثها أنه عليه السلام سجد ما قبل السلام) \* قلت \* قد قدمنا في باب السجود في النقص قبل السلام ما يدل على أن رواية معاوية أن السجود بعد السلام \*

\* قال \* باب من قال يسجد ما قبل السلام في الزيادة والنقصان ومن زعم أن السجود بعده صار منسوخاً \* ذكر فيه حديث مالك (عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال عليه السلام إذا شك أحدكم في صلاته) الحديث ثم قال (وقد روي من حديث مالك أيضاً موصولاً) ثم أخرجه من حديث الوليد بن مسلم عن مالك عن زيد عن عطاء عن (الحديث) \* قلت \* الصحيح فيه عن مالك الإرسال كما قال ابن عبد البر في التمهيد وقال فيه أيضاً أعلى أحداً (١) أسنده عن مالك إلا الوليد بن مسلم ويحيى بن راشد انتهى كلامه والوليد مدلس لا سيما في شيوخ الأوزاعي كذا قال الذهبي وفي سند حديث الوليد أحمد بن عمير بن جوصا قال إلهار قطنى ليس بالقوى ذكره الذهبي في الضعفاء وقال ابن مندة ترك حمزة الكناني الرواية عنه أصلاً ويحيى بن راشد قال ابن معين ليس بشيء وقال أبو حاتم ضعيف الحديث في حديثه تكرار وقد قدمنا في باب من قال يسجد ما بعد التسليم أن هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن عوف وقد بين هو اضطراب سنده في باب من شك في صلاته (قال وروى الشافعي في القديم عن مطرف

ابن مازن عن معمر عن الزهري قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل السلام ثم قال (الا ان قول الزهري منقطع لم يسند الى احد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي) قلت \* ذكر هذا الحديث في كتاب المعرفة ثم قال الا ان بعض اصحابنا زعم ان قول الزهري منقطع وانقطاعه ظاهر فلا حاجة الى نسبة البيهقي ذلك الى بعض اصحابه انتهى كلامه بلفظ الزعم ولفظه في هذا الكتاب جيد الا انه الان القول في مطرف وضعفه في باب سمع ذوى القربى وفي كتاب ابن الجوزي قال يحكي كذاب وقال السعدي والنسائي ليس بثقة وقال ابن حبان كان يحدث بما لم يسمع لا تجوز الرواية عنه الا للاعتبار \* قال \*

باب من سها فصلي خمسا

ذكر فيه عن ابن مسعود (انه عليه السلام سجد سجدتين السهو بعد السلام والكلام) ثم قال (قال الشافعي وذلك انه انما ذكر السهو بعد الكلام فسأل فلما استيقن انه قد سها سجد سجدتين السهو) قلت \* قد روى البيهقي فيما تقدم في باب سجود السهو للزيادة بعد السلام من حديث ابن مسعود (قال عليه السلام فاذا شك احدكم فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين) وعزاه الى البخاري وهذا اللفظ منه عليه السلام عام يشمل الزيادة والنقص والمبرة لمعوم اللفظ لا لخصوص السبب على ما هو المشهور عند اهل الاصول واتكان الشافعي خالف في ذلك هو خلاف ضعيف قال البيهقي (وفي رواية منصور عن ابراهيم ما دل على انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم ثم اقبل على القوم وقال ما قال ومضى في هذا الباب عن ابراهيم بن سويد عن علقمة مثل ذلك وهو اولي ان يكون صحيحاً من رواية من ترك الترتيب في حكايته) قلت \* ما في رواية منصور من انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم معناه انه سجد ثم سلم من سجود السهو لانه سجد قبل التسليم من الصلوة وانما قلنا ذلك لتتفق الروايات ولا تنضاد وفي ذلك ايضا توفيق بين فعله صلى الله عليه وسلم وقوله فان في آخر رواية منصور انه عليه السلام لما اقتل قال انما انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني فاذا شك احدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين وقد ذكر البيهقي ذلك في باب السجود في الزيادة بعد التسليم وعزاه الى البخاري كما تقدم وعلى هذا ايضا تحمل رواية ابراهيم بن سويد وان اراد البيهقي عن ترك الترتيب في حكاية من روى السجود بعد السلام من الصلوة فلا نسلم انه ترك الترتيب بل الترتيب هذا على ما دل عليه حديث ابن مسعود وغيره \*

❦ باب من سها مجلس في الاولى ❦

\* قال \*

ذكر فيه حديثاً في سند ابوبكر العنسي فقال مجهول \* قلت \* ليس بمجهول لان ابن ماجة اخرج له وروى عنه الوحاظي وبقية ولكنه متكلم فيه ولعله اشتبه على البيهقي بأخريقال له ابوبكر العنسي مجهول يروى عن عمر ذكره صاحب الميزان \*

❦ باب من كثر عليه السهو ❦

\* قال \*

ذكر فيه حديث حكيم بن نافع الرقي (ثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال عليه السلام سعد تا السهو تجزيان) الحديث ثم قال (يعني افراد حكيم وكان يحيى بن معين يوثقه) \* قلت \* ليس هو من افراد حكيم بل اسنده ابن عدي في الكامل من حديث ابي جعفر الرازي عن هشام بذلك ثم ان البيهقي اقتصر على توثيق ابن معين له وهو متكلم فيه قال الساجي منكر الحديث وقال الذهبي في كتاب الغمما ضمه وفي الميزان قال ابو زرعة ليس بشيء ثم ان البيهقي فهم من قوله من كل زيادة ونقصان تكرار السهو في صلاة واحدة وقد تقدم ما على هذا في باب من قال يسجد هاء بعد التسليم \*

❦ قال ❦ ❦ باب من ترك شيئاً من تكبيرات الا تنقل لم يسجد سجدة في السهو ❦

ذكر فيه حديث الحسن بن عمران (عن ابن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه كان عليه السلام لا يتم التكبير) ثم قال (هذا عندنا محمول على انه عليه السلام سها عنه فلم يسجد له) \* قلت \* في هذا الحديث علتان \* احدهما \* ان عبد الرحمن بن ابي مختلف في صحته \* والثانية \* ان عبد الحق ذكر هذا الحديث في احكامه ثم قال الحسن بن عمران شيخ ليس بالقوي وقد صح انه عليه السلام كان يكبر في كل خفض ورفع ذكره مسلم وغيره انتهى كلامه ثم لو سلمنا ثبوت الحديث فقد ذكر البيهقي فيما مضى ان كان تقتضي الدوام وحمله على هذا الحديث على انه عليه السلام سها عنه يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وهو في غاية البعد ثم لو سلمنا انه ترك ذلك سهاها ليس في الحديث انه لم يسجد لذلك سجود السهو \*

❦ باب من سها عن القراءة ١ ❦

\* قال \*

ذكر فيه (عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر لم يقرأ في المغرب) ثم قال (وقد روي عن عمر انه اعادها واذ لك يرد في باب اقل ما يجزي ان شاء الله تعالى) \* قلت \* لم يذكر البيهقي هذا الباب وانما قال جماع ابواب اقل ما يجزي من عمل الصلاة وفي اثناء تلك الابواب ذكر ذلك عن عمر فالصواب ان يقال وذلك يرد في ابواب اقل ما يجزي

ثم انه سكت عن تعليل رواية ابي سلمة هذه عن عمرو وذكر في تلك الابواب من كتاب المعرفة انها مرسله وحكي ذلك عن الشافعي في تلك الابواب من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وقد بسطنا الكلام هناك على هذا الاثر \*

\* قال \* ﴿باب من جهر بالقراءة في حقه الاسرار لم يسجد﴾

ذكر فيه انه عليه السلام كان يسمع الآية احيانا في الظهر وان الصنابحي سمع قراءة ابي بكر في ثالثة المغرب \* قلت \* لم يذكر ان ذلك كان سهوا فلنخصم البيهقي ان يحمل ذلك على انه كان عمدا ولا سجود فيه وقد تقدم ان كان تقتضي الدوام فحمل ذلك على السهو يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وقد قدما ان ذلك في غاية البعد \*

\* قال \* ﴿باب من لم ير السجود في ترك القنوت﴾

خرج فيه (عن ابي مالك الاشجعي سألت ابي عن القنوت فقال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم ار احدا منهم فعله قط) ثم خرج (عن عمر انه لم يقنت في الفجر) ثم قال (قد روي في باب القنوت عن النبي عليه السلام ثم عن الخلفاء بعده انهم قنوتوا في الصبح ومتهور عن عمر من اوجه صحيحة انه كان يقنت فيه فلئن تركوه في بعض الاحايين سهوا او عمدا دل ذلك على كونه غير واجب) \* قلت \* قد تقدم الكلام معه في ذلك الباب وتقدم ايضا هناك بسند صحيح ان عمر كان لا يقنت في الفجر فكان تقتضي الدوام والاكثرية وذلك ينافي قوله في بعض الاحايين واخرج الترمذي وابن ماجة حديث ابي مالك المذكور ولفظها قلت لابي يا ابي صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابي طالب ههنا بالكوفة نحو من خمس سنين اكانوا يقتنون فقال اي بني محدث \* وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم منسوب الى ابن ابي شبة بسندين صحيحين فقوله محدث يدل على انهم تركوه في كل الاحايين وكذا قوله في الطريق الذي خرجه البيهقي في هذا الباب (فلم ار احدا منهم فعله قط يدل على ذلك) \*

\* قال \* ﴿باب الدليل على ان سجدة السهو نافلة﴾

ذكر فيه حديث ابي سعيد (كانت الركعة له نافلة والسجدة ثان وفي آخره) وكانت السجدة ثان مرغمتي الشيطان) \* قلت \* امره عليه السلام بسجود السهو في الاحاديث يدل على وجوبها فيحمل لفظ النافلة في الحديث على الزيادة لغة والدليل انه عليه السلام سوى بين الركعة والسجدة في كونها نافلة مع ان الركعة واجبة عليه عند الشك فكذلك السجدة ثان \*

\* قال \* ﴿باب من قال بتشهد بعد سجدة السهو﴾

ذكر فيه حديث اشعث بن عبد الملك الحراني (عن ابن سيرين عن خاله الحذاء عن ابي قلابه عن ابي المهلب)

عمران بن حصين انه عليه السلام تشهد في سجدتي السهو ثم سلم ثم قال (تفرد به اشعث) \* ثم قال (وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدةتين وذلك يدل على خطأ اشعث فيما رواه) \* ثم اسند ذلك من حديث هشيم عن خالد بسنده المذكور الى عمران (انه عليه السلام صلى الظهر والعصر) الى ان قال (فصلى ثم سجد ثم تشهد وسلم وسجد سجدتي السهو ثم سلم) \* قلت \* اشعث الحراني ثقة اخرج له البخاري في المنابع في باب يخوف الله عباده بالكسوف وثقة ابن معين وغيره وقال يحيى بن سعيد ثقة مأمون وعنه ايضا قال لم ادرك احدا من اصحابنا هو ثبت عندي منه ولا دركت من اصحاب ابن سيرين بعد ابن عون اثبت منه واذا كان كذلك فلا يضره تفرده بذلك ولا يصير سكوت من سكت عن ذكره حجة على من ذكره وحفظه لانه زيادة ثقة كيف وقد جاء له الشاهدان الذات ذكرهما البيهقي وكذلك هشيم في رواية ذكر التشهد في الصلوة وسكت عن التشهد في سجود السهو كما سكت اولئك فكيف يدل سكوته على خطأ اشعث فيما حفظه وزاده على غيره \*

\* قال \* باب الكلام في الصلوة على وجه السهو

ذكر فيه حديث ذي اليدين \* قلت \* لم يكن الكلام الذي صدر من ذي اليدين سهوا وكذا من النبي عليه السلام واصحابه لان ذا اليدين لما قال بلى قد كان بعض ذلك علم عليه السلام ان النسيان قد وقع فابتدأ عامدا فسأل الناس فاجابوه ايضا عامدين لانهم علموا انها لم تقصر وان النسيان قد وقع ثم نسخ ذلك بحديث ابن مسعود وزيد ابن ارقم على ما سنينه ان شاء الله تعالى \* ثم ذكر حديث معاوية بن الحكم \* قلت \* لم يكن كلامه على وجه السهو والنسيان بل كان جاهلا بتعريم الكلام قال النووي في شرح مسلم كلام \* الجاهل اذا كان قريب العهد بالاسلام ككلام الناس لا يبطل الصلوة بقليله لحديث معاوية بن الحكم وقال البغوي في التهذيب ان تكلم جاهلا بان الكلام يبطل الصلاة نظر ان كان قريب العهد بالاسلام لا يبطل صلوته كالناسي وان كان بعيدا بطلت صلوته لانه عليه ان يعلم انتهى كلامه فلذلك لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ويحتمل ان يكون امره بها ينقل (١) اليها فاذا احتمل عدم امره بالاعادة ما ذكرنا (٢) كان الرجوع الى عموم قوله عليه السلام في حديث معاوية هذا ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في دلالة على بطلان الصلوة بكلام الناس اولى فالحديث

باب ل على ان كلام الناس لا يبطل الصلوة ورماد على عكسه \*

\* قال \* باب ما يستدل به على انه لا يجوز ان يكون حديث ابن مسعود في تحريم الكلام ناسخا  
 لحديث ابي هريرة وغيره في كلام الناسي وذلك لتقدم حديث عبدالله وتأخر حديث ابي هريرة وغيره \*  
 ( قال ابن مسعود فيما روينا عنه في تحريم الكلام فلما رجعنا من ارض الحبشة ورجوعه من ارض الحبشة كان  
 قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم هاجر الى المدينة وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بدر افقصة التسليم  
 كانت قبل الهجرة ) قلت \* اخرج الشيخان وغيرهما من حديث زيد بن ارقم قال كنا نتكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه  
 وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهو حديث صحيح صريح  
 في ان تحريم الكلام كان بالمدينة لان صحبة زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانت بالمدينة وسورة البقرة مدنية وقوله  
 في حديث ابن مسعود وان مما حدث الله الا تكلموا في الصلوة وان كان فيه التصريح بتحريم الكلام الا ان في سنده عاصم  
 بن ابي النجود قال البيهقي في كتاب المعرفة صاحبنا الصحيح توفيار وابته لسوء حفظه ووجه الحديث من طريق آخر  
 على شرطها ببعض معناه فاخرجاه دون حديث عاصم ثم ذكر الحديث الذي اخرجاه ولفظه فلما رجعنا من  
 عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتد علينا قال ان في الصلوة  
 شغلا وهذا الحديث ليس فيه تحريم الكلام وفي التمهيد لابي عمر من ذكر في حديث ابن مسعود ان الله احدث ان  
 لا تكلموا في الصلاة فقد وهم ولم يقل ذلك غير عاصم وهو عندهم سيء الحفظ كثير الخطأ والصحيح في حديث ابن  
 مسعود انه لم يكن الا بالمدينة وبما نهي عن الكلام في الصلوة وقد روى حديث ابن مسعود بما يوافق حديث  
 زيد بن ارقم وهو في الصحيح لان سورة البقرة مدنية وتحريم الكلام كان بالمدينة \* ثم ذكر حديث ابن مسعود  
 من جهة شعبة ولم يقل انه كان حين انصرافه من الحبشة \* ثم ذكره من وجه آخر يعني حديث زيد سواء ولفظه  
 ان الله احدث ان لا تكلموا الا بذكر الله وان تقوموا لله قانتين \* ثم ذكر حديث زيد ثم قال فقيه وفي حديث  
 ابن مسعود دليل على ان المنع من الكلام كان بعد ابا حنه انتهى ما في التمهيد ثم على تقدير صحة حديث عاصم  
 ليس فيه فلما رجعنا من ارض الحبشة الى مكة بل يحتمل ان يريد فلما رجعنا من ارض الحبشة الى المدينة ليتفق  
 حديث ابن مسعود وحديث ابن ارقم وقد ذكر ابو الفرج بن الجوزي ان ابن مسعود لما عاد من الحبشة الى مكة  
 رجع في الهجرة الثانية الى النجاشي ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتجهز لبدر \* وذكر البيهقي  
 فيما بعد في هذا الباب من كلام الحميدي ان اتيان ابن مسعود من الحبشة كان قبل بدرو ظاهر هذا يؤيد ما قلناه  
 وكذا قول صاحب الكمال وغيره هاجر ابن مسعود الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة ولهذا قال الخطابي انما نسخ الكلام

بعد الهجرة بمدة يسيرة وهذا يدل على اتفاق حديث ابن مسعود وزيد بن ارقم على ان التعريم كان بالمدينة كما تقدم من كلام صاحب التمهيد وقد اخرج النسائي في سننه من حديث ابن مسعود قال كنت اتي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فاسلم عليه فيرد علي فانيته فسلمت عليه فلم يرد علي فلما سلم اشار الى القوم فقال ان الله عز وجل بعني احداث في الصلوة ان لا تتكلموا الا بذكر الله وما ينبغي لكم وان تقوموا لله قانتين وظاهر قوله وان تقوموا لله قانتين يدل على ان ذلك كان بالمدينة بعد نزول قوله تعالى وان تقوموا لله قانتين موافقا لحديث ابن ارقم فظهر بهذا انه ان قصة التسليم كانت بعد الهجرة بخلاف ما ذكره البيهقي \* ثم ان البيهقي استدل على ما ذكره بحديث اخرجه عن ابن مسعود قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي ونحن ثمانون رجلا وفي آخره (قال فجاء ابن مسعود فبادر فشهد بدرا) \* قلت \* ليس فيه انه جاء الى مكة كما زعم البيهقي بل ظاهره انه جاء من الحبشة الى المدينة لانه حمل مجيئه وشهوده بدرا عقب هجرته الى الحبشة بلا تراخ ثم خرج البيهقي (عن موسى بن عقبة انه قال ومن يذكر انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة ارض الحبشة الاولى ثم هاجر الى المدينة) فذكرهم وذكر فيهم ابن مسعود قال (وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا ذكره سائر اهل المغازي بلا اختلاف بينهم فيه) \* قلت \* ذكر جماعة من اهل السيرو والمغازي ان مهاجرة الحبشة بلقهم ان اهل مكة اسلموا فخرجوا الى مكة حتى اذا كانوا دونهما ساعة لقوا ركبافسألوهم عن قریش فقالوا ذكر محمد آتاهم بخير فمسجدوا معه ثم عاد لشمها فعادوا له بالشرف فارادوا الرجوع الى الحبشة ثم قالوا نحدث عهدا باهلنا ثم رجع فدخلوا بالجوار الا ابن مسعود فانه مكث يسيرا ثم رجع الى الحبشة وقد تقدم ان منها هاجر الى المدينة فقول ابن عقبة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة الحبشة اراد به الهجرة الاولى فانه عليه السلام كان بمكة حينئذ ولم يرد هجرة ابن مسعود الثانية فانه عليه السلام لم يكن بمكة حينئذ بل بالمدينة فلم يرد ابن عقبة بقوله ثم هاجر الى المدينة انه هاجر اليها من مكة بل من الحبشة في المرة الثانية وقول البيهقي وهكذا ذكره سائر اهل المغازي ان اراد به شهود ابن مسعود بدرا فهو مسلم ولكن لا يثبت به ما ادعاه او لا وان اراد به ما فهمه من كلام ابن عقبة ان رجوعه في المرة الثانية كان الى مكة وان منها هاجر الى المدينة ليستدل بذلك على ان تحريم الكلام كان بمكة يقال له كلام ابن عقبة يدل على خلاف ذلك كما قررناه ولئن اراد ابن عقبة ذلك فليس هو مما اتفق عليه اهل المغازي كما تقدم عن ابن الجوزي وغيره فان قيل فقد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي ان في حديث ابن مسعود انه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قال فوجدته



يصل في فناء الكعبة الحديث قلنا لم يذكر ذلك أحد من أهل الحديث فيما علمنا غير الشافعي ولم يذكر سنده لينظر فيه  
ولم يجد البيهقي له سند مع كثرة تتبعه وانتصاره لمذهب الشافعي وذكر الطحاوي في أحكام القرآن أن مهاجرة  
الحبيشة لم يرجعوا منها إلا إلى المدينة وانكروا رجوعهم إلى دار قدها جرحوا منها لأنهم منعوا من ذلك واستدل على ذلك  
بقوله عليه السلام في حديث سعد ولا تردهم على أعقابهم ثم ذكر البيهقي (عن الحميدي أنه حمل حديث ابن  
مسعود على العمدة وإن كان ظاهره العمدة والنسيان) واستدل على ذلك فقال (كان أتيان ابن مسعود من أرض  
الحبيشة قبل بدر ثم شهد بدر بعد هذا القول فلما وجدنا سلام أبي هريرة والنبي صلى الله عليه وسلم بخير قبل وفاته  
عليه السلام بثلاث سنين وقد حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول ذي اليمين ووجدنا عمران  
ابن حصين شهد صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أخرى وقول الخرباق وكان سلام عمران بعد بدر ووجدنا  
معاوية بن خديج حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول طلحة بن عبيد الله وكان سلام معاوية قبل وفاة  
النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين ووجدنا ابن عباس يصوب ابن الزبير في ذلك ويذكر أنها سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم ووجدنا ابن عمر روى ذلك وكان إجازة  
النبي صلى الله عليه وسلم ابن عشرين يوم الخندق بعد بدر علمنا أن حديث ابن مسعود خص به العمدة دون النسيان  
ولو كان ذلك الحديث في النسيان والعمدة يومئذ لكانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ناسخة له (لا بعده)  
قلت \* ليس للحميدي دليل على أن ابن مسعود شهد بدر بعد هذا القول وعلى تقدير صحة ذلك نقول هذا  
القول كان بالمدينة قبل بدر وقضية ذي اليمين أيضاً كانت قبل بدر لما سئله أن شاء الله تعالى لكن قضية  
ذي اليمين كانت متقدمة على حديث ابن مسعود وابن أرقم فنسفت بهما يدل على ذلك ما رواه البيهقي فيما  
تقدم في أخبار باب من قال يسجد لها قبل السلام في الزيادة والنقصان بسند جيد من حديث معمر عن  
الزهرى عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة فذكر صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وسهوه ثم قال  
الزهرى وكان ذلك قبل بدر ثم استحكمت الأمور بعده فهذا يدل على أن أبا هريرة لم يحضر تلك الصلوة لتأخر  
إسلامه عن هذا الوقت وإيضاً فإن ذا اليمين قتل بعد على ما سئله أن شاء الله تعالى وروى الطحاوي عن ابن  
عمر كان سلام أبي هريرة بعد ما قتل ذا اليمين \* وذكر ذلك ابن عبد البر وابن بطال وذكر عن ابن وهب  
أنه قال إنما كان حديث ذي اليمين في بدء الإسلام ولا أرى لاحداً أن يفعله اليوم وقول أبي هريرة صلى بنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالمسلمين وهذا جائز في اللغة \* روى عن النزال بن سبرة قال قال لنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم انا واباكم كنانة عى بنى عبد مناف الحديث والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد بذلك قال لقومنا وروى عن طاؤس قال قدم علينا معاذ بن جبل فلم ياخذ من الخضر وات شيئا وانما اراد قدم بلدنا لان معاذ التما قدم اليين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يولد طاؤس ذكر ذلك الطحاوى ومثل هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في باب البيان ان النهى مخصوص ببعض الامكنة عن مجاهد قال جاءنا ابو ذر الى آخره ثم قال البيهقي (مجاهد لا يثبت له سماع من ابي ذر) وقوله جاءنا بمعنى جاء بلدنا \* قال الطحاوى ومما يدل على ان نسخ الكلام في الصلوة كان بالمدينة ان ابا سعيد الخدري روي عنه انه قال كنا نرد السلام في الصلوة حتى نهيناعن ذلك فاخبرناه ادرك اباحة الكلام في الصلوة وهو في السن دون ابن ارقم بدهر طويل وقد ورد في بعض روايات مسلم في قضية ذي اليدين ان ابا هريرة قال بينا انا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا تصريح منه انه حضر تلك الصلوة فاتفق بذلك تاويل الطحاوى اللهم الا ان يقال يحتمل ان بعض رواة هذا الحديث فهم من قول ابي هريرة صلى الله عليه وسلم ان كان حاضرا فروى الحديث بالمعنى على زعمه فقال بينا انا صلى وهذا وان كان فيه بعد الا انه يقربه ما ذكرنا من الدليل على ان ذلك كان قبل بدرويدل عليه ايضا ان في حديث ابي هريرة ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها \* وفي حديث عمران بن حصين ثم دخل منزله \* ولا يجوز لاحد اليوم ان ينصرف عن القبلة ويمشي وقد بقي عليه شئ من صلوته فلا يخرج ذلك عنها فان قيل فعل ذلك وهو لا يرى انه في الصلوة \* قلنا \* افيلازم على هذا انه لو اكل او شرب او باع او اشترى وهو لا يرى انه في الصلوة انه لا يخرج ذلك منها وفي شرح مسلم للتوى المشهور من المذهب ان الصلوة تبطل بالعمل الكثير قال وعذا مشكل وتاويل الحديث صعب على من ابطالها يعني حديث ذي اليدين انتهى كلامه \* وايضا فقد اخبر النبي عليه السلام ذو اليدين وخبر الواحد يجب العمل به ومع ذلك تكلم عليه السلام وتكلم الناس معه مع امكان الايمان فدل على ان ذلك كان والكلام في الصلوة مباح ثم نسخ كما تقدم فان قيل فقد تقدم في الباب السابق من رواية حماد بن زيد انهم اومثوا \* قلنا \* قد اختلف على حماد في هذه اللفظة \* قال البيهقي في كتاب المعرفة هذه اللفظة ليست في رواية مسلم يعني ابن الحجاج عن ابي الربيع عن حماد وانما هي في رواية ابي داود عن محمد بن عبيد وروى الطحاوى ان عمر رضي الله عنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي اليدين ثم حدث به تلك الحادثة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فعمل فيها بخلاف ما عمل عليه السلام بومثذ ولم ينكر ذلك عليه احد من حضر فعله من الصحابة وذلك لا يصح ان يكون منه ومنهم الا بعد وقوفهم على نسخ ما كان منه عليه السلام يوم ذي اليدين ويدل

على ذلك ايضا ان الامة اجمعت على ان السنة في الامام اذا نابه شيء في صلوته ان يسبح به ولم يسبح ذوالدين  
برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انكره عليه السلام فدل على ان ما امر به عليه السلام من التسبيح للنائبة  
في الصلوة متأخر عما كان في حديث ذي الدين فان قيل قد سجد النبي صلى الله عليه وسلم سجدتي السهو في  
حديث ذي الدين ولو كان الكلام حينئذ مباحا كما قلتم لما سجد بها \* قلنا \* لم تنفق الرواية على انه عليه السلام  
سجد بها بل اختلفوا في ذلك \* قال البيهقي في الباب السابق (لم يحفظها الزهري لا عن ابي سلمة ولا عن جماعة  
حدثوه بهذه القصة عن ابي هريرة) وخرج الطحاوي عن الزهري قال سألت اهل العلم بالمدينة فما اخبرني  
احد منهم انه صلاهما يعني سجدتي السهو يوم ذي الدين فان ثبت انه لم يسجد بها فلا اشكال وان ثبت انه  
سجد بها نقول الكلام في الصلوة وان كان مباحا حينئذ لكن الخروج منها بالتسليم قبل تمامها لم يكن مباحا فلما فعل  
عليه السلام ذلك ساهيا كان عليه السجود لذلك ثم اني نظرت فيما بايد يتا من كتب الحديث فلم اجد في شيء  
منها ان عمران بن حصين حضر تلك الصلوة ولم يذكر البيهقي في ذلك مع كثرة سوقه للطرق بل في كتاب  
النسائي عن عمران انه عليه السلام صلى بهم وسها فسجد ثم سلم وكذا في صحيح مسلم وغيره بمعناه والاظهر  
ان ذلك مختصر من حديث ذي الدين وظاهر قوله صلى بهم انه لم يحضر تلك الصلوة واذا حمل حديث ابي  
هريرة على الارسال بما ذكرنا من الادلة فحمل حديث عمران على ذلك اولى وحديث معاوية بن خديج رواه  
عنه سويد بن قيس هو المصري التميمي \* قال الذهبي في كتابيه الميزان والضعفاء مجهول تقرر عنه يزيد بن ابي حبيب  
وفي حديث معاوية هذا مخالف لحديث ذي الدين من وجوه تظهر لمن ينظر فيه ونبه انه عليه السلام امر  
بلا لا فاقام الصلوة ثم اتم تلك الركعة واجمعوا على العمل بخلاف ذلك وقالوا ان فعل الاقامة ونحوها يقطع  
الصلوة وتصويب ابن عباس لابن الزبير في ذلك ذكره البيهقي في اواخر الباب السابق من طريقين في احدهما  
حماد بن سلمة عن صسل بن سفيان \* قال البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة مختلف  
في عدالته) وقال في باب من مرجأ اناس ليس بالقوى وعسل ضعفه ابن معين وابو حاتم والبخاري  
وغيرهم وفي الطريق الثاني الحارث بن عبيد ابو قدامة قال النسائي ليس بالقوى وقال ابو حنبل مضطرب الحديث  
وعنه قال لا اعرفه وقال البيهقي في باب سجد القرآن احدى عشرة رضعه ابن معين وحدث عنه ابن  
مهدي وقال مارأيت الاخيرا) وقول الحميدي وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي عليه السلام  
كانه اراد بذلك استبعاد قول من يقول ان قضية ذي الدين كانت قبل بدر لان ظاهر قول ابن عباس ما اطاع سنة

نبيه صلى الله عليه وسلم يدل على انه شهد تلك القضية وقبل بدلم يكن ابن عباس من اهل التمييز وتحمل الرواية لصغره  
 جد او نحن بعد تسليم دلالته على انه شهد القضية بمنع كون سنة لذلك بل قد روى عنه انه قال توفي عليه السلام وانا  
 ابن خمس عشرة سنة وصوب ابن حنبل هذا القول ويدل عليه ما ورد في الصحيح عن ابن عباس انه قال في حجة الوداع  
 وكنت يومئذ قد فاهزت الحلم ولا يلزم من رواية ابن عمر ذلك واجازته عليه السلام له بعد بدرا ان لا تكون  
 القضية قبل بدرا لانه كان عند ذلك من اهل التحمل وقول الحميدي علما ان حديث ابن مسعود خص به العدد دون  
 النسيان \* قلنا \* قد تقدم في الباب السابق ان الكلام في حديث ذي اليمين لم يكن على وجه النسيان ثم  
 خرج البيهقي (عن الوليد بن مسلم عن الازاعي قال كان اسلام معاوية بن الحكم في آخر الامر) ثم قال البيهقي  
 (فلم يامر النبي صلى الله عليه وسلم باعادة الصلوة فن تكلم في صلوته ساهيا او جاهلا مضت صلواته) \* قلت \* الوليد  
 ابن مسلم مدلس ولم يصرح ههنا بالسماع من الازاعي وكان معاوية جاهلا بتحريم الكلام كما مر بانه \* ثم  
 قال البيهقي (الذي قتل يدر هو ذوالشمالين بن عبد عمرو بن فضالة حليف لبني زهرة من خزاعة واما  
 ذواليدنين الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بسهوه فانه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره شيخنا  
 ابو عبدالله الحافظ) \* ثم خرج عنه بسنده الى معدي بن سليمان (قال حدثني شعيب بن مطير عن ابيه ومطير  
 حاضر فصدقه قال شعيب يا ابا عبد الله اخبرني ان ذا اليمين لقيك بذي خشب فاخبرك ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم) الحديث \* ثم قال البيهقي (وقال بعض الرواة في حديث ابي هريرة فقال ذوالشمالين يا رسول الله اقصررت الصلوة  
 وشيخا الصحيحين) لم يخرج شيئا من تلك الروايات لما فيها من هذا الوهم الظاهر وكان شيخنا ابو عبد الله يقول كل  
 من قال ذلك فقد اخطأ فان ذوالشمالين تقدم موته ولم يعقب وليس له راو) قلت \* في المؤطا ما لك عن ابن شهاب  
 عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة بلني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلوتي النهار  
 الظهر او العصر فسلم من اثنتين فقال ذوالشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصررت الصلوة الحديث وفي آخره  
 مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك فقد صرح في هذه الرواية انه  
 ذوالشمالين وانه من بني زهرة \* فان قيل هو مرسل \* قلنا \* ذكر ابو عمرو في التمهيد انه متصل من وجوه صحاح  
 وقد قال النسائي في سننه انا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن  
 وابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة عن ابي هريرة قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر او العصر فسلم  
 في ركعتين فانصرف فقال له ذوالشمالين ابن عمرو انقص الصلوة ام نسيت الحديث وهذا سند صحيح متصل

صرح فيه بأنه ذو الشمالين وقال النسائي أيضا أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس  
 عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في مسجدتين فقال له  
 ذو الشمالين أقصرت الصلوة الحديث وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين \* فان قيل فقد ذكر  
 أبو عمر في التمهيد والاستيعاب أن هذا وهم من الزهري عند أكثر العلماء \* قلنا \* قد تابع الزهري على ذلك  
 عمران بن أبي أنس قال السأى الماعيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن  
 أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم انصرف فا دركه  
 ذو الشمالين فقال يا رسول الله انقصت الصلوة أم نسيت الحديث وهذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت أن  
 الزهري لم ينفرد بذلك وإن المحاطب للأنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يعم  
 ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكان ابن عبد عمرو فاسقط الكاتب لفظة عبد  
 ولا يلزم من عدم تخرجه ذلك في الصحيحين عدم صحته على ما عرف وثبت أيضا أن ذا اليمين وذا الشمالين واحد  
 وقد ورد اللقبان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين وقال السمعاني في الأساب ذو اليمين وبعال  
 له ذو الشمالين لأنه كان يعمل يديه جريه أو في الفاصل للرام هرمزي ذو اليمين وذا الشمالين  
 قد قيل أنهما واحد وقال ابن حبان في الثقات ذو اليمين ويقال له أيضًا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة  
 الحزامي وقال أيضًا ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عمار بن الحارث بن غبشان الحزامي حليف بن  
 زهرة وهذا أول من جمعه رجلين لأنه خلاف الأصل والحديث الذي استدلل به البيهقي وغيره على بقاء ذي اليمين  
 بدائي عليه السلام سنده ضعيف لأن معدي بن سليمان متكلم فيه قال أبو زرعة وأبو الحديث وقال النسائي  
 ضعيف الحديث وقال أبو حاتم يحدث عن ابن عجلان بنما كرو وقال ابن حبان يروي المقلوبات عن الثقات  
 والملازقات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وشعب لم أقف على حاله ووالده مطير قال فيه ابن الجارود  
 سمع ذا اليمين روى عنه ابنه شعيب لم يكتب حديثه وفي الضعفاء للذهبي لم يصح حديثه وفي الكاشف مطير بن  
 سليم عن ذي الزوائد عنه ابن شعيب وسليم لم يصح حديثه وضعف هذا السند قال البيهقي في كتاب المعرفة  
 (ذو اليمين بقي بعد النبي عليه السلام) فيما يقال ولقد أحسن وانصف في هذه العبارة وقول الحاكم عن ذي  
 الشمالين لم يعقب بفهم من ظاهره أن ذا اليمين أعقب ولا أصل لذلك فيما علمته \* ثم ذكر البيهقي حديث أبي سعيد  
 ابن الملقى وقوله عليه السلام ما منعك أن تجيئني حين دعوتك أما سمعت الله تعالى يقول استجبوا لله وللرسول الحديث

ثم قال البيهقي (وفي هذا دلالة على ان جواب اصحاب النبي عليه السلام حين سأله عما يقول ذواليدين لم يبطل صلوته مع ما روي عن حماد بن زيد في تلك القصة انهم اومثوا) \* قلت \* قوله مع ما روي عن حماد بن زيد الى آخره لا يلائم كلامه المتقدم لانه استدلالا على ان كلامهم لم يبطل الصلوة وفي رواية حماد بن زيد انهم لم يتكلموا بل اومثوا على ان حمادا اختلف عليه في هذه اللفظة كما مر \*

\* قال \* ﴿ باب سجود الشكر ﴾

\* قلت \* الانسب ذكر هذا الباب مع ابواب سجود التلاوة كما فعله غيره وذكر في هذا الباب حديث بكار بن عبد العزيز بن ابي بكرة عن ابيه عن ابي بكرة \* قلت \* سكت عن بكار وهو ضعيف ذكره الذهبي \* وقال ابن الجارود ليس حديثه بشيء وروي مثل ذلك عن ابن معين \*

\* قال \* ﴿ جماع ابواب اقل ما يميز من عمل الصلوة ﴾

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق رفاعه بن رافع ولفظه (اذا قمت تريد الصلوة فتوضأ واحسن وضوءك واستقبل القبلة فكبر ثم ذكره من طريق آخر \* ثم قال وفيه من الزيادة قم فاستقبل القبلة) \* قلت \* الاستقبال المذكور في الاول ايضا \*

\* قال \* ﴿ باب تعين القراءة المطلقة فيما روي بالفاتحة ﴾

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق عبد الله بن عمر عن المقبري عن ابي هريرة وفيه (فاذا استويت قائما قرأت بام القرآن ثم قرأت ما معك من القرآن) \* قلت \* عبد الله هو العمري ضعيف تقدم ذكره في ابواب سجود التلاوة في باب من قال يكبرا اذا سجد ثم على تقدير صحة الحديث ودلالته على تعين الفاتحة يدل على تعين شيء زائد عليها ايضا والبيهقي لا يقول بذلك ثم ذكر حديث رفاعه بن رافع (انه كان مع النبي عليه السلام في المسجد) قال (ثم ذكره اذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اتممت صلوته على نحو هذا فقد تمت صلوته وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلوته) \* ثم قال البيهقي (احال ابن وهب بهذه الرواية على ما مضى) \* قلت \* هذا الحديث اضطرب سند او متنا كما بينه البيهقي في هذا الباب وفيما قبله وبين ابوداود في سنده اضطراب سنده وفي السند الذي ذكره البيهقي جماعة فلا ادري من اين له ان الحيل هو ابن وهب ثم قوله وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلوته صريح بان جميع ما ذكر ليس بتعين بحيث لا تجزى الصلوة بدونه وكذا الفاتحة على تقدير ان يكون مذكورة في الحديث اذ الوصف بالنقصان يقتضي وجود اصل الفعل ويدل

على ذلك ما رواه الترمذي وحسنه من حديث رفاعه هذا وفيه فمات الناس (١) وكبران يكون من اخف صلوته لم يصل فقال الرجل فارني وعلمني فقال عليه السلام اذ اقمتم الى الصلوة فتوضأ كما امرك الله ثم تشهد واقم فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله وكبره وهله وفي آخره وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك قال وكان هذا اهون عليهم من الاولى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلوته ولم تذهب كلها وهذا صريح في صحة الصلوة مع النقص وكذا فهمت الصحابة ويدل على ذلك ايضا ان فيه الامر بالشهد والاقامة والتهيل ونحوها مما هو ليس بفرض بالاجماع وقد اخرج ابوداود والنسائي هذا الحديث وفيه ايضا امر باتهاء ليست بفرض بالاجماع يظهر ذلك لمن نظر في روايتهما ثم اعاد البيهقي حديث رفاعه وفيه ثم (اقرأ بام القرآن وبما شاء الله ان تقرأ) وكذا ايضا حديث عبادة لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعد او كلاهما يدلان ايضا على تعيين شيء زائد على الفاتحة ثم ذكر حديث ابي هريرة (من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج غير تمام) قلت \* ذكر الجوهري الحديث ثم فسر الخداج بانه النقصان قال واخذت الناقة اذا جاءت بولدها ناقص الخلق وان كانت ايامه تامة والهروى ايضا فسر الخداج بالنقصان قال ومعنى الحديث فهي ذات خداج واذا تعينت الفاتحة كما زعم البيهقي فالصلوة تقوت بغواتها فلا توصف حينئذ بالنقص فالحديث عليه لاله ثم ذكر حديث وهيب (عن جعفر بن ميمون عن ابي عثمان عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي في المدينة ان لا صلوة الا بفاتحة الكتاب) قلت \* جعفر بن ميمون قال ابن معين ليس بذلك وقال ابن حنبل ليس بقوى في الحديث وقال النسائي ليس بثقة كذا حكى صاحب الكمال عنه والذي في الضعفاء للنسائي انه ليس بالقوى ومع ضعف جعفر هذا قد اختلف عليه في هذا الحديث اختلافا كثيرا بتغيير به المعنى اخرجه ابوداود من حديث عيسى هو ابن بونس عن جعفر بسنده ولفظه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج فناد في المدينة انه لا صلوة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فازاد وهذه الرواية تقتضي فرضية مطلق القراءة ولهذا قال صاحب الامام فصل فيمن لم يعين الفاتحة للفرضية وذكر هذا الحديث من هذا الطريق واخرجه البيهقي في الخلافيات من رواية وهيب بهذا اللفظ ولا يبي داود ايضا من حديث يحيى وهو القطان قال انا جعفر بسنده ولفظه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فازاد وذكر صاحب الامام هذا الحديث بهذا اللفظ من حديث سفيان عن جعفر بسنده ثم قال اخرجه البيهقي وهذه الرواية تقتضي فرضية شيء زائد على الفاتحة كما مر ثم ذكر حديث ابي هريرة (مر عليه السلام على ابي بن كعب الى آخره) قلت \* هذا الحديث

مع الاختلاف في سنده فيه فضيلة الفاتحة وان ايا كان يقرؤه في صلاته وفي الاستدلال به على ما دعاه البيهقي من تعيينها نظر \*

قال \* باب الدليل على انها سبع آيات بسم الله الرحمن الرحيم \*

ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن ابي بلال عن المقبري عن ابي هريرة \* قالت \* عبد الحميد ضعفه القطان والثوري كما تقدم ورواه ابو بكر الحنفي وهو عبد الكبير بن عبد الحميد عن نوح عن المقبري عن ابي هريرة موقوفا كما ذكره اليهقي فيما بعد والحنفي هذا اجل من عبد الحميد بلا شك \*

قال \* باب وجوب التشهد الاخير \*

ذكر فيه حديث ابن عباس كان عليه السلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وحديث ابي موسى فاذا كان عبد القعود فليقل اول ما ينكلم به التحيات وحديث ابن مسعود فاذا لم يتم فقولوا التحيات لله الى آخره \* قالت \* دلالة الحديث الاول على وجوب التشهد غير ظاهرة \* والثاني والثالث وان دلا على وجوبه باعتبار صيغة الامر لكن لا دليل على اختصاصه بالتشهد الاخر ثم ان الشافعي لا يوجب مجموع ما توجه اليه الامر بل بعضه وهو التحيات لله سلام عليك ايها النبي ولا يوجب ما ين ذلك من المباركات والصلوات والطيبات وكذلك لا يوجب ايضا كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم على اللفظ الذي توجه اليه الامر \*

قال \* باب وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم \*

ذكر فيه حديث ابي مسعود ان رجلا قال يا رسول الله اما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلواتنا الحديث وقال في آخره (قال الدارقطني اسناد حسن متصل) \* قلت \* لا اعلم احدا روى هذا الحديث بهذا اللفظ الا محمد بن اسحق وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحماظ يتوفون ما يتفرد به)

قال \* باب وجوب التحلل من الصلوة بالتسليم \*

ذكر فيه حديث علي (مفتاح الصلوة الطهور) \* قلت \* في سنده ابن عقيل وقد تقدم ابن البيهقي قال في باب لا يتطهر بالمستعمل (لم يكن بالحافظ وا هل العلم مختلفون في الاحتجاج برواياته) \* ثم ذكر حديث ابي سعيد (مفتاح الصلوة الوضوء) الى آخره ثم قال يدور على ابي سفيان طريق السعدي \* سكت عنه وقال احمد ويحيى فيه ليس بشيء وقال ابن حبان كان مغفلا بهم في الاخبار حتى يقلبها ويروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات وتقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم تغيره (ليس بالقوى) وقد



ذكرنا هناك تضعيفه عن جماعة آخرين \*

\* قال \*

باب الذكر يقوم مقام القراءة \*

ذكر فيه حديث رفاعه بن رافع \* قلت \* الحديث يقتضي تعين هذا الذكر للوجوب ولا خلاف انه لا يتعين لذلك فيحمل على الاستحباب وايضا فقد تقدم ان في الحديث اشياء ليست بواجبة \* ثم ذكر حديث (فعلني شيئا يجزئني من القرآن) \* قلت \* وهذه الالفاظ ايضا لا يتعين للوجوب بلا خلاف ثم انه لا ذكر للصلوة في هذا الحديث فيجوز ان يكون علمه ذكرا يقوم مقام القرآن في حصول الاجر والثواب ولهذا قال عليه السلام قد ملأ هذا بديه من الخير \*

\* قال \*

باب من قال تسقط القراءة عن نسي \*

ذكر فيه اثر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عمر ثم قال (والله كان يذهب الشافعي في القديم ويضعف ما روي عن الشعبي والنخعي ان عمر اعاد الصلوة) ثم قال البيهقي (الرواية عنهما مرسله ورواية ابي سلمة وان كانت مرسله فهو اصح مراسيل وحديثه بالمدينة في موضع الواقعة كما قال الشافعي لا يكره احد) \* قلت \* ذكر صاحب الاستذكار حديث ابي سلمة ثم قال حديث منكر ايس عند يحيى وطائفة معه لانه رماه مالك من كتابه باخرة وقال ليس عليه العمل لان النبي عليه السلام قال كل صلوة لا يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والصحيح عن عمر انه اعاد الصلوة وروي يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث ان عمر نسي القراءة في المغرب فاعاد الصلوة \* فهذا متصل شهده همام عن عمرو حديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية ابي سلمة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة وزباد بن عياض وكلهم لقي عمرو سمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم ايضا \* قال وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر اعاد تلك الصلوة باقامة \* وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فا قام واعاد تلك الصلوة وروي اشهب مثل مالك ابجيك ما قال عمر فقال انا انكر ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يغفرون من فعل هذا اري ان يعيد هو ومن خلفه \*

\* قال \*

باب القراءة في الصبح \*

ذكر فيه عن مالك عن هشام عن ابيه انه سمع عبد الله بن عامر الى آخره \* قلت \* في الاستذكار زعم مسلم بن

العجاج ان مالكا وهم فيه وان اصحاب هشام لم يقولوا فيه عن ابيه وانما قالوا عن هشام اخبرني عبدالله بن عامر وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابا اسامة ووكيما وحاتم بن اسمعيل روه عن هشام عن ابن عامر دون ذكر ابيه ثم قال البيهقي وهو الصواب \*

\* قال \* باب امامة الجنب

ذكر فيه حديث ابي بكرة دخل عليه السلام في صلوة الفجر فاوما يده) الحديث \* قلت \* مداره على حماد بن سلمة \* قال البيهقي في باب من ادى الزكاة فليس عليه اكثر (سأحفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتاجون بما يخالف فيه) وقال في باب من مرجأ انسان (ليس بالقوي) وقال في باب من صلى وفي ثوبه اذى (يخلف في عداله) والعجب من البيهقي كيف اطلق هذا القول في حماد بن سلمة مع جلالة ثم ناقض نفسه فحكم على هذا الحديث بالصحة في كتاب المعرفة مع ان في سنده حماد اذ اوفى كتاب المتصل والمرسل والمقطوع للبرد يبي الذي صح للحسن سماعا من الصحابة انس وعبد الله بن مغفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء فدل هذا على ان حديث الحسن عن ابي بكرة مرسل \* ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن مهدي قال هذا المجمع عليه الجنب يعيد ولا يعيدون ما اعلم فيه اختلافا) \* قلت \* وحكي في آخر هذا الباب عن ابن مهدي قال قلت لسفيان تعلم ان انا حد قال يعيد ويعيدون غير حماد فقال لا فذكر حماد ههنا يخالف ما ادعاه ابن مهدي اولا ثم كيف يقول هو وسفيان هذا القول ومذهب ابي حنيفة واصحابه انهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك ان كان الامام عالما بجنبته وكذا مذهب الشعبي ذكره ابو عمر في الاستذكار وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال ان صلى اما م غير متوض فذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فان لم يذكر حتى فانت الصلوة يعيد ولا يعيدون \* ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلى هم جنبا فلم يسلموا ولم يسلم حتي فانت الصلوة قال فليعيدوا فليست الجنب كالوضوء وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال يعيد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم اليشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وفي مصنف ابن ابي شيبة ثاشيم عن يونس عن ابن سيرين قال اعد الصلوة واخبر اصحابك انك صليت بهم وانت غير طاهر \* ثم ذكر البيهقي اثره عن عمرو بن خالد عن ابن ابي ثابت عن عاصم عن علي ثم ضعفه بمرو \* قلت \* ذكر عبد الرزاق في مصنفه هذا الاثر ثم قال وذكره غالب بن عبيد الله عن حبيب بن ابي ثابت عن عاصم عن علي عن مثله ثم خرج البيهقي (عن سفيان انه قال لم يرو حبيب بن ابي ثابت

عن عاصم بن ضمرة شينا قط ) \* قلت \* اخرج ابو داود في سننه حديثا من روايته عنه واخرج ابن ماجة في سننه في موضعين روايته عنه وروى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابي جعفران عليا صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فاعاد وامرهم ان يعيدوا وفي مصنف ابن ابي شيبة ثاو كيع عن ابراهيم ابن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال يعيد ويعيدون وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح عن ابي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن ابي امامة صلى عمر بالناس وهو جنب فاعاد ولم يعيد وا فقال له علي كان ينبغي لمن صلى معك ان يعيدوا فنزلوا الى قول علي \* قلت \* من كلام القاسم ما نزلوا قال رجعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي \* ثم ذكر البيهقي (عن ابن المبارك قال ليس في الحديث قوة لمن يقول اذا صلى الامام بغير وضوء ان اصحابه يعيدون والحديث الآخر اثبت ان لا يعيد القوم ) \* قلت \* مراد ابن المبارك بالحديث الآخر الآثار التي تقدم ذكرها كذا في المعرفة للبيهقي والاظهر فيها انه عليه السلام ما كان كبيرا ولا كما صرح به في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة وهو الطاهر من رواية عثمان بن عمر عن يونس في قوله فلما قام في مصلاه ذكر انه جنب ولهذا اوب السأى على هذا الحديث باب الامام يذكر بعد قيامه في مصلاه انه على غير طهارة ورواية توبان عن ابي هريرة وان صرح فيها انه عليه السلام كبيرا ولا الان رواية ابي سلمة اصح منها كما ذكر البيهقي وصرح بذلك في رواية ابن سيرين ايضا لان المفعول اياهم رسالة كما ذكر البيهقي وحديث ابي بكرة تقدم ما فيه وحديث عطاء مرسل وحديث انس مختلف في اسناده كما بهنه البيهقي وقوله في رواية ابن وهب فخرج اليها وقد اغتسل فكبر فظاهر في ما كان كبيرا ولا ثم لو سلمنا انه كبيرا فلا دليل على ان القوم لا يعيدون اد ليس في الطرق الصحيحة ان القوم كبروا وليس في قوله عليه السلام مكانكم دليل على اهم كانوا في الصلوة بل معناه لا تتفرقوا حتى ارجع اليكم وقيامهم لا ينتظاره لا يدل على انهم في الصلوة ويدل على ذلك قول ابي داود في سننه ورواه ابوب وهشام وابن عون عن النبي عليه السلام مرسل قال فكبر ثم اومأ الى القوم ان اجلسوا فامرهم بالجلوس دليل على انهم لم يكونوا في الصلوة فان قيل ففي سنن ابي داود انهم لم يزالوا قياما ينتظرونه \* قلنا \* فعل القوم لا يعارض قوله عليه السلام ويحمل ان الذين سمعوا قوله اجلسوا اجلسوا ومن لم يسمع بقي قائما ثم لو ثبت انهم كبروا او لا ليس في الحديث انهم لم يستأنفوا التكبير عند مجيئه بل الظاهر انهم استأنفوه اذ لو لا ذلك لوقع تكبيره بعد تكبيرهم اذ لو صح انه عليه السلام كبر او لا لم يكن ذلك التكبير معتبرا لعدم الطهارة وفي تجويزه وقوع تكبيره بعد تكبيرهم مخالفة لقوله عليه السلام في الحديث الصحيح انما جعل الامام

ليوثم به اذ لا يستحق الامام اسم الامامة الا اذا تقدم فعله على فعل القوم وفيه ايضا مخالفة لقوله عليه السلام  
 فاذا اكبر فكبروا وقال ابن حبان في صحيحه قول ابي بكرة فصلى بهم اراد بدأ بتكبير محدث الا انه رجع  
 فبني على صلوته اذ حال ان يذهب صلى الله عليه وسلم ليغتسل ويبقى الناس كلهم قياما على حالتهم من غير امام  
 الى ان يرجع صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه ثم ان بدأ هو واصحابه بتكبير محدث بطل الاستدلال بالحدث  
 اذ لم يصلوا وراء جنب وان استأنف هو التكبير وبنوهم على ماضى من احرامهم يكون احرامهم قبل احرام  
 امامهم وفيه ما تقدم وان كانوا كلهم بنوا على تكبيرة الاولى فهو منسوخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله  
 صلاة بغير طهور لا جماع المسلمين على انه لا يجوز البناء على صلوة صليت بلا طهارة وانما الخلاف في بناء من  
 صلى طاهرا ثم احدث فطهر ان الاستدلال بهذا الحديث مشكل وفي شرح مسلم للنووي قوله في صحيح مسلم  
 حتى اذا اقام في مصلاه قبل ان يكبر ذكر فانصرف صريح في انه لم يكن كبره دخل في الصلوة ومثله في رواية  
 البخاري وانظرنا تكبيره وفي رواية ابي داود انه كان دخل في الصلوة فتعمل على انه قام للصلوة وتبأ  
 للاحرام بها انتهى كلامه وفي الام للشافعي قال البويطي من احرم جنبا يقوم ثم ذكر فخرج فوضأ ودفع  
 لم يميزه ان يؤمهم لان الامام حينئذ انما يكبر للافتتاح وقد تقدم ذلك احرام القوم وكل ماموم احرم قبل امامه  
 فصلوته باطلة لقوله عليه السلام فاذا اكبر فكبروا قال الشافعي من احرم قبل امامه فصلوته باطلة وقال  
 الرافعي في شرح مسند الشافعي ليس المقصود به بني على الصلوة فان الناس للحدث او الجبابة اذا تطهروا استأنف  
 انتهى كلامه ولا نسلم انه ليس في الحديث قوة لمن قال ان اصحابه يعبدون بل قوله عليه السلام انما جعل الامام  
 ليوثم به يدل على ذلك اذا الجنب ليس بمصل فلا يصح الاقام به كما لو كان الامام كافرا او امرأة او امها فان قيل  
 الكافر والمرأة لها اماراة يستدل بها ففرط في اقامه بها ولا اماراة على الطهارة فلا تقريظ قلنا لو صلى في  
 ظلمة خلف امرأة او ذمي او غلام فلا تقريظ ولان الصلوة خلف من ظاهره الاسلام مباحة شرعا فلا معنى  
 لاعتبار الامارة وقد تعلم الطهارة بسؤاله او بان يشاهده بوضأ \*

\* قال \* باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم به ثم علم \*

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة عن ابي نعمة عن ابي نضرة ثم قال (كل واحد منهم يختلف في عدته ولذ لك  
 لم يجمع البخاري في الصحيح بواحد منهم) قلت \* اساء القول فيهم اما حماد بن سلمة فامام جليل ثقة ثبت وهذا  
 اشهر من ان يحتاج الى الاستشهاد عليه ومن نظري في كتب اهل هذا الشأن عرف ذلك قال ابن المديني من تكلم

في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين وقال ابن عدي وهكذا قول ابن حنبل فيه وفي الكمال قال ابن حنبل  
 اذا رأيت الرجل بمنزلة حماد بن سلمة فاتهمه فانه كان شديدا على اهل البدع وقال ابن معين اذا رأيت الرجل  
 يقع في عكرمة وحماد بن سلمة فاتهمه في الاسلام وقال ابن مهدي حماد بن سلمة صحيح السماع حسن اللقاء ادرك  
 الناس لم يهتم بلون من الالوان ولم يلتبس بشئ احسن ملكة نفسه ولسانه ولم يطلقه على احد ولا ذكر خلقا بسوء  
 فلم حتى مات واما ابو نعام فوثقه ابن معين واما ابو نضرة فوثقه ابن معين وابوزرعة واخرج مسلم للثلاثة  
 ولا يلزم من ترك البخاري الاحتجاج بشخص ان يكون للاختلاف في عداله لانه لم يلتزم هو ولا مسلم التخرج  
 عن كل عدل على ما عرف \*

\* قال \* باب ما يجب غسله من الدم \*

ذكر فيه حديث ينافي سنده روح بن غطيف فذكر (عن الله هل انه مجهول) \* قلت \* روى عنه القاسم بن مالك  
 وبصر بن حماد واغلظوا فيه ولكن لم يقل احد فيها علمت انه مجهول \*

\* قال \* باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء \*

ذكر فيه حديث ابن اسحق عن سليمان بن سميع عن امية بن ابي الصلت ثم قال (كذا في كتابي وقال غيره آمنة بنت  
 ابي الصلت وهو الصواب عن امرأة من بني غفار قالت جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث \* قلت \*  
 كذا في نسختين مضبوطتين من السنن آمنة بالمد والنون وقال الخطيب في كتابه التلخيص امية بضم الهزة  
 وبالياء وذكر ان الواقدي روى حديثها هذا عن ابن ابي سبرة عن سليمان عن ام علي بنت ابي الحكم عنها عن  
 النبي عليه السلام يخالف ابن اسحق في موضعين ادخل ام علي بينها وبين سليمان وجعلها صحابية وفي اطراف  
 المزى ورواه الواقدي عن ابن ابي سبرة فذكره كما ذكر الخطيب \*

\* قال \* باب البيان ان الدم اذا بقي اثره بعد الغسل لم يضره \*

ذكر فيه انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم باسنادين ضعيفين \* ثم ذكرهما وفي سند الثاني الوازع بن نافع  
 فذكر (عن ابراهيم الحربي انه قال غيره او ثقي منه) \* قلت \* الوازع قال فيه التساوى متروك وقال الذهبي قال  
 احمد ويحيى ليس بثقة فترك البيهقي مثل هذا التبريح واقتصر على كلام الحربي وظاهره يدل على توثيقه كما مر غير  
 مرة لانه شارك الغير في الثقة وان كان ذلك الغير او ثقي منه فان كان البيهقي قصد بذكر هذا الكلام توثيقه كما هو  
 المفهوم من ظاهره فهو مناقض لقوله اولا باسنادين ضعيفين وان قصد بذلك تبريحه فقد ترك ما ذكرنا من

التجريح الواضح وذكر ما المفهوم من ظاهره خلافه \*

\* قال \* باب ما روي في الفرق بين يول الصبي والصبية \*

ذكر فيه حديثا عن ابي الاحوص عن سماك عن قابوس عن لبابة وهي ام الفضل \* ثم قال (وروي عن علي بن صالح عن سماك عن قابوس عن ابيه جاء ت ام الفضل) \* قلت \* رواه ابن ماجة عن ابي بكر بن ابي شيبة عن معاوية ابن هشام عن علي بن صالح عن سماك عن قابوس قالت ام الفضل ولم يذكر اياه \*

\* قال \* باب المني يصيب الثوب \*

ذكر فيه حديث عباد بن منصور عن القاسم عن عائشة \* قلت \* عباد هذا قال الذهبي ضعفه وقال ابن الجارود ليس بشيء وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سألته يعني علي بن المدبني عن عباد بن منصور فقال ضعيف عندنا ثم مع ذلك قد اختلف عليه في سنده فاخرجه ابن عدي في الكامل من طريق احمد بن اوفى عن عباد بن منصور عن عطاء عن عائشة الحديث بمعناه وقال ابن عدي في ترجمة احمد بن اوفى يخالف الثقات فيما يرويه عن شعبة وقد حدث عن غير شعبة باحدث مستقيمة وهذا الحديث مستقيم ثم ذكر البيهقي حديث عكرمة بن عمار (ثنا عبد الله بن عبيد قال قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلت المني (١) من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه) \* قلت \* فيه ملتان \* احدهما \* ان ابن عمار غمز القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا ذكره البيهقي فيما مضى في باب مس الفرج بظهر الكف وسكت عنه هنا \* والثانية \* قرأت بخط الشيخ نقي الدين القشيري قال الفلابي ذكرت ليحيى حديثا حدثنا معاذ بن معاذ عن عكرمة بن عمار عن عبد الله ابن عبيد بن عمير عن عائشة انها كانت تترك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر يحيى ان يكون سمع من عائشة عبد الله بن عبيد قال الفلابي ثنا ابوداؤد ثنا هشام بن ابي عبد الله عن بديل العقيلي عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن امرأة منهم يقال لها ام كلثوم عن عائشة \*

\* قال \* باب الاختيار في غسل المني تطيفا \*

ذكره في آخره حديث عمرو بن ميمون (سألت سليمان بن يسار عن المني تصيب الثوب يغسله ام يغسل الثوب فقال اخبرني عائشة انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة) ثم قال البيهقي (يدل على ان سياق الحديث لاجل طهارة عرق الجنب وانه ليس عليه غسل الثوب الذي اجنب فيه فقد يغسل المني تطيفا كما يغسل الخاط وغيره) \* قلت \* هذا الواو يل في غاية البعد والمخالفة لظاهر اللفظ لان السؤال انما وقع عن المني

يصيب الثوب لا عن عرق الجنب \*

\* قال \*

﴿ باب طهارة الارض من البول ﴾

ذكر فيه بول الاعرابي في المسجد وامره عليه السلام بصب الماء عليه \* قلت \* وجه الدليل ان الارض لو طهرت باليس لم يكلفهم صب الماء والنعم ان يقول اراد عليه السلام تعجيل تطهير المسجد اذا التطهير باليس يحتاج الى زمان \*

\* قال \*

﴿ باب من قال بطهور الارض اذا يست ﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر (كانت الكلاب تبول تغبل وتدبر في المسجد) ثم ذكر عن الا سمعيلي (انه قال المسجد لم يكن يفلق عليه وكانت تتردد فيه فمساها كانت تبول فيه) \* قلت \* قطع ابن عمر بانها كانت نبول كما اخرجها البيهقي اولاً وكذا اخرجها البخاري تعليقاً بصيغة الجزم واخرجها ابوداؤد ايضاً فانتفى بذلك تردد الا سمعيلي فيه بقوله وعساها كانت تبول وبقية كلامه تقدم ما عليه فيما مضى في باب نجاسة ماماسه الكلب وقول البيهقي آخر (انه منسوخ) تقدم هناك ايضاً انه دعوى والاظهر ان الشمس كانت تجفف تلك النجاسة فتطهر الارض كما ترجم البيهقي وكذا ترجم ابوداؤد فقال باب في طهور الارض اذا يست وذكر الحديث وكذا فعل غيرهما \*

\* قال \*

﴿ باب طهارة الحف والعل ﴾

ذكر فيه حديث ابراهيم بن الهيثم (ثنا محمد بن كثير ثنا الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ احدكم بئعله الحديث \* قلت \* في سنده امران \* احدهما \* ان البيهقي اخرج في كتاب المعرفة من حديث ابي الاحوص محمد بن الهيثم القاضي ثنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة ولم يذكر اياه \* والثاني \* ان ابن كثير هو المصيصي كذا نسبه في كتاب المعرفة وسكت عنه هالك وهنا وهو متكلم فيه قال صاحب الكمال قال البخاري ضعفه احمد وقال بحث الى اليمين فاني بكتاب فرواه وقال عبد الله بن احمد ذكره ابي فضة جد او قال هو منكر الحديث او قال روى اشياء منكورة وقال محمد بن سعد يذكرون انه اختلط في آخر عمره وقال صالح بن محمد كثير الخطأ وقال صالح بن احمد بن حبل قال ابي لم يكن ابن كثير عندي بثقة وضعفه ابن القطان وقال اصعب ما هو عن الاوزاعي ثم قال البيهقي) رواه ابوداؤد عن محمد بن ابراهيم عن ابن كثير \* قلت \* كذا وقع في هذا الكتاب ولعله غلط من الكتاب فان ابا داؤد رواه عن احمد بن ابراهيم الدورقي عن ابن كثير وكذا ذكر المزني

في اطرافه وكذلك رواه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي داود ثنا احمد بن ابراهيم ثم اخرج البيهقي من حديث القمقاع بن حكيم عن عائشة عنه عليه السلام بمناه \* قلت \* سكت عن هذا الحديث وقال في الخلافات القمقاع لم يسمع عن عائشة \*

\* قال \* **باب المصلي اذا خلع نعليه اين يضعهما**

ذكر فيه حديث بشر بن بكر ثنا الازاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فخلع نعليه فلا يؤذيها احدا الحديث \* قلت \* ذكره ابو داود من حديث بقية وشعيب بن اسحاق عن الازاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره فزاد ذكر ابي هريرة \*

\* قال \* **باب النهي عن الصلوة في المقبرة والحمام**

ذكر فيه حديثا مرسلان طريق الثوري \* قال (وقد روي موصولا وليس بشئ) وحديث حماد يعني ابن سلمة موصول وقد تابعه علي وصلة عبد الواحد بن زياد والدارقطني \* ثم ذكر سندهما ثم اسنده موصولا من وجه آخر \* قلت \* اذا وصله ابن سلمة وتوبع علي وصلة من هذه الواجهة فهو زيادة ثقة فلا ادري ما وجه قول البيهقي وليس بشئ \*

\* قال \* **باب اينما ادركت الصلوة فصل**

ذكر فيه حديث ابي ذر وجابر وابي هريرة وابن عباس وابي امامة \* ثم قال في آخر الباب (وروي في حديث جابر وابي هريرة عنه عليه السلام) \* قلت \* لا فائدة لهذا الكلام لانه ذكر حديثها فيما تقدم من هذا الباب بسنده \*

\* قال \* **باب في حصي المسجد**

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن سليم قال قال ابو الوليد سألت ابن عمر عما كان بدأ هذه الحصى) ثم قال (حديث متصل واسناده لا بأس به) \* قلت \* كيف يكون كذلك وابو الوليد هذا مجهول كذا قال ابن القطان والذهبي وفي احكام عبد الحق لا اعلم روى عنه الا عمر بن سليم ويقال عمرو ثم ان عمر هذا لم يصرح بالسمع من ابي الوليد وقد حكى ابن القطان عن ابن الجارود انه لم يسمعه \*



## باب في سراج المسجد

قال \*

ذكر فيه حديث (سعيد بن عبد العزيز عن ابن أبي سودة عن ميمونة فابشوا بزيت يسرج في قناديله) \* قلت \* الحديث ليس بقوى كذا قال عبد الحق في احكامه وكان الحامل له على ذلك الاختلاف في اسناده فان اباد او د اخرجه كما ذكره البيهقي واخرجه ابن ماجة من حديث ثور بن يزيد عن زياد بن ابي سودة عن اخيه عثمان بن ابي سودة عن ميمونة ولهذا قال صاحب الكمال روى زياد عن ميمونة وعن اخيه عنها وهو الصحيح \*

قال \*

باب ما يقول اذا دخل المسجد

ذكر فيه (عن انس انه كان يقول السنة اذا دخل المسجد) الى آخره \* قلت \* هذا الاثر ليس بماسب لهذا الباب \*

قال \*

باب الجنب يمر في المسجد

ذكر فيه (عن ابن عباس في قوله تعالى ولا جنبا الا ما برى سبيل حتى تقتسلوا) قال لا تدخل المسجد وانت جنب الا ان تكون مارا) \* قلت \* في سنده ابو جعفر عيسى بن ماهان الرازي قال ابو زرعة يهم كثيرا وقال الفلاس شي الحفظ وقال احمد والنسائي ليس بالقوي وقد جاء عن ابن عباس بسند صحيح خلاف هذا قال ابن ابي شيعة في مصنفه ثاو كيع عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابي مجلز عن ابن عباس ولا جنبا الا ما برى سبيل هو الماء فريعي لا يجد الماء فيقيم وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال يمر الجنب في المسجد قال ابن جريج واقول انا قال ابن عباس ولا جنبا الا ما برى سبيل مسافرين لا يجدون ماء وقد اخرج البيهقي مثل هذا عن علي فيما مضى في باب الجنب يكفيه التيمم اذ لم يجد الماء ثم ذكر البيهقي (عن ابي عبيدة بن \* دا الله عن ابن مسعود انه كان يركض للجنب ان يمر في المسجد) \* قلت \* ابو عبيدة لم يدرك اياه ذكره البيهقي في باب من كبر بالطائفتين \* ثم ذكر (عن الحسن بن ابي جعفر الازدي عن سلم الغنوي عن انس في قوله ولا جنبا الا ما برى سبيل قال يحتاز) \* قلت \* الحسن بن ابي جعفر عجلان وقيل عمر الجفري الازدي قال عمرو بن \* علي صدوق منكر الحديث كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال اسحاق بن منصور ضعفه احمد وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف وقال في موضع آخر متروك الحديث وقال الترمذي ضعفه يحيى بن سعيد وغيره \* ذكر ذلك كله المزي في التهذيب وقال الذهبي ضعفه جماعة وقال ايضا سلم الغنوي قال ابن حبان لا يحتج به وقال شعبة كان يرى الهلال قبل الناس بليتين وقال النسائي تكلم فيه شعبة ثم ذكر (عن عطاء لا تمر الحائض في السجدة المضطرة) \* قلت \* هذا الكلام عليه لان عطاء منعها الا للاضطرار والشافعي رخص لها في المرور من

غير اضطرار وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قلت لمطاء الحائض تمر في المسجد قال لا \*  
 \* قال \* باب المشرك يدخل المسجد غير المسجد الحرام لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا \*  
 \* قالت \* المراد القرب للحج او عمرة ويدل على ذلك ما في كتب الحديث ان ابا بكر بث ابا هريرة في رهط  
 يؤذنون في الناس يوم النحر الا يصح بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وانزل الله في العام الذي نبذ فيه  
 ابو بكر الى المشركين \* يا ايها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام الا به ويدر عليه ايضا قوله تعالى  
 عقيب ذلك \* وان خفتهم عيلة \* وذلك ان العرب لما منعت من الحج والعمرة خافوا من انقطاع تجارتهم التي كان  
 المسلمون ينتفعون بها فاحل الله لهم الجزية ولم تؤخذ قبل ذلك فجعلها وضامما منهم من تجارات المشركين وانما  
 ذكر في المع قربان المسجد الحرام لان الحاج والمعتبر لا بد لهما من دخوله فالمنع منه يشمل الحج والعمرة ولو قال فلا تقربوا  
 عرفات لحص بالمنع الحج دون العمرة او تحمل الآية على عبدة الاوثان من العرب اذ يجب قتلهم ولا يقبل منهم الا  
 الاسلام او السيف فتموا من دخوله لان من دخله حرم قتله \*

\* قال \* باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الصلوات \*

ذكر فيه حديث سعد بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم عن قيس جد سعد \* قلت \* سعد هذا ضعفه  
 ابن حنبل وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج به وقال الترمذي  
 تكلموا فيه من قبل حفظه وقال ايضا هذا الحديث اسناده ليس بمتصل محمد التيمي لم يسمع من قيس ورواه  
 بعضهم عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم انه عليه السلام خرج فرأى قيسا ثم ذكر البيهقي حديثا  
 (عن ذكوان عن عائشة انه عليه السلام كان يصلي بعد العصر وينهى عنها) ثم قال (ففي هذا وفي بعض ماضي  
 اشارة الى اختصاصه عليه السلام باستدامة هاتين الركعتين) \* قلت \* قولها وينهى عنها صريح بان حكم غير النبي  
 عليه السلام في هذا يخالف حكمه وانه عليه السلام مخصوص باصل هذه الصلوة لا باستدأمتها وكذا ما ذكر  
 في اوائل هذه الابواب من النهي عن الصلوة بعد العصر وحديث معاوية وابن عباس وفعل عمر يدل على ذلك  
 والى هذا ذهب اكثر العلماء وكرهوا هاتين الركعتين ذكره الطحاوي \* ثم ذكر البيهقي اثر من حديث مخزومة  
 عن ابيه \* قلت \* مخزومة بن بكير ضعفه يحيى وقال مرة ليس بشي \* وقال احمد ثقة لم يسمع من ابيه شيئا وقال  
 ابوداؤد لم يسمع من ابيه الا حديث الوتر \*

باب بيان ان النعي مخصوص ببعض الامكنة

قال \*

ذكر فيه حديثا في سنده حميدا لا عرج فقال فيه (ليس بالقوي) \* قلت \* تساهل في امره والله في الكتب انه واهي الحديث وقبل ضعيف وقبل منكر الحديث وقيل ليس بشئ \* وقال ابن حبان يروى عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كانها موضوعة \*

باب تأكيد الوتر

قال \*

ذكر فيه حديث عبيد الله التكي (عن ابن بريدة عن ابيه قال سألته السلام الوتر حق) الحديث \* ثم خرج عن البخاري (قال التكي عند مناكير) \* قلت \* قال ابو حاتم هو صالح وانكر على البخاري ادخاله في كتاب الضعفاء وقال يحول \*

باب من جعل العصر اربعا

قال \*

ذكر فيه حديثا عن ابي ابراهيم محمد بن المثنى عن ابيه عن جده ثم ذكره من وجه آخر عن محمد بن مهران ثنا جدي ابو المثنى ثم قال هو الصحيح وهو ابو ابراهيم محمد بن ابراهيم بن مسلم بن مهران القرشي سمع جده مسلم بن مهران ويقال محمد بن المثنى وهو ابن ابي المثنى لان كنية مسلم ابو المثنى \* قلت \* المذكور في الكتب المتداولة ان كنية محمد ابو جعفر لا ابو ابراهيم واسم جده ابي المثنى مسلم بن المثنى وقيل مهران وقيل مسلم بن مهران كما ذكر البيهقي \*

باب من جعل قبل المغرب ركعتين

قال \*

ذكر فيه حديثا من رواية ابن بريدة عن ابن مغفل ثم قال (ورواه حيان بن عبيد الله واخطأ في سنده واتي بزيادة لم يتابع عليها) ثم ذكر (عنه عن ابن بريدة قال عليه السلام ان عند كل اذانين ركعتين ما خلا المغرب) \* قلت \* اخرج البزار هذا الحديث ثم قال حيان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به باس وقال فيه ابو حاتم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين واخرج له الحاكم في ابواب الزنا حديثا وصححه اسناده فهذه زيادة من ثقة فيحمل على ان لابن بريدة فيه سندين سمعه من ابن مغفل بغير تلك الزيادة وسمعه من ابيه بالزيادة

باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى

قال \*

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم حكى عن البخاري انه صحيح \* قلت \* رواه عن ابن عمر على الازدي وقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضعف حديث الازدي ولا يحتج به ويقول ان نافع وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر ولم يذكر وافية النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الازدي ثم قال فزاد ذكر النهار

ولم يقله احد عن ابن عمر غيره وانكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال ان صلى النافلة اربعا فلا بأس فقد روي  
عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار وقال ابنه عون قال لي نافع اما نحن فنصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر  
بسند عن ابن معين انه قال صلوة النهار اربع لا تفصل بينهن فقبل له ان ابن حنبل يقول صلوة الليل والنهار  
مثنى فقال باي حديث فقبل له بحديث الازدي عن ابن عمر فقال ومن على الازدي حتى اقبل هذا منه  
وادع يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع عن ابن عمر انه كان يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهن لو كان حديث  
الازدي صحيحا لم يخالفه ابن عمرو قال النسائي هذا الحديث عندى خطأ يعنى حديث الازدي ثم ذكر البيهقي  
حديث الفضل بن عباس \* قات \* ذكر صاحب التمهيد انه اسناد مضطرب ضعيف لا يعتمد مثله \*

\* قال \* باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان \*

ذكر فيه حديثا (عن الحسن بن صالح عن ابي سعد البقال عن ابي الحسن ان علي بن ابي طالب امر رجلا ان  
يصلي بالناس خمس ترويجات عشرين ركعة ) ثم قال وفي هذا الاسناد ضعف \* قلت \* الاظهر ان ضعفه من  
جهة ابي سعد سعيد بن المرزبان البقال فانه متكلم فيه فان كان كذلك فقد تابعه عليه غيره قال ابن ابي شيبة  
في المصنف ثنا وكيع عن الحسن بن صالح عن عمرو بن قيس عن ابي الحسن ان عليا امر رجلا يصلي بهم في رمضان  
عشرين ركعة وعمر بن قيس اظه الملائ و ثقه احمد ويحيى وابو حاتم وابو زرعة وغيرهم واخرج له مسلم  
ثم ذكر حديثا في سنده المغيرة بن زياد فقال (ليس بالقوى) \* قلت \* ضعفه في باب ترك القصر وقال في باب خل  
الحجر (صاحب مناكير) وقد وثقه ابن معين وجماعة فلم يذكر البيهقي شيئا من ذلك \*

\* قال \* باب القنوت في الوتر \*

ذكر فيه حديث الحسن \* قلت \* ذكره ابن جرير الطبري في التهذيب ثم قال فيه الالبانة عن صحة قول القائلين  
في الوتر قنوت وروى ليث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله انه كان يقنت في الوتر وروى  
ابراهيم عن علقمة انه ابن مسعود واصحاب محمد عليه السلام كانوا يقنتون في الوتر وروى الاسود ان عمر قنت  
في الوتر وكان على يقنت في رمضان كله وفي غير رمضان في الوتر وفعله الاسود \*

\* قال \* باب من لا يقنت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان \*

ذكر فيه اثر عن أبي ثمامة عن الحسن بن عمر ثم ذكر اثر عن الحارث عن علي \* قلت \* اثر أبي في سنده  
مجهول والحسن لم يدرك عمر لانه ولد لستين بقيتان خلافته والحارث مكشوف الحال ثم ذكر عن الحكم

ابن عبد الملك عن قتادة عن الحسن قال آمنّا علىّ الى آخره \* قلت \* الحكم هذا قال يحيى ليس بثقة وليس بشيء  
وقال ابو حاتم مضطرب وقال ابو داود منكر الحديث وقتادة مدلس وقد عنعن والحسن لم يصح لقائه لعل  
\* ثم ذكر البيهقي (عن الاوزاعي انه قال مساجد الجماعة يقتنون في جميع الشهر واهل المدينة يقتنون في النصف  
الثاني) \* قلت \* اتباع الجماعة اولى وتعليمه عليه السلام للحسين كلمات يقولهن في الوتر يشمل وتر جميع السنة  
ثم ذكر حديث غسان بن عبيد (ثنا ابو عاتكة عن انس كان عليه السلام يقتل في النصف من رمضان) الى آخره  
\* ثم قال (قال ابو احمد هو ابن عدي ابو عاتكة طريق منكر الحديث) \* قلت \* اقتصر عليه وغسان الراوى عنه  
مذكور ايضا في الضعفاء خرق احمد حديثه وقال ابن عدي الضعيف على احاديثه بين \*

\* قال \* باب المريض يترك القيام بالليل \*

ذكر فيه حديثا (عن شعبة عن يزيد بن خمير عن عبد الله بن ابي موسى عن عائشة) ثم قال (كذا قال شعبة وقال  
معاوية بن صالح عبد الله بن ابي قيس وهو اصح) \* قلت \* اخرجه ابو داود في سننه من حديث شعبة عن يزيد  
عن عبد الله بن ابي قيس \*

\* قال \* باب الوتر بركة \*

ذكر فيه حديث عاصم الاحول (عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر جاء رجل الى النبي عليه السلام فسأله عن الوتر  
وانا بينهما فقال صلوة الليل مثنى مثنى فاذا كان من آخر الليل فاوتر بركعة ثم صل ركعتين قبل الفجر يريد في صلوة الفجر)  
\* قالت \* هذا تاويل ردي يرد اللفظ والحديث صريح في جواز ركعتين بعد الوتر وقد روى ذلك من  
عدة طرق والبيهقي يوب عليه فيما بعد ولم ياول تلك الاحاديث بهذا التاويل بل زعم (ان الركعتين تركتا  
بمحدث اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وترا) وقد ذكر ابن ابي شبة في مصنفه هذا الحديث فقال ثنا هشيم انا خالد  
هو الخذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر انه عليه السلام قال صلوة الليل مثنى مثنى والوتر واحدة وسجدتان  
قبل صلوة الصبح ومعناه كما قلنا ويحتمل ان يكون قوله وسجدتان معطوفا على قوله واحدة فعلى هذا فيه دليل  
على ان الوتر ثلاث ركعات ثم ذكر حديث الزهري (عن عطاء عن ابي ايوب) وذكر الاختلاف في رفعه  
ووقفه \* قلت \* رواه الدارقطني من حديث محمد بن حسان الازرق عن ابن عينة عن الزهري مرفوعا  
ولفظه الوتر حق واجب وابن حسان ثقة وقد زاد الرفع ولفظه واجب فيقبلان \* (قال البيهقي وروى بن  
جماعة من الصحابة التطوع والوتر بركعة واحدة مفصولة عما قبلها منهم عمر) ثم خرج من حديث قابوس بن

ابي ظبيان ان اياه حدثه قال مرعمر الى آخره \* قلت \* قابوس قال النسائي ليس بالقوى وضعفه ابن معين وكان  
شد بد الحمل عليه وقال ابن حبان ردى الحفظ يتفرد عن ابيه بما لا اصل له وقد ذكر البيهقي في اواخر الباب الذي  
يلي هذا الباب ان الحسن قيل له كان ابن عمر يسلّم في الركعتين من الوتر فقال كان عمر افقه منه كان ينهض في  
الثالثة بالتكبير \* وذكر صاحب التمهيد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسلّم الا في اخرهن \* منهم  
عمرو على وابن مسعود وزيد وابي وانس \* ثم خرج البيهقي (عن عويم الداري انه قرأ القرآن في ركعة) \* قلت \*  
ليس في هذا انه اقتصر على ركعة \* ثم ذكر (ان ابانصور قال لابن عمر الناس يقولون عن الوتر بواحدة تلك  
البتراء) الى آخره \* قلت \* في سنده ابن اسحاق ومسلمة بن الفضل متكلم فيها وابو منصور لم اعرف حاله ولا اسمه  
وقد جاء ان الوتر بواحدة هي البتراء فذكر صاحب التمهيد عن ابي سعيد الخدري انه عليه السلام نهى عن  
البتراء ان يصلي الرجل ركعة واحدة بوترها وفي سنده عثمان بن محمد بن ربيعة قال العقيلي الغالب على حديثه الوهم  
ذكره صاحب التمهيد ولم يتكلم عليه احد بشي \* فيما علمنا غير العقيلي وكلامه خفيف وقد اخرج له الحاكم في المستدرک \*  
\* قال \* \* باب من او تر بثلاث موصولات \*

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال الوتر ثلاث كونها النهار المغرب) \* ثم قال (رفعه يحيى بن زكريا عن الاعمش وهو  
ضعيف) \* قلت \* اخرجه النسائي من حديث ابن عمر فقال حدثنا قتيبة عن الفضل بن عياض عن هشام بن  
حسان عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة المغرب وتر صلوة النهار  
فاوتروا صلوة الليل وهذا السند على شرط الشيخين \* ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن  
ابي عروبة عن قتادة عن زارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عايه السلام لا يسلّم في ركعتي الوتر \* ثم قال  
(كذا رواه عبد الوهاب عن ابن ابي عروبة) \* قلت \* تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وبشر بن  
المفضل وعبد الوهاب بن الوليد فرووه عن ابن ابي عروبة كذلك اماروا عيسى فقال البيهقي في  
المعرفة كذا رواه عبد الوهاب بن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة واما رواية بشر فاخرجه النسائي  
واما رواية عبد الوهاب بن ابي شيبة فقال ثنا عبدة عن سعيد عن قتادة فذكر بسنده مثل ذلك واما رواية  
ابي بدر فاخرجه الله ارقطني في سننه \*

\* قال \* \* باب في الركعتين بعد الوتر \*

ذكر فيه حديثا عن عائشة ثم قال (وقد روينا هاتين الركعتين في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم وفي رواية الحسن عن سعد يقرأ فيها قل يا ايها الكافرون واذا زلزلت \* قلت \* رواية الحسن عن سعد ذكرها ابو داود ولا ذكر للقراءة فيها واخرجها ايضا النسائي ولم يذكر الركعتين بعد الوتر بالجملة وقال البيهقي في كتاب المعرفة قدر ويناها في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي عليه السلام وهما في رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وفي حديث ام سلمة وابي امامة وانس وثوبان وفي حديث انس وابي امامة من الزيادة قراءته فيهما بعد ام القرآن اذ ازلزلت وقل يا ايها الكافرون واسناد حديثهما ليس بالقوى فجعل البيهقي في المعرفة القراءة فيهما في حديث انس وابي امامة لا في حديث الحسن عن سعد كما ذكره في كتاب السنن ثم ذكر حديثا في سنده ابو غالب عن ابي امامة فقال (ابو غالب غير قوى) \* قلت \* ذكر المزي في كتابه انه صالح الحديث وان الترمذي صححه له \*

\* قال \* **باب من قال لا ينقض القائم وتره**

ذكر فيه حديثا في سنده ملازم وقبس بن طلق فسكت عنهما وتكلم فيهما فيما مضى في باب مس الفرج ثم ذكر من على ما يقتضي نقض الوتر فهو مخالف لتبويبه \*

\* قال \* **باب من قال يقنت في الوتر بعد الركوع**

ذكر فيه (انه روي في قنوت الصبح بعد الركوع ما يوجب الاعتماد عليه وقنوت الوتر قياس عليه) \* قلت \* الذي في الصحيح انه عليه السلام ترك القنوت في الصبح وعلى تقدير ثبوته وانه بعد الركوع كيف يقاس الوتر عليه مع وجود حديث جيد في الوتر مروي من وجوه وان القنوت فيه قبل الركوع على ما سنذكره في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وعلى تقدير انه ليس في الوتر حديث كيف يقاس على الصبح وليس بينهما معنى مؤثر يجمع به بينهما وقد كنا ذكرنا في ابواب القنوت في الصبح ان الذي في الصحيحين من حديث انس ان القنوت فيه قبل الركوع فان كان ولا بد من القياس على القنوت في الصبح كان القياس على ما في الصحيحين من ان القنوت قبل الركوع اولى من القياس على ما ليس فيهما ثم خرج البيهقي (عن الربيع قال قال الشافعي حكاية عن هشيم بن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلي ان عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) \* قلت \* فيه اشياء \* احدها \* ان الشافعي لم يذكر سنده الى هشيم \* والثاني \* ان هشيم امدلس ولم يصرح بالسماع \* والثالث \* ان عطاء اختلط في آخر عمره وضعفه ابن معين وقال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة وسفيان \* وقال احمد بن عبد الله من سمع منه باخره فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وقد روي عن علي

وغيره انهم رأوا القنوت قبل الركوع على ما ساقى في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى \*

**\* قال \*** باب من قال يقنت في الوتر قبل الركوع \*

ذكر فيه حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن ابي بن كعب ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن ابن ابي عروبة وان الدستوائي وشعبة روياء عن قتادة ولم يذكروا القنوت) \* قلت \* عيسى بن يونس قال فيه ابو زرعة ثقة حافظ وقال ابن المديني يخرج ثقة مأمون واذا كان كذلك فهو زيادة ثقة وقد جاء له شاهد على ما سنده ان شاء الله تعالى \* ثم اخرجه البيهقي من حديث عيسى بن يونس عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن بسنده ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن زيد لم يذكر احد منهم القنوت الا ماروي عن حفص بن غياث عن مسعر عن زيد فانه قال في حديثه وانه قنت قبل الركوع وليس هو بالمشهور من حديث حفص بخاف ان يكون عن حفص عن غير مسعر) \* قلت \* العجب من ابي داود كيف يقول لم يذكر احد منهم القنوت الا ماروي عن حفص عن مسعر عن زيد وقد روى هو ذكر القنوت قبل الركوع من حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة ثم قال وروى عيسى بن يونس هذا الحديث ايضا عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي عن النبي عليه السلام مثله والبيهقي خرج رواية فطر عن زيد مصرحة بذكر القنوت قبل الركوع ثم نقل كلام ابي داود ولم يصعب عليه على ان ذلك روى عن زيد من وجه ثالث \* قال النسائي في سننه ان ابا بن ميمون ثناخلد عن يزيد عن سفيان هو الثوري عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي بن كعب انه عليه السلام كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع \* واما ميمون وثقة ابو حاتم وقال النجاشي لا بأس به وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان واخرج له الشيخان واخرج ابن ماجه ايضا هذا الحديث بسند النسائي فظهر بهذا ان ذكر القنوت عن زيد زيادة ثقة من وجوه فلا يصير سكوت من سكت عنه حجة على من ذكره وقد روي القنوت في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والنضى وغيرهم رواه عنهم ابن ابي شيبة في مصنفه باسائده وقال ايضا ثنا ابو خالد الاحمر عن اشعث عن الحكم عن ابراهيم قال كان عبد الله لا يقنت في السنة كلها في الفجر ويقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع \* قال ابو بكر هو ابن ابي شيبة هذا القول عندنا وقال ايضا ثنا يزيد بن هارون ثنا هشام الدستوائي عن حماد هو ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم



وفي الاشراف لابن منذر روي عن عمرو بن علي وابن مسعود وابي موسى الاشعري وانس والبراء بن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق ثم ذكر البيهقي حديثا (عن يزيد بن هارون انا ابان بن ابي عياش عن ابراهيم) فذكره ثم قال (ورواه الثوري عن ابان ومدا الحديث على ابان وهو متروك) \* قلت \* قد تابعه على ذلك الاعمش \* قال البيهقي في الخلافيات (انا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف المعدل من اصل كتابه ثنا احمد بن الحليل البغدادي ثنا ابو النضر ثنائان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن النسي صلى الله عليه وسلم كنت في النور قبل الركعة ثم قال (هذا غلط والمشهور رواية الجماعة عن الثوري عن ابان) \* قلت \* الحسن بن يعقوب عدل في نفس الاسناد وبقي رجاله ثقات فيعمل على ان الثوري رواه عن الاعمش وابان كلاهما عن ابراهيم وهذا اولي مما فعله البيهقي من التغليب \* ثم ذكر حديثا في سنده عطاء بن مسلم الخفاف فضعفه \* قلت \* حكى صاحب الكمال عن ابن معين انه ثقة وفي الكامل لابن عدي ثنا محمد بن يوسف القربري ثنا علي ابن حزم سمعت الفضل بن موسى ووكيعا يقولان عطاء بن مسلم ثقة والقربري راوي صحيح البخاري مشهور وابن حزم ثقة روى عنه مسلم وغيره فهو لاء ثلاثة اكابر وثقوه فاقل احواله ان تكون روايته شاهدة لما تقدم من حديث ابي وابن مسعود \*

\* قال \* **باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر**

ذكر فيه حديث ابي النضر عن ابي سلمة عن عائشة كانت عليه السلام اذا قضت صلاته من آخر الليل نظر فان كنت مستيقظة حدثني وان كنت نائمة ايقظني وصلى الركعتين ثم اضطجع حتى ياتيه المؤذن فيبذنه بصلوة الصبح فيصل ركعتين خفيفتين ثم يخرج الى الصلوة ثم قال (وهذا بخلاف رواية الجماعة عن ابي سلمة فقد انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن ابن ابي عتاب عن ابي سلمة عن عائشة كان عليه السلام اذا صلى من الليل ثم اوتر ثم صلى الركعتين فان كنت مستيقظة حدثني والاضطجاع حتى ياتيه المنادي) \* قلت \* الظاهر ان البيهقي ساق رواية ابن ابي عتاب على انها مخالفة لرواية ابي النضر والظاهر انها موافقة لما في ان الاضطجاع به الركعتين قبل ركعتي الفجر ويحتمل انها مخالفة لما بان يحمل قوله في رواية ابن ابي عتاب ثم صلى الركعتين على انهما ركعتا الفجر ولكن صرفهما الى الركعتين قبل ركعتي الفجر كما ذكرناه اولي لتفق الروايات ثم ذكر (عن ابن عمر انه رأى قوما قد اضطجعوا) الى آخره \* قلت \* في سنده زيد العيني وضعفه البيهقي في باب النفاس \*

باب الخبر الذي جاء في صلاة الزوال

\* قال \*

ذكر فيه حديث سفيان عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وفيه فاذا زالت الشمس قام ف صلى اربعا بفصل فيهن بالتسليم على الملائكة المقربين ثم قال (وكذلك رواه حصين بن عبد الرحمن وشعبة واسرائيل وابوعوانة وابوالاحوص وزهير بن معاوية عن ابي اسحاق وزاد اسرائيل في روايته وقل من يداوم عليها) قلت \* ذكر عبد الحق هذا الحديث وعزاه الى النسائي وقال في آخره ورواه حصين بن عبد الرحمن عن ابي اسحاق عن عاصم عن علي وقال يجعل التسليم في آخر ركعة يعني من اربع ركعات وهذا مخالف لقول البيهقي وكذلك رواه حصين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه رواية ابي الاحوص عن ابي اسحاق ولفظه \* وصلى قبل الظهر اربع ركعات \* ولم يقل بفصل فيهن بالتسليم وهنا ايضا فيه مخالفة لقول البيهقي وقال احمد في مسنده ثنا وكيع ثنا سفيان واسرائيل عن ابي اسحاق عن عاصم فذكره وفيه اربع ركعات قبل الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها واربعا قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالتسليم وفي آخره وقل من يداوم عليها وكذلك اخرج ابن ماجة في سننه فقال ثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا سفيان واسرائيل الى آخره وهذه الرواية مخالفة لما ذكره البيهقي من وجهين \* احدهما \* ان قوله وقل من يداوم عليها جاءت من رواية اسرائيل وسفيان والبيهقي نسبا الى اسرائيل وحده \* والثاني \* ان البيهقي ذكر في روايته عن سفيان انه عليه السلام فصل في الاربع قبل الظهر بالتسليم وفي رواية احمد وابن ماجة اطلق ذكر الاربع قبل الظهر ولم يذكر الفصل بالتسليم اللهم الا ان يعود قوله بفصل بين كل ركعتين بالتسليم الى جميع ما تقدم لا الى الاربع قبل العصر بخصوصها وذلك محتمل \*

باب فرض الجماعة في غير الجمعة على الكفاية

\* قال \*

ذكر فيه حديث ابن الحويرث وحديث ابي الدرداء (ما من ثلاثة الى آخره) قلت \* لا دلالة فيهما على ان الجماعة فرض على الكفاية بل يمكن الاستدلال بهما على انها فرض عين لانه عليه السلام خاطبهم باعنائهم بقوله وليؤمكم اكبركم وما في آخر الحديث الثاني من قوله فمليك بالجماعة يبين ذلك \*

باب التشديد في ترك الجماعة من غير عذر

\* قال \*

ذكر فيه حديث يزيد بن الاصم عن ابي هريرة فاحرق عليهم بيوتهم لا يشهدون الجمعة ثم قال وكذا روي عن ابي الاحوص عن ابن مسعود والذي يدل عليه سائر الروايات انه عبر بالجماعة عن الجماعة \* ثم استدل على ذلك بان يزيد قيل له الجمعة عنى او غيرها فاجاب بانه ما ذكر جمعة ولا غيرها \* قلت \* التعبير بالجمعة واردة

الجماعة بعيد وفيه نلبس على المخاطين والوجه ان يقال لا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة ورواية لا يشهدون الصلوة فيعمل بالروايتين ويتوجه الذم الى من ترك الجمعة والى من ترك الجماعة ثم ذكر البيهقي من حديث قراد بن نوح (عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر) ثم قال (وكذلك رواه هشيم عن شعبة ورواه الجماعة موقوفا على ابن عباس) قلت \* قد روي عن شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير مرفوعا اخرجه كذلك قاسم بن اصبغ في كتابه فقال ثنا اسمعيل بن ابي اسحق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له ذكره عبد الحق في احكامه وقال حسبك بهذا الاسناد صحة وقد اسنده البيهقي في باب وجوب الجمعة على من كان خارجا من مصر من طريق اسمعيل القاضي عن سليمان بن حرب وآخر عن شعبة بسنده موقوفا على ابن عباس واخرجه في الباب المذكور من وجهين عن اسمعيل بسنده المذكور عن ابن عباس مرفوعا ثم قال البيهقي (ورواه مفراة العبدى عن عدي بن ثابت موقوفا) قلت \* رواه ابوداؤد في كتابه من رواية مفراة عن عدي عن جبير عن ابن عباس مرفوعا بمعناه مطولا واخرجه البيهقي من طريقه فيما بعد في باب ترك الجماعة بعذر المرض وقال في باب وجوب الجمعة على من كان خارجا من مصر ورواه خراء العبدى عن عدي بن ثابت مرفوعا ثم ذكر حديثا عن عمرو بن ام مكتوم ثم قال (ورواه ابوسنان عن عمرو بن مرة عن سليمان بن ابي سنان عن عمرو بن مرة قال حدثني ابو زرعة عن ابي هريرة الحديث ثم خرج البيهقي من حديث الريم (ثنا الشافعي ثنا مالك بن عبد الرحمن عن حرملة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشاوي بين المنافقين شهود المشاء والصبح) قلت \* وكذا ذكر في كتاب المعرفة والذي في الموطأ مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الاسلي عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الى آخره \*

\* قال \* باب فضل بعد المشي الى المسجد

ذكر فيه حديث ابي بن كعب كان رجل ما علم احدا ابعده منزلا من المسجد منه الحديث \* ثم قال (في الصحيحين من اوجه عن سليمان التيمي) قلت \* هذا ليس في صحيح البخاري وانا هو عند مسلم بمعنى ما ذكره البيهقي وليس فيه انطاك الله \*

قال \* باب من قام الى المسجد وقد اخذ حاجته من الطعام \*

ذكر فيه حديث جابر كان عليه السلام لا يؤخر الصلوة لطعام ولا لغيره وفي سنده علي بن منصور عن محمد ابن ميمون فسكت عنها امام علي فوثقه بعضهم واخرج له مسلم الا ان ابن حنبل قال عنه كان يحدث بما وافق الرأي وكان كل يوم يخطي في حديثين وثلاثة فكنت اجوزها الى عبيد بن ابي قررة وفي لفظه كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل ان يكذب \* واما ابن ميمون هو الزعفراني لينة ابو زرعة وقال البخاري منكر الحديث وقال الذهبي وها \* ابن حبان \*

قال \* باب صلوة المأموم قائما وان صلى الامام جالسا \*

ذكر فيه حديث زائدة (ثنا موسى بن ابي عائشة عن عبيد الله عن عائشة) الحديث وفيه (لجعل ابو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (وقد روي عن شعبة عن ابن ابي عائشة في هذا الحديث ان ابا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه) قلت \* اخرجته النسائي من طريق شعبة بخلاف هذا فقال اننا محمود بن غيلان حدثني ابراهيم بن داود ثنا شعبة عن موسى بن ابي عائشة فذكره وكان النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي ابي بكر يصلي قاعدا و ابو بكر يصلي بالناس والناس خلف ابي بكر \*

قال \* باب الفريضة خلف من يصلي النافلة \*

ذكر فيه حديث صلواته عليه السلام الخوف بكل بطائفة ركعتين وانه سلم فيها مرتين من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن جابر ثم قال (و كذلك رواه يونس بن عبيد عن الحسن وثبت معناه من حديث ابي سلمة عن جابر) قلت \* رواية يونس لم يذكر متنها وسندها لينظر فيها وذكرها فيما بعد في باب صلوة الخوف وذكر فيه حديث ابي سلمة ايضا وعزاه الى مسلم وليس فيها انه عليه السلام سلم بعد الركعتين الاولين وحماد بن سلمة اساء البيهقي القول فيه وقال في ابواب زكاة الا بل ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يمتحنون بما يخالف فيه وهذا الحديث اضطرب فيه الحسن فرواه مرة عن جابر ومرة عن ابي بكر ثم اخرجته البيهقي من حديث ابي بكر وليس فيه انه سلم بعد الركعتين الاولين ثم قال قال الشافعي والاخيرة من هاتين للنبي صلى الله عليه وسلم نافلة وللآخرين فريضة \* قلت \* هذا كان في صلوة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم كان في مسافة لا تقصر في مثلها الصلوة كذا تأوله بعض العلماء وعلى تقدير انه عليه السلام كان مسافرا فقد اتم الصلوة والمسافر عند الشافعي \*خير بين الاتمام والقصر واذا اتم كانت الاربع كلها فرضا على

كلا التقديرين ليست الاخيرتان نافلة كما ذكر الشافعي وعدم تسليمه عليه السلام في الركعتين الاوليين في الصحيح يدل على ذلك وللمحدث الذي فيه التسليم تقدم جوابه \*

\* قال \* **باب الظهر خلف من يصلي العصر**

ذكر فيه (ان ثلاثة من الصحابة دخلوا المسجد) الى آخره \* قلت \* في سنده الوضين ذكر ابن الجوزي عن السعدي انه واجي الحديث وقال ابو حاتم تعرف وتكر وضعفه ابن سعد ذكره صاحب الميزان \*

\* قال \* **باب امامة الصبي**

ذكر فيه حديث عمرو بن سلمة \* قلت \* ذكر صاحب الكمال انه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له سماع والظاهر ان امامته لقومه لم تبلغ النبي صلى الله عليه وسلم والدليل عليه انه كان اذا سجد خرجت استه وهذا غير جائز ولهذا قال الخطابي كان احمد يضعف امر عمرو بن سلمة وقال مرة دعه وليس بشيء \*

\* قال \* **باب لا ياتهم مسلم بكافر**

(لقوله عليه السلام يؤثم القوم اقربهم لكتاب الله تعالى ولا تكون صلوة الكافر اسلاما اذا لم يتكلم باسلام قبل الصلوة) ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (امرنا ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) \* قلت وجه الدليل ان قتالهم مأمور به وان صلوا لم يقولوا لكن لخصمه ان يقول ظاهرا الخبر متروك لانه يقتضي وجوب قتالهم اذا لم يقولوا ولو صلوا وقتلهم لا يكمل اذا صلوا لقوله عليه السلام نهيت عن قتل المصلين ولان التلفظ بالشهادتين كما يدل على الاسلام فكذلك الصلوة في الجماعة \*

\* قال \* **باب من اباح الدخول في صلوة الامام بعدما افتتحها**

ذكر فيه صلوة ابي بكر في مرضه عليه السلام \* قلت \* ذكر البيهقي في الخلافات (انه اذا ابتدأ صلوته منفردا ثم دخل في جماعة صحت صلوته في احد القولين ثم استدل على ذلك بما ذكر في هذا الباب ومذهب ابي حنيفة واصحابه انه لا يجوز الا ان يستأنف التكبير وقد استدل لم البيهقي في الباب السابق وذلك انه عليه السلام امر المؤمنين ان يكبروا بعد تكبير الامام وهنا على العكس فهو مخالف لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به وقال عليه السلام فلا تختلفوا على ائمتكم وصلوة المنفرد وصلوة الجماعة مختلفتان والصلواتان المختلفتان لا يخرج من احدهما الى الاخرى بمجرد نية كالظهر مع العصر وابوبكر انتقل من الامامة الى الانتماء بعذرو هو امتناعه من التقدم على النبي عليه السلام فصار كالامام اذا سبقه الحدث يتوضأ وبصير مأموما والخلاف

في الخروج بنير عذر ثم ذكر البيهقي حديث أبي بكرة (أنه عليه السلام قال مكأنكم ثم خرج وراسه يقطر  
فصلي بهم) الحديث وقال في الخلافات (لما خرج هو للطهارة بقوام في الصلوة منفردين إلى أن رجع وعلقوا  
صلواتهم على صلواته) قلت \* تقدم الكلام معه على هذا الحديث في باب إمامة الجنب \*  
قال \* باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر إلى النساء \*

ذكر فيه حديثا في سننه عمرو بن مالك الكري \* قلت \* سكت عنه وقال ابن عدي منكر الحديث عن الثقات  
ويسرق الحديث سمعت أبا بلي يقول كان ضعيفا \*

قال \* باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يدي إمامه \*  
قلت \* ليس في الحديث الذي ذكره دليل على منع التقدم إلا يدل فعله عليه السلام على الوجوب ألا ترى أنه  
لو وقف على يسار الإمام جاز عند الشافعي وكره فكما أثر عليه السلام الأفضل في جعله على يمينه كذلك أثر الأفضل  
في إذا رثه من خلفه لا من بين يديه كيلا يبرين يدي إمامه \*

قال \* باب فضل الصف الأول \*  
ذكر فيه (عن جبير عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن الرباض ثم قال (ورواه محمد بن إبراهيم التيمي  
عن خالد عن الرباض وروى ذكر جبير) قلت \* أخرجه ابن أبي شيبة من حديث التيمي وفيه ذكر جبير فقال  
ثأبيد الله يعني ابن موسى أناسان هو النحوي عن يحيى عن محمد بن إبراهيم (١) خالد بن معدان أن جبير بن نفير  
حدثه أن الرباض حدثه فذكر الحديث وأخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن أبي شيبة كذلك \*  
قال \* باب من يجوز الصلوة دون الصف \*

ذكر في آخره حديث انس (أنني رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرأة فجلتني عن يمينه والمرأة خلفنا)  
ثم ذكر حديث ابن عباس (صليت إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا) الحديث \* قلت \* ذكر ابن  
رشد حديثا وبصحة ثم قال كان الشافعي يرى أن هذا يعارضه قيام المجوز وحدها خلف الصف في حديث  
انس وكان أحمد يقول ليس في ذلك حجة لأن سنة النساء هي القيام خلف الرجال \* وذكر شارح العمدة  
حديث انس ثم قال ولم يحسن من استدله به على أن صلوة المنفرد خلف الصف صحيحة بأن هذه الصورة ليست  
من صور الخلاف \* وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء أن الشافعي احتج بحديث انس ثم قال هذا لا حجة  
فيه لا اتفاق الجميع على أن الإمام إذا لم يكن معه إلا رجل واحد قام عن يمينه ولو كان بدله امرأة قامت خلفه

ولهذا فرق ابن حنبل وابو ثور والحيدري بين الرجل والمرأة فأووا الاعادة على الرجل اذ اصلى خلف الصف وحده لحديث وابصة لا على المرأة لحديث انس وقالواستها القيام خلف الرجال فلا حجة في حديث انس في الجواز للرجل \*

\* قال \* **باب المرأة تخالف السنة في موقفها**

ذكر فيه صلواته عليه السلام واعتراض عائشة بينه وبين القبلة قلت رأيت على هذا الباب من هذا الكتاب حاتية قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت يعني في موقفها مع الرجل المصلي فلا تقصد صلواته وقال البيهقي فيما تقدم (باب الدليل على ان وقوف المرأة بمجنب الرجل لا نفسد صلواته) وذكر اعتراض عائشة فهذا الباب مكرر \*

\* قال \* **باب خروج الرجل من صلوة الامام**

\* قلت \* منه ابو حنيفة وجماعة لحديث المختار بن فلفل عن انس انه عليه السلام حضهم على الصلوة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلوة ورواه ابو داود بسند جيد \*

\* قال \* **باب الصلوة بامامين**

ذكر فيه حديثان قال (والاحاديث في تكبيره ثم خروجه للفصل ورجوعه وانما من كبر قبل رجوعه قد مضت في مسألة الجنب) قلت \* الاظهر ان مراد البيهقي بهذا الكلام الاستدلال على عدم جواز الاستخلاف او جاز لا يختلف عليه السلام وقد تقدم ان غالب تلك الاحاديث فيه نظر وليس فيها انهم كبروا او لا وعلى تقدير انهم كبروا ليس في الحديث انهم اتموا وما استأنفوا التكبير وان بقاءهم على التكبير الاول مشكل والنبي عليه السلام لم يصح دخوله لاجل الجنازة فلذلك لم يختلف والخلاف فيمن صح دخوله ثم احدث \*

\* قال \* **باب الصلوة خلف من لا يحمد فعله**

ذكر فيه حديث (مكحول عن ابي هريرة الجهاد واجب عليكم) الى آخره \* قلت \* سكت عنه وقال في كتاب المعرفة اسناد صحيح الا ان فيه ارسالا بين مكحول وابي هريرة \*

\* قال \* - **باب رخصة القصر في كل سفر لا يكون معصية**

\* قلت \* لم يذكر دليلا على تقييد السفر بكونه لا يكون معصية بل الكتاب والسنة يفصلان سفر الطاعة والمعصية فمن لم يجوز القصر في سفر المعصية فقد رد صدقة الله التي امر عليه السلام بقبولها فيكون عاصيا ولما اغفل البيهقي في هذا الباب ذكر الدليل على اشتراط الطاعة عقد لذلك بابا فيما بعد والكلام معه باق هالك ان شاء الله تعالى \*

باب السفر الذي تقصر في مثله الصلوة

\* قال \*

\* قلت \* مذهب الشافعي قصر الصلوة في مسافة مرحلتين واليهي ذكر في هذا الباب آثارا بعضها له وبعضها عليه

\* قال \*

باب حجة من قال لا تقصر الصلوة في اقل من ثلاثة ايام

استدل على ذلك (تمنع ١) المرأة من السفر مسيرة ثلاثة ايام الا بحر (تمنع ١) \* قلت \* القصد من هذا الحديث الاحتياط على المرأة دون تحديد مدة السفر في الاستدلال بهذا الحديث نظر والذي استدل به اهل المذهب هو قوله عليه السلام يمسح المسافر ثلاثة ايام سيق \* لبيان الرخصة للمسافر في جميع المسافرين فلو ثبت حكم السفر في اقل من ثلاثة ايام لم يعم الرخصة للجميع \*

\* قال \*

باب كراهية ترك التقصير والمسح وما يكون رخصة رغبة عن السنة

خرج فيه (عن صفوان بن محرز سألت ابن عمر عن صلوة السفر فقال ركعتان من خالف السنة كره) \* قلت \* مثل هذه العبارة لا يطلق على ترك السنة فظاهر هذا الاثر يدل على ان القصر ممنوع وتركه ممتنع لا مكروه فهو اذاً غير مناسب لهذا الباب \*

\* قال \*

باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة

ذكر فيه حديث (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) ثم ذكر عن الشافعي (انه قال الصدقة رخصة من الله لا حتم) \* قلت \* لكن هذه الصدقة امر التارخ بقبولها فصار القصر واجبا والاقام ممنوعا ثم ذكر حديث عائشة (كان عليه السلام يقصر في الصلوة ويتم) ثم ذكر عنها اثر وفيه عمر بن ذر المرهبي فقال (كوفي ثقة) \* قلت \* ذكره ابن الجوزي في كتابه وقال قال علي بن الجنيد كانت مرجيا ضعيفا ثم ذكر البيهقي (ان الحديث عائشة شاهد ا قويا بسند صحيح) فاخرجه من حديث العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عائشة \* ثم ذكره (عن عبد الرحمن قالت عائشة) ثم قال (قال الدارقطني الاول منصل وهو اسناد حسن وعبد الرحمن ادرك عائشة فدخل عليها وهو مرهق) \* قلت \* وذكر في كتاب المعركة ان الثاني صحيح موصول وفي الحديث امران \* احدهما \* ان العلاء قال فيه ابن حبان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج به \* والثاني \* ان اسناده مضطرب وسيأتي عن قريب في هذا الباب من كتاب السنن من كلام ابي بكر النيسابوري ان من قال عن ابيه فقد اخطأ وذكر الطحاوي عن عبد الرحمن انه دخل على عائشة بالاستيذان بعد احتلامه فلو اطلق الدارقطني دخوله عليها ولم يقيد به بانه كان وهو مرهق لكان اولي وذكر صاحب الكمال



انه سمع منها ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اتم الصلوة لكثرة الاعراب ليعلم ان الصلوة اربع) ثم قال (وقيل عن هذا والا شبه انه راه رخصة ورأى الا تمام جائزا) \* قلت \* قد انكر عليه ابن مسعود الا تمام وفي بعض الروايات انكر الناس عليه ذلك فلو كان الا تمام جائزا ما انكروه وما اعتذر عثمان ولقال اخترت الا تمام ولم يحتج الى تاويل وقال ابن حزم روينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري بلغني ان عثمان اتما صلاها يعني بمنى لانه ازمع ان يقيم بعد الحج فعلى هذا اتما معه من كان يتم معه من الصحابة لانهم اقاموا باقامته ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه قال اعتل عثمان وهو بمنى فأتى على فقيل له صل بالناس فقال ان شئت صليت بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الا الصلوة اميرا لمومنين يعنون عثمان اربعا فابي ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث عمران بن زيد التغلبي عن زيد العمى عن انس \* قلت \* العمى ضعيف كذا قال البيهقي في باب النفاس وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ليس بشئ وقال ابو زرعة واهي الحديث ضعيف وقال ابن حبان يروي عن انس اشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج بخبره وفي كتاب ابن الجوزي ايضا عمر بن الخطاب قال يحيى لا يحتج به وقال المزي في كتابه مختلف فيه \*  
\* قال \*  
\* باب من اجمع اقامة اربع اتم \*

استدل على ذلك بمحدث العللاء بن الحضرمي (يمكك المسافر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا) ثم ذكر (عن الشافعي انه قال رأينا اربعا كانوا بالمقيم اشبه لانه لو كان للمسافر ان يقيم اكثر من ثلاث كان شبيها ان يامر النبي عليه السلام به للمهاجر) \* قلت \* ذكر ابن حزم انه ليس في هذا الخبر نص ولا اشارة الى المدة التي اذا اقامها مسافر يتم صلواته وانما هو في حكم المهاجر لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ليحاذ شغله وقضى حاجته في الثلاث ولا حاجة الى اكثر منها ولا يدل على انه يصير مقيما في الاربعة ولو احتمل لا يثبت حكم شرعي بالاحتمال وما زاد على ثلاثة ايام للمهاجر داخل عندهم في حكم ان يكون مسافرا لا مقيما وما زاد على الثلاثة للمسافر اقامة صحيحة فلا يتقاسان وايضا فان اقامة قدر صلوة واحدة زيادة على الثلاث مكروهة للمهاجر فينبغي عندهم اذا قاسوا عليه المسافر ان يتم وهو خلاف مذهبهم والاربعة لا دليل عليها \* ثم ذكر (ان عمر ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة ثلاثة ايام يتسوقون فيها) \* قلت \* لان هذه المدة ادنى المدة التي يتمكنون فيها من التصرف فقد رهبان نضييقا عليهم وحكى ابن رشد الاختلاف في مدة الاقامة ثم قال وسبب الخلاف انه امر مسكوت عنه في الشرع والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع وكذا لك رام هؤلاء كلهم ان يستدلوا المذهبهم من الاحوال التي نقلت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانه جعل لها حكم المسافر \* ثم قال البيهقي (الاخبار

الثابت تدل على انه عليه السلام قدم مكة في حجة الوداع لاربع خلون من ذى الحجة فاقام بها ثلاثا يقصر ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه مكة لانه كان فيه سائرا ولا يوم التروية لانه خارج فيه الى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح \* قلت \* اقام بمكة اربعة ايام يقصر فانه عليه السلام قدم صبح رابعة من ذى الحجة كذا في الصحيحين من حديث جابر وكذا ذكره البيهقي فيما تقدم فاقام الرابع والخامس والسادس والسابع وبعض الثامن ناويا للاقامة بها بلا شك ثم خرج الى منى يوم التروية وهو الثامن قبل الزوال وهذا يبطل تقدم باربعة ايام ولهذا حكى ابن رشد عن احمد وداود انه اذا ازمع على اكثر من اربعة ايام اتم قال واحتجوا بمقامه عليه السلام في حجة بمكة مقصرا اربعة ايام وذكر صاحب التمهيد عن الاثر م قال احمد اقام عليه السلام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح بالا بطح في الثامن فهذه احدى وعشرون صلاة قصر فيها وقد اجمع على اقامتها وظهر بهذا بطلان قول البيهقي في آخر هذا الباب (فلم يبق عليه السلام في موضع واحد اربعة ايام) وكيف يقول كان سائرا في اليوم الرابع مع انه قدم في صبيحته فاقام بمكة كما تقدم وكيف لا يحسب يوم الدخول مع ان الاحكام المتعلقة بالسفر لينقطع حكمها يوم الدخول اذا نوى الاقامة ويلحق بما بعده \* اصله رخصة المسح والافطار فلا معنى لاجراجه بعد نية الاقامة بغير دليل شرعي وكذا يوم الخروج قبل خروجه وفي اختلاف العلماء للطحاوي روى ابن عباس وجابر انه عليه السلام قدم مكة صبيحة اربعة (١) من ذى الحجة فكان مقامه الى وقت خروجه اكثر من اربع وقد كان يقصر الصلاة فدل على سقوط الاعتبار بالاربع ثم ذكر الطحاوي عن ابن عمر ان من نوى الاقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة قال ولم يرو عن احد من السلف خلافه وقال ابن حزم وروناه عن سعيد بن المسيب \* قال \* **باب المسافر يقصر ما لم يخرج مسكنا ما لم يبلغ مقامه ما اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح** \* قلت \* وذكر في الخلافيات ان الشافعي نص على هذا في الاملاء واقامته عليه السلام تلك المدة لا تدل على ان الرجل يتم اذا اقامها اذا كانت اقامته على شيء بري انه ينجح في اليوم واليومين فتاخر عن ذلك بل الصواب انه يقصر ابدا كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وهذا لانه لم ينو الاقامة والاصل بقاء السفر ولهذا قال الترمذي اجمع اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامة وان اتي عليه سنون وكذا قال ابن المنذر وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب حديث جابر قال اقام عليه السلام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة \* واخرجه ابو داود بسند على شرط الصحيح فان كان اقامته عليه السلام دليلا في هذه المسئلة كان الواجب ان يعتبر الشافعي اقامته بتبوك لان مدتها ازيد من مدة اقامته بمكة عام الفتح \* ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث الزهري (عن

عبيد الله من ابن عباس اقام عليه السلام عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلوة ثم قال (ورواه عراك بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا) \* قلت \* اخرجه النسائي عن عراك مسند انا عبد الرحمن بن الاسود البصري ثنا محمد بن ربيعة عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس اقام عليه السلام بمكة خمس عشرة يصلي ركعتين ركعتين \*

\* قال \* باب السفر في البحر كالسفر في البر في جواز التقصر

استدل عليه بمحدث عبد الله بن سودة (عن ابيه عن انس بن مالك رجل منهم اتى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث وفي آخره (ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلوة وعن الحلي والمرضع) \* قلت \* هذا الحديث اضطرب سند او متنا اخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن سودة عن انس ولفظه ان الله وضع عن المسافر شرط الصلوة وعن الحامل والمرضع الصوم \* ثم ان لفظ الحديث كما اورد به البيهقي يقتضي ظاهره وضع شرط الصلوة عن الحامل والمرضع وليس الامر كذلك بخلاف اللفظ الذي اورد به الترمذي واخرجه البيهقي في الخلافات من حديث قبيصة ثنائيان عن ايوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك وفي آخره ان الله وضع عن المسافر والحامل والمرضع الصوم وشرط الصلوة ثم قال البيهقي (تقرده قبيصة وانما رواه الناس عن الثوري عن ايوب عن ابي قلابة عن رجل من بني عقيل عن رجل يقال له انس بن مالك) انتهى كلامه وهذا المتن اشد اشكالا من المتن الذي ذكره في هذا الكتاب اعني السنن ثم ان قبيصة لم يفرده عن ثنائيان بل تابعه عليه غيره \* قال النسائي في سننه انما عمر بن محمد بن الحسن ثنا ابي ثنائيان الثوري عن ايوب عن ابي قلابة عن انس عن النبي عليه السلام قال ان الله وضع عن المسافر الصلوة يعني نصفها والصوم وعن الحلي والمرضع \* ومحمد بن الحسن هذا روى الناس عن ابيه عمره ثم لو سلم الحديث من الاضطراب لا يدل على مقصود البيهقي الا من حيث العموم واذا كان كذلك فهو في مندوحة عن هذا الحديث لكثرة ما يدل على هذا الامر عمومات الكتاب والسنة الصحيحة ثم ظاهر هذا الحديث يدل على وجوب التقصر للمسافر وهو خلاف مذهبه ومذهب امامه ثم ذكر البيهقي اثره عن عمر \* قلت \* في مسنده يحيى بن نصر ابن حاجب سكت عنه وقال ابو زرعة ليس بشيء ذكره الذهبي \*

\* قال \* باب القيام في القرية وان كان في السفينة

ذكر فيه (ان جعفر واصحابه حين خرجوا الى الحبشة كانوا يصلون في السفينة قياما) \* قلت \* مذهب خصمه انه يحبرين القيام والقعود ففعلوا احدا الجائز بن \*

قال \*

باب لا تخفيف عن كان سفره في معصية الله \*

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى غير باغ ولا عاد (يقول غير قاطع السبيل ولا مفارق الأئمة ولا خارج في معصية الله تعالى) قلت \* هذا التفسير على تقدير صحة الاستدلال به من باب المفهوم وهو مختلف فيه ثم هو يقتضي ان العاصي بسفره لا يأكل الميتة وليس كذلك بل يجب عليه ولو تركه حتى مات كان عاصيا بالاجماع لان قتل النفس حرام وان لم يتب اذ ترك التوبة لا يبيح قتل نفسه لان فيه جمعابين معصيتين وامله يتوب في باقي الحال فتحو التوبة عنه ما سلف منه وقال امام الحرمين للعاصي بسفره ان يأكل الاطعمة المباحة ويتقوى بها على غرضه المحرم انتهى كلامه وقد رخصوا للعاصي ان يفطر بالمرض ويقيم في سفره ويسمع على الحنفين ولو تذر قيامه بصلى جالسا ثم تفسير مجاهد معارض لتفسير غيره قال ابن عباس ومسروق والحسن غير باغ في الميتة ولا عاد في الاكل ومعناه لا يجاوز حد سد الرمق ولا يرفعها لجموعة اخرى وقيل غير باغ لا يطلب الميتة قصدا اليها ولا ياكلها متلذذا بها بل لدفع ضرورته واذا تعارضت التفاسير في هذه تعين الرجوع الى عمومات الكتاب والسنة فانها لم تفصل بين سفر الطاعة والمعصية \*

قال \*

باب الجمع بين الصلوتين في السفر \*

خرج فيه (عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه سار حتى غاب الشفق) الى آخره ثم قال (ورواه معمر عن ايوب وموسى بن عقبة عن نافع) وقال في الحديث (اخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ثم نزل فصلي المغرب والعشاء) الحديث قلت \* لم يذكر سنده لينظر فيه وقد اخرج النسائي بخلاف هذا فقال انا اصحاق بن ابراهيم انا عبد الرزاق ثنا معمر عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا حزبه امر اوجده السير جمع بين المغرب والعشاء واخرج الهارثي في سننه من حديث الثوري عن عبيد الله بن عمرو بن موسى بن عقبة ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ثم قال البيهقي (ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع) فذكر (انه سار قريبا من ربيع الليل ثم نزل فصلي) قلت \* اسنده في الخلافات من حديث يزيد بن هارون بسنده المذكور ولفظه فسرنا اميا لا ثم نزل فصلي قال يحيى فحدثني نافع هذا الحديث مرة اخرى فقال سرائق حتى اذا كان قريبا من ربيع الليل فصلي فلفظه مضطرب كما ترى قد روي على وجهين فاقصر البيهقي في السنن على ما يوافق مقصوده ثم اخرج من حديث ابن جابر (عن نافع عن ابن عمر انه مضى حتى اذا كان من آخر الشفق نزل فصلي المغرب ثم اقام الصلوة

وقد توارى الشفق) ثم قال (وبعضه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع) قلت \* ورواه عن ابن عمر  
كذلك عبد الله بن واقد ايضا أخرجه من جهته ابوداود في سننه من حديث محمد بن فضيل عن ابيه عن نافع  
وعبد الله بن واقد وفيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء \* قال ابوداود  
ثاقتية ثنا عبد الله بن نافع عن ابي مود ود عن سليمان بن ابي يحيى عن ابن عمر قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بين المغرب والعشاء قط في سفر الا مرة \* قال ابوداود وهذا يروى عن ايوب عن نافع موقوفا على ابن عمر انه  
لم ير ابن عمر جمع بينهما قط الا تلك الليلة يعني ليلة استصرخ على صفية وروى من حديث مكحول عن نافع انه  
رأى ابن عمر فعل ذلك مرة او مرتين \* ثم ذكر البيهقي (ان عاصم بن محمد رواه عن اخيه عمر بن محمد بن سالم  
عن ابن عمر كرواية الذين رووا عن نافع عن ابن عمر ان الجمع بينهما كان بعد الشفق) قلت \* وكذا ذكر في الخلافات  
واسناده في سنن الدارقطني بخلاف هذا فانه أخرجه من جهة عاصم بن محمد عن اخيه عمر عن نافع عن سالم عن  
ابن عمر وجاء هذا الحديث عن سالم عن ابن عمر من وجه آخر بخلاف هذا قال النسائي انا عبدة بن عبد الرحيم انا ابن  
شميل ثنا كثير بن قاندا قال سألتنا سالم بن عبد الله عن الصلوة في السفر فقلنا كان عبد الله يجمع بين شي من الصلوات  
في السفر فقال لا الا بجمع ثم اتبه فقال كانت تحته صفية فارسلت اليه امي في آخر يوم من الدنيا واول يوم من  
الآخرة فركب وانام معه فاسرع السير حتى حانت الظهر فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن فسار حتى اذا  
كان بين الصلوتين نزل فقال للمؤذن اقم فاذا سلمت من الظهر فاقم مكانك فاقام فصلى الظهر ركعتين ثم سلم ثم اقام  
مكانه فصلى العصر ركعتين ثم ركب فاسرع السير حتى غابت الشمس فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن قال  
كفملتك الاولى فسار حتى اذا اشتبكت النجوم نزل فقال اقم فاذا سلمت فاقم فاقام فصلى المغرب ثلاثا ثم اقام  
مكانه فصلى العشاء الآخرة \* وهذا سند جيد رجاله ثقات ورواه النسائي ايضا عن محمد بن عبد الله بن بزيع ثنا يزيد  
ابن زريع ثنا كثير فذكره \* ثم ذكر البيهقي حدثنا عن ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وذكر  
في مسنده اضطرابا في موضعين \* قلت \* ومع الاضطراب حسين المذكور فيه ضعفه ابن معين وابو حاتم وقال  
ابن المديني والنسائي متروك الحديث وقال السعدي والجوزجاني لا يشتغل بمحدثه \*

### باب الجمع في المطر

\* قال \*

ذكر فيه (عن ابن عباس جمعه عليه السلام بالمدينة في غير خوف ولا سفر) ثم قال (قال مالك ارى ذلك كان  
في مطر) قلت \* ينفي هذا ما ذكره بعد في هذا الباب وعزاه الى مسلم (عن ابن عباس انه عليه السلام جمع بالمدينة من

غير خوف ولا مطر وقال ابن المنذر لا معنى لحمل الاثر على عذر من الاغذار لان ابن عباس اخبر بالعلة فيه وهو قوله اراد ان لا يخرج امته انتهي كلامه ثم ان ما تكلم به يجمع بين الظهور والمصير بعذر المطر فترك ما تأول هو حديث ابن عباس عليه \*

\* قال \* باب الاثر الذي روي ان الجمع من غير عذر من الكبار \*

ذكر فيه الاثر عن ابي العالية عن عمر ثم قال (مرسل ابو العالية لم يسمع من عمر) \* قلت \* ابو العالية اسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستين ودخل على ابي بكر وصلى خلف عمر وقد منا غير مرة ان مسلماً حكي الاجماع على انه يكفي لاتصال الاسناد المنع ثبوت كون الشخصين في عصر واحد وكذا الكلام في رواية ابي قتادة المدوي عن عمر فانه ادركه كما ذكره البيهقي بعد فلا يحتاج في اتصاله الى ان يشهده \*

\* قال \* باب من يجب عليه الجمعة \*

ذكر فيه (عن طارق بن شهاب عنه عليه السلام الجمعة حق واجب) الحديث ثم قال (قال ابو داود وطارق رأى النبي عليه السلام ولم يسمع منه شيئاً) ثم اعاد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب من لا تلزمه الجمعة ثم قال (وان كان فيه ارسال فهو مرسل جيد وطارق من كبار التابعين ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه) \* قلت \* هذا مخالف لرأي المحدثين فان عندهم من رأى النبي عليه السلام فهو صحابي وقد ذكره صاحب الكمال في الصحابة وذكره أيضاً صاحب الاستيعاب فيهم وكذا فعل ابن مندة واخرج له هذا الحديث وما نقله البيهقي عن ابي داود لا ينفي منه الصحة على انه لم ينتقل كلام ابي داود على ما هو عليه بل اغفل منه شيئاً فان ابا داود قال طارق قد رأى النبي عليه السلام وهو يعد في الصحابة ولم يسمع منه فقد صرح بانه من الصحابة كما ترى والبيهقي ترك قوله وهو يعد في الصحابة وقد صرح ابن الاثير في جامع الاصول بسامعه من النبي عليه السلام حيث قال رأى النبي عليه السلام وليس له سماع منه الا شاذ او يؤيد هذا قول النووي في التهذيب صحابي ادرك الجاهلية وصحب النبي عليه السلام وعقد له المزي في اطرافه مسند او ذكر له عدة احاديث \*

\* قال \* باب وجوب الجمعة على من كان خارج المص \*

ذكر فيه قول عائشة (كان الناس يتأبونها من منازلهم ومن العوالي) \* قلت \* كانوا يحضرونها اختياراً فلا يدل ذلك على الوجوب كما ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث عمرو بن العاص (الجمعة على من سمع النداء) وفي سنده قبيصة فوثقه وفيه أيضاً محمد بن سعيد فقال هو الطائفي ثقة \* قلت \* رواه

قيصة عن الثوري وقد قال ابن معين وغيره قيصة ثقة للافي الثوري والطائي مجهول كذا في الميزان وقال ابن حبان يروي عن الثقات ما ليس من احاد يثبتم لا يجل الاحتجاج به وسكت البيهقي عن بقية السند وفيه بوسلة بن نبيه عن عبد الله بن هارون ولا يعرف حالهما \* ثم ان البيهقي واصحابه تركوا العمل بظاهر هذه الاجاد يث فلم يعتبروا السماع وانما اعتبروا كونه في موضع يبلغه النداء \*

\* قال \* **باب من اتى الجمعة من ابعد من ذلك**

ذكر في آخره حديثا في سنده معاركة بن عباد فقال (قال ابن حنبل لا اعرفه) \* قلت \* هو وان كان ضعيفا الا انه روى عنه جماعة قال الذهبي في الكاشف روى عنه مسلم بن ابراهيم وحجاج بن نصير وقال في الميزان روى عنه قرة بن حبيب \* ثم ذكر حديثا من رواية داود بن المهبر عنه \*

\* قال \* **باب العدد الذين اذا كانوا في قرية وجبت عليهم**

ذكر فيه اقامة الجمعة بجوانا \* قلت \* في معجم البكري جوائز مدينة بالبحرين لعبد القيس قال امرؤ القيس \* شعرة \*  
\* ورخانا كان من جوانا عشية \* يريد لكثرة ما معهم من الصيد كانا من بحار جوانا لكثرة امتعتهم ولو سلمنا انها قرية فليس في الحديث انه عليه السلام اطلع على ذلك واقرم عليه ثم ذكر حديثا استغفار كعب بن مالك لاسعد بن زرارة فحسن اسناده وصححه وفيه ابن اسحاق فقال (اذا ذكر سماعه وكان الراوي ثقة استقام الاسناد) \* قلت \* قد تفرد به وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما يتفرد به ابن اسحاق) فكيف يكون هذا الا سناد صحيحا وذكر فيه (انه كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة) \* قلت \* فلم يامرهم عليه السلام بذلك ولا اقرم عليه كما قدمنا وقد كان في زمنه عليه السلام من كان من المدينة ابعد من ذلك وهو يتأهب للجمعة في الصحيحين عن عائشة كان الناس يتنابون الجمعة من العوالي واقرب العوالي ثلاثة اميال \* ثم انه ليس في حديث اسعد اشتراط الاربعين وان الجمعة لا تجوز باقل منهم وانما وقع الاربعون اتفاقا وفي المعالم للخطابي حرة بني يباضة يقال على ميل من المدينة فهي من توابها وعند الحنفية تجوز الجمعة فيها \* قال القسطلاني في التجريد عندنا يجوز ان تقام في مصلى المدينة وان كان بينهما اكثر من ميل ثم ذكر قول جابر (مضت السنة) الى آخره وضعفه ثم قال (الاعتماد على ما مضى وعلى ما يرد) \* قلت \* قد بينا انه لا اعتماد على ما مضى وكذا ما يرد فقول عمر ابن عبد العزيز لا يبقى الاقل من الاربعين ورواه من طرق ففي الاول ابراهيم الاسدي معروف الحال وفي الثاني اخبرني الثقة وهو ليس بحجة عن سليمان بن موسى هو الاشدق متكلم فيه وفي الثالث انا كتاب عمر وفيه

خلاف وفي سنده ابو نعيم الحلبي قال النسائي ليس بالقوي وقال الحاكم ابو احمد حدث باحاديث لا يتابع عليها ورواه عنه سعيد الحلبي لم اعرف حاله والطريق الرابع كتاب ايضا وفي سنده معاوية بن صالح كان يحمي بن سعيد لا برضاه وقال الرازي لا يحتج به وقال الازدي ضعيف ثم فيه ذكر التميمي وهو غير مناسب للباب وفيه دليل على اضطراب رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك ثم لرحم ذلك وسلم من الاضطراب فرأي عمر ليس بحجة ثم ذكر كلاما عن الليث بن سعد لو صح فهو ليس ممن يحتج بقوله وليس في كلامه ذكر عدد \* ثم ذكر اثر ابن عمر في سنده مجهول وليس فيه ايضا ذكر عدد \* ثم ذكر (عن عمر بن عبد العزيز كذب الى عدي) الى آخره وليس فيه ايضا ذكر عدد وفي سنده عبد الله بن الوليد هو العدي في ضعفه الساجي وفيه كما تقدم انه كتاب وان رأيه ليس بحجة ثم خرج البيهقي (عن بقية ثمامة بن يحيى ثمامة بن يحيى عن الزهري عن ام عبد الله الدوسية) الحديث وفي آخره (يعني بالقرى المدائن) \* قلت \* كما اولت القرية ههنا بالمدينة فكذلك الحصة البيهقي ان يأول اقامة الجمعة بجوارها ونحوها من القرى على انها مدينة لان القرية تطلق على المدينة ومنه قوله تعالى على رجل من القريتين \* وهما مكة والطائف ثم قال (وكذلك روي عن الموقري والحكم الايلي عن الزهري \* قال الدارقطني لا يصح هذا عن الزهري كل من رواه عنه متروك) \* قلت \* معاوية بن سعيد لم يذكره النسائي في كتابه في الضعفاء ولا صاحب الكامل مع شدة استقصائه والتزامه ان يذكر فيه كل من ضعف او اختلف فيه ولا ذكره الذهبي المتأخر في كتابه كتاب الميزان وكتاب الضعفاء بل قد ادخله ابن حبان في التقات ذكره الذهبي في مختصره المسمى بالكاشف ثم قال البيهقي (ومعاوية بن يحيى ضعيف) \* قلت \* معاوية ههنا الذي يروي عنه بقية ليس هو الصد في بل هو ابو مطيع الاطرابلسي وثقه ابو زرعة وقال ايضا هو ابو حاتم صدوق مستقيم الحديث وقال ابو علي الحافظ شامي ثقة وقال ابن معين ليس به بأس وقال ابو سعيد بن يونس قدم مصر وكتب عنه وهو غير الصد في وذكر صاحب الكامل الصد في ثم عقبه بذكر ابي مطيع هذا وذكر له عدة احاديث ثم قال في بعض رواياته ما لا يتابع عليه لم يزد صاحب الكامل على هذا \* فان قيل \* لعل البيهقي اقتدى بالدارقطني فانه قال فيه هو اكثر مناكير من الصد في ذكر ذلك عنه الذهبي \* قلت \* قد خالف الدارقطني في ذلك من هو اقدم منه واقعد بهذا الشأن \* قال ابن معين هو اقوى من الصد في وقال ابو حاتم هو احب اليّ منه \*

\* قال البيهقي \* باب ما يستدل به على ان عدد الاربعين له تأثير فيما يقصد منه الجماعة \*

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (عن عبد الله قال جمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن



اربعون رجلا فقال انكم مصيبون) الحديث \* قلت \* عبد الرحمن لم يسمع من ابيه قاله ابن معين وقال الجعفي لم يسمع من ابيه الا حرفا واحدا \* محرم الحلال كمستحل الحرام \* ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود (كأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة نحو من اربعين رجلا فقال الرضون ان تكون اربع اهل الجنة) الحديث \* قلت \* قوله نحو من اربعين ليس هو الا اربعون بكاملها ولو فهم منه ذلك فليس في الحديث انه عليه السلام قصد كونهم كذلك وانما وقع اجتماع الاربعين اتفاقا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يتركون بالله الا شفعم الله فيه) \* قلت \* قد جاء في صحيح مسلم ما من ميت تصلى عليه امة يلفون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه \* وفي حديث اخر ثلاثة صفوف رواه اصحاب السنن ثم ان مفهوم العدد ليس بمجة عند الاصوليين وليس على اشتراط الاربعين دليل من كتاب او سنة صحيحة ولهذا ترك المزي مذهب الشافعي في ذلك وقال لا يصح عند اصحاب الحديث ما احتج به الشافعي من انه عليه السلام حين قدم المدينة جمع اربعين رجلا لانه معلوم انه عليه السلام قدم المدينة وقد تكاثر المسلمون وتوفروا فيجوز ان يكون جمع في موضع نزوله قبل دخوله المدينة فاتفق له اربعون نفسا انتهى كلامه ويدل على ذلك ايضا ما سياتي في الباب الذي يليه انه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الا ثنا عشر رجلا \*

\* قال \* باب الانقضاء \*

ذكر فيه الحديث من وجوه في بعضها (وتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معه الا اربعون رجلا) ثم حكى عن الدارقطني (انه لم يقل ذلك الا على بن عاصم عن حصين) \* قلت \* سكت البيهقي عن علي هذا وهو متروك قاله النسائي وقال يزيد بن هارون ما زلت اعرفه بالكذب وكان احمد سبي الراي فيه وقال بجي ليس بشئ وقال ابن عدي الضعف بين علي حديثه \* قال البيهقي (والاشبه ان يكون الصحيح رواية من روى ان ذلك كانت في الخطبة) \* قلت \* ولو كان كذلك لم يذكر رجوع القوم والنبي عليه السلام لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة فوجب ان يكون صلى باثني عشر رجلا فبطل بذلك اشتراط الاربعين \*

\* قال \* باب من لا تلزمه الجمعة \*

ذكر فيه حديث طارق وقد تقدم الكلام عليه في باب من تجب عليه الجمعة ثم ذكر ان له شواهد فاخرج منها (عن الحكم بن عمرو عن ضرار بن عمرو عن ابي عبد الله الشامي عن تميم الداري) الحديث \* قلت \* الحكم بن عمرو والرعي ذكره ابن عدي وقال الذهبي ضعفه النسائي \* قلت \* ايضا ضرار بن عمرو والمطلبي متروك

ومن ابن معين ليس بشي ولا يكتب حديثه وقال ايضا اعني الذهبي ابو عبد الله الشامي ضعفه الازدي فكيف يصلح مثل هذا الاسناد ان يستشهد به ومنها ما اخرجه بسنده (عن ابن لهيعة عن معاذ بن محمد الانصاري عن ابي الزبير ومعاذ هذا شيخ لابن لهيعة لا يعرف كذا ذكر الذهبي ومنها ما اخرجه بسنده فيه مولى لابن الزبير رفعه \*  
 \* قال البيهقي \* **باب من لا جمعة عليه اذا شهد هاصلي ركعتين** \*

ذكر فيه قول ابن مسعود للنساء (اخرجن فان هذا ليس لكن) \* قلب \* هذا ليس بمناسب لهذا الباب بل موضعه باب من لا تلزمه الجمعة \*

\* قال \* **باب من قال لا تجلس الجمعة عن سفر** \*

ذكر فيه اثر او خبر عن عمر \* ثم قال (وروي فيه حديث مسند باسناد ضعيف) ثم اخرجه من حديث الحجاج ابن ارطاة (عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بعث عليه السلام زيد اوجعفر وابن رواحة) وقال في آخره (الحجاج ينفر به) \* قلت \* وفيه علة اخرى غير انفراد الحجاج وهي ان الترمذي ذكر الحديث ثم حكى عن شعبة انه قال الحكم لم يسمع من مقسم الا خمسة احاديث قال وعد هاشعبة وليس هذا الحديث فيما عده شعبة وكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم وفي الخلافات للبيهقي لم يسمع الحكم من مقسم الا اربعة احاديث \*

\* قال \* **باب السنة لمن اراد الجمعة ان يقتسل لها** \*

ذكر فيه حديث ابن عمر (من جاء منكم الجمعة فليقتسل) \* قلت \* ظاهر الامر الوجوب وكذا الحديث الذي بعده ورد بلفظ الامر وحديث الخدرى صرح فيه بلفظ الوجوب فهذه الاحاديث غير مناسبة لهذا الباب وقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة حق على كل مسلم ان يقتسل \* الاظهر في استعمال حق انها بمعنى الواجب \* قال المفسرون من قرا حقيق على معناه واجب على وقوله تعالى فحق عليها القول اي وجب عليها الخلود وقوله تعالى حق على الحسين اي ايجابا وقوله تعالى استمقنا انما اي استوجباه ويقال حققت عليه القضاء حقا واحققته وحققته اذا اوجبته \*

\* قال \* **باب الصلوة يوم الجمعة نصف النهار وقبله وبعده حتى يخرج الامام** \*

\* قلت \* ظاهر هذا التوب يدل على امتناع الصلوة عند خروج الامام وظاهر حديث ابي قتادة الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب وهو نهي عليه السلام عن الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة يدل على الجواز فهو غير مطابق للباب \*

\* قلت \* **باب من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع ركعتين** \*

ذكر فيه حديث جابر (جاء سليلك النعماني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر ففقد سليلك)

الحديث \* قلت \* خالف البيهقي واصحابه هذا الحديث فان مذهبه ان ركعتي التحية تقوت بالجلوس وايضا فانه يمنع الصلوة انما ينمها لاجل الخطبة والنبي عليه السلام في تلك الساعة لم يكن يخطب لانه كان قاعدا والجمعة لا يخطب لها قاعدا ولا بي داود عن عبد الله بن بسر قال جاء رجل بخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له اجلس فقد آذيت \* فامر به عليه السلام ان يجلس دون ان يركع وفي المؤطا قال ابن شهاب خروج الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقد ذكره البيهقي فيامضى في باب الصلوة يوم الجمعة حين يخرج الامام \*

\* قال \* ﴿باب وجوب الخطبة وانه اذا لم يخطب صلى ظهرا اربعا﴾

استدل على ذلك بحديث ابن عمر (كان عليه السلام يخطب يوم الجمعة بخطبتين بينهما جلسة) \* قلت \* هذا استدلال على الوجوب بمجرد الفعل فان ضم الى ذلك قوله عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي ففيه نظري وقوف على ان تكون اقامة الخطبتين داخلية تحت كيفية الصلوة وما ذكره البيهقي فيما بعد (عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة) لا حجة فيه \*

\* قال \* ﴿باب يخطب الامام خطبتين وهو قائم ويجلس بينهما جلسة خفيفة﴾

\* قلت \* لم يذكر انه يقوم فيهما ويجلس بينهما على اي وجه وذكر في الخلافات ان القيام والجلسة كلاهما فرض وذكر ايضا (عن الشافعي ان اقل ما يطلق عليه اسم خطبة من الخطبتين ان يحمده الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ويقرأ شيئا من القرآن في الاولى ويدعو في الاخيرة) ثم استدل على ذلك كله (بانه عليه السلام فعل كذا لك) وقد تقدم ان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب وقوله تعالى وتذكروا \* انما خبر عما كان عليه السلام عليه في تلك الخطبة فلا يدل على الوجوب وفي شرح البخاري لابن بطال روي عن المفيرة ابن شعبة انه كان لا يجلس في خطبة ولو كانت فرضا لما جهلها ولوجهها ما تركه من بحضوره من الصحابة والتابعين ومن قال انها فرض لا حجة له لان القعدة استراحة للخطيب وليست من الخطبة والمفهوم في كلام العرب ان الخطبة اسم للكلام الذي يخطب للجلوس ولم يقل بقول الشافعي غيره ذكره الطحاوي وهو خلاف الاجماع ولو قعد في خطبته جازت الجمعة ولا فضل فكذا اذا اقام موضع القعود وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجتمعوا ان الامام اذا خطب للجمعة خطبة لا جلوس فيها اجزا ته صلوة الجمعة الا الشافعي فانه قال لا يجزيه الا ان يخطب قبلها خطبتين بينهما جلسة وان قلت ويؤيد قول الجماعة ما اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه نقال ثنا حميد بن عبد الرحمن هو الرواسي

عن الحسن يعني ابن صالح عن ابي اسحق هو السبيعي قال رأيت عليا يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ \* وهذا اسند صحيح على شرط الجماعة ورواه عبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس اخبرني ابو اسحق فذكر بعناؤه والعجب من الشافعي كيف جعل الخطبتين والجلبة بينهما فرضا بمجرد فعله عليه السلام ولم يجعل الجلوس قبل الخطبة فرضا وقد صح انه عليه السلام فعله وقد عقد له البيهقي بهذا بابا وقال الشافعي ايضا لو استدبر القوم في خطبته صححت مع مخالفته فعله عليه السلام \*

\* قال \* - باب يحول الناس وجوههم الى الامام ويستمعون الذكر \*

ذكر فيه (ان عدي بن ثابت استقبل الامام بوجهه وقال هكذا كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون برسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (ذكره ابو داود في المراسيل) قلت \* هذا اسند وليس بمرسى لان الصحابة كلهم عدول فلا تضرم الجهالة وقد بسطنا الكلام في هذا فيما تقدم في باب النهي عن فضل المحدث ثم ذكر البيهقي (عن ثعلبة القرظي انه قال فاذا تكلم عمر انقطع حد يشافصمتنا فلم يتكلم احد منا حتى يقضى الامام خطبته) قلت \* ليس فيه تحويل الناس وجوههم الى الامام فليس بمناسب للباب \*

\* قال \* - باب صلاة الجمعة ركعتان \*

ذكر فيه حديث محمد بن رافع (ثنا محمد بن بشر ثنا يزيد بن زياد بن ابي الجعد عن زيد الايامي عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة قال قال عمر (صلاة الاضحية) الى آخره) ثم قال (وروى الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن عجرة الا انه رفعه بآخره) قلت \* جاء رفع آخره من حديث يزيد بن زياد بن ابي الجعد ايضا كذا اخرجه ابن ماجة في سننه عن محمد بن عبد الله بن نمير وكذلك اخرجه النسائي ايضا عن محمد بن رافع كلاهما عن محمد بن بشر ثنا يزيد بن زياد عن ابن ابي ليلى عن كعب عن عمر فذكره \*

\* قال \* - باب من ادرك ركعة من الجمعة \*

ذكر فيه حديث يحيى بن ايوب (عن اسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن ادرك من الجمعة ركعة) الحديث \* قلت \* يحيى هو الغافقي قال ابو حاتم لا يحتج به وقال النسائي ليس بالقوي وقال المزي قال ابوطالب عن احمد بن حنبل ترك يحيى بن سعيد اسامة الليثي بآخره وقال ابو بكر بن ابي خيثمة عن ابن معين كان يحيى بن سعيد يضعفه وقال ابو بكر الاثرم عن احمد ليس بشيء وقال عبد الله بن احمد عن ابيه روى عن نافع احاديث مناكير فقلت له اراء حسن الحديث قال ان تدبرته حديثه فستعرف فيه النكرة ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث

فلا استدلال به وبأمثاله هو من باب المفهوم وهو ليس بحجة ضد الأكثرين وعلى نقد تسليم أنه حجة فلا استدلال بما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا أو فاتموا أولى منه ومن أدرك الإمام ساجدا أو جالسا يسمى مدركا بقبض ما فاتته أو نتمه وهو ركعتان فكيف يومر بأربع وقال أبو بكر الرازي لو أدرك المسافر المقيم في التشهد تلزمه الاقامة فكذا في الجمعة اذ الدخول في كل من الصلوتين بغير الفرض وفي الاستدكار قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين وروي ذلك عن الثوري وقاله الحكم ومحمد وداود ثم قال البيهقي (وكذلك روي عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري) ثم أخرجه من جهة يحيى بن المتوكل عن صالح بن ثعلبة بن يحيى بن المتوكل متكلم فيه قال النسائي ضعيف وقال ابن معين ليس بشئ وقال الذهبي ضعفه غير واحد وصالح أيضا متكلم فيه قال ابن معين بصري ضعيف وقال أيضا ليس حديثه عن الزهري بشئ وقال الترمذي يضعف في الحديث وقال الذهبي ضعفه أحمد وغيره وإن كان كذلك فلا يقبل ما زيد في هذه الرواية من قوله فان أدركهم جلوسا صلى أربعين قال البيهقي (وروي ذلك من أوجه أخر عن الزهري قد ذكرناها في الخلاف) قلت من تلك الأوجه ما أخرجه عن الفضل بن محمد الانطاكي ثنا محمد بن ميمون الاسكندراني ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري فذكره بسنده ثم قال البيهقي ورواه عنه غيره على اللفظ الذي رواه مالك قلت الفضل هذا قال ابن عدي يسرق الحديث وأيضا فقد اختلف على ابن ميمون فيه كما ذكره البيهقي واللفظ الذي رواه مالك من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة ومن تلك الأوجه ما أخرجه من حديث مالك وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري على اللفظ الذي رواه ابن ميمون قلت ليس في روايتها قوله وإن أدركهم جلوسا صلى أربعين ما أخرجه من حديث سليمان بن أبي داود الحراني عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال حديث وفيه ومن أدركهم جلوسا صلى أربعين قال وقد قيل فيه عن الزهري عن سعيد عن أبي سلمة قلت سليمان الحراني هذا مع اضطراب روايته متكلم فيه قال البيهقي في باب الحلف بغير الله من كتاب السنن (ضعفه الأئمة وتركوه) ومنها ما ذكره بغير اسناد فقال وروي عن الحجاج بن أرطاة وعبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة قلت الحجاج وعبد الرزاق هذا متكلم فيهما قال البيهقي في باب الوضوء من الحوم الأبل (الحجاج بن أرطاة ضعيف) وقال النسائي عبد الرزاق بن عمر متروك الحديث وقال الساجي مضطرب الحديث تلفت كتبه فكان لا بدري بما يحدث ثم انه ليس في حديثهما وإن أدركهم جلوسا ثم ذكر البيهقي من حديث الأشعث عن نافع إلى آخره قلت الأشعث هو ابن سوار قال الذهبي ضعفه جماعة وقال عمرو بن علي كان يحيى وعبد الرحمن

لا يحد ثان منه ورأيت عبد الرحمن يخط على حديثه وعن ابن معين ضعف وفي أخرى لاشئ وقال يحيى بن سعيد هودون الحجاج بن ارطاة ثم ذكر البيهقي قول ابن مسعود (واذا ادركت ركعة من الجمعة فاضف اليها أخرى واذا فاتك الركوع فصل اربعا) وفي رواية أخرى (ومن ادرك القوم جلوسا صلى اربعا) وفي رواية أخرى (من ادرك من الجمعة ركعة صلى اليها أخرى ومن فاتته الركعتان صلى اربعا) قلت \* مفهوم هذه الرواية انه اذا ادركهم جلوسا صلى ثنتين وقد جاء ذلك عن ابن مسعود منطوقا به \* قال ابن ابي شيبة ثنا شريك عن عامر بن شقيق عن ابي وائل قال قال عبد الله من ادرك الشهد فقد ادرك الصلوة واخرج البيهقي في الخلافيات ذلك مصرحاً به انه في الجمعة من حديث ابن مسعود وابي هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم واسنادها وان كان ضعيفا الا انه يتأيد بمحدث ومافاتكم فاقضوا او فاتموا والاثم انما يكون لما تقدم وما تقدم جمعة والقضاء فعل مثل الفات والفات جمعة فوجب اتمامها وقضاؤها والاستدلال به اولى من الاستدلال بمحدث من ادرك من الجمعة ركعة كما تقدم وحديث وان ادركهم جلوسا قد قدمنا في اسانيد وكلام ابن مسعود فيه مختلف \*

قال \* باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة \*

ذكر فيه حديث جابر (كان خطبته عليه السلام يوم الجمعة يحمد الله تعالى ويشني عليه) \* قلت \* هو كما تقدم استدلال على الوجوب بمجرد الفعل ثم ذكر حديث (كل امرئ بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع) \* قلت \* على تقدير ثبوته لودل على وجوب التحميد له على وجوبه في كل امرئ بال ولا نعلم احدا يقول بذلك ثم ذكر حديث عبد الواحد بن زياد (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي هريرة كل خطبة ليس فيها شهادة كاليد الجذماء) ثم قال (عبد الواحد من الثقات الذين يقبل منهم ما تقدم وابه) \* قلت \* هو موثق مخرج له في الصحيح ومع ذلك تكلم فيه جماعة قال ابن معين ليس بشئ وقال ابو داود الطيالسي عمدا الى احاديث كان يرسلها للاعمش فوصلها كلها وقال يحيى القطان ما رأته يطلب حديثا قسطا لا بالبصرة ولا بالكوفة وكنا نجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلوة فنذكر احاديث الاعمش لا يعرف منها حرفا ذكره الذهبي وقد عرف ان الجرح مقدم على التعديل ثم على تقدير قبول هذا الحديث ليس هو بمناسب للباب اذ لا ذكر فيه للتحميد بل ذكر فيه الشهادة والشافي لا يقول بفرضيتها في الخطبة \*

قال \* باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة \*

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى ورفعتك ذكرك قال (لا ذكر الا ذكرت اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا

رسول الله) قلت \* قوله ورفعنا خبر لا عموم فيه وقد اريد به كلمة الشهادة ونحوها فلا يلزم ارادة غير ذلك  
وتفسير مجاهد ايضا مفسر بكلمة الشهادة اذ يلزم من تعميمه الخلف في الخبر فان قلت \* نيجل خبرا بمعنى الامر \* قلت \*  
ان جعل الامر فيه للوجوب لزم منه مخالفة الاجماع اذ لا نعلم احدا يقول بوجوب ذكره عليه السلام كلما ذكر الله  
تعالى وان جعل للاستحباب بطل الاستدلال ثم ذكر حديث ابي هريرة (ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا فيه ربه  
ولم يصلوا على نبيه الا كانت ترة عليهم) \* قلت \* في سند صالح مولى التومة اختلط في آخر عمره وتكلموا فيه وقال البيهقي  
في باب الفصل من غسل الميت (ليس بالقوى) ثم على تقدير ثبوت حديثه في دلالة على وجوب الصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم نظروا على نقد بر صحة دلالة على ذلك لا يخصص الجمعة \*

\* قال \* **باب فضل التذكير الى الجمعة** \*

ذكر فيه حديث ابن جابر (عن ابي الاشعث عن اوس بن اوس من غسل واغتسل) الحديث ثم قال (وكذلك رواه  
يحيى بن الحارث وحسان بن عطية عن ابي الاشعث وذكر حسان سماع اوس من النبي صلى الله عليه وسلم) \* قلت \*  
اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي بكر بن ابي شيبة ثنا ابن المبارك عن الاوزاعي حدثنا حسان بن  
عطية حدثني ابو الاشعث الصنعاني عن اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال  
اخرجه ابو داود في كتاب السنن \* قلت \* اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه بسند المذكور وصرح فيه بسماع اوس  
من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا فعل ابو داود في سننه بخلاف ما نسبته البيهقي اليها في كتاب المعرفة ثم قال البيهقي  
(انا ابو نصر) فذكر بسنده \* عن عثمان الشامى سمع ابا الاشعث عن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم  
الحديث ثم قال (الوهم في اسناده ومتنه من عثمان الشامى) \* قلت \* لا وهم في متنه فانه بمعنى المتن الذى ذكره ابو داود  
وابن ابي شيبة وذكره البيهقي بعد باين وذكره ايضا في كتاب المعرفة وذكره النسائى ايضا من طريق يحيى  
ابن الحارث عن ابي الاشعث \*

\* قال \* **باب فضل المشي الى الصلوة** \*

استند في آخره حديث اوس المذكور ثم استند من حديث ابي بكر بن ابي شيبة ثنا ابن المبارك ثم قال (فذكره) بنحوه  
الا انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم \* قلت \* قد تقدم ان ابن ابي شيبة في مصنفه صرح بسماع اوس من النبي  
عليه السلام ولم يقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

باب لا يشيك بين اصابعه اذ اخرج الى الصلوة

قال \*

ذكر في آخره حد يثامن طريق الحسن بن علي (ثاعمر بن قسيط ثنا عبيد الله بن عمرو بن زيد بن ابي انيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة) الحديث ثم قال (اسناد صحيح ان كان الحسن بن علي حفظه فلم اجده فيما رواه من ذلك بعد متابعا) قلت \* اخرجه ابن حبان في صحيحه فقال ثنا ابو عروبة ثنا محمد بن معدان الحراني ثنا سليمان بن عبيد الله عن عبيد الله بن عمرو فذكره بسنده \*

باب النعاس في المسجد يوم الجمعة

ذكر فيه حد يثا (عن ابن اسحق بن نافع عن ابن عمر) ثم قال (لا يثبت رفعه والمشهور عن ابن عمر من قوله) قلت \* الرفع زيادة ثقة وقد رويت من وجهين فوجب الحكم لها وقد اخرجه الترمذي من جهة ابن اسحق وقال حسن صحيح واخرجه ابوداود ايضا من جهته وسكت عنه وقد جاء له شاهد كما ذكره البيهقي \*

باب الرجل يوطن مكانا في المسجد

قال \*

ذكر فيه حد يثا (عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن عثمان بن محمود) قلت \* اخرجه ابن ماجه من حديث عبد الحميد عن ابيه عن نعيم بن محمود واخرجه ابوداود والنسائي من وجه آخر ولفظها نعيم بن محمود ولا اعلم في الكتب الستة احدا يقال له عثمان بن محمود \*

باب الساعة التي في يوم الجمعة

قال \*

ذكر فيه حد يثا ثم قال (اخبرناه ابو عبد الله الحافظ انا جعفر بن محمد بن نصير ابو القاسم) قلت \* قرأت على حاشية هذا الكتاب معزوا الى الشيخ تقي الدين بن الصلاح ما صورته كذا وقع في النسخ ابو القاسم وهو خطأ وصوابه ابن القاسم وانما كنيته ابو محمد وهو الخدري صاحب الجنيذ رحمه الله \*

باب صلوة الخوف اذا كان العدو في غير جهة القبلة اوجبتها غير مأمورين

قال \*

ذكر فيه حديث سهل \* قلت \* اخذ الشافعي بهذا الحديث وقال شارح العمدة فيه قضاء الطائفتين قبل سلام الامام وقال الطحاوي فيه ان الطائفة الاولى اتوا قبل خروجه عليه السلام من الصلوة وفيه مخالفة لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به ولقوله عليه السلام لا قبادر وفي الركوع \* فان قيل \* كما جاز انصرافهم عن الامام جاز انما هم قبله \* قلنا \* المنهزم يصلي سائرا بالاتفاق فكان لما ذكرنا اصل متفق عليه وليس للفراغ قبل الامام اصل ولا نظير \*



\* قال \*

\* باب ما لا يحمل من السلاح \*

ذكر فيه حديث موسى بن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن سلمة بن الاكوع ثم قال (موسى غير قوي) \* قلت \* الان القول فيه واهل هذا الشأن اغلظوا فيه قال ابن معين ضعيف وقال ابو حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث وقال ابو زرعة والنسائي منكر الحديث وقال البخاري احاد به ما كبرو وقال الذهبي قال الدارقطني وغيره متروك \*

\* قال \*

\* باب العدو يكونون وجاه القبلة \*

ذكر فيه حديث ابن عباس وجابر \* قلت \* حديثها يدل على ان الصف الذي يلي الامام يسجد معه في الركعة الاولى ويحرس الصف الثاني فيها ونص الشافعي على خلافه وهو ان الصف الاول يحرس فيها فقال بعض اصحابه لعله سها ولم يبلغه الحديث \* جماعة من العراقيين وافقوا الصحيح وبناء بعضهم على ان الشافعي اذا صح الحديث يذهب اليه ويترك قوله \*

\* قال \*

\* باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولم يقضوا \*

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر بن ابي جهم عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس) ثم ذكر (عن الشافعي قال لا يثبت عندنا مثله لشئ في بعض اسناده) ثم قال البيهقي (لم يخرججه الشيخان وابن ابي الجهم ينفرد بذلك) \* قلت \* اخرجه النسائي ولم يعلله بشئ وعدم تخرجهما له ليس بعلّة كما ذكرناه مرارا وابن ابي الجهم ثقة اخرج له مسلم فلا يضره فقرده كيف وقد جاء له شواهد ذكرها البيهقي \*

\* قال \*

\* باب الرخصة فيما يكون جبته من ذلك في الحرب \*

ذكر فيه حديث انس (ان الزبير وعبد الرحمن بن عوف شكيا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل في غزاة لمها فاذن لمها في قمص الحرب) \* قلت \* لم يرخص لمها فيه لاجل الحرب كما زعم البيهقي بل لاجل القمل كما صرح به في روايته وفي رواية الشيخين انه عليه السلام رخص لمها في قميص الحرير في السفر من حكمة كانت بهما ووجع \* فظهر ان الرخصة كانت اما للقمل او للحكة او لوجع الحرب وليس المراد من قوله في رواية البيهقي في غزاة لمها الحرب بل المراد الغزاة السفر والقصد كما جاء مبينا في الرواية التي ذكرناها عن الشيخين وقال ابن العوطة في الافعال غزاؤا وقصد العدو في دارهم وكيف يفهم البيهقي ان الرخصة كانت للحرب وقد صرح في روايته بانهما شكوا القمل اللهم الا ان يقيس حالة الحرب على حالة اذى القمل او الحكة بجامع الضرورة فيكون ذلك ما خوذا من القياس لا من الحديث نفسه وقد ذكر البيهقي بعد هذا الباب رخصة لبس الحرير للحكة وذكر هذا الحديث ثم ذكر الرواية التي فيها قوله في غزاة لمها ثم قال في شبه ان تكون الرخصة في لبسه للحرب وان كان ظاهره انها للحكة

انتهى كلامه واذا كان ظاهره انها للحكمة فلا ادري من اين له انه يشبه ان يكون للحرب والاظهر من تصرفه في  
 هذين البابين انه اخذ من لفظة الفزاة وقد تقدم ان معنى ذلك القصد وفيه التوفيق بين الروايتين وبين ذلك  
 ايضا قوله في الصحيحين في السفر ثم ذكر حديث ابن عمر (رايت عند اسماء بنت ابي بكر جبة مزررة بالدياج) الى  
 آخره \* قلت \* في سنده الحجاج هو ابن اوطاة اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة ونسبه كذلك ولفظ روايته  
 فيه جبة طيالة مكفوفة بالدياج وابن اوطاة ضعفه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في  
 باب الدية ارباع (مشهور بالتدليس وانه يحدث عن لم يلقوه لم يسمع منه) ثم على نقد يثبت هذا الحديث لا يلزم  
 من اباحة ما كان مزرا بالدياج او مكفوفابه اباحة ما كان كله حريرا فهذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب \*  
 \* قال \* باب ما ورد في الاقبية المزررة بالذهب

ذكر فيه حديث قتادة (عن انس ان اكي دردومة اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم جبة قال سعيد احسبه قال  
 سند من قال وذلك قبل ان ينهى عن الحرير فلبسها) الحديث ثم قال (اخرجاه عن قتادة من وجه آخر دون  
 اللفظة التي اتى بها سعيد بن ابي عروبة وذلك \* قبل ان ينهى عن الحرير \* وهي اشبه بالصعقة من رواية من روى  
 وكان ينهى عن الحرير) \* قلت \* الرواية التي فيها وكان ينهى عن الحرير اخرجها البخاري عن عبد الله بن محمد  
 واخرجها مسلم عن زهير بن حرب قال لا يونس بن محمد ثنا شيبان عن قتادة ثنا انس فذكره وحديث ابن ابي  
 عروبة رواه يحيى بن ابي طالب جعفر بن الزبرقان قال ثنا عبد الوهاب بن عطاء انا سعيد يعني ابن ابي عروبة عن  
 قتادة وقد تقدم قريبا ذكر يحيى بن ابي طالب هذا وان موسى بن هارون قال عنه اشهد انه يكذب وعبد الوهاب  
 الحنفي وان وثق وخرج له مسلم فقد قال فيه البخاري والنسائي والساجي ليس بالقوي وقال الذهبي ضعفه  
 احمد فكيف يكون ما ورد بهذا الطريق اشبه بالصحة مما ورد بطريق الشيخين مع جلالاته وسلامة رجاله عن الجرح  
 \* قال \* باب الرخصة للنساء في لبس الحرير والدياج والتلى بالذهب

ذكر فيه حديث سعيد بن ابي هند (عن ابي موسى قال عليه السلام احل الحرير والذهب لاناث امتي) \* قلت \* ذكر  
 عبد الحق في احكامه عن الدارقطني ان سعيدا لم يسمع من ابي موسى \*

\* قال \* باب غسل العبد

ذكر فيه حديث جبارة، ثنا حجاج بن تميم حدثني ميمون بن مهران عن ابن عباس (الحديث ثم قال (حجاج ليس بالقوي)  
 وحكى عن ابن عدي (انه قال روايته ليست بمستقيمة) \* قلت \* تكلم في حجاج هذا وسكت عن جبارة وهو ابن

المفسس وحاله اشد من حال الحجاج قال البخاري جبارة مضطرب الحديث وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن معين كذاب وكان ابوزرعة حدث عنه في اول امره ثم ترك حديثه بعد ذلك \*

\* قال \* **باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر**

(قال الله تعالى في رمضان وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم) قلت \* الاستدلال بهائيتني على ان الواو يقتضي الترتيب وهو مسموع ثم ذكر البيهقي حديث ابن مصفى (حدثني يحيى بن سعيد الطارثقة عن ابن شهاب) الى آخره \* قلت \* الذي رأيته في كتب الحديث تجرئ الطارثقة على ابن عدى هويين الضعيف وذكره عن السعدى انه قال منكر الحديث وذكر ايضا عن ابن معين انه قال ليس بشئ وكذا قال الساجي وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الاثبات وذكر ابن ابي حاتم ان ابن معين ضعه وانه قال احترق كتبه وانه روى احاديث منكورة وفي الميزان قال ابن خزيمة لا يحتج به ثم خرج البيهقي بسنده (عن القطان عن ابن عجلان حدثني نافع ان ابن عمر كان يند والى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكبير ثم قال ورواه ابن ادریس عن ابن عجلان وقال يوم الفطر والاضحى) قلت \* اخرجه ابن ابي شيبه عن ابن ادریس بخلاف هذا فمال تاء بالله بن ادریس عن محمد بن عجلان بسنده ولفظه انه كان يند ويوم العيد وبكبر \*

\* قال \* **باب التكبير في العيد**

ذكر فيه حديث (عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي رواية عن ابيه عن عبد الله بن عمرو) ثم ذكر حديث (كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يكبر) الحديث ثم قال (قال ابو عيسى الترمذي سالت محمد ايعنى البخاري عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح من هذا و به اقول قال وحديث عبد الله بن عبد الرحمن بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده في هذا الباب صحيح ايضا) قلت \* في حديث عمرو بن شعيب هذا بعد اضطراب متنه كما بينه البيهقي ان عبد الله الطائفي متكلم فيه قال ابو حاتم والنسائي ليس بالقوى وفي كتاب ابن الجوزي ضعفه يحيى وهو ان خرج له مسلم في المتابعات على ما قاله صاحب الكمال فاليهقي تكلم فبين هو اجل منه ممن احتج بهم في الصحيح كما بن سلمة وامثاله لكونهم تكلم فيهم وان كان الكلام فيهم دون الكلام الذي في الطائفي هذا وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال فيه الشافعي ركن من اركان الكذب وقال ابوداؤد كذاب وقال ابن حبان يروي عن ابيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب وقال النسائي والدارقطني متروك

الحديث وقال ابن معين ليس بشئ وقال ابن حنبل منكر الحديث ليس بشئ وقال عبد الله بن أحمد ضرب  
 أبي علي حديثه في المسند ولم يحدث عنه وقال أبو زرعة وأبو الحديث فكيف يقال في حديث هذا في سنده  
 ليس في هذا الباب شئ أصح من هذا فان قيل \* لا يلزم من هذا الكلام صحة الحديث بل المراد انه أصح شئ  
 في هذا الباب وكثيرا ما يريدون بهذا الكلام هذا المعنى \* قلت \* قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن  
 الطائفي صحيح يدل على انه أراد الصحة وكذا فهم عبد الحق فقال في احكامه عقيب حديث كثير صحيح البخاري  
 هذا الحديث \* هذا ان كان قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن من ثقة كلام البخاري فان كان من كلام  
 الترمذي فلا دلالة فيه على ان البخاري اراد به الصحة ثم على تقدير ارادة انه أصح شئ في هذا الباب ليس  
 الا مرك ذلك بل حديث عمرو بن شعيب أصح منه ثم ذكر البيهقي حديث ابن لمبة (عن عقيل عن ابن شهاب عن  
 عروة عن عائشة) \* قلت \* مدار هذا الحديث على ابن لمبة وقد ضعفه جماعة وقال البيهقي في باب منع التطهير  
 بالنبيذ (ضعيف الحديث لا يفتح به) وخرج ابن عدي عن ابن معين قال انكر اهل مصر احتراق كتبه والسباع منه  
 واحد القديم والحديث وذكر عند يحيى احتراق كتبه فقال هو ضعيف قبل ان تحترق وبعد ما احترقت ثم ذكر  
 البيهقي حديث بقية (عن الزبيدي عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد بن قرظ ان ابا عمومة اخبروه عن ايهم  
 سعد بن قرظ ان السنة في صلوة الاضحية والفطر) الى آخره \* قلت \* فيه شيان \* احدهما \* ان بقية متكلم فيه \* الثاني \*  
 انه وقع في هذا الكتاب في الموضعين سعد بن قرظ وكذا رايته في نسخة اخرى مسموعة وقال في كتاب المعرفة  
 وروناه من حديث اولاد سعد القرظ عن آبائهم عن سعد وهو الصواب اذ لا يعلم احد يقال له سعد بن قرظ  
 وخرج ابن مندة هذا الحديث بهذا السند في ترجمة سعد القرظ في كتاب معرفة الصحابة له ثم ذكر البيهقي  
 حديث عبد الرحمن بن سعد (حدثني عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد وعمر بن حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن  
 اجدادهم انه عليه السلام كبر) الى آخره \* قلت \* فيه اشياء \* احدها \* ان عبد الرحمن بن سعد بن عمار منكر الحديث  
 وفي الكمال مثل عنه ابن معين فقال ضعيف \* الثاني \* انه مع ضعفه اضطربت روايته لهذا الحديث فرواه البيهقي عنه  
 كما تقدم واخرجه ابن ماجه في سننه فقال ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الرحمن بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حدثني ابي عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في العيدين في الاولى سبعا قبل  
 القراءة وفي الاخرة خمسا قبل القراءة \* الثالث \* ان عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين ذكره الذهبي وقال  
 ايضا عمر بن حفص بن عمر بن سعد عن يه قال ابن معين ليس بشئ وذكر صاحب الميزان ان عثمان بن سعيد ذكر لي يحيى

هذا الحديث ثم قال كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشيء وقد ذكرنا ذلك في باب الاذان الرابع \* ان قوله عن آباؤهم ليس بمناسب اذ المتقدم اثنان وكذا قوله عن اجدادهم الخامس \* ان حفصا والدة عمر المذكور في هذا السند ان كان حفص بن عمر المذكور في السند الاول فقد اضطربت روايته لهذا الحديث رواه هناعن سعد القرظ وفي ذلك السند رواه عن ابيه وعمومته عن سعد القرظ فظهر من هذا ان الاحاديث التي ذكرها البيهقي في هذا الباب لا تسلم من الضعف وكذا سائر الاحاديث الواردة في هذا الباب ولهذا قال ابن رشد وانما صار الجميع الى الاخذ باقاويل الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة لانه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ونقل ذلك عن احمد بن حنبل وفي التحقيق لابن الجوزي قال ابن حنبل ليس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير في العيدين حديث صحيح ثم خرج البيهقي (عن عبد الملك هو ابن ابي سليمان عن عطاء كان ابن عباس يكبر في العيدين ثنتي عشرة سبع في الاولى وخمس في الآخرة) ثم قال (هذا اسناد صحيح وقد قيل فيه عن عبد الملك ابن ابي سليمان ثلاث عشرة تكبيرة سبع في الاولى وست في الآخرة وكأنه عد تكبيرة القيام فقد انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (ان ابن عباس كبر في العيد في الاولى سبعاً ثم قرأ وفي الثانية خمساً) \* قلت \* قد اختلف في تكبير ابن عباس فذكر البيهقي وجهين من رواية عبد الملك وناول الثاني وذكر ابن ابي شيبة وجهاً ثالثاً فقال ثنا هشيم انا خالد هو الخذاء عن عبد الله بن الحارث هو ابو الوليد نسب ابن سيرين قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبرت سبع تكبيرات خمساً في الاولى واربعاً في الآخرة والى بين القراءتين وهذا سند صحيح وقال ابن حزم وروينا من طريق شعبة عن خالد الخذاء وقتادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل قال كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الاولى اربع تكبيرات ثم قرأ ثم ركع ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الركوع قال وروينا من طريق يحيى القطان عن سعد بن ابي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في العيدين قال يكبر تسعاً وحدى عشرة او ثلاث عشرة \* قال وهذا ان سندا في غاية الصحة وقال ابن ابي شيبة ثنا ابن ادريس عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس انه كان يكبر في العيد في الاولى سبع تكبيرات بتكبيرة الافتتاح وفي الآخرة ستاً بتكبيرة الركعة كلهن قبل القراءة وهذا ايضا اسناد صحيح صرح فيه بان السبع في الاولى بتكبيرة الافتتاح فان كانت رواية عبد الملك عن عطاء كذلك والمراد بها ان السبع بتكبيرة الافتتاح فذهب الشافعي مخالف للروایتين فانه ذكر ان السبع في الاولى ليس فيها تكبيرة الافتتاح ثم قال وكذا ذكرت روي عن ابن عباس وان كان المراد برواية عبد الملك ذلك وان السبع ليس فيها تكبيرة الافتتاح كما ذهب اليه الشافعي فرواية ابن جريج عن عطاء مخالفة لما فكنا الاولى

بالشافعي اتباع رواية ابن جريج لان رواية عبد الملك محتملة ورواية ابن جريج مصرحة بان السبع بتكبير الافتتاح  
ولجلالة ابن جريج وثقته خصوصاً في عطاء فانه اثبت الناس فيه قاله ابن حنبل وقال ابن المديني ما كان في الارض  
اعلم بعطاء من ابن جريج واما عبد الملك فهو وان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه ضعفه ابن معين وتكلم فيه شعبة لتفرد  
بحدوث الشفعة وقيل لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العزمي وتدع حديث عبد الملك بن ابي سليمان العزمي  
وهو حسن الحديث قال من حسنهما فررت ذكره البيهقي في باب شفعة الجوار على ان ظاهر رواية عبد الملك انها  
موافقة لرواية ابن جريج وان السبع بتكبير الافتتاح اذ لو لم تكن منها لقل كبر ثانياً وعلى تقدير مخالفة رواية ابن جريج  
لرواية عبد الملك يلزم البيهقي اطراح رواية عبد الملك لمخالفتها رواية ابن جريج لانه قال في ماضي في باب التراب  
في ولوغ الكلب عبد الملك بن ابي سليمان لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات والى العمل بمقتضى رواية ابن جريج ذهب مالك  
وابن حنبل فانها جعلت السبع بتكبير الافتتاح ثم ان ابن جريج صرح في روايته عن عطاء بان الست في الاخرة بتكبير  
الركعة فتذكر البيهقي هذا التصريح وتاويل في الست المذكورة في الاخرة في رواية عبد الملك بانه عد تكبير القيام  
ولو قال عد تكبير الركعة لكان هو الوجه ثم ان البيهقي اخرج رواية عمار بن وهب بن ابي حاشم عن طريق يحيى بن ابي طالب جعفر بن  
عبد الله بن الزبرقان عن عبد الوهاب بن عطاء عن حميد بن عمار الى آخره وعبد الوهاب تقدم كلام احمد وغيره فيه وتقدم  
ايضاً ان يحيى كذب به موسى بن هارون وخط ابوداؤد السجستاني على حديثه وقال فيه ابواحمد الحافظ ليس بالمئين  
وقد اخرج ابن ابي شيبة رواية عمار هذا فقال ثانياً زيد بن هارون انا حميد عن عمار فذكره فعدل البيهقي عن رواية  
يزيد بن هارون مع جلالة الى ذلك الطريق الضعيف واظن رواية يزيد لم تقع له ثم اخرج من رواية ابن ابي اويس  
(ثنا ابي ثنابث بن قيس شهدت عمر بن عبد العزيز يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل  
القراءة) قلت \* اسمعيل بن ابي اويس عبد الله الاصمعي ابن اخت مالك الفقيه وان خرج له في الصحيح فقد تكلموا  
فيه قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى هو وابوه يسرقان الحديث وقال النضر بن سيلة المروزي هو كذاب  
وقال النسائي ضعيف وقال ابن الجنيد قال ابن معين ابن ابي اويس مخلط يكذب ليس بشيء وفي الكمال قال  
ابو القاسم الطبري بالغ النسائي في الكلام عليه الى ان يؤدي الى تركه وثابت بن قيس هو ابو الفصن الغفاري  
عن ابن معين ليس حديثه بذلك وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ضعيف وقال ابن حبان لا يحنج بغيره  
اذ لم يتابعه غيره \*

باب الخبر الذي فيه التكبير اربعاً

قال \*

ذكر فيه حديث (عبد الرحمن بن ثوبان عن ابيه عن مكحول اخبرني ابو عائشة جليس لابي هريرة ان سعيد بن العاص سأل ابا موسى وحذيفة كيف كان عليه السلام يكبر في الاضحية والنظر فقال ابو موسى كان يكبر اربعاً تكبيره على الجنائز فقال حذيفة صدق) الحديث ثم قال (خولف راويه في موضعين في رفعه وفي جواب ابي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتناهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه السبيعي عن عبد الله بن موسى او ابن ابي موسى ان سعيد بن العاص ارسل الى آخره وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ضعفه ابن معين) قلت \* اخرجه ابوداؤد كما اخرجه البيهقي او لا وسكت عنه ومذهب المحققين ان الحكم للرافع لانه زادوا ما جواب ابي موسى فيحتمل انه تادب مع ابن مسعود فاسندوا له ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره مرة اخرى وعبد الرحمن بن ثابت اختلف على ابن معين فيه قال صاحب الكمال قال عباس ما ذكره ابن معين الانجيز وفي رواية ليس به باس وقال ابن المديني وابوزرعة واحمد بن عبد الله ليس به باس وقال ابو حاتم مستقيم الحديث وقال المزي وثقه دحيم وغيره وفي المصنف لابن ابي شيبة ثناء هشيم عن ابن عون عن مكحول اخبرني من شهد سعيد بن العاص ارسل الى اربعة نفر من اصحاب الشجرة فسألهم عن التكبير في العيد فالتوا ثماني تكبيرات فذكرت ذلك لابن سيرين فقال صدق ولكن اغفل تكبيرة فاتحة الصلوة وهذا المجهول الذي في هذا السند ثين انه ابو عائشة وباقي السند صحيح وهو يؤيد رواية ابن ثوبان المرفوعة ويؤيد هاهنا وجوه اخر ذكرها ابن ابي شيبة فقال ثنا يزيد بن هارن عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال قدم سعيد بن العاص في ذي الحجة فارسل الى عبد الله وحذيفة وابي مسعود الانصاري وابي موسى الاشعري يسألهم عن التكبير في العيد فاسندوا الامرهم الى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السبيعي عن ابي موسى المتقدم وقد ذكر البيهقي فيما بعد من حديث مسعر عن معبد بن خالد نحوه هذا ولم يذكر فيهم الاشعري وقال ابن ابي شيبة ثناء هشيم عن اشعث عن كردوس عن ابن عباس قال لما كانت ليلة العيد ارسل الوليد بن عقبة الى ابن مسعود وابي مسعود وحذيفة والاشعري فذكر نحوه وقال ايضا تايحي بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في العيد تسعاً فذكر مثل حديث عبد الله وقال ايضا تايحي بن اسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله وابن المسيب قالوا تسمع لتكبيرات ويوالي بين القراءتين وقد قدمنا من رواية ابن ابي شيبة عن ابن عباس بسند صحيح مثل قول عبد الله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيد

تسعا اربعاً قبل القراءة ثم كبر فركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعاً ثم ركع وعن معمر عن ابي اسحاق عن  
 طلحة والاسود سأل سفيان بن سعيد بن العاص حذيفة واباموس عن تكبير العيد بن فقال حذيفة سل ابن مسعود فسأله  
 فقال يكبر اربعاً ثم يقرأ ثم يكبر فركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعاً وقال عبد الرزاق انا اسمعيل بن ابي  
 الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى  
 بين القراءتين وشهدت المفجرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالد كيف فعل ابن عباس ففيسر لنا كما صنع  
 ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن ابي اسحاق سواء وهذه شواهد لرواية ابن ثوبان المتقدمة ثم ذكر  
 البيهقي (عن ابن مسعود انه قال التكبير في العيد خمس في الاولى واربع في الثانية) ثم قال (هذان رأي من جهة عباده  
 والحدوث المسند مع ما عليه من عمل المسلمين اولى ان يتبع) قلت \* هذا لا يثبت بالرأي قال ابو عمر في التمهيد مثل هذا  
 لا يكون رأياً ولا يكون الاثبات لانه لا فرق بين سبع واثني عشر واكثر من جهة الرأي والقياس وقال ابن رشد في  
 القواعد معلوم ان فعل الصحابة في ذلك توقيف اذ لا بد من القياس في ذلك وقد وافق ابن مسعود على ذلك جماعة  
 من الصحابة والتابعين اما الصحابة فقد قدما ذكرهم واما التابعون فقد ذكرهم ابن ابي شيبة في مصنفه وقد ينما في  
 احاديثه المسندة من الضعف وذكرنا قول ابن حنبل ليس يروى في التكبير في العيد في حديث صحيح ورأي ابن  
 مسعود ومن معه قد عضده ايضا حديث مسند وان كان في الآخر اضعف وانما كان عمل المسلمون بقول ابن عباس  
 لان اولاده الخلفاء امرهم بذلك فتابعوهم خشية الفتنة لارجو عان مذهبهم واعتقاد الصحة رأي ابن عباس  
 في ذلك والله اعلم \*

قال \* ﴿باب يأتي بدعاء الافتتاح عقب تكبيرة الافتتاح ثم يقف بين كل تكبيرتين يهلل الله تعالى ويكبره الى آخره﴾  
 ذكر فيه اشرا عن ابن مسعود وفيه شتان \* احدهما انه ليس فيه ذكر لدعاء الافتتاح \* والثاني \* ان في سننه من يحتاج الى  
 كشف حاله وفيه ايضا حماد بن ابي سليمان ضعفه البيهقي في باب الزنا لا يحرم الحلال وفي كتاب ابن الجوزي ان المفجرة  
 كذب وقال محمد بن سعد كان ضعيفا في الحديث واختلط في آخر امره وكان مرجئاً قال البيهقي (وهذا من قول  
 ابن مسعود فتابعه في الوقوف بين كل تكبيرتين للذكر اذ لم يروى خلافا عنه غيره ونخالفه في عدد التكبيرات وتقديمه  
 على القراءة في الركعتين لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل اهل الحرمين وعمل المسلمين الى يومنا هذا) \* قلت \*  
 قد ذكر البيهقي قول ابن مسعود في الباب الذي قبل هذا من عدة طرق وذكره ابن ابي شيبة من طرق اكثر من ذلك  
 وكذا ذكره غيره ولا ذكر في شيء فيها للذكر بين التكبيرات ولم يرو ذلك في حديث مسند ولا عن احد من السلف



فما علمنا الا في هذه الطريق الضعيفة وفي حديث جابر المذكور بعد هذا وسنتكم عليه ان شاء الله تعالى ولو كان ذلك مشروعا لتقل اليانولما اغفله السلف رضي الله عنهم وقوله ونخالفه بالحديث قد قد منايلان ضعف ذلك الحديث وليس فعل اهل حرمه عليه السلام كذلك لان مالكا يرى ان السبع في الاولى بتكبيره الافتتاح كما تقدم قال ابن رشد في القواعد لان العمل عنده بالمدينة كان على هذا وفي الموطأ قال مالك وهو الامر عندنا ثم ذكر البيهقي قول جابر (مضت السنة) الى آخره قلت ليس فيه ايضا ذكر لعاء الافتتاح وفي سنده من يحتاج الى كشف حاله وفيه ايضا على بن عاصم قال يزيد بن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب وقال يحيى ليس بشي وكان احمد سبي الرأي فيه وقال النسائي متروك \*

\* قال \* **باب رفع اليدين في تكبير العيد** \*

ذكر فيه حديث ابن عمر في الرفع عند القيام والركوع والرفع منه ولفظه (ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع) قلت في سنده بقية وكان مدلسا وقال ابن حبان لا يحتج به وقال ابو مسهر احاديث بقية غير نقية فكن منها على نقية وقال ابن عيينة لا تسمعون بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي قاس رفع اليدين في تكبير العيد بن علي رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افتتح وحين اراد ان يركع وحين رفع راسه قال يعني الشافعي فلما رفع في كل ذكر يذكر الله تعالى قائما اورافعا الى قيام من غير سجود لم يجز الا ان يقال يرفع المكبر في العيد بن عند كل تكبيرة كان قائما فيها قلت في الرفع في هذه المواضع الثلاثة مشهور مذكور في الصحيحين وغيرهما من عدة طرق من حديث ابن عمر وغيره فاذا قاس الشافعي الرفع في تكبيرة العيد بن علي الرفع في هذه المواضع كان اللابق بالبيهقي ان يذكر الرفع في هذه المواضع من طريق جبهة ولا يقتصر في هذا الباب على هذه الطريق التي فيها بقية واظنه انما عدل اليها لما فيها من قوله ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع لدخول تكبيرات العيد بن في هذا العموم وهذه العبارة لم تجب فيما علمنا الا في هذه الطريق وجميع من روى هذا الحديث من غير هذه الطريق لم يذكروا هذه العبارة انما لفظهم واذا اراد ان يركع رفعهما ونحو هذا من العبارة وهذا اللفظ الذي وقع في هذا الباب من طريق بقية يحتمل وجهين \* احدهما ارادة العموم في كل تكبيرة تقع قبل الركوع ويندرج في ذلك تكبيرات العيد بن والظاهر ان البيهقي فهم هذا في هذا الباب \* والثاني ارادة العموم في تكبيرات الركوع لا غير وان كان يرفع في جميع تكبيرات الركوع كما هو المفهوم من الفاظ بقية الرواة والظاهر ان هذا هو الذي فهمه البيهقي فيامضي فقال باب السنة في رفع

اليدين كلما كبر للركوع وذكر حديث بقية هذا لا يندرج فيه تكبيرات العيدين فإن اريد الوجه الاول وهو العموم الذي يندرج فيه تكبيرات العيدين فعلى البيهقي فيه امران \* احدهما الاحتجاج بمن هو غير حجة لو انفرد ولم يخالف الناس فكيف اذا خالفهم \* والثاني \* انه اذا اجمع به ودخلت تكبيرات العيدين في عمومها لا حاجة الى هذا القياس الذي حكاه عن الشافعي وان اريد الوجه الثاني وهو العموم في تكبيرات الركوع لا غير لم يندرج فيه تكبيرات العيدين فسقط الاستدلال به ووقع الخطاء من الراوى حيث اراد تكبيرات الركوع لا غير فاقى بعبارة تم تكبيرات الركوع وغيرها والظاهر ان الوهم في ذلك من بقية \*

### باب القراءة في العيدين

\* قال \*

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عبد الله (ان عمر سال ابا واقد) الحديث ثم قال (قال الشافعي هذا ثابت ان كان عبيد الله لقي ابا واقد) قال البيهقي (وهذا لان عبيد الله لم يدرك ايام عمر ومأثله اياه وبهذه العلة ترك البخاري اخراج هذا الحديث واخرجه مسلم لان فليما رواه عن نمرة عن عبيد الله عن ابي واقد قال سألتني عمر فصار الحديث بذلك موصولا) \* قلت \* عبيد الله سمع ابا واقد بلا خلاف فالحديث ثابت وقد حسنه الترمذي وصححه وذكره المزي في اطرافه في مسند ابي واقد والبيهقي بقوله لان عبيد الله لم يدرك ايام عمر اراد ان يبين كلام الشافعي فلم يبينه بل ابدى في الحديث علة اخرى وهي كونه لم يدرك ايام عمر فيقال له ساعه من ابي واقد كاف في اتصال الحديث ودع لم يدرك ايام عمر لان الجمهور على ان الشخص اذا لم يكن مدلسا وروى عن شخص لقيه او امكن لقاءه له على الخلاف المعروف فحديثه متصل كيف ما كان اللفظ ولا نسلم ان البخاري تركه لهذه العلة كما زعم البيهقي لان هذه العلة مفقودة في رواية فليح فلزم البخاري اخراجها كما اخرجهما مسلم وانما تركه البخاري لان مداره على ضمة بن سعيد والبخاري لم يخرج له شيئا \*

### باب الجهر بالقراءة في العيدين

\* قال \*

(وذلك بين في حكاية من حكى عنه قراءة السورتين) \* قلت \* ليس ذلك بينا فان الصحابة رضي الله عنهم حكوا قراءة سور في الصلوة السرية وفي الصحيمين عن ابي قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاوليين من صلوة الظهر بفتحة الكتاب وسورتين يطول في الاولى ويقصر في الثانية يسمع الآية احيانا وكان يقرأ في العصر بفتحة الكتاب وسورتين الحديث وهذا لانه قد يجهر بالشئ السري في السرية فيسمع الصحابي بعض القراءة وتقوم القرينة على قراءة الباقي فيكتفى بظاهر الحال وقد يخبرهم صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ بما قرأ ومن حيث الجملة فقول

الصحابي كان يقرأ بكذا وكذا لا يدل على الجهر بذلك دلالة بينة كما ادعاه البيهقي ثم ذكر عن علي (انه قال الجهر في العيدين) الى آخره \* قلت \* في سنده الحارث الاورسكت عنه هنا وقال في القسامة (عن الشعبي كان كذا با

\* قال \* **باب التكبير في خطبة العيد**

ذكر فيه حديثا في سنده عبد الرحمن بن سعد بن عامر اخبرني عبد الله بن محمد وعمار بن حفص وعمر بن حفص \* قلت \* عبد الرحمن هذا او مشائخه الثلاثة ضعفهم ابن معين ثم ذكر (عن ابن مسعود انه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا يفتح بالتكبير ويختم به) \* قلت \* ليس فيه التكبير في الخطبة فهو نكيره اسب الباب \*

\* قال \* **باب الاستماع للخطبة**

ذكر فيه عن ابن عباس (قال نكره الكلام في العيدين والاستسقاء ويوم الجمعة) \* قلت \* في سنده يحيى الحماني عن قيس ويحيى بن سلمة اما يحيى بن عبد الحميد الحماني فقال ابن غير كذاب وقال احمد كان يكذب جهارا ما زلنا نعرفه يسرق الاحاديث وقال السعدي ساقط واما قيس فهو ابن الريع قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحدوث) وقال احمد ليس بشيء وقال النسائي متروك وقال السعدي ساقط ويحيى بن سلمة بن كهيل قال البيهقي في باب ذبيحة الجحوس (ضعيف) وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ليس بشيء وقال النسائي أي متروك وقال ابن حبان منكر الحديث جدا لا يحتج به ثم ذكر البيهقي (حديثا عن الفضل بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكر عن ابن معين انه قال هذا خطأ انما هو عن عطاء فقط وانما يغايل فيه الفضل ابن موسى يقول عن عبد الله بن السائب ثم قال البيهقي (انا بصحة ما قال يحيى ابوالقاسم) فذكر سنده وفي آخره (عن عطاء قال صلى الله عليه وسلم) الحديث \* قلت \* الفضل بن موسى ثقة جليل روى له الجماعة وقال ابو نعيم هو ثابت من ابن المبارك وقد زاد ذكر ابن السائب فوجب ان تقبل زيادته ولهذا أخرجه هكذا مسندا لاثمة في كتبهم ابو داود والنسائي وابن ماجه والرواية المرسلة التي ذكرها البيهقي في سندها قبيصة عن سفيان وقبيصة وان كان ثقة الا ان ابن معين وابن حنبل وغيرهما ضعفوا روايته عن سفيان وعلى نقد بر صحة هذه الرواية لانه لم يها رواية الفضل لانه سداد الاسناد وهو ثقة \*

\* قال \* **باب الامام لا يصلي قبل العيد وبعده في المصلي**

ذكر فيه حديث ابن عباس (انه عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدها) \* قلت \* ليس فيه ان الامام مختص بذلك بل فيه ما يدل على خلاف ذلك لان ما ثبت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت لامته الا ما خص به بدليل ثم ذكر البيهقي

عن ابن عمر انه قد حكي اتي الامام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها الحديث قلت فيه دليل على ان المأموم ايضاً لا يصلي قبلها ولا بعدها لان ابن عمر كان مأموماً فهو دليل على البيهقي وفي سند هذا الحديث ابان البيهقي قال ابن حبان كان من فحش خطاؤه وانفرد بالنكير ثم ذكر حديث الخدري اكان عليه السلام اذا رجع صلى ركعتين قلت في سنده ابن عقيل قال البيهقي في باب لا يتطهر بالمستعمل (اهل العلم مختلفون في الاحتجاج برواياته) ثم على تقدير صحته ليس فيه ايضاً دليل على خصوصية الامام بذلك لما ينشأ

باب المأموم يتنفل

قال

ذكر فيه حديث (اذا صليت الصبح فاقصر عن الصلوة حتى ترتفع الشمس ثم الصلوة محضورة متقبلة) قلت هذا العموم مخصوص بصلوة العيد لما تقدم من الدليل ثم ذكر البيهقي (عن عباس بن سهل كان يرى الصحابة يصلون في المسجد ركعتين في الفطر والاخي وعن رافع وبينه ان عيسى بن سهل كان يراهم يصلون ركعتين ثم يغدون الى المصلى وعن شعبة كنت اقود ابن عباس الى المصلى يسبح في المسجد ولا يرجع اليه قلت في الصلوة في المسجد قبل الغد والى المصلى لا تعلق لما بصلوة العيد وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق سئل علقمة عن الصلوة قبل خروج الامام يوم العيد فقال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلون قبلها وعن ابن جريح اخبرني عبد الكريم بن ابي المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر عن الزهري ما علمنا ابداً كان يصلي قبل خروج الامام يوم العيد ولا بعده قال البيهقي (وروي عن الازرق عن سمع ابن عمر في رجل يصلي يوم العيد قبل خروج الامام قال ان الله لا يرد على عبده حسنة يعملها قلت فيه هذا المجهول ولم يذكر باقي سنده لينظر فيه وقد تقدم في الباب الذي قبل هذا ان ابن عمر لم يصل قبلها ولا بعدها وروي ذلك عنه صلى الله عليه وسلم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعدها وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابن علية عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده وانما يقبل الله الحسنه اذا لم يخالف صاحبها النهي كالصلوة في الاوقات المكروهة فانها وان كانت صلوة لا يقبلها الله تعالى لئنه عنها ورواية الازرق ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن ابن التيمي عن ابيه عن الازرق بن قيس عن رجل قال جاء ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد قبل خروج الامام وجاء ابن عمر فلم يصل فقال الرجل لابن عمر جاء ناس من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فصلوا وجئت فلم تصل فقال ابن عمر ما الله براء على عبد احساناً احسنه قال البيهقي (وعن ابن سيرين انه كان يصلي بعد العيد ثمان ركعات) قلت لم يذكر سنده لينظر فيه

وقد صح عن ابن سيرين خلاف هذا قال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا ابن ادريس عن هشام عن ابن سيرين قال كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده قال البيهقي (و يوم العيد كسائر الايام والصلاة مباحة اذا ارتفعت الشمس حيث كان المصلي) قلت هذا الكلام ليس بمجيد فانه يدخل فيه الامام ومذهبه انه لا يتنفل كما مرو قد صح انه عليه السلام لم يتنفل قبلها ولا بعدها والناس به اسوة قبهذا يخص عموم اباحة الصلاة اذا ارتفعت الشمس \*

\* قال \* باب صلاة العيد بين سنة اهل الاسلام حيث كانوا \*

استدفيه (عن سفيان حدثني زيد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن الثقة عن عمر قال صلاة الاضحية ركعتان) وفي آخره (تمام غير قصر على لسان النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (ورواه يزيد بن زياد عن زيد عن عبد الرحمن عن كعب بن عجرة عن عمر) قلت ظاهر هذا الكلام ان رواية يزيد ايضا مرفوعة وقد خالف ذلك في ابواب الجمعة فذكرها موقوفة الى قوله غير قصر وليس فيها قوله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال (ورواه الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن عجرة الا انه دفعه بآخره على ان النسائي وابن ماجة اخرجا في سننها رواية يزيد مرفوعة ايضا) واخرجه البيهقي في الجمعة من وجه آخر من حديث ابي نعيم عن سفيان عن زيد عن ابن ابي ليلى عن عمرو واخرجه النسائي من طريق الثوري كذلك وقال لم يسمعه ابن ابي ليلى من عمر فظهر بهذا ان الحديث مضطرب وعلى تقدير صحته ليس فيه الا ان صلاة العيد ركعتان وكذا بوب عليه البيهقي في الجمعة فقال باب صلاة الجمعة ركعتان ثم ذكره وذكره النسائي في باب عدد صلاة العيد وليس في الحديث انها سنة اهل الاسلام حيث كانوا كما بوب البيهقي ثم ذكر (عن عبد الله بن ابي بكر بن انس كان انس اذا فاتته صلاة العيد جمع اهله) الى آخره قلت في سنده نعيم بن حماد قال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني كثير الوهم وقال ابو الفتح الازدي وابن عدي قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب ابي حنيفة كلها كذب قال البيهقي (وعن الحسن في المسافر يدركه الاضحية قال يكف فاذا طلعت الشمس صلى ركعتين وضحي ان شاء) قلت في المصنف لابن ابي شيبة حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن في اهل القرى والسواد يحضرون العيد قال كان لا يرى ان يخرجوا فيصلي بهم رجل \*

\* قال \* باب خروج الصبيان الى العيد \*

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يخرج نسائه وبناته في العيدن) قلت ليس فيه خروج الصبيان ثم ذكر (عن عائشة انها كانت تحلب بني اخيها الذهب) ثم قال (ان كان حفظه الراوى في البين فدل على جواز ذلك ما لم يبالغوا وكان

الشافعي يقول ويلبس الصبيان احسن ما يقدر عليه ذكورا كانوا او اناثا ويلبسون الحلي والصنم يعني يوم العيد قال البيهقي (وكان مالك يكرهه) قلت ما الرعائشة في سنده ابراهيم الصائغ قال ابو حاتم لا يحتج به ورواه عن الصائغ داود بن ابي الفرات قال ابو حاتم ليس بالمتين وتحلية البنين مشكل لانهم يوم مرون بالطاعات وينهون عن المحرمات تخلقا قال عليه السلام مرونهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها العشرة والصبي وان لم يكن مخا طبافوليها مخاطب فيمنع من الباسه ولهذا لما اخذ الحسين قمره من الصدقة فجعلها في فيه قال عليه السلام كنعن بها قال النووي في هذا الحديث ان الصبيان يوقون ما توقاه الكبار وينعمون من تماطيه وهذا واجب على الولي ثم خالف النووي هذا الكلام في الروضة فقال الاصح جواز لباس الولي للصبي الحرير مطلقا ونص الشافعي على تزيين الصبيان يوم العيد بجلي الذهب ويلحق به الحرير انتهى كلامه ويظهر بما قد منا ضعف هذا المذهب والاظهر تحريمه مطلقا وهو وجه للشافعية في غير العيد وجواز السبع لا بعد ما وبه قطع العراقيون منهم وقال البغوي في التهذيب يجوز للصبيان لبس الدياج لانه لا خطاب عليهم غير انه اذا بلغ الصبي ستا بومر فيه بالصلاة وينهى عن لبس الدياج حتى لا يعتاد ثم ذكر اثر عائشة ليس بمناسب للباب اذ لبس فيه خروجه للعید ثم ذكر (عن سعيد بن عبد الرحمن راى ابن عمر على او صاح فضة) الى آخره \* قلت \* ليس بمناسب ايضا للباب وفي سنده ايضا من يحتاج الى كشف حاله وفيه شرك القاضى قال البيهقي في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه (لم يحتج به اكثر اهل العلم) \*

\* قال \* باب الا تيان من طريق غير الذي غدا منها \*

ذكر فيه حديث يونس بن محمد (عن فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر اثم قال (وروي عن يونس عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة ورواه البخاري من حديث ابي تميلة عن فليح عن سعيد عن جابر وروي عن ابي تميلة عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة) ثم اخرجه البيهقي من حديث محمد بن الصلت (عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة) ثم قال (قال البخاري حديث جابر اصح) \* قلت \* فيه نظر بل حديث ابي هريرة اصح لان حديث جابر رواه عن فليح يونس وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة وروي حديث جابر عن فليح ابو تميلة ايضا وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة فسقطت رواية يونس وابي تميلة لان كلاهما قد رواه بالطريقين كما بين ذلك البيهقي وبقيت رواية محمد بن الصلت عن فليح حديث ابي هريرة سالمة بلا تعارض كيف وقد وجدنا له متابعا على روايته فان ابامسعود الدمشقي ذكر ان الهيثم بن جميل رواه عن فليح عن سعيد عن ابي هريرة كاره واه محمد بن الصلت قال ابو مسعود فصار مرجع الحديث الى ابي هريرة ثم ذكر البيهقي حديث بكر بن مبشر (كنت اغدوم مع اصحابه عليه

السلام يوم الفطر فنسلك بطن بطحان حتى ناتي المصلى فنصلي معه عليه السلام ثم نرجع الى بيوتنا ثم ذكر رواية اخرى (ثم نرجع من بطن بطحان الى بيوتنا) قلت \* هذا الحديث مخالف لمقصود البيهقي لانهم اتوا من الطريق الذي غدوا منها وهي بطن بطحان وقد ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ابن مندة في معرفة الصحابة والبكري في معجمه ولفظ ابي داود فنسلك طريق البطحان ثم نرجع من بطن بطحان فان كان طر يقها من غير بطنها فهو مناسب لمقصود البيهقي ثم ذكر حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده وفيه رجوعه عليه السلام ولم يذكر غدوه الى المصلى من اين كان فليس بمناسب ايضا وفي سند ابراهيم الاسدي حاله مكشوف وقد تقدم ذكره \*

\* قال \* باب الامام يامر من يصلي بالضعفة في المسجد

ذكر فيه (عن علي عليه السلام انه امر رجلا يصلي بضعفه الناس في المسجد اربعا) قلت \* في سند ابوقيس هو الاودي قال البيهقي في باب لا تكاح الابولي (مختلف في عدالته) وقال في باب مس الفرج بظهر الكتف (لا يفتح بحدبته قاله ابن حنبل) وفي سند ايضا عاصم بن علي خرج له في الصحيح ولكن ابن معين قال عنه لا شيء وفي رواية كذاب ابن كذاب ثم قال البيهقي (ويحتمل ان يكون اراد ركعتين تحية المسجد ثم ركعتي العيد مفصواتين عنهما) واستدل على هذا التاويل بما جاء في رواية اخرى (ان عليا قال صلوا يوم العيد في المسجد اربع ركعات ركعتان للسنة وركعتان للغروج) قلت \* الظاهر ان البيهقي فهم من قوله ركعتان للسنة انه اراد تحية المسجد من قوله ركعتان للغروج انه اراد ركعتي العيد والظاهر ان الامر ليس كذلك وانما اراد بقوله ركعتان للسنة ركعتي العيد و اراد بقوله ركعتان للغروج اي لترك الخروج الى المصلى ويدل على ذلك ان ابي شيبة اخرج في مصنفه هذا الحديث ولفظه قيل لعلى ان ضعفه من الناس لا يستطيعون الخروج الى الجبابة فامر رجلا يصلي بالاس اربع ركعات ركعتين للعيد وركعتين لمكان خروجهم الى الجبابة فظهر بهذا ضعف ما تاوله البيهقي \*

\* قال \* باب الامام يعلمهم في خطبة عيد الاضحى كيف ينحرون وان على من نحرم قبل ان يجب وقت نحرا الامام ان يبيد

ذكر فيه حديث (من نسك قبل الصلوة فتلك شاة لحم) قلت \* مقتضى الحديث جواز النحر بعد الصلوة وليس فيه تعرض للنحر الامام ولا كيفية النحر فهو غير مناسب للباب \*

\* قال \* باب من قال بكبر في الاضحى خلف الظهر من يوم النحر الى ان يكبر خلف الصبح من آخر ايام التشريق استدلالا بان (الامصار تبع لاهل منى والحاج ذكره التلبية حتى يرمى جمرة العقبة يوم النحر ثم يكون ذكره التكبير)

\* قلت \* هذا مجرد دعوى لا يعضده دليل وبعد التسليم مقتضاه ان يكون التكبير من وقت رمي الجمرة وهو غداة يوم النحر بل يجوز عند الشافعية تقديم الرمي من نصف ليلة النحر وكلام البيهقي هنا ناقص وقد ذكر هو تمامه في كتاب المعرفة حكاية عن الشافعي وهو ان التكبير انما يكون خلف الصلوة واول صلوة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلوة الظهر لكن يقال له التلبية تقتضي على مذهبك نصف ليلة النحر واول صلوة تكون بعد ذلك فجر يوم النحر فوجب ان يكون ابتداء التكبير خلف فجر يوم النحر ووجب ان يكون انتهاءه عقيب العصر من آخر ايام التشريق لان وقت الرمي بعد الزوال الى الغروب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابن عمر انه كان يكبر من الظهر يوم النحر الى صلوة الفجر من آخر ايام التشريق) وكذا ذكر (عن زيد بن ثابت) \* قلت \* الرواية عنها مختلفة ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر يوم الفريضة الاول وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن زيد بن ثابت كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق وذكر البيهقي (عن ابن عباس كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق) \* قلت \* ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الرواية عنه مختلفة وذكر في الباب الذي بعد هذا عنه انه كان يكبر من غداة يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وذكره في باب كيف التكبير ونفذه (الى آخر ايام النحر) \*

\* قال \* ﴿باب كيف التكبير﴾

ذكر فيه (عن عكرمة عن ابن عباس كبر من غداة عرفة الى آخر ايام النحر) الى آخره ثم قال (ورواه الواقدي عنه وعن جابر بن عبد الله) \* قلت \* لا ادرى على من يعود هذا الضمير وقال في كتاب المعرفة وفيما روى الواقدي عن ابن ربيعة بن عثمان عن سعيد بن ابي هند عن جابر بن عبد الله فذكره \*

\* قال \* ﴿باب الشهود يشهدون على روية الهلال آخر النهار فطروا ثم خرجوا الى عيدهم من الغد﴾  
 \* قلت \* هذا كلام ناقص ومراده انهم يشهدون آخر النهار الثلاثين انهم رأوا الهلال البارحة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث ابي عمير (حدثني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (هذا اسناد صحيح وعمومته من اصحابه عليه السلام لا يكونون الا ثقات) \* قلت \* اعاد البيهقي هذا الحديث في كتاب الصيام وقال (اسناد حسن) وقد خالف قوله هذا في ما مر في باب النهي عن فضل المحدث فجعل مثل هذا الحديث متقطعا وقد اطلنا الكلام معه هناك وابو عمير مجهول لا يحتاج به كذا قال ابن عبد البر وفي معالم السنن للخطابي قال الشافعي ان علوا بذلك قبل الزوال خرجوا وصلى الامام



بهم صلوة العيد وان لم يعلموا الا بعد الزوال لم يصلوا يومهم ولا من الفد قال الخطابي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى وحديث ابي عمير صحيح فالمصير اليه واجب وصحح ابن حزم ايضا سنده \*

قال \* باب القوم يخطئون الهلال \*

ذكر فيه حديث فطركم يوم تطرون \* قلت \* فيه علتان \* احدهما ان ابن المنكر لم يسمع من ابي هريرة كذا ذكر ابن معين والبخاري والثانية \* ان جماعة منهم عبد الوهاب الثقفي وابن علقمة ورواه عن ايوب فوقفه على ابي هريرة وقد بينه الدارقطني في علله واخرج الترمذي عن القبري عن ابي هريرة قال عليه السلام الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تضجعون وقال حسن غريب واخرجه الشافعي في مسنده من حديث عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال المزني في اطرافه يروى من حديث عمرة عن عائشة واخرجه الترمذي من حديث ابن المنكر عن عائشة \*

قال \* باب اجتماع العيدين \*

ذكر فيه حديث زيد بن ارقم (الله عليه السلام صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يصلي فليصل) \* قلت \* لم يذكر البيهقي لهذا الحديث علة ومقتضاه الاكتفاء بالعيد في هذا اليوم وسقوط فرضية الجمعة وهو مروي عن عطاء ولم يقل به الشافعي ولا الجمهور وما روي ان الرخصة مقبذة باهل الموالى فقد ذكر البيهقي فيما بعد ان اسناده ضعيف او منقطع او موقوف فظهر انه لم يذكر لحديث ابن ارقم علة ولا معارضا \*

قال \* باب قول الناس في العيد تقبل الله منا ومنك \*

ذكره من طريق محمد بن ابراهيم الشامي عن بقية ثم قال (قال ابو احمد بن عدي هذا منكر لا اعلم يرويه عن بقية غير محمد بن ابراهيم هذا) ثم قال البيهقي (رايته باسناد آخر عن بقية موقوفا لاراه محفوظا) \* قلت \* في هذا الباب حديث جهم غفله البيهقي وهو حديث محمد بن زياد قال كنت مع ابي امامة الباهلي وغيره من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذ ارجعوا يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك \* قال احمد بن حنبل اسناده اسناد جيد \*

قال \* باب كيف يصلى في الحسوف \*

ذكر في آخره (عن الحسن العربي ان حذيفة صلى بالمدين مثل صلاة ابن عباس في الحسوف) \* قلت \* في سماع العربي من حذيفة نظر وكان ينبغي للبيهقي ان يذكر او لا صلاة ابن عباس فاذا عرفت احوال بصلاة حذيفة عليها وقد ذكرها فيما بعد وستكلم على ذلك ان شاء الله تعالى وقد ذكر البيهقي فيما بعد عنه بسند صحيح انه صلى ست ركعات

في أربع سجديات فظهر بهذا أن الرواية عنه في صلاة الكسوف مختلفة \*

\* قال \* باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات \*

ذكره من حديث ابن جريج وقتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة ثم قال (خالفها عبد الملك بن ابي سليمان في اسناده فرواه عن عطاء عن جابر واخبر ان ذلك كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم) \* قلت \* هذا من حديث ابن ابي شيبة من رواية عائشة سمعه عطاء من عبيد بن عمير عنها فرواه لابن جريج وقتادة والآخر من رواية جابر وفيه زيادة انه كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم \* سمعه عطاء منه فرواه لعبد الملك فكيف يعمل احدهما بالآخر وبجعل ان عبد الملك خالفهما ولهذا اخرجهما مسلم ما في صحيحه ثم ذكر البيهقي ما معناه (ان هذه القصة والتي رواها ابو الزبير عنه واحدة وانه عليه السلام انما فعلها يوم توفي ابنه ابراهيم وان في رواية هؤلاء العدد مع فضل حفظهم دليل على انه لم يزد في كل ركعة على ركوعين) \* قلت \* قد جاء في الصحيح من حديث علي وعائشة وجابر وابن عباس الزيادة على ركعتين في كل ركعة كما ذكره البيهقي في هذا الباب ويذكره في الباب الذي يليه واذا كان الآتي بالزيادة عد لا ثقة وقد خرجت روايته بالزيادة في الصحيح وجب قبول روايته \*

\* قال \* باب من اجاز في كل ركعة اربع ركوعات \*

ذكر فيه حديث حبيب عن طاؤس عن ابن عباس الى آخره ثم قال (وحبيب بن ابي ثابت وان كان من الثقات فقد كان يدلس ولم اجد ذكر سماعه عن طاؤس ويحتمل ان يكون حمله من غير موثوق به عن طاؤس) \* قلت \* حبيب من الاثبات الاجلاء ولم ارا احدا من المدلسين ولو كان كذلك فاخراج مسلم لحديثه هذا في صحيحه دليل على انه ثبت عنده انه متصل وانه لم يدلس فيه وكذلك اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وفي الصحيحين من حديث حبيب بلفظ العنقة شيء كثير وذلك دليل على انه ليس بمدلس وانه ثبت من خارج ان تلك الاحاديث متصلة \* قال البيهقي (وقد روى سليمان الاحول عن طاؤس عن ابن عباس من فعله انه صلاها ست ركعات في اربع سجديات فخالفه في الرفع والعد جميعا) \* قلت \* مذهب الشافعي والمحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لما رأى والرواية المرفوعة صحيحة فلا تعارض برأى ابن عباس ثم يقال له ان خالفت هذا الاصل واعتبرت رأيه وجب ان تترك به رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس في صلواته عليه السلام ركعتين في كل ركعة وهي الرواية المذكورة اولا ووجب ان تكون صلاة الكسوف عندك ست ركعات في ركعتين وان مشيت على الاصل المذكور واعتبرت روايته فلا تذكر رواية سليمان الموقوفة ولا تطل بها الرواية المرفوعة ووجب ان ترجح الرواية المرفوعة التي

فيها في كل ركعة اربع ركعات على رواية عطاء عن ابن عباس التي فيها في كل ركعة ركوعان لان فيها زيادة ثم  
 ذكر البيهقي (عن الشافعي انه سئل عن صلوته عليه السلام ثلاث ركعات في كل ركعة فقال هو من وجه منقطع ونحن  
 لانثبته على الانفراد ومن وجه نراه والله اعلم غلطاً) قال البيهقي (انما اراد بالمنقطع حديث عبيد بن عمير حيث قاله عن  
 عائشة بالنوم و اراد بالغلط حديث عبد الملك بن ابي سليمان فان ابن جريج خالفه فرواه عن عطاء عن عبيد بن عمير  
 وقال ابن حنبل افضى لابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء) قلت \* هذا حديثان صحيحان اودعهما مسلم  
 صحيحه فكيف يسميان منقطعا وغلطا وقطع البيهقي ههنا عن الشافعي انه اراد هاو في كتاب المعرفة علق ذلك  
 بالظن والحسبان فقال اظنه اراد بالمنقطع كذا او احسبه اراد بالغلط كذا اذكر الحديثين وهذه العبارة اقرب ثم  
 قول البيهقي (قاله عن عائشة بالنوم) عجيب فان البيهقي اورد هذا الحديث فيما تقدم ولفظه (حدثني من اصدق يريده  
 عائشة) ولا توهم في هذا ولفظ مسلم ظنت انه يريد عائشة وفي لفظ آخره حسبه يريد عائشة وحسبه بمعنى ظنته  
 والظن هو الطرف الراجح من طرفي الحكم اذا لم يكن جازما والوهم هو المرجوح منها على ما عرف في اصول الفقه  
 فالظن قسم للوهم فكيف يجعل بمعناه وعلى تقدير تسليم ذلك قد تقدم ان مسلما اخرج من وجه آخر عن قتادة عن عطاء  
 عن عبيد بن عمير عن عائشة بلا شك ولا مرية وقال البيهقي هالك (قتادة لم شك في انه عن عائشة) فهذه رواية  
 صحيحة متصلة لا شك فيها فكيف يجعل الحديث منقطعا وحديث ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير حديث آخر لا يصل  
 به حديث عبد الملك كما قد مناهم ذكر (ان الشافعي قيل له هل يروي عن ابن عباس صلوة ثلاث ركعات فقال نعم انا  
 سفيان عن سليمان الاحول سمعت طاووسا يقول خسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في  
 اربع سجعات فقليل له فاجل زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس اثبت من سليمان الاحول عن طاووس  
 عن ابن عباس فقال الشافعي الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن اسلم روي عن عبد الله بن ابي بكر  
 عن صفوان بن عبد الله رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين  
 \* قلت \* سؤال السائل عجيب فان رواية الاحول موقوفة لا تساوي رواية زيد بن اسلم لانها مرفوعة فلا يحتاج  
 الى الترجيح فكدن الواجب ان يذكر الشافعي للسائل ان رواية ابن اسلم مقدمة لرفعها ولا يحتاج الى ترجيح  
 روايته برواية صفوان ولو احتج الى ذلك فرواية صفوان لا تصلح لذلك لان البيهقي ذكرها في كتاب المعرفة  
 من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسلمي عن ابن ابي بكر عن عمرو او صفوان ولا ادري من عمرو هذا واما  
 الاسلمي فكشوف الحال ثم قال البيهقي (وابن عباس لا يصلي خلاف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قلت \*

الشان في صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صح انه صلى في كل ركعة ثلاث ركوعات فرواية الاحول موافقة لذلك غير مخالفة ثم قال البيهقي (واذا كان عطاء بن يسار و صفوان بن عبد الله والحسن يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الاحول كانت رواية ثلاثة اولى ان تقبل) قلت سليمان لم يرو تلك الرواية عن ابن عباس بل عن طاووس عن ابن عباس فكانت العبارة الجيدة ان يقول يروون خلاف ما روى طاووس ومن علم ان البيهقي لم يذكر رواية الحسن عن ابن عباس ولم اجد ذلك في شيء من الكتب ورواية صفوان ضعيفة كما مر فلم يبق الا رواية عطاء بن يسار و طاووس اجل منه ثم ذكر (ان السائل قال للشافعي فقد روي عن ابن عباس انه صلى في الزلزلة ثلاث ركعات في كل ركعة وان الشافعي قال له لو ثبت عنه اشبه ان يكون فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة) قلت قد ذكر البيهقي فيما بعد ان ذلك ثابت عنه ثم ذكره بسنده وفي آخره (ثم قال ابن عباس هكذا صلوة الآيات) وهذا اللفظ يقتضيه انه لا فرق عنده بين صلوة الخسوف والزلزلة لان الكل آية قال البيهقي (وروي خمس ركعات في ركعة باسناد لم يحتج به صاحب الصحيح ولكن اخرجه ابو داود في السنن) قلت لا يلزم من عدم احتجاج الشافعي باسناد ان يكون ضعيفا وقد قد منافي باب النهي عن فضل المحدث ان البيهقي قال في كتاب المدخل وقد بقيت احاديث صحاح لم يخرجها وليس في تركها اباها دليل على ضعفها والحديث الذي ذكر ان ابا داود اخرجه هو من حديث ابي جعفر الرازي عن الربيع بن انس عن ابي العالية عن ابي بن كعب وقد ذكر البيهقي فيما مضى في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لم يترك اصل القنوت حديثا في سنده ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس ثم ذكر عن ابي عبد الله هو الحاكم (انه قال هذا اسناد صحيح) و ابو العالية تابعي جليل اخرج له الجماعة فقتضى هذا ان الحديث الذي اخرجه ابو داود صحيح قال البيهقي او يذكر عن الحسن البصري ان عليا صلى في خسوف الشمس خمس ركعات واربع سجعات) قلت ذكره في كتاب المعرفة وقال رواية الحسن عن علي لم تثبت واهل العلم بالحديث يرويهامرسلة انتهى كلامه وحديث أبي المتقدم بقوى هذا المرسل ومذهب الشافعي ان المرسل اذا روي من وجه آخر مسندا كان محتجابه ثم ذكر البيهقي حديثا فيه اربع ركعات في ركعة من رواية حنش عن علي ثم قال (حنش بن المعتمر وقيل حنش بن ربيعة قال البخاري يشككون في حديثه وقال النسائي ليس بالقوي) قلت هذا جرح يسير وفي التهذيب للمزي وثقه ابو داود واخرج له هو والترمذي والنسائي بقرات بخط الصريفي قال ابن المديني حنش الذي روى عن فضالة هو حنش الصنعاني وليس هذا حنش بن المعتمر الكنافي صاحب علي ولا حنش بن ربيعة الذي صلى خلف علي صلوة الكسوف انتهى كلامه وهو يدل على انه جرحه

المصير الى ذلك الحديث اولى \*

\* قال \* باب ما يستدل به على جواز اجتماع الحسوف والعيد لجواز وقوع الحسوف في عاشر الشهر \*

\* قلت \* لم يذكر ذلك بسند طائل \*

\* قال \* باب الخروج بالضعفاء يعني للاستسقاء \*

ذكر فيه حديث ابي هريرة (لولا شباب خشع) الى آخره \* قلت \* في سنده ابراهيم بن خيثم قال البيهقي (غير قوي) واهل هذا الشأن اغلظوا فيه القول فقال النسائي متروك وقال ابو الفتح الازدى كذاب وقال الجوزجاني اختلط بآخره ذكره صاحب الميزان وذكر له هذا الحديث والبيهقي الان القول فيه لما لم يقع ذكره في اسناد هو حجة دله فلما وقع ذكره في مثل ذلك وهو باب الكدالة بالبدن اطلق البيهقي القول فيه بانه ضعيف \*

\* قال \* باب الدليل على ان السنة في الاستسقاء السنة في صلاة العيد بن \*

ذكر في آخره حديثا في سنده محمد بن عبد العزيز فقال (هو غير قوي) \* قلت \* هذا ايضا من جنس ما تقدم اغلظوا القول فيه قال البخاري هو منكر الحديث وقال النسائي متروك الحديث وضعفه الدارقطني وقال ابو حاتم ضعيف الحديث ليس له حديث مستقيم \*

\* قال \* باب ما جاء في النيل \*

ذكر فيه قول عمر رضي الله عنه (اغتسلوا من البحر) \* قلت \* هو غير مناسب للباب \*

\* قال \* باب ما كان يقول اذا رأى المطر \*

ذكر فيه حديث الوليد بن مسلم (ثنا الاوزاعي حدثني نافع عن القاسم عن عائشة كانت عليه السلام اذا رأى المطر) الحديث ثم قال (استشهد به البخاري وكان ابن معين يزعم ان الاوزاعي لم يسمع من نافع ويشهد لقوله ما انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن الاوزاعي حدثني رجل عن نافع) فذكره \* قلت \* قد صرح الاوزاعي في تلك الرواية الجيدة بالسماع من نافع وكذلك اخرجه النسائي في اليوم والليلة وتابع عبد الحميد بن حبيب الوليد بن مسلم فرواه كذلك عن الاوزاعي هكذا اخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن عبد الحميد فذكره وبهذا يظهر ضعف كلام ابن معين ولو صح الطريق الذي فيه الواسطة لا يلزم من ذلك عدم سماع الاوزاعي منه بل يحمل على انه سمعه منه ثم من رجل عنه \*

باب يخرج بكون منها المطر

قال \*

ذكر فيه حديث (نصرت بالصبا) قلت \* ليس هو بمناسب للباب \*

قال \* باب الدليل على ان تارك الصلوة يكفر كفرا يباح به دمه ولا يخرج به عن الايمان \*

ذكر فيه حديث ( امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله و يقيموا الصلوة ) قلت \* لا يلزم من المقاتلة على الصلوة جواز قتل الممتنع عنها اذ لم يقاتل فمن استدل على ذلك بقوله اقاتل فقد سماه اذ لا يلزم من المقاتلة القتل وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب الخلاف في قتال اهل البقي عن الشافعي ( انه بحث هذا البحث ) وان استدل البيهقي بان العصمة ثبوت على المجموع فلا ترتب على فعل بمضه فهذه دلالة مفهوم والخصم يترافع في ذلك ولو سلمه فنطوق حديث لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث يرجع عليه فثبت ان هذا الحديث غير مطابق للمادة عام البيهقي من اباحة دم تارك الصلوة بلا جعود وكذا الكلام على حديث ابن عدى المذكور من بعد اذ مفهومه قتل من لم يصل وكذا حديث ام سلمة وذكر الطبري باسناده عن الزهري قال ان تركها لانه ابدع غير الا سلام قتل وان كانت انما هو فاسق فانه يضرب ضربا مبرحا ويسجن حتى يرجع وكذا الذي بفطر في رمضان قال الطبري وهو قولنا واليه ذهب جماعة من الائمة من اهل الحجاز والعراق مع شهادة النظر والصحة وهو قول ابي حنيفة واصحابه وداود ذكره ابو عمر في الاستذكار \*

باب تسلية المريض

قال \*

ذكر فيه حديث معلى بن اسد ( ثابده العزيز بن المختار ثنا خالد بن عكرمة عن ابن عباس دخل عليه السلام على اعرابي يعود فقال لا بأس طهور ان شاء الله قال قلت طهور كلا بل هي تقور او تشور على شيخ كبير تزيره القبور ) الحديث ثم قال ( ورواه ابو كامل عن عبد العزيز في الحديث لا بأس طهور ان شاء الله قال فقال طهور كلا بل هي هي تقور ) قلت \* كذا في ثلاثة نسخ جيدة مسموعة من هذا الكتاب ولا زيادة في رواية ابي كامل كما ترى \*

باب ما يستحب من غسل الميت في قميص

قال \*

ذكر فيه انهم اختلفوا في غسله عليه السلام فقال بعضهم انجرد من ثيابه كما انجرد موتانا او تغسله وعليه ثيابه فالق الله عليهم السنة الى ان قال ( فقال قائل من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوه وعليه ثيابه فتسلوه وعليه قميصه ) قلت \* كان ذلك خاصا به عليه السلام لان قولهم كما انجرد موتانا دليل على ان التجريد كان عادتهم ومشهور

وان راوى هذا الاثر هو ابن ربيعة وقد تقدم ان مسلماً اخرج من حديث ابن عباس اربع ركعات في ركعة ثم ذكر البيهقي عن جماعة من المحققين (انهم ذهبوا الى تصحيح هذه الاعداد وانه عليه السلام فعلها مرات وان الجميع جائز وانه كان يزيد في الركوع اذا لم ير الشمس انجلت قال البيهقي والذي اشأه الشافعي من الترجيح اصح) قلت \* بل ما قاله هؤلاء الجماعة اصح لا ناقد قد منا ان هذه الاعداد كلها صحيحة وفي ترجيح الشافعي للركعتين في ركعة تخطية بقية الرواة وفيما قاله اولئك لا وقال ابن رشد في القواعد الاولى هو التخيير فان الجمع اولى من الترجيح \*

### \* باب من صلى ركعتين \*

\* قال \*

ذكر فيه حديث ابي بكر (فصلى بنا ركعتين وتأولها بانه يريد ركعتين في كل ركعة ركوعين) \* قلت \* قوله في رواية اخرى فصلى ركعتين كما تصلون يا بني ذلك وكذا اخرج ابن حبان في صحيحه وفي لفظ آخر له ركعتين مثل صلواتكم وتأول البيهقي قوله كما تصلون (بان صلاة الكسوف كانت مشهورة فيما بينهم فاشار اليها) وقال في آخر هذا الباب (والفاظ هذه الاحاديث تدل على انها راجعة الى الاخبار عن صلواته يوم توفي ابنه عليه السلام) وقال فيامضي في باب من صلى في كل ركعة ثلاث ركوعات (ومن نظري هذه القصة وفي التي رواها ابو الزبير عن جابر علم انها واحدة وانه انما فعلها يوم توفي ابنه) وكان مقصوده الرد على الجماعة الذين ناووا انه عليه السلام فعلها مرات فاذا كانت القصة واحدة وانما صلاها عليه السلام يومئذ فمن اين كانت صلاة الكسوف مشهورة حتى اشار اليها بل اشار الى الصلاة المعهودة المتعارفة بينهم وهي التي في كل ركعة من ركعات واحد وفي قوله عليه السلام فصلوا كما حدث صلوة صليتموها من المكتوبة كما سياتي ان شاء الله تعالى في حديث النعمان وقيصة تصريح بذلك فان صلوة الكسوف كانت ضحى كما ذكره البيهقي فيامري في باب كيف يصلى في الكسوف وعزاه الى البخاري فاحداث الصلوة من المكتوبة حينئذ صلوة الصبح فدل ذلك على ان الركوع في الكسوف كالركوع في صلوة الصبح وهذا قول والذي في بقية الاحاديث فدل القول مرجح على الفعل وهذا الوجه ايضا شبه باصول الصلوات فكان اولى ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن سمرة ولفظه (فقرأ بسورتين وركع ركعتين) ثم قال (يحتمل ان يكون مراده بذلك في كل ركعة فقد روينا عن جماعة اثبتوه والمثبت شاهد فهو اولى بالقبول) \* قلت \* قد تقدم انهم اثبتوا اكثر من ركعتين في كل ركعة بطرق صحيحة فوجب عليه ان يقول بذلك واول راض سيرة من يسيرها ثم ذكر حديث ابي قلابة عن النعمان بن بشير ثم قال (مرسل ابو قلابة لم يسمعه من النعمان انما رواه عن رجل عنه) \* قلت \* اخرج ابو داود والنسائي وغيرهما عن ابي قلابة

عن النعمان وصرح صاحب الكمال بسامعه من النعمان وقول البيهقي (لم يسمعه منه) دعوى بلا دليل ولو صح الطريق الذي ذكره البيهقي وفيه عن ابي قلابه عن رجل عن النعمان لم يدل على انه لم يسمعه من النعمان بل يحتمل انه سمعه منه ثم من رجل عنه وقال ابن حزم ابو قلابه ادرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ثم رواه عن آخر عنه لمحدث بكتنا روايته وصرح ابن عبد البر في التمهيد بصحة هذا الحديث وقال من احسن حديث ذهب اليه الكوفون حديث ابي قلابه عن النعمان قال البيهقي (ورواه الحسن عن النعمان خاليا عن هذه اللفاظ التي نوهم خلافا) قلت \* يريد قوله فاذا رأيت ذلك فصلوا كاحداث صلوة صليتموها من المكتوبة \* وهذا مصرح بالخلاف وليس بنوهم كما زعم البيهقي ثم روايته من نقص ليست بحجة بل من زاد الذي زاد مثبت ثم ذكر رواية الحسن عن النعمان وقال في آخرها (وهذا اشبه ان يكون محفوظا) قلت \* هذه دعوى ولم اجد من صرح بان الحسن سمع من النعمان وقال البرديجي الذي صح للحسن سماعه من الصحابة انس وعبد الله بن مغفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء وهذا يقتضي انه لم يسمع من النعمان ثم ذكر البيهقي حديث ابي قلابه عن قبيصة الهلالي ثم قال وهذا ايضا لم يسمعه ابو قلابه من قبيصة انما رواه عن رجل عنه) ثم ساقه من حديث ابي قلابه (عن هلال بن عامر ان قبيصة حدثه الى آخره) قلت \* اخرجه ابو داود والنسائي من حديث ابي قلابه عن قبيصة وقوله (لم يسمعه ابو قلابه من قبيصة) دعوى والسند الثاني الذي استدل به البيهقي ضعيف فيه عباد بن منصور قال ابن الجوزي في كتابه لم ير ضعه يحيى بن سعيد وقال ابن معين ليس بشي وقال علي ابن الجنيدي متروك وقال النسائي ضعيف وقد كان ثعلبي ورواه عن عباد ربحان بن سعيد قال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وقال البرديجي احاديث ربحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن ابي قلابه عن انس مناكير ثم لو صح هذا السند الذي فيه الواسطة بين ابي قلابه وقبيصة لا يلزم من ذلك انه لم يسمع من قبيصة ثم قال البيهقي (من اثبت عدد ركوعه في كل ركعة اولى بالقبول ممن لم يثبت) قلت \* وكذا من روى في كل ركعة ثلاث ركوعات واكثر ثم ذكر (ان الشافعي رجع احاديثهم بان الجائي بالزيادة اولى ان يقبل لانه اثبت ما لم يثبت الذي نقص) قلت \* فينشد يجب عليه ان يقول بالزيادة على ركعتين في كل ركعة لانها جاءت من طرق صحيحة كما تقدم او بخير المصلي كما تقدم عن ابن راهويه وغيره ويجب عليه ايضا ان يقول بتطويل السجود كما قال بتطويل الركوع لانه صح من حديث عائشة وورد من حديث غيرها ايضا وظاهر مذهب الشافعي انه لا يطول السجود \*

باب من قال يسر بالقراءة في الخسوف

قال \*

قلت ذكر في الباب الذي يليه حديثا صحيحا صريحا في الجهر واحاديث هذا الباب فيها دلالة على الاسرار فكان



عندهم ولم يكن ذلك خافيا عن النبي عليه السلام بل الظاهر انه كان يأمرهم لانهم كانوا ينتهون الى امره ولان  
التجريد عادة الحى وامكن للفصل وقد يتنجس الثوب بما يخرج منه وذلك مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم  
لانه طاهر حيا وميتا بخلاف غيره ثم ذكر حديد ثانياً سنداً ابو بردة فقال (يعني يريد بن عبد الله بن ابي بردة  
عن علقمة) قلت \* ذكر المزي هذا الحديث في اطرافه وعزاه الى ابن ماجة وفي آخره ابو بردة هذا اسمه  
عمرو بن يزيد التميمي كوفي وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب من قال يسلم الميت حديثاً بهذا السند ثم قال  
(ابو بردة هذا هو عمرو بن يزيد التميمي) ثم ان البيهقي ضعفه \*

\* قال \* **باب ما يفصل به الميت** \*

قال فيه (وكان اصحاب عبد الله يقولون الميت يفصل وترا) الى آخره \* قلت \* مقتضى هذا اللفظ ان ذلك  
ثابت عنهم ثم روى ذلك بسند فيه حماد بن ابي سليمان وقد ضعفه هو في باب الزنا لا يحرم الحلال \*

\* قال \* **باب المريض ياخذ من اظفاره وعاتيه** \*

ذكر في آخره قول عائشة (علام تنصون ميتكم اى تسرحون شعره) \* ثم قال (وكانها كرهت ذلك اذا سرحه بمشط ضيقة  
الاسنان) \* قلت \* اللفظ مطلق فلا ادري من اين التقييد بمشط ضيقة الاسنان \*

\* قال \* **باب المحرم يموت** \*

ذكر فيه حديث محمد بن كثير (عن الثوري عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في المحرم الذى  
وقصته راحلته وقوله عليه السلام ولا تخمر ولا راسه) ثم قال (رواه مسلم عن ابي كريب عن وكيع عن الثوري بمعناه  
الا انه قال ولا تخمر ووجهه ولا راسه) \* قلت \* وكذلك اخرجه النسائي عن عبدة بن عبد الله عن ابي داود الحفري  
عن الثوري كرواية وكيع فتابع الحفري وكيعاً ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن جعفر (ثنا شعبة سمعت ابا بشر عن سعيد  
ابن جبيرة عن ابن عباس) الحديث وفيه (ان لا يمسوه بطيب خارج راسه قال شعبة ثم حدثني بعد ذلك فقال خارج  
راسه ووجهه) ثم قال (رواه مسلم عن محمد بن بشار وغيره عن محمد بن جعفر) \* قلت \* اخرجه النسائي عن محمد  
ابن بشار بسنده المذكور ولم يفرد الراس بل قال خارج راسه ووجهه \* واخرجه ابن حزم في حجة الوداع من  
حديث خلف بن خليفة عن ابي بشر ولفظه ولا يغطي راسه ووجهه \* واخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي  
اسامة عن شعبة عن جعفر بن اياس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ولفظه ولا تخمر ووجهه وراسه \* ثم ذكر  
البيهقي (ان مسماراً روى عن عبد بن حميد عن عيسى بن موسى ثنا اسرا ئيل عن منصور عن سعيد بن جبيرة

عن ابن عباس) الحديث وفيه ولا تغطوا وجهه \* ثم قال البيهقي هو وهم من بعض رواة في الاستناد والمتن الصحيح منصور عن الحكم عن ابن جبير كذا أخرجه البخاري ومته لا تغطوا راسه وذكر الوجه فيه غريب) قلت \* قد صح النهي عن تغطيتها فجمعها بعضهم واغرد بعضهم الراس وبعضهم الوجه والكل صحيح ولا وهم في شيء منه وهذا أولى من تغطيت مسلم \* قال البيهقي (ورواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير فذكر الوجه على شك منه في متنه ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن أحسن سياقة أولى أن تكون محفوظة) \* قلت \* رواية أبي الزبير أخرجهما مسلم في صحيحه ولفظه وان تكشفوا في وجهه حسبه قال وراسه \* وحسبه بمعنى ظنته ولا شك هنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلمنا ذلك فالوجه لاشك فيه وانما وقع الشك في الراس ولا يضر ذلك لأن الرواية تكشف الراس صحيحة كثيرة فلا التفات إلى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا أن الذين ذكروا الوجه لم يشكوا أيضاً وساقوا المتن أحسن سياقة فروايتهم أولى أن تكون محفوظة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في أبواب الكسوف (أن الجاني بالزيادة أولى أن يقبل لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص) فمقتضى هذا أن المحرم إذا مات لا يغطي راسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه أنه يغطي وجهه وأما أبو حنيفة ومالك وغيرهما فالحرم عندهم في حق التكفين كغيره لأن إحصاءه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت أن مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث \* وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر وفي الموطأ مالك عن نافع أن ابن عمر كان ابنه واقدا ومات بالجحفة محرماً وخر راسه ووجهه وقال لولا أنا حرم لطيبناه \* قال مالك وانما يعمل الرجل مادام حياً وإذا مات فقد انقضى العمل \* وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنها سألت عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتكم \* وحدث ابن عباس ليس بعامة بل هو واقعة عين أطلع عليه السلام على بقاء إحصاء ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى إلى غيره إلا بدليل ولو بقي إحصاءه لطيف به وكملت مناسكه ولأنه أمر بفعله بماء وسدر والمحرم لا يقتسل بالسدر عند الشافعي حكاه عنه ابن المنذر في الإشراف وقال ابن القصار ويدل على أن الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه السلام فإنه يموت ملبياً \* ولم يقل فإن المحرم كما قال فإن الشهيد يبعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك \* ثم ذكر البيهقي (عن ابن عيينة أنه قال وزاد إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه عليه السلام قال وخرروا وجهه) الحديث \* قلت \* فيه امران \* أحدهما أن ابن عيينة لم يذكر سنده \* والثاني \* أن ابن أبي حرة ضعفه الساجي ثم قال البيهقي (قال الشافعي أنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان

صنع نحو ذلك أي نحو رواية إبراهيم بن أبي حرة \* قلت \* فيه امران \* أحدهما أن ابن شهاب لم يدرك عثمان \* والثاني \* أن سعيد بن سالم متكلم فيه قال الساجي اضطرب فيه ابن معين وضعفه أحمد وغيره ثم ذكر البيهقي بسنده (عن الزهري أن عبد الله بن عبد الله بن الوليد توفي في زمن عثمان وهو صرم فلم يخمر رأسه) \* قلت \* في سنده أبو العباس الثقفي عن قتيبة والثقفى هذا لا أدري من هو وقد تقدم أن الزهري لم يدرك عثمان ثم ذكر (عن الضحاك عن ابن عباس قال المحرم إذا مات لم ينط رأسه) \* قلت \* الضحاك هو ابن مزاحم لم يلق ابن عباس وفي كتاب ابن الجوزي كان شمة لا يحدث عنه ويتكران يكون لني ابن عباس وقال يحيى بن سعيد هو عندنا ضعيف وفي سنده شرك القاضي متكلم فيه قال البيهقي في باب أخذ الرجل حقه من يمينه لم يحتج به أكثر أهل العلم بالحديث ثم ذكر البيهقي حديث (خمر وأجوه موتاكم ولا تشبهوا اليهود) ثم قال (وهذا إن صح يشهد روايته ابن أبي حرة في الأمر بخمر الوجه) \* قلت \* هو مرسل كما بينه البيهقي فيما بعد ثم هو مع إرساله منكرو لا يجوز أن يقوله عليه السلام لأنه لا يعمل إلا الحق واليهود لا يكشف وجوه موتاهم ثم على تقدير صحته لا يشهد لرواية ابن أبي حرة لأنها في المحرم وهذا الحديث يعم كل الموفى \*

\* قال \* ❦ باب لا يتبع الميت بار ❦

ذكر فيه حديث أبي هريرة وفي آخره (ولا يمسي بين يديها ثم قال يريد والله أعلم ولا يمسي بين يديها بنار كما لا تتبع بنار) \* قلت \* في الحديث ثلاثة مجاهيل الراوى عن أبي هريرة وابنه وباب بن عمير فسكت البيهقي عنهم وقيد قوله ولا يمسي بين يديها بالله بالار وهذا القيد زيادة تقدير لا دليل عليه بل الاظهر أن المراد لا يمسي بين يديها بل خلفها وقد قرأت في سنن أبي مسلم الكشي باب المتحى بين يدي الجنازة ثم ذكر حديث أبي هريرة لا يتبع الجنازة صوت ولا نار ولا يمسي بين يديها وايد ذلك حديث الجنازة متبوعة ليس منها من تقدمها وان كان فيه كلام سياقي أن شاء الله تعالى وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال قلت لعقمة أيكراه المشي خلف الجنازة قال لا إنما يكره السير أمامها وهذا سند صحيح \*

\* قال \* ❦ باب ما يفصل الرجل امرأته ❦

ذكر فيه حديث عائشة وقوله صلى الله عليه وسلم لها (ما ضررك لو مت قبلى فنفسك) إلى آخره \* قلت \* في سنده محمد بن اسحق نكلوا فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ بتوقوت ما ينفرد به) والبخاري أخرج هذا الحديث من جهة عائشة وليس فيه قوله نفسك وعلى تقدير ثبوت هذه الزيادة فازواجه عليه السلام

حرام على المؤمنين لانهن نساؤه في الجنة فحكمه الزوجية باق ثم ذكر (ان فاطمة اوصت ان يسلمها على واسماء) قلت في سنده من يحتاج الى كشف حاله ثم الحديث مشكل فقي الصحيح ان عليا دفنها ليل ولم يعلم ابابكر فكيف يمكن ان يسلمها زوجه اسماء وهو لا يعلم وورع اسماء بمنعها ان لا تستاذنه ذكر ذلك البيهقي في الخلافيات واعتذر عنه بما لم يخلصه انه يحتمل ان ابابكر علم ذلك واحب ان لا يرد غرض علي في كتابته منه انتهى كلامه وعلى تقدير ثبوت هذا الحديث فهي كانت زوجته في الدنيا والاخرة لقوله عليه السلام كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الاسببي ونسبي فالسبب الذي كان بينهما لم يقطعه الموت ومذهب ابي حنيفة والثوري والشعبي ان الرجل لا يسلم امرأته ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه غسل امرأته) قال (وروي في غسل الرجل امرأته عن علقمة وجابر بن زيد وابي قلابه وغيرهم من التابعين وروي عن ابن مسعود انه غسل امرأته باسناد ضعيف) قلت اطال الكلام وكرر وكان الوجه ان يقول عقب ذكره غسل ابن مسعود لا امرأته سنده ضعيف ثم قال (وروي عن الحجاج بن اوطاة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الرجل احق بغسل امرأته) قلت لم يذكر سنده الى الحجاج ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج وقال البيهقي في باب من قال الرهن مضمون معمر بن سليمان غير معتمد به والحجاج ايضا منكم فيه وداود بن الحصين وان وثق الا ان ابن المدني قال ما روي عن عكرمة فتكره وقال ابن عيينة كذا تقي حديثه \*

قال \* باب غسل المرأة زوجها \*

ذكر فيه (ان ابابكر اوصى ان تغسله اسماء بنت صبيس) قلت في سنده الواقدي قال البيهقي هنا ليس بالقوي وضعفه في باب قتل القبيلة وغيره \*

قال \* باب من استحب الخبرة وما صيغ غزله \*

ذكر فيه حديث (خير الكفن الحلة) ثم قال (الحلة ثوبان احمران غالبا) قلت ما رايت احدا من اهل اللغة قيدهما بالحبرة \*

قال \* باب الخطوط للميت \*

ذكر في آخره حديث (اذ اجمرت الميت فاوتروا) من رواية ابي سفيان عن جابر ثم حكى (عن ابن معين انه قال لم يرفعه الا يحيى بن آدم ولا ظنه الا غلطا) قلت كان ابن معين بناء على قاعدة اكثر الحديثين انه ادروى الحديث مرفوعا وموقوفا بالحكم بالوقف والصحيح الحكم بالرفع لانه زيادة ثقة ولا شك في توثيق يحيى بن آدم كذا ذكر النووي والحاكم صحيح هذا الحديث \*

\* قال \*

\* باب رش الماء على القبر ووضع الحصباء عليه \*

خرج قبه عن الشافعي اثار ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي عليه السلام رش على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصباء قال الشافعي والحصباء لا تثبت الا على قبر مسطح \* قلت \* ابراهيم هو الاسلمي مكشوف الحال وفي سماعه من جعفر بن محمد نظر والحديث بعد هذا كله مرسل وقد يكون با على القبر تسطيح يسير بوضع فيه الحصباء ولا يخرج ذلك عن كونه مستجابا اعتبارا غالب \*

\* قال \*

\* باب تسوية القبور وتسطيحها \*

ذكر فيه امره عليه السلام عليا ان لا يترك قبر امشرفا للاسواء ولا يمثالا لاطمسه \* قلت \* الظاهر ان المراد قبور المشركين بقرينة عطف التمثال عليها وكانوا يجعلون عليها الانصاب والابنية فاراد عليه السلام ازالة اثار الشرك ثم ذكر سوال القاسم بن محمد عائشة (ان تكشف له قبره صلى الله عليه وسلم وقبور صاحبيه قال فكشفت لي عن ثلاثة قبور لامشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء) الى آخره \* قلت \* الكلام على هذا الحديث يأتي في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ثم ذكر (عن الحسين بن صالح عن ابي البراء انه رأى قبورهم مستطيرة) \* قلت \* الحسين وابو البراء لم اعرف حالهما والمستطيرة في اللغة هي المنتشرة وائس ذلك بصريح في معنى المستطحة لان المسنمة ايضا فيها انتشار من اسفلها وليس في هذا الباب حديث صريح في التسطيح والا دلة الآية الله على التسليم مصرحة بذلك فكانت اولى \*

\* قال \*

\* باب من قال بتسليم القبور \*

قال (فيه متى صححت روايته \* القاسم قبورهم مبطوحة دل ذلك على التسطيح) \* قلت \* لم ار احدا صرح بان المبطوح هو المسطح وعن ابن الزبير انه لما اراد بناء الكعبة كانت في المسجد جرائم فقال ايها الناس ابطحوا افاهاب الناس الى بطحه \* قال الزمخشري في الفائق البطح ان يجعل ما ارتفع منه منبطحا اي منخفضا حتى يستوى ويذهب التفاوت انتهى كلامه فعلى هذا قوله مبطوحة معناه ليست بمشرفة وقوله لامشرفة ولا لاطية يدل على ذلك وكذا حديث علي لا تترك قبر امشرفا للاسوية اي سويته بالقبور المعتادة وقيل في قوله تعالى قادرين على ان نسوي بنانه \* اي نجعلها مستوية وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على ترييع ولا تسليم لانه يجوز ان يكون مبطوحة بالبطحاء وهي مسنمة وفي التجريد للقدرى يحتمل ان تكون مبطوحة والتسليم في وسطها فهذا الخبر محتمل وحديث التمار صريح في التسليم وذكر البيهقي حديث التمار ثم قال

له حديث القاسم اصح وأولى أن يكون محفوظاً) قلت: هذا خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن بل حديث التمار اصح لأنه مخرج في صحيح البخاري وحديث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن سفيان التمار دخلت البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره وقبر أبي بكر وعمر مسنمة وفيه أيضاً ثنائي بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي رأيت قبور شهداء أحد جثاء مسنمة وهذا السند ان صحيحان وحكى الطبري عن قوم أن السنة التسنيم واستدل لهم بأن هيئة القبور سنة متبعة ولم يزل المسلمون يسنمون قبورهم ثم قال ثنائي بن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد بن أبي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر مسنماً قال الطبري لأحب أن يتعدى فيها أحد المعنيين من تسويتها بالأرض أو رفعها مسنمة قد رُشهر على ما عليه عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بنسطيح.

قال: ﴿باب غسل المرأة﴾

ذكر فيه حديث حفصة بنت سيرين (عن أم سليم إذا توفيت المرأة) الحديث وعزاه إلى الترمذي قلت: لم أجده في كتاب الترمذي وما رأيت أحد غير البيهقي عزاه إليه.

قال: ﴿باب السنة الثابتة في تضيير شعر راسها ثلاثة قرون والقائم خلفها﴾

ذكر فيه قول أم عطية فضفرنا راسها نأصيتها وفرنيتها ثلاثة قرون) قلت: ليس في ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم سنة وإنما فعله بعض النسوة والجديد من قول الشافعي أن قول الصحابة وفعلهم ليس بحجة فكيف يجعل فعل بعض النساء سنة ثابتة قال القاضي عياض ليس في الحديث معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم بفعل أم عطية فيحمل سنة وحجة انتهى كلامه ولهذا أنكر ابن حنبل مشطون وكره التسريح حكى ذلك عن صاحب المفني ويؤيد هذا ما ذكره البيهقي فيما مضى (أن عائشة قالت حلام تنصون ميتكم أي تسرحون شعره).

قال: ﴿باب ما يستدل به على أن الكفن والموتة من جميع المال﴾

ذكر فيه حديث أبي هريرة قال قال عليه السلام ما يسرني أن لي مثل أحد دهباً وفي آخره (وأخلف عشرة أواق إلا في ثمن كفن أو قضاء دين) قلت: رواه عن أبي هريرة عبد الله بن شقيق متكلم فيه وكان التيمي سيئ الرأي فيه ورواه عنه قتادة بلفظ العننة وهو مدلس ورواه عن قتادة الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف قال يحيى ليس بثقة وليس بشيء وقال أبو حاتم مضطرب الحديث وقال أبو داود منكر الحديث والمحموظ في هذا الحديث ما يسرني أن لي أحد أذهباً يبيت عندي منه دينار إلا ديناراً أرصده لدين ثم ذكر (عن علي قال الكفن

من راس المال \* قلت \* في سنده حسين بن عبد الله بن ضميرة كذبه مالك وابو حاتم الرازي وقال احمد والنسائي  
والفلاس متروك وقال يحيى ليس بثقة ولا مأمون وفي سنده ايضا جماعة لم اعرف حالهم \*

قال \* باب السقط يفسل ويكفن ويصلى عليه ان استهل او عرفت له حياة \*

\* قلت \* ذكر المنذرى في الاشراف عن الشافعي قال حياة الجنين اذا عرفت بتحريك او صباح او نفس  
او رضاع كانت احكامه احكام الحي ثم ذكر انه رد عليه بقوله عليه السلام ما من مولود يولد الا معه  
الشیطان فيستهل صار خالنا خبر وليس بامرفلا يجوز غيره ثم ذكر البيهقي عن يونس عن زياد  
ابن جبيرة عن المغيرة بن شعبة قال واحسب ان اهل زياد اخبروني انه رفعه الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكر الحديث وفي آخره (والسقط يصلى عليه) \* قلت \* فيه امران \* احدهما انه مطابق غير مقيد  
بما اذا استهل او عرفت حياته فهو غير مطابق لمذعي البيهقي ولهذا اورد الترمذي هذا الحديث في الصلوة  
على الاطفال ثم قال والعمل عليه عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا يصلى على  
الطفل وان لم يستهل بعد ان علم انه خلق وهو قول احمد واسحاق \* والثاني \* انه لم يتيقن برفعه الى النبي صلى الله عليه  
وسلم وقد جعل البيهقي فيما مضى في غير موضع مثل هذا شكاً ثم قال البيهقي (قال ابراهيم بن ابي طالب قول يونس  
ابن عبيد وحدثني بعض اهل انه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن  
عبيد الله بن جبيرة) \* قلت \* كان البيهقي يريد بذلك تقوية رفع الحديث وان قول يونس فيما تقدم اهل زياد  
اراد سعيد بن عبيد الله هذا الا ان يونس لم يقل وحدثني بعض اهل كذا ذكر ابن ابي طالب ولكن لفظه واحسب  
ان اهل زياد اخبروني كما تقدم ثم قوله رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن عبيد الله لم يذكر سنده الى يونس  
في روايته عن سعيد بن عبيد الله لينظر فيه ولم ارا احدا ذكر يونس رواه عن سعيد هذا بل ذكر ابن ابي شبة  
في مصنفه عن يونس انه قال واهل زياد يرفعونه الى النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا احفظه فظهر بهذا ان  
الحديث من هذا الوجه موقوف ورفعه غير واضح وقد رفعه البيهقي فيما بعد من حديث سعيد بن عبيد الله بن  
جبيرة عن زياد بن جبيرة عن ابيه عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه الترمذي من هذا الطريق  
وقال حسن صحيح رواه اسراييل وغير واحد عن سعيد بن عبيد الله فكان الوجه اقتصار البيهقي على هذا الوجه  
ثم ذكر حديث اسمعيل المكي (عن ابي الزبير عن جابر قال عليه السلام اذا استهل الصبي) الحديث ثم قال (اسعمل بن  
مسلم المكي غيره اوثق منه) \* قلت \* هذا ثوبق من البيهقي له وقد خالف ذلك في باب العاس في المسجد فقال

(غير قوي) وقال في باب اختناث الأسقية (قد ضعف) وقال في باب تكفير الساحر (ضعيف) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال يحيى لم ير ل مختلطاً وليس بشيء وقال علي اجمع اصحابنا على ترك حديثه وقال النسائي وحلى بن الجنيد متروك الحديث \*

\* قال \* **باب المسلمين يقتلهم المشركون في المعترك فلا تغسل القتلى** \*

ذكر فيه حديث الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن عن كعب بن جابر حديث (ولم يصل عليهم) ثم ذكر حديث اسامة ابن زيد عن الزهري عن انس حديث (ولم يصل على احد من الشهداء غيره يعني حمزة) ثم حكى عن ارقطى قال هذه اللفظة ليست محفوظة وقال الترمذي سألت محمداً عن هذا الحديث فقال حديث عبد الرحمن بن كعب حسن وحديث اسامة بن زيد غير محفوظ غلط فيه اسامة \* قلت \* حكى ابن القطان عن الترمذي قال روى الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر وروى معمر عنه عن عباد بن ثعلبة عن جابر ولا نعلم احداً ذكره عن الزهري عن انس الا اسامة بن زيد وسألت محمداً عنه فقال حديث الليث اصح \* قلت \* وهذا يقتضي صحة حديث اسامة وان كان دون حديث الليث وقد ذكر البيهقي في باب الحرم كله منكر عن يعقوب بن صفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلدة المدينة ثقة مأمون واذا كان كذلك فروايجه هذه زيادة ثقة فتقبل ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة (لا يكلم احد في سبيل الله) الحديث \* قلت \* هو غير مطابق للباب الابتساف \*

\* قال \* **باب من زعم انه عليه السلام صلى على شهداء احد** \*

ذكر فيه من حديث ابي مالك (قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى احد عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة) ثم قال (هذا اصح ما في هذا الباب وهو مرسل اخرجه ابو داود في المراسيل بمناه) \* قلت \* قد جاء في هذا الباب حديث صحيح فروى جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فذكر حديثاً طويلاً وفيه ثم جيء بمجزة فصلى عليه ثم يجاء بالشهيد فيوضع الى جانب حمزة فيصلى عليه ثم يرفع ويترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم الحديث اخرجه الحاكم بطوله في كتاب الجهاد من المستدرک وقال صحيح الاسناد وذكر البيهقي في الخلافيات ان الشافعي قال منكر لهذا الحديث شهداء احد اثنان وسبعون فاذا صلى عليهم عشرة عشرة لا تكون الصلاة اكثر من سبع او ثمان وفيجعل صلى على اثنين صلاة وعلى حمزة صلاة فهي تسع صلوات فن اين جاءت سبعين انتهى كلامه والذي في مراسيل ابي داود عن ابي مالك امر عليه السلام بمجزة فوضع وجيء بتسعة فصلى عليهم فرفعوا وركب حمزة لم جيء بتسعة فوضعوا فصلى عليهم سبع صلوات حتى صلى على سبعين وفيهم



حمزة في كل صلاة صلاها فصرح بأنه صلى سبع صلوات على سبعين رجلاً فزال بذلك ما بهتكره الشافعي وظهر  
 أن ما رواه أبو داود ليس بمعنى ما رواه البيهقي ثم ذكر حديث محمود بن غيلان (ثنا أبو داود هو الطيالسي قال لي  
 شعبة أبت جري بن حازم فقل له لا يجل لك أن تروي عن الحسن بن عمار فإنه كذاب قال أبو داود فقلت لشعبة  
 ما علامة كذبه قال روى عن الحكم أشياء فلم أجدها أصلاً قلت للحكم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد  
 قال لا وقال الحسن بن عمار حدثني الحكم عن مقسم عن ابن عباس أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد إلى آخره  
 قلت ذكر الرازمي في كتابه الفاصل هذه الحكاية عن ابن المديني عن محمود عن أبي داود ثم ذكر عن  
 ابن المديني قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله الخرمي ثنا أبو داود سمعت شعبة يقول لا تعجبون من هذا  
 المجنون جري بن حازم وحماد بن زيد أتاني يسألني أن أسكت عن الحسن بن عمار ولا والله لا أسكت عنه  
 ثم قال والله لا أسكت عنه فذكر وضع الزكوة في صنف ثم قال وهذا الحسن يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن  
 عباس وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد وغسلم وأتت الحكم عن ذلك  
 فقال يصلى عليهم ولا يغسلون إلى آخره ثم قال الرازمي أصل هذه الحكاية عن أبي داود وقد خلط فيها وخلط  
 عليه فيها والخرمي اضط من ابن غيلان وبين الحكايتين تفاوت شديد ولا يستدل على تكذيب الحسن بالطريق  
 الذي استدل به شعبة لأنه استفتى الحكم في المسئلتين فافتاه بما عنده وهو أحد فقهاء الكوفة فلما قال شعبة عن  
 قال في أحد أهما هو قول إبراهيم وفي الأخرى هو قول الحسن ولا يلزم المفتي أن يفتي بما روى ولا يترك رواية  
 ما لا يفتي به هذا مذهب فقهاء الأمصار هذا ما لك يعمل بخلاف كثير مما روى والزهرى عن سالم عن أبيه أثبت  
 عند أهل الحديث من الحكم عن مقسم عن ابن عباس وقد حدث به مالك عن الزهرى ثم ترك العمل به وأبو حنيفة  
 روى حديث فاطمة بنت أبي حيش في المستحاضة ثم قال بخلافه ويمكن أن يحدث الحكم بما العمل عليه عنده  
 بخلافه فيسأله شعبة فيجيب بما العمل عليه عنده والانصاف أولى بأهل العلم قال وكان شعبة سبي الرأي في الحسن  
 وذكر بسنده أن شعبة قيل له قد عقد الحسن بن عمار مجلساً فقال أي يوم قيل يوم الجمعة قال إن كان صادراً  
 فليحدث يوم السبت هذا ما ذكره صاحب الفاصل بمعناه وفي الاستذكار لابن عبد البر قال فقهاء الكوفة ابن أبي  
 ليلى والثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي وفقهاء البصرة عبيد الله بن الحسن وغيره وفقهاء الشام سليمان  
 ابن موسى والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز يصلى على الشهداء وقال عبد الرزاق أنا ابن جريج عن عطاء قال  
 ماراً بهم يغسلون الشهيد ولا يحنطونه ولا يكفونونه قلت كيف يصلى عليه قال كما يصلى على الذي ليس بشهيد

قال \* باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان سنين يعني شهداء احد \*

ذكر فيه حديث عقبة بن عامر \* قلت \* قوله في هذا الحديث (فصلى على اهل احد صلوته على الميت) دليل على انه الصلوة الممهودة الشرعية لا الدعاء والاستغفار ثم يقال للبيهقي واصحابه ان كان صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى احد لولا فقد صلى عليهم آخرا وانتسخ الاول وان كان صلى عليهم اولا فقد بطل قولكم انه لم يصل عليهم \*

قال \* باب الجنب يستشهد \*

ذكر فيه حديثين ثم قال (كلاهما مرسل) \* قلت \* الاول مرسل صحابي لان ابن الزبير كان له يوم احد سينتان ومرسل الصحابي عندهم كالتصل ثم ذكر (انه عليه السلام نظر الى خنظلة الراهب وحزمة يغسلهما الملائكة وفي سنده ابو شبة فضمنه) \* قلت \* روى محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس قال قتل حمزة بن عبد المطلب جنبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلته الملائكة \* اخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد \*

قال \* باب الميراث والذي يقتل ظلما في غير معركة الكفار والذي يرجع عليه سيفه \*

ذكر فيه صلوته عليه السلام على الاعرابي الذي قتل شهيدا ثم قال (يحتمل ان يكون بقي حيا حتى انقضت الحرب ثم مات فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين لم يصل عليهم باحد ماتوا قبل انقضاء الحرب) \* قلت \* التعميد بانقضاء الحرب والصلوة على من مات قبله لا بعده لا دليل عليه وقد تكلم جماعة من شهداء احد وماتوا قبل انقضاء الحرب ودخلوا في عموم قوله عليه السلام ادفنوهم بدمائهم وثيابهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي موطأ مالك عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم احد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ياتيني بخبر سعد ابن الربيع الانصاري فقال رجل انا يا رسول الله فذهب يطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شانك فقال الرجل بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك قال فادهب اليه فاقرئه السلام مني واخبره اني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة واني قد انفذت مقاتلي واخبر قومك انه لا عذر لهم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد منهم حي \* قال ابن عبد البر هذا الحديث عند اهل السير مشهور معروف ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن اسحق (حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي الهيثم ان اياه حدثه) فذكر مقتل عامر عم سلمة بن الاكوع وابن اسحق معروف الحال تقدم ذكره وابو الهيثم هذا مجهول كذا ذكر المزي في التهذيب والذهبي في الضعفاء وابوه نصر ابن دهر صحابي ثم ذكر قتل عمرو فيه (فطار العلي بسكين ذات طرفين) ثم قال (وفي ذلك دلالة على انه قتل بمجدد ثم غسل وكفن وصلي عليه) \* قلت \* يريد بذلك الرد على ابي حنيفة فان البيهقي حكى عنه في الخلافيات انه من قتل

بالمصر ظلما بالمحدد لم يغسل عنده ثم ذكر البيهقي (ان عمر غسل وكفن وصلي عليه وقد ثبت انه قتل بمصر  
وحكى في كتاب المعرفة عن الشافعي انه قال عمر شهيد ولكنه لما صار الى الشهادة في غير حرب \* قلت \* عمر  
رضي الله عنه ارتث فلذلك غسل في صحيح البخاري انه عاش بعد ما طعن وتكلم كثيرا وسقي نبيذ اثم سقي  
لبن او قد ذكر البيهقي في ابواب القصص (انه عاش ثلاثا بعد ما طعن) وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ايوب عن نافع  
قال كان عمر من خير شهيد فغسل وكفن وصلي عليه لانه عاش بعد طعنه قال وانا عبد الله بن عمر عن نافع عن  
ابن عمر مثله وفي الموطأ قال مالك من حمل منهم وعاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلى عليه كما عمل بعمر وفي  
الاستذكار ارجع العلماء على ان الشهيد في معتك الكمار اذا حمل حيا ولم يت في المعتك وعاش واكل وشرب فانه  
يغسل ويصلى عليه كما صنع بعمر وعلى رضي الله عنهما انتهى كلامه وكذا على رضي الله عنه ارتث كما تقدم عن ابن  
عبد البر وذكر في الاستيعاب عن جماعة انه قتل لثمان عشرة خات من رمضان سنة اربعين وقبض اول ليلة من  
العشر الاخير واوصى وتكلم كثيرا وقد كان عثمان رضي الله عنه شهيدا في غير حرب ومع ذلك دفن بثيابه في  
دمه ولم يغسل عزاء بعض العلماء الى ابن حنبل والى سيف صاحب الفتوح \*

\* قال \* باب ما ورد في المقتول بسيف اهل البغي \*

ذكر فيه حديث قيس بن الربيع عن اشعث عن الشعبي ان عليا رضي الله عنه صلى على عمار بن ياسر وهاشم بن  
عتبة \* قلت \* قيس قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) واشعث  
هو ابن سوار ضعيف البيهقي في باب من قال للبتوة النفقة وقال الحاكم الشعبي لم يسمع من علي ثم لو ثبت ان عليا صلى  
عليهما فالشهيد يصلى عليه عند اهل الكوفة واهل الشام وغيرهم كما تقدم ولهذا قال صاحب الاستيعاب دفن علي  
عمار في ثيابه ولم يغسله ويروي اهل الكوفة انه صلى عليه وهو مذهبهم في ان الشهداء لا يغسلون ولكنهم  
يصلى عليهم \*

\* قال \* باب ما ورد في غسل بعض الاعضاء \*

ذكر فيه (ان ابا عبيدة صلى على رويس) ثم ذكر ان طائرا التي يدا الى آخره \* قلت \* في سند الاول مجهول وقال  
ابن المنذر في الاشراف لا يصح ذلك عنه وذكر الحاكم في المستدرک بسنده عن الشعبي قال بعث عبد الملك بن  
مروان براس عبد الله بن الزبير الى ابي حازم بخراسان فكفنه وصلى عليه قال الشعبي اخطأ لا يصلى على الراس  
وفي السند الثاني بلاغ \*

قال \* باب الصلوة على من قتل نفسه غير مستحل \*

ذكر فيه حديث معاوية بن صالح (عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر) الحديث ثم قال (قال الدارقطني مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات) ثم قال البيهقي (هو أصح ما في هذا الباب إلا أن فيه إرسالاً) قلت \* العلاء ومعاوية وإن أخرج لهما مسلم منفرداً عن البخاري إلا أنهما متكلم فيهما العلاء كان يرى القدر وقال أبو داود تغير عقله ومعاوية كان يبيح بن سعيد إلا نصاري لا يرضاه وقال الرازي لا يحتج به وقال الأزدي ضعيف \*

قال \* باب من حمل الجنازة فدار على جوانبها الأربعة \*

ذكر فيه (عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال إذا أتبع أحدكم الجنازة) إلى آخره \* قلت \* هذا الاثر منقطع أبو عبيدة لم يدرك أباه ذكره البيهقي في باب من كبر بالطائفتين وفي هذا الباب أثر جيد تركه البيهقي وذكر هذا الاثر المنقطع قال ابن أبي شيبه في المصنف ثنا يحيى بن سعيد عن ثور عن عامر بن جشيب وغيره من أهل الشام قالوا قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنازة أن تشيعها من أهلها وأن تحمل باركانها الأربعة وأن تحثو في القبر وهذا سند صحيح \*

قال \* باب من حمل الجنازة فوضع السرير على كاهله بين العمودين \*

ذكر فيه (عن الشافعي أنا الثقة من أصحابنا عن اسمعق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى بن طلحة رأيت عثمان يحمل بين عمودين سرير أمه) قلت \* في هذا السند مجهول واسمعق هذا قال ابن حنبل والنسائي متروك وقال القطان شبه لاشيء وقال ابن معين ليس بشيء لا يكتب حديثه ثم ذكر البيهقي (عن ابن مالهك أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع قائماً بين قائمتي السرير) قلت \* في سند مجهول وقد صح عن ابن عمر الأخذ بالجوانب الأربعة قال ابن أبي شيبه في مصنفه ثنا هشيم عن يلى بن عطاء عن الأزدي هو علي بن عبد الله قال رأيت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السرير الأربعة فبدأ بالميا من ثم تحنى عنها فكان منها بمنزلة كركب وهذا سند صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقي أيضاً عنه (أنه أخذ بمقدم السرير بين القائمتين) قلت \* في سند من يحتاج إلى كشف حاله \*

قال \* باب حمل الميت على الأيدي والرقاب أن لم يوجد سرير \*

ذكر فيه من مراسيل أبي داود (عن محمد بن علي أن إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم حملت جنازته على منسج فرس) قلت \* المنسج للفرس كالحمار وفي الاستيعاب أن إبراهيم توفي في بيت أم بردة امرأة البراء بن أوس في بني مازن فحمل من بيتها على سرير صغير \*

باب المشي امام الجنازة

قال \*

ذكر فيه (عن علي بن المديني ثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن ابن المديني انه قال لابن عيينة ان معمر و ابن جريج يخالفانك في هذا يعني انهما يرسلان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت \* ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابن المديني قال له خالفك معمر و ابن جريج و يونس ثم ذكر البيهقي بسنده (عن سفيان بن عيينة و منصور و بكر و زياد كلهم سمع الزهري ان سالما اخبره ان اياه اخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (واختلف على عقيل و يونس و من وصله و استفر على وصله و لم يختلف عليه فيه هو ابن عيينة و هو حجة ثقة) قلت \* ظاهر هذا الكلام ان ابن عيينة و حده هو الذي وصله و استفر على وصله و ليس كذلك بل قد تقدم ان منصور و ابكر و زياد كلهم تابعوه على وصله و ظاهر كلامه ايضا يقتضي ترجيح الوصل على الارسال و قد قال الترمذي و روى معمر و مالك و يونس بن يزيد و غير واحد من الحفاظ عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي امام الجنازة و اهل الحديث كانوا يرون ان الحديث المرسل في ذلك اصح سمعت يحيى بن موسى يقول قال عبد الرزاق قال ابن المبارك حديث الزهري في هذا مرسل اصح من حديث ابن عيينة قال ابن المبارك و اري ابن جريج اخذه عن ابن عيينة و ذكره النسائي مرفوعا ثم قال هذا خطأ و الصواب مرسل \*

باب المشي خلفها

قال \*

ذكر فيه حديث (الجنازة متبوعة) الى آخره ثم ضعفه قلت \* ما في الصحيح من حديث البراء انه عليه السلام امر باتباع الجنازة يفسر هذا الحديث فان المتبع هو التالي لا المتقدم قال صاحب الصحاح تبعت القوم مشيت خلفهم و اتبعتم اذا سبقوك فلحقتمهم ثم ذكر البيهقي حديث زائدة (عن ابن عبد الرحمن بن ابزي عن ابيه ان ابابكر و عمر الى آخره) قلت \* زائدة بن اوس هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين و قد اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث من وجه آخر فقال ثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زباد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابري قال كنت في جنازة و ابوبكر و عمر امامها الى آخره و قال الطحاوي ثنا ربيع المؤذن ثنا اسد ثنا حماد بن سلمة عن يلى بن عطاء عن عبيد الله بن يسار عن عمرو بن حريث قلت لعلى بن ابي طالب ما تقول في المشي امام الجنازة فقال المشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع قلت فاني رايت ابابكر و عمر يمشيان امامها قال انهما يكرهان ان يجرجا الناس ثم قال البيهقي (الا تاري المشي امامها اصح و اكثر

قلت \* لم يصرح في شيء من تلك الآثار بان المشي امامها افضل فتحمل على الجواز وعلي الله عنه صرح بان المشي خلفها افضل فكان اولى بالاتباع وكذا اقل احوال الامر بالا اتباع الاستحباب وقال سويد بن غفلة الملائكة يشون خلف الجنائز وقال ابو الدرداء من قام اجر الجنائز ان تشيعها من اهلها وتمشي خلفها وعن ابراهيم قلت لعلمة ايكرو المشي خلف الجنائز قال لا انما يكره السير امامها اخرج الثلاثة ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيحة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن ابيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وبه نأخذ وهذا سند صحيح على شرط الجماعة واخرج الطحاوي عن ابراهيم قال كانوا يكرهون السير امام الجنائز يعني اصحاب ابن مسعود وقل احوال هذا انه يدل على افضلية المشي خلفها قال \*

باب الصلوة على الجنائز والدفن اي ساعة شاء \*

قال فيه (روينا في كتاب الصلوة عن ابي هريرة) الى آخره قلت \* تقدم هناك انه من رواية مخزومة عن ابيه وتقدم الكلام هناك عليه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب (عن الشافعي انا الثقة انه صلى على عقيل بن ابي طالب) الى آخره قلت \* في مصنف عبد الرزاق اخبرني عبد الله بن عبد الله بن يسار كنت عند ابن عمر بالمدينة في الفتية فجاء عباس بن سهل رجل من الانصار فقال يا ابا عبد الرحمن ان عقيل بن ابي طالب قد وضع ياب المسجد وذلك بعد العصر قال يا ابن بسار انظر اغابت الشمس قلت لا فاني ان يقوم فرجع اليه فقال انظرا غابت الشمس فقلت لا فاني ان يصلي قد هبوا فصلوا عليه وهم يريدون ان يؤمهم ابن عمر وابن الزبير حينئذ بمكة \* وذكر الخطابي في المعالم حديث عقبة المذكور في الباب الذي يلي هذا الباب ثم قال ذهب اكثر اهل العلم الى كراهية الصلوة على الجنائز في الاوقات التي تكره فيها الصلوات وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنائز اي ساعة شاء من ليل او نهار وكذلك الله فن قال الخطابي وقول الجماعة اولى لموافقة الحديث \*

قال \* باب من ذهب في زيادة التكبير على اربع الى تخصيص اهل الفضل \*

ذكر فيه من حديث عبيد الله بن موسى (عن اسمعيل بن ابي خالد عن موسى بن عبد الله بن يزيد ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدريا) ثم قال البيهقي (هكذا روي وهو غلط لان ابا قتادة بقي بعد على مدة طويلة) قلت \* ما ذكره البيهقي اولان عليا صلى على ابي قتادة رجاله ثقات واخرجه ايضا ابن ابي شيبة في مصنفه فرواه عن عبد الله بن نمير ووكيع قالوا ثنا اسمعيل بن ابي خالد فذكره وقال ابو عمر في الاستيعاب روي من وجوه عن موسى بن عبد الله بن يزيد الانصاري وعن الشعبي انها قالوا صلى علي على ابي قتادة فكبر عليه سبعا قال الشعبي وكان

بدريا وقال قال الحسن بن عثمان مات ابو قتادة سنة اربعين وقال الكلاباذي قال ابن سعد انا الهيثم بن عدي قال توفي بالكوفة وعلي بها وهو صلى عليه وقد قدمنا في باب كيفية الجلوس في التشهد الاول والثاني ان هذا القول هو الصحيح وان من قال توفي سنة اربع وخمسين فليس بصحيح وظهر بهذا ان ما ذكره البيهقي اولاً ليس بغلط \*

\* قال \* **باب ما جاء في وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنازة**

ذكر فيه حديثاً (عن يزيد بن سنان عن ابن ابي انيسة عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة) ثم ذكر (انه تفرد به يزيد بن سنان) قلت \* ذكره المزي في الاطراف وعزاه الى الترمذي ثم قال رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهري نحوه \*

\* قال \* **باب القراءة في صلاة الجنازة**

\* قلت \* لم يذكر البيهقي هنا بماذا يقرأ ولا ذكر حكم القراءة وقال في الخلافات قراءة الفاتحة فرض في صلاة الجنازة ثم ذكر في هذا الكتاب اعنى السنن (عن ابن عباس انه قرأ على جنازة فاتحة الكتاب وقال انها سنة) ثم قال (ورواه ابراهيم بن ابي حرة عن ابراهيم بن سعد) وقال في الحديث (فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وذكر السورة فيه غير محفوظ) قلت \* بل هو محفوظ رواه النسائي عن الهيثم بن ايوب عن ابراهيم بن سعد بسنده ثم ان الحديث لا يدل على فرضية القراءة ولم يصرح انها سنته عليه السلام فيحتمل ان ذلك رآه او رأي غيره من الصحابة وهم مختلفون فتعاضت آراؤهم وحكى الماوردي عن بعض اصحابه ان في قول ابن عباس هذا احتمالاً لاهل اراد ان يخبرهم بهذا القول ان القراءة سنة او نفس الصلوة سنة ومذهب الخنفية ان القراءة في صلاة الجنازة لا تجب ولا تتركه ذكره القدوري في التجريد ثم ذكر البيهقي من حديث جابر (انه عليه السلام قرأ فيها بام القرآن) قلت \* لا يدل ذلك ايضا على الوجوب وفي سنده رجلان متكلم فيهما ابراهيم الاسلمي وابن عقيل وبالجملة لم يذكر البيهقي في هذا الباب شيئاً يدل على وجوب القراءة وقال ابن بطال في شرح البخاري اختلف في قراءة الفاتحة على الجنازة فقرأ بها قوم على ظاهر حديث ابن عباس وبه قال الشافعي وكان عمر وابنه وعلي وابو هريرة ينكرونه وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الطحاوي من قرأها من الصحابة فيحتمل ان يكون على وجه الدعاء لا التلاوة ولما لم تقرأ بعد التكبيرة الثانية دل على انها لا تقرأ فيما قبلها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ولما لم يشهد في آخرها دل على انه لا قراءة فيها \*

\* قال \*

## \* باب الدعاء في صلوة الجنازة \*

ذكر فيه حديثاً (عن عقبة بن سيار أبي الجلاس عن علي بن شياخ قال سألت مروان أبا هريرة) الحديث ثم قال (اعضله  
أولج يحيى بن أبي سليم ثم رواه بسنده) عن يحيى هذا عن الجلاس قال سألت مروان أبا هريرة) الحديث \* قلت \*  
فوله اعضله خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن لأن الساقط من السند ههنا واحد وهو علي بن شياخ والمعضل عندهم  
ما سقط من سنده إثبات فصاعد أفكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً \*

\* قال \*

## \* باب يرفع يديه في كل تكبيرة \*

\* قلت \* استدل في هذا الباب بفعل ابن عمر وائس وجماعة من التابعين وخالف حديثين مرفوعين يدلان على  
أنه لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى \* أحدهما ذكره هوفياً تقدم في باب وضع اليمنى على اليسرى في صلوة الجنازة  
وهو حديث ابن المسيب عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة رفع يديه  
في أول التكبيرة ثم يضع يده اليمنى على يده اليسرى \* والحديث الثاني \* أخرجه الدارقطني من حديث طاووس  
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعود \* قال \*  
\* باب المسبوق لا ينتظر إلا ما إن يكبر ثانية ولكن يفتتح فإذا فرغ الإمام بكبره أبقى عليه استدلالاً بحديثه ما فاتكم فاتموا \*  
\* فأت \* المسبوق لا يشتغل بشئ مما فاته بل يدخل أولاً مع الإمام ثم يتم ما فاتته أو يقضيه عملاً بالروايتين وكل  
تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذلك التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبر ثم قضى ما فاتته  
صارت تكبيراته خمساً ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه ثم بعد السلام  
يقضى ما فاتته وهو رواية ابن القاسم عن مالك \*

\* قال \*

## \* باب الصلوة على القبر \*

ذكر فيه حديثاً (عن ثابت عن أنس) وفي آخره (هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة وإن الله عز وجل لينورها بصلاتي  
عليها) ثم ذكره من حديث مسدد (عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة) وفي آخره (هذه القبور مملوءة  
ظلمة) إلى آخره ثم ذكر هذه الزيادة (عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسله ثم قال (والذي يطلب على القلب أن  
تكون هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة فما إن تكون عن ثابت مرسله أو عن ثابت عن أنس  
وقد رواه غير حماد عن ثابت عن أبي رافع فلم يذكرها) \* قلت \* بل الذي يطلب على القلب أن تكون هذه الزيادة  
من رواية أبي رافع عن أبي هريرة أيضاً لأنه رواها عن حماد مسدداً كما أخرجه البيهقي ورواها عند أيضاً أبو الريح



الزهراني وابو كامل الجعدي كذا أخرجه مسلم في صحيحه من حديثهما ورواهما غيرهما عن ثابت بن أبي رافع أخرجه ابو عمر في التمهيد بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن أبي عامر الخزاز عن ثابت بن أبي رافع ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر أنه صلى على قبر أخيه عاصم) \* قلت \* قد جاء عنه خلاف هذا فذكر عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع أن ابن عمر قدم بعد ما توفي عاصم أخوه فسأل عنه فقال ابن قبراخي فدلوه عليه فاتاه فدعاه قال عبد الرزاق وبه ناخذ قال وأنا عبد الله بن عمر عن نافع قال كان ابن عمر إذا انتهى إلى جنازة قد صلى عليه دعا وانصرف ولم يبد الصلوة قال ابو عمر في التمهيد هذا هو الصحيح المروى من مذهب ابن عمر من غير ما وجه عن نافع وقد يحتمل أن يكون معنى رواية من روى أنه صلى عليه أنه دعا له لأن الصلوة دعاء فلا يكون مخالفاً لرواية من روى أنه دعا ولم يصل وكذلك يحتمل أن عائشة دعت على قبر أخيهما وقال مالك وابو حنيفة وأصحابهما لا نداء الصلوة على الجنازة ولا يصلي على القبر وهو قول الثوري والأوزاعي والحسن بن حي والليث قال ابن القاسم قلت لما لك فالحديث الذي جاء أنه عليه السلام صلى على قبر قال قد جاء وليس عليه العمل وقال ابن معين قلت ليحيى بن سعيد ترى الصلوة على القبر قال لا ولا أرى على من صلى شيئا وليس الناس على هذا اليوم وقال القدوري لم يكرروا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء بعده وإنما صلى عليه السلام على القبر لأنه كان الولي \*

### باب الصلوة على الغائب

قال \*

ذكر فيه عن انس موت معاوية بن معاوية المزي وقبض جبريل الأرض للنبي عليه السلام حتى صلى عليه من طريقين في الأولى العلامة بن زيد التقى فذكر عن البخاري (أنه منكر الحديث) وفي الثانية محبوب بن هلال المزي فذكر عن البخاري (أنه لا يتابع على هذا الحديث) \* قلت \* ذكر ابن مندة هذا الحديث في معرفة الصحابة في ترجمة معاوية هذا بالاسناد الثاني ثم قال رواه ابو عتاب الدلال عن يحيى بن أبي محمد عن انس ورواه نوح بن عمرو بن حوي عن بنية عن محمد بن زياد عن أبي امامة نحوه ثم أخرجه اعني ابن مندة من طريق يونس بن عبيد عن الحسن بن معاوية المذكور ثم قال الصواب مرسل وفي تمهيد ابن عبد البر أكثر أهل العلم يقولون هذا مخصوص بالنبي عليه السلام ودلائله في هذه المسئلة واضحة لا يجوز أن يشرك النبي عليه السلام فيها غيره لأنه والله أعلم أحضر روح التباشي بين يديه حتى شاهد ما صلى عليها أو رفعت له جنازته كما كشف له عن بيت المقدس حين سأله قريش عن صفته وقد روي أن جبريل عليه السلام أتاه بروح جعفر وأجاز له وقال قم فصل عليه ومثل هذا يدل على أنه مخصوص

به ولا يشاركه فيه غيره ثم اسند اعني ابن عبد البر عن ابي المهاجر عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان اخاكم التجاشي قد مات فصلوا عليه فقام صلى الله عليه وسلم وصفنا خلفه فكبر عليه اربعاً وما نحسب الجنابة الا بين يديه \* قلت \* ولو جازت الصلاة على غائب لصلى عليه السلام على من مات من اصحابه ولصلى المسلمون شرقاً وغرباً على الخلفاء الاربعة وغيرهم ولم ينقل ذلك \*

قال \* **باب الصلاة على الجنابة في المسجد**

ذكر فيه (ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) قلت \* رواه البيهقي من طريقين \* الاولى \* عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وفيه اسمعيل الغنوي فذكر البيهقي (انه متروك) \* والطريق الثانية \* (عن هشام عن ابيه ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) وفيه عبد الله بن الوليد قال ابن معين لا اعرفه لم اكتب عنه شيئاً وقال ابن حنبل لا يحتج به وقال ابن عدي روى عن الثوري غرائب في غير الجامع وفيه ايضا سفيان بن محمد اظنه الفزاري الذي يروى عن ابن وهب قال فيه ابن عدي بسرق الاحاديث وفي حديثه موضوعات وقال الرازي لا احديث عنه وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقد روى الصلوة على ابي بكر في المسجد بسند آخر رجاله ثقات قال ابن ابي شيبة في المصنف ثاخص يعنى ابن غياث عن هشام عن ابيه قال ماصلي على ابي بكر الا في المسجد \* ثم ذكر حديث (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) وفي سنده صالح مولى التومة فقال (مختلف في عدالته كان مالك يجرحه) \* قلت \* ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال صالح ثقة حجة قيل ان مالكا ترك السماع منه قال انما ادركه مالك بعد ما كبر وخرف والثوري انما ادركه بعد ما خرف فسمع منه احاديث منكرات ولكن ابن ابي ذيب سمع منه قبل ان يخرف ومن سمع منه قبل ان يختلط فهو ثبت وقال العجلي صالح ثقة وقال ابن عدي لا باس به اذا سمعوا منه قديما مثل ابن ابي ذيب وابن جريج وزيد بن سعد وغيره ولا اعرف له قبل الاختلاط حديثاً منكراً اذا روى عنه ثقة وقال ابن حنبل ما اعلم باسا من سمع منه قديماً فثبت بهذا انه اتم اكلم فيه لا اختلاطه وانه لا اختلاف في عدالته كما ادعى البيهقي وان مالكا لم يجرحه وانما ترك السماع منه لانه ادركه بعد ما اختلط وان الحديث حجة لانه رواه عنه من سمع منه قبل اختلاطه وهو ابن ابي ذيب والاخذ بهذا الحديث اولى من الاخذ بحديث عائشة لان الناس عابوا ذلك عليها وانكروه وجعله بعضهم بدعة فلو لا اشتها ذلك عندهم لما فعلوه ولا يكون ذلك الا لاصل عندهم لانه يستحيل عليهم ان يروا راء حجة على حديث عائشة ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في المسجد على غير ابن اليضاء ولما نسي التجاشي الى الناس خرج بهم الى المصلى فصلى عليه ولم يصل عليه في المسجد مع غيبته فالميت الحاضر اولى

ان لا يصلى عليه في المسجد \*

\* قال \* باب من قال يسلم الميت \*

ذكر فيه (عن عمران بن موسى انه صلى الله عليه وسلم سل من قبل راسه) \* قلت \* فيه امران \* احدهما انه معضل من جهة عمران هذا الثاني \* ان الشافعي رواه عن مسلم الزنجي وغيره ومسلم ضعفه النسائي وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ والغير الذي قرنه الشافعي بالزنجي مجهول ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس سل عليه السلام) الحديث \* قلت \* مشهور عند اهل هذا الشأن ان قولهم انا الثقة ليس بتوثيق وعمر بن عطاء ضعفه يحيى والنسائي وقال مرة ليس بشئ ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد وربيعة وابي النضر لا اختلاف بينهم انه عليه السلام سل) الحديث \* قلت \* فيه ايضاً امران \* احدهما انه مرسل \* والثاني \* ان في سنده مجهول لا ثم ذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام دخل قبر اليلاء) وفيه الاخذ من قبل القبلة ثم (قال اسناد ضعيف) \* قلت \* اخرجه الترمذي وقال حديث حسن وفي المحلى لابن حزم صحيح عن علي انه ادخل بزيد ابن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة واخرج عبد الرزاق في مصنفه ادخال علي بن المكلف من جهة القبلة بسند صحيح ثم قال وبه نأخذ \*

\* قال \* باب ما يقال ادخل قبره (١) \*

ذكر فيه حديثاً في سنده ادريس بن صبيح الاودي عن ابن المسيب ثم قال (هكذا قال واما هو ادريس بن يزيد الاودي) \* قلت \* الذي في هذا الحديث هو ابن صبيح كما في الكتاب كذا ذكره جماعة من المصنفين وذكر ابن حبان ابن صبيح هذا وانه الراوي عن ابن المسيب وذكره ابن بزييد وذكرها ايضاً الذهبي المتأخر وغيرهما واعقد والماترجتين \*

\* قال \* باب ما يستحب من تعزية اهل الميت \*

ذكر فيه حديث ابن مسعود (من عزي مصاباً) الى آخره ثم قال (نفرد به علي بن عاصم وهو احد ما انكر عليه وقد روي ايضاً عن غيره) \* قلت \* آخر هذا الكلام يناقض اوله اذا روي عن غيره ايضاً فلم نفرد به وفي الكمال لعبس الغني قيل لو كعب غلط علي بن عاصم في حديث ابن مسعود فقال وكعب انا اسرائيل عن محمد بن سوقة عن ابراهيم عن الاسود عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من عزي مصاباً فله مثل اجره \* وذكر المزي في اطرافه ان التوري رواه عن ابن سوقة مثله فهذا ان اثنان تابعا ابن عاصم فروياه عن ابن سوقة كذا لك \*

\* قال \* باب ما يستحب لولي الميت من الابتداء بقضاء دينه \*

\* قلت \* في كون هذا مستحباً نظر \*

\* قال \* باب الرخصة في البكاء بلا ندب وبياحة \*

ذكر فيه من حديث أبي معاوية (عن عاصم هو الاحول عن أبي عثمان النهدي عن اسامة ابي النبي صلى الله عليه وسلم بآية ابنته ونفسها تقمق) الى آخره ثم قال (رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية) \* قلت \* لم يروه مسلم عن ابن أبي شيبة بهذا اللفظ بل اخرج من حديث حماد بن زيد عن عاصم عن أبي عثمان عن اسامة كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فارسات اليه احدي بناته تخبره ان صبيها لها او ابنا لها في الموت الحديث ثم قال وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الاحول بهذا الاسناد غير ان حديث حماد اتم \*

\* قال \* باب الشاء على الميت \*

ذكر في آخره حديث أبي الاسود (عن عمر ما سلم شهد له اربعة بخير) الحديث وقال في آخره (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال عفان فذكره) \* قلت \* قد ذكره البخاري في كتاب الشهادات من صحيحه متصلاً مستحباً على شرطه فقال ثمامة بن اسعيل ثاد او د بن أبي الفرات فذكره وحدث نسبه البيهقي الى البخاري كان الواجب عليه ان ينسبه الى موضع احتج به البخاري فيه وكان على شرطه ولا ينسبه الى موضع علقه فبه فقال (وقال عفان) \*

\* قال \* باب تفسير الكنز \*

ذكر فيه رواية عبيد الله (عن نافع عن ابن عمر قال كل مال اديت زكوة الى آخره ثم قال (رواه سويد بن عبد العزيز وليس بالقوي عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً) \* قلت \* لما يتعلق هذا الموضع بالاحكام المختلف فيها الان القول في سويد فقال (ليس بالقوي) ولم يذكر هذا اللفظ احد من ائمة الجرح والتعديل فيما علمت بل اغلظوا فيه القول وكذا فعل البيهقي حيث اعاد ذكره في موضع يتعلق بالاحكام المختلفة فيها فقال في باب المعتكف يصوم (سويد بن عبد العزيز ضعيف بمرة)

\* قال \* باب فرض الصدقة \*

ذكر فيه كتاب أبي بكر رضي الله عنه في الصدقات من طريقين في الثاني حماد بن سلمة وذكر عن الدارقطني (انه قال فيها اسناد صحيح وكلهم ثقات) \* قلت \* ذكر البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى ما يناقض هذا فقال (حماد ابن سلمة عن أبي نعام السعدي عن أبي نصر كل منهم مختلف في عدالته) ثم ذكر حديثاً (عن سفيان بن حسين عن

كتاب الزكاة

الزهري عن سالم عن ابيه ثم قال (قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون صحيحا وسفيان  
 ابن حسين صدوق) قلت وحكي البيهقي في باب الدابة تنفع برجلها (عن ابن معين انه قال سفيان بن حسين ضعيف  
 الحديث في الزهري) وقال ابن حبان يروي عن الزهري المقلوبات وفي الميزان قال ابو يعلى قبل لابن معين حديث  
 سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه في الصدقات فقال لم يتابع عليه احد ليس يصح وقال ابن عدي رواه  
 جماعة عن الزهري موقوفاً ثم ذكر البيهقي (ان سليمان بن كثير وافق سفيان بن حسين على هذه الرواية)  
 قلت سليمان هذا ضعفه ابن معين كذا ذكر ابن الجوزي وفي الكاشف الذهبي قال النسائي ليس به بأس الا في الزهري  
 ثم ذكر البيهقي حديث سليمان بن داود (عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الى آخره ثم قال (انني  
 على سليمان الخولاني هذا ابو زرعة وابو حاتم وعثمان الدارمي وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث موصول  
 الاسناد حسناً) قلت في الكمال للحافظ عبد الغني قال الدارقطني قد روي عنه يعني سليمان حديث عن الزهري  
 عن ابي بكر بن حزم الحديث الطويل لا يثبت عنه وقال ابن المدني منكر الحديث وضعفه وقال ابن خزيمة لا يحتاج  
 بحديثه اذا انفرد وروى النسائي هذا الحديث من حديث يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري ثم رواه  
 من حديث يحيى عن سليمان بن ارقم عن الزهري ثم قال وهذا شبه بالصواب وسليمان بن ارقم متروك الحديث  
 وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال رواه ابو داود في المراسيل عن هارون بن محمد عن ابيه وعمه كلاهما عن  
 يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري ثم قال وعن ابن هبيرة قرأت في اصل يحيى بن حمزة حديث سليمان بن  
 ارقم باسناد نحوه وعن الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري نحوه وقال ابو داود  
 وهذا وهم من الحكم يعني قوله ابن داود وفي الميزان للذهبي قال ابو زرعة الدمشقي الصواب سليمان بن ارقم وقال  
 ابو الحسن الهروي الحديث في اصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم غلط عليه الحكم وقال ابن مندرة رأيت في  
 كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري وهو الصواب وقال صالح جزرة ثناد حيم قال نظرت  
 في اصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح فكتب هذا الكلام عن  
 مسلم بن الحجاج قال الذهبي ترجح ان الحكم وهم ولا بد فالحديث اذا ضعف الاسناد وقال ابن معين سليمان الخولاني  
 لا يعرف والحديث لا يصح وقال مرة ليس بشئ ومرة شامي ضعيف وقال ابن حنبل ليس بشئ وفي التهذيب لابن عبد البر  
 قال احمد بن زهير سمعت ابن معين يقول سليمان بن داود الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات والديات مجهول  
 لا يعرف وقال الطحاوي سمعت ابن ابي داود يقول سليمان بن داود وسليمان بن ابي داود الخرافي ضعيفان جميعا قال

البهيقي (ورينا الحديث من حديث ثامة بن عبد الله بن انس عن انس من اوجه صحيحة) قلت ذكر الدارقطني في كتاب التتبع على الصحيحين ان ثامة لم يسمعه من انس ولا سمعه عبد الله بن المثني من ثامة وفي الاطراف للمقدسي قيل لابن معين حديث ثامة عن انس في الصدقات قال لا يصح وليس بشيء ولا يصح في هذا حديث في الصدقات قلت ثم عبد الله بن المثني متكلم فيه قال الساجي ضعيف منكر الحديث وقال ابوداود لا يخرج حديثه وفي الضعفاء لابن الجوزي قال ابوسلمة كان ضعيفاً في الحديث فهذا ما على الوجه الاول من الوجوه التي روى البهيقي الحديث منها واما الوجه الثاني ففيه مع ما تقدم حماد بن سلمة وقد مضى الكلام عليه واما الوجه الثالث فليس فيه الا ان ابوب وجدا الكتاب عند ثامة من غير ان يرويه ابوب عن ثامة ولا ثامة عن احد فكيف يقول البهيقي (ورينا من حديث ثامة عن انس من اوجه صحيحة) قال (ورينا عن سالم او نافع موصولا او مسلا ومن حديث عمرو بن حزم موصولا) قلت الرواية الموصولة من حديث سالم فيها سفيان بن حسين وحديث عمرو بن حزم فيه سليمان بن داود وقد تكلمنا عليهما وقد تقدم عن ابن معين ان حديث ابن حزم لا يصح ونقدم ايضاً عنه انه لم يصح في هذا الباب حديث \*

\* قال \* باب بيان قوله في كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة \*

ذكر فيه (عن ابن شهاب قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ فيها سالم) قلت هذه الرواية مقطوعة غير متصلة ثم مقتضى قوله عليه السلام فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ان الثلاثة تجب في مجموع المائة واحدى وعشرين فان قالوا بظاهر هذا الحديث فقد اوجبوا بنت لبون في كل اربعين وثلاث وهو مخالف لقوله عليه السلام في كل اربعين بنت لبون لانه عليه السلام اوجب في الاربعين وهم لم يوجبوا فيها حتى تزيد ثلاثا وان اوجبوا الثلاثة في مائة وعشرين وجعلوا الواحدة عفواً فقد خالفوا قوله عليه السلام في هذا الباب فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وايضاً اذ اجعلوا الواحدة عفواً فالعفو في باب الزكاة لا يغير الواجب المتقدم ولهذا قال ابن اسحق وابن حنبل وعبد الملك بن الماجشون والمغيرة المخزومي وابوعبيد اذا زادت على عشرين ومائة ففيها حقتان لا غير الى ثلاثين ومائة ففيها حقة وبنات لبون بالاجماع \*

\* قال \* باب رواية عاصم بن ضمرة عن علي بخلاف ما مضى يعني الاستيناف فيما زاد على مائة وعشرين ثم ذكر الرواية المذكورة ثم قال (قال الشافعي في كتاب القدير روى هذا مجهول عن علي واكثر الرواة عن ذلك المجهول يزعم ان الذي روى هذا عنه غلط عليه وان هذا ليس في حديثه) قلت الذي رواه عن علي عاصم بن ضمرة وهو ليس

بجهول بل معروف روى عنه الحكم وابو اسحق السبيعي وغيرهما وثقه ابن المديني والعللي واخرج له اصحاب السنن  
الاربعة وان اراد الشافعي بقوله يزعم ان الذي روى هذا عنه غلط عليه ابا اسحق السبيعي فلم يقل احد غيره انه غلط وقد  
ذكر البيهقي وغيره عن يعقوب الفارسي وغيره من الائمة (انهم احوالوا بالغلط على عاصم) ثم ذكر البيهقي (عن حماد قلت لقيس  
ابن سعد خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم فاعطاني كتابا اخبرانه اخذه من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)  
الى آخره ثم قال (هو منقطع وقيس اخذه عن كتاب لاسماعيل وكذلك حماد بن سلمة اخذه عن كتاب لاسماعيل وقيس وحماد  
وان كانا من الثقات فروايتها هذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو وحماد سواء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون  
بما يخالف فيه ويتجنبون ما ينفرد به عن قيس بن سعد وامثاله) \* قلت \* ذكر حماد بن سلمة فيما مضى في باب من صلى وفي ثوبه  
او ثوبه اذى باسوا من هذا ولم ار احدا من ائمة هذا الشأن ذكره بشئ من ذلك وقد ذكرت بعض ما اتوا عليه  
هناك والاخذ من الكتاب حجة وصرح البيهقي في كتاب المدخل ان الحجة تقوم بالكتاب وان كان السماع اولى  
منه بالتبول ثم ان حديث ثمامة الذي مضى تقدم انه منقطع ايضا وان حماد بن سلمة اخذه ايضا من كتاب ومع  
ذلك نقل البيهقي فيما تقدم عن الشافعي (انه اثني عليه) ونقل عن الدارقطني (انه صحيح الاسناد) ثم ذكر (عن القطان انه  
قال حماد عن زباد الا علم وقيس بن سعد ليس بذلك) \* قلت \* في سنده صالح بن احمد قيل عنه دجال وزباد بن حسان  
الا علم وثقه جماعة وقال ابن حنبل ثقة ثقة وروى له البخاري وقيس بن سعد وثقه كثيرون واخرج له مسلم \*

باب لا ياخذ الساعي فوق ما يجب

\* قال \*

ذكر فيه حديثا من سنن ابي داود وفيه (فاعمد الى شاة ممثلة محضا وشحما) فقال (كذا قال وكيع محضا والصواب  
محضا) \* قلت \* المشهور في كتب الحديث واللغة المحض وهو اللبن الخالص وكذا وقع في سنن ابي داود وكذا  
فسره الخطابي في المعالم \*

باب كيف فرض صدقة البقر

\* قال \*

ذكر فيه (عن المسعودي انه قال الاوقاس بالسين ولا تجعلها بصاد) \* قلت \* المشهور عند اهل اللغة  
والحديث انها بالصاد \*

باب السن التي تروخذ في الغنم

\* قال \*

ذكر فيه حديث (سمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انها قال في الشاة التي اعطاها هذه شافع فقلت اي شيء تاخذان  
قالا عناق جذعة او ثنية) ثم ذكر قول عمر رضي الله عنه لمامله (خذ العناق الجذعة والثنية) الى آخره \* قلت \* مقتضى

هذا وما قبله جواز الجذعة من المنزايضا وليس هذا مذهب الشافعية بل الجذع تجزي من الضمان فقط ثبت ان  
الاثر وما قبله غير موافقين لمذهبه \*

\* قال \* **باب لا تؤخذ كرائم الاموال**

ذكر فيه (عن سويد بن غفلة انه رأى في عهد صلى الله عليه وسلم ان لا يأخذ من راضع لبن) قلت \* قد استدل به  
ابن عبد البر وغيره لمن يقول بعدم وجوب الزكوة في الصغار وهو الظاهر المتبادر الى الذهن من هذا اللفظ  
فالحد يث اذا غير مطابق للباب \*

\* قال \* **باب يعد عليهم بالسفحال التي تجب مواشيهم**

ذكر فيه قول عمر (اعتد على قومك بالبهيم وان جاء بها الراعي يحملها) قلت \* ليس فيه بقيد بان مواشيهم تجبها فهو  
غير مطابق للباب وايضا مذهب الشافعية انه لا يعد بما تجب المواشي الا اذا كانت الامهات دون الاولاد ودا  
تجب فيه الزكوة وليس هذا القيد في كلام عمر وحكى الطحاوى في احكام القرآن عن الشافعي انه لا يعتد بالصغار مع  
الكبار حتى تكون الكبار اربعين فصاعدا قال الطحاوى ما علمنا احدا تقدمه فيه ولا نعلم من اخذ هذا التفصيل  
وقد دفعه خبر عمر حيث اطلق في المواشي ولم يقدر اربعين ولا غيرها \*

\* قال \* **باب لا يعتد عليهم بما استفاذه من غير تاجها حتى يحول عليه الحول**

(قدمضى حديث عاصم بن ضمرة والحارث عن علي مرفوعا ليس في مال زكوة حتى يحول عليه الحول) ثم ذكره من حديث  
عائشة وفيه حارثة بن ابي الرجال \* قلت \* قد ذكر البيهقي في باب فرض التشهد (ان عاصما غير محتج به) وقال في باب  
صلوة الزوال (كان ابن المبارك يضعفه) وقال في باب منع التطهر بالنبيذ (الحارث الاور ضعيف) وقال في باب اصل  
القسامة (قال الشعبي كان كذابا) وقال في باب الاستفتاح بسم الله (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) ثم ان هذا  
الحد يث مرفوعا وموقوف فاندرج في عموم السفحال التي تجبها مواشيهم والبيهقي واصحابه خالفوا هذا العموم  
وقالوا لا يحتاج السفحال المذكور الى حول وقال ابن حزم لا برهان على صحة هذا التقسيم \*

\* قال البيهقي \* **باب ما ورد فيمن كتبه معنى مال الزكوة**

ذكر فيه حديث بهز بن حكيم (عن ابيه عن جده من اعطاها فله اجرها ومن كتبهما فانما اخذوها وشرط ابله) الحديث  
ثم قال (اخرجه ابوداود ولم يخرج البخاري ومسلم على عادتهما في ان الصحابي او التابعي اذا لم يكن له الاراء واحد  
لم يخرج احده في الصحيحين ومعاوية بن حيدة لم يثبت عنه هارواية ثقة عند غير ابنه) قلت \* ليس ذلك عادتهما



فقد اخرج حديث المسيب بن حزن في وفاة ابي طالب ولا راوي له غير ابنه سعيد واخرج البخاري حديث مرداس يذهب الصالحون ولا راوي له غير قيس بن ابي حازم واخرج حديث عمرو بن قنبل اني لاعطى الرجل ولا راوي له غير الحسن واخرج مسلم حديث رافع الغفاري ولا راوي له غير عبد الله بن الصامت وحديث ابي رفاع ولا راوي له غير حميد بن هلال وحديث الاغر المزني ولا راوي له غير ابي بردة وفي اشياء كثيرة عندهما من هذا النحو \*

﴿ باب صدقة الخلطاء ﴾

قال \*

قلت \* في الاشراف لابن المنذر لو كان بينهما ماشية بحيث لو انفرد كل منهما لم تجب عليه زكاة قال مالك والثوري وابو ثور واهل العراق لازكاة عليهما وقال الشافعي عليهما الزكاة قال ابن المنذر الاول اصح وفي قعود ابن رشد قال مالك وابو حنيفة لازكاة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب وقال الشافعي المال المشترك كالرجل واحد وليس فيما دون خمس اواق صدقة يحتمل الا ان مفهوم اشتراط النصاب كما كان هو الرقيق كان الاول اظهر انتهى كلامه ويدل عليه حديث انس الذي تقدم للبيهقي في اول الزكاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة وقوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق معناه في الملك فالجمع بين غنمها مخالف لهذا الحديث ولان الخلطة لا تؤثر في ايجاب الحج فكذا الزكاة لانها لا تقيد غنى كمالا تقيد استطاعة \*

﴿ باب من يجب عليه الصدقة ﴾

قال \*

ذكر فيه (عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان عمر قال ابتغوا باموال البتامي) الى آخره ثم قال اسناد صحيح قلت \* كيف يكون صحيحا ومن شرط الصحة الاتصال وسعيد ولد لثلاث سنين مضين من خلافة عمر ذكره مالك وانكر سماعه منه وقال ابن معين رآه وكان صغيرا ولم يثبت له سماع منه واسند البيهقي في كتاب المدخل عن مالك انه سئل هل ادرك ابن المسيب عمر قال لا ولكنه ولد في زمانه فلما كبر اكب على المسئلة عن شأنه حتى كانه رآه ولهذا لم يخرج الشيخان لابن المسيب عن عمر شيئا ثم ان هذا الاثر اختلف فيه فرواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمرو لم يذكر ابن المسيب وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار ولم يذكر عمرو بن شعيب ولا ابن المسيب كذا ذكره الدارقطني في علله ثم ان ابن المسيب خالف هذا الاثر قال ابن المنذر في الاشراف لا يزكي الصبي حتى يصلي ويصوم وهو قول الثوري وابي وائل والحسن وسعيد بن جبير وهذا لان الزكاة عبادة فلا تجب على الصبي لا ارتفاع القلم عنه كالحج والصلوة \*

باب تعجيل الصدقة

قال

(اعتمد الشافعي فيه على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليكفر عن يمينه ولبات الذي هو خير) قلت \* الراوي لطلق الجمع ولا تدل على الترتيب على ما سياتي تقريره في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى \*

قال

باب لا يؤدي فيما وجب الا ما وجب عليه

استدل لا لا بالتنصيص على الواجب في كل جنس ونقله في بعضه الى بدل معين وتقريره الجبران في بعضه بمقدار مع اختلاف القيم باختلاف الزمان واقتراف (١) المكان قلت \* كان الحيوان اسهل عليهم لانه كان غالب اموالهم فلذلك عينها ثم نقلهم الى بدل بقرب من الواجب غالباً وجمال زيادة السن بمقابلة فضل الاثوثة وذلك لا ينقص عن قيمة الواجب غالباً والجبران في الصدقات محمول على ما اذا كانت القيمة كذلك لانه عليه السلام لا يحجف برباب الاموال ولا يضرب بالمساكين ومعلوم بالضرورة ان المصدق اذا اخذ مكان حقة جذعة قيمتها عشرون درهما ودفع عشريين درهما فقد اضرب بالفقر او اذا اخذ مكان حقة قيمتها عشرون درهما بنت لبون وعشريين فقد احجف برب المال ثم ذكر البيهقي حديث عطاء بن يسار (عن معاذ بن جبل بعثه عليه السلام الى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل) قلت \* هو مرسل لان عطاء ولد سنة تسع عشرة فلم يدرك معاذ الا انه توفي سنة ثمان عشرة في طاعون عمواس والعجب من البيهقي يسكت عن هذا ثم يمال حديث طاووس في الباب الذي يلي هذا الباب بالار سال ثم لو صح حديث عطاء فظاهره متروك لان الشاة تؤخذ في الابل وايضاً لو اعطى بعير عن خمس من الابل الى عشرين جاز عند الشافعية مع ان المنصوص عليه الشاة \* فان قيل \* انما جاز ناذ لك لانه عليه السلام قال والبعير من الابل قلنا \* فوجب ان يجوز عن خمس من الابل بعير لا يساوي شاة فلما لم يجوز علنا انه بالقيمة \*

قال

باب من اجاز اخذ القيم

ذكر فيه اثر معاذ ثم قال (قال الاسمعيلى قال فيه بعضهم من الجزية بدل الصدقة قال الشيخ هذا هو الا ليق بمعاذ والاشبه بما امره النبي عليه السلام به من اخذ الجنس في الصدقات واخذ الدنار او دله معافرياً باليمن في الجزية وان يرد الصدقات على فقرائهم لان ينقلها الى المهاجرين بالمدينة الذين اكثرهم اهل فيس لا اهل صدقة) قلت \* لم يذكر السند الذي فيه من الجزية لينظر فيه وكيف يكون ذلك جزية وقد قال معاذ مكان الذرة والشعير ولا مدخل لها في الجزية وانما امره عليه السلام باخذ الجنس لانه هو الذي يطالب به المصدق والقيمة انما تؤخذ باختيارهم وعلى هذا الحل قوله عليه السلام خذ الحب من الحب الحديث والمقصود من الزكوة سد خلة المحتاج والقيمة في ذلك تقوم

مقام تلك الاجناس فوجب ان تجوز عنها وهذا كما عين عليه السلام الاحجار للاستنجاء ثم اتفق الجميع على جوازها بالخرق والحشيب ونحوهما للحصول الانقاء بها كما يحصل بالاحجار وانما عين عليه السلام تلك الاجناس في الزكوة تسهلا على ارباب الاموال كما مر لان كل ذي مال انما يسهل عليه الاخراج من نوع المال الذي عنده كما جاء في بعض الآثار انه عليه السلام جعل في الدية على اهل الحلل حللا \* ويجوز ان يريد معاذ نقل ما زاد عن فقرائهم ومتى لم يوجد اهل السمان في بلد نقلت الصدقة والمراد من المهاجرين الفقراء منهم كما تقول الزكوة حق المسلمين والمراد فقرائهم ثم ذكر البيهقي (عن مجالد عن قيس بن ابي حازم عن الصنابحي انه عليه السلام ابصر ناقة مسنة) الحديث ثم ذكر (عن البخاري انه قال رواه اسمعيل بن ابي خالد عن قيس مرسل وضعف مجالد) قلت \* مجالد روى له مسلم وثقة ابن معين وقال البيهقي في باب السواك للصائم (غيره اثبت منه) وهذا يقتضي ثبوته وزيادة الثقة لا تعلل بنقص من ارسله وقد اخرج ابو داود من حديث ابي بن كعب قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا للحديث وفيه ان رجلا عرض عليه ناقة عظيمة وانه عليه السلام قال له ان تطوعت بخير اجر ك الله وقبلناه منك فامر عليه السلام بقبضها والبيهقي ذكر هذا الحديث فيما مضى في باب لا ياخذ الساعي فوق ما يجب الا ان يتطوع فاخبر عليه السلام ان بعض الناقة تطوع وبعضها فرض مكان بنت مخاض وليس في فروض الصدقات بعض ناقة فثبت انه عليه السلام اخذها على وجه البذل \*

باب ما يسقط الصدق

\* قال \*

ذكر فيه حديث (ليس في العوالم صدقة) \* قال \*  
العبارة نظر اذ الاسقاط يقتضي سابقة الوجوب ولا وجوب في العوالم اصلا \*

باب من رأى في الخيل صدقة

\* قال \*

ذكر فيه عن ابن جريج اخي \* قلت \* كذا في هذه النسخة مضبوطا ولعله غلط من الكاتب ففي الاستذكار ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج اخي في عمرو بن دينار فذكر القضية وروى عبد الرزاق عن ابن جريج اخي في ابن ابي حسين ان ابن جريج اخي في عمرو بن دينار كان يصدق الخيل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان ياتي عمر بصدقة الخيل \* قال \* عمر قد روى جويرة عن مالك فيه حديثا صحيحا ذكر الدارقطني عن ابي بكر الشافعي عن معاذ بن المنثري عن داود بن محمد بن اسماء عن جويرة عن مالك عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال لقد رأيت ابي الخيل ثم يدفع صدقتها الى عمر \* وذكر اسمعيل بن اسحق القاضي ثنا ابن اخي جويرة ثنا

جويرية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال رأيت أبي يقيم الخيل ثم يدفع صدقتها إلى عمره ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسلم (عن أبي صالح عن أبي هريرة عنه عليه السلام) الحديث وفيه (ثم ولم ينس حق الله في ظهورها) ثم قال البيهقي (رواه مسلم) قلت \* رواه البخاري في عدة مواضع \* قال البيهقي (رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه فقال ولم ينس حق الله في ظهورها وبطونها وذلك لا يدل على الزكوة) \* قلت \* يدل عليها ظاهر قوله ولم ينس حق الله في رقابها مع قرينة قوله في الصحيح في أول الحديث ما من صاحب كنز لا يؤدى زكوته وما من صاحب ابل لا يؤدى زكوتها وما من صاحب غنم لا يؤدى زكوتها \* وإيضاف الزكوة من الحقوق لا يختلف فيها حكم الخمر والخيل وأخرج ابن أبي شيبة في مسنده بسند جيد عن عمر عنه عليه السلام حديثا طويلا وفيه فلا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل شاة لها ثناء ينادى يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا قد بلغت ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل فرسالة جمجمة ينادى يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا الحديث وروي أنه ذكر بعيراله رغاء فدل على وجوب الزكوة في هذه الأنواع وليس الذم لكونه غل الفرس أو لم يجاهد عليه لأن الفلول لا يختص بهذه الأنواع وترك الجهاد بنفسه يذم عليه أكثر مما يذم على تركه بفرسه \*

باب كيف تؤخذ زكوة النخل والعنب \*

كرية \* قلت \* ذكره أبو داود ثم قال سعيد لم يسمع من عتاب \*

قال \* التمر \*

ذكر في آخره حديث عائشة من طريق أبي داود \* في سنن أبي داود إلى قوله قبل أن يוכל منه ولم يزد على ذلك ما زاد البيهقي ونسبه إليه وهذه الزيادة في رواية ع \* عن ابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قال ذكرت شأن خير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبدا \* ر \* أحاطة إلى اليهود فيختر من النخل حين يطيب أو ل الثمر قبل أن يוכל منه ثم يخبر يهود أن يأخذوا بذلك الخرص أو يد \* إليهم بذلك وإنما كان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالخرص لكي تحصى الزكوة قبل أن توكل وتفرق \* وقال صاحب \* ستذكار قوله وإنما كان أمر النبي عليه السلام إلى آخره يقال أنه من قول ابن شهاب وقيل من قول عروة وقيل من \* عائشة \*

قال البيهقي \* باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما يأكل هو وأهله \*

ذكر فيه أثر عن عمر رضي الله عنه ثم قال (وقد روي في هذا حديث مسند بإسناد غير قوي) ثم ذكر حديث مسلم بن خالد والقاسم بن عبد الله (عن حرام بن عثمان عن أبي عتيق عن جابر أنه عليه السلام قال) \* هل الأموال

في الواطئة والعاملة والنواب الحديث \* قلت \* تساهل في قوله باسناد غير قوي فان مسلم بن خالد ضعفه البيهقي في باب من زعم ان التراويح بالجماعة افضل وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ وحكي البيهقي (عن الدارقطني ان القاسم بن عبد الله العمري كان ضعيفا كثير الخطاء) وفي كتاب ابن الجوزي قال احمد ليس هو عندي بشئ كان يكذب ويضع الحديث ترك الناس حديثه وقال يحيى ليس بشئ وقال مرة كذا اب خيث وقال الرازي والنسائي والازدي متروك الحديث وقال ابو زرعة لا يساوى شيئا من ترك الحديث وفي كتاب الذهبي حرام ابن عثمان متروك باتفاق مبتدع وقال البيهقي في باب الاستظهار (ضعيف ضعيف لا تقوم بثلاثة الحجج) وقال الشافعي وغيره الرواية عن حرام حرام وساق صاحب الميزان هذا الحديث من احاديثه المنكرة \*

\* قال \* باب لا تؤخذ صدقة شئ من الشجر عن النخل والعنب \*

\* قلت \* في المحلى لا يحرّم العجب من الشافعي انه قال على البر والشجر كل ما يعمل منه خبز او عصيدة ولم يقس على التمر والزبيب كل ما يتقوت به من الثمار فان البوط والتين والقسطل وجوز الهند اقوى واشهر في التقوت من الزبيب \*

\* قال \* باب ما ورد في العسل \*

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب (عن ابيه عن جده ان هلالا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بعشور فخل له) الحديث \* قلت \* حسنه ابن عبد البر في الاستذكار و ذكر عن اسمعيل بن اسحق حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء ابن اخي جويرية ثاجورية عن مالك عن الزهري ان صدقة العسل العشر ومن اوجب الزكاة في العسل الاوزاعي وابو حنيفة واصحابه وربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وربيعة بذلك وسمع يحيى من ادرك يقول مضت السنة بان في العسل العشر وهو قول ابن وهب \*

\* قال \* باب الصدقة فيما يزرعه الادميون \*

ذكر فيه حديث ثعالب عن موسى بن طلحة عن معاذ \* قلت \* ذكر صاحب الاستذكار انه لم يلق معاذ ولا ادركه \*

\* قال \* باب ان يهاك على الله هالك \*

ذكر فيه حديث (اسق حذيفة فلان) \* قات \* في مناسبة هذا الباب لهذا الوضع تعسف كثير \*

\* قال \* . **باب فرجوب ربع المشرقي نصايها وفيما زاد عليه وان قلت الزيادة** \*  
 ذكر فيه حديثا في سنده عاصم بن ضمرة والحارث الاعور (عن علي قال زهير احسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كل اربعين درهما درهم وليس عليكم شيء حتى يتم ما تادروهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك) قلت عاصم والحارث متكلم فيهما ولم يقطع زهير برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولو صح رفعه فللخصم ان يعيد قوله فبحساب ذلك الى قوله من كل اربعين درهما درهم توفيقا بين الادلة كما سياتي في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى \*

\* قال \* **باب ذكر الخبر الذي روي في وقص الورق** \*  
 ذكر فيه حديثان معاذ ثم ضعفه قلت \* اقتصر في هذا الباب على هذا الحديث الضعيف لكون الباب معقود البيان مذهب خصمه وفي الباب حديثان \* احدهما ذكر البيهقي في باب فرض الصدقة وهو كتابه عليه السلام الذي بعثه الى اليمن مع عمرو بن حزم وفيه (وفي كل خمس اواق من الورق خمسة دراهم وما زاد في كل اربعين درهما درهم) ثم قال البيهقي (بمجرد الاسناد) ورواه جماعة من الحفاظ موصولا لحسنه وروى البيهقي (عن احمد بن حنبل انه قال ارجو ان يكون صحيحا) والثاني \* ذكره البيهقي في باب لاصدقة في الخيل من حديث علي (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهلوا صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء) فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم قال ابن حزم صحيح سند وروينا من طريق ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن عاصم الاحول عن الحسن البصري قال كتب عمر الى ابي موسى قما زاد على المائتين ففي كل اربعين درهما درهم واخرجه الطحاوي في احكام القرآن من وجه آخر عن انس عن عمر نحوه \* قال صاحب التمهيد وهو قول ابن المسيب والحسن ومكحول وعطاء وطاوس وعمر بن دينار والزهري وبه يقول ابو حنيفة والاوزاعي وذكر الخطابي الشعبي معهم وروى ابن ابي شيبة بسند صحيح عن محمد الباقر رفعه قال اذا بلغت خمس اواق ففيها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم \*

\* قال \* **باب من قال لازكوة في الحلى** \*  
 ذكر فيه (عن انس قال في الحلى اذا كان يعار ويلبس فانه يزكي مرة واحدة) قلت \* هذا الامر مخالف للباب \*  
 \* قال \* **باب من قال في الحلى زكوة** \*

ذكر فيه حديثا (عن عبد الله بن الوليد شاسفيا عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان امرأة عبد الله) الى آخره ثم قال

(وقد روي مرفوعا وليس بشيء) قلت \* روى الدارقطني من حديث قبيصة عن مفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي حليا وان زوجي خفيف ذات اليد وان لي بنى اخا فيحزني عني ان اجعل زكوة الحلي فيهم قال نعم \* وهذا السند رجاله ثقات والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله

قال \* باب اخبار وردت في زكوة الحلي \*

ذكر فيه حديث عائشة \* قلت \* اخرجها الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين والبيهقي اخرجها من طريقه وسكت عنه ثم ذكر البيهقي حديثا (عن حسين هو المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده) ثم قال (ينفرد به عمرو) \* قلت \* قد ذكر في باب الطلاق قبل النكاح (عن ابن راهويه انه اذا كان الراوي عنه ثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر) وذكر عن جماعة من الحفاظ (انهم يحتجون بحديثه فلا يضر تفرد به بالحديث قال يحيى القطان اذا روى عنه الثقات فهو ثقة ينجح به وقال البخاري رأيت احمد بن حنبل وعلي بن المدني وابن راهويه وابا عبيد وعامة اصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد من المسلمين) ثم ذكر في آخر الباب حديثا عن ام سلمة ثم قال (ينفرد به ثابت بن عجلان) \* قلت \* اخرج له البخاري وثقة ابن معين وغيره فلا يضر الحديث تفرد به ولهذا اخرجها الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وفي الاشراف لابن المنذر وروينا عن عمرو وعبد الله بن عمرو وابن عباس وابن مسعود وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير وعبد الله بن شداد وميمون بن مهران وابن سيرين ومجاهد والثوري والزهري وجابر بن زيد واصحاب الرأي وجوب الزكوة في الحلي الذهب والفضة وبه يقول ابن المنذر وفي المعالم للخطابي الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجبها والاثر يؤيده والاحتياط اذاؤها انتهى كلامه وظاهر قوله عليه السلام في الرقة ربع العشر يشهد لك اذ الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة وكذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرجة اتخذانفا من ورق وفي حديث هذا الباب فتحات من ورق او سخابا من ورق \*

قال \* باب ما يجوز للرجل ان يتحلى به \*

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (تفرد به جرير عن قتادة عن انس) ثم قاله برواية قتادة له عن سعيد بن ابي الحسن مرسلان ثم قال (هو المحفوظ) \* قلت \* رواية جريرا اخرجها الترمذي وحسن الحديث ثم قال وهكذا روى همام عن قتادة عن انس واخرجها النسائي من رواية همام وجرير عن قتادة فظهر بهذا ان جريرا لم ينفرد به \*

قال \*

باب تحريم تحلي الرجال بالذهب \*

ذكر فيه حديث أبي هريرة (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب) \* قلت \* ليس فيه ذكر للرجال فهو غير مطابق للباب وكان اللائق بالبيهقي ان يذكر هذا الحديث فيما تقدم في باب سياق اخبار تدل على تحريم التحلي بالذهب واخرج النسائي هذا الحديث من طريق عبد الملك بن عبيد عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة ولفظه نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نختم الذهب \* فلو ذكر البيهقي هذا لكان مطلقاً ذكر حديث (عمر بن يعلى عن ابيه عن جده ابي النبي صلى الله عليه وسلم وفي اصبعي خاتم من ذهب فقال تؤدى زكاة هذا) \* قلت \* فيه شيان \* احدهما \* ان عمر ضعفه النسائي وغيره وهو عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة فنسب الى جده وكذلك ابوه عبد الله ابن يعلى ضعفه غيره واحد ذكره في المغني \* والثاني \* ان في دلالة الحديث على تحريم تحلي الرجال بالذهب نظراً وانما الذي فيه الوعيد العظيم منه صلى الله عليه وسلم ترك تركته \*

قال \*

باب الدين مع الصدقة \*

ذكر فيه قول عثمان (هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل اموالكم فتؤد ون منها الزكاة) ثم ذكر (عن حماد قال يزكي ماله وان كان عليه من الدين مثله) ثم قال (وهو قول الشافعي في الجديد وكان يقول يشه ان يكون عثمان انما امر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال وقوله هذا شهر زكاةكم اى الذى اذا مضى حلت زكاةكم) \* قلت \* هذا ناول مخالف للظاهر وقد اخرج الطحاوى في احكام القرآن كلام عثمان ولفظه فمن كان عليه دين فليؤد دينه وادوا زكاة بقية اموالكم \* ثم قال اى هذا الشهر الذى وجبت فيه زكاةكم وقوله زكاةكم اى دليل على وجوب الزكاة عليهم قبل ذلك ولو كان رأيه وجوب الزكاة فى قدر الدين لكان ابعد الحل من ابطال الزكاة وتعليق الحيلة فيه واتبعه بمقصود الشرع سقوط الزكاة عن الدين لانه ليس يفتى عرفاً وقد قال عليه السلام امرت ان اخذها من اغنياءكم وارد هافى فقرائكم \* ولذا اجاز له اخذ الزكاة والشرع جعل الناس صنفين صنفان تؤخذ منه وصنفان رد عليه فمن اثبت صنفاناً اتا توخذ منه وترد عليه فقد خالف ظاهر الحديث ووصفه بالفقر والغنى فى حالة واحدة وابن السبيل لا تجب عليه حتى يصير الى وطنه فلم يتصف بهما فى حالة واحدة وايضاً اذا كان الدين على ملي يزيل عنه الدائن فلو وجبت الزكاة على الدين لاديت زكاته عن مال واحد وذكر صاحب الموطا اثر عثمان ثم روى عن يزيد بن خصيفة انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله ا عليه زكاة قال لا وقال صاحب التمهيد قول عثمان يدل على ان الدين يمنع زكاة العين وانه لا يجب الزكاة على من عليه دين وبه قال سليمان بن يسار وعطاء والحسن وميمون بن مهران والثوري



والثب واحد واصحق وابو ثور وما لك الا انه قال ان كان عنده عروض تقي به بنه عليه زكوة العين وقال  
الا وزاعي الدين يمنع الزكوة \*

\* قال \* باب من قال المعدن ليس بركا لقوله عليه السلام المعدن جبار وفي الركاز الخمس ففصل بينهما \*  
\* قلت \* للضم ان يقول المعدن هو الركاز فلما اراد ان يذكره حكما آخر ذكره بالاسم الآخر وهو الركاز ولفظ  
الحديث في الصحيح والير جبار وفي الركاز الخمس \* فلو قال وفيه الخمس لحصل الا لتباس باحتمال عود  
الضمير الى الثب \*

\* قال \* باب من قال المعدن ركاز وفيه الخمس \*

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبدالله بن عمرو وفيه (وما كان في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكونة  
ففيه وفي الركاز الخمس) ثم قال البيهقي (اجاب عن هذا من قال بالاول يعني فان المعدن ليس بركاز والجواب ان هذا ورد  
فيما يوجد من اموال الجاهلية ظاهر فوق الارض في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكونة فيكون فيه وفي الركاز  
الخمس وليس ذلك من المعدن يسيل ثم حكى البيهقي عن الشافعي ما ملخصه ان كان حديث عمرو بن شعيب حجة فالمخالف  
اجتمع منه بشئ واحد انما هو توهم وخالفه في غير حكمه وان كان غير حجة فالحجة بنير حجة جهل ثم قال البيهقي (قوله انما هو  
توهم اشارة الى ما ذكرنا انه ليس بوارد في المعدن انما هو في معنى الركاز من اموال الجاهلية) \* قلت \* روى البيهقي  
في باب الطلاق قبل النكاح عن ابي بكر النيسابوري (انه قال صح سماع عمرو بن شعيب وسماع شعيب من جده  
عبدالله) ثم قال البيهقي (مضى في باب وطى الحرم وفي باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبدالله الا انه  
اذا قيل عمرو بن شعيب عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبدالله وليست له صيغة فيكون الخبر مرسل او اذا قيل عن  
جده عبدالله زال الاشكال وصار الحديث موصولا) انتهى كلامه وهذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبدالله فهو على هذا حجة  
فلوجه لترديد الشافعي وقد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا الحديث في التمهيد ولفظه قال صلى الله عليه وسلم في كنز وجد  
رجل ان كنت وجدته في قرية مسكونة او في سبيل مشاء فعرفه وان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية  
غير مسكونة او في غير سبيل مشاء ففيه وفي الركاز الخمس \* وكذا اورد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب زكوة الركاز  
وهذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي (ان الشافعي اشار اليه وهو انه ورد فيما يوجد ظاهر فوق الارض)  
لان الكنز على ما ذكره اهل اللغة الجوهرى وغيره هو المال المدفون وفي الفائق للزمخشري الركاز ما ركزه الله في المعادن  
من الجواهر والقطعة منه ركزة وركيزة وقال ابو عبيد الله روى الركاز القطع العظيم من الذهب والفضة كالجلال

والواحد ركز وقال ايضا اختلف في تفسير الركاز اهل العراق واهل الحجاز فقال اهل العراق هي المعادن وقال اهل الحجاز هي كنوز اهل الجاهلية وكل محتفل في اللغة والاصل فيه قولهم ركز في الارض اذا ثبت اصله وذكر نحو هذا صاحب مشارق الانوار وعطف الركاز على الكثر في الحديث الذي ذكرناه دليل على ان الركاز غير الكنز وانه المعدن كما يقوله اهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي وقال الخطابي الركاز وجهان فالمال الذي يوجد مدفونا لا يعلم له مالك وعروق الذهب والفضة ركاز وقال الطحاوي في احكام القرآن وقد كان الزهري وهور اوي حديث الركاز يذهب الى وجوب الخمس في المعادن ثنائجي هو ابن عثمان المصري ثنائيم ثنائين المبارك ثنائوس عن الزهري في الركاز المعدن والمولود يخرج من البحر والعنبر من ذلك الخمس \*

قال \* باب من قال لاشي في المعادن حتى تبلغ نصابا \*

ذكر فيه ان رجلا جاء النبي عليه السلام بمثل بيضة من ذهب فقال اصبت هذه من معدن فخذها فهي صدقة ما ملك غيرها فاعرض عنه عليه السلام وفي آخر الحديث (فخذها بها) قال البيهقي (يحتمل انه انما امتنع من اخذ الواجب منها لكونها ناقصة عن النصاب ويحتمل غيره) \* قلت \* الرجل دفع كلها فلم يتنع عليه السلام من اخذ الواجب منها بل امتنع من اخذها كلها كراهة لخروجه من ماله كله وقد نبه عليه السلام على ذلك بقوله انما الصدقة عن ظهر غنى وهذا المعنى هو الذي فهمه البيهقي فذكره فيما بعد في ابواب صدقة التطوع مستدل به على ذلك ولذا يوجب عليه ابوداود في سنته فقال باب من يخرج من ماله \*

قال البيهقي \* باب من اجرى الخمس فيه مجرى الصدقات \*

ذكر فيه حديث الحرد (١) الذي اخرج من جمر سبعة عشر ديناراء قلت \* ذكره عبد الحق في احكامه ثم قال اسناده لا يحتج به وقال ابن القطان صدق في ذلك لان النسوة الثلاث اللاتي دون ضباعة لا يعرف حالهن \* قلت \* ليس في هذا الاسناد الا امرأتان وفي المعالم للخطابي قوله هل اهويت الى الجحر يدل على انه لو اخذها من الجحر لكان ركازا يجب فيه الخمس وقوله بارك الله لك فيها لا يدل على انه جعلها له في الحال ولكنه محمول على بيان الامر في اللقطة التي اذا عرفت سنة فلم تعرف كانت لاخذها انتهى كلامه فلي هذا الحديث مناسبا للباب \*

قال \* باب اخراج الفطر عن نفسه وغيره ممن تلزم مؤنته \*

قلت \* الحديث الذي فيه عن من تمونون لا يخلون عن ضعف كما بينه البيهقي وقوله عليه السلام في صحيح البخاري على الذكر والاثنى من حديث ابن عمر دليلا على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل ولانه

يلزمها الاخراج عن عبيد هاتلان يلزمها عن نفسها اولى ويلزم الشافعي الاخراج عن اجيره وريقه الكافر لانه يموئها \*

قال \* باب الكافر يكون فمين يموئ فلا يودى عنه زكوة الفطر \*

ذكر فيه حديث ابن عمر (انه عليه السلام فرض زكوة الفطر من رمضان على كل حرا وعبد ذكر او اثنى من المسلمين) ثم ساقه من وجه آخر وفيه ابو عتبة احمد بن الفرج ولفظه (عن كل نفس من المسلمين) قلت \* رواه هذا الحديث لفظهم على كل حرا ونفس \* والمراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الامسلا فلاد لالة فيه على عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم البيهقي واما قول ابي عتبة عن كل نفس من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف وهو ضعيف ثم على نقد التنازل وتسليم صحة روايته هذه نقول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر \* وهو بعمومه يتناول الكافر ايضا وكذا ما تقدم في حديث ابن عمر والخدري عن كل حر وعبد \* ورواية ابي عتبة هذه ذكرت بعض افراد هذه العام فلا تعارضه ولا تخصه اذا المشهور الصحيح عند اهل الاصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلا فلا يثور فثبت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد ولهذا لو لم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فلي هذا على في قوله على كل حر وعبد بمعنى عن ومن زعم انها تجب على العبد وتحمّل السيد عنه يجعل على على بابها وعلى التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فلي كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي \* فان قال قائل \* ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين \* قلنا \* نعم اولا دلالة المفهوم وثانيا لو سلمنا انه يخص به العموم وذكر ابن رشد وغيره ان مذهب ابن عمر وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوي الخبر فدل انه فهم منه ما ذكرناه في الاستدكار قال الثوري وسائر الكوفيين يؤدى الفطرة عن عبده الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والنخعي وروي عن ابي هريرة وابن عمر ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (فرض عليه السلام زكوة الفطر طهرة الصيام من الرث والنفوس) الحديث \* قلت \* وجه الاستدلال به انه عليه السلام جعل صدقة الفطر طهرة زكوة والكافر لا يتزكى ولخصم البيهقي ان يقول هي طهرة للمؤدى فيعتبر كونه من اهلها لا المؤدى عنه الذي لا يخاطب بها واستدلال البيهقي بشكل بالصبي فانه لا يحتاج الى الطهرة ومع ذلك جمهور العلماء على ان الفطرة تجب عليه في ماله \*

قال \* باب وقت زكوة الفطر \*

ذكر فيه حديث ابن عمر (فرض عليه السلام زكوة الفطر) الحديث \* قلت \* مذهب الشافعي ان وقتها منيب الشمس

من آخر ايام رمضان لان ذلك هو وقت الفطر والخروج من الصوم ولمن يقول ان وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر انه وقت الفطر واما الليلة فلا صوم فيها فهي كسائر الليالي ونهى عليه السلام عن صيام يوم الفطر دليل على ان الفطر يقع في اليوم ويدل عليه امره عليه السلام في الصحيح باخراجها قبل الخروج الى الصلوة والاداء عقيب الوجوب مندوب اليه فلو تقدم تقدم وقت الوجوب على اليوم لندب عليه السلام الى اخراجها عند ذلك \*

قال \* باب من قال بوجوبها على الفنى والفقر \*

ذكر فيه حديث ابن ابي عمير \* قلت \* هو حديث اضطرب اسنادا ومتناوذا بين البيهقي بعض ذلك في هذا الباب وبعضهم في باب من قال يخرج من الحنطة نصف صاع وقال صاحب التمهيد هذا حديث مضطرب لا يثبت وليس دون الزهري في هذا الحديث من تقوم به حجة واختلف عليه فيه ايضا انتهى كلامه ثم على تقدير ثبوته هو مخالف للاحاديث المشهورة كحديث امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم \* وحديث انما الصدقة عن ظهر غنى \* وكيف تجب الصدقة على من يأخذها \*

قال \* باب من قال لا يخرج من الحنطة الا صاعا \*

ذكر فيه حديث الخدري ولفظه (صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير) \* قلت \* الطعام كما يطلق على البر وحده يطلق على كل ما يוכל كذا ذكر الجوهري وغيره قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم \* اى ذياتهم وفي الحديث الصحيح طعام الواحد يكفي الاثنين \* ولا صلوة بحضرة الطعام \* ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض \* وفي حديث المصراة صاعا من طعام \* قال الازهري اراد من تمر لا من حنطة والتمر طعام وقال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من تمر وقد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل طعوم واستدل على ذلك بمحدث الطعام بالطعام مثلا بمثل \* وذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام وفي حديث ابي سعيد الاصناف التي ذكرها فيما بعد وفسر الطعام بها ويدل على ذلك ما في الصحيح البخاري في هذا الحديث وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر وفي صحيح مسلم كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير \* وللنساء كذا نخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من اقط او صاعا من شعير لا يخرج غيره \* ولا ذكر للبر في شيء من ذلك \* فان قيل \* فقد ذكر في الرواية التي ذكرها البيهقي بعد من طريق ابن اسحق \* قلنا \* الحفاظ يتوقون ما ينفرد به كذا قال البيهقي في باب قتل ماله روح وقد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال رواه ابن علي وعبد بن عبد الله عن ابن اسحق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد

بمعناه وذكر رجل واحد فيه عن ابن علية او صاعا من حنطة وليس بمحفوظ \* ثامسد ثاسمعل ليس فيه ذكر الحنطة  
وذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من برو هو وهم من  
معاوية او غيره ممن رواه عنه انتهى كلامه ثم لو سلم ان البرذكرافي الحديث وان الواجب فيه صاع ففي هذا الحديث  
ان معاوية قدره بنصف صاع والصحابة متوافرون وانهم اخذوا بذلك وهذا يجري مجرى الاجماع وعن  
ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت  
او زبيب فلما كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الاشياء اخرجه  
ابوداود سند جيد على شرط البخاري ما خلا الهيثم بن خالد وهو ثقة وثقه ابوداود والعجلي وتابعه على ذلك  
شعيب بن ابيوب كذا اخرجه الدارقطني في سننه ووثق شعيبا فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر ومعاوية  
وفي الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام فرض صاعا من تمر او شعير فعدل الناس به نصف صاع من برو وذكره  
البيهقي في الباب الذي قبل هذا الباب وهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من  
بر لمجاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا وقول الخدري فلا زال اخرجه كما كنت اخرجه يحتمل انه لم يرد به  
مخالفتهم وانه يخرج صاعا من البريل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام وقد  
صرح بذلك في رواية لمسلم قال لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صلحان تمر او صاعا  
من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط \* فان قيل يريد هذا الاحتمال ما ذكره البيهقي في هذا الباب ان الخدري  
لما قيل له او مدين من قمح قال تلك قيمة معاوية لا قبلها ولا اعمل بها \* قلنا \* في سنده ابن اسحاق وقد تقدم  
الكلام عليه فيها ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسحاق \* قلت \* قد قد منا كلام ابي داود عليه وهو متكلم فيه وقد انفرد  
بذكر الحنطة في هذا الحديث وقد تقدم ان الحفاظ يتوقون ما انفرد به ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبد الرحمن  
الجمعي (حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر) \* قلت \* تفرد به عن عبيد الله سعيد الجمعي وقد لئنه الفسوي  
وانهم ابن حبان وحديث عبيد الله عن نافع رواه عنه جماعة في الصحيحين وغيرها ولا ذكر للبر فيه ثم ذكر البيهقي  
من حديث الحارث (انه سمع عليا امر بركة الفطر صاعا من تمر او شعير او حنطة) الى آخره ثم قال او روي مرفوعا  
والموقوف اصح \* قلت \* لا يصح هذا مرفوعا ولا موقوفا لانه مع الاضطراب في سنده مداره على الحارث الاعور  
وقد كذب به جماعة وحكى البيهقي تكذيبه عن الشعبي في باب القسامة وصحح ابن حزم عن عثمان عن الشعبي وعلي  
وغيرهما من الصحابة نصف صاع من برو اخرج الدارقطني في سننه من حديث علي مرفوعا نصف صاع من برو ثم قال

الصواب انه موقوف وذكر البيهقي ذلك عن علي موقوفاً فيما تقدم في باب اخراج الفطر عن نفسه ومن يموه ثم ذكر  
عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً (صاعاً من طعام) وذكر (ان الصحيح هو الموقوف) قلت: قد تقدم ان الطعام يطلق على غير البر  
ايضاً وسيأتي ان شاء الله تعالى عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً نصف صاع من بر ثم ذكر البيهقي (عن ابي اسحق  
كتب الينا ابن الزبير صدقة الفطر صاع) قلت: لم يصرح بذكر البر بل لما كان الواجب في غالب الاصناف  
صاعاً اطلق ذلك على الغالب وقد روي عن ابن الزبير مصرحاً ان الواجب في البر نصف صاع قال ابن ابي  
شيبه في المصنف ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عمرو انه سمع ابن الزبير وهو على المنبر يقول مدان من قمح  
الى آخره وهذا سند صحيح جليل وهو اولى من السند الذي ذكره البيهقي لان فيه كتابة وقال ابن حزم روي  
عن عمرو بن دينار انه سمع ابن الزبير يقول على المنبر زكاة الفطر مدان من قمح او صاع من تمر او شعير  
وقد صح ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين سند كرم في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي  
(عن الحسن علي من صام صاع تمر او صاع بر) قلت: لا ادري حال سنده وقد جاء عن الحسن بسند صحيح لا اشكال  
فيه خلاف هذا فروى ابن ابي شيبه بسنده عن الشعبي قال صدقة الفطر عن من صام من الاحرار وعن الرقيق من  
صام منهم ومن لم يصم نصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شعير ثم قال ثنا هشيم عن منصور عن الحسن انه قال  
مثل قول الشعبي فيمن لم يصم من الاحرار\*

قال\* باب من قال يخرج من الخنطة نصف صاع

ذكر فيه حديث ابن ابي صغير ولفظه (صاع من بر او قمح عن كل اثنين) ثم ذكر اضرابه سند او متائم قال (رواه ابن  
جرير قال قال الزهري قال عبادة بن ثعلبة) قلت: رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن ابن شهاب  
عن عبادة بن ثعلبة ثم ذكر البيهقي (ان محمد بن يحيى الذهلي قال في كتاب الملل انما هو عن كل راس اوكل انسان  
هكذا رواية بكر بن وائل) قلت: اخرجه ابوداود في سننه من طريق بكر بن وائل وفيه اوصاع بر او قمح بين  
اثنين ثم ذكر البيهقي حديثاً (عن ابن جريج اخبرني ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر) قلت: اخرجه الدارقطني  
عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وخرجه من وجه آخر عن داود بن الزبرقان عن ايوب عن  
نافع عن ابن عمر ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن ابن عباس فرض عليه السلام هذه الصدقة) وفي آخره (صاع تمر او صاع  
شعير او نصف صاع قمح) ثم قال (حدثنا الحسن عن ابن عباس مرسل) ثم ذكر (عن ابن سيرين عن ابن عباس امران نعطي  
صدقة رمضان) وفيه (صاعاً من طعام ومن ادى برا قبل منه ومن ادى شعيراً قبل منه) ثم قال (ابن سيرين لم يسمع من

ابن عباس الا انه يوافق حديث ابي رجاء العطاردي الموصول عن ابن عباس فهو اولى أن يكون صحيحاً وما شك فيه الراوي ولا شاهد له فلا اعتداده) قلت قد ذكر في الباب الذي قبل هذا ان الصحيح من حديث ابي رجاء انه موقوف ومظاهر كلامه هنا انه مرفوع وليس فيه ولا في رواية ابن سيرين تصريح بذكر البراء لانهما قالوا صاعاً من طعام وقد تقدم انه يطلق على غير البراء فكان الاخذ بحديث الحسن عن ابن عباس اولى لتصريحه بذكر القمح وهو وان كان مرسلًا فقد تأيد بما اخرج به البيهقي بعد في باب وجوب الفطر على اهل البادية من حديث عطاء عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم وفيه مدان من قمح وبما اخرج به ابن ابي شيبة فقال ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال الصدقة صاع من تمر ونصف صاع من طعام واراذه هنا البراء الواجب في غيره صاع ولم يذكر نصف صاع الا في البر وهذا السند على شرط الصحيح ما خلا حجاجاً واظنه ابن ابرطاة وهو وان تكلم فيه فقد وثقه جماعة واخرج له مسلم مقروناً بغيره فبصلح للاستشهاد به وتأيد ايضاً بعدة مسانيد وبمرسل ابن المسيب الآتي بعد وغيره من المراسيل الكثيرة المشهورة التي جاءت من طرق فقهاء المدينة وباقوال جماعة من الصحابة والتابعين وبما ذكرنا من الاحاديث الدالة على اتفاق الناس على ذلك ولم ادر ما معنى قول البيهقي وما شك فيه الراوي فان اراد به ما في حديث ابن عباس من قوله اوصاع شعير ونصف صاع قمح فهذا تخيير وليس يشك وقد ورد حديث ابن عمرو والحدرى وغيرهما في الكتب الصحيحة بلفظ او لم يفهم احد ان ذلك شك من الراوي وقوله ولا شاهد له ليس كذلك بل له عدة شواهد تقدم كثير منها وسياتي بعضها ان شاء الله تعالى ومن تتبع الكتب وجد هامشونه بذلك ثم ذكر البيهقي مرسل ابن المسيب (فرض عليه السلام زكاة الفطر مدين من حنطة) ثم قال (قال الشافعي خطأ) قلت الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب قال لانها عن التقات وانه وجد ما يدل على تسديد ها وقال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد ومرسله هذا نص البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي وزعم انه خطأ مع انه اعتضد بما ذكرنا واخرج الله ارقطني نحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن طريقين من حديث ابن عباس ومن طريقين من حديث ابن عمر في احدهما مدان من حنطة وفي الآخر نصف صاع من حنطة واخرجه من حديث علي مرفوعاً ونصف صاع من يرو من حديث عصمة بن مالك مرفوعاً مدان من قمح واخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير وابن عمرو واخرج احمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت كان نودي زكاة الفطر على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم مدين من قمع بالمد الذي تقناتون به وفي التمهيد روي عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس على اختلاف عنه وابي هريرة وجابر ومعاوية وابن الزبير نصف صاع يروي في الاسناد عن بعضهم ضعف وروي ايضا عن ابن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة وسعيد بن جبير وابي سلمة ومصعب بن سعد وذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وابي هريرة وجابر والحديث وعائشة واسماء قال وهو عنهم كلهم صحيح \*

\* قال \* باب ما دل على ان صاعه عليه السلام كان خمسة ارطال وثلاثا \*

ذكر فيه (عن الحسين بن الوليد لقيت مالكاً فسأله عن الصاع) الى آخره (قال فلقيت عبد الله بن زيد بن اسلم فقال حدثني ابي عن جدي ان هذا صاع عمر) قلت صعد الله هذا ضعفه الجمهور كذا قال الذهبي وقال ابن المديني ايس في ولد زيد ابن اسلم ثقة وقال البيهقي في باب الحوت يموت في الماء (اولاده كلهم ضعفاء عبد الرحمن واسامة وعبد الله) ثم ذكر البيهقي (ان النبي عليه السلام كان يقتسل بالصاع ثمانية ارطال) ثم ذكر (ان صاع الزكاة وصاع الغسل مختلفان وان قدر ما يقتسل به كان يختلف باختلاف الاستعمال) قال (فلا معنى لتلك الاحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعد لزكاة الفطر) قلت \* لم يذكر ولا حد يثا وحده فيه تعيين قدر الصاع المعد لزكاة الفطر وانه خمسة ارطال وثلاث \*

\* قال \* باب من قال يجوز اخراج الدقيق \*

قلت يجوز الشافعي اخراج الارز والذرة والدخن اذا كانت غالب قوت البلد وجوز الاقط مع انه يتولد من الحيوان ولم يجوز الدقيق فان عمل بظاهر الحديث فليست هذه الاشياء مذكورة فيه ولا اعتبر فيه غالب القوت بل ذكرت الاشياء بخصوصها وان اعتبر غالب القوت فالدقيق قوت غالب بل هو اسرع منفعة واعجل اغناء للفقير عن المسئلة في ذلك اليوم ثم ان الشارع ذكر تلك الاشياء باوالمقتضية للتخيير فمقتضاه انه لو كان غالب القوت الخنطة فاخرج شعيرا انه يجوز ومذهب الشافعي انه لا يجوز \*

\* قال \* باب وجوبها على اهل البادية \*

ذكر فيه حديثا عن ابن عباس وذكر (ان فيه في رواية زيادة مدين من قمع) ثم قال (وهذا حديث يفرد به يحيى بن عباد عن ابن جريج) قلت في سنن الدارقطني عند ذكر هذا الحديث ان يحيى هذا كان من خيار الناس وذكره الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس فهو شاهد لحديث يحيى هذا ويشهد له ايضا ما ذكرناه من حديث عمرو بن شعيب وغيره \*

\* قال \* باب يجوز اخراجه لاهل البادية من الاقط \*

ذكر فيه حديث كثير بن عبد الله المزني (عن ربيع عن ابي سعيد) قلت كثير هذا ضعيف وقال ابو داود كذاب



وقال الشافعي من اركان الكذب وقال ابن حبان يروى عن ابيه عن جده نسخة موضوعة ومع هذا ليس في حديث هذا الباب تخصيص اهل البادية بذلك \*

\* قال \* باب من اختار قسم زكوة الفطر بنفسه \*

ذكر فيه عن ابن ابي مليكة ثم قال (ورواه الشافعي باسناد عن سالم بن عبد الله وقد مضى ذكره في آخر باب النية في اخراج الصدقة) \* قلت \* لا ذكر له في ذلك الباب وانما رواه بعد ذلك بسنة ابواب في آخر باب الاختيار في قسمها اذا أمكنه ذلك \*

\* قال \* باب وقت اخراج زكوة الفطر \*

ذكر فيه حديثا في سنده ابو معشر نجيب السدي المدني (فقال غيره او وثق منه) \* قلت \* اختلف كلام البيهقي فيه فظاهر كلامه ههنا انه ثقة وضعفه في ابيه انتظار العصر بعد الجمعة وفي باب النيابة في الحج عن المفصوب وذكر في باب كراهية قولهم جاء رمضان انه مختلف فيه وان بعضهم حدث عنه والبعض لا وقال ابن الجوزي قال يحيى والسائي والدارقطني ضعيف وفي الميزان ضعفه ابن المديني وقال البخاري وغيره منكر الحديث وكان يحيى بن سعيد يستضعفه ويضحك اذا ذكره \*

\* قال \* باب سقى الماء \*

ذكر فيه حديثا (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه عن عمه سرافة) الى آخره \* قلت \* رأيت على كتاب السنن هنا حاشية صورتها كذا وقع وصوابه عن عبد الرحمن بن مالك بن جهم عن ابيه عن عمه سرافة نقلته من خط ابن الصلاح انتهت الحاشية واخرجه ابن ماجة في سننه على الصواب \*

\* قال \* باب وجوه الصدقة \*

ذكر في آخره حديثا عن ابن ابي كبشة عن ابيه ثم ذكر (عن ابن المديني انه محمد بن ابي كبشة) \* قلت \* ذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال وروي عن سالم بن ابي الجعد عن عبد الله بن ابي كبشة عن ابيه وفي التفات لابن حبان عمر بن سعد ابو كبشة روى عنه اهل الشام وابنه عبد الله \*

\* قال \* باب تصدق المرأة من بيت زوجها باليسير \*

ذكر فيه اخبارا ثم قال باب من حمل هذه الاخبار على انها تعطى من الطعام الذي اعطاها دون سائر امواله اسند لالا باصل تحريم مال الغير الا باذنه وبما اخبرنا الرودباري فذكر اثرنا عن ابي هريرة وفي آخره (لا يحمل لها ان

تصدق من مال زجهاً إلا باذنه ثم قال (هذا قول أبي هريرة وهو واحد رواية تلك الاخبار) قلت في مسند هذا الأمر عبد الملك العزمي متكلم فيه وقال البيهقي في باب التراب في ولوغ الكلب (لا يقبل منه ما خالف فيه الثقات) وقال في باب شفعة الجوار (قيل لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العزمي وندع حديث عبد الملك ابن أبي سليمان العزمي وهو حسن الحديث قال من حسنهما فررت) ثم لو سلمنا صحة هذا الأمر ذهب الشافعي والمحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لما رأى وكيف يحمل ذلك على الطعام الذي اعطاها في حديث أبي هريرة وما انفقت من كسبه من غير امره بل يحمل ذلك على كل ما هو مازون فيه اما صريحاً او عرفاً او عادة \*

\* قال \* باب المملوك يتصدق باليسير من مال مولاه \*

ذكر فيه حديث عمير مولى أبي اللحم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق من مال موالي بشئ قال نعم والاجر ينكحان نصفان) قلت في الحديث يشمل اليسير والكثير فهو غير مطابق للباب ثم ذكر عن جماعة (انهم ابا حواله الصدق باليسير ثم ذكر (ان عبد اقال لابن عباس اني ارعى غنما فيميربي الظمان اسقه قال لا ثم لا ابا امر اهلك) قلت في هذا يدل على امتناع التصديق باليسير فهو مخالف لمذهبنا ثم قال (وما يدل عليه ظاهره من الاباحة اولى بن رغب عن متابعة السنة يعني ظاهر حديث عمير) قلت في الاولى بن رغب في متابعة السنة ترك ما يدل عليه ظاهر هذا الحديث من الاباحة اذ فيه استباحة مال الغير والاصل تحريمه الا باذنه كما ذكر البيهقي فيما تقدم قريباً وقال فيما بعد في باب تحريم اكل مال الغير بغير اذنه وذكر احاديث ثم قال باب من مربحائط انسان او ماشيته وذكر فيه عن الشافعي انه قال الكتاب والحديث الثابت انه لا يجوز اكل مال احد الا باذنه انتهى كلامه اللهم الا ان يكون ثم ادن صريحاً او عرفاً كما تقدم \*

\* قال \* باب الدخول في الصوم بالنية \*

ذكر فيه حديث عبدة بن ابي بكر عن الزهري عن سالم عن ابيه عن حفصة عنه عليه السلام ثم قال (اختلف على الزهري في اسناده ورفع عبدة بن ابي بكر اقام اسناده ورفعوه هو من الثقات الاثبات) قلت في اضطراب اسناده اضطراباً شديداً والذين وقفوه اجل واكثر من ابن ابي بكر ولهذا قال الترمذي وقدر وي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو اصح ثم ذكر البيهقي حديثاً عن روح ابي الزباع عن عبدة بن عباد عن الفضل بن فضالة الى آخره ثم قال (قال الدارقطني نفرد به عبدة بن عباد عن الفضل بهذا الاسناد وكلمهم ثقات) قلت في كيف يكون كذلك وفي كتاب الضعفاء للذهبي عبد الله بن عباد البصري ثم المصري عن الفضل بن فضالة واه وقال ابن حبان روى عنه

كتاب الصوم

ابو الزنباغ روح نسخة موضوعة \*

\* قال \*

باب المتطوع يدخل بنيته قبل الزوال \*

ذكر فيه حديثا في سند سليمان بن معاذ عن سماك عن عكرمة ثم قال (هذا اسناد صحيح) \* قلت \* كيف يكون صحيحا وسليمان هذا قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال ابن حبان كان رافضيا غالبا وكان يقلب الاخبار وهو سليمان ابن قرم بن معاذ ينسب الى جد \*

\* قال \*

باب النهي عن استقبال رمضان بصوم \*

ذكر فيه حديثا (عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ربيعي عن حذيفة) ثم قال (وصله جرير عن منصور بذلك حذيفة وهو ثقة ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن ربيعي عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) \* قلت \* قوله (وصله جرير عن منصور بذلك حذيفة) يوم ظاهره ان رواية الثوري ومن معه ليست بموصولة وهو خلاف اصطلاح اهل هذا الشأن وقد اطلنا البحث معه في مثل هذا في باب النهي عن فضل المحدث فيما مضى ثم ذكر حديثا فيه ابو عباد عن ابيه عن ابي هريرة ثم قال (ابو عباد هو عبد الله بن سعيد المقبري غير قوي) \* قلت \* ذكر يحيى بن سعيد انه استبان كذبه في مجلس وقال ابن حبان كان يقلب الاخبار ويهم في الآثار حتى يسبق الى القلب انه المعتمد لها والبيهقي الان القول فيه ههنا وقال في باب من اتى الجمعة من ابد من ذلك (منكر الحديث متروك قاله ابن حنبل) وقال في باب من قال المعدن ركاز (ضعيف جدا جرحه ابن حنبل وابن معين وجماعة من الائمة وقال الشافعي اتقى الناس حديثه)

\* قال \*

باب الخبر الذي ورد في صوم سرر شعبان \*

ذكر فيه (عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صوموا الشهر وسره) \* قلت \* هذا الحديث غير مطابق للباب اذ ليس فيه ان المراد بالشهر هو شعبان بل ذكر ابن حزم انه رمضان بلا شك وان سره مضاف اليه سواء كان اوله او آخره او وسطه فهو من رمضان لا من شعبان \*

\* قال \*

باب من طلع الفجر وفي فيه شيء لفظه \*

ذكر في آخره (انه عليه السلام قال لرجل هلم للغداء فقال اني اريد الصوم فقال عليه السلام وانا اريد الصوم ولكن مؤذنا في بصره سوء او شيء اذن قبل ان يطلع الفجر) ثم قال البيهقي (فان صح فكان ابن ام مكتوم وقع باذنيه قبل الفجر فلم يمتنع عليه السلام من الاكل) \* قلت \* قد قدمنا في ابواب الاذان ان بلا لا كان في بصره شيء فلي هذا كان الاولى بالبيهقي ان يقول فكان بلا لا وقع باذنيه قبل الفجر لانه هو الذي كان يبصره ضعف فيخالف بذلك عليه لا على

ابن ام مكتوم الذي كان لا يؤذن حتى يقول له الجماعة أصبحت أصبحت \*

\* باب من ذرعه القى \*

\* قال \*

ذكر فيه حديث قاء عليه السلام فافطر ثم قال (مختلف في اسناده) \* قلت \* تقدم في ابواب الطهارة ان ابن مندة صححه وان الترمذي قال هو اصح شيء في هذا الباب \*

\* باب من صام يوم الشك لا ينوي الصوم فيه \*

\* قال \*

ذكر فيه حديثان يزيد بن زريع عن شعبة ثم قال رواه ابو داود ووقع في بعض النسخ سعيد \* قلت \* الذي رأيته في سنن ابي داود سعيد ولم يذكر المزي في اطرافه غيره \*

\* باب كفارة من اتي اهله في رمضان \*

\* قال \*

\* قلت \* هذا الاطلاق يدخل فيه من اتي اهله ناسيا ولا كفارة فيه ولا قضاء عند الشافعي وابي حنيفة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث الاعرابي من رواية الزهري عن حميد عن ابي هريرة وذكر في رواية (فاق النبي صلى الله عليه وسلم بكل فيه خمسة عشر صاعا من تمر) ثم قال (ورواه الاوزاعي وابن ابي حنيفة عن الزهري هكذا ذكره هشام بن سعد عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مثله ورواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهري وجعل هذا التقدير عن عمرو بن شعيب فالذي نسيه ان يكون تقديرا الكيل بخمسة عشر صاعا من رواية الزهري عن عمرو بن شعيب) \* قلت \* تقدم في رواية الزهري هذا التقدير عن حميد وعن ابي سلمة فلا يرى ما الذي حمل البيهقي على ان جعله من رواية الزهري عن عمرو بن شعيب فقط ثم ذكر حديثا بسنده الى البخاري (قال حدثنا الاويسى حدثني ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة فذكرت الحديث) وفيه (فاق النبي صلى الله عليه وسلم بمرق فيه عشرون صاعا) الى آخره ثم قال البيهقي قوله عشرون صاعا بلاغ بلغ محمد بن جعفر وقد روى الحديث محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بعض من هذا يزيد وينقص) وفي آخره (قال محمد بن جعفر حدثت بعد ان تلك الصدقة كانت عشرون صاعا) \* قلت \* ابن اسحق متكلم فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح الحفاظ يتوقون ما ينفرده ابن اسحق ومع هذا لم يذكر البيهقي سنده اليه حتى ينظر فيه والحديث رواه ابو داود في سننه عن محمد بن عوف عن ابن ابي مريم ثم عن ابن ابي الزناد كما رواه البخاري والحديث الصحيح انما يعلل برواية اخرى اذا كانت ممن هو غير مستضعف والافرواية الضعيف لا تكون سببا للضعف رواية القوي وقال الخطابي ما ملخصه ظاهر الحديث ان خمسة عشر صاعا كاف للكفارة لكل مسكين مد وجعله الشافعي اصلا في اكثر المواضع التي فيها لا طعام الا انه روي في خبر سلمة

واوس في كفارة الظهار في احدهما اكلهم وسقاوا الوسق ستون صاعا وفي الآخر ان يبرق وفسره ابن اسحق في روايته ثلاثين صاعا فالاحتياط ان لا يقتصر على مد لجواز ان يكون التقدير بخمسة عشر صاعا امر بان يتصدق به وتقام الكفارة باق عليه الى زمن السنة كن عليه ستون درهما فيعطي صاحب الحق خمسة عشر درهما وليس فيه اسقاط ما وراءه من حقه ولا براءة ذمته منه \*

قال \* باب من روى الحديث مطلقا في الفطر \*

ثم ذكر هارنج رواية التقييد بالوطي \* قلت \* في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان من اكل او شرب في نهار رمضان عامدا بلا عذر فعليه القضاء والكفارة الا الشافعي قال لا كفارة عليه انتهى كلامه والاكل والشرب عمدان في انتهاك حرمة الشهر مثل الوطي على ان الشافعي لم يقتصر بالكفارة على الجماع في الفرج بل اوجبها في وطي البهيمة والوطي الذي في الدبر وقد روى النسائي في سننه الكبرى بسند صحيح عن عائشة انه عليه السلام سأل الرجل فقال افطرت في رمضان فامر به بالتصدق بالبرق ولم يسأله بماذا افطروا وقد قال الشافعي ترك الاستفصال في قضايا الاحوال نزل منزلة عموم المقال \*

قال \* باب من روى الحديث مطلقا في الفطر ولفظ يوم التخيير دون الترتيب \*

قلت \* الرواية المذكورة في هذا الباب صريحة في التخيير لا موهمة له وبالتخيير قال مالك عملا بهذا الحديث

قال \* باب من روى في هذا الحديث لفظة لا يرضاهما اصحاب الحديث \*

ثم ذكر من حديث الازاعي احد ثني الزهري ثنا حيد عن ابي هريرة يينا انا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت واهلكت الحديث ثم قال (ضعف شيخنا ابو عبد الله الحافظ هذه اللفظة واهلكت ثم استدل على ذلك الى ان قال) ولم يذكرها احد من اصحاب الزهري عن الزهري الا ما روي عن ابي ثور عن الملق بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك الرواية ايضا خطأ بانه نظر في كتاب الصوم تصنيف الملق بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة \* قلت \* اسند الدارقطني في سننه هذا الحديث من رواية ابي ثور كذلك وابو ثور فقيه معروف جليل المقدار ذكر الحاكم ابو عبد الله وابن عساكر ان مسلما اخرج عنه في صحيحه فلا تترك روايته هذه بسقوطها في خط رجل مجهول ويحتمل انها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاط من اسقط حجة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته بالطريق الذي ذكره البيهقي اولاً وبما أخرجه ابن الجوزي في كتاب التحقيق من طريق الدارقطني ثنا النيسابوري

ثم أحمد بن مؤيد حدثني سلامة بن روح عن عقيل بن الزهري عن حميد عن أبي هريرة فذكر الحديث وفيه هلك  
واهلك وسلامة هذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن حبان مستقيم وذكر البيهقي  
في الخلافيات أن ابن خزيمة رواه من محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن حميد عن أبي هريرة  
أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اهلك يا رسول الله هكذا أثبات الألف وفي المعالم النطاقي ما ملخصه  
في أمر الرجل بالكفارة دليل على أن على المرأة كفارة مثله لأن الشريعة سوت بينهما إلا فيما قام عليه دليل التخصيص  
وإن الزمها القضاء يجامعها عند الزمها الكفارة لهذه العلة كالرجل وهذا ذهب أكثر العلماء وقال الشافعي يكفر الرجل  
كفارة واحدة وتجزئ عنهما لأنه عليه السلام أوجب عليه كفارة واحدة ولم يذكر هاهنا حصول الجماع منها  
وهذا غير لازم لأنه حكاية حال لإعموم له ويمكن أن يكون مفطرة بمرض أو سفر أو مستكره أو ناسية لصومها  
وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعم أجمعوا على أن المرأة إذا طأعت على الجماع في رمضان ولا عذر لها فليها كفارة  
أخرى إلا الأوزاعي والشافعي قالوا كفارة تجزئ عنهما \*

\* قال \* باب الحامل والمرضع خافتا على ولديهما أفطرتا وتصدقتا عن كل يوم بمد وقضتا \*  
قلت \* ظاهرا لحديث الذي ذكره في الباب الذي بعده هذا الباب أنه لا فدية عليهما ولا نفاس برحى لهما القضاء  
فأشبهها المسافر وإضافتي وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى فدية من صيام  
الآية ولهذا أوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وإيضاً إيجابها مخالف لظاهر قوله تعالى وعلى الذين  
يطيقونه فدية \* وهما غير مرادين بهذه الآية لأنها منسوخة على ما عرفت وقوله تعالى في سياق هذه الآية وإن تصوموا  
خير لكم يدل على ذلك لأنهما إن خسفتا تعين قطوعهما ولم يكن الصوم خيراً لهما بل محظوران الاتعين صومهما وفي  
نوادر الفقهاء لابن بنت نعم أجمعوا أن الحامل إذا خافت على حملها أفطرت وقضت ولا كفارة إلا الشافعي قال  
في أحد الروايتين عنه عليهما الكفارة \*

\* قال \* باب الحامل والمرضع لا يقدران على الصوم أفطرتا وقضتا بالكفارة \*  
ذكر فيه حديث (أن الله وضع عن المسافر شرط الصلاة وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم) قلت \* بين البيهقي في هذا  
الباب اضطراب سند هذا الحديث وقد بينا في باب صلوة المسافر اضطراب متنه أيضاً وبسطاً الكلام عليه هناك وعلى  
تقد بر سلامته من الاضطراب ليس هو مطابق لهذا الباب إذ حقيقة وضع الصيام عنهما أن لا قضاء عليهما كما أنه لا كفارة  
قال \* باب كراهية القبلة لمن حرك شهوته \*

ذكر في آخره حديثا (عن عمر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال فرايته لا ينظرني) الحديث ثم قال (تقرب به عمر بن حمزة فان صح رضي الله عنه كان قويا بما يتوهم تحريك القبلة شهوته والله اعلم) قلت هذا الحديث يرد من وجهين \* أحدهما \* أن عمر بن حمزة ضعفه ابن معين وقال أبو أحمد والرازي أحاديثه منكيرة \* والثاني \* أن الشرائع لا تؤخذ من المامات لاسيما وقد أفتى النبي صلى الله عليه وسلم عمر في اليقظة بإباحة القبلة ذكره أبو داود وغيره وهو في ذلك الوقت أشد وأقوى منه حين رأى هذا المام فمن الحال أن ينسخ صلى الله عليه وسلم تلك الإباحة بعد موته حين كان عمر أسوأ وضعف من ذلك الوقت فلا حاجة إلى تأويل البيهقي هذا الحديث بهذا التأويل الضعيف إذ لو كان عمر قويا بما يتوهم تحريك القبلة شهوته كما زعم البيهقي لما أباحها النبي صلى الله عليه وسلم له في اليقظة بالطريق الأولى \*  
**قال \*** باب إباحة القبلة لمن لم تحرك شهوته .

ذكر في آخره (حدثنا عن عمر بن أبي سلمة أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم) الحديث ثم (قال رواه مسلم) قلت \* أخرج الشافعي في مسنده عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك فارسل امرأته تسأل عن ذلك إلى آخره وقال ابن الأثير في شرح المسند هكذا أخرجه البويطي مرسلًا وقال الشافعي وسمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكره وإنما يريد والله أعلم الرواية التي وصلها مسلم عن عمر بن أبي سلمة ويكون قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث امرأته تسأله فكانه سألها هل تنفق الروايتان وقال البيهقي (فيه نظر فان عمر لم يكن يومئذ من الرجال الذين يسألون قبله الصائم ولا كان له يومئذ زوجة لأنه كان صبيًا ولد في الحبشة في السنة الثانية وقيل قبض عليه السلام وعمره تسع سنين وليس من أقدار الماهلين والجمع بين الروايتين فيه بعد) \*  
**قال \*** باب من اغشي عليه في أيام من شهر رمضان فلا يجزئ عنه وإن لم يأكل فيها .

(قال الشافعي لأنه لم يدخل في الصوم وهو يعقله وقال أصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات) قلت \* إذا نوى ليلا فقد صح الصوم فطربان الإغناء عليه لا يضره كالنوم وكونه دخل فيه وهو لا يعقله يشكك بالوفاق في بعض النهار فإنه يصح صومه وإن كان دخل فيه وهو لا يعقل .

**قال \*** باب استحباب السجود .

ذكر فيه حديث (تستغروا) قلت \* هو أمر وظاهره الوجوب فهو غير مطابق للباب \*

**قال \*** باب استحباب تعجيل الفطر وتأخير السجود .

ذكر فيه حديث (إذا قبل الليل وأدبر النهار) قلت \* هذا الحديث أيضا غير مناسب للباب ثم ذكر حديثا في مسنده .

طلحة بن عمرو المكي \* قلت \* ذكره في باب وضع المني على اليسرى وقال ليس بالقوى \*

باب ما يفطر عليه \*

\* قال \*

ذكر فيه حديث (اذا كان احدكم صائما فليفطر على التمر) من رواية (عاصم الاحول عن حفصة بنت سيرين عن الرياب بن سليمان بن عامر) ثم قال (وكذا رواه ابن عون وهشام بن حسان عن حفصة ورواه هشام الدستوائي عن حفصة فلم يرفعه) \* قلت \* لم اجد في الكتب المتداولة بيننا لهشام الدستوائي رواية في هذا الحديث واخرجه النسائي من طريق هشام بن حسان عن حفصة مرفوعا ثم اخرجته عن عبد الله بن الحيثم عن يوسف بن يعقوب وحماد بن مسعدة كلاهما عن هشام عن حفصة عن الرياب عنه به موقوفا فظاهر سياق النسائي لهذا الحديث ان هشاما الذي رواه موقوفا في الطريق الثاني هو هشام بن حسان لا الدستوائي على ان الحافظ اباعده ابن مندة اخرجته في كتاب معرفة الصحابة له من طريق روح بن عباد عن هشام بن حسان عن حفصة موقوفا فصرح بان الراوي له موقوفا هو ابن حسان \*

باب الرخصة في الصوم في السفر \*

\* قال \*

ذكر في آخره (عن عبد الرحمن بن عوف قال الصائم في السفر كالمفطر) ثم قال (هو موقوف وفي اسناده انقطاع وروي مرفوعا واسناده ضعيف) \* قلت \* اخرجته النسائي وغيره من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وقد قال ابن معين والنسائي لم يسمع من ابيه فهذا معنى قول البيهقي وفي اسناده انقطاع الا ان ابن حزم صرح بساعه من ابيه وتابع حميد بن عبد الرحمن اخاه باسلة فرواه عن ابيه كذلك كذا اخرجته ايضا النسائي في سننه بسند صحيح وذكر ابن حزم ان سنده في غاية الصحة وحيد سمع من ابيه نص عليه صاحب الكمال والرواية المرفوعة ذكرها ابن ماجه في سننه من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وسند هاحسن وذكرها ابن حزم ولم يذكر في اسناده اضعفا الا اسامة بن زيد وهو وان تكلموا فيه يسيرا فقد اخرج له مسلم في صحيحه \*

باب من اختار الصوم في السفر \*

\* قال \*

ذكر فيه حديثان عن سلمة بن المحبق وفي سننه عبد الصمد بن حبيب فحكى عن البخاري (انه قال منكر الحديث ذاهب) \* قلت \* الذي في تاريخ البخاري عن عبد الصمد هذا انه لين الحديث وكذا ذكر صاحب الميزان وجماعة عن البخاري ولم ينقل احد عنه فيما علمت انه قال فيه هذا اللفظ الذي حكاه عنه البيهقي فليست فيه \*

باب من لم يقل على هلال الفطر الا رواية شاهد بن \*

\* قال \*

ذكر في آخره اثران عن عمر رضي الله عنه وفي سننه عبد الاعلى بن عامر الثعلبي فحكى عن الدارقطني (انه قال غيره



أثبت منه) قلت هذا اللفظ من الدارقطني توثيق له وقد ضعفه هو في سنته في مواضع أخر وقال البيهقي في باب من قال الرحمن مضمون (عن ابن المدني سألت مجي القطان عن عبد الاعلي الثعلبي فقال يعرف وينكر) وقال في باب اخراج زكوة الفطر (غير قوي) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد وابوزرعة ضعيف الحديث

\* قال \* باب الشهادة على هلال الفطر بعد الزوال

ذكر فيه حديث ابي عمير عن عمومة له من الصحابة ثم قال (اسناد حسن واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات فسواء سمو اولم يسموا) قلت حسن اسناده ههنا وصححه فيما مضى في ابواب العيدين وكيف يكون صحيحا او حسنا وابو عمير مجهول قاله ابن عبد البر وقول البيهقي هنا (كلهم ثقات) مخالف لكلامه فيما مضى في باب فضل المحدث واطلنا الكلام معه هناك \*

\* قال \* باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر

ذكر فيه اخبار كريب لابن عباس يرويه الهلال بالشام ليلة الجمعة وصومهم وصوم معاوية وقول ابن عباس (لكننا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين يوما او نراه فقال كريب اولا تكتفي برؤية معاوية قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال البيهقي (يحتمل ان يكون ابن عباس اراد انه عليه السلام في قصة اخرى امده لرويته او تكمل العدة ولم يثبت عنده رويته بشاهدين لانفراد كريب بهذا الخبر فلم يقبله) قلت يقول ابن عباس لاحين قال له كريب اولا تكتفي برؤية معاوية بعد هذا الاحتمال \*

\* قال \* باب المفطر من رمضان يوم آخر القضا ما بينه وبين رمضان آخر

ثم ذكر قول عائشة (كان يكون علي الصوم من رمضان فما استطاع ان اقصيه الا في شعبان) قلت عموم قوله تعالى فعدة من ايام اخرى يقتضي ان تاخير القضا ليس بمقيد الى مجي رمضان آخر وتأخير عائشة انما كان لانه عليه السلام كان يستمتع بها وكان في شعبان يشتغل بالصوم فتشتغل هي بالقضاء وفي غير رمضان تنفر غلده منه وفي الاستذكار قال داود من اوجب الفدية على من اخر القضا حتى دخل رمضان آخر ايسر معه حجة من كتاب ولا سنة ولا اجماع \*

\* قال \* باب من قال اذا فرط في القضا حتى مات اطعم

ذكر فيه اثر عن ابن عمر ثم اخرجه مرفوعا من حديث شريك (عن محمد بن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا خطأ من وجهين) احدهما رفعه وانما هو من قول ابن عمر والاخره قوله نصف صاع

وانما قال ابن عمر مدّاً من حنطة وروي من وجه آخر عن ابن ابي ليلى ليس فيه ذكر الصاع ) ثم اخرج من حديث ( اشعث بن سوار عن محمد بن نافع عن ابن عمر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل مات ) الحديث \* قلت \* فعم البيهقي ان محمداً الذي روى عنه اشعث هذا الحديث هو ابن ابي ليلى وكذا صرح الترمذي به وقد اخرج ابن ماجة هذا الحديث في سننه بسند صحيح عن اشعث عن محمد بن سيرين عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً فان صح هذا فقد تابع ابن سيرين ابن ابي ليلى على رفعه فلقاتل ان يمنع الوقف \*

قال \* باب من قال يصوم عنه وليه \*

ذكر فيه حديث عائشة وابن عباس ثم ذكر ( ان بعضهم ضعف الحديثين بفتوى ابن عباس وعائشة بالاطعام ) ثم اجاب عن ذلك فقال ( من يجوز الصيام عن الميت يجوز الاطعام وفي ما روي عنهما في النهي عن الصوم عن الميت نظر ) \* قلت \* قد صح ذلك عنهما قال النسائي في سننه اننا محمد بن عبد الاعلى ثايزيد بن زريع ثا حجاج الاحول ثا ابوب بن موسى عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مد من حنطة \* وهذا سند صحيح على شرط الشيخين خلافاً لابن عبد الاعلى فانه على شرط مسلم وقال ابو جعفر الطحاوي ثا روح بن الفرغ ثا يوسف بن عدي ثا عبيدة بن حميد عن عبد العزيز بن رفيع عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت لما نثت ان امي توفيت وعليها صيام رمضان ابلغ ان اقضي عنها فقالت لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خیر من صيامك \* وهذا ايضا سند صحيح وقد اجمعوا على انه لا يصلي احد عن احد فكذلك الصوم لان كلا منهما عبادة بدنية وفي التمهيد لابن جرير الطبري روى ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولا يحج احد عن احد قال عبد الله ولو كنت انا فاعل ذلك لتصدقت واهدت \* وروي عن سفیان عن ابي نهيك عن القاسم بن محمد قال لا يقضى ذلك احد من احد لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى \*

قال \* باب قضاء رمضان ان شاء منفرداً وان شاء متتابعاً \*

ذكر فيه حديثا عن ابن المنكدر بانني انه صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء رمضان الى آخره ثم حكى عن الدارقطني ( ان اسناده حسن ) \* قلت \* سكت عنه البيهقي فهو رضاء به وكيف يكون حسناً في اسناده يحمي بن سليم الطائفي قال البيهقي في باب من كره الطائي ( كثير الوهم سيء الحفظ ) وفي الكاشف للدهبي قال النسائي منكر الحديث وفي الميزان له قال احمد رايتهم يخلط في احاديث فتركه ثم قال البيهقي ( وروي وجه آخر ضعيف عن

ابن عمر مرفوعا وروي في مقابلته عن ابي هريرة في النهي عن القطع مرفوعا وكيف يكون ذلك صحيحا ومذهب ابي هريرة جواز التفريق ومذهب ابن عمر المتابعة) قلت \* علل الحديثين بكون مذهب الراويين بخلافهما وليس ذلك مذهب البيهقي ولا اكثر الحديثين وكثيرا ما يخالف الراوي الحديث فلا يلتفتون الى الراوي ولا يعرجون عليه ويقولون العبارة لما روى لا لما رأى ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة المذكور وفي سنده عبد الرحمن بن ابراهيم المدني فقال (ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني) قلت \* الذي نقله ابن الجوزي والذهبي في كتابه في الضعفاء وكتاب المسماة بالميزان عن النسائي انه قال في عبد الرحمن هذا ليس بالقوي وفي تاريخ البخاري انه ثقة وفي كتاب ابن القطان قال البخاري قال حبان ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم ثقة وقال ابن معين ثقة وقال ابن حنبل ليس به بأس وقال ابو زرعة لا بأس به احاديثه مستقيمة وعند الدارقطني في اسناد هذا الحديث توثيقه - في السند ثاجيان بن هلال ثاجي عبد الرحمن بن ابراهيم القاص وهو ثقة وقال ابن عدي لم يتبين في حديثه ورواياته حديث منكر فاذا ذكره به قال ابن القطان فهو مختلف فيه والحديث من روايته حسن \*

### باب الصائم يكتحل

\* قال \*

ذكر فيه حديث عباد بن منصور (عن عكرمة عن ابن عباس قال عليه السلام عليكم بالاثمد) الحديث ثم قال (هذا صحيح ما روي في الكمال النبي صلى الله عليه وسلم) قلت \* ظاهر هذا الكلام يقتضي صحة هذا الحديث وكيف يصح وعباد بن منصور ضعيف عندهم وقال الترمذي لا نعرفه على هذا اللفظ الا من حديث عباد بن منصور انتهى كلامه وللحديث علة اخرى وهي ان عباد المسمم من عكرمة بل بينهما جلال ذكر ابو جعفر العقيلي عن ابن المدني سمعت يحيى ابن سعيد القطان يقول قلت لعباد بن منصور سمعت ما مررت ببلد من الملائكة وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل ثلاثا فقال حدثني ابن ابي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى ما ذكره العقيلي وابن ابي يحيى متروك وقال ابن المدني ما روى داود بن الحصين عن عكرمة فنكر ذكره الذهبي في الكاشف ثم قال البيهقي (وقد روي عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع وليس بالقوي عن ابيه عن جده) الى آخره قلت \* اغلظوا القول في محمد هذا فقال البخاري في تاريخه منكر الحديث وحكي فيه عن ابن معين انه قال ليس بشيء هو وابنه مرفوع ككتاب ابن الجوزي ان الدارقطني ضعفه وان الرازي قال عنه ذاهب الحديث وفي الكمال قال عبد الرحمن سألت ابي عنه فقال ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ذاهب والبيهقي الان القول فيه وشيخه الحاكم وثقه وخرج له في مستدركه في مناقب الحسن والحسين ثم قال البيهقي (ورواه سعيد بن ابي سعيد الريدي صاحب بقية عن

هشام بن عروة) الى آخره ثم قال (وسعيد الزبيدي من مجهيل شيوخ بقية) قلت \* سعيد شيخ بقية كما ذكره البيهقي آخر افعوله اولاً (صاحب بقية) سهو ومخالف لكلامه آخر اولاده اهل هذا الشأن وقد ذكرنا فيما تقدم في باب ما لانفس له سائلة اذ مات في الماء ان صاحب الامام حكي عن ابي بكر الخطيب انه وثق سعيد اهذ اود كران اسم ابيه عبد الجبار وذكرنا هناك عن ابن حبان انه ذكره في الثقات وانه من اهل الشام وان اهل بلده رروا عنه وهذا يني عنه الجمالة وصرح المزي ايضاً في اطرفه بانه سعيد بن عبد الجبار ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن النعمان بن معبد ابن هوذة عن ابيه عن جده في النهي عن الاكتمال للصائم قلت \* سكت عنه البيهقي وذكره ابوداود في سننه وحكي عن ابن معين انه قال هو حديث منكر وسكت البيهقي ايضاً عن عبد الرحمن بن النعمان وهو مختلف فيه ضعفه ابن معين وقال الرازي صدوق \*

قال \* باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه

ذكر فيه حديثا (عن آدم عن شعبة عن حميد سمعت ثابتاً يسئل انسا اكنتم تكررهن الحجابة) ثم قال البيهقي (رواه البخاري عن آدم عن شعبة سمعت ثابتاً والصحيح ما روينا عن آدم) قلت \* صرح البخاري في روايته بسماع شعبة من ثابت وفي الصحيحين من روايته عن ثابت عدة احاديث فيجعل على انه سمع هذا الحديث من ثابت بلا واسطة ومررة اخرى بواسطة وهذا اول من تخطئة البخاري ثم ذكر حديثاً في سنده عبد الرحمن بن زيد بن اسلم فقال (ليس بالقوي) قلت \* مضى ذكره قريباً في باب من ذرعه التي فضعفه هناك وضعفه ايضاً في باب الحوت والجراد يوان في الماء وفي ابواب الزكاة \*

قال \* باب ما بلغنا عن الحفاظ في تصحيح هذا الحديث يعني افطر الحاجم والمحجوم

ذكر في اخره (عن ابي داود قلت لاهد بن حنبل اي حديث اصح في افطر الحاجم والمحجوم قال حديث ابن جريج عن مكحول عن شيبخ من الحبي عن ثوبان) قلت \* سكت عنه البيهقي راضياً به وكيف يكون اصح الاحاديث في هذا الباب وفيه مجهول وهو شيبخ من الحبي بل اصح منه حديث ثوبان من غير هذه الطريق وحديث رافع وشدا كما تقدم \*

قال \* باب ما يستدل به على نسخ الحديث

ذكر فيه حديث ابن عباس (احتجم عليه السلاهم محرماً صاماً) ثم قال (قال الشافعي سماع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يصحبه محرماً قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع سنة عشر وحديث افطر الحاجم والمحجوم سنة ثمان قبل حجة الاسلام بسنتين فان كانا ثابتين

فحدث ابن عباس ناسخاً وحديث افطر الحاجم والمحجوم منسوخاً واسناد الحديثين مما مشبه وحديث ابن عباس  
امثلهما اسناداً) قلت لا اشتباه في اسناد حديث افطر الحاجم والمحجوم اذ صححه احمد وابن المديني واسحق الحنظلي  
والدارمي من طريق شداد كما حكاه البيهقي عنهم في الباب السابق وحكي الترمذي عن احمد انه قال اصح شيء  
في هذا الباب حديث ثوبان وشداد وصح ايضاً من طريق رافع كما تقدم وكيف يكون حديث ابن عباس امثلهما  
اسناداً وفيه يزيد بن ابي زياد متكم فيه قال البيهقي في باب الكسر بالماء (ضعيف لا يحتج به) على انه قد اختلف التوقيت  
وفي حديث شداد فذكرها انه كان عام الفتح والني صلى الله عليه وسلم كان حينئذ بمكة وأخرج البيهقي فيما مضى  
في باب الافطار بالحجامة من حديث ابي داود (ان ذلك كان بالقيع) وهو بالمدينة ولم يذكر عام الفتح وكذا أخرجه  
البيهقي في ذلك الباب من حديث ثوبان ايضاً في دعوى النسخ على هذا نظر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه كان  
يحتجم وهو صائم ثم تركه بعد فكان يحتجم بالليل) الى آخره وذكر ايضاً عنه انه كان يحتجم في رمضان عند افطر  
قلت هذان الاثران عكس مقصود البيهقي فايرادهما في هذا الباب غفلة منه

قال باب الشيخ الكبير يفطر ويفتدي

ذكر فيه (عن ابن عباس وعائشة انهما قرآوا على الذين يطوقونه) قلت مذهب الشافعية ان القراءة لا يجزئ  
بها وليست بقرآن ولا خبر وقد تقدم نظير هذا في الصلوة الوسطى

قال باب السواك للصائم

ذكر فيه سديت عامر بن ربيعة وفي سنده عاصم بن عبيد الله فقال فيه (ليس بالقوي) قلت هو ضعيف وضعفه مالك  
وغیره وضعفه البيهقي في باب استبانة الخطاء والان القول فيه ههنا ثم ذكر حديث (خبر خصال الصائم السواك)  
وفي سنده مجالد فقال فيه (غيره اثبت منه) قلت ظاهر هذا اللفظ توثيق مجالد فان قصد ذلك فقد ناقض هذا  
في باب الغيبة لمن شهد الواقعة فقال (مجالد ضعيف وان قصد بذلك تضعيفه فقد اخطأ في عبارته فضعفه بلفظ يقتضي  
التوثيق ومما ادوات تكلموا فيه فقد وثقه بمضمونهم واخرج له مسلم في صحيحه ثم ذكر حديثاً في سنده ابو اسحق  
الخوارزمي فقال فيه (ينفرد به ابو اسحق ابراهيم بن يطار ويقال ابراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم حدث  
عن عاصم بالمأكير لا يحتج به) قلت جعلهم ارجاء واحداً في الضعفاء لا ابن الجوزي ابراهيم بن يطار الخوارزمي  
ثم ذكر ترجمة اخرى ابراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي فجعلها رجلياً ووافقه على ذلك الذهبي  
في الضعفاء له

قال \* باب من كره السواك بالعشي اذا كان صائماً يستحب من خلوف فم الصائم \*

قلت في السواك تطهير واجلال للرب لان مخاطبة العظماء مع طهارة الفم تعظيم لاشك فيه وليس في الخلوف تعظيم ولا اجلال ويدل على ان مصلحته اعظم من تحمل مصلحة الخلوف قوله صلى الله عليه وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم بالسواك \* والذي كرهه بالعشي خصص العمومات بمجرد كونه مزبلاً للخلوف وهذا الاستدلال معارض بالمعنى الذي ذكرناه هكذا ذكر ابن عبد السلام وايضاً فان المضضة تنزل الخلوف وهم لا يكرهونها وقال بعضهم الخلوف تغير رائحة الفم من خلوا المعدة والسواك لا يزيله وانما يزيل وسخ الاسنان ثم ذكر البيهقي اثر ابن علي وفي سنده كيسان ابو عمر عن يزيد بن بلال فقال (كيسان ليس بالقوي) قلت \* الذي في كتاب ابن الجوزي والذهبي ان يحيى ضعفه وضعفه الساجي ايضاً في كتابه وقال الذهبي يزيد بن بلال حديثه منكرو وقال ابن حبان لا يحتج به ثم ذكر البيهقي (ص ابى هريرة انه قال لك السواك الى العصر فاد اصليت العصر فانه فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك) قلت \* في سنده عمر بن قيس هو سند المكي سكت عنه البيهقي وهو واه قال احمد والنسائي والفلاس وغيرهم متروك وقال احمد احادته باطل لا تساوي شيئاً وقال البيهقي (ضعيف لا يحتج به) ذكره في باب من بنى او غرس في غير ارضه ومع ضعف هذا الاسناد فقد روي عن ابى هريرة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة في مضعفه ثاو كيع عن سعيد بن بشير عن قتادة عن ابى هريرة مثل عن السواك للصائم فقال اد ميت في اليوم مرتين \* وهذا سند حسن الا انه مرسل ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة \*

قال \* باب صيام التطوع والخروج منه \*

ذكر فيه احاديث وآثاراً وليس في جميعها في القضاء ثم ذكر حديثاً عن الشافعي عن ابن عيينة عن طلحة بن يحيى الى آخره ثم حكى (عن الشافعي انه قال سمعت ابن عيينة عامة مجالسته لا يذكر فيه ساصوم يوماً مكانه ثم عرضته عليه قبل ان يموت بسنة فاجاب فيه ساصوم يوماً مكانه) قال البيهقي (روايته عامة دهره لهذا الحديث لا يذكر فيه هذا اللفظ مع رواية الجماعة عن طلحة لا يذكره منهم احد منهم الثوري وشعبة وعبد الواحد بن زباد ووكيع ريجي القطان ويلى بن عبيد وغيرهم تدل على خطأ هذه اللفظة) قلت \* هذه زيادة من ثقة اصرا عليها فهي مقبولة وقد نأيدت بما سنده ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثاً (عن عائشة انه عليه السلام قال لها عندك شيء قالت نعم قال اذا افطروا ان كنت فرضت الصوم) ثم قال البيهقي (اسناد صحيح) قلت \* كيف يكون اسناد اصحبا وفيه سليمان بن معاذ ويقال له سليمان بن قرقم قال ابن معين ليس بشيء وفي الميزان قال ابن حبان كان رافضياً غالياً ومع ذلك يقلب الاخبار

ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قال ان شئت افطرت وان شئت صمت وعن ابن عباس كان لا يرى باسا ان يفطر الانسان في صيام التطوع وعن جابر نحو) قلت ليس في ذلك كله ولا في حديث عائشة المتقدم في القضاء وقد روي عن ابن عباس القضاء قال ابن ابي شيبة ثاو كيع عن مسعر عن حبيب عن - طاء عن ابن عباس قال يقضى يوما سكتانه وقد ذكره البيهقي بعد في باب من راي عليه القضاء وحبيب هو ابن ابي ثابت وعطاء هو ابن يسار وهذا سند صحيح وقال ابن ابي شيبة ايضا اذ السمعيل بن ابراهيم عن عثمان التيمي عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفة فعطش عطشا شديدا فانتظر فسأل عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله فامروه ان يقضى يوما مكانه وهذا سند على شرط الشيخين ما خلا التيمي فانه اخرج له اصحاب الاربعة ووثقه ابن سعد وابن سفيان والد ارطقي ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار) قلت ليس في هذا ايضا كافي القضاء ومذهب ابن عمر ان المتطوع اذا افطر من غير عذر لم يبد القضاء كذا ذكره ابو عمر بن عبد البر وذكره ايضا ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار عن ابن عمر بسند ثم قال البيهقي (وروي هذا من اوجه اخر مرفوعا ولا يصح رفعه) ثم ذكره مرفوعا بسندين احدهما من حديث انس والثاني من حديث ابي امامة قلت في السند بن عون بن عمارة عن جعفر بن الزبير فضعف البيهقي عونا وسكت عن جعفر وقال في باب علة حديث تميم (هو متروك) وكذا قال في الملاحظات

قال \* باب التخيير في القضاء ان كان صومه تطوعا \*

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة (عن مالك عن هارون بن ام هاني عن ام هاني الحديث) وفي آخره وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى قلت هذا الحديث اضطرب منا وسند اما اضطرابه فطاهر وقد ذكر فيه انه كان يوم الفتح وهي اسلمت عام الفتح وكان الفتح في رمضان فكيف يلزمها قضاءه واما اضطراب سند فاذن ابن سهاك فيه تنارة رواه عن ابي صالح وتنارة عن جعدة وتنارة عن هارون اما ابو صالح فمهر اذان ويقال باذا مضعفوه قال البيهقي في باب الكسر بالماء ضعيف لا يحتج بخبره وقال في باب اصل القسامة (ابو صالح عن ابن عباس ضعيف) وعن الكلبي قال لي ابو صالح كل ما حدثك به كذب وفي سنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن ابي ثابت كما نسى ابو صالح مولى ام هاني الدروغزن قال النسائي وقد روي انه قال في مرضه كل نسائي حدثكم به فهو كذب وفي الناصل للراهمزي الدروغزن بلعة فارس الكذاب واما جعدة فمجهول قال البخاري في تاريخه جعدة من ولد ام هاني عن ابي صالح عن ام هاني روى عنه شعبة لا يعرف الا بمحدث فيه نظروا قال النسائي لم يسمعه جعدة من ام هاني وقد ين ذلك البيهقي في الباب الذي قبل هذا واما هارون فمجهول الحال قاله ابن الاطمان واختلف في

لنسته فقيلا ابن ام هاني وقيل ابن ام هاني وقال الترمذي حديثا ام هاني في اسناده مقال  
وقال النسائي اختلف على سمالك فيه وسمالك ليس يعتمد عليه اذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا احسن  
احاديث ام هاني وان كان لا يحتج به وقدر واه النسائي وغيره من غير طريق سمالك وليس فيه قوله فان شئت  
فاقضيه وان شئت فلا تقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمالك غير حماد بن سلمة وقد قال البيهقي في باب من ادى  
الزكاة وليس عليه اكثر (سما حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويحتنبون ما انفرد به عن قيس بن  
سعد وامثاله) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (مختلف في عدالته) وقد روى البيهقي هذا الحديث في  
الباب الذي قبل هذا من رواية حاتم بن ابي صغيرة وابي عوانة كلاهما عن سمالك وليس فيه هذا اللفظ واخرجه  
النسائي كذلك من رواية ابي الاحوص عن سمالك واخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمالك  
ثم ذكر البيهقي حديثا عن الخدرى وفي آخره (افطروهم يوما مكانه ان شئت) قلت \* اخرجه الدارقطني من حديث  
الخدرى ومن حديث جابر وليس فيهما قوله ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الوليمة في كتاب النكاح  
من حديث الخدرى \*

### باب من رأى عليه القضاء

\* قال \*

ذكر فيه حديثا منقطعاً عن الزهري ثم قال (هكذا رواه النقات من اصحابه) فذكر منهم عبيد الله بن عمر قلت \* اخرجه  
ابو عمر من حديث ابي خالد الاحمر من عبيد الله بن عمرو ويحيى بن سعيد وحجاج بن ارطاة كلهم عن الزهري عن عروة  
ان عائشة وحفصة اصحبتا صائمتين الحديث واخرجه الدارقطني من طريق يحيى بن سعيد كذلك واخرجه ايضا كذلك  
من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن الزهري ثم ذكر البيهقي (ان جعفر بن برقان وصالح بن ابي الاخضر وسفيان  
ابن حصين روه كذلك عن الزهري متصلاً) قلت \* وكذلك رواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري ذكره الترمذي  
ورواه صالح بن كيسان كذلك عن الزهري ذكره صاحب التمهيد وقد روى عن زميل عن عروة كرواية الزهري  
عن عروة مسنداً وروته عمرة كذلك عن عائشة وهما احسن حديث في هذا الباب اسناداً كذا قال ابو عمر ثم  
اخرج الاول من طريق ابي داود ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن ابن الهاد عن  
زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت اهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين فافطرونا ثم دخل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهديت لهما هدية فاشتيناها فقال لا عليكم ما صوما يوماً مكانه ثم اخرجه  
من جهة النسائي انا الربيع انا ابن وهب اخبرني حيوة وعمر بن مالك عن ابن الهاد كذلك سواء واخرج الثاني من



طريق النسائي انا احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت اصبحت صائمة انا وحفصة واهدي لاطعام فاعجبنا فافطرتا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فبادرتني حفصة فسألته فقال صوما يوم ما مكانه انتهى ما ذكره ابو عمرو الحديث الاول اخرجه ابوداود في سننه وسكت عنه والحديث الثاني اعني حديث جرير اخرجه ابن حبان في صحيحه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد السلام عن خفيف عن سعيد بن جبير ان عائشة وحفصة اصبحتا صائمتين فافطرتا فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم بقضائه وهذا الحديث يؤيده ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع اي الا ان تطوع فيلزمك اذ الاصل في الاستثناء هو الاتصال وفي التهديد روى وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن ابي عاصم عن سعيد بن المسيب خرج عمر يوم ما على اصحابه فقال اني اصبحت صائما فمرت بي جارية لي فوقعت عليها فأتروني فلم يالوا ما شكوا فيه فقال له علي اصبحت حلالا وثقفي يوما مكانه فقال له عمر انت احسنهم فتيا \*

\* قال \* باب الاختيار للعاج في ترك صوم يوم عرفة

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده مهدي بن حسان \* قلت \* ذكر صاحب الكمال والمزي في تهذيبه انه مهدي بن حرب \* ثم ذكر البيهقي في آخر الباب حديث (افضل الدعاء دعاء يوم عرفة) \* قلت \* ليس هو بمناسب لهذا الباب والصواب ما فعله في كتاب الحج فذكر هناك بابا في صوم يوم عرفة ثم ذكر بعده باب افضل الدعاء دعاء يوم عرفة ثم ذكر هذا الحديث فان قيل انما ذكره في هذا الباب لتبينه على فضيلة الدعاء في هذا اليوم فلهذا يترك الحاج صومه ليتقوى على الدعاء \* قلت \* فضيلة الدعاء فيه ليست مخصوصة بالحاج ولهذا تركت طائفة صياده بعرفة وغيرها لاجل الدعاء منهم جنيد بن عمير ومحمد بن المسكدر \*

\* قال \* باب العمل الصالح في عشر ذي الحجة

ذكر فيه حديث هندية (عن امرأتها عن بعض ازواجه عليه السلام كان عليه السلام يصوم تسع ذي الحجة) ثم ذكر حديث مسلم عن عائشة ما رآته عليه السلام صائما في العشر (ثم قال) (المثبت مقدم على النافي) \* قلت \* انما يقدم على النافي اذا تساوى في الصحة وحديث هندية اختلف عليه في اسناده فروي عنه كما تقدم وروي عنه عن حفصة كذا اخرجه النسائي وروي عنه عن ام سلمة كذا اخرجه ابوداود والنسائي \*

\* قال \* باب جواز قضاء رمضان في تسعة ايام من ذي الحجة

\* قلت \* مراده في التسع الاول فتساهل في عبارته ثم اخرج (عن بطي بن عبيد عن سفيان عن ابي اسحق قال قال علي

لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تقصم يوم الجمعة) الى آخره ثم قال (وروي ايضا عن الحسن عن علي في كراهية القضاء وهذا لأنه كان يرى قضاءه في احدى الروايتين منه متابعا فاذا زاد ما وجب عليه قضاؤه على تسعة ايام انقطع تتابعه ليوم النحر وايام التشريق) قلت \* انما يحتاج الى تاويل هذا الاثر اذا صح وليس هو بصحيح فان يلى ابن عبيد وان كان ثقة الا انه في سفبان ضعيف كذا قال ابن ميمون وايضا فابو اسحق السبيعي لم يسمح عليا وقد اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر والثوري عن ابي اسحق عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن علي قال لا تقض رمضان في ذي الحجة فادخل بينهما رجلين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الاثر فقال ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحق عن الحارث عن علي قال من كان عليه صوم من رمضان فلا يقضه في ذي الحجة فانه شهر نسك وفي هذا امران \* احدهما \* انه ادخل بين ابي اسحق وبين علي الحارث الاعور وهو ضعيف \* والثاني \* انه علل النهي بانه شهر نسك لا بانه يقطع التتابع كما زعم البيهقي ورواية الساجع عن علي قد ضعفها هو فيما تقدم لكونها من رواية الحارث الاعور فكيف يأول بها هذا الاثر ورواية الحسن عن علي لم يذكر البيهقي سندها لينظر فيه والحسن ايضا لم يسمع عليا \*

\* قال \* **باب من زعم ان صوم عاشوراء كان واجبا ثم نسخ**

ذكر في آخره حديث ابي موسى الاشعري (فصوموه انتم الحديث ثم قال) (رواه البخاري ومسلم) ثم اخرج حديثنا عن ابن عباس الى آخره ثم قال (واخرجه من حديث ابي موسى الاشعري في الامر بصومه) قلت \* هذا الكلام الآخر تكرار لا فائدة فيه \*

\* قال \* **باب ما يستدل به انه لم يكن واجبا قط**

ذكر فيه حديثان معاوية ثم ذكره من وجه آخر ولنظرة (فمن شاء منكم ان يصوم فليصم) قلت \* هذا التغيير وقت اخباره صلى الله عليه وسلم لا يدل على انه لم يكن واجبا قبل ذلك وكذا الكلام على حديث ابن عمر المذکور بعد \* وقد اخرج البيهقي في الباب السابق وعزاه الى الصحيحين عن عائشة ان صوم عاشوراء كان واجبا وانه لما جاء الاسلام اخبرهم صلى الله عليه وسلم بوجوبه ثم بنسخه فاقصرت عائشة في حديث هذا الباب على التغيير ونسخ الوجوب وحديثها المذکور هناك بين ذلك \*

\* قال \* **باب الصوم في اشهر الحرم**

ذكر فيه (ان جماعة روى عن عبد الملك بن عمرو عن محمد بن المنذر عن حميد عن ابي هريرة) الحديث ثم قال (وخالفهم في اسناده عبيد الله بن عمرو الرقي) فذكر (انه رواه عن عبد الملك عن جندب بن سفيان) الى آخره قلت \* ليس

هذا بخلافه لكن لعبد الملك فيه استناد ان سمع من رجلين وقد تقدم مثل هذا في حديث افطر الحاجم والمجموع وفي غيره \*  
 قال \* باب من اتي الشهر يصوم الايام الثلاثة

ذكر فيه حديث روح (ثناهم عن انس بن سيرين عن عبد الملك بن قنادة بن لحان عن ابيه) ثم ذكره (عن روح  
 ثناشعبة سمعت انس سمعت عبد الملك بن منهل عن ابيه) ثم قال (روينا عن ابن معين انه قال هذا خطأ انما هو  
 عبد الملك بن قنادة بن لحان) قلت قد توبع روح على قوله ابن منهل ماخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث  
 ابي الوليد الطيالسي ثنا شعبة حدثني انس سمعت عبد الملك بن منهل عن ابيه ثم قال ابن حبان المنوال بن  
 لحان القيسي له صحبة وليس في الصحابة منهل غيره واخرجه احمد في مسنده كذلك فقال ثنا محمد بن جعفر ثنا  
 شعبة عن انس عن عبد الملك بن منهل فذكره وفي اطراف المزي ان سليمان بن -رب ايضا رواه عن شعبة كذلك \*

قال \* باب صوم الشتاء

ذكر فيه حديث عامر بن مسعود (الصوم في الشتاء الغنمة الباردة) ثم قال (مرسل) قلت عامر هذا قال ابن حنبل  
 ارى له صحبة وعده ابن حبان وابن مندة وابن عبد البر من الصحابة وذكر ابن حنبل حديثه هذا في مسنده \*

قال \* باب من لم يربسرد الصوم باسا ادا لم يصف ضعفا وافطر الايام المنهية

ذكر فيه حديث ابي موسى (من صام الدهر صفت عليه جهنم) الى آخره قلت ظاهر هذا الحديث يقتضي المنع من  
 صوم الدهر فهو مخالف لمقصود البيهقي وقد اورد ابن ابي شيبة في مصنفه في باب من كره صوم الدهر واستدل  
 به ابن حزم على المنع وقال انما اوردته رواه كلهم على التهديد والهي عن صومه وقال ابن حبان في صحيحه ذكر  
 الاخبار عن نفي جواز سرد المسلم صوم الدهر وكره هذا الحديث ثم قال القصد فيه صوم الدهر الذي فيه ايام  
 التشريق والميد بن ما وقع التخليط على صائم الدهر من اجل صومه الايام التي نهي عن صيامها \*

قال \* باب الدليل على انها في كل رمضان يعني ليلة القدر

ذكر فيه حديثا عن ابي ذر قلت سكت عنه وفي سنده عكرمة هو ابن عامر متكلم فيه قال البيهقي في باب مس  
 القرج بظهر الكف (غمره القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا) وقال في باب الكسر بالماء اختلط في آخر عمره  
 وساء حفظه فروى ما لم يتابع عليه وفي سنده ايضا مرثد وهو مجهول كذا في الضعفاء للذهبي \*

قال \* باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين

ذكر فيه حديث ابي هريرة (كم مضى من الشهر قلنا ثمان وعشرون وبقي ثمان) قال عليه السلام بقي سبع اطلبوها الليلة

الشهر تسع وعشرون) \* قلت \* هذه الالف واللام للعهد اى هذا الشهر تسع وعشرون مثل هذا قوله عليه السلام في حديث الايلاء الشهر تسع وعشرون \* وانما قال عليه السلام اطلبوها الليلة مراعاة لسابعة تبقى من الشهر كما صرح به في حديث ابن عباس وكانت تلك الليلة هي الليلة السابعة باعتبار ما بقي كما صرح به عليه السلام في قوله بقي سبع فعلى هذا لم يأمرهم بطلبها في تلك الليلة لكونها ليلة ثلاث وعشرين بل لكونها الليلة السابعة كما مر حتى لو كان ذلك الشهر تاملا لأمرهم بطلبها ليلة اربع وعشرين لكونها السابعة باعتبار ما بقي فعلى هذا لا دلالة في الحديث لطلبها ليلة ثلاث وعشرين كما زعم البيهقي \*

• قال • **باب الترغيب في طلبها في السبع الاواخر** ❦

ذكر في آخره حديث عبادة بن الصامت (التمسوها في العشر الاواخر في الخامسة والسابعة والتاسعة) \* قلت \* هذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب لانه ان اريد الخامسة والعشرون والسابعة والعشرون والتاسعة والعشرون يلاوجه لقوله في السبع الاواخر لان الباقي اقل من سبع وان اريد الخامسة التي تبقى والسابعة التي تبقى والتاسعة التي تبقى كما صرح به الحذري وصرح به في حديث ابن عباس فالباقي اكثر من سبع فكان الوجه ان يقول في الباب في التسع الاواخر وفي العشر الاواخر كما صرح به في حديث عبادة \*

• قال • **باب الترغيب في طلبها ليلة سبع وعشرين** ❦

ذكر فيه حديث ابى هريرة (ايكم يذكر حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة) \* قلت \* هذا ايضا غير مناسب للباب لان طلوع القمر كذلك لا يختص بليلة سبع وعشرين قال القاضي عياض فيه اشارة الى انها انما تكون في اواخر الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر انتهى كلامه وقد خرج النسائي بسند صحيح عن ابى اسحق انه سمع ابا حذيفة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نظرت الى القمر ليلة القدر فراه انه كانه فلق جفنة \* قال ابو اسحق انما يكون ذلك صبيحة ثلاث وعشرين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (طيك بالسابعة) \* قلت \* يحتمل ان يريد السابعة التي تبقى كما صرح بذلك في حديث ابن عباس المتقدم وقد خرج صاحب التمهيد هذا الحديث من طريق ابن حنبل بسنده ثم قال ابو عمر يريد سابعة تبقى وذلك محفوظ في حديث ابن عباس اذ ذكر ما خلق الله على سبع ثم قال وماراها الاليلة ثلاث وعشرين سبع تبقي وقد ذكرنا هذا الخبر في باب حميد انتهى كلامه فعلى هذا ليس هذا الحديث ايضا مناسب للباب وقد ذكر البيهقي بعد هذا (عن ابن عباس انه تردد في السابعة فقال سابعة تمضي او سابعة تبقى من العشر الاواخر) \*

## باب المعتكف يصوم

قال \*

ذكر فيه من حديث عبد الله بن بديل (ثنا عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم إن عليّ يوم ما اعتكفه فقال عليه السلام فاعتكفه وصمه) ثم ذكر البيهقي من الدار قطنى (أنه قال لقد ربه ابن بديل من عمرو هو ضعيف الحديث قال الدار قطنى سمعت أبا بكر النيسابوري يقول هذا حديث منكر لأن الثقات من أصحاب عمرو لم يذكروه منهم ابن جرير وابن عينة والحمادان وغيرهم وابن بديل ضعيف الحديث) قلت \* إنما ضعفه هذا الرجلان وهما متأخران وفي الميزان غمزه الدار قطنى ومشاء غيره وقال ابن عدى لا اعلم للمتقدمين فيه كلاما فذكره وذكر ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال فيه مكى صالح وذكره أبو حفص بن شاهين في كتاب الثقات وقال مكى صالح وذكره ابن حبان أيضا في كتاب الثقات وزيادة الثقة مقبولة ومن لم يذكر الشئ إسنه بحجة على من ذكره ثم ذكر البيهقي حديثا فيه (أن عمر نذرا لا اعتكاف والصوم) ثم قال ذكر نذر الصوم غريب تفرد به سعيد بن بشير) قلت \* سكت عن سعيد هذا وهو ضعيف نزل ابن مهدي وقال أبو مسهر وابن نمير منكر الحديث زاد ابن نمير ليس بشئ موقال ابن معين أيضا ليس بشئ وضعفه أحمد والنسائي وقال ابن حبان كان ردى الحفظ فاحش الخطاء يروى عن قتادة ما لا يتابع عليه وعن عمرو بن دينار ما لا يعرف من حديثه ثم ذكر حديث عائشة لا اعتكاف إلا بصوم ثم قال (رواه الزهري في حديث في آخره والسنة في من اعتكف أن يصوم) قلت \* رواه البيهقي فيما بعد في باب المعتكف يخرج من المسجد من حديث عقيل عن ابن شهاب وأخرجه أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن اسحق عن ابن شهاب كما ذكره البيهقي في ذلك الباب ومذهب المحدثين أن الصحابي إذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله حديث سنوابع سنة أهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولم تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصوم للمعتكف مع ترك المس والخروج دليل على أن المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها ثم ذكر البيهقي رواية هشيم \* عمرو \* أبي فاختة عن ابن عباس قال لا اعتكاف إلا بصوم وإن ابن عينة رواه عن عمرو بسند \* ولنظفه بصوم المجاور بمعنى المعتكف وإن ابن عينة خطأ هشيم \* قلت \* رواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال من اعتكف فعليه الصوم ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن ابن أبي ليلى بسنده \* ولنظفه لا اعتكاف إلا بصوم وروى ابن أبي شيبة أيضا عن حفص عن ليث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعائشة قال لا اعتكاف إلا بصوم وروى أيضا عن ابن علية عن ليث عن طاووس عن ابن عباس قال الصوم عليه واجب وكل هذا شاهد لرواية هشيم ومقولاه على تقدير أن يكون الصحيح رواية ابن عينة فقوله يصوم المجاور

خبر في معنى الامر فلا فرق في المعنى بين اللفظين \*

\* قال \*

باب من رأى الاعتكاف بغير صيام \*

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر نذر عمر اعتكاف ليلة) ثم قال (ورواه شعبة عن عبيد الله اعتكاف يوم) \* قلت \* وكذا رواه علي بن مسهر عن عبيد الله أخرجه الطحاوي في احكام القرآن كذلك ثم على تقدير صحة رواية ليلة قد ترك ابن عمر هذا الحديث كما ذكره البيهقي عنه في آخر الباب الذي قبل هذا الباب وأخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن عباس وابن عمر قال لا جواز الا بصوم وتركه نافع أيضاً في موطأ مالك بلغه ان القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر قال لا اعتكاف الا بصيام قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام اعتكف في العشر الاول من شوال) \* قلت \* من اعتكف الايام التسعة من شوال يصدق عليه انه اعتكف في العشر وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر ولم يكن عليه السلام يستغرق المشركا لانه كان اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل منكمه كذا في الصحيحين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ليس على المعتكف صيام) ثم قال (نقله عنه عبد الله بن محمد بن نصر الرملي) \* قلت \* ذكر ابن القطان انه مجهول المال ثم ذكره البيهقي عن طاووس عن ابن عباس كان لا يرى على المعتكف صياما ثم قال (هو الصحيح موقوف ورفعهم) \* قلت \* قد تقدم ان ابافاخته ومقارويه عن ابن عباس خلاف ذلك وتقدم ايضا ان عطاء رواه خلاف ذلك ورواية عطاء ذكرها البيهقي في السابق ورواية ثلاثة اولى من رواية واحد على ان طاووسا ايضا اختلف عليه فروي عنه عن ابن عباس وجوب الصوم عليه كما قد منافي الباب السابق وأخرج الطحاوي اشتراط الصوم للمعتكف وعلى ابن المسيب وعروة \*

\* قال \*

باب متى يدخل اذا وجب اعتكاف شهر او ايام \*

\* قلت \* ذكر فيه حديث ثعالب عن الخدرى من وجهين وليس فيهما بيان متى يدخل وقد ذكر في باب الاعتكاف في العشر الاواخر فيما مضى عن عائشة كان عليه السلام اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وعزاه الى الصحيحين فكان ذكر هذا الحديث في هذا الباب وهو المناسب على ان الائمة الاربعة خالفوا هذا الحديث وقالوا اذا وجب اعتكاف ايام يدخل قبل غروب الشمس \*

\* قال \*

باب المعتكف يخرج من المسجد لبول الى آخره \*

ذكر فيه حديثا (عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يمود

مر يضاً الحديث وفي آخره (ولا اعتكف الا بصيام ولا اعتكف الا في مسجد جامع) ثم قال (ذهب كثير من الحفاظ الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة وان من ادرجه في الحديث وهم فيه فقد رواه الثوري عن هشام عن عروة قال المتكف لا يشهد جنازة الى آخره \* قلت \* جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قدمنا قريبا ان هذا عند المحدثين في حكم المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة وافتي به مرة اخرى وقد اخرجها الدارقطني من حديث القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري بسنده وفي آخره ويومر من اعتكف ان يصوم واخرجه ايضا من حديث المجاج عن ابن جريج بسنده وفي آخره وسنتمن اعتكف ان يصوم \* قال \*

باب من توضأ في المسجد الى آخره \*

\* قلت \* لا خصوصية لهذا الباب ولا للحديث المذكور فيه بابوا الاعتكاف \*

باب المرأة تعتكف باذن زوجها ومن خرج منه قبل ثامه اذا لم يكن الاعتكاف واجبا \*

ذكر فيه حديث يحيى بن سعيد (عن عمرة عن عائشة انه عليه السلام ذكر ان يعتكف المشرالا واخروا نه رأى اخية نسائه فقال ما انا بمعتكف فلما افطر اعتكف عشرا من شوال) \* قلت \* ان كان عليه السلام اوجه فهو غير مطابق لتبويب البيهقي وان لم يكن اوجه في الحديث دليل على ان المتطوع بالاعتكاف اذا دخل فيه ثم قطعه بقضيه وانما قلنا انه دخل فيه لان ابا عمر ذكر في التمهيد ان في رواية ابن عينة وغيره لهذا الحديث يعني عن يحيى بن سعيد انه عليه السلام كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه فلما صلى الصبح يعني في المسجد وهو موضع اعتكافه نظر فرأى الاخية فكانه كان قد شرع في اعتكافه لكونه في موضعه \*

باب من كره اعتكاف المرأة \*

ذكر فيه من حديث مالك (عن يحيى بن سعيد عن عمرة انه عليه السلام اراد ان يعتكف وانه رأى اخية نسائه) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبدالله بن يوسف عن مالك وهذا من طريق مالك مرسل) \* قلت \* هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الاسناد عن عمرة عن عائشة موصولا وظاهرا كلام البيهقي فيه مرسل \*

باب بيان الشغل \*

ذكر فيه حديث ثناع بن عمر في مسنده ابراهيم بن يزيد الخوزي فسكت عنه ثم ذكر حديثا مرسل عن الحسن ثم قال (وهذا شاهد لحديث الخوزي) \* قلت \* في هذا تقوية لحديث الخوزي ثم ان البيهقي عن قرب ضعف الحديث وبالغ في تضعيفه على اسباق ان شاء الله تعالى \*

قال \* باب المنصوفي يدنه لا يثبت على مركب \*

قلت \* الفقهاء يلقبون هذه المسئلة بمسئلة المنصوب وهو الضعيف الهرم الذي لا يثبت على الراحلة ولا يقدر على النهوض وكذا ذكر البيهقي قريبا بعد فقال باب النياحة في الحج عن المنصوب والميت وان كان هذا تكرارا منه واستعماله لفظة المنصوفي هذا الموضع غير متجه لا معنى ولا لفظا الا بتعسف لانه مأخوذ من انضيت جلي اي هزلته واتعبته والصواب ان يقال منضاورايت في نعمة سما عنا لهذا الكتاب المنصوب تقدم الضاد والكلام عليه كالكلام على المنصوب وذكر البيهقي في هذا الباب حديث الخثعمية \* قلت \* لخصمه ان يقول ظاهر قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا انه استطاع البدن ولو وجبت الاستنابة لقال احجاج البيت والخثعمية بين النبي عليه السلام لها جواز جماعته وليس فيه انه جعله فرضا على ايها فان قيل \* قوله حمي عن اييك يقتضي الوجوب عليها قلنا \* هي بخيرة عنكم وان بذلت له الطاعة فكيف يحمل الامر على الوجوب وفي التمريد ما لمنعه قال مالك واصحاب الحديث مخصوص بابي الخثعمية كما خص سالم بالرضاع حال الكبر لان اباها لم يلزمه الحج بدليل النص لانه لم يكن مستطعا وبذلك الاجماع على انه لا يصلي احد عن احد وجعلت المالكية عملها عن ايها بالمرحوب عليه ليلحقه الثواب كالحج بالصبي يراد به التبرك لا الفرض \*

قال البيهقي \* باب الرجل يطيق المشي \*

اعاد فيه حديث الخوزي ثم ضعفه (ثم قال وروي عن سعيد بن ابي عروبة وحماد بن سلمة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزاد والراحلة ولا اراه الا وهما واستدل على ذلك بانه روي عن قتادة عن الحسن مرسلا) \* قلت \* حديث قتادة عن انس مرفوعا خرجه الله ار قطني وذكر بعض العلماء انه الحاكم اخرج في المستدرک وقال صحيح على شرطهما فقول البيهقي (ولا اراه الا وهما) تضعيف للحديث بلا دليل فيجعل على ان لقتادة فيه اسناد بن وكثيرا ما يفعل البيهقي وغيره مثل ذلك \*

قال \* باب الرجل يجد زاد او راحلة فيج ما شيا \*

قال فيه (روي فيه عن ابن عباس حديث مرفوع وفيه ضعف) ثم ذكره وفي سننه عيسى بن سودة فقال فيه (مجهول) \* قلت \* اخرج له الحاكم في المستدرک وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال روى عن عمرو بن دينار المقاطيع روى عنه اهل مصر \*

قال \* باب من ليس له ان يحج عن غيره \*

ذكر فيه حديثا عن قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ثم قال اخرجها ابو داود وعذرة هو عذرة بن يحيى ثنا



ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا علي الحافظ يقول ذلك قال البيهقي ( وقد روى قتادة ايضا عن عزرة بن تميم وعن عزرة بن عبد الرحمن ) \* قلت \* عزرة الذي روى عن سعيد بن جبير وروى عنه قتادة هو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كذا ذكر البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وابن حبان وصاحب الكمال والمزي ولبس في كتابي داودا حديثا قال له عزرة بن يحيى بل ولا في بقية الكتب الستة و ترجم المزي في اطرافه لهذا الحديث فقال عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وفي تقييد المهمل للنسائي وروى مسلم عن قتادة عن عزرة وهو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي عن سعيد بن جبير في كتاب اللباس قال البخاري عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كوفي عن سعيد بن جبير وسعيد بن عبد الرحمن بن ابي سماعة قال وقال احمد يعني ابن حنبل هو عزرة بن دينار الا عور قال ولا اراه يصح وذكر صاحب الامام هذا الحديث ثم قال رأيت في كتاب التمييز عن النسائي عزرة الذي روى عنه قتادة ليس بذلك القوي وبقي في الحديث علة اخرى غير ما ذكره البيهقي وهي ان بعضهم يرويه عن قتادة عن ابن جبير ولا يذكر عزرة كذا ذكره صاحب الاستذكار وغيره ثم ذكره البيهقي من وجه آخر عن ابن جبر عن عطاء مرسل ثم ذكر فيه اختلافا ثم قال ( ورواه ابن جبر عن عطاء عنه عليه السلام مرسلا ) \* قلت \* هذا تكرار \* قال \* باب الرجل يحرم بالحج تطوعا ولم يكن حج الا سلام او يقول احرامي كاحرام فلان وكان فلان مهلا بالحج يحزيه عن حجة الاسلام

\* قلت \* ذكر الطحاوي في المشكل حديث حج عن نفسك ثم عن شبرمه ثم قال ما ملخصه يتعلق به قوم فقالوا تكون الحجة عن نفسه ثم قالوا على ذلك من لم يحج فتطوع انه يكون عن حجة الاسلام وخالفوا ذلك فيمن صام رمضان تطوعا فلم يجوزوه عن رمضان ولا التطوع فان كان هذا الحديث ثابتا فقياس صوم التطوع عليه وجعله من رمضان اولى لان وقت الصوم رمضان لا غير وقت الحج وقت الفرض والنفل والصحيح في الحديث انه موقوف ودليل من قال من اهل المدينة والكوفة ان الحج يكون تطوعا لا عن حجة الاسلام قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يجاسب به العبد يوم القيامة صلواته فان كان اكلها كتبت كاملة وان لم يكن اكلها قال الله تعالى للملائكة انظروا اهل تجدون لعبدى من تطوع فاكلوا به ما ضيع من فريضته والركاة مثل ذلك ثم لو خذ الاعمال على حساب ذلك فدل انه قد يكون منه حج التطوع ولم يحج الفرض قبل ذلك والحج عن غيره الفرض قبل نفسه وكما جازله اذا دخل وقت الصلوة ان يتطوع ثم يفرض كذلك اذا دخل وقت الحج له ان يتطوع عن نفسه او يفرض عن غيره \*

باب ما يستحب من تعجيل الحج

\* قال \*

\* قلت \* في هذا الباب عدة احاديث ظاهرها يقتضي وجوب تعجيل الحج وذلك عكس تبويب البيهقي وذكر في هذا الباب حديث مهران بن ابي صفوان عن ابن عباس \* قلت \* اختلف فيه فقال البيهقي ابي صفوان وفي سنن ابي داود مهران بن ابي صفوان وفي اطراف المزي رواه عبد الرحمن بن محمد عن الحسن بن عمرو عن صفوان الجمال عن ابن عباس انتهى كلامه ومع الاختلاف في مهران هذا هو مجهول كذا قال ابن القطان وغيره وقال ابو زرعة لا اعرفه الا في هذا الحديث ثم ذكر البيهقي من حديث سفيان بن سعيد (عن اسمعيل الكوفي عن فضيل بن عمرو الى آخره ثم قال ورواه ابو اسرائيل الملائي عن فضيل) ثم ذكره بسنده \* قلت \* ظن البيهقي ان اباسرائيل الملائي غير اسمعيل الكوفي المذكور في السند الاول وايس الامر كذلك بل هما واحد وهو ابو اسرائيل اسمعيل ابن ابي اسحاق خليفة الكوفي الملائي وهو ضعيف عندهم \*

باب لا يهل بالحج في غير اشهره

\* قال \*

ذكر فيه اثران من رواية ابن خزيمة (عن ابي كريب عن ابي خالد عن شعبة عن الحكم) \* قلت \* في الخلافات للبيهقي ان اباحمد السبيعي قال رواه الناس عن ابي خالد عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم فاجابه الحاكم ابو عبد الله بان ابن خزيمة اتى بالاسنادين \*

باب ادخال الحج على العمرة

\* قال \*

ذكر فيه حديث عائشة (فاهلنا بعمرة وفيه فقال انقضى راسك وامشطي واهلي بالحج ودعي العمرة فلما قضينا الحج ارسلني مع عبد الرحمن الى التنعيم فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك ثم قال قوله ودعي العمرة يريد به امسكي عن افعلها وما ودخل عليها الحج) \* قلت \* هذا خلاف حقيقة قوله دعي العمرة بل حقيقته انه امرها برفض العمرة بالحج وقوله انقضى راسك وامشطي يدل على ذلك ويدفع تاويل البيهقي بالامساك عن افعال العمرة اذ المحرم ليس له ان يفعل ذلك وقد قال البيهقي فيما بعد باب المرأة تختضب قبل احرامها وتمشط (قد مضى قول النبي صلى الله عليه وسلم انقضى راسك وامشطي واهلي بالحج) انتهى كلامه وقول عائشة ترجع صواحيبي بعجم وعمرة وارجع انا بالحج صرح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي وغيرها في ذلك سواء ولما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة والحج الذين فعلتهما وقوله صلى الله عليه وسلم عن عمرتها الاخيرة هذه مكان عمرتك صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى والا الاولى مفقودة وفي بعض الروايات هذه قضاء من

هـ رثك وسياقي في باب العمرة قبل الحج ما بقوى هذا وقال القدودي في التبريد ما ملخصه قال الشافعي لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيز قلنا ما رفضتها بالحيز ولكن تمذرت أفعالها وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتجبل الرفض ثم استدل البيهقي على ادخالها الحج على العمرة بما في حديث جابر أنها لما اهلت بالحج وطافت لها النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً \* قلت \* سياقي الجواب عنه ان شاء الله تعالى في باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد \*

### \* قال \* باب من قال العمرة تطوع \*

ذكر فيه حديث حجاج بن ارطاة (عن محمد بن المنكدر عن جابر بن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اوجبة العمرة قال لا وان تكثر خير لك) ثم ذكره موقوفاً على جابر ثم قال (هو المحفوظ) \* قلت \* أخرجه الترمذي من حديث حجاج مرفوعاً وقال حسن صحيح ولا بن ماجه عن اسحق بن طلحة عن ابيه طلحة بن عبيد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع \*

### \* قال \* باب وجوب العمرة استدلالاً بقوله تعالى واقموا الحج والعمرة لله \*

\* قلت \* قد تقدم في آخر الباب السابق قراءة الشعبي لهذه الآية وقوله في تطوع وعلى القراءة الاخرى اتمام الشيء انما يكون بعد الدخول فيه وعند خصومه اذا دخل فيهما وجبا في الاستدكار وروي عن ابن مسعود قال الحج فريضة والعمرة تطوع وهو قول الشعبي وابي حنيفة واصحابه وابي ثور وداود ومعنى الآية عندهم وجوب اتمامها على من دخل فيهما ولا يقال اتم الا لمن دخل في العمل ويدل على صحة هذا التاويل الاجماع على ان من دخل في حجة او عمرة مفترضاً او متطوعاً ثم افسدانه يجب عليه اتمامها ثم القضاء وهذا الاجماع اولى بتاويل الآية من ذهب الى ايجاب العمرة ثم ذكر البيهقي حديث عمر (ان رجلاً قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتقيم البيت وتعترو وتتسل من الجنابة وتم الوضوء) الحديث \* قلت \* النوافل من الاسلام لانها من شرائعهم كما روي الاسلام بضع وعشرون شعبة ادناها اقامة الاذى عن الطريق وقران العمرة بالفرائض لا يقتضي ان يكون مثلها في الفرضية وقد قرن مع الفرائض في هذا الحديث اتمام الوضوء وليس بفرض والمشهور من الحديث ذكر الحج وحده دون العمرة وهو الموافق للاحاديث الصحيحة المشهورة كحديث بنى الاسلام وغيره ثم ذكر حديث اسحق عن ابيك واعتبر \* قلت \* لا دلالة فيه على وجوب العمرة لانه امر الولد ان يحج عن ابيه ويعتمر ولا يحجبان على الولد عن ابيه اجماعاً ثم ذكر حديثاً (عن عمران بن حطان عن عائشة قالت

يارسول الله هل على النساء جهاد ؟ الى آخره \* قلت \* قلته قال الله ارفعني في علل الصعيين اخرج البخاري حد يث  
 عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رائه وفي الاسنذكار  
 لم يسمع عمران من عائشة ثم ذكر قول ابن عباس (نسكان لا يضرك بايها بدأت) \* قلت \* السك ما يتقرب به وقد  
 يكون تطوعا ثم ذكر حديثا عن زيد بن ثابت ثم قال (رواه اسمعيل بن سالم عن ابن سيرين مرفوعا والصحيح موقوف)  
 \* قلت \* كذا في كتاب ابن سالم وفي سنن الدارقطني اسمعيل بن مسلم وهو المكي منكلم فيه ثم ذكر موقونا ومرفوعا  
 العمرة الحج الاصغر) \* قلت \* لهذا الحديث تفسيران \* احدهما \* ذكره البيهقي في الماضي في باب العمرة في اشهر الحج  
 \* والاخر \* ذكره فيما بعد في باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد وعلى التفسيرين لادلالة في الحديث على وجوب  
 العمرة وقال ابو بكر الرازي معناه ان الحج ينوب عن العمرة لوجود افعالها فيه وزيادة ولو اراد وجوبها كالحج  
 لم يدخل احدهما في الآخر كما لا يقال دخلت الصلوة في الحج وقال الخطابي معناه فرضها ساقط بالحج وهو معنى  
 دخولها فيه فهو دليل على عدم الوجوب \*

\* قال \* **باب القارن بهريق د ما**

ذكر فيه (انه عليه السلام ذبح عن ازواجه البقروان حديثا بن الزبير عن جابر يقطع بكون عائشة قارنة) \* قلت \*  
 سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى انه لم يكن في ذلك هدي فهو يدل على انه لا هدي على القارن وذلك عكس  
 مقصود البيهقي وذبحه عليه السلام عنهن البقرة تبين في الصحيح انه كان اضحية وقد تقدم ما يدل على انه امرها برض  
 العمرة فلا نسلم انها كانت قارنة \*

\* قال \* **باب العمرة قبل الحج**

ذكر فيه حديث عائشة وفي آخره (واهل من التعميم بمكة مكان عمرتها فقضى الله عمرتها ولم يكن في ذلك هدي  
 ولا صيام ولا صدقة ثم قال قوله فقضى الله عمرتها من قول عروة) \* قلت \* اخرج مسلم هذا الحديث من طريق  
 عبدة عن هشام وفي آخره فخرج بي الى التعميم فاهللت بمكة فقضى الله حجنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة  
 ولا صوم فهذا صريح بان ذلك من قول عائشة وقد قدمنا ان في بعض الروايات هذه قضاء من عمرتك وهذا صريح  
 بانه من قوله عليه السلام ثم لو سلم انه من قول عروة فما يصنع البيهقي بقوله فاهللت بمكة مكان عمرتها وبما في الصحيح من  
 قولها فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك ثم قال البيهقي (وانما لم يكن في ذلك هدي لانه عليه السلام كان  
 قد اهدى عنها وعن من اعتمر من ازواجه بقرة ينعن) \* قلت \* هذا لا يتشبه على مذهبه لانه عليه السلام ذبح البقر عن

ازواجه وكن اكثر من سبع والبقرة لا تجزى عنده الا عن سبع وانما لم يكن هدي لانها لم تكن قارئة بل رفضت عمرها كما تقدم \*

\* قال \* **باب المتمتع اذا اقام بمكة حتى ينشئ الحج انشاء من مكة لا من الميقات** \*

ذكر في آخره (عن ابن المسيب كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يمتنعون في اشهر الحج فاذا لم يجزوا عامهم ذلك لم يهدوا شيئا) \* قلت \* لا مناسبة له لهذا الباب \*

\* قال \* **باب ما يدل على انه عليه السلام احرم احراما مطلقا** \*

ذكر فيه (عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر حجا ولا عمرة) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن محمد يقال انه ابن يحيى عن محاضر) \* قلت \* اخرج البخاري في صحيحه حديث حاضرت صفية عن عمر بن حفص عن ابيه عن الاعمش به ثم قال وزادني محمد عن محاضر عن الاعمش باسناده قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ذكر الا الحج فذكر الحديث اتم من الاول وقال ابو علي الفسائي في تقييد المهمل نسبة ابن السكن محمد بن سلام \*

\* قال \* **باب من اختار القران** \*

ذكر فيه (ان ابن عمر انكر على انس رواية القران وقال ان انسا كان يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤس) الى آخره \* قلت \* انكر ابن حزم ان يكون ابن عمر قال هذا وقال كيف يجوز ان يقول هذا وهو لا يذيد على انس الا عاما واحدا لان انسا لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كان عمره عشرين سنة وخدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرا فكان عمره يوم مات صلى الله عليه وسلم عشرين سنة وعمر ابن عمر عند ذلك احدى وعشرين سنة لانه عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة وكان الخندق في الرابعة والباقي بعد ذلك ست سنين فاذا اضيفت الى خمس عشرة صار الكل احدى وعشرين فذلك عمر ابن عمر عند موت النبي صلى الله عليه وسلم وكيف يقال ان انسا كان يدخل عليهن عام حجة الوداع وهن مكشفات الرؤس وانسا اول من حجبه النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك بربع سنين ثم اوضح ابن حزم ذلك وبسطه فمن اراد ذلك فليظره في حجة الوداع له على ان ابن عمر ايضاروى القران ذكره ابن حزم وعنه انه اختاره وفي الصحيح عنه انه قال اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة وفي المؤطا مالك عن صدقة بن يسار ان رجلا من اهل اليمن قال لابن عمر اني قدمت بعمره فقال لو كنت معك لا امرئك ان تقرن الى آخره ثم ذكر البيهقي حديث وهيب (عن ايوب عن ابي قلابة عن انس اهل عليه السلام حج وعمرة واهل الناس بها) الحديث ثم قال (ورواه حماد بن زيد عن ايوب يعني عن ابي قلابة فاضاف ذلك الى غير النبي صلى الله عليه

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب المجتهد والمجاهد ثم قال البيهقي (قال سليمان بن  
 ابن حرب سمع ابو قتادة عن ابي بن اسحق عن ابن اسحق سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
 ياتي بصره ورجل قال ولم يحفظ انما الصحيح ما قال ابو قتادة انه عليه السلام افرد وقد جمع بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 بين الحج والعمرة فانما سمع ان اولئك الذين جمعوا بينهما هذا الكلام او نحوه قال البيهقي (وقد رواه جماعة عن النبي  
 كما رواه يحيى بن ابي اسحق ورواه وهيب عن ابي جابر الا انه وقع لاس لاس له وانه ويحتمل ان يكون سمعه صلى الله  
 عليه وسلم يعلم عباده كيف يعمل بالقرآن لا لا يعلم بهما عن نفسه ولا علمه قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 مما يندرج فيه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كما صرح به في الرواية الاولى حيث قال واهل الناس بهما وفي هذا  
 جمع بين الروايتين فقول البيهقي اضافة ذلك الى غير النبي صلى الله عليه وسلم دعوى مخالفة للظاهر والاثبات للتخالف  
 بين الروايتين بلا ضرورة وقول سليمان لم يحفظ اقول لا دليل عليه بل يحفظ واثباتها على ذلك جماعة كما ذكره البيهقي وذكر  
 ابن حزم في حجة الوداع هذا الحديث من عدة طرق ثم قال فهو لا ستة عشر من الثقات كلهم متفقون على ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان اهلا لا بحجة وعمرة معا انتهى كلامه وعلى تقدير اننا في بين  
 الروايتين قرواية هؤلاء الجماعة اولى ولم يروا ابو قتادة الا افراد اطلاقا علنا فضلا عن ان يكون ذلك هو  
 الصحيح كما زعم سليمان بل الذي في الصحيح انه روى القرآن كما تقدم وقد صرح هؤلاء الجماعة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم فانني قول سليمان انما سمع من بعض اصحابه وقول البيهقي (الا شئنا وقع لاس)  
 جراءة على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتخليطه بلا دليل وقوله (يحتمل ان يكون سمعه يعلم غيره) رد  
 للحديث الصحيح مجرد احتمال بعيد يمكن ان يقال مثله في رواية من روى انه عليه السلام افرد او تمتع وكيف يصح ذلك  
 مع قوله سمعه عليه السلام ياتي بصره ورجل وحيى ابن حزم عن الشافعي ان جابر كان احسن الصحابة اقتضاها  
 الحديث في حجة الوداع وجعل ذلك ترجيحاً لروايته ثم رد عليه ابن حزم بما منعه انه وان كان كذلك فقد وصف  
 نفسه انه كان في كثرة زحام بقوله نظرت الى مد بصرى بين يديه من راكب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن  
 يساره مثل ذلك وعائشة حينئذ في هودجها مع النساء وانس في ذلك اليوم كما اخبر رد ياف طمحة الى جنب  
 النبي صلى الله عليه وسلم يروى ان رجلاً من غرض النبي صلى الله عليه وسلم فن اولي يحفظ كلامه من كان اقرب  
 اليه ولصيقه ليس بينه وبينه احداً من كان على بعد منه وفي زحام شديد ثم ذكر البيهقي حديث انس (اعتمر عليه السلام  
 اربع عرس) الى آخره ثم قل (وقد روي عن غير انس وفي ثبوت نظر) ثم اخرج من طريق ابي داود من حديث

ابي اسحق (عن مجاهد سئل ابن عمر) الحديث وفيه (ان عائشة قالت اعتمر عليه السلام ثلاثاً سوى التي قرنها في حجة الوداع) ثم قال (الرواية الثابتة عن مجاهد عن منصور ليس فيها هذا) قلت اسناد حديث ابي داود صحيح جليل على شرط البخاري وليس من ترك ذكر شيء حجة على من ذكره قال البيهقي (وقد روي عن ابي اسحق عن البراء ابن عازب وليس بمحفوظ ثم أخرجه من حديث مالك بن يحيى) عن يزيد بن هارون عن زكريا بن ابي زائدة عن (عن ابي اسحق) قلت أخرجه ابو عمر في التمهيد من حديث احمد بن حنبل عن يزيد بن هارون بسنده وهذا سند صحيح قال البيهقي (وقد روي من حديث جابر وليس بصحيح) ثم أخرجه وحكي (عن الترمذي انه سأل عنه البخاري فقال خطأ) قلت أخرجه شيخ البيهقي والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الترمذي وحكي عن البخاري انه لم يعرفه قال وروايت لا يسهل محفوظا ثم رواه البيهقي من وجه آخر وفي سنده داود ابن عبد الرحمن المطار فحكي عن البخاري انه قال فيه صدوق ربما يهمل في الشيء قلت هذا الحديث ايضا أخرجه ابو داود بسند صحيح وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وداود هذا ثقة أخرجه له في الصحيحين وبقية الكتب الستة ومارأت احد اذكر هذا الكلام الذي حكاه البيهقي عن البخاري ولا ذكره البخاري في تاريخه وذكره ابن حبان في كتابه في الثقات وقال كان متقنا من فقهاء اهل الكوفة ومحدثيهم فظهر بهذا ان الحديث ثابت من غير انس ولا نظرفيه وفي مسند الشافعي عن عطاء انه عليه السلام سعى في عمرة كلهن الاربع بالبيت والصفاء والمروة وقال ابن الاثير في شرح البخاري الذي صح وتما ضدت به الاحاديث انه عليه السلام احرم باربع عمره الاولى عام الحديبية سنة ست والثانية عمرة القضاء سنة سبع والثالثة عمرة الجمرات سنة ثمان والرابعة التي مع حجه سنة عشر وفي الاستذكار وقد روي بمثل ما قال ابن شهاب ان عمرة كلها كانت في ذي القعدة الا عمرته التي كانت مع حجه اثار مرفوعة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره ثم ذكر البيهقي حديث حفصة (ولم تحمل انت من عمرتك) ثم قال (قال الشافعي يعني من احرامك الذي ابتدأته وهم بنية واحدة والله اعلم فقال لبدت رأسي وقلدت هدي فلاحل حتى انحرمني والله اعلم وحتى يعمل الحاج لان القضاء نزل عليه ان يجعل من كان معه هدي احرامه حجبا قلت في هذا الكلام نظروني في شرح مسلم للتووي هذا الحديث دليل للذهب الصحيح المختار الذي قد قد منه واختابد لانه في الابواب السابقة مرات انه عليه السلام كان قارنا في حجة الوداع فقولها من عمرتك اي العمرة المضمومة الى الحج وقد تأوله من يقول بالافراد تاويلات ضعيفة ثم ذكر بعضها ثم قال (وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق وقال ابو عمر في التمهيد حديث حفصة يبنى انه عليه السلام كان مفردا وحكمه حكم سائر الاحاديث في

انه عليه السلام قرن او تمتع وقال الخطابي في العلم وهذا الحديث سيتبين لك انه قد كانت هناك عمرة ولكنه ادخل عليها حجة فصار بذلك قارنا وقال الطحاوي دل هذا الحديث انه عليه السلام كان متمم لان الهدي لا يمنع من الاحلال الا في المتعة هذا ان كان قال ذلك بعد طوافه للعمرة وان كان قاله قبل ذلك ولم يطف حتى احرم بالعمرة صار قارنا وعلى ايها كان فقد نفى قول من قال كان عليه السلام مفردا بالعمرة ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن حفصة ثم قال (وكذا رواه شعيب بن ابي حمزة عن نافع لم يذكر فيه العمرة) قلت \* ذكر ابو عمران بعض الناس سئل عن هذا الحديث فزعم انه لم يقل احده عن نافع ولم تحمل انت من عمر تلك الامالك ثم رد عليه ابو عمران بان جماعة قالوا ذلك عن نافع منهم مالك وعبيد الله بن عمر وايبوب السخيتاني ومولاه حفاظ اصحاب نافع والعمرة على من خالفهم ولو زاد ذلك مالك وحده لكان مقبولا لحفظه وفقهه واتقانه فكيف وقد تابعه من ذكرنا ولكن المسئول لما رأى حديث حفصة يوجب انه عليه السلام كان متمم او قارنا ولا بد من احدي الحالتين دفعه بما لا وجه له ولو جوز دفع حديث حفصة بمثل هذا الخيطل كيف يصنع باحاديث المتعة والقران وقال في الاستذكار الاولى بذوي الانصاف ان لا يشكوا في حديث حفصة انه دال على انه عليه السلام كان قارنا ما يشهد له من حديث انس وغيره ثم ذكر ابو عمر قوله عليه السلام سقت الهدي وقرنت ثم قال وليس هو بوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح اخبار عن نفسه انه افرد ولا انه تمتع وانما يوجد عن غيره اضافة ذلك اليه فيما يحتمل التأويل وهذا اللفظ يرفع الاشكال ويدفع الاحتمال ثم ذكر البيهقي حديث علي بن المبارك (عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر حديث اتاني جبريل) وفي آخره (وقل عمرة في حجة) ثم قال (كذا قال ابن المبارك عن يحيى وخالفه الاوزاعي في اكثر الروايات عنه فقال وقال عمرة في حجة ثم اخرج كذا من حديث الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الاوزاعي ثم قال (وكذا قاله شعيب بن اسحق ومسكين بن بكير عن الاوزاعي فيكون ذلك اذ نافي ادخال العمرة على الحج لانه امر النبي عليه السلام بذلك في نفسه) قلت \* اخرج البخاري في الحج من حديث بشر بن بكر والوليد بن مسلم وفي كتاب المزارعة من حديث شعيب بن اسحق كلهم عن الاوزاعي ولفظه وقل عمرة في حجة واخرجه ابو داود كذلك من حديث مسكين بن بكير ابن ماجة كذلك من حديث محمد بن مصعب والوليد بن مسلم كلهم عن الاوزاعي ورواه احمد في مسنده كذلك عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي وهذا اولى من رواية من قال وقال عمرة لان المالك لا يليق وانما يعلم التلبية ولو صحت تلك الرواية توفيق بينهما بقول المراد قال قل فاخصره الراوي ثم ذكر البيهقي حديث عمران بن حصين ثم قال قوله جمع بين حج وعمرة ان كان الراوي



حفظه يحتمل ان يكون المراد اذنه فيه وامره بعض اصحابه بذلك قلنا لا وجه لقوله (انه كان الراوي حفظه) بعد صحة الحديث والتاويل الذي ذكره في غاية البعد والمخالفة لظاهر من غير ضرورة ثم ذكر حديث قدوم علي من طريق البراء وفيه (قد سقت الهدي وقرنت) ثم ذكره من طريق انس وفيه (لولا ان سقي الهدي لاحلت) ثم قال (وفيه وفي حديث جابر جعل العلة في امتناعه من التحلل كون الهدي معه والقارن لا يحل من احرامه حتى يحل منهما سواء كان معه هدي او لم يكن ودل ذلك على خطأ تلك اللفظة) قلنا الحديث الاول يقتضي القران وقد ايد ما اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث التزالي بن سبرة ثمالى بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حاجا وخرجت انا من اليمن قلت لبيك اهلا لا كاهلا ل النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني اهلت بالعمرة والحج جميعا والحديث الثاني ينفي الانفراد لان الهدي لا يمنع المفرد من الاحلال فانتهى كونه عليه السلام مفردا فالحديث حجة على من اختار الافراد

قال \* باب من اختار التمتع

ذكر فيه حديثا بن عمر في التمتع وفيه (ثم لم يحلل من شيء محرم منه حتى قضى حجه وهديه) ثم ذكر عن عائشة سلمه ثم قال (وحديث لم تحلل من احرامه حتى فرغ من حجه ففيه دلالة على انه لم يكن متمما) قلت \* هذا لا يرد على فقهاء الكوفة فعندهم التمتع اذا اهدى لا يحل حتى يفرغ من حجه وهذا الحديث ايضا ينفي كونه مفردا لان الهدي لا يمنع المفرد من الاحلال فهو حجة على البيهقي وفي الاستذكار لا يصح عندنا ان يكون متمما الا التمتع قران لانه لا خلاف بين العلماء انه عليه السلام لم يحل من عمرته واقام محرما من اجل هديه الى يوم النحر وهذا حكم القارن لا التمتع قلنا \* في كلام ابي عمر هذا نظرفان التمتع اذا اهدى بقي محرما الى يوم النحر عند الحنفية

قال \* باب الاعواز من هدي التمتع

ذكر فيه حديثا في سند يحيى بن سلام فقال ليس بالقوي قلنا كذا قال هنا وقال في باب من قال لا يقربا (ضعيف) ثم ان مذهب الشافعي انه لا يجوز للتمتع اذا لم يجد الهدي ان يصوم ايام التشريق وهذا ظاهر كلام البيهقي في ابواب الصيام وظاهر كلامه في هذا الباب الجواز وهو قول الشافعي بالعراق ثم قال يصومها احدى لغيره عليه السلام عن صيامها كذا في الاستذكار

قال \* باب ميقات اهل العراق

ذكر فيه حديثا عن ابي الزبير عن جابر ثم عزاه الى مسلم ثم ذكر من طريق البخاري عن ابن عمر عن ابيهم ذات



اخرجه الحاكم في مسنده و قال على شرط مسلم واخرجه ابو داود في مسنده وسكت عنه وفي شرح المذهب للنووي  
قد خالف البيهقي في خفيف كثير من الحفاظ والائمة المتقدمين في هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين امام  
الجرح والحمد بل وابو حاتم وابوزرعة ومحمد بن سعد وقال السائى صالح \*

\* قال \* باب من لم يلا يرد احراما لم يصرمحرا \*

قال النسخي ورواه ابن اسود لم يركبا لسباخ محرمين فلبوا ولي ابن مسعود وهو داخل الكوفة  
بها قالت سبب عيسى بن ابي شيبه ناكح عمن سفيان عن ابن مسعود عن رجل لم يسمه ان ابن مسعود احرم من  
السباخ وذر ابو سريه المبريد ان جماعة من الصحابة والتابعين احرموا من المواضع البسدة قال واحرم بن  
مسعود من التماسي التي قلزمه فلي هذا لي ابن مسعود من الاحرام الا ثريس بمطابق للباب \*

\* قال \* باب المرأة لا تستب \*

ذكره حديثي بنده ايرب بن محمد ابو الجليل فعال (ضعيف سند اهل العلم بالحدوث في حديثه) بن معين وانه سكت  
كيف يقول هذا وبغير اهل العلم بالحدوث وانه سكت في الحديث والاحكام الراوي لا يابى به وفي  
الضعف ما لا يهمل في حديثه بندين وثقا ضربه وفي الميزان انه الضعيف

\* قال \* باب من لم يجد الا زار لبس سراويل \*

ثم ذكر الحديث في قوله هو متروك الظاهر قال القدوري في المجريد وانتم ناعلى ان السراويل لو كان كبيرا  
ممكن ان يتزر به من غير فتق لم يجز لبسه لانه واجد الا زار وكذا الوحاظ اراده سراويل وموصلة واحدة لا يجرز  
لبسه وان لم يجد ازار اغبره لانه ازار في نفسه اذ افتقه وفي شرح المسئلة الحديث يدل على جواز لبس السراويل  
من غير قطع وهو قوي ههنا اذ لم يرد بقطعه ما ورد في الحنفين وغيره من الفقهاء لا يبيع السراويل على هيئته اذا  
لم يجد الا زار من ان البيهقي بعد ذكر حديث اللبس ان لم يجد نعلين فلبس الحنفين من غير امر بالقطع وذكر حديث  
ابن عمرو فيه الامر بالقطع حكى عن عمرو بن دينار انه قال انظروا ابها قبل حديث ابن عمرو حديث ابن عباس  
ثم قال البيهقي (حملها عمرو على نسخ احدهما بالآخر وبين في رواية ابن عون وغيره عن تافه عن ابن عمر ان ذلك  
كان بالمدينة قبل الاسرام وبين في رواية شعبة عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس ان ذلك كان بقرعة بعد قصة  
ابن عمر ثم ذكر الشافعي ما ملخصه انه يرى قطعهما وان زيادة ابن عمر شيئا عذب عن ابن عباس او شك فيه او سكت

عنه ليس باختلاف \* قلت \* تبين بما ذكره البيهقي انه حديث ابن عباس من أن خر فكان الوجه العمل باطلاقه وجوابه لبسه بلا قطع كما ذهب اليه ابن حنبل الا ان في سنن النسائي اخبرنا اسمعيل بن مسعود ثنائيد بن زريع ثنا ايوب هو السخيتاني عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فإذا لم يجد الثملين فليلبس الخفين يقطعهما اسفل من الكعنين وهذا سند جيد فيه ان اشترط القطع المذكور وفي حديث ابن عباس فلا نسلم ان الاطلاق يجوز لبسها هو المتأخر \*

\* قال \* باب ما لا يجوز للحرم والمحرمة لبسه من الثياب المصبوغة بالورس والزعفران \* ذكر فيه حديث ابن عمر (نهي عليه السلام ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بورس او زعفران) \* قلت \* في دخول المحرمة في هذا نظر والصواب الاستدلال على خصوص المحرمة بحديث ابن عمر المذكور في الباب السابق \*

\* قال \* باب لا يطلى المحرم رأسه ويفطى وجهه \*

\* قلت \* الكلام معه في هذا الباب تقدم مبسوطا في كتاب الجائز \*

\* قال \* باب لبس المحرم وطيه جاهلا \*

ذكر فيه حديث (المحرم بعمرة وعليه حية) \* قلت \* كان هذا قبل التحريم فلماذا لم يأمره عليه السلام بالقديرة فاما بعد التحريم فلا فرق بين الجاهل والناسي والعامد كقتل الصيد \*

\* قال \* باب من لم ير بشم الریحان باسا \*

ذكر فيه اثران عن ابن عباس \* قلت \* للشافعي في الریحان ونحوه مما هو طيب ولا يتخذ منه الطيب قولان \* احدهما ان طيب تجب القديرة بشمه \* والثاني \* ليس بطيب واما ما هو طيب ويتخذ منه الطيب كالزعفران والورد والياسمين ففي شمه القديرة عند \* وعند الحنفية لا قديرة بالشم لانه عليه السلام كان يتطيب عند احرامه ويبقى عليه اثره ولا بد من وجود ريحه فدل انه لا حكم بمجرد الرائحة \*

\* قال \* باب المحرم يدهن جسده غير رأسه ولحيته بما ليس بطيب \*

ذكر فيه (انه عليه السلام ادهن بزيث الى آخره) \* قلت \* في سنده فرق قد السبني فسكت عنه وضيقه النسائي والدارقطني وقال ايوب ليس بشئ كذا في الضعفاء لابن الجوزي ومع ذلك قد اختلف فيه على سعيد بن جبير كما بينه البيهقي بعد ثم على تقدير صحة الحديث هو مطلق ليس فيه استثناء الرأس واللحية ومذهب احمد بن حنبل انه اذا ادهن بالزيت فلا قديرة عليه عملا بهذا الحديث \*

\* قال \*

باب المصفر ليس بطيب \*

(قدمي في رواية ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في النساء وتلبس بعد ذلك ما حبت من الوان الثياب مصفرا او خزا) \* قلت \* ابن اسحق متكلم فيه وقد اختلف عليه في كما حكاه البيهقي عن ابي داود في بيان ما تلبس المحرمة من الثياب وفي التمهيد رواه ابوقرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن نافع موقوف على ابن عمرو في المؤطا مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول لا يتقرب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين \* ولم يذكر ما بعده فقد رواه مالك موقوفا وهو اجل من ابن اسحق بلا شك وقد شهد له رواية موسى بن طارق ولم يذكر مالك في روايته وتلبس بعد ذلك ما حبت وكيف يسمع ابن عمر من النبي صلى الله عليه وسلم اباحة الخلف للنساء ثم يأمرهن بقطعه حتى حدثته صفية عن عائشة انه عليه السلام اباح لمن الخفين فترك ذلك كما ذكره البيهقي في باب ما تلبس المحرمة ثم ذكر البيهقي في هذا الباب اعني باب المصفر ان عمر ابا بصير على عبد الله بن جعفر ثوبين مضر حين الى آخره \* قلت \* المضرح المسبوغ بالحمر ولا يختص ذلك بالمصفر وفي المحلى روي عن عمر المنع من المصفر جملة وللحمر خاصة ايضا عن عائشة ثم ذكر البيهقي حديث مكحول (جاءت امرأة بثوب مصبوغ) \* قلت \* هو مع كونه مرسلا محمول على الضرورة يدل على ذلك قوله عليه السلام لك غيره قالت لا \* وقد روى ابو داود بسند صحيح عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التوفي عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب الحديث وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب الاعواد وفيه دليل على ان المصفر طيب ولذلك نهيت عن المصفر ان لو كان النهي لكونه زينة لنهيت عن ثوب العصب لانه في الزينة فوق المصفر كذا قال الطحاوي والعصب برود اليمن يعصب غزها اي تطوى ثم تصنع مصبوغا ثم تسج وفي الصحيحين انه عليه السلام استثنى من المنع ثوب العصب \* والشافعية خالفت هذا الحديث قال النووي الاصح عندنا تحريم العصب مطلقا والحديث حجة لمن اجازه وقال ايضا الاصح انه يجوز لها لبس الحرير \*

\* قال \*

باب نهى الرجال عن لبس المصفر \*

ذكر فيه (ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يشير الى انه يختص بالنهي عنه دون غيره) ثم ذكر حديث علي (نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اقول نهاكم) الحديث ثم ذكر (عن عثمان انه رأى علي بن محمد بن عبد الله بن جعفر ملحقا مصفرا فدكر نهييه عليه السلام عن لبس المصفر فقال له علي انه عليه السلام لم ينهك ولا ياه انما عاني انا) ثم قال البيهقي (اسناد غير قوي وحكم علي بالتخصيص في الرواية الصحيحة غير منصوص) \* قلت \* لم ير دعلي رضي الله عنه في الرواية الصحيحة انه منصوص بالنهي عن غيره لانما ولا اشارة قال النووي ليس معناه ان النهي مختص به انما معناه ان اللفظ الذي سمعته بصيغة الخطاب

لي فانا نقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس كلهم وفي شرح مسلم للنووي في باب النهي عن لبس الرجل الثوب المصفر اتقن البيهقي المسئلة فقال في كتاب معرفة السنن نهى الشافعي الرجل عن المزعفر وابعاح له المصفر قال وانما خصت له في المصفر لاني لم ارا احدا يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنه الا ما قال علي رضي الله عنه نهائي ولا اقول نهائي \* قال البيهقي وقد جاءنا احاديث تدل على النهي على العموم ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص ثم قال ولوليت هذه الاحاديث الشافعي لقال بها ان شاء الله تعالى قال الشافعي وانهى الرجل الحلال بكل حال ان يزعفر قال البيهقي فنبع السنة في المزعفر فتابعته في المصفر اولى 4 \*

### \* قال \* باب الحناء لبس بطيب \*

ذكر فيه حديثان عائشة \* قلت \* روت عن عائشة كريمة بنت همام لم اقف على حالها وقد ورد عنه عليه السلام خلاف هذا قال ابو عمر في التمهيد ذكر ابن بكير عن ابن لميعة عن بكير بن الاشج عن خولة بنت حكيم عن امها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمسحوا بالحناء فانه طيب \* واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من هذا الوجه وقد عد ابو حنيفة الدينوري وغيره من اهل اللغة الحناء من انواع الطيب وقال الهروي في العينين في الحديث سيد رباحين الجنة الفاغية \* قال الاصمعي هو نور الحناء وفي الحديث ايضا عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب الفاغية \*

### \* قال \* باب المحرم لا يتكح ولا يتكح \*

\* قلت \* الكلام على هذا سياقي ان شاء الله تعالى مبسوطا في ابواب النكاح \*

### \* قال \* باب الاستلام في الزحام \*

ذكر فيه حديثان شيخ من خزاعة ثم قال (رواه الشافعي عن ابن عيينة عن ابي يعفور عن الخزامي قال سفيان هو عبد الرحمن بن الحارث) \* قلت \* رويتنا هذا الحديث في سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزي قال سفيان هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث وهي نسخة جلييلة بخط ابي محمد الحلال ثم اخرج البيهقي من حديث عروة (انه عليه السلام قال لعبد الرحمن بن عوف في حجة الوداع كيف صنعت) الى آخره ثم قال (مرسل) \* قلت \* اخرجته ابو عمر في التمهيد مسندا من حديث القاسم بن اصبغ ثابعا لله بن احمد بن ابي ميسرة ثنا يعقوب بن محمد الزهري نا القاسم بن محمد عن ابن ابي نجيع عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انه عليه السلام قال له ومن حديث علي بن عبد العزيز هو البغوي ثنا ابو نعيم الفضل بن دكين ثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة عن عبد الرحمن

ابن عوف قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث \*

\* قال \* ❦ باب اقلال الكلام بغير ذكر الله في الطواف ❦

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت صلوة) من طريق عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس \* قلت \* في كتاب الترمذي لانعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء انتهى كلامه وعطاء متكلم فيه وقد اختلط في آخر عمره ومع هذا اختلف عليه فيه ورواه غيره واحد عن طاووس عن ابن عباس موقوفاً كما بينه البيهقي \*

\* قال \* ❦ باب الشرب في الطواف ❦

(قال الشافعي روي من وجه لا يثبت انه عليه السلام شرب وهو يطوف قال البيهقي لمه ارا دما انا ابو عبد الله) فذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام شرب ماء في الطواف) ثم قال البيهقي (غريب بهذا اللفظ) \* قلت \* اسناده جيد وشيخ البيهقي فيه هو الحاكم قد اخرج في مستدركه وصححه واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه عن هارون ابن عيسى عن ابن عباس بسنده ولا يلزم من قول البيهقي (غريب) عدم ثبوته وقد شهد له ما اخرج ابن ي شيبة في مصنفه فقال حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود انه عليه السلام استسقى وهو يطوف بالبيت فاتي بذنوب نبيذ السقاية فشربه \* فظهر بهذا ان الشافعي لم يرد الحديث الذي ذكره البيهقي هذا هو الظاهر وقال ابن ابي شيبة ثنا علي بن هشام عن ابن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل الروادع قال استسقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطوف بالبيت فقال رجل الانسقيك من شراب نصنعه فاناء باناء فيه نبيذ زبيب فقال الاكفات عليه اناء او عرضت عليه عود اثم شرب منه فقطب ثم دعا بما فيه فصبه فيه فشرب وسقى اصحابه \* ولعل هذا الحديث هو الذي اراه الشافعي فان فيه علتين \* احدهما ابن ابي ليلى \* والثانية الرجل المجهول ولم يصرح بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم \*

\* قال \* ❦ باب الطواف على الطهارة ❦

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت مثل الصلوة) \* قلت \* المراد به مثلها في حصول الثواب لا في جميع الاحكام اذ لا يطله المشي والانحراف عن القبلة وتعمد الحديث بخلاف الصلوة ولومسبقة الحدث فبني جاز على الاصح من مذهب الشافعي وفي الصلوة يستقبل ولو نذر ان يصلي فطاف لم يجزه \*

\* قال \* ❦ باب من ركع ركعتي الطواف حيث كان ❦

\* قلت \* ظرف مكان لا ظرف زمان هذا هو المشهور عند اهل العربية واراد البيهقي بهذا الزمان ولهذا اورد

في هذا الباب ما يدل على انه ازاد بهما التخيير في الزمان كحديث لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اى ساعة شاء. وماروي ان بعض الصحابة صلاها بعد العصر وبعضهم بعد الصبح والصواب عبارة الشافعى فقد حكى البيهقى في كتاب المعرفة انه قال واحب الي ان يركع ركعتي الطواف متى ذكرهما حيث كان وذكر البيهقى في هذا الباب (عن عمر انه طاف بعد الصبح وصلى الركعتين بذي طوى) \* قلت \* هذا الاثر يخالف لمقصوده لان عمر لم يركع بعد الصبح ركعتي الطواف بل آخرهما ولهذا قال البيهقى في الاوقات المكروهات في باب البيان (ان هذا النهى مخصوص ببعض الامكنة وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يؤخرونها حتى تطلع الشمس وترتفع) ثم ذكر هذا الاثر ثم ذكر نحوه عن الحذري ومعاذ بن عفرأ ثم قال وهذا يكون محمولا على انه لم يبلغه التخصيص وفي الموطأ قال مالك ولا بأس بان يطوف بعد الصبح والعصر ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما صنع عمرو في الاستذكار مذهب عمرو والحذري ومعاذ بن عفرأ ومالك واصحابه وجماعة اجازة الطواف بعد الصبح والعصر وتأخير الركعتين وعن معاذ بن عفرأ انه طاف بعد العصر والصبح فلم يصل وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الغداة حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب وكره الثوري والوحيفة واصحابه الطواف بعد الصبح والعصر فان فعل قالوا لا يركع حتى تطلع الشمس او تقرب وذكر البيهقى في هذا الباب (عن ابي الزبير رأيت ابن عباس يطوف بعد العصر ثم يدخل حجره فلا يرى ما يصنع) \* قلت \* لا دليل في هذا الاثر على مدعاه.

\* قال \* **باب استلام الحجر بعد الركعتين**

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام لما نرج الى الصفا عاد الى الحجر فاستلمه) ثم قال (وقدمضى ذلك في الحديث الثابت عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر) \* قلت \* الحديث الذي اورده ظاهره انه عليه السلام استلمه بعد خروجه الى الصفا فليس بمطابق للباب فكان الوجه ان يذكر ههنا الحديث الذي اشار اليه بقوله وقدمضى ذلك في الحديث الثابت اذ فيه انه عليه السلام صلى ركعتي الطواف ثم عاد الى الحجر فاستلمه فترك البيهقى اخراج ما فيه مدعاه صريحا وذكر ما ظاهره يخالف لمقصوده.

\* قال \* **باب الملتزم**

ذكر فيه حديثان من رواية ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم قال (لا ادري سمعه من عمرو ام لا) \* قلت \* ذكر البيهقى فيما مضى في باب وجوب الفطرة على اهل البادية ان ابن جريج لم يسمع من عمرو.

\* قال \* **باب وجوب السعي بين الصفا والمروة**

ذكر فيه حديث نسوة من بنى عبد الدار \* قلت \* قد بين البيهقى بعض اضطرابه وبينه ابن القطان مبسوطا وفي



بعض طرقه عبدالله بن المؤمل فسكت عنه البيهقي هنا وضعفه في باب انت النهي مخصوص ببعض الامكنة  
 وضعفه ايضا يحيى والنسائي والدارقطني وقال احمد احاديثه منا كبير وقال ابن عدي عامة حديثه الضعيف عليه  
 بين وذكر من جملة ما ينكر عليه هذا الحديث ثم ذكر من وجه آخر من حديث مهران عن الثوري عن المثني بن  
 الصباح ثم قال (تقرده به مهران عن الثوري) \* قلت \* مهران قال البخاري في حديثه اضطراب وقال ابن شاهين  
 قال عثمان اكثر روايته عن الثوري خطأ والمثني سكت عنه البيهقي هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب  
 وفي الاشراف لابن المنذر كان انس وابن الزبير وابن سيرين يقولون السعي بين الصفا والمروة تطوع وروي  
 ذلك عن ابن عباس وروينا انه في مصنف ابي وابن مسعود فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وفي الاستذكار قال  
 ابن عباس وانس وعبدالله بن الزبير والحسن وابن سيرين هو تطوع واوجب الحسن وقتادة والثوري  
 والكوفيون من تركه الدم وعن الحسن وعطاء لاشئ في تركه \*

\* قال \* **باب ما يفعل المتمريد الصفا والمروة**

\* قلت \* ذكر في آخره اثر عن ابن عمر في التمر ليس هذا الباب موضعه \*

\* قال \* **باب اختبار الحلق على التقصير**

ذكر في آخره (عن ابن عمر انه قال للحاق بالبلغ العظيم) \* قلت \* ليس فيه اختياره على التقصير \*

\* قال \* **باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد وسعي واحد**

ذكر فيه حديث عائشة (واما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا) ثم قال (انما ارادت بقولها طافوا طوافا  
 واحدا السعي بين الصفا والمروة) ثم قال (وذلك بين في رواية جابر) ثم ذكرها وهي (انه لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا) \* قلت \* لا ضرورة الى تاويل الطواف بالسعي بل المراد الطواف  
 على ظاهره وهو الطواف بالبيت ويحمل على انهم طافوا طوافا واحدا وسعيا واحدا عملا باللفظين ثم ذكر حديث  
 جابر مستدلا به على انها كانت قارنة وانه عليه السلام اكتفى لما عن الحج والعمرة بطواف واحد \* قلت \* قد اقمنا  
 الدليل فيما مضى في باب ادخال الحج على العمرة وفي باب العمرة قبل الحج على انها كانت مفردة بالحج وانه عليه  
 السلام امره برفض العمرة وقولها وارجع بحجة واحدة دليل واضح على ذلك فعلى هذا معنى قوله عليه السلام  
 يكفيك بحجك وعمرتك اي عمرك المرفوضة لانه لا طواف لها ويحتمل ان يريد ثواب هذا الطواف كثواب  
 الحج والعمرة لانهما قصدت التوسيع وانما تركت الواحد بغير اختيارها ثم ذكر البيهقي حديث الدراوردي عن

عبيد الله عن نافع عن ابن عمر من جمع بين الحج والعمرة طاف لهما طواف واحد \* قلت \* هذا الحديث ذكره الترمذي  
ثم قال وقد رواه غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه وهو أصح وفي الاستذكار لم يرفعه أحد عن عبيد الله غير  
الداروردي وكل من رواه عنه غيره أوقفه على ابن عمر وكذا رواه مالك عن نافع موقوفاً انتهى كلامه والداروردي  
سبي الحفظ قاله أبو زرعة ذكره عنه الذهبي في الكاشف ثم ذكر البيهقي حديث (دخلت العمرة في الحج) ثم قال (قيل  
معناه دخلت في أفعال الحج فاتحدت في العمل) \* قلت \* هذا الحديث يحتمل معانيها أحدها دخلت في وقت الحج وشهوره  
نقصاً لما كانت قرش عليه من ترك العمرة في أشهر الحج ذكره البيهقي فيما مضى في باب العمرة في أشهر الحج \* والثاني \* وجوب  
العمرة كالحج ولهذا ذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب وجوب العمرة مستدلّاً به على ذلك وقد ذكرنا في ذلك  
الباب معنى ثالثاً عن أبي بكر الرازي ومعنى رابعاً عن الخطابي ثم قال البيهقي (وروى الشافعي في القديم عن رجل أظنه  
إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في القارن يطوف طوافين ويسعى سعيًا قال الشافعي  
وهذا على معنى قولنا يطوف حين يقدم بالبيت وبالصفاء والمروة ثم يطوف بالبيت للزيارة وقال بعض الناس عليه  
طوافان وسعيان واحتج فيه برواية ضعيفة عن علي وجعفر بروي عن علي قولنا) \* قلت \* بالرجل الذي روى ذلك عن جعفر  
مجهول وإن كان كما ظنه البيهقي فامر إبراهيم في السقوط أشد من الجهالة ورواية محمد عن علي منقطعة كذا قال البيهقي  
في باب الأعواز من الهدى وذكره أيضاً في باب سهم ذوي القربى ولو سلم تأويل الشافعي الطواف في حق القارن بما ذكر  
فكيف يفعل برواية موسى سعيين ولو كان كائناً ولم يكن فيه خصوصية بالقارن فإن المفرد أيضاً يفعل كذلك ويطوف  
هذين الطوافين وقد ذكر جماعة من العلماء أن مذهب علي وابن مسعود أن القارن بطوف طوافين ويسعى سعيين بخلاف  
المفرد ولو سلم رواية جعفر من العتقين المذكورين وكان قوله ويسعى سعيًا محفوظاً فسعيًا مصدر مؤكّد وهو يشمل القلة والكثرة  
فيحمل على السعيين المفسرين في بقية الروايات فلا نسلم للشافعي قوله وجعفر يروي عن علي قولنا ثم قال البيهقي (أصح ما روي في  
الطوافين عن علي ما أنا أبو بكر) فذكر سند أبي آخره (عن أبي نصر لقيت علياً) إلى آخره ثم قال (أبو نصر مجهول وقد روي  
بأسانيد ضعاف عن علي مرفوعاً وموقوفاً ومدار ذلك على الحسن بن عمار وحفص بن أبي داود وعيسى بن عبد الله  
وحمد بن عبد الرحمن وكلهم ضعيف لا يحتج بشيء مما روه) \* قلت \* قد روي ذلك بأسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء  
قال أبو بكر بن أبي شيبة وسعيد بن منصور وثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن علياً وابن مسعود  
قالا القارن يطوف طوافين \* ورجال هذا السند ثقات وزياد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات وذكر أبو عمر في التمهيد  
حديث أبي نصر عن علي ثم قال وروي الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن أذينة

قال سألت علياً فذكره وهذا أيضاً اسناد جيد وفي المحلى رويناه من طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة كلاهما عن علي وفي المحلى أيضاً رويناه من طريق منصور بن زاذان عن زيلدين مالك ومن طريق سفيان عن أبي اسحق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال علي القارن طوافان وسعيان ومن طريق الحجاج ابن ارطاة عن الحكم عن عمرو بن الاسود عن الحسن بن علي قال اذا فرغت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع سعيين فظهر بهذا افساد جعل البيهقي ذلك الاسناد صحيح ما روي في الطوافين عن علي وقد روي ذلك من حديث عمران بن حصين أيضاً قال الدارقطني في سننه ثنا ابو محمد بن صاعد ثنا محمد بن يحيى الازدي ثنا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعيين ثم قال الدارقطني يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من حفظه فوهم في متنه والصواب بهذا الاسناد انه عليه السلام قرن الحج والعمرة وليس فيه ذكر للطواف ولا السعي وقد حدث به محمد بن يحيى على الصواب مراراً ويقال انه رجع عن ذكر الطواف والسعي قلت قوله حدث به من حفظه فوهم لم ينسبه الى احد من يعتمد عليه وكذا قوله ويقال انه رجع عنه والظاهر ان المراد انه سكت عنه واداد كرمه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لئلا يترك الزيادة ولو كان في الحديث آفة أخرى غير هذا لذكره الدارقطني ناهاً وفي المحلى لا بن حرم رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد قرن بين العمرة والحج نطافاً لها طوافين وسعيين ولم يحل بينهما واهدى واخبر بذلك عمرو بن الخطاب فقال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ما انتهى كلامه والنخعي ران لم يدرك عمرو ولا الهبي فهدى قال ابراهيم في اوائل التمهيد وكل من عرف فانه لا باخذ الا عن ثقة فتدليسه وترسيله مقبول فراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح ثم ذكر ابو عمرو بسنده عن الاعمش قال لا ابراهيم اذا حدثتني حديثاً فاستدنه فقال اذا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم انه عن غيره واحد واذا سميت لك احداً فهو الذي سميت قال ابو عمرو الى هذا انزع من اصحابنا من زعم ان مرسل الامام اولي من مسنده لان في هذا الخبر ما يدل على ان فراسيل النخعي اولي من مسنده وهو امرى كذلك وقال البيهقي في باب ترك الوضوء من القهقهة قال ابن معين مرسلات النخعي صحيحة الاحديث تاجر البحر بن وحديث الضحك في الصلوة وفي المحلى قال مجاهد وجابر بن زبد وشریح واشعبي ومحمد بن علي بن الحسين والنخعي وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة وابو حنيفة والثوري والحسن بن علي وروي عن الاسود بن يزيد واثار نحوه الاوزاعي وذكره صاحب الاستذكار عن جماعة منهم الاوزاعي وابن ابي ليلى والحسن بن صالح

قال \*

باب القرن بين الاسابيع \*

ذكر فيه حديثان قال (ليس بقوى) \* قلت \* في سنده عبد السلام بن ابي الجنوب قال ابن المديني وغيره منكر الحديث وقال ابو حاتم متروك وهذا الحديث من منكراته \*

قال \*

باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال \*

ذكر فيه حديثا عن الشافعي انا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد الى آخره ثم قال (تفرد بهذا التفصيل ابراهيم) \* قلت \* كيف يقول تفرد به والشافعي يقول ثنا ابراهيم وغيره \*

قال \*

باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء \*

\* قلت \* هذا التعميم يقتضي جواز الوقوف بطن عرنة وكذا قوله بعد هذا باب حيث ما وقف من المزدلفة اجزاء يقتضي جواز الوقوف بطن محسرو قد حكى ابن المذر عن الشافعي انه من وقف بطن عرنة فلا حج له قال وبه اقول وفي مؤطا مالك بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن محسرو وقال ابو عمر هذا الحديث يفضل من حديث علي وجابر وابن عباس واكثرها ليس فيه ذكر بطن عرنة واستثناؤه صحيح عند الفقهاء ومحموظ من حديث ابي هريرة ذكره عبد الرزاق عن معمر بن محمد بن المكدر عن ابي هريرة \*

قال \*

باب استحباب النزول في الرمي في اليومين الاخيرين \*

ذكر فيه عن ابراهيم بن نافع عن ابن ابي نجيح قال قال عطاء رمى الجمار ركوب يومين ومشى يومين ثم ذكر اثر (عن ابراهيم بن نافع عن عطاء عن جابر كان يكره ان يركب الى شيء من الجمار الا من ضرورة) ثم قال (كذا وجدته في كتابي وقد سقط من اسناده بين ابراهيم وعطاء رجل) \* قلت \* رواه ابن ابي ثيبة في المصنف كما وجدته البيهقي في كتابه ابراهيم عن عطاء ولا يلزم من روايته عنه شيئا بواسطة ان لا يروى عنه شيئا آخر بلا واسطة وقد صرح البخاري في تاريخه ان ابراهيم سمع من عطاء وجعله ابن حبان في كتاب الثقات من اتباع التابعين وذكر انه يروى عن عطاء \*

قال \*

باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة \*

\* قلت \* مراده ان رميها بعد نصف النهار يجوز كما يوجب عليه في الباب الذي يليه وان المذكور في هذا الباب من الرمي عند الاصبح او طلوع الشمس او الضحى محمول على الاختيار لكن قوله عليه السلام في الرواية الاولى من حديث ابن عباس لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس وامره في الرواية الثانية للنساء ان لا ترموها الا مصبحين يمنع من رميها

قبل طلوع الشمس او قبل الاصبح فهو مخالف للباب واذا منع صلى الله عليه وسلم الضعفة ان يرموا قبل الاصبح فغيرهم  
 اولى وليس في حديث اسماء المذكور في الباب المذكور في الباب الذي يليه تمحيص انهارت قبل الفجر لان ما بعد  
 الفجر يسمى ايضا غلسا فتعمل انهارت عند ذلك واخرت الصلوة قليلا فصلت في منزلها ولو نص في هذا الحديث  
 انهارت قبل الفجر لم يدل على الجواز بعد نصف الليل فمن اين البيهقي هذا القيد حيث يقول باب من اجاز رميها  
 بعد نصف الليل وحديث ام سلمة الذي في الباب المذكور مضطرب سند اكا به البيهقي ومضطرب ايضا متنا كما  
 سنينه ان شاء الله تعالى وقد ذكر الطحاوي وابن بطال في شرح البخاري ان احمد بن حنبل ضعفه وقال لم يسنده  
 غيره في معاوية وهو خطأ وقال عروة مرسل انه عليه السلام امرها ان توافيه صلوة الصبح يوم النحر بمكة \*  
 قال احمد وهذا ايضا عجب وما يصنع النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمكة ينكر ذلك قال يفتى الى يحيى بن  
 سعيد فسأله فقال عن هشام عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان توافي وليس توافيه وبين هذين  
 فرق وقال لي يحيى بن عبد الرحمن بن مهدي فسأله فقال هكذا سفيان عن هشام عن ابيه توافي قال احمد  
 رحم الله يحيى ما كان اضبطه واشد بعقده وقال البيهقي في الخلافيات توافي هو الصحيح فانه عليه السلام لم يكن  
 معها بمكة وقت صلوة الصبح يوم النحر وقال الطحاوي هذا حديث دار على ابي معاوية وقد اضطرب فيه فرواه  
 مرة هكذا يعني كما ذكره البيهقي ورواه مرة انه عليه السلام امرها يوم النحر ان توافي معه صلوة الصبح بمكة فهذا  
 خلاف الاول لان فيه انه امرها يوم النحر فذلك على صلوة الصبح في اليوم الذي بعد يوم النحر وهذا شبه لانه  
 عليه السلام يكون في ذلك الوقت حلالا وقال ابو الوليد ابن رشد يحتمل ان يكون في الحديث تقديم وتأخير  
 وتقديم يوم النحر ان توافي في صلوة الصبح بمكة كما في الحديث الثاني فيسقط احتجاج الشافعي به لمذهبه الذي  
 شذ فيه عن الجمهور وقال ابن المنذر في الاشراف لا يميز الرمي قبل طلوع الفجر بحال اذا فاعله مخالف ما سه  
 الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته ولورمي بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس لا يعيد اذا علم احد اقال لا يميزه  
 ولو اختلفوا فيه لا وجبت الاعادة \*

قال \* باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة باول حصاة ثم يقطع \*

ذكر فيه حديث شريك عن عامر بن شقيق \* قلت \* شريك ضعفه جماعة وعامر ضعفه ابن معين وقال ابو حاتم  
 ليس بالقوي ثم ذكر حديث الفضل فلم يزل يابى حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر  
 حصاة \* ثم قال البيهقي تكبيره مع كل حصاة كالدلالة على قطعه التلبية باول حصاة وامامنا في رواية الفضل من

الزيادة فانها غريبة اوردها ابن خزيمة واختارها وليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس (الفضل) قلت \*  
 الغرب اذا صح سنده يعمل به وقد اخرج ابن حزم هذا الحديث في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث  
 ابي الزبير عن ابي معبد مولى ابن عباس عن الفضل ونظفه ولم يزل عليه السلام يلبي حتى اتم رمي جمرة العقبة  
 وهذا صريح وهو بقوى الرواية التي رواها ابن خزيمة واختارها ويدل على انها ليست بغريبة والعجب من البيهقي  
 كيف يترك هذا الصريح ويستدل بقوله يكبر على قطع التلبية باول حصاة مع ان التكبير لا يمنع التلبية اذ الحاج له ان  
 يكبر ويلبي ويهلل وقديين ذلك ابن مسعود فيما ساقى عنه في هذا الباب من قوله فأتارك التلبية حتى رمى الجمرة \*  
 الا ان يغلطها بتكبير او تهليل وقال ابو عمر في التمهيد قال احمد واسحق وطائفة من اهل النظر والاثرا لا يقطع  
 التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأسرها قالوا وهو ظاهر الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى  
 رمى الجمرة \* ولم يقل احد من رواة هذا الحديث حتى رمى بعضها على انه قد قال بعضهم في حديث عائشة ثم قطع  
 التلبية في آخر حصاة \* وفي الاشراف لابن المذور وروى بعض اصحابنا من يقول بظاهر الاخبار خبر ابن عباس ثم  
 قال قطع التلبية مع آخر حصاة \*

### باب الخطبة يوم النحر

\* قال \*

\* قلت \* ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان خطبته عليه السلام في ذلك اليوم لم تكن لاجل الحج بل ذكر فيها  
 احكاما اخر ثم ان خطبته عليه السلام كانت وقت النحر كما ذكر البيهقي في آخر هذا الباب من طريق ابي داود وكذا  
 ذكر ابن حزم وغيره ومذهب الشافعي على ما حكاه البيهقي ان الخطبة بعد الظهر \*

### باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر

\* قال \*

ذكر فيه حديث (لم اشعر فحرت قبل ان ارمي) الى آخره \* فأتى ظاهر قوله لم اشعر يقتضي ان السقوط مختص بالجاهل  
 والناسي دون العمد والشافعي اسقط عن العمد ايضا فخالف ظاهر الحديث وفي شرح العمدة سقوط الدم عن الجاهل  
 والناسي دون العمد قوي من جهة ان الدليل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله  
 خذوا عني ما سلككم \* وهذه الاحاديث المرخصة بالتقديم لا واقع السؤال عنها انما قرنت بقول القائل لم اشعر فيخص  
 الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج وهذا مبني ايضا على  
 القاعدة في ان الحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون معتبرا لم يجز اطراحه والحاق غيره مما لا يساويه به ولا شك  
 ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحاق العمد

اذ لا يساويه فان تمسك بقول الراوى فاسئل عن شي قدّم ولا اخرا لا قال افعّل ولا اخرج فانه قد يشعر بان الترتيب  
 مطلقا غير مراعى في الوجوب فجوابه ان الراوى لم يحك لفظا عاما عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضى جواز  
 التقديم والتاخير مطلقا وانما اخبر عن قوله عليه السلام لا حرج بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم والتاخير حينئذ  
 وهذا الاخبار من الراوى انما تعلق بما وقع السؤال عنه وذلك مطلق بالنسبة الى حال السؤال وكونه وقع عن  
 العمدة او عدمه والمطلق لا يدل على احد الحالين بعينه فلا تبقى حجة في حالة العمدة انتهى كلامه ثم في التمسك  
 بهذه الاحاديث مخالفة لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وقد ترك اكثر الفقهاء العمل بعموم  
 هذه الاحاديث فقالوا ان السعي بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت لا يجزى الساعى وانه كمن لم يسع قال  
 الطحاوى وهذا قول عامة فقهاء الامصار من اهل الحجاز والعراق ولا نعلم لهم مخالفا غير عطاء والاوزاعي فانه  
 روي عنهما انه يجزى ولا يعيده بعد الطواف على انه جاء ذلك بمصر حابه فيما اخرجه ابوداود من حديث  
 اسامة بن شريك وفيه (ان فائلا قال يا رسول الله سمعت قبل ان لطوف الحديث وانه عليه السلام قال لا حرج  
 وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب التحلل بالطواف وذكر الخطابي في السعي قبل الطواف نحو ما ذكره الطحاوى وقال  
 مالك من حلق قبل ان رمى فعليه دم وقال ابن ابي شبة ثنا ابو الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر هو الجعفي عن مجاهد عن ابن  
 عباس قال من قدم شيئا من حجه او اخره فليهرق كذلك دما وهذا سند صحيح على شرط مسلم وقال ايضا ثاثير عن منصور  
 عن سميد بن جبير قال من قدم شيئا من حجه او حلق قبل ان يذبح فعليه دم وقال ايضا ثاثير عن عياض عن ليث عن صدقة  
 عن جابر بن زيد قال من حلق قبل ان يذبح فعليه الفدية وقال ايضا ثاثير ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم قال من حلق قبل ان  
 يذبح اهرق دما فقرأوا ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وفي التهذيب للطبري وقال ابو مرة عن الحسن  
 من قدم من نسكه شيئا قبل شي فليهرق دما ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن عمرو من رواية عبد الرزاق بزيادة ثم قال  
 (ورواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري بزيادة اخرى) ثم ساقها بسنده قلت وذكر الدارقطني ان محمد بن ابي  
 حفصة زاد في حديثه افضت قبل ان ارمي قال الدارقطني ولم يتابع عليه واره وهم فيه ثم قال البيهقي (انا ابو الحسن  
 العلوى انا عبد الله بن محمد بن شعيب ثم ساق سند الى ابن عباس فذكر الحديث وفي آخره ولم يامر بشئ من الكفارة  
 ثم قال البيهقي (اسناد صحيح) قلت هذه الزيادة وهي قوله ولم يامر بشئ من الكفارة غريبة جدا لما وجدنا في شئ  
 من الكتب المتداولة بين اهل العلم وشيخ البيهقي وشيخ شيخه لم يعرف حالها بعد الكشف والتتبع وايضا فابراهيم بن  
 طهمان وان خرج له في الصحيح فقد تكلموا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكى عن محمد بن عبد الله بن

هنا انه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب الصريفي في اسماء الرجال بخطه قال ابن حبان لا يراهم ابن طهمان مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء وقد روى احاديث مستقيمة تشبه احاديث الاثبات وقد روى عن الثقات اشياء معضلات انتهى كلامه ومع ما فيه من انكلام شذبهذه الزيادة عن خالد الحذاء وقد اخرج البخاري الحديث من طريق عبد الاعلى ويزيد بن زريع كلاهما خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما اجل من ابن طهمان وعهدي باليهقي فيما مضى قريب في باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة باول حصلة علل الزيادة وحديث ابن عباس وهي قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصلة بانها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع ان سند تلك الزيادة اصح واجل من سنده ثم ذكر هذه ههنا وصح سندها

قال \* باب التحلل بالطواف \*

ذكر فيه حديث اسامة بن شريك ثم قال (كانه سأله رجل سعى عقب طواف القدوم قبل طواف الاقضية) قلت هذه الصورة مشهورة وهي التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه لا يسأل عنها وانما سأل عن تقديم السعي على طواف القدوم وعموم قول الصحابي فاستل عن شئ قدم ولا آخر الا قال افعل ولا حرج \* يدل على جواز ذلك وهو مذهب عطاء والاوزاعي كما تقدم واختاره ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار وظهر بهذا ان الشافعي واكثر العلماء تركوا العمل بعموم الحديث كما تقدم بيانه

قال \* باب سقاية الحاج \*

ذكر في آخره حديث عبد الله بن المؤمل (عن ابي الزبير عن جابر ماء زمزم لما شربه له) ثم قال (نفر دبه عبد الله بن مؤمل) قلت لم ينفر دبه بل تأبى ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير كذا ورد به اليهقي نفسه فيما بعد في باب الرخصة في الخروج بماء زمزم \*

قال \* باب من شك في عدد مارى \*

ذكر فيه (ان عليا سئل عن ذلك فقال اما انالو فعلت في صلوتي) لاعدت صلوتي ثم قال اليهقي (كانه اراد لاعدت المشكوك في فعله كذا لك في الرمي بعيد المشكوك في رمية) قلت \* ترك الحقيقة من غير ضرورة في موضعين \* احدهما ان عليا صرح باعادة الصلوة قال اليهقي بعضها والثاني \* ان فعل المشكوك فيه لا يسمى اعادة بل حقيقة الاعادة ان يكون في العبادة خلل فنفل في الوقت مرة اخرى ثم ذكر اليهقي حديثا (عن مجاهد عن سعد بن ابي وقاص) قلت \* سكت عنه وقال ابن القطان لا اعلم لمجاهد سماعا من سعد وقال الطحاوي في احكام القرآن حديث



منقطع لا يثبت اهل الاسناد مثله وذكر ابن جرير في التهذيب انه لم يستمر العمل به لانه لم يصح لاختلاف الرواية عن ابن ابي بنجيع فيه فقد رواه الحجاج بن رطاة عنه عن مجاهد عن سعد بن اخنوخ عن ميمم بن ميمم كان بالزيادة على السبع لا بالنقصان عنها وهو اولى بالصواب وان كان من رواية الحجاج لموافقة ما تظاهر به الاخبار من وجوب الرمي بسبع ولان سعد لم يذكر ان ذلك كان عن امره عليه السلام وفعله ولانه ولو صح فهو منسوخ للنقل المستفيض بوجوب السبع \*

\* قال \* \* \* باب تأخير الرمي عن وقته حتى يسي \*

ذكر فيه حديث ابن طهمان (عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس) وفيه (ولم يامر بشئ من الكفارة) ثم قال (اخرجه البخاري من حديث يزيد بن زريع وغيره عن الحذاء) \* قلت \* قد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر وظاهر كلام البيهقي ان البخاري اخرجه بذلك اللفظ وليس في صحيحه قوله ولم يامر بشئ من الكفارة \*

\* قال \* \* \* باب الرخصة في ان يدعوا نهارا ويرموا ليلا \*

\* قلت \* ذكر في هذا الباب اربعة احاديث وسكت عنها ولا يخرج بشئ منها حديث مرسلين عن عطاء وابي سلمة وحديثا عن ابن عباس في سنده عمر بن قيس هو المكي ضعيف جدا فسكت عنه هنا وقال في باب استلام الركن اليماني (ضعيف) وحديثا عن ابن عمر في سنده مسلم بن خالد فسكت عنه هنا وضعفه في ابواب التراويح \*

\* قال \* \* \* باب دخول البيت \*

ذكر فيه دخوله عليه السلام البيت من طريق الليث (عن يونس عن نافع عن ابن عمر) ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح قال وقال الليث) \* قلت \* اخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد موصولا عن يحيى بن بكير عن الليث بسنده فلا ضرورة الى قول البيهقي عن البخاري (قال وقال الليث) ثم ذكر حديثا في سنده عبدالله بن مؤمل فقال (ليس بقوي) \* قلت \* ضعفه في باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الامكنة وقال في باب الخلع فسح او طلاق (ضعفه احمد وابن معين والبخاري وتكلم فيه شعبة) \*

\* قال \* \* \* باب ما يستدل به على ان دخوله ليس بواجب \*

ذكر فيه حديث ابن ابي اوفى (لم يدخل عليه السلام البيت لعمرة) وحديث عائشة في دخوله وحمل الاول على العمرة والثاني على حجته عليه السلام \* قلت \* في سند الثاني اسمعيل بن عبد الملك قال ابن حبان بقلب ما روى فكان

أحمد بن محمد بن يحيى حدث عنه ثم أمسك وقال اضرب على حد بشه وكان يحيى لا يحدث عنه فاذا الحاجة الى التوفيق بين الخدين \*

باب من كره ان يقال للذي لم ينج ضرورة

\* قال \*

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس) ثم قال (ورواه عمر بن قيس وليس بالقوي عن عكرمة) قلت \* الان القول في عمر بن قيس هنا وقد تقدم في باب استلام الركن الثاني انه قال (ضعيف) وزاد في باب من بنى او غرس في غير ملكه (لا يحتاج به) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد لا تساوي احاديثه شيئا احاديثه بواطل وقال مرة متروك وكذا قال النسائي والفلاس والازدي والد ارقطني وقال يحيى ليس بثقة وقال البخاري منكرا الحديث وقال ابن حبان كان يقلب الاسانيد ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات ثم ان البيهقي تكلم في عمر بن قيس وفي الرواية الاولى عمر بن عطاء بن وراز فسكت عنه وهو ايضا ضعيف ضعفه النسائي وابن معين وقال مرة ليس بشيء \*

باب ما يفسد الحج

\* قال \*

ذكر فيه عن يزيد بن نعيم اوزيد ثم قال (يزيد بن نعيم الاسلمي بلا شك) قلت \* اخرج من طريق ابى داود وفيه الامر بالتفرق في الرجوع وفي العودة والذي في كتاب المراسيل لابي داود على الشك ونصه مخالف لما ذكره البيهقي انما فيه الامر بالتفرق في الرجوع لافي العودة ثم ان زهد بن نعيم مجهول ويزيد بن نعيم ثقة معروف والامر قد دار بينهما وهذا بضعف الحديث ولا ادري من اين للبيهقي انه يزيد بلا شك ثم ذكر اثر (عن عطاء عن عمرو عن مجاهد عن عمر) قلت \* كلاهما منقطع عطاء ومجاهد لم يدركا عمر \*

باب التخيير في فدية الاذى

\* قال \*

ذكر فيه (عن ابن وهب عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة) الحديث ثم ذكره (عن القعني وعبد الله بن يوسف ويحيى بن بكير عن مالك عن عبد الكريم عن ابن ابي ليلى) بدون ذكر مجاهد ثم حكى (عن الشافعي قال غلط مالك الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد) قلت \* ذكر الطحاوي في احكام القرآن الحفاظ ورواه عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد فالغلط من الشافعي او غلط مالك في الوقت الذي سمعه منه الشافعي وكان قبل ذلك او بعده حدث به صحيحا فمن حدث به عن مالك بالغلط عبد الله بن وهب والقعني روياه عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد وهذا الذي ذكره الطحاوي مخالف لما ذكره البيهقي عن القعني وقال ابو عمر في التمهيد رواه ابن وهب وابن القاسم ومكي بن ابراهيم وعبد الرحمن بن مهدي وبشر بن عمرو والوليد بن مسلم واسحق بن سليمان

الرازي ومحمد بن الحسن وغيرهم عن مالك عن عبد الكريم من مجاهد \*

\* قال \* باب عمل الهدي والاطعام الى مكة ومنى والصوم حيث شاء \*

ذكر فيه حديث جابر (منى كلها منحر وفي رواية كل فجاج مكة طريق ومنحر) قلت الظاهر ان مراده من التبويب ان الهدي والاطعام لا يكونان الا بمكة ولم يستدل على الطعام واطلاق قوله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك يقتضي ان الطعام كالصوم وكذا حكي ابن المنذر عن الشافعي فانه قال قال طاووس والشافعي الدم بمكة والاطعام والمصوم حيث شاء \*

\* قال \* باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الاول وقبل الثاني \*

\* قلت \* مذهب الشافعي ان الوطى قبل الرمي يفسد الحج ذكره ابن المنذر وغيره وهو يخالف ظاهر قوله عليه السلام الحج عرفة اذ معناه ان الفساد ينشئ بالوقوف وكما انه لا فساد بعد الرمي اجماعا فكذا قبله اذ الرمي من نواحي الحج فلا يتعلق به الفساد لحصول الوقوف وروى ابو حنيفة في مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقف بعرفة قال عليه بدنة وتم حجه والظاهر ان مراد البيهقي في التبويب ان يكون الاصابة بعد الرمي قبل الطواف لكنه اخطأ في عبارته حيث اطلق ولم يفيد \*

\* قال \* باب المفسد لعمرة يقضيها من حيث احرم ما فسد وكذا المفسد لحجه \*

قال (واما من ذهب الى ان عائشة رفضت عمرتها وامرها عليه السلام بان تقضيها من التمتع فقد دللنا فيما مضى انه عليه السلام امرها بادخال الحج على العمرة) \* قلت \* ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان من افسد حجه او عمرته له ان يقضيها من موضعه عند ابي حنيفة واستدل على ذلك بقضية عائشة وقد قدمنا في باب ادخال الحج على العمرة انه عليه السلام امرها برفض العمرة بالحج \*

\* قال \* باب خطاء الناس يوم عرفة \*

ذكر فيه (عن محمد بن اسمعيل عن سفیان عن ابن المنكدر عن عائشة) حديث (الانحى يوم نضحي الامام) ثم ذكر (ان محمدا هذا تفرد عن سفیان) \* قلت \* اخرجه الترمذي بمعناه من حديث معمر عن ابن المنكدر عن عائشة \*

\* قال \* باب من رخص في دخولها بغير احرام وان لم يكن محاربا \*

ذكر فيه حديث شاذلي قتادة (انه اصطاد حمار وحش) الى آخره \* قلت \* مراده من الباب من دخلها بغير حرم وعمره اذ لا يخل احدهما لا بد له من احرام بلا شك وابو قتادة ان اراد دخولها كذا لك وجب عليه الاحرام من الميقات

فالحديث حينئذ غير مطابق للباب ويحتاج العلماء الى الاعتذار عنه وان لم يرد دخولها فهو ايضا غير مطابق ودخوله لها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا للحج ولا للعمرة في غاية البعد وفي شرح العمدة تكلموا في كونه لم يكن محرما مع كونهم خرجوا للحج ومروا بالمقات ومن كان كذلك وجب عليه الاحرام من المقات واجيب بوجوه منها ما دل عليه اول الحديث انه ارسل الى جهة اخرى لكشفها وكان الاكتفاء بعد مضي المقات ومنها وهو ضعيف انه لم يكن يريد الحج والعمرة ومنها انه قبل توقيت المواقيت انتهى كلامه واخرج الطحاوي هذا الحديث في شرح الآثار بسند لا بأس به وفيه انه عليه السلام بعثه على الصدقة وخرج عليه السلام واصحابه وهم محرمون حتى نزلوا عسما ن وجاء ابو قتادة وهو حل الحديث \*

### \* قال \* باب قتل المحرم الصيد عمدا \*

ذكر فيه (ان رجلا قال لعمر اجريت انا وصاحبي فرسين فاصبنا ظيلا ونحن محرمان) \* قلت \* سياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى \*

### \* قال \* باب الفريصيون الصيد \*

ذكر فيه حديث سعيد بن كثير بن عفير (ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن ابي عمرو عن المطلب بن عبد الله عن جابر) ثم قال (وكذلك رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن عمرو عن الثقة عنه عن سليمان بن بلال ورواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي وسليمان مع ابن ابي يحيى قال البيهقي وكذا يعقوب بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله ابن سالم وهما مع سليمان من الاثبات) \* قلت \* الدراوردي احتج به الشيخان وبقية الجماعة وقال ابن معين ثقة حجة ووثقه القطان وابو حاتم وغيرهما واما ابن ابي يحيى فلم يخرج له في شيء من الكتب الخمسة ونسبه الى الكذب جماعة من الحفاظ كابن حنبل وابن معين وغيرهما وقال بشر بن المفضل سألت فقهاء المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب ونحو هذا وسئل مالك اكان ثقة فقال لا ولا في دينه وقال ابن حنبل كان قدرا معتزليا جهما كل الاء فيه وقال البيهقي في التميم والنكاح (مختلف في عدالته) ومع هذا كله كيف يرجع على الدراوردي ثم لورج عليه هو ومن معه فالحديث في نفسه معلول عمرو بن ابي عمرو مع اضطرابه في هذا الحديث متكلم فيه قال ابن معين وابوداود ليس بالقوي زاد يحيى وكان مالك يستضعفه وقال السعدي مضطرب الحديث والمطلب قال فيه ابن سعد ليس يحتج بحديثه لانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير او عامة اصحابه بد لسون ثم الحديث مرسل قال الترمذي المطلب

لا يعرف له سماع من جابر فظهر بهذا ان الحديث فيه اربع علل \* احداها \* الكلام في المطلب \* ثانيها \* انه ولو كان ثقة فلا سماع له من جابر فالحديث مرسل \* ثالثها \* الكلام في عمرو \* رابعها \* انه ولو كان ثقة فقد اختلف عليه في كما مر وقد اخرج به الطحاوي من وجه آخر عن المطلب عن ابي موسى وقال ابن حزم في المحلى هو خبر ساقط وكيف يجعل البيهقي يحمي بن عبد الله بن سالم من الاثبات وقد ضعفه الساجي وحكي تضعيفه عن ابن معين قال الطحاوي ومن جهة النظر حديث ابي قتادة اولى من حديث المطلب لان الشئ لا يحرم على انسان بنية غيره ان يصيده ولا أنهم لا يختلفون من لحم الصيد اذ اذكي في الحل ثم ادخل الحرم جازا كله فكذلك اذا احرم وقال صاحب التمهيد في حديث ابي قتادة دليل على ان المحرم اذا امان على الصيد بما قل او كثر فقد فعل ما لا يجوز له وهذا اجماع من العلماء واختلفوا في المحرم يدل المحرم والحلال على الصيد فكرهه مالك والشافعي ولا جزاء عليه وقال ابو حنيفة واصحابه عليه الجزاء وبه قال احمد واسحق وهو قول علي وابن عباس وعطاء وقال الطحاوي لم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا وفي الاشراف لابن المنذر هو قول سعيد بن جبيرة والشعبي والحارث العكلي وبكر بن عبد الله المزني وفي التجريد للقدوري عن عطاء قال اجمع الناس على ان على الدال الجزاء وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان رجلا قال لعمراني اشرت الى ظبي وانا محرم فقتله صاحبي فقال عمر لعبد الرحمن بن موف ماترى قال شاة قال وانا ارى ذلك \*

\* قال \* باب المحرم لا يقبل ما يهدي له من الصيد \*

ذكر فيه عن جماعة منهم ابن اسحق عن الزهري حديث هدية الصعب حمار وحش ثم ذكر (ان ابن عيينة خالفهم فرواه لحم حمار وحش وان مسلما اخرجه كذلك) \* قلت \* جعل صاحب التمهيد ابن اسحق مع ابن عيينة وذكر انها خالفا للجماعة فقالا لحم حمار وحش ثم قال البيهقي (ورواه الحميدي عن سفيان على الصحة) ثم اخرجه من طريقه ولفظه (حمار وحش) ثم قال (كذا وجدته في كتابي وهو سماع الحميدي عن سفيان فيما خلا ثم اضطرب فيه فيما بعد) ثم ذكر البيهقي بسنده الى الحميدي انه قال (وكان سفيان يقول في الحديث اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وربما قال يقطر دماور بما لم يقل وكان فيما خلا ربا قال حمار وحش ثم صار الى لحم حتى مات) \* قلت \* الذي في اصل سماعنا من مسند الحميدي وهو اصل جيد بخلاف ما ذكره البيهقي فان لفظا اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش ثم قال الحميدي وكان سفيان ربما جمعهما مرة في حديث واحد وربما فرقهما وكان يقول حمار وحش ثم صار الى لحم ثم ذكر البيهقي (عن الصعب انه اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار

فاكل منه ثم قال (استاذ صحيح فكانه رد الحلي وقبل اللحم) قلت هذا في سنده يحيى بن سليمان الجعفي عن ابن وهب اخبرني يحيى بن ايوب هو النافقي المصري ويحيى بن سليمان ذكرنا لذهبي في الميزان والكاشف عن النسائي انه ليس بثقة وقال ابن حبان ربما اغرب والنافقي قال النسائي ليس بذاك القوي وقال ابو حاتم لا يحتج به وقال احمد كان سيء الحفظ يخطئ خطأ كثيرا وكذبه مالك في حديثين فعلى هذا لا يشتغل بتاويل هذا الحديث لاجل سنده ولخالفته للحديث الصحيح وقول البيهقي وقبل اللحم برده ما في الصحيح انه عليه السلام رده \*

قال \* باب ما جاء في حرم المدينة \*

ذكر في آخره حديث الذي اصطاد نهسا فارس له زيد ثم قال (قال البوسنجي النهسا الطير الصغير) قلت كذا ذكره بالالف والمعروف فيه نهس بضم النون وفتح الهاء من غير الف \*

قال \* باب كراهية قتل الصيد بوج \*

ذكر فيه حديث الزبير \* قلت \* سكت عنه وفي سنده محمد بن عبدالله بن انسان عن ابيه ومحمد قال فيه ابو حاتم ليس بالقوي وفي حديثه نظر وذكر له البخاري هذا الحديث وقال لا يتابع عليه وابوه لا يعرف روى عنه غير ابنه وقال البخاري لا يصح حديثه وكذا قال ابن حبان والازدي ذكر الخلال في العلل ان احمد ضعفه وصح الشافعي حديثه واعتمده كذا في الميزان \*

قال \* باب جواز الرعي في الحرم \*

قلت قوله عليه السلام لا يختل خلاها يدخل فيه الرعي ايضا وكما منع من انلافه بالقطع يمنع بالرعي كالصيد لما منع من قتله يمنع ان يرسل عليه كلبا يقتله وكزع الاذي وقال الطبري في التهذيب الصواب انه لا يجوز الارعاء لانه سبب لاستهلاكه كالقطع واستدل البيهقي على الجواز بقوله عليه السلام في المدينة (ولا يخط فيها تجرة الا لعلف) قلت حرم مكة والمدينة مختلفان فلا يقاس احدهما على الآخر قال البخاري في التهذيب لا جزاء في صيد المدينة وشعرها في الجديد \*

قال \* باب النفر يصيرون الصيد \*

ذكر فيه (عن مالك عن عبد الملك بن فربر عن ابن سيرين ان رجلا اجري هو وصاحبه فرسين فاصا باظليا فحكم فيه عمرو عبد الرحمن بن عوف بمنز) قلت هذا الاثر منقطع ابن سيرين لم يدركه عمرو وذكر البخاري في تاريخه في ترجمة عبد الملك بن قريش الا صمعي عن ابن معين انه قال روى مالك عن عبد الملك بن فربر وانما هو قريب

قال الاصمعي سمع بني مالك وحكي البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي ان ما لكا وهم في عبد الملك بن فريز  
وانما هو عبد العزيز بن قد يدو ذكر الخطيب في كتاب التلخيص عبد الملك بن قريش الاصمعي ثم ذكر عبد الملك  
ابن قد يد وقال هو اخو عبد العزيز فعلى ما ذكر الشافعي والخطيب عبد الملك بن قديد ليس هو الاصمعي  
ولم اقف على حاله ولو صح هذا الاثر كان ظاهراً حجة على البيهقي لانهما اوجبا عليه عزراً ومذهب البيهقي انه  
نجب عليه نصفه وقوله تعالى ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل \* شرط وجزاء فكل من دخل تحت الشرط يلزمه الجزاء  
كاملاً فهو من دخل داري فله درهم فكل داخل له درهم كلاً \* فان قيل \* كل منهما ادخل \* قلنا \* وهنا كل منهما  
قاتل اذا قتل فعل يجوز ان يكون خروج الروح عنده ولهذا يجب على الجماعة القصاص \* فان قيل \* انما اوجب الله  
تعالى جزاء واحداً \* قلنا \* وكذا اوجب الله تعالى في قتل الخطاء كفارة واحدة بقوله تعالى ومن قتل موماً خطأ فتحرير  
رقبة \* ومع هذا يجب على كل منهم كفارة تامة ووافق الشافعي على ذلك حكاه عنه ابن المنذر وغيره وقال صاحب التمهيد  
لا يختلفون في ذلك ثم ذكر البيهقي الراعي ابن عباس في سنده عبد الواحد بن زياد عن ابي شيبة سعيد بن عبد الرحمن  
الزبيدي \* قلت \* ابو شيبة هذا قال ابن عدي لا يتابع على حديثه وكذا احكى العقيلي عن البخاري وعبد الواحد خرج  
له في الصحيح ومع ذلك تكلموا فيه قال الذهبي قال ابن معين ليس بشئ وقال ابو داود الطيالسي عمداً واحد  
كان يرسلها الا عيش فوصلها كاهنهم ذكر البيهقي اثر ابن عمار بن ابي عمار الى آخره \* قلت \* اضطررب في هذا الاثر  
فذكره البيهقي في هذا الكتاب على وجهين وذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين فحكي عن الشافعي انا الثقة عن  
حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مغزوم وحكي ايضا عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي انا الثقة عن حماد بن  
سلمة عن عمار مولى بني هاشم سئل ابن عباس الى آخره \*

قال \* باب جزاء الحمام \*

ذكر فيه (عن جماعة من الصحابة انهم اوجبوا فيه شاة) \* قلت \* الشاة لا يشبه الحمامة من حيث المنظر فلعنا انهم اوجبوه من  
حيث القيمة وايضا فقد تقدم ان الشاة يشبه الظبي والظبي لا يشبه الحمامة فكذا الشاة التي يشبه الظبي ثم ان الذين  
اوجبوا فيها الشاة بعضهم اطلق الحمامة ومقتضاه انه يجب فيها الشاة مطلقاً والشافعي فرق فوجب في حمام الحرم شاة  
وفي حمام غير الحرم قيمته كذا حكى عنه صاحب الاستذكار \*

قال \* باب جزاء ما دون الحمام \*

ذكر فيه (عن ابن عباس قال ما كان سوى حمام الحرم فقيمة ثمنه) \* قلت \* هذا تفريق بين حمام الحرم وغيره كما تقدم

عن الشافعي وليس بمنحطب للباب \*

باب كون الجراد من صيد البحر \*

\* قال \*

ذكر فيه حديثا في سند ميمون بن جابان فقال فيه (لا يعرف) قلت بل هو معروف روى عنه الحمادان والمبارك  
ابن فضالة ووثقه العجلي وقال المزي في كتابه ثقة وقال صاحب الميزان ذكره ابن حبان في ثقاته \*

باب ما للحرم قتلته \*

\* قال \*

ذكر في واخره (عن ابي عبيد انه قال قد يجوز في الكلام ان يقال للسبع كلب الا ترى انهم يروون في المغازي ان  
عتبة بن ابي لهب كان شديدا لا ذى للنبي صلى الله عليه وسلم) قلت \* مكنت عنه البيهقي موافقا لابي عبيد وذكر عن  
ابن الصلاح انه قال قوله عتبة مما يغلط فيه وهذه القضية لعنتية اخى عتبة ذكر ذلك اهل المعرفة بالنسب والمغازي  
واما عتبة فانه بقي حتى اسلم يوم الفتح وهو مذكور في كتب الصحابة رضى الله عنهم ولم يرد ما عقر من السباع وانما  
اراد الكلب المعروف المراد بقوله عليه السلام اذ اولغ الكلب \* من افتنى كلبا \* لان اطلاق اسم الكلب على هذا حقيقة  
وهو مراد بالاجماع واطلافة على ما عقر من السباع ايس بطريق الحقيقة فلواريد الآخر لكان جميعا بين المعنيين بلفظ  
واحد وايضا فان الضيع اشد عقرا من الكلب المعروف واكثر قتلا للناس واكلا لحومهم وشرالدماء منهم ويعدو عليهم  
ويحتفهم ويتدي بالاذى ومع ذلك جعله النبي عليه السلام صيدا فدل انه لم يرد بالكلب ما عقر من السباع ولو كان  
الامر كما قالوا لشمه اسم الكلب المقور فوجب ان لا يجب مئى بقتله وفي الاشراف لابن المنذر كان العلماء بالشام يعدونها  
من السباع ويكرهون اكلها \* فان قيل \* فلم ايجتم قتل الذئب \* قلنا \* لانص عليه فيما ذكره البيهقي من حديث ابن المسيب  
مرسلا واخرجه الطحاوي من حديث ابي هريرة مرسلا وعن ابن عمر موقوفا عليه \*

باب لا يفدى الا ما يوكل لجه \*

\* قال \*

استدل لا يماضى وبانه تعالى انما حرم عليهم بقوله وحرم عليكم صيد البر \* ما كان حلالا قبل الاحرام \* قلت \* يباح  
صيد الماكول وغيره للانتفاع به فحرم عليهم عند الاحرام الكل الا ما استثناء وقد ثبت في الصحيح نهيه عليه  
السلام عن اكل كل ذى ناب من السباع ويندرج الضيع كما تقدم بيانه ويندرج الثعلب ايضا لانه ذى ناب من  
السباع ومع ذلك اباحهما الشافعي ورأى فيهما على الحرم الجزاء \*

باب المحصر يذبح ويحل حيث احصر \*

\* قال \*

ذكر فيه عن (الشافعي انه قال الحديبية بعضا من الحل وبعضا من الحرم وانما انحرا لهدى عند نافي الحل) قلت \* قد تقدم





اصحابه ان يدلوا المهدي الذي نحر واعام الحنزية في عمرة القضاء اخبرجه ابو داود في سننه بسند حسن قال الخطابي من اوجبه يعني القضاء فانه يلزمه بدل المهدي لقوله عز وجل هد يا بالغ الكعبة ومن نحر المهدي في الموضع الذي احصر فيه وكان خراجا من الحرم فان هد يملأ الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغه الكعبة وفي الحديث حجة لهذا القول \*

قال \* **باب من لم يرا الاحلال بالاحصار بالمرض** \*

(قال الله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي قال الشافعي فمن حال بينه وبين البيت مرض حابس فليس بدخل في معنى الآية لانها نزلت في الخائل من العدو) قلت \* ذهب ابن مسعود وعطاء وجمهور اهل العراق وابو ثور وفي رواية ان الاحصار يكون بالمرض كذا في الاستذكار واكثر اهل اللغة على ان الاحصار بالمرض والحصر بالعدو فوجب استعمال اللفظ في حقيقته وهو المرض ويدخل العدو فيه بالمعنى ولما كان سبب نزول الآية العدو عدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو الى الاحصار المختص بالمرض دل على انه اراد باللفظ ظاهره وهو المرض ولما حل عليه السلام وامره اصحابه دل على ان الحصر من حيث المعنى كذلك وايضا لما جاز الاحلال بالعدو لتعذر الوصول الى البيت وذلك المعنى موجود في المرض ساوا في حكمه ولهذا وجب في دين او غيره فتعذر وصوله كان كالحصر ولو منعها من حج التطوع بعد الاحرام بازها

الاحلال \* قال \* **باب حصر المرأة فحرم بغير اذن زوجها** \*

ذكر فيه حديث حسان بن ابراهيم (قال ابراهيم الصائغ قال نافع قال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها ان تطلق الابا ذن زوجها) قلت \* هذا الحديث في اتصاله نظر وقال البيهقي في كتاب المعرفة تفرد به حسان ابن ابراهيم وفي الضعفاء للنسائي حسان بن ابراهيم القوي وقال العقيلي في حديثه وهم وفي الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن سيمون الصائغ لا يثبت به قاله ابو حاتم \*

قال \* **باب من قال ليس له منها فريضة الحج** \*

ذكر فيه حديث (اذا استاذنت احدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها وفي رواية لا تمنعوا اماء الله مساجد الله) قلت \* المراد بالحديث الصلوة بدليل قوله في الحديث وبوتن حولن هاذ الخروج الى الحج خير من يوتن ذكره ابو بكر الرازي وفي الاشراف لابن المنذر اجمع كل من يحفظ قوله من اهل العلم على ان الرجل منع زوجته من الخروج الى الحج التطوع واختلفوا في منعه ابا حجة الاسلام فقال ابراهيم النخعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الراي ليس له منها من حجة الاسلام وقال الشافعي ان املت بغير اذنه فقيه قولان \* احدهما \* ان تكون كمن احصر فتذبح وتقص وتصل \* والاخر \* ان عليه تخليتها قال واصح مذهبه الذي يوافق سائر العلماء ولا اعلمهم يختلفون انه ليس له منها من صوم ولا صلوة واجب \*

\* قال \* **باب المرأة يلزمها الحج بوجود السبيل اليه وكانت مع بقية من النساء في طريق آمنة**

\* قلت \* هذا يخالف لظاهر الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعده او هو قوله عليه السلام لا تسافر المرأة ثلاثا الحديث وكما شرط جميع العلماء الصحة وان كان لا يكرها في الآية وفسر البيهقي الاستطاعة بالزاد والراحلة بحديث ضعفه هو فيما تقدم فلفظه ان يفسر الاستطاعة في حق المرأة بالحرمان بحديث متفق على صحته وذهب الحسن والنخعي وابو حنيفة واصحابه واحمد واسحق وابو ثور الى ان المحرم او الزوج من السبيل فان لم تجدهما فلا حج عليها وفي المعالم للقطابي المرأة التي وصفها الشافعي لا تكون ذاهمة وقد حظر صلى الله عليه وسلم ان تسافر الا معها ذومحرم \* فاباحة الخروج مع عدمه خلاف السنة وسببها اصحاب الشافعي بالكافرة تسلم في دار الحرب والاسيرة من المسلمين تخلص من الكفار تهاجر الى المسلمين بلا محرم لانه سفر واجب فكذلك الحج ولو كانا سواء لجاز لها ان تسلم وحدها بلا محرم او امرأة ثقة فلما لم يسمح لها الا مع امرأة ثقة دل على الفرق بينهما وقال ابن المنذر اغفل قوم القول بظاهر هذا الحديث يعني حديث اشتراط المحرم في سفر المرأة وشرط كل منهم شرطا لا حاجة لهم فيما اشترطوه فقال مالك تخرج مع جماعة من النساء وقال الشافعي تخرج مع ثقة حرة مسلمة وقال ابن سيرين تخرج مع رجل من المسلمين وقال الا وزاعي تخرج مع قوم عدول وتحمض سلما تصعد عليه وتنزل ولا يقربها الرجل الا انه ياخذ براس البعير ويضع رجله على ذراعه وقال ابن المنذر ظاهر الحديث اولى ولا نعلم مع هؤلاء حجة توجب ما قالوا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (من استطاع اليه سبيلا الزاد والراحلة) ثم قال (ورويناه من اوجه صحيحة عن الحسن مرسل وفيه تقوية المسند) \* قلت \* في هذا الكلام تقوية لهذا الحديث وكذا كلامه في اوائل الحج في باب بيان السبيل وقد ذكرنا هناك انه ضعف الحديث بعد ذلك بيايين وليس في هذا الحديث ولا في هذا الباب اشتراط الثقة من النساء ولا امن الطريق وقال ابو بكر الرازي اسقط الشافعي اشتراط المحرم وهو منصوص عليه وشرط المرأة ولادكرها ثم ذكر البيهقي حديث عدي في خروج المرأة من الحيرة الى مكة \* قلت \* هذا خبر منه عليه السلام ان ذلك يقع بعده ولم يقل ان ذلك يجوز او لا وقبل معناه ان الاسلام ينتشر ويظهر الا من بحيث تخرج المرأة لا يخاف احدا الا الله لكونها خالفته وحجت بغير محرم وقد قال صلى الله عليه وسلم في الصحيح لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه \* وهذا وان كان فيه تمني الموت المنهي عنه لكنهم خبروا عنه صلى الله عليه وسلم ان ذلك سيكون من غير تعرض منه صلى الله عليه وسلم لجواز \*.

\* قال \* **باب الاختيار لوليها ان يخرج معها**

ذكر فيه حديث (انطلق فاحجج امرأتك) \* قلت \* هذا الحديث يرد على البيهقي في جواز خروجها مع ثقة اذ لو جاز لها ذلك

لَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ امْضِ أَنْتَ فِينَا أَكْتَبْتُ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ لَهَا إِلَيْكَ \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ الْمَرْأَةِ تَنْهَى عَنْ كُلِّ سَفَرٍ لَا يُلْزِمُهَا بِغَيْرِ مَحْرَمٍ \*  
 \* قُلْتُ \* أَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ تَشْتَمِلُ السَّفَرُ لَهَا يُلْزِمُهَا وَلَمَّا لَا يُلْزِمُهَا وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَحْرَمَ لِلْمَرْأَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْتَطَاعَةِ كَمَا قَرَّرْنَا \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ جَوَازِ الْجَذَعِ مِنَ الضَّانِ \*  
 \* ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ (يُوفَى الْجَذَعُ مِمَّا يُوفَى مِنْهُ الثَّانِي) \* قُلْتُ \* هَذَا عَامٌ يَدْخُلُ فِيهِ الْجَذَعُ مِنْ غَيْرِ الضَّانِ فَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ لَا عَمَلَ لِلْهَدْيِ فِي غَيْرِ الْأَحْصَارِ دُونَ الْحَرَمِ \*  
 \* (لَقَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ) الْعَتِيقُ \* قُلْتُ \* هَذِهِ الْآيَةُ لَمْ يَسْتَنْ فِيهَا الْأَحْصَارُ فَهِيَ غَيْرُ مُطَابِقَةٍ لِمَدْعَاهُ وَكَذَا  
 \* كَلَامُ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَمَنْ وَافَقَهُ \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ الْحَرَمِ كُلِّهِ مَنَعَرٍ \*  
 \* ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ إِسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ كُلِّ عِرْفَةٍ مَوْقِفٍ) الْحَدِيثُ ثُمَّ قَالَ (قَالَ يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ سَفْيَانَ إِسَامَةَ  
 \* عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِهِ الْمَدِينَةِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ) \* قُلْتُ \* إِسَامَةُ هَذَا هُوَ الَّذِي تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لِأَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ كَذَا قَالَ ابْنُ  
 \* حَنْبَلٍ وَقَالَ ابْنُ زَكَرِيَّا عَنْ نَافِعٍ أَحَادِيثُ مُنَاكِيرٍ فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ فَقَالَ أَحْمَدُ أَنْ تَدْبُرَ حَدِيثَهُ  
 \* فَسَتَعْرِفُ فِيهَا التَّكْرَرَ وَفِي رِوَايَةٍ أَنْظِرْ فِي حَدِيثِهِ تَبَيَّنَ لَكَ اضْطِرَابُ حَدِيثِهِ \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ الْأَكْلِ مِنَ الضَّحَايَا وَالْهَدَايَا الَّتِي تَطْوَعُ بِهَا صَاحِبُهَا \*  
 \* (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا) \* قُلْتُ \* يَقْتَضِي التَّبْوِيبُ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَدْيِ الْمُتَعَةِ وَالْقُرْآنُ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَذَلِكَ  
 \* مُخَالَفٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ لِأَنَّهُمَا دَاخِلَانِ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَالْبَدَنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِهِ فَكُلُوا الْآيَةَ وَابْطَأْنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 \* أَكَلَ مِنْ مَجْمُوعِ هَدْيِهِ وَكَانَ بَعْضُهُ أَوْكَلَهُ عَنْ مُنْعَةٍ لِأَنَّهُ صَحَّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَوْلَا الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ  
 \* وَهَدْيِ الْمُتَمَتِّعِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْأَحْلَالِ وَالْقَارِنِ لَا يَحِلُّ وَلَوْ سَاقَ الْهَدْيُ وَقَدْ صَرَحَ الْبَيْهَقِيُّ فِي مَا بَعْدَ أَنْ لَا يَأْكُلُ مِنَ الْمُتَعَةِ وَالْقُرْآنِ \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ لَا يَبْدُلُ مَا أَوْجَبَهُ مِنَ الْهَدَايَا \*  
 \* ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ الْجَارُودِ (عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَهْدَى عُمَرَاؤُ الْآخِرَةِ) \* قُلْتُ \* جَعْفَرُ بْنُ سَالِمٍ كَذَّابٌ فِي الضُّعْفَاءِ وَالْمِيزَانِ لِلذَّهَبِيِّ وَقَالَ  
 \* ابْنُ الْقُطَيْبِ جَعْفَرُ بْنُ سَالِمٍ لَا يَعْرِفُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ ابْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَفِي النَّارِخِ الْبُخَارِيُّ لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمْعٌ مِنْ سَالِمٍ \*  
 \* قَالَ \*  
 \* بَابُ لَا يَجْزِي مِنَ الْعِيُوبِ فِي الْهَدَايَا \*  
 \* ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ الْبَزَاءِ \* قُلْتُ \* سَكَتَ عَنْهُ هُنَا وَاعَادَهُ فِي كِتَابِ الْأَضْحِيَّةِ وَعَلَّاهُ وَأَطَالَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ \*  
 \* \* تَمَّ الْجُلْدُ الْأَوَّلُ وَسَيَلِيهِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَوَّلُهُ كِتَابُ الْيُوعِ \*  
 \* (٩٠)

فهرس الجزء الاول من الجوهر النقي

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
الفصل بالماء		باب سنة المصحة والاستنقاء	١٤	خطبة الكتاب	٢
باب ذلك اليدين بالارض بعد الاستنقاء	٢٦	باب التكرار في غسل الوجه	١٥	باب التطهير بماء النهر	ايضا
باب الاستنقاء بما يقوم مقام الحجارة في الاتقاء دون ما به عن الاستنقاء به	ايضا	باب تحليل اللحية	ايضا	باب التطهير بالماء الكثير	٣
باب الاستبراء عن البول	٢٨	باب ترك المارخين	ايضا	باب الماء المصنوع	ايضا
باب الوضوء من الدم وما يخرج من احد السيلين وغير ذلك من دود او حصة	ايضا	باب ادخال المرققين في الوضوء	١٦	باب كراهية الماء الشمس	٤
باب الوضوء من الریح يخرج من احد السيلين	٢٩	باب ترك الخاتم عند غسل اليدين	ايضا	باب منع التطهير بماء الماء من المائعات	ايضا
باب الوضوء من النوم	ايضا	باب تحري الصدغين	ايضا	باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه	ايضا
باب ترك الوضوء من النوم قاعدا	٣٠	باب استحباب الملح بالراس	ايضا	باب منع التطهير بالبيد	٥
باب نوم الساجد	ايضا	باب مسح الادين	١٧	باب ازالة النجاسة بالماء دون سائر المائعات	٧
باب اتقاء الطهر بالاغناء	٣١	باب مسح الاذنين بماء جديد	ايضا	باب طهارة جلد الميتة بالذبح	٨
باب الوضوء من الملامسة	ايضا	باب الدليل على ان فرض الرجلين	١٨	باب المنع من الانتفاع بمجلد الكلب واخذ زير وانما نجسان وما حبان	٩
باب لمس الصغار وذوات الحارم	٣٣	الفصل وان مسحها لا يجزى		باب اشتراط الذباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه	١٠
باب الوضوء من مس الذكر	٣٤	باب قراءة وارجلكم نصبا	١٩	باب ما يؤكل لحمه اذا كان مذكي	١١
باب الوضوء من مس المرأة فرجها	٣٥	باب كيفية التخليل بين الاصابع	٢٠	باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة	ايضا
باب ترك الوضوء من مس الفرج	ايضا	باب كراهية الريادة على الثلاث	٢١	باب المنع من الادهان في عظام الميتة وغيرهما لا يؤكل لحمه	١٢
بظهر الكعب	ايضا	باب فضل التكرار في الوضوء	ايضا	باب النهي عن الاناء المفضض	ايضا
باب مس الانثيين	٣٧	باب تعريق الوضوء	ايضا	باب التطهير من اوتاهم يعني المشركين بعد الغسل	ايضا
باب ترك الوضوء من خروج الدم من مخرج الحدث	٣٨	باب الترتيب في الوضوء	ايضا	باب فضل السواك	١٣
باب الوضوء من القهقهة	٣٩	باب السنة في البداءة باليمين	٢٢	باب الدليل على ان السواك سنة	ايضا
باب الدليل على ان الكلام وان عظم لم يكن فيه وضوء	٣٣	باب الرخصة في البداءة باليسار	ايضا	باب الاستنقاء عرضا	ايضا
باب السنة في الاخذ من الاظفار	ايضا	باب نهى المحدث عن مس الصحف	٢٣	باب النية في الطهارة الحكمية	ايضا
والشارب وان لا وضوء في ذلك من ذلك		باب الرخصة في ذاك بالادية	ايضا	باب التسمية على الوضوء	١٤
		باب وضع الخاتم عند دخول الخلاه	ايضا	باب التكرار في غسل اليدين	ايضا
		باب النهي عن البول في الثقب	٢٤	باب صفة غسلها	ايضا
		باب كراهية الكلام على الخلاه	ايضا		
		باب البول قائما	٢٥		
		باب وجوب الاستنقاء بثلاثة اجزاء	ايضا		
		باب الايتار في الاستنقاء	ايضا		
		باب الاستنقاء بالماء	٢٦		
		باب الجمع بين الملح بالاجزاء	ايضا		

مضمون	٤	مضمون	٤	مضمون
باب كيف الاخذ من الشارب	٥٤	باب كيف الاخذ من الشارب	٥٤	باب كيف الاخذ من الشارب
ايضا باب ترك الوضوء مما مست النار	٥٥	باب التيمم في السفر اذا خاف الموت	٥٥	باب التيمم في السفر اذا خاف الموت
باب وجوب الغسل بالثاء الغتائين	٥٥	او العلة من شدة الرد	٥٥	او العلة من شدة الرد
باب وجوب الغسل بمخرج المني	٥٦	باب الجرح اذا كان في بعض جسد	٥٦	باب الجرح اذا كان في بعض جسد
ايضا باب الحائض تغتسل اذا طهرت	٥٨	باب الصحيح المقيم يتوضأ للكتوبة	٥٨	باب الصحيح المقيم يتوضأ للكتوبة
ايضا باب الكافر يسلم فيغتسل	٥٩	والعبد والجملة ولا يتيمم	٥٩	والعبد والجملة ولا يتيمم
باب الوضوء قبل الغسل	٥٩	باب تعجيل الصلاة بالتيمم اذا لم يكن	٥٩	باب تعجيل الصلاة بالتيمم اذا لم يكن
ايضا باب الرخصة في نزع غسل القدمين	٦٠	ثقة من وجود الماء في الوقت	٦٠	ثقة من وجود الماء في الوقت
عن الوضوء	٦٠	باب من تنوم بينه وبين آخر الوقت	٦٠	باب من تنوم بينه وبين آخر الوقت
ايضا باب فرض الغسل	٦١	باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب	٦١	باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب
باب غسل المرأة من الجابة والحيض	٦٨	باب طهارة الماء المستعمل	٦٨	باب طهارة الماء المستعمل
ايضا باب ترك المرأة نقض قرونها	٦٩	باب الدليل على انه ياخذ لـ	٦٩	باب الدليل على انه ياخذ لـ
باب التمسح بالمنديل	٦٩	عضو ماء جديد او لا يتطهر بالماء	٦٩	عضو ماء جديد او لا يتطهر بالماء
باب الدليل على طهارة عرق الحائض	٧٠	المستعمل	٧٠	المستعمل
والجنب	٧١	باب الدليل على ان سور الكلب نجس	٧١	باب الدليل على ان سور الكلب نجس
ايضا باب النهي عن ذلك ان فضل المحدث	٧٢	باب ادخال التراب في احد جبهتي	٧٢	باب ادخال التراب في احد جبهتي
باب لا وقت ليا يتطهر به	٧٢	غسلاته	٧٢	غسلاته
باب النهي عن الاسراف في الوضوء	٧٢	باب نجاسة ما ماسه الكلب يد اريد به	٧٢	باب نجاسة ما ماسه الكلب يد اريد به
باب الجنب يريد الاثوم فيغسل لرجله	٧٣	اذا كان احد هارطبا	٧٣	اذا كان احد هارطبا
ويتوضأ	٧٣	باب الدليل على ان الخنزير اسوأ	٧٣	باب الدليل على ان الخنزير اسوأ
باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء	٧٣	حالا من الكلب	٧٣	حالا من الكلب
باب ذكر الخبر الذي ورد في	٧٣	باب سور المرأة	٧٣	باب سور المرأة
الجنب ينام ولا يمس ماء	٧٣	باب سور سائر الحيوانات سوى	٧٣	باب سور سائر الحيوانات سوى
باب الجنب يريد الاكل	٧٣	الكلب والخنزير	٧٣	الكلب والخنزير
باب كيف التيمم	٧٣	باب ما لا تقس له سائلة اذا مات في	٧٣	باب ما لا تقس له سائلة اذا مات في
باب رواية صار في التيمم	٧٣	الماء القليل	٧٣	الماء القليل
باب الدليل على ان الصيد هو التراب	٧٣	باب الحوت يموت في الماء والحراد	٧٣	باب الحوت يموت في الماء والحراد
باب من لم يجد ماء ولا ترابا	٧٣	باب الماء القليل ينجز بنجاسة تحدث	٧٣	باب الماء القليل ينجز بنجاسة تحدث
باب الرجل يعزب عن الماء	٧٣	فيه	٧٣	فيه
باب رواية الماء حلال صلاة	٧٣	باب الماء الكثير لا ينجز بنجاسة	٧٣	باب الماء الكثير لا ينجز بنجاسة
اقتحم بالتيمم	٧٣	تحدث فيه ما لم يغيره	٧٣	تحدث فيه ما لم يغيره
باب التيمم بكل فريضة	٧٣	باب الماء الكثير اذا غيخته النجاسة	٧٣	باب الماء الكثير اذا غيخته النجاسة
باب التيمم بعد دخول الوقت	٧٣	باب قدر القلتين	٧٣	باب قدر القلتين
باب اعواز الماء بعد طلبه	٧٣	باب صفة يد صاعفة	٧٣	باب صفة يد صاعفة
باب الجرح والثرع والجد ووينهم	٧٣	باب ما جاء في نزع زوم	٧٣	باب ما جاء في نزع زوم
باب الرخصة في المسح على الخفين	٧١	باب مسح عليه السلام في السفر	٧١	باب مسح عليه السلام في السفر
باب مسح عليه السلام في السفر	٧١	والحصر	٧١	والحصر
باب ما ورد في ترك التوقيت	٧١	باب الخلف الذي مسح عليه رسول الله	٧١	باب الخلف الذي مسح عليه رسول الله
باب ما ورد في الخوف بين والنابين	٧١	باب ما ورد في المسح على العالين	٧١	باب ما ورد في المسح على العالين
باب ما ورد في المسح على الموقنين	٧١	باب حلع الخفين	٧١	باب حلع الخفين
باب كيف المسح على الخفين	٧١	باب المسح على ظاهر الخفن	٧١	باب المسح على ظاهر الخفن
باب الدلالة على ان الغسل للجمعة سنة	٧١	باب الغسل على من اراد الجمعة	٧١	باب الغسل على من اراد الجمعة
باب الغسل على من اراد الجمعة	٧١	دون من لم يرد ها	٧١	دون من لم يرد ها
باب الاغتسال للجابة والجمعة مجبها	٧١	باب هل يكفى بغسل الجابة عن	٧١	باب هل يكفى بغسل الجابة عن
غسل الجمعة	٧١	باب غسل من غسل الميت	٧١	باب غسل من غسل الميت
باب كتاب الحيض	٨١	باب الحائض لا تمس المصحف	٨١	باب الحائض لا تمس المصحف
باب الحائض لا توطأ حتى تطهر وتغتسل	٨١	باب ما روي في كفارة من اتى	٨١	باب ما روي في كفارة من اتى
باب ما روي في كفارة من اتى	٨١	ارائه حائضا	٨١	ارائه حائضا
باب السن التي وجدت المرأة	٨٥	حاضت فيها	٨٥	حاضت فيها
باب اول الحيض	٨٥	باب اكثر الحيض	٨٥	باب اكثر الحيض
باب المستحاضة اذا كانت مميزة	٨٥	باب غسل المستحاضة المميزة عند	٨٥	باب غسل المستحاضة المميزة عند
اد بارحيضا	٨٥	باب صاوة المستحاضة واعتكافها و	٨٥	باب صاوة المستحاضة واعتكافها و
باب المعتادة لا تقرب بين الدمين	٩٠	باب الصفرة والكدر في ايام الحيض	٩١	باب الصفرة والكدر في ايام الحيض

مضمون	٢٠	مضمون	٢٠	مضمون	٢٠
باب ما روي في الصلوة اذا روي	١٠٦	باب من قال يا فرد قوله قد قامت	١٢٦	باب الاستفتاح بسبحانك اللهم	٩٣
في غير ايامها المعتادة		الصلوة	١٢٧	باب التعوذ بعد الافتتاح	
ايضا باب المستدثة لا يثني بين الدين	ايضا	باب من قال بثنية الاقامة عند ترجيع	ايضا	باب الجهر بالتعوذ او الاسرار به	ايضا
باب المرأة تحيض يوما وتطهر يوما	ايضا	الاذان	ايضا	باب فرض القراءة بعد التعوذ	٩٤
باب النفاس	١٠٧	باب ما روي في تشبته الاذان والاقامة	ايضا	باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب	ايضا
باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم	١١١	باب عدد المؤذنين	١٢٨	باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف	ايضا
الى آخره		باب فضل التاذين على الامامة		كله قرآن	
باب غسل المستحاضة	٩٧	باب الترغيب في التعميل بالصلوات	ايضا	باب الدليل على ان بسم الله	ايضا
كتاب الصلاة		باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر	١١٢	الرحمن الرحيم آية قائمة من الفاتحة	
باب فرائض الخمس	١٠٠	باب تأخير الظهر في شدة الحر	١١٣	باب افتتاح القراءة في الصلاة	١٢٩
باب آخر وقت الظهر	ايضا	باب تعجيل العصر	ايضا	بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها	
باب آخر وقت الاختيار للعصر	١١٢	باب كراهية تأخير العصر	١١٤	باب من قال لا يجهر بها	١٣٠
باب آخر وقت الجواز للعصر	١٠١	باب تعجيل المغرب	ايضا	باب لا يجزيه قراءة في نفسه اذا لم	١٣١
ايضا باب السنة في الاذان لصلاة الصبح	١١٥	باب تعجيل العشاء	١١٥	يخطى به اسنانه	
قبل الفجر	١١٦	باب كراهية النوم قبل العشاء	١١٦	باب جهر الامام بالنامين	١٣٢
باب القدر الذي كان بين اذان	ايضا	باب تعجيل الصبح	ايضا	باب الاقتصار على بعض السورة	ايضا
بلال وابن ام مكتوم	١١٨	باب خير اعاكم الصلاة	١١٨	باب الاقتصار على الفاتحة	ايضا
باب من روى النهي عن الاذان	ايضا	باب الاسفار بالمغرب حتى يتبين	١٣٣	باب وجوب القراءة في الاخر بين	١٣٣
قبل الوقت		طلوع الفجر	ايضا	باب من قال يقتصر في الاخرين	ايضا
باب الصبي يبلغ والكافر يسلم	١١٩	باب من قال في العصر يعني الوسطى	١١٩	على الفاتحة	
والحائض تطهر فتدرك من وقت الصلاة	ايضا	باب من قال في الصبح	ايضا	باب من احتجب قراءة السورة بعد	ايضا
شيئا	١٢٢	باب من طلب باجتهاد اصابة	١٢٢	الفاتحة في الاخرين	
باب تصاء الظهر والعصر باذراك	١٠٣	عين الكعبة	ايضا	باب رفع اليدين عند الركوع	١٣٤
وقت العصر		باب من طلب باجتهاد جهة الكعبة	ايضا	والرابع منه	
باب لمعني عايه بغير بعد ذهاب الوقتين	١٢٣	باب استئذان الخطأ بعد الاجتهاد	١٢٣	باب من لم يذكر الرفع الا بعد الافتتاح	١٣٦
فلا يكون عليه قضا وما	ايضا	باب الصبي يبلغ في صلاته فتنهها	١٢٤	باب صفة الركوع	١٣٥
باب المرأة تدرك من اول الوقت	ايضا	باب وجوب تعلم ما يميز به الصلاة	ايضا	باب القول في الركوع	ايضا
مقدار الصلاة ثم حاضت	ايضا	باب جهر الامام بالتكبير	ايضا	باب الطائفة في الركوع	ايضا
باب الترجيع	ايضا	باب الامام يخرج فان راى	ايضا	باب يركع بركوع الامام ويرفع برأيه	ايضا
باب الانواء في حصى على الصلاة	١٠٤	جماعة اقام	١٢٢	باب وضع الركبتين قبل البدن	ايضا
حي على الفلاح	ايضا	باب من زعم انه بكرك قبل فراغ المؤذن	ايضا	باب من قال يصح دبه قبل ركبتيه	ايضا
باب الرجل يؤذن ويقيم غيره	١٢٤	باب من قال يرفع يديه حد ومنكبيه	ايضا	باب الكنتف عن الجهة في السجود	ايضا
باب الاذان والاقامة للجمع	١٢٥	باب وضع اليمنى على اليسرى	١٢٥	باب من سبط توباً بسجده عليه	١٢٣
بين الصلاتين	ايضا	باب وضع اليدين على الصدر	ايضا	باب السجود على الكفين ومن كشف	ايضا
باب الاذان والاقامة للفاتحة		في الصلاة		عنهما في السجود	

مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
باب من سجد عليها في ثوبه	باب الاسرار والقراءة في الظهر	باب الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الامام	١٧٣
باب اين يصح يديه في السجود	والعصرو وجوب للقراءة فيها	باب ما يكون منها باذلة	ايضا
باب يمين في سرفقه عن جنبه	باب القنوت في الصلوات	باب ما روي في كيفية هذا القنود	١٧٥
باب التعمد بين السجدة على العيين	باب القنوت في سائر الصلوات	يعني حالة المرض	ايضا
باب ما يقول بين السجدة	غير الصبح	باب الائمة بالركوع والسجود	ايضا
باب كيف القيام من الجلوس	باب الدليل على انه لم يترك اصل	باب من اطلق ان يصلي فردا قائما	ايضا
باب من قال يرجع على صدره قد ميه	القنوت في صلوة الصبح	ولم يطقه مع الامام صلى عاتما	ايضا
باب كيفية الجلوس في التشهد	باب الدليل على انه يفتت بعد الركوع	باب من وقع في عينه الماء	ايضا
الاول والثاني	باب دعاء القنوت	باب الدليل على ان وقوف المرأة يجب	١٧٦
باب ما روي انه اشار بها يعني السجدة	باب من لم ير القنوت في الصبح	الرجل لا يفسد صلاته	ايضا
باب الاعتماد بديه على الارض	باب لا تفرط على من نام عن صلوة	باب من قال في القرآن احدى عشر	ايضا
باب رفع اليد بن عند القيام من	لوتسيها	سجدة لس في الفصل منها شي	ايضا
الركعتين	باب من قال يترك الترتيب	باب سجد في الحج	ايضا
باب مبتدأ مرض التشهد	في قضائهم وهو قول طائوس والحسن	باب سجد من	١٧٧
باب التشهد الذي علمه رسول الله	باب من ذكر صلاة وهو في اخرى	باب من لم يوجوب سجدة التلاوة	ايضا
صلى الله عليه وسلم ابن عباس واقرانه	باب استحب لمرأة من ترك التجافي	باب استحباب السجود في الصلاة	١٧٨
باب التوسع في الاخذ بجميع ما روي	في الركوع	باب من قال يكبر اذا سجد	ايضا
باب التشهد واختيار المسند الزائد	باب عورة المرأة الحرة	باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى	ايضا
باب الصلاة على النبي عليه السلام	باب عورة الرجل	تطلع الشمس	ايضا
في التشهد	باب من زعم ان الفخذ ليست بعورة	باب الصلاة في الكعبة	ايضا
باب الدليل على ان بنى المطلب من جملة	باب من تبسم في صلاته او ضحك فيها	باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة	ايضا
آله عليه السلام في حرمان الصدقة	باب من احدث في صلاته قبل التسليم	باب المرئد يقضي ما ترك من الصلوات	١٧٩
باب من زعم ان مواله عليه السلام	باب من قال ببني من سبقه الحديث	باب من شك في صلاته فلم يدرك	ايضا
يدخلون فيه	باب الاشارة برد السلام	ثلاثا صلى ام ارضا	ايضا
باب من قال يترك المأموم القراءة	باب من لم ير التسام على المصلي	باب سجد السهو في القص قبل السلام	ايضا
فيا جهر فيه الامام	باب الاشارة فيما بنويه	باب من قال يسجد بها بعد التسليم	١٨٠
باب من قال لا يقرأ خلف الامام	باب الخط اذا لم يسجد بها	باب من قال يسجد بها قبل السلام	١٨٢
على الاطلاق	باب الصلاة الى غرسترة	باب الزيادة والقصان ومن زعم	ايضا
باب من قال قرأ خلف الامام نياما	باب من كرم الصلاة الموائم او تمحدث	ان السجود بعده صار منسوخا	ايضا
يبحر ويبر	باب لا يما وزبره موضع سجود	باب من سها فصي خمسا	١٨٣
باب تحليل الصلاة بالتسليم	باب كراهية مسح الحصى	باب من سها فجلس في الاولى	١٨٤
باب الاحتيار ان يسلم تسليمتين	باب سبها هم في وجوههم من	باب من كثر عليه السهو	ايضا
باب سوا اذا لاختصار على تسليم واحد	اتر السجود	باب من ترك شيئا من تكبيرات	ايضا
باب حذف التسليم	باب ما ادرك من صلاة الامام	الا انقال لم يسجد سجد في السهو	ايضا
باب لا يسلم الماء حتى يسلم الامام	فهو اول صلاته		





صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
٣٠	١٨	ابن المنذر	ابن المنذر	٤٣	١١	الحافظ	الحافظ
٣١	١١	انه عروة	انه عروة	٣٣	١٢	انه اذ اولم	انه قال اذا اولم
ايضا	٢٢	ابن الزبير وايضا	ابن الزبير وايضا	١٥	١٥	رسل	ارسل
٣٢	١١	البزاز	البزاز	٤٤	٢١	من بين	من بين
ايضا	١٧	ايضا	ايضا				
ايضا	٢٢	طريق ابي	طريق ابي	٤٥	٣	الناصح	الناصح
٣٣	١٠	نقد	نقد	ايضا	١٠	يوجب الفصل	يوجب الفصل
ايضا	ايضا	والصواب وعن	والصواب وعن	ايضا	١٢	تقتل	تقتل
٣٤	٧	ام حبيبة	ام حبيبة	٤٧	٨	في الباب بعد	في الباب الذي
ايضا	١٠	الام	الام			هذا	بعد هذا الباب
ايضا	١٤	ابو عمر بسند	ابو عمر بسند	ايضا	٢٠	كل شعر	كل شعرة
٣٥	٤	عند هم كثيرا	عند هم كثيرا	٤٩	٢	ان عبدالرزاق	ان عبد الرزاق
		كثيرا	كثيرا	ايضا	٦	راية	رواية
ايضا	١٦	حكى احسن	حكى احسن	ايضا	١٨	ابوداؤد	ابومعاذ
ايضا	١٩	في المجلد	في المجلد				
٣٧	ايضا	الاثني عشر	الاثني عشر	٥٠	١٠	عليه السلام	عليه السلام
٣٨	٦	ايضا	ايضا			الحديث	الحديث
ايضا	٨	غيره	غيره	ايضا	١١	مخالفة احاديث	مخالفة
ايضا	١٣	مارأى	مارأى			الا حارث	الا حارث
ايضا	١٦	اكثر الفقهاء	اكثر الفقهاء	٥١	١٥	المخالفة	المخالفة
ايضا	٢١	وقد تقدم	وقد تقدم	ايضا	ايضا	انه يتوضأ	انه يتوضأ
ايضا	ايضا	وان اكثر	وان اكثر	٧	٧	السائي (١)	السائي كذا
ايضا	٢٣	فمن ذكره	فمن ذكره			كذا	كذا
٣٩	٨	يحتجهم	يحتجهم	٥٢	١٩	اذ ليس	اذ ليس
ايضا	ايضا	ويفضل الحاجم	ويفضل الحاجم	ايضا	٢٢	يتوضأ	يتوضأ
٤٠	٢	وكذا	وكذا				
ايضا	٥	اذا كان	اذا كان	٥٣	٣١	ابن شريح	ابن شريح
ايضا	٩	وذكر	وذكر	ايضا	٩	حديث الاسود	حديث الاسود
ايضا	١٠	من الدم فتوضأ	من الدم فتوضأ				
		فتوضأ	فتوضأ	ايضا	ايضا	عشان بن نافع	عشان بن نافع
ايضا	١٥	قال	قال				
ايضا	١٦	فانظر	فانظر	ايضا	٢٠	من عبد الرحمن	من عبد الرحمن
						عن سعيد بن	عن سعيد بن
						عبدالرحمن	عبدالرحمن

ج	س	غلط	صحیح	ج	س	غلط	صحیح	ج	س	غلط	صحیح
٨٤	١٢	روایتہ اکثر	١٣٩	١	فلیس الظ	فلیس الظن	١٥٩	٢٢	١٥٩	واما الحدیث	واما الحدیث
٨٥	١٨	عن ابن عباس	١٤١	١٩	ولا	فلا	١٦٠	٣	١٦٠	الاستدکار	الاستدکار
٨٧	١٤	مع ذلك	ایضا	٢١	قال الحاکم	يقال الحاکم	ایضا	١٣	١٣	وكان قصیر	وكانه قصیر
٨٨	٢٢	قال رهو	١٤٢	٢٢	الظہر	أفی الظہر	١٦١	١٨	١٦١	ثبات	ثبات
٩٠	٣	حدیثی فاطمة	١٤٦	١٢	انه یشتکی	انه کان یشتکی	ایضا	١٩	١٩	ماهان	ماهان
٩٢	١٥	ابن عقیل ام لا	١٤٨	٩	محمد عن عبد	محمد عبد	ایضا	٢١	٢١	شواهد	شواهد
		ام لا			الحمد	الحمد	١٦٢	١٥	١٦٢	الصبح	الصبح
٩٢	١٨	تقتل	١٥٠	٢	الی الی داؤد	وعزاء الی الی	ایضا	١٩	١٩	قال البیهقی	قال البیهقی
٩٥	٢٠	وغیرہم			داؤد	داؤد	ایضا	٢١	٢١	قمنہا	قمنہا
٩٦	١٩	مرہ	ایضا	٢٠	من ابنہ	من ابنہ	١٦٣	٥	١٦٣	مارأیتہ	مارأیتہ
١٠٠	٢١	مثله	١٥١	٣	قد تم الصبیة	قد تم الصبیة	ایضا	١٢	١٢	وارثی	وارثی
١٠٥	٧	روایہ	١٥٢	ایضا	اجموا ان	اجموا علی ان	ایضا	١٣	١٣	فی القنوت	فی القنوت
			١٥٣	٢	قلت من کلام	قلت نم				القنوت	القنوت
١٠٦	٢٠	لانه رأی			الاثوم نم	الاثوم نم	١٦٤	١	١٦٤	اسید بن	اسید بن
١٠٨	٢	الاسم غیر	١٥٤	١	اسمہ عمرو	اسمہ عمرو	ایضا	٨	٨	الکاهل	الکاهل
ایضا	٢٣	وقتل	ایضا	٣	قال موابن	قالہ ابن	ایضا	٩	٩	ایضا	ایضا
١٠٩	٩	الطبری	ایضا	٨	خالف	خالفہ	ایضا	١١	١١	الصبح	الصبح
			ایضا	١٦	والحسن صالح	والحسن بن	١٦٧	٦	١٦٧	عن عمران	عن عمران
					صالح	صالح	ایضا	١٦	١٦	الحديث الثالث	الحديث الثالث
١١٥	٦	توذي	ایضا	١٧	ان امکن	ان من امکن	ایضا	٢٠	٢٠	فيه حدیثہ	في حدیثہ
ایضا	١٢	صلیہا	ایضا	ایضا	فعمل	فیعمل	١٦٨	٥	١٦٨	ابراہیم	ابراہیم
			ایضا	١٩	الاوراء	الا ان یکون	ایضا	١٢	١٢	سنین وقال	سنین وقال
					وراء	وراء				وقال	وقال
١١٧	١	مرسلہ	ایضا	٢٢	یشبهہ	یشبهہ	١٧١	١١	١٧١	لاینی	لاینی
١١٨	١٦	اصحتم	١٥٥	٥	اولین	الاولین	١٧٢	٨	١٧٢	لقتضی	لقتضی
١١٩	٢٠	المعروف علی	ایضا	١٨	قرأ	یقرأ	ایضا	ایضا	ایضا	مع التمام	مع التمام
			١٥٦	٢	استاد حسن	استاد حسن	ایضا	١٢	١٢	الاختلاف	الاختلاف
١٢٠	١٥	اذا القنوت	ایضا	٨	براهیم	ابراہیم	١٧٣	٢٢	١٧٣	ابی الیث	ابی الیث
١٢٦	٢٢	وثقة	ایضا	٩	استاد جید	استاد جید	١٧٤	١١	١٧٤	لاستاد	لاستاد
١٣١	٨	بالحمد	ایضا	١٠	ذکرہ	ذکر ذلك	ایضا	٢١	٢١	لان یزید	لان یزید
ایضا	٩	المأول	ایضا	١٤	احمد بن داؤد	احمد بن الی	ایضا	٢٣	٢٣	رداس	رداس
		بالجملة			داؤد	داؤد	١٧٥	١	١٧٥	و ذکر ابن	و ذکر ابن
١٣٣	١٨	یقرأ	ایضا	١٨	خلف لامام	خلف الامام	ایضا	١٢	١٢	القائم	القائم
١٣٥	٢	قال الدارقطني	١٥٧	١٥	عن قول	من قول	ایضا	٢٢	٢٢	من ذلك	من ذلك
١٣٦	١٠	ابن التمام	١٥٩	٦	تخطئة	تخطئة	١٧٦	١	١٧٦	بجوزله	بجوزله

صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
ايه قال				ايه قال				ايه قال	
عن الفضل	١٣	٢١٠	عن الفضل	١٣	٢١٠	عن الفضل	١٣	٢١٠	عن الفضل
عن المنذر	١	٢١٣	عن المنذر	١	٢١٣	عن المنذر	١	٢١٣	عن المنذر
مالك بن	١٦	٢١٥	مالك بن	١٦	٢١٥	مالك بن	١٦	٢١٥	مالك بن
وكان	١١	٢١٦	وكان	١١	٢١٦	وكان	١١	٢١٦	وكان
اسلاما اذا	١١	٢١٧	اسلاما اذا	١١	٢١٧	اسلاما اذا	١١	٢١٧	اسلاما اذا
ذكر فيه حديثا	١٢	٢١٨	ذكر فيه حديثا	١٢	٢١٨	ذكر فيه حديثا	١٢	٢١٨	ذكر فيه حديثا
عن			عن			عن			عن
عن جابر	ايضا	ايضا	عن جابر	ايضا	ايضا	عن جابر	ايضا	ايضا	عن جابر
شيان	١٤	ايضا	شيان	١٤	ايضا	شيان	١٤	ايضا	شيان
رواه	١٠	٢١٩	رواه	١٠	٢١٩	رواه	١٠	٢١٩	رواه
سبق	٦	٢٢٠	سبق	٦	٢٢٠	سبق	٦	٢٢٠	سبق
الدول نزل فصل	٢١	٢٢٣	الدول نزل فصل	٢١	٢٢٣	الدول نزل فصل	٢١	٢٢٣	الدول نزل فصل
الاي	١	٢٢٧	الاي	١	٢٢٧	الاي	١	٢٢٧	الاي
هذا	١٥	٢٢٨	هذا	١٥	٢٢٨	هذا	١٥	٢٢٨	هذا
ابن القوطية	١٩	٢٣٧	ابن القوطية	١٩	٢٣٧	ابن القوطية	١٩	٢٣٧	ابن القوطية
هذا المعنى	٥	٢٤٠	هذا المعنى	٥	٢٤٠	هذا المعنى	٥	٢٤٠	هذا المعنى
عن ابيه	٢٣	ايضا	عن ابيه	٢٣	ايضا	عن ابيه	٢٣	ايضا	عن ابيه
وافع وبنيه	٩	٢٣٨	وافع وبنيه	٩	٢٣٨	وافع وبنيه	٩	٢٣٨	وافع وبنيه
عن شعبة	١٠	ايضا	عن شعبة	١٠	ايضا	عن شعبة	١٠	ايضا	عن شعبة
صلاة العيدين	١٤	٢٤٩	صلاة العيدين	١٤	٢٤٩	صلاة العيدين	١٤	٢٤٩	صلاة العيدين
ويظهر	٨	٢٥٠	ويظهر	٨	٢٥٠	ويظهر	٨	٢٥٠	ويظهر
ضعفة	ايضا	٢٥١	ضعفة	ايضا	٢٥١	ضعفة	ايضا	٢٥١	ضعفة
عبدا الملك	٩	٢٥٥	عبدا الملك	٩	٢٥٥	عبدا الملك	٩	٢٥٥	عبدا الملك
هذا اللفظ	٩	٢٥٦	هذا اللفظ	٩	٢٥٦	هذا اللفظ	٩	٢٥٦	هذا اللفظ
يرونها	١٨	ايضا	يرونها	١٨	ايضا	يرونها	١٨	ايضا	يرونها
ليست بمجعة	٧	٢٥٨	ليست بمجعة	٧	٢٥٨	ليست بمجعة	٧	٢٥٨	ليست بمجعة
ذكر ان المنذر	٥	٢٦٧	ذكر ان المنذر	٥	٢٦٧	ذكر ان المنذر	٥	٢٦٧	ذكر ان المنذر
عن ابيه	٧	ايضا	عن ابيه	٧	ايضا	عن ابيه	٧	ايضا	عن ابيه
ذكر ان بونس	١٧	ايضا	ذكر ان بونس	١٧	ايضا	ذكر ان بونس	١٧	ايضا	ذكر ان بونس
من عمه زياد	٢٠	ايضا	من عمه زياد	٢٠	ايضا	من عمه زياد	٢٠	ايضا	من عمه زياد
اسماعيل	٢٢	ايضا	اسماعيل	٢٢	ايضا	اسماعيل	٢٢	ايضا	اسماعيل
ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	ايضا
بن كعب	٥	٢٦٨	بن كعب	٥	٢٦٨	بن كعب	٥	٢٦٨	بن كعب
عن جابر	ايضا	ايضا	عن جابر	ايضا	ايضا	عن جابر	ايضا	ايضا	عن جابر
جمع كون سنة	٢	١٩٢	جمع كون سنة	٢	١٩٢	جمع كون سنة	٢	١٩٢	جمع كون سنة
لذلك			لذلك			لذلك			لذلك
للامهر مزي	١٢	١٩٣	للامهر مزي	١٢	١٩٣	للامهر مزي	١٢	١٩٣	للامهر مزي
وعنه انبا	٢٠	ايضا	وعنه انبا	٢٠	ايضا	وعنه انبا	٢٠	ايضا	وعنه انبا
في سننه	١٩٣	ايضا	في سننه	١٩٣	ايضا	في سننه	١٩٣	ايضا	في سننه
فماث	١	١٩٥	فماث	١	١٩٥	فماث	١	١٩٥	فماث
اقرا	٧	ايضا	اقرا	٧	ايضا	اقرا	٧	ايضا	اقرا
ان تقرا	٨	ايضا	ان تقرا	٨	ايضا	ان تقرا	٨	ايضا	ان تقرا
عبادة لا	ايضا	ايضا	عبادة لا	ايضا	ايضا	عبادة لا	ايضا	ايضا	عبادة لا
فماث	ايضا	ايضا	فماث	ايضا	ايضا	فماث	ايضا	ايضا	فماث
كلاهما	٩	ايضا	كلاهما	٩	ايضا	كلاهما	٩	ايضا	كلاهما
على الفاتحة	١١	١٩٦	على الفاتحة	١١	١٩٦	على الفاتحة	١١	١٩٦	على الفاتحة
الاخير	١١	١٩٦	الاخير	١١	١٩٦	الاخير	١١	١٩٦	الاخير
طريف	١١	١٩٦	طريف	١١	١٩٦	طريف	١١	١٩٦	طريف
تات سكت عنه	١٥	٢٢٨	تات سكت عنه	١٥	٢٢٨	تات سكت عنه	١٥	٢٢٨	تات سكت عنه
بكرة (دخل	٥	١٩٨	بكرة (دخل	٥	١٩٨	بكرة (دخل	٥	١٩٨	بكرة (دخل
مختلف	٧	ايضا	مختلف	٧	ايضا	مختلف	٧	ايضا	مختلف
ان احدا	١٢	ايضا	ان احدا	١٢	ايضا	ان احدا	١٢	ايضا	ان احدا
الا انه	٢	٢٠٠	الا انه	٢	٢٠٠	الا انه	٢	٢٠٠	الا انه
ثم انه ان	٤	ايضا	ثم انه ان	٤	ايضا	ثم انه ان	٤	ايضا	ثم انه ان
و بنوم	٥	ايضا	و بنوم	٥	ايضا	و بنوم	٥	ايضا	و بنوم
الكبيرة	٦	ايضا	الكبيرة	٦	ايضا	الكبيرة	٦	ايضا	الكبيرة
بين بول	٣	٢٠٢	بين بول	٣	٢٠٢	بين بول	٣	٢٠٢	بين بول
فلسك المني	١٢	ايضا	فلسك المني	١٢	ايضا	فلسك المني	١٢	ايضا	فلسك المني
الغلاي	١٥	ايضا	الغلاي	١٥	ايضا	الغلاي	١٥	ايضا	الغلاي
ايضا	١٧	ايضا	ايضا	١٧	ايضا	ايضا	١٧	ايضا	ايضا
ذكره	٢٠	ايضا	ذكره	٢٠	ايضا	ذكره	٢٠	ايضا	ذكره
يصب	ايضا	ايضا	يصب	ايضا	ايضا	يصب	ايضا	ايضا	يصب
اذا	٥	٢٠٣	اذا	٥	٢٠٣	اذا	٥	٢٠٣	اذا
واقبل	٧	ايضا	واقبل	٧	ايضا	واقبل	٧	ايضا	واقبل
لم يسمعه	٢٣	٢٠٤	لم يسمعه	٢٣	٢٠٤	لم يسمعه	٢٣	٢٠٤	لم يسمعه
شيئ	١٠	٢٠٥	شيئ	١٠	٢٠٥	شيئ	١٠	٢٠٥	شيئ
جعل العصر	٩	٢٠٧	جعل العصر	٩	٢٠٧	جعل العصر	٩	٢٠٧	جعل العصر
ابن بريده قال	١٦	ايضا	ابن بريده قال	١٦	ايضا	ابن بريده قال	١٦	ايضا	ابن بريده قال

صحيح	غلط	٢١	٢٢	صحيح	غلط	٢٣	٢٤	صحيح	غلط	٢٥	٢٦
فان لفظه	فان لفظ	٢١	٣٥٣	وكان	فكان	٢٣	٣٢٩	من	٠	١٩	٣٢٣
لم حمار وحش ثم	لم ثم	٢٣	ابضا	ضرورة	ضرورة	٣	٣٥٠	من	٠	١٩	٣٢٣
وذ كرا غلال	ذ كرا غلال	١٢	٣٥٢	يتبني	يتبني	٩	ابضا	وقال في رواية	وقال هرو	٧	٣٢٥
سمع بني	سمع بني	١١	٣٥٥	اذ	اذ	٩	٣٥١	هرو	٠	١٩	٣٢٣
ويغفهم	ويغفهم	١٣	٣٥٦	تقود به هن	تقود من	٢٠	ابضا	عجيب	عجب	٨	٣٢٤
ويندرج فيه	ويندرج	٢٠	ابضا	شرح معالي	شرح الآثار	٥	٣٥٢	العمد به	العمد	٢٣	٣٢٤
ابضا	ابضا	١١	٣٥٨	الآثار	الآثار	١١	٣٥٨	اطوف	لطف	٩٠	٣٢٧
خير لمن	حولن	١٩	٣٥٨	ان شاء الله تعالى	ان شاء الله تعالى	١١	٣٥٨	لذلك	كذلك	١٣	٣٢٧
شبهها	سبها	٧	٣٥٩	في باب النفر	في باب النفر	١٢	٣٥٩	ابو حرة	ابو حرة	١٣	٣٢٧
المسلة	من المسلمين	١٢	٣٥٩	يصيبون الصيد	يصيبون الصيد	١٢	٣٥٩	في حديث	و حديث	٥	٣٢٨
هذا المتند	المسند	١٢	٣٥٩	باب النفر	باب النفر	١٢	٣٥٩	لم يستمر	لم يستمر	١	٣٢٩
باب لا يجوز	باب لا يجوز	٢٢	٣٦٠	يصيبون الصيد	يصيبون الصيد	١٢	٣٦٠	بن رطاة	بن رطاة	٢	٣٢٩

و هذا اخر ما اثرنا عليه من الاغلاط على سبيل الاستجمال \* مع تفرق البال وتشتت الحال \* ونقد كتب اساء الرجال \* والله ولي  
الاصلاح \* وهو المرجو للنور والفلاح \* وبه المعون والتموين \* صلى الله على سيدنا و مولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم في كل مساء  
وحياح \* قلله و كتبه العبد الراجي لطف وبه السرمدي احمد ابو الخير الطاركي الاجمدي كان الله له \*  
٢٠ ذيحجه سنة ١٣١٦ بجيد رباب الد كن عمره الله الى اقصي الزمن \*  
ولما كانت ترائب الشيخ المكي كقولها على سبيل الاستجمال \* وبدون المراجعة الى كتب اللغة واساء الرجال \* وقع في بعض  
المواقع الزلات والتفائل \* فراجع مصححو المطبعة الكتب المتعلقة وعصروا ما وقع من الزلات \* وصحوا واثبتوا ما كان تابلا للاحق  
والاثبات \* وهذه فهرس مشتملة على الفهرس التي رتب اولها بقا بلة النسخة الموجودة في مكتبة رياسة و امفور بتوجه  
المولوي الحافظ احمد عليخان منصرم المكتبة الموصولة و اضافات مصححي المطبعة على الفهرس المذكورة وفهرس المراجعة للشيخ  
المكي والله اعلم وعلمه اتم \* كتبه الفقير الى الله النبي الحسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة كان الله له \*



[illegible]

رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون
١٨٥	باب من سها عن القراءة	٢٠٢	باب المني يصبب الثوب	٢١٢	باب من قال لا يثبت في الوتر
١٨٦	باب من جرب بالقراءة فيها حقه	٢٠٣	باب الاحتيا في غسل المني تنظيها	٢١٣	باب الركوع
١٨٧	باب من لم يسجد	٢٠٤	باب طهارة الارض من البول	٢١٤	باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر
١٨٨	باب من لم يرا السجود في ترك القنوت	٢٠٥	باب من قال بطهرو الارض اذا ليست	٢١٥	باب الخمر الذي جاء في صلاة الزوال
١٨٩	باب الدليل على ان سجود السهو نافذ	٢٠٦	باب طهارة الخف والامل	٢١٦	باب لرض الجماعة في غير الجمعة
١٩٠	باب من قال يتشهد بعد سجود في السهو	٢٠٧	باب المصل اذا خلع نعليه اين يضعهما	٢١٧	باب الكفاية
١٩١	باب الكلام في الصلاة على وجهه	٢٠٨	باب النهي عن الصلاة في المقبر والحمام	٢١٨	باب التشدد يد في ترك الجماعة من غير عذر
١٩٢	باب ما يستدل به على انه لا يجوز	٢٠٩	باب اينما دركت الصلاة فصل	٢١٩	باب فضل بعد المشي الى المسجد
١٩٣	باب ما يكون حديث ابن مسعود في	٢١٠	باب في حصي المسجد	٢٢٠	باب من قام الى المسجد وقد اخذ حاجته من الطعام
١٩٤	باب محرم الكلام لما حدثت ابي هريرة	٢١١	باب ما يقول اذا دخل المسجد	٢٢١	باب صلاة المأموم قائما وان صلى امامه
١٩٥	باب سجود الشكر	٢١٢	باب الجنب في المسجد	٢٢٢	باب امام جالس
١٩٦	باب ما يميز من	٢١٣	باب المشرع يدخل المسجد غير المسجد	٢٢٣	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
١٩٧	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٢١٤	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٢٢٤	باب الظهر خلف من يصلي العصر
١٩٨	باب الدليل على انها سبع آيات	٢١٥	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٢٢٥	باب امانة الصبي
١٩٩	باب وجوب التشهد الاخير	٢١٦	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٢٦	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٠٠	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٢١٧	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٢٧	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٠١	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٢١٨	باب صلاة الليل والنهار	٢٢٨	باب خروج الرجل من صلاة
٢٠٢	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٢١٩	باب تأكيده الوتر	٢٢٩	باب امام بعد ما افتتحها
٢٠٣	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٢٢٠	باب من جعل قبل العصر اربعا	٢٣٠	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٢٠٤	باب القراءة في الصبح	٢٢١	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٣١	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٢٠٥	باب امانة الجلب	٢٢٢	باب صلاة الليل والنهار	٢٣٢	باب افضل الصف الاول
٢٠٦	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٢٢٣	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٣٣	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٠٧	باب ما يجب غسله من الدم	٢٢٤	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٣٤	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٠٨	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٢٢٥	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٣٥	باب خروج الرجل من صلاة
٢٠٩	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٢٢٦	باب صلاة الليل والنهار	٢٣٦	باب امام جالس
٢١٠	باب ما يضره	٢٢٧	باب من قال لا يقض القائم وتره	٢٣٧	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٢١١	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٢٢٨	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٣٨	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٢١٢	باب ما يميز من	٢٢٩	باب صلاة الليل والنهار	٢٣٩	باب امانة الصبي
٢١٣	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٢٣٠	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٢٤٠	باب امانة الصبي
٢١٤	باب الدليل على انها سبع آيات	٢٣١	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٢٤١	باب امانة الصبي
٢١٥	باب وجوب التشهد الاخير	٢٣٢	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٤٢	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢١٦	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٢٣٣	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٤٣	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢١٧	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٢٣٤	باب صلاة الليل والنهار	٢٤٤	باب خروج الرجل من صلاة
٢١٨	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٢٣٥	باب تأكيده الوتر	٢٤٥	باب امام بعد ما افتتحها
٢١٩	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٢٣٦	باب من جعل قبل العصر اربعا	٢٤٦	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٢٢٠	باب القراءة في الصبح	٢٣٧	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٤٧	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٢٢١	باب امانة الجلب	٢٣٨	باب صلاة الليل والنهار	٢٤٨	باب افضل الصف الاول
٢٢٢	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٢٣٩	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٤٩	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٢٣	باب ما يجب غسله من الدم	٢٤٠	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٥٠	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٢٤	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٢٤١	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٥١	باب خروج الرجل من صلاة
٢٢٥	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٢٤٢	باب صلاة الليل والنهار	٢٥٢	باب امام جالس
٢٢٦	باب ما يضره	٢٤٣	باب من قال لا يقض القائم وتره	٢٥٣	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٢٢٧	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٢٤٤	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٥٤	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٢٢٨	باب ما يميز من	٢٤٥	باب صلاة الليل والنهار	٢٥٥	باب امانة الصبي
٢٢٩	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٢٤٦	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٢٥٦	باب امانة الصبي
٢٣٠	باب الدليل على انها سبع آيات	٢٤٧	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٢٥٧	باب امانة الصبي
٢٣١	باب وجوب التشهد الاخير	٢٤٨	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٥٨	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٣٢	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٢٤٩	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٥٩	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٣٣	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٢٥٠	باب صلاة الليل والنهار	٢٦٠	باب خروج الرجل من صلاة
٢٣٤	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٢٥١	باب تأكيده الوتر	٢٦١	باب امام بعد ما افتتحها
٢٣٥	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٢٥٢	باب من جعل قبل العصر اربعا	٢٦٢	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٢٣٦	باب القراءة في الصبح	٢٥٣	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٦٣	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٢٣٧	باب امانة الجلب	٢٥٤	باب صلاة الليل والنهار	٢٦٤	باب افضل الصف الاول
٢٣٨	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٢٥٥	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٦٥	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٣٩	باب ما يجب غسله من الدم	٢٥٦	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٦٦	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٤٠	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٢٥٧	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٦٧	باب خروج الرجل من صلاة
٢٤١	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٢٥٨	باب صلاة الليل والنهار	٢٦٨	باب امام جالس
٢٤٢	باب ما يضره	٢٥٩	باب من قال لا يقض القائم وتره	٢٦٩	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٢٤٣	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٢٦٠	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٧٠	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٢٤٤	باب ما يميز من	٢٦١	باب صلاة الليل والنهار	٢٧١	باب امانة الصبي
٢٤٥	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٢٦٢	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٢٧٢	باب امانة الصبي
٢٤٦	باب الدليل على انها سبع آيات	٢٦٣	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٢٧٣	باب امانة الصبي
٢٤٧	باب وجوب التشهد الاخير	٢٦٤	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٧٤	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٤٨	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٢٦٥	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٧٥	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٤٩	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٢٦٦	باب صلاة الليل والنهار	٢٧٦	باب خروج الرجل من صلاة
٢٥٠	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٢٦٧	باب تأكيده الوتر	٢٧٧	باب امام بعد ما افتتحها
٢٥١	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٢٦٨	باب من جعل قبل العصر اربعا	٢٧٨	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٢٥٢	باب القراءة في الصبح	٢٦٩	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٧٩	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٢٥٣	باب امانة الجلب	٢٧٠	باب صلاة الليل والنهار	٢٨٠	باب افضل الصف الاول
٢٥٤	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٢٧١	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٨١	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٥٥	باب ما يجب غسله من الدم	٢٧٢	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٨٢	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٥٦	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٢٧٣	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٨٣	باب خروج الرجل من صلاة
٢٥٧	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٢٧٤	باب صلاة الليل والنهار	٢٨٤	باب امام جالس
٢٥٨	باب ما يضره	٢٧٥	باب من قال لا يقض القائم وتره	٢٨٥	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٢٥٩	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٢٧٦	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٨٦	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٢٦٠	باب ما يميز من	٢٧٧	باب صلاة الليل والنهار	٢٨٧	باب امانة الصبي
٢٦١	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٢٧٨	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٢٨٨	باب امانة الصبي
٢٦٢	باب الدليل على انها سبع آيات	٢٧٩	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٢٨٩	باب امانة الصبي
٢٦٣	باب وجوب التشهد الاخير	٢٨٠	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٩٠	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٦٤	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٢٨١	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٩١	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٦٥	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٢٨٢	باب صلاة الليل والنهار	٢٩٢	باب خروج الرجل من صلاة
٢٦٦	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٢٨٣	باب تأكيده الوتر	٢٩٣	باب امام بعد ما افتتحها
٢٦٧	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٢٨٤	باب من جعل قبل العصر اربعا	٢٩٤	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٢٦٨	باب القراءة في الصبح	٢٨٥	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٩٥	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٢٦٩	باب امانة الجلب	٢٨٦	باب صلاة الليل والنهار	٢٩٦	باب افضل الصف الاول
٢٧٠	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٢٨٧	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٢٩٧	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٧١	باب ما يجب غسله من الدم	٢٨٨	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٢٩٨	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٧٢	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٢٨٩	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٢٩٩	باب خروج الرجل من صلاة
٢٧٣	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٢٩٠	باب صلاة الليل والنهار	٣٠٠	باب امام جالس
٢٧٤	باب ما يضره	٢٩١	باب من قال لا يقض القائم وتره	٣٠١	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٢٧٥	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٢٩٢	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٠٢	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٢٧٦	باب ما يميز من	٢٩٣	باب صلاة الليل والنهار	٣٠٣	باب امانة الصبي
٢٧٧	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٢٩٤	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٣٠٤	باب امانة الصبي
٢٧٨	باب الدليل على انها سبع آيات	٢٩٥	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٣٠٥	باب امانة الصبي
٢٧٩	باب وجوب التشهد الاخير	٢٩٦	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٠٦	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٨٠	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٢٩٧	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٠٧	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٨١	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٢٩٨	باب صلاة الليل والنهار	٣٠٨	باب خروج الرجل من صلاة
٢٨٢	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٢٩٩	باب تأكيده الوتر	٣٠٩	باب امام بعد ما افتتحها
٢٨٣	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٣٠٠	باب من جعل قبل العصر اربعا	٣١٠	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٢٨٤	باب القراءة في الصبح	٣٠١	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣١١	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٢٨٥	باب امانة الجلب	٣٠٢	باب صلاة الليل والنهار	٣١٢	باب افضل الصف الاول
٢٨٦	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٣٠٣	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣١٣	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٨٧	باب ما يجب غسله من الدم	٣٠٤	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣١٤	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٨٨	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٣٠٥	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣١٥	باب خروج الرجل من صلاة
٢٨٩	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٣٠٦	باب صلاة الليل والنهار	٣١٦	باب امام جالس
٢٩٠	باب ما يضره	٣٠٧	باب من قال لا يقض القائم وتره	٣١٧	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٢٩١	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٣٠٨	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣١٨	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٢٩٢	باب ما يميز من	٣٠٩	باب صلاة الليل والنهار	٣١٩	باب امانة الصبي
٢٩٣	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٣١٠	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٣٢٠	باب امانة الصبي
٢٩٤	باب الدليل على انها سبع آيات	٣١١	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٣٢١	باب امانة الصبي
٢٩٥	باب وجوب التشهد الاخير	٣١٢	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٢٢	باب من جوز الصلاة دون الصف
٢٩٦	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٣١٣	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٢٣	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٢٩٧	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٣١٤	باب صلاة الليل والنهار	٣٢٤	باب خروج الرجل من صلاة
٢٩٨	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٣١٥	باب تأكيده الوتر	٣٢٥	باب امام بعد ما افتتحها
٢٩٩	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٣١٦	باب من جعل قبل العصر اربعا	٣٢٦	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٣٠٠	باب القراءة في الصبح	٣١٧	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٢٧	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٣٠١	باب امانة الجلب	٣١٨	باب صلاة الليل والنهار	٣٢٨	باب افضل الصف الاول
٣٠٢	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٣١٩	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٢٩	باب من جوز الصلاة دون الصف
٣٠٣	باب ما يجب غسله من الدم	٣٢٠	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٣٠	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٣٠٤	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٣٢١	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٣١	باب خروج الرجل من صلاة
٣٠٥	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٣٢٢	باب صلاة الليل والنهار	٣٣٢	باب امام جالس
٣٠٦	باب ما يضره	٣٢٣	باب من قال لا يقض القائم وتره	٣٣٣	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٣٠٧	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٣٢٤	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٣٤	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٣٠٨	باب ما يميز من	٣٢٥	باب صلاة الليل والنهار	٣٣٥	باب امانة الصبي
٣٠٩	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٣٢٦	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٣٣٦	باب امانة الصبي
٣١٠	باب الدليل على انها سبع آيات	٣٢٧	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٣٣٧	باب امانة الصبي
٣١١	باب وجوب التشهد الاخير	٣٢٨	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٣٨	باب من جوز الصلاة دون الصف
٣١٢	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٣٢٩	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٣٩	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٣١٣	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٣٣٠	باب صلاة الليل والنهار	٣٤٠	باب خروج الرجل من صلاة
٣١٤	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٣٣١	باب تأكيده الوتر	٣٤١	باب امام بعد ما افتتحها
٣١٥	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٣٣٢	باب من جعل قبل العصر اربعا	٣٤٢	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٣١٦	باب القراءة في الصبح	٣٣٣	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٤٣	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٣١٧	باب امانة الجلب	٣٣٤	باب صلاة الليل والنهار	٣٤٤	باب افضل الصف الاول
٣١٨	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٣٣٥	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٤٥	باب من جوز الصلاة دون الصف
٣١٩	باب ما يجب غسله من الدم	٣٣٦	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٤٦	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٣٢٠	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٣٣٧	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٤٧	باب خروج الرجل من صلاة
٣٢١	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٣٣٨	باب صلاة الليل والنهار	٣٤٨	باب امام جالس
٣٢٢	باب ما يضره	٣٣٩	باب من قال لا يقض القائم وتره	٣٤٩	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٣٢٣	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٣٤٠	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٥٠	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٣٢٤	باب ما يميز من	٣٤١	باب صلاة الليل والنهار	٣٥١	باب امانة الصبي
٣٢٥	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٣٤٢	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٣٥٢	باب امانة الصبي
٣٢٦	باب الدليل على انها سبع آيات	٣٤٣	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٣٥٣	باب امانة الصبي
٣٢٧	باب وجوب التشهد الاخير	٣٤٤	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٥٤	باب من جوز الصلاة دون الصف
٣٢٨	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٣٤٥	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٥٥	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٣٢٩	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٣٤٦	باب صلاة الليل والنهار	٣٥٦	باب خروج الرجل من صلاة
٣٣٠	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٣٤٧	باب تأكيده الوتر	٣٥٧	باب امام بعد ما افتتحها
٣٣١	باب من قال تستط القراءة عن نسي	٣٤٨	باب من جعل قبل العصر اربعا	٣٥٨	باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء
٣٣٢	باب القراءة في الصبح	٣٤٩	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٥٩	باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يديه امامه
٣٣٣	باب امانة الجلب	٣٥٠	باب صلاة الليل والنهار	٣٦٠	باب افضل الصف الاول
٣٣٤	باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم	٣٥١	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٦١	باب من جوز الصلاة دون الصف
٣٣٥	باب ما يجب غسله من الدم	٣٥٢	باب من روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٦٢	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٣٣٦	باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء	٣٥٣	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٦٣	باب خروج الرجل من صلاة
٣٣٧	باب البيان ان الدم اذا بقي اثره	٣٥٤	باب صلاة الليل والنهار	٣٦٤	باب امام جالس
٣٣٨	باب ما يضره	٣٥٥	باب من قال لا يقض القائم وتره	٣٦٥	باب الفريضة خلف من يصلي النافلة
٣٣٩	باب ما روي في الفرق بين بول الصبي والصبي	٣٥٦	باب من قال لا يثبت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان	٣٦٦	باب الظهر خلف من يصلي العصر
٣٤٠	باب ما يميز من	٣٥٧	باب صلاة الليل والنهار	٣٦٧	باب امانة الصبي
٣٤١	باب تعين القراءة المطلقة فيها	٣٥٨	باب بيان الله المتعي مضمون بعض الاملاوات	٣٦٨	باب امانة الصبي
٣٤٢	باب الدليل على انها سبع آيات	٣٥٩	باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الاماكن	٣٦٩	باب امانة الصبي
٣٤٣	باب وجوب التشهد الاخير	٣٦٠	باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان	٣٧٠	باب من جوز الصلاة دون الصف
٣٤٤	باب وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٣٦١	باب من جعل قبل المغرب ركعتين	٣٧١	باب المرأة تخالف السنة في موقعتها
٣٤٥	باب وجوب التحلل من الصلاة التسليم	٣٦٢	باب صلاة الليل والنهار	٣٧٢	باب خروج الرجل من صلاة
٣٤٦	باب الذكر يقوم مقام القراءة	٣٦٣	باب تأكيده الوتر		

مضمون	رقم	مضمون	رقم
باب كراهية ترك التخصير والمخ	٢٣٠	قائم ويحاسب بينهما جلسة خفية	٢٣١
وما يكون رخصة ردة من السنة	٢٣٢	باب يجوز التماس وجوههم الى الام	٢٣٢
باب من ترك الصلوة في غير رغبة	٢٣٣	ويستعملون الذكر	٢٣٣
عن السنة	٢٣٤	باب صلاة الجمعة ركعتان	٢٣٤
باب من اجمع اثم اربع اثم	٢٣٥	باب من ادرك ركعة من الجمعة	٢٣٥
باب من فر في البحر كالسفر في البر	٢٣٦	باب ما يستدل به على وجوب التعميد	٢٣٦
بجواز التخصير	٢٣٧	باب خطبة الجمعة	٢٣٧
باب التحام في الترضية وان كان في السجدة	٢٣٨	باب ما يستدل به على وجوب ذكر	٢٣٨
باب لا تخفيف ممن كان سفره في	٢٣٩	التي على الله عليه وسام في الخطبة	٢٣٩
معصية الله	٢٤٠	باب فضل التكبير الى الجمعة	٢٤٠
باب اجمع بين الصلاتين في السفر	٢٤١	باب فصل المذي الى الصلاة	٢٤١
باب اجمع في الحظر	٢٤٢	باب لا يشك في ان صاحبه اذا خرج	٢٤٢
باب الاثر الذي روي ان اجمع	٢٤٣	الى الصلاة	٢٤٣
من غير عذر ومن الكبار	٢٤٤	باب العاص في المسجد يوم الجمعة	٢٤٤
باب من يجب عليه الجمعة	٢٤٥	باب الرجل يومان مكانا في المسجد	٢٤٥
باب وجوب الجمعة على من كان	٢٤٦	باب التماس العفو في يوم الجمعة	٢٤٦
خارج الحضر	٢٤٧	باب صلاة الخوف اذا كان العدو	٢٤٧
باب اتي الجمعة من احد من ذلك	٢٤٨	في غير جهة القبلة او جهتها غير	٢٤٨
باب المدد الذين اذا كانوا في قرية	٢٤٩	مامورين	٢٤٩
وجبت عليهم	٢٥٠	باب ما لا يحمل من السلاح	٢٥٠
باب ما يستدل به على ان عدد الاربعين	٢٥١	باب العدو ويكفون وجاء القبلة	٢٥١
له نائير فيما يتقدمه الجماعة	٢٥٢	باب من قال يصلي بكل طائفة	٢٥٢
باب الافاض	٢٥٣	ركعة ولم يضربا	٢٥٣
باب من لا تلزمه الجمعة	٢٥٤	باب الرخصة فيما يكون جبهته من	٢٥٤
باب من لا الجمعة عليه اذا شهد حاصل	٢٥٥	ذلك في الحب	٢٥٥
وعتبت	٢٥٦	باب اورد في الافية المرورة الذهب	٢٥٦
باب من قال لا تمس الجمعة عن سفر	٢٥٧	باب الرخصة لئساء في ايس الحربي	٢٥٧
باب السنة ان اراد الجمعة ان يتسل لما	٢٥٨	والديباج والتقل بالذهب	٢٥٨
باب الصلاة يوم الجمعة نصف النهار	٢٥٩	باب غسل العيد بن	٢٥٩
وفيله وبعد حتى يخرج الامام	٢٦٠	باب التكبير ليلة الفطر و يوم الفطر	٢٦٠
باب من دخل المسجد يوم الجمعة والامام	٢٦١	باب التكبير في العيد بن	٢٦١
على المنبر ولم يركع ركعتين	٢٦٢	باب الخبر الذي فيه التكبير اربعة	٢٦٢
باب وجوب الخطبة وانما اذا لم يخطب	٢٦٣	باب ياتي بدعاء الافتتاح عقيب	٢٦٣
صلى ظهر اربعة	٢٦٤	تكبيرة الافتتاح	٢٦٤
باب يخطب الامام خطبتين وهو	٢٦٥	باب رفع اليد بن في تكبير العيد	٢٦٥



مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
٢٥٩ باب الدليل على ان المسقى في الاستسقاء	باب الجن يستشهد	باب الكتاب الزكاة	
السنة في صلاة العبدین	باب المرنث والذى يتل ظلم في غير	باب تفسير الكنز	
باب ما حاق في البيل	باب مركة الكهروالذى يرحم اليه سيفه	باب فرض الصدقة	
باب ما كان يقول اذا رأى المطر	باب ما ورد في اشتغال بسيف	باب بان قوله في كل اربعين اية	
باب اى ربح يكون منها المطر	اهل البقي	ابون وفي كل خمسين حقة	
باب الدليل على ان تارك الصلاة	باب ما ورد في غسل بعض الاعضاء	باب وواية عاصم بن ضمرة عن علي	
بكفر كفر يطاح به دمه ولا يخرج	باب الصلاة على من قتل نفسه غير	بجلاف ماضى يعني الاستيفاء في زاد	
من الايمان	مستقل	على مائة وعشرين	
باب تسليمة المريض	باب من حمل الجنازة قد ارسل	باب لا ياخذ الساعى فوق ما يجب	
باب ما يستحب من غسل الميت في قميص	جوانبها الاربعة	باب كيف فرض صدقة القبر	
باب ما ية ل به الميت	باب من حمل الجنازة فوضع السرير	باب السن التي تؤخذ في القنم	
باب المريض ياخذ من نظاره وعاقه	على كاهله بين العمودين	باب لا تؤخذ كرائم الاموال	
باب المحرم يموت	باب حمل الميت على الايدي والركب	باب يعد عليهم بالسجدة التي تجت	
باب لا يتبع الميت بار	ان لم يوجد سرير	مواشيم	
باب ما ية ل الرجل امراته	باب المشي امام الجنازة	باب لا يمد عليهم بالاستفاد من غير	
باب فصل من المجرمة زوجها	باب المشي خلفها	نتاجها في يحمل عليه الحول	
باب من احتجب الجبهة وما صبغ ثوبه	باب الصلاة على الجنائز والدفن	باب ما ورد فيمن كتبه يعني مال الزكاة	
باب الخوطة للميت	اي ساعة شاء	باب صدقة الخلقاء	
باب رش الماء على القبر ووضع	باب من ذهب في زيادة التكبير على	باب من يجب عليه الصدقة	
الحصاء عليه	اربع الى تخبص اهل الفضل	باب تعجيل الصدقة	
باب تسوية القبور وتسطيحها	باب ما جاء في وضع البعني على اليسرى	باب لا يؤدى ما وجب الا ما وجب عليه	
باب من قال بتسليم القبور	باب صلاة الجنازة	باب من اجاز احد القيم	
باب غسل المرأة	باب القراءة في صلاة الجنازة	باب ما سقط الصدقة عن الماشية	
باب السنة الثابتة في تضفير شعر	باب الدعاء في صلاة الجنازة	باب من رأى في ظلم صدقة	
راسها ثلاثة قرون واقامها خلفها	باب برفع يديه في كل كبيرة	باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب	
باب ما يستدل به على ان الكفر	باب الصدقة على القبر	باب خرص التمر	
واؤنه من جميع المال	باب الصلاة على القباب	باب من قال يترك لرب الخاط قد ر	
باب السقط يغسل ويكفن ويعلى	باب الصلاة على الجنازة في المسجد	ما ياكل موواهله	
عليه ان استعمل او عرفت له حياة	باب من قال يسئل الميت	باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر	
باب المسلمين يتناهم المشركون	باب ما يقال ادخل قبره	من النخل والعنب	
في اترك فلا تفلس الفلي	باب ما يستحب من نذرية اهل الميت	باب ما ورد في العسل	
باب من زعم انه عليه السلام صلى	باب ما يستحب لولى الميت من الابتداء	باب الصدقة فيها برعه الآد ميون	
على شهداء احد	بقضاء دينه	باب لن يهلك على الله هالك	
باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان	باب الرخصة في البكاء بلانذ وبياحة	باب وجوب ربح العشر في نصا بها	
مدين يعني شهداء احد	باب الشاء على الميت	و فيها زاد عليه وان قلت الزيادة	

مضمون	مضمون	مضمون
باب ذكر الخبر الذي روي في	باب الملوك يتصدق بالمال	باب الشهادة على حامل سحر بعد الروا
باب من قال لازكاة في الحلي	باب الدخول في الصوم بالية	باب الحلال يرى في بلد ولا يرى في آخر
باب ما يجوز للرجل ان يخل به	باب المتطوع يدخل بنية قبل الروا	باب القطر من رمضان يوم اخر القضاء
باب تحريم تحلي الرجال بالذهب	باب الذي ورد في صوم سرور شعبان	باب من قال اذا فرط في القضاء حتى مات اطعم
باب من قال ليس بركاز	باب من طلع المجرى في فيه شئ لفظه	باب من قال يصوم عنه واه
باب من قال المعدن ركاز وفيه الخمس	باب من ذرعه القئ	باب قضاء رمضان ان شاء متفرقا وان شاء متتابعاً
باب من قال لا شئ في المبادن حتى	باب من صام يوم الشك لا ينوسه	باب الصائم يتكفل
باب من اجري الخمس فيه مجرى الصدقات	باب كفارة من اتي اهله في رمضان	باب الصائم يحجم لا يطل صومه
باب اخراج الفطر من نفسه وغيره	باب من روى الحديث مطلقاً في الفطر	باب ما بلغنا عن الحفاظ في تصحيح هذا الحديث يعني انطرا الحاجم والحجوم
باب الكافر يكون فيمن يموت فلا يؤدي عنه زكاة الفطر	باب من روى في هذا الحديث لفظة لا يرصاها اصحاب الحديث	باب ما يستدل به على نسخ الحديث
باب وقت زكاة الفطر	باب الحامل والمرضع خاضعا لديهما	باب الشيخ الكبير يفطر ويتدي
باب من قال بوجوبها على الغني والفقير	باب طرنا وتصدقنا	باب السواك للصائم
باب من قال لا يخرج من الحنطة الا صاعاً	باب الحامل والمرضع لا يقدر ان على الصوم	باب من كره السواك بالعشى اذا كان صائماً لما يستحب من خلوف فم الصائم
باب من قال يخرج من الحنطة نصف صاع	باب كراهية القبلة لمن حركت شهوته	باب صيام التطوع والخروج منه
باب ما دل على ان صاعه عليه السلام كان خمسة ارطال وثلاثاً	باب اباحة القبلة لمن تحرك شهوة	باب التحريم في القضاء ان كان صومه قطوعاً
باب من قال جزى اخراج الدقيق	باب من اغشى عليه في ابام من شهر رمضان فلا يجوز له ان لم ياكل فيها	باب من رأى من عليه القضاء
باب وجوبها على البادية	باب التحريم في القضاء ان كان صومه قطوعاً	باب الاخبار للحاج في ترك صوم يوم عرفة
باب يجوز اخراجه لاهل البادية من الاقط	باب التحريم في القضاء ان كان صومه قطوعاً	باب العمل الصالح في عشر ذي الحجة
باب من اخذ من زكاة الفطر بنفسه	باب التحريم في القضاء ان كان صومه قطوعاً	باب جواز قضاء رمضان في تسعة ايام من ذي الحجة
باب وقت اخراج زكاة الفطر	باب ما يفطر عليه	باب من زعم ان صوم هاشوراه كان واجبا ثم نسخ
باب من قال لا	باب الرخصة في الصوم في السفر	باب ما يستدل به انه لم يكن واجبا قط
باب وجوب الصدقة	باب من اخذ من الصوم في السفر	
باب تصدق المرأة من بيت زوجها باليسير	باب من لم يتم على هلال الفطر	

مضمون	مضمون	مضمون
باب من ركب ركعتي الطواف	باب من قال العمرة تطوع	باب الصوم في اشهر الحرم
باب استلام الحجر بعد الركعتين	باب وجوب العمرة استدلالاً بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله	باب من أي الشهر يصوم بالأيام الثلاثة أيضاً
باب المأزوم	باب القارن يريق دماً	باب من لم ير بسرد الصوم بأساً إذا
باب وجوب السعي بين الصفا والمروة	باب العمرة قبل الحج	لم تخف ضعفوا فطر الأيام اثنتي عشرة
باب ما يفعل المتمتع بعد الصفا والمروة	باب المتمتع إذا أقام بمكة حتى ينشئ	باب الدليل على انقضاء كل رمضان
باب اختيار الحلق على التقصير	الحج إنشاء من مكة لأمّن الميقات	يعني ليلة القدر
باب المقرد والتفاريق	باب ما يدل على أنه عليه السلام أحرم	باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث
طواف واحد وسعي واحد	أحرماً مطلقاً	وعشرين
باب القرن بين الأسابيع	باب من اختار القرآن	باب الترغيب في طلبها في السبع
باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال	باب من اختار التمتع	الأواخر
باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء	باب الأعراس من هدي التمتع	باب الترغيب في طلبها ليلة سبع وعشرين
باب احتجاب التزول في الرمي في اليومين الأخيرين	باب ميقات أهل العراق	باب المعتكف يصوم
باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة	باب الفسل للأعلال	باب من رأى الاعتكاف بغير صيام
باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة	باب من قال يدل خلف الصلاة	باب في يدخل إذا أوجب اعتكاف
باب حصة ثم يقطع	باب من لم يدر أحرماً لم يصرم	شهر أو أيام
باب الخطبة يوم النحر	باب المرأة لا تتعقب	باب المعتكف يخرج من المسجد
باب التمتع والتأخير في عمل يوم النحر	باب من لم يبدأ الأربس سر أو يل	لولا إلى آخره
باب التحلل بالطواف	باب ما لا يجوز للمحرم والمحرمة عليه	باب من توشى في العبد إلى آخره
باب سقاية الحاج	من الثياب المصبوغة بالورس	باب المرأة تعتكف بأذن زوجها
باب من شاك في عدد مارى	والزعران	باب من كره اعتكاف المرأة
باب تأخير للرعى من وقته حتى يسي	باب لا يغطي المحرم رأسه ويغطي وجهه	باب بيان الشغل
باب الرخصة في أن يدعوا نهاراً	باب لبس المحرم وطيه جاهلاً	كتاب الحج
باب د خول البيت	باب من لم يرشم الريحان بأساً	باب المنصوفي بدنه لا يثبت على مركب
باب ما يستدل به على أن دخوله ليس بواجب	باب المحرم يدع جسده غير راسه	باب الرجل يطيق المشي
باب من كره أن يقال للذي لم يحج ضرورة	ولحيته بما ليس بطيب	باب الرجل يمسد زاداً وأرجلته فيحج
باب ما يفسد الحج	باب العففر ليس بطيب	ماضي
باب التأخير في فدية الأذى	باب نهى الرجال عن لبس المعصر	باب من ليس له أن يحج عن غيره
باب عمل الهدى والأطعام إلى مكة ومنى والصوم حيث شاء	باب الحاء ليس بطيب	باب الرجل يحرم بالحج تطوعاً ولم يكن
باب الرجل يصيب أسنانه بعد	باب المحرم لا ينجح ولا ينجح	حج الإسلام أو يقول أحرامى كاحرام أيضاً
	باب الإسلام في الزحام	فلان وكان فلان مهلاً بالحج بمنزلة
	باب إقلال الكلام بغير ذكر الله	عن حجة الإسلام
	باب الطواف	باب ما يستحب من تعجيل الحج
	باب الشرب في الطواف	باب لا يبل بالحج في غير أشهره
	باب الطواف على الطهارة	باب ادخال الحج على العمرة

مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
٣٥٠	باب جزاء الحمام	باب جزاء ما دون الحمام	باب جزاء ما دون الحمام
٣٥١	باب المقدس لموته يفضيها من حيث أيضاً	باب كون الجراد من حيد البحر	باب الاختيار لو اياها ان يخرج
٣٥٢	باب خطاء الناس يوم عرفة	باب ما لا يحرم قتله	باب المرأة تنهي عن كل سفر لا يلزم
٣٥٣	باب من رخص في دخولها بغير احرام	باب لا يهدى الا ما يوكل لحنه	باب بغير مجرم
٣٥٤	باب لا يمكن حارباً	باب المحصر يذبح ويحل حيث حمز	باب لا يهدى الا ما يوكل لحنه
٣٥٥	باب المحرم الصيد عمد	باب لا قضاء على المحصر	باب لا يحمل للعد في غير الاصهار
٣٥٦	باب لا يقبل ما يهدى له	باب من لم ير الاحلال بالا حصار	باب لا يحمل للعد في غير الاصهار
٣٥٧	باب في حرم المدينة	باب المحرم كله منحر	باب لا يحمل للعد في غير الاصهار
٣٥٨	باب قتل الصيد بوج	باب لا يحرم كله منحر	باب لا يحمل للعد في غير الاصهار
٣٥٩	باب رمي في الحرم	باب لا يحرم كله منحر	باب لا يحمل للعد في غير الاصهار
٣٦٠	باب بون الصيد	باب لا يحرم كله منحر	باب لا يحمل للعد في غير الاصهار

تم الجلد الاول وسيله الثاني ان شاء الله تعالى اوله كتاب البيوع

